

طُبِعَتْ الْخَزَائِفَةُ الْبُحْرَانِيَّةُ لِلْمَنَارَاتِ

# شَيْخُ الْإِسْلَامِ

لَا بِنِ ابْنِ زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيّ

لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَقَّارِ الْبَغْدَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 422 هـ

الْقِسْمُ الدِّرَاسِيُّ

أَعَدَّهُ

لِيَامِينَ بْنِ قُدُّورٍ مَكْرَزِ الْبُحْرَانِيِّ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

دار ابن حزم

دار المصنف

شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
عَبْدُ الْوَقَّارِ  
الْبَغْدَادِيُّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 422 هـ

شَيْخُ السُّنَنِ

لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ

لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَكِيلِ الْبَغْدَادِيِّ

المجلد الأول

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1444هـ - 2022م

الجزائر الجزائرية للشبكات

الجزائر - الجزائر العاصمة - المحمدية - الصنوبر البحري - شارع عمر عيادوسي رقم 02  
هاتف فاكس: 0021323698117 بريد إلكتروني: khizanadz@gmail.com



9 789931 667179

ISBN 978-9931-667-17-9

دار المحسن

الجزائر - الجزائر العاصمة - المحمدية - الصنوبر البحري

هاتف فاكس: 0021323698116 بريد إلكتروني: darelmohcine@gmail.com

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



مطبوعات الخزانة الجزائرية للتراث (18)

# شَيْخُ الرَّسَائِلِ

لأبي زَيْدِ الْقَيَّرَوَانِي

للقاضي عبد الوكيل البغدادي

المؤلف سنة 422 هـ

القسم الدراسي

أعدّه

ليامين بن قدور أمكرار الجزائري

المجلد الأول

دار ابن حزم

دار المحسنين



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله الذي منَّ علينا بالهداية، واستنقذنا برحمته وفضله من ظلمات الجهل والعماية، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث بختم النُّبوة والرَّسالة، محمدٍ نبي الهدى وآله وصحبه أولي الخير والدِّماتة، والتابعين لهم وتابعيهم منارات العلم والديانة، ومَن تبع سنَّهم فسَهَّل العلم وقَرَّبَه للصَّبيان والصَّبايا، ومَن بيَّنه وشرَّحه بالحجة والدَّليل والرواية، فصلوات الله وملائكته وصالح عباده على معلِّمي الخير؛ مَن أعمل فكرَه واستغرق وقته في نصرة الدِّين بمتن أو شرح أو رسالة.

أما بعد:

فمما قيل قديماً: «لولا الشَّيْخَانُ وَالْمُحَمَّدَانُ وَالْقَاضِيَانِ لَذَهَبَ الْمَذْهَبُ؛ ف«الشَّيْخَانُ»: أبو محمد ابن أبي زيد وأبو بكر الأبهري. و«المُحَمَّدَانُ»: محمد بن سحنون ومحمد بن المواز. و«القَاضِيَانِ»: أبو محمد عبد الوهاب وأبو الحسن ابن القصار»<sup>(1)</sup>. فهذا كتابُ اجتمع فيه عِلْمُ أَحَدِ الشَّيْخَيْنِ وَأَحَدِ الْقَاضِيَيْنِ، وهو: «شرح القاضي عبد الوهاب البغدادي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني»

(1) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (3/ 110)، «المفيد على الرسالة» للرجراجي (ص 329).

كتاب لنفاسته بيعت أول نسخة منه بمائة مثقال ذهباً، وليس ذلك بدعا من العمل فقد بيع أصله المشروح بعشرين ديناراً، وقيل: بمائة مثقال أيضاً<sup>(1)</sup>.

نقدمه في حلة جميلة، وعمل متقن منمق، استفرغنا الجهد في البحث عن نسخه الخطية، فجمعنا قطعاً من مصر وليبيا والمغرب وتونس<sup>(2)</sup>، فجاء الكتاب شاملاً لأكثر الأبواب، ينقصه جزء يسير يقدر بسبعين لوحة؛ يشتمل على الأبواب الأخيرة من «كتاب الطهارة» والأولى من «كتاب الصلاة».

وقد عملت عليه دراسات، وطُبعت منه أجزاء متفرقة<sup>(3)</sup>؛ مجموعها - على ما فيه من ملاحظات - لا يأتي على نصف هذا الإخراج.

وإتماماً للفائدة - وحيث لا نعلم طبعة مُمَيَّزة متقنة من متن «الرسالة» - فقد صدرنا الشرح بإخراج لها في حلة غير مسبوقة، شملت الضبط على أصح الأصول المنتقاة من عشرات النسخ، مع إبراز الفروق والروايات.

وحيث جرت أصول التحقيق على التقديم بدراسة للكتاب، فإنَّ القسمة تقتضي أن ينتظم كتابنا على دراستين، لاشتماله على متن وشرح، فجاء العمل على أربعة أبواب رئيسة، وهي:

الباب الأول: ابن أبي زيد القيرواني وكتابه «الرسالة».

الباب الثاني: القاضي عبد الوهاب البغدادي و«شرحه».

(1) «معالم الإيمان» (3/ 110)، «المفيد على الرسالة» (ص 376).

(2) ينظر ما يأتي في باب وصف النسخ الخطية المعتمدة (ص: 468).

(3) ينظر ما يأتي في باب نشرات الكتاب السابقة ونقدها (ص: 435).

الباب الثالث: «كتاب الرسالة» محققا.

الباب الرابع: «شرح الرسالة» محققا.

وقبل البدء في تفصيلها وتفريعها لابد من التنويه بفريق العمل الذي لولا توفيق الله أولا ثم تكاتف جهودهم وتعاونهم ل طال انتظار صدور الكتاب، ولَمَا خرج في هذه الصورة المَرَضِيَّة، فهذه أسماؤهم مرتبة على المعجم، وأما أعمالهم فما يَبَيِّن مِقْلٌ ومُسْتَكْثِرٌ، وسيأتي تفصيلها في أثناء المقدمة الدراسية بإذن الله<sup>(1)</sup>:

إسلام حريــــدي	جمال بن مسعود حاروش
عبد الله بن أزهر سنيــــقرة	عبد الله بن عز الدين مسكين
عبد الوهاب بن الخميسي لوكام	كريم بن عبد الوهاب بن عسو
محمد مرابي	هشام بن الهاشمي إنوري

وكتب المشرف على المشروع:

ليامين بن قدور امكراز العنابي الجزائري

مدينة الجزائر: ليلة الأربعاء 12 رمضان عام 1443 هـ

الموافق لـ 13 أفريل عام 2022 م

ثم وَقَعَتْ زيادةٌ جملٍ اقتضاها الحال

ونسأله خلوص النية في الأقوال والأفعال<sup>(2)</sup>

(1) ينظر ما يأتي (ص: 496).

(2) مقتبس من «شجرة النور الزكية» (2/ 229).





## الباب الأول:

### ابن أبي زيد القيرواني وكتابه «الرسالة»:

ويتضمن عدة فروع، وهي:

موضوع الكتاب وأهميته وقيمته العلمية والدافع وراء نشره.

ترجمة المؤلف.

توثيق عنوان الكتاب.

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

تاريخ وسبب تأليف الكتاب.

ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه.

الأعمال على الرسالة القيروانية مرتبة على وفاة مؤلفيها.

نشرات الكتاب السابقة.

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

عملي في الكتاب.





## موضوع الكتاب وأهميته وقيّمته العلمية والدافع وراء نشره:

تُعَدُّ «الرسالة» أشهر متن فقهي مالكي، وقيمتها العلمية لا تخفى، فقد «عظم شأنها، وجل بالنفع والبركة والقبول مكانها، اشتهرت بركاتها اشتهار النهار، وشاعت في جميع الأقطار، وتلقاها الناس بالقبول في سائر الأعصار، وظهرت بركتها ويمناها على من تهَمَّ بها من الصغار والكبار»<sup>(1)</sup>.

«قد اشتغل بها كثير من الطلبة المتفقيين، وعمّت بركتها كثيرا من المشتغلين، وظهرت لوائح الخير على حفاظها ومتلقي ألفاظها، فضلا عن تفقه في مسائلها، ووضح له الفرق بين مقاصدها ووسائلها، وفهم إشارات اللطيفة، ودقيق معانيها الشريفة المنيفة، وتبين له ما اشتملت عليه من التلخيص والاختصار، والتعبير بالألفاظ الوجيزة عن المعاني الغزار، وعلم أنها - وإن صغرت حجما - كُنِيْفٌ مُلِئٌ عِلْمًا»<sup>(2)</sup>.

«شهرة المناقب والفضائل»<sup>(3)</sup>، غزيرة النفع في الفقه والمسائل، من حيث أنها مدخل جامع للأبواب، قريبة المرام في الكتاب، والحفظ والاكتساب،

(1) من «تحرير المقالة في شرح الرسالة» للقلشاني (8 / 1).

(2) من «التحرير والتجوير» للفاكهاني (98 / 1).

(3) من «شرح الرسالة» لزروق الفاسي (3-2 / 1).

وقد اعتنى بها الأوائل والأواخر، وانتفع بها أهل الباطن والظاهر، حتى صارت بحيث يهتدي بها الطالب المتبدي، ولا يستغني عنها الراغب المقتدي، ولم يزل الناس يشرحونها على مرّ السنين والدهور، والعلماء يتداولونها ويتأولون ما فيها من مُشْكِلِ الأمور، نحواً من خمسمائة سنة، ولم تنقص لها حرمة، ولا طعن فيها عالم معتبر في الأمة، مع ما فيها من عظيم الإشكال، ودواعي الإنكار من الحُسادِ والأشكال، وهذه كرامة من الله لا تُنال بالأسباب، ومثله ما يُذكر من أن من التزمها علماً وعملاً فتحت له الأبواب، فكان ذا أربعة أو أحدها أو اثنين أو ثلاثة: أحدها: علمٌ حاصلٌ، أو مالٌ واصلٌ، أو صلاحٌ كاملٌ، أو جاءَ فاضلٌ، حسبما استُقرئ ذلك في الغالب».

وقد قيل فيها وعنهما الكثير، والثناء عليها ومدحها نثراً ونظماً غزيراً، فمما أثر عن شارحها القاضي عبد الوهاب قوله<sup>(1)</sup>:

رِسَالَةُ عِلْمٍ صَاغَهَا الْعَلَمُ النَّهْدُ قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْفَرَائِضُ وَالزُّهُدُ  
أَصُولُ أَضَاءَتْ بِالْهُدَى فَكَأَنَّهَا بَدَا لِعُيُونِ النَّاطِرِينَ بِهَا الرُّشْدُ  
وَفِي صَدْرِهَا عِلْمُ الدِّيَانَةِ وَاضِحًا وَآدَابُ خَيْرِ الْخَلْقِ لَيْسَ لَهَا نَدُّ  
لَقَدْ أَمَّ بَانِيهَا السَّدَادَ فَذِكْرُهُ بِهَا خَالِدٌ مَا حَجَّ وَاعْتَمَرَ الْوَفْدُ

قال الزناتي<sup>(2)</sup>: ولي في هذا النظم المدثر والمعنى المجوهر تخميس

(1) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (3/ 112).

(2) وجدته ضمن نقول مفرقة في مخطوط بمكتبة زاوية الركب النبوي بأدرار.

حسن، وتزويج مستحسن، فأما التخميس فهو:

صُنُوفُ اللَّالِي قَدْ تَوَسَّطَهَا السَّعْدُ بِسِلْكِ الْمَعَانِي قَدْ تَكَنَّفَهَا الْمَجْدُ  
يَعُدُّ اللَّيَالِي وَالزَّمَانَ لَهَا الْعَبْدُ رِسَالَهُ عِلْمٌ صَاغَهَا الْعِلْمُ النَّهْدُ  
قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْفَرَائِضُ وَالزُّهْدُ

وَفِيهَا فُنُونٌ فَاتَتْ الْعَدَّ كُلَّمَا جَرَى الْفِكْرُ فِي إحصَائِهَا وَتَقَدَّمَ  
وَلَيْسَ الَّذِي تَحْوِي فُرُوعًا وَإِنَّمَا أَصُولٌ أَضَاءَتْ بِالْهُدَى فَكَأَنَّمَا  
بَدَى لِعُيُونِ النَّاظِرِينَ بِهَا الرُّشْدُ

لُبَّابُ اللَّبَابِ قَدْ تَعَاظَمَ قَدْرُهُ وَبَابٌ مِنَ التَّحْقِيقِ قَدْ طَابَ فَخْرُهُ  
وَعَقْدٌ بِهِ لِلْعِلْمِ زِينٌ نَحْرُهُ لَقَدْ أَمَّ بِأَنْبِيَاءِ السَّدَادِ فِدْكَرُهُ  
بِهَا خَالِدٌ مَا حَجَّ وَاعْتَمَرَ الْوَفْدُ

سَرَتْ فِي بَسِيطِ الْأَرْضِ كَالطَّيِّبِ فَأَيْحَا وَأَبْدَتْ هِلَالًا لِلْجَهَالَةِ فَاضِحَا  
وَنُورًا مِنَ التَّوْفِيقِ وَالْفَقْهِ لَائِحَا وَفِي صَدْرِهَا عِلْمُ الدِّيَانَةِ وَاضِحَا  
وَأَدَابُ خَيْرِ الْخَلْقِ لَيْسَ لَهَا نِدُّ

وأما المزوج فهو:

رِسَالَهُ عِلْمٌ خَطَّهَا قَلَمُ الْمَجْدِ عَلَى صَفْحٍ مِنْ مَحَابِرٍ مِنْ حَمْدِ  
هِيَ الْكَنْزُ مِنْ بَرٍّ وَرِفْدٌ مِنَ التَّقَى فَنَاهِيكَ مِنْ كُنْزٍ وَنَاهِيكَ مِنْ رِفْدِ  
هُدَى اللَّهِ مَشُورٌ عَلَى يُمْنٍ بِسَطِّهَا تُلَاقِي بِهَا تَقْوَاكَ عَنْ أَعَذِبِ الْوَرْدِ  
جَلَاءٌ لِلْجَهْلِ فِي الْقَلْبِ مِنْ عَمَى وَكُحْلٌ مِنَ التَّوْفِيقِ لِلْأَعْيُنِ الرُّمْدِ  
عِلَاوَةٌ فَقْهِ بَلْ نَظَائِمُ دُرِّهِ تَبَدَّتْ لِجَيْدِ الدِّينِ كَالطُّوقِ وَالْعِقْدِ



تُفِيدُكَ عِلْمَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَالَّذِي أَتَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ سُنَنِ الرَّشِدِ  
فَلَوْ أُعْطِيتَ حَقًّا لِرَفْعَةِ قَدْرِهَا لَخُطَّتْ بِمِسْكِ أَذْفَرِ ذَيْبٍ فِي وَرْدٍ  
وَحُلَّتْهَا تُكْسَى جَلَالًا وَعِزَّةً وَتَوْشِيَةً حَسَنَاءَ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ

وقال الرجراجي<sup>(1)</sup>: وأنشدوا لأبي محمد - رضي الله عنه -:

دَعَا ابْنُ أَبِي زَيْدٍ وَطَافَ بِكَعْبَةٍ لِحَافِظِهَا بِالْمَالِ وَالْعِلْمِ وَالِدِّينِ  
فَكُنْ رَاغِبًا فِي حِفْظِهِ وَدِرَاسَتِهِ لَعَلَّكَ أَنْ تَحْطَى وَلَا تَرْصُ بِالْذُّونِ

وقلَّ من أخلص النية فيها وخاب من دعائه.

وأنشدوا أيضا في فضل «الرسالة» ومؤلفها:

كِتَابٌ مِنَ التَّوْفِيقِ قَدْ ضَمِنَ الْهُدَى رِسَالَةُ شَيْخِ بَانَ بِالْجُودِ وَالْمَجْدِ  
عَدَتْ فِي سَيْطِ الْأَرْضِ كَالشَّمْسِ وَالْبُنْرِ تَمَامًا بِلا نَقْصٍ دَوَامًا بِلا فَقْدِ  
لُبَابٌ مِنَ التَّحْقِيقِ أَحْكَمَ نَظْمُهُ إِمَامٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَاسِطَةُ الْعَقْدِ  
فَمَا خَابَ عَبْدٌ أَمَّهَا مَبْدُوءًا بِهَا مِنَ الْعِلْمِ أَوْ دِينَ مَتِينٍ أَوْ الْمَجْدِ  
عَلَيْكَ بِهَا فَاشْدُدْ يَدَيْكَ فَإِنَّهَا تَفْتَحُ مَعَ الْخَيْرَاتِ بَابًا مِنَ السَّعْدِ  
جُزِيتَ بِخَيْرٍ وَافْتِرَابٍ لِذِي عِزٍّ وَقُدِّسَ رُوحٌ مِنْكَ يَا ابْنَ أَبِي زَيْدٍ

## الدافع وراء نشره:

أما الدافع وراء إعادة نشر هذا الكتاب مع كثرة طبعاته، فهو بسبب ما استجد من نسخٍ عتيقةٍ متقنة لم تعتمد من قبل، كما أبرز في هذه النشرة اختلاف الروايات بطريقة مبتكرة.

وأكثرُ المطبوع المتداول فيه زيادات وألفاظ لم تثبت في أصول المتن، وإنما هي تعليقات وطرر لشرح أدرجت فيه.

وهذا الإخراج انتقى نسخ الخطية من عدد كثير جدا، فقد أحصى في «المكتبة الأزهرية» وحدها ما يقرب من مائة نسخة، انتقى منها أجودها، وضمَّ إلى غيره من الأصول العتيقة لإخراج متنٍ متقنٍ صحيح، جامع لاختلاف الروايات، مانع لما زيد فيها مما ليس منها، ومفند لما شكك فيه وهو ثابت فيها، كلفظة «بذاته» في قوله: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته»، هي ثابتة في جميع النسخ، وأثبتها القاضي عبد الوهاب في شرحه، وهو من أوائل شراحها، ثم تجد بعض الشراح المتأخرين يُشكِّكون فيها، كالفاكهازي في «شرح»، حيث قال (189/1): «سمعت شيخنا أبا علي البجائي -رحمه الله- يقول: قيل إن هذه اللفظة دُسَّت على المصنف»، فالرجوع إلى الأصول المتقنة، مع الاستعانة بالشروح المتقدمة مما يفند هذا الزعم جملة وتفصيلا.

ترجمة المؤلف<sup>(1)</sup>:

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد - واسم أبي زيد: عبد الرحمن - النَّفْزِي  
نسبا القيرواني سكنا.

ونسبة «النَّفْزِي» إما إلى قبيلة «نَفْزَة» البربرية، أو إلى منطقة بهذا الاسم في  
الشمال التونسي قرب باجة<sup>(2)</sup>.

وقال الشيخ أحمد زروق: «أصل نسبته الأصلية ليس «النَّفْزِي» بل  
«النَّفْزَاوي» لأنه من «نَفْزِي» من بلاد الجريد»<sup>(3)</sup>.

أما دائرة المعارف الإسلامية فتقول: «ينسب إلى «نَفْزَة» من أعمال  
الأندلس، ومن ثَمَّ لُقِّب بـ«النَّفْزِي»»<sup>(4)</sup>.

(1) مصادر ترجمته: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد ومقدمته التحقيقية، و«الجامع» له ومقدمته  
الدراسية أيضا، و«فتاوى ابن أبي زيد» جمع الدكتور حميد لحمر، و«فهرس ابن عطية» (ت 542 هـ)،  
«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (ت 544 هـ)، «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ت 575 هـ)، «معالم  
الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدباغ (ت 696 هـ)، «المفيد على الرسالة» للرجراجي (ت بعد  
722 هـ)، «الدباح المذهب» لابن فرحون (ت 799 هـ).

(2) «فتاوى ابن أبي زيد» (ص 62).

(3) مقدمة «الجامع» (ص 23).

(4) المصدر السابق.



وزاد الخطاب في اسمه: «جمال الدين»<sup>(1)</sup>.

شهرته:

قال الشيرازي<sup>(2)</sup>: «كان يعرف بـ: «مالك الصغير»»، وقال الرجراجي<sup>(3)</sup>:  
«كان يلقب بـ: «خليفة مالك»».

مولده:

ولد سنة 310 هـ<sup>(4)</sup>، الموافق لـ 922 م-923 م.

«وهناك رواية تذكر أنَّ سنة ولادته 313 هـ، أوردها أحمد القلشاني.  
ولكن بروكلمان يجعل سنة ولادته 316 هـ الموافقة 928 م، وهو بذلك  
يسائر في تعيين سنة الولادة الشيخ أحمد زروق في مقدمة «شرح الرسالة»  
والشيخ يوسف الأنفاسي والشيخ النفراوي.  
ويَبْعُدُ أن يصحَّ ما ذهب إليه هؤلاء؛ لأنَّ ابن أبي زيد أَلَفَ «الرسالة» سنة  
327 هـ، وعمره سبع عشرة سنة - كما ذكر مترجموه - وهذا لا يمكن إلا إذا  
رَجَّحنا أن تكون ولادته 310 هـ»<sup>(5)</sup>.

نشأته:

قال الدباغ: «القيرواني مولدا ونشأة ومدفنا»<sup>(6)</sup>، «فنشأ عبد الله بن أبي زيد

(1) «طرر الخطاب على الرسالة» (مخطوط).

(2) «ترتيب المدارك» (6/216).

(3) «المفيد على الرسالة» (ص: 329).

(4) «المفيد على الرسالة» (ص: 332)، «طرر الخطاب على الرسالة» (مخطوط).

(5) مقدمة «الجامع» (ص: 24).

(6) «معالم الإيمان» (3/135).

بالقيروان التي كانت في عهده واريثة لتراث زاخر، يُلقى أقطاب من رجال المذهب المالكي بجامع عقبة بها وبغيره من مواطن العلم دروسا في مختلف الفنون»<sup>(1)</sup>.

عائلته:

ممن ذكر من أولاده:

أبو بكر أحمد: ترجم له عياض في «ترتيب المدارك»<sup>(2)</sup>، وقال: «كانت له ولأخيه عمر بالقيروان مكانة جلييلة بأبيهما»، وله ترجمة موسّعة في «معالم الإيمان»<sup>(3)</sup> (187/3-189).

أبو حفص عمر: ذكره عياض عرضا في ترجمة أخيه كما تقدم، وترجم له الدّباغ في «معالم الإيمان»<sup>(4)</sup> (190/3).

وكان انعقد بينهما وبين القاضي عبد الوهاب وصلة بسبب شرحه لتوالميف أبيهما<sup>(5)</sup>.

له بنات؛ ذكر ابن أبي زيد من أمرهن، قال<sup>(6)</sup>: «كانت لي ابنة أصابها في عينها شيء، انتهى بها إلى أمر عظيم، فعالجتها بكل علاج فلم ينجح، فذكرت لأبي إسحاق أن يدعو لها، وقلت له: إني كرهت عرضها على الطبيب وكشفها عليه، فقال لي: ابعث بها إلي أرقها، ثم رجع فقال: من ههنا أرقها، حتى أفاقت لثلاث، فكأنه ما كان بها شيء».

(1) مقدمة «الجامع» (ص: 25).

(2) «ترتيب المدارك» (225-226/7).

(3) «ترتيب المدارك» (63/6).

وكانت عندي طفلة استرخى وركها، فمضت بها امرأتي إليه، فرقاها فأنت  
صحيحة».

وقد ذكر في «معالم الإيمان»<sup>(1)</sup> قصة طويلة في تزويج إحدى بناته.  
فهذه النقول تبين مجانية ما نقله الشيخ زروق الصواب في مقدمة  
«شرحه»، حيث قال (3/1): «قد حُكي أنه كان يجعلها في محرابه الذي يصلي  
فيه ليلاً، ويدعو الله أن يجعلها مكان عقبه، لأنه لم يكن له عقب».  
وكذا مجانية ما ذكره الأجهوري في «المنقذ من الضلالة»<sup>(2)</sup>: «مات عن  
زوجة وعصبة ولم يترك ولدا».

زوجته: «روى الحافظ ابن العربي في «أحكام القرآن» ونقله ابن الأزرق  
الغرناطي في كتابه «روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام» عن أبي  
بكر أحمد بن عبد الرحمن الخولاني القروي (ت 432هـ) وهو من تلاميذ أبي  
محمد قال: «كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المنزلة  
المعروفة، وكانت له زوجة سيئة العشرة، وكانت تُقَصِّر في حقوقه، وتؤذيه  
بلسانها، فيقال له في أمرها، فيسدل بالصبر عليها، وكان يقول: أنا رجل قد  
أكمل الله عليّ النعمة في صحة بدني ومعرفتي وما ملكت يميني، فلعلها بُعِثت  
عقوبة على ذنبي، فأخاف إذا فارقتها أن تنزل بي عقوبة هي أشد منها»<sup>(3)</sup>.

(1) معالم الإيمان (3/ 113-115).

(2) مخطوط.

(3) من مقدمة «ثلاث رسائل في الفقه المالكي» لرضوان الحصري (ص: 13-14).

همته في طلب العلم:

مما ذُكر في ترجمته<sup>(1)</sup> أنه ألّف «الرسالة» وعمره إذ ذاك 17 سنة.

وذكر عياض في «ترتيب المدارك» فتنة أبي بكر ابن اللباد شيخ ابن أبي زيد، وقال (294-293/5): «وبقي أبو بكر لا يُسمع إلا في خُفْيَةٍ، فلزم داره، وأغلق بابَه، وكان ربما خرج إلى المسجد، فيأتي الطلبة إلى بابَه، فتفتح لهم خادمه، فإذا اجتمعوا أتته، فيدخل، وتغلق عليهم، فيقرأون. وكان منهم أبو محمد ابن التبان، وابن أبي زيد وغيرهم. وكانوا ربما جعلوا الكتب في أوساطهم حتى تبتل بأعراقهم، فأقاموا على ذلك إلى أن توفي -رحمه الله-».

وقال الرجراجي في «مناهج التحصيل»<sup>(2)</sup>: «وقد رأيت للشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في «كتاب المكيال والميزان» أنه قال: «سافرنا، وعاشرنا، وباشرنا، وفحصنا، وبحشنا عن حقيقة مُدِّ النبي ﷺ وصاعه؛ في مكة والمدينة وسائر قواعد الأمصار فلم نقف على حقيقته، ولا صادفنا من يوقِفنا على عينه».

هديه وسمته وتواضعه:

قال أبو عبد الله الميورقي: «اجتمع فيه العلم والورع والفضل»<sup>(3)</sup>.

(1) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (113/3).

(2) «مناهج التحصيل» (453/2).

(3) «ترتيب المدارك» (216/6).

وقال الداودي: «كان سريع الانقياد والرجوع إلى الحق»<sup>(1)</sup>.

وقال عياض<sup>(2)</sup>: «كان أبو محمد - رحمه الله - من أهل الصلاح والورع والفضل».

وقال الدباغ<sup>(3)</sup>: «كان - رحمه الله - من الأجواد وأهل الإيثار والصدقة، كثير البذل للفقراء والغرباء وطلبة العلم، كان ينفق عليهم ويكسوهم ويُزَوِّدُهم».

قال عياض في ترجمة الممسي من «ترتيب المدارك» (301/5): «وكان يلبس ثيابا جليلة، وخفا أسود، وإذا أتى موضعا جلس في أشرفه، وكان يحضر الإملاكات عند ولي الزوجة، ولا يحضرها عند الزوج، لسلوكه معه في خلط من يحضر الأزفة على رسمهم؛ صيانة للعلم، وكان من النظافة وعلو الهمة والنزاهة على غاية، وكان له نعل لبيت مائه، وآخر لمشييه في داره، وآخر يمشي به إلى مصلاه» ثم قال: «قال الأجدابي: وإنما سلك أبو محمد بن أبي زيد في هديه وهمته وسميته طريقته».

ومن تواضعه قوله في قرينه محمد بن نظيف: «لو كان أبو عبد الله مقيما بالقيروان لم يسعني أن أجلس هذا المجلس، لأنه أولى به مني في حفظه وفهمه وفقهه ودينه وورعه»<sup>(4)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (216 / 6).

(2) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(3) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (111 / 3).

(4) «ترتيب المدارك» (206 / 6).

شيوخه:

- إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق السبائي<sup>(1)</sup>.  
 إبراهيم بن محمد بن المنذر<sup>(2)</sup>.  
 أحمد بن إبراهيم بن حماد بن إسحاق أبو عثمان<sup>(3)</sup>.  
 أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد ابن الأعرابي<sup>(4)</sup>.  
 أبو أحمد بن أبي سعيد<sup>(5)</sup>.  
 أحمد بن نزار أبو ميسرة<sup>(6)</sup>.  
 بكر بن محمد بن العلاء أبو بكر القشيري<sup>(7)</sup>.  
 حبيب بن أبي حبيب الجزري<sup>(8)</sup>.  
 حبيب بن الربيع مولى أحمد بن أبي سليمان<sup>(9)</sup>.  
 الحسن بن بدر<sup>(10)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (55 / 6).

(2) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(3) «ترتيب المدارك» (264 / 5) (217 / 6).

(4) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(5) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(6) «ترتيب المدارك» (27 / 6)، وفيه: «حدث عنه».

(7) «النوادر والزيادات» (14 / 1).

(8) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(9) «ترتيب المدارك» (334 / 5) (217 / 6)، ويروي عنه ابن أبي زيد «المجموعة» كما في «النوادر

والزيادات» (12 / 1).

(10) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

- الحسن بن نصر السوسي<sup>(1)</sup>.  
 درّاس بن إسماعيل أبو ميمونة<sup>(2)</sup>.  
 ربيع بن عطاء الله أبو سليمان القطان<sup>(3)</sup>.  
 زياد بن موسى<sup>(4)</sup>.  
 سحنون بن أحمد بن ملول التنوخي<sup>(5)</sup>.  
 سعدون بن أحمد الخولاني<sup>(6)</sup>.  
 العباس بن عيسى بن محمد بن عيسى أبو الفضل الممسي<sup>(7)</sup>.  
 عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق أبو العباس التونسي الإياني<sup>(8)</sup>.  
 عبد الله بن أبي هاشم بن مسرور أبو محمد التجيبي<sup>(9)</sup>.

- 
- (1) «ترتيب المدارك» (217 / 6).  
 (2) «ترتيب المدارك» (81 / 6) (217 / 6)، ويروي عنه ابن أبي زيد «كتاب ابن المواز» كما في «النوادر والزيادات» (13 / 1).  
 (3) «ترتيب المدارك» (217 / 6).  
 (4) «ترتيب المدارك» (217 / 6).  
 (5) «ترتيب المدارك» (32 / 6)، وفيه: «حدث عنه».  
 (6) «ترتيب المدارك» (217 / 6).  
 (7) «ترتيب المدارك» (299 / 5) (216 / 6).  
 (8) «ترتيب المدارك» (11 / 6)، وفيه: «كان الشيخ أبو محمد ابن أبي زيد إذا نزلت به نازلة مشكلة، كتب بها إليه، يبينها له»، وينظر أيضا (217 / 6).  
 (9) «فهرس ابن عطية» (ص92)، روى من طريقه «الواضحة» لابن حبيب، «ترتيب المدارك» (333 / 5) (217 / 6).

عبد الرحمن بن عبد المؤمن أبو القاسم المكي<sup>(1)</sup>.

عثمان بن سعيد الغرابلي<sup>(2)</sup>.

أبو علي بن أبي هلال<sup>(3)</sup>.

محمد بن أحمد بن تميم أبو العرب التميمي<sup>(4)</sup>.

محمد بن أحمد بن عبد الله أبو زيد المروزي<sup>(5)</sup>.

محمد بن عبد الله بن صالح أبو بكر الأبهري<sup>(6)</sup>.

محمد بن الفتح<sup>(7)</sup>.

محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق ابن القرطي<sup>(8)</sup>.

محمد بن محمد بن وشاح أبو بكر ابن اللباد<sup>(9)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (6/ 181)، وفيه: «صحب أبا محمد بن أبي زيد وغيره من أئمتها، وناظرهم، وذاكرهم، وأثنوا عليه»، ويروي عنه ابن أبي زيد «الواضحة» و«السَّماع» كما في «النوادر والزيادات» (1/ 13).

(2) «ترتيب المدارك» (6/ 217).

(3) «ترتيب المدارك» (6/ 217).

(4) «ترتيب المدارك» (5/ 324) (6/ 217).

(5) «ترتيب المدارك» (6/ 217)، وفيه أنه استجازه.

(6) «ترتيب المدارك» (6/ 184)، وفيه: «استجازه أبو محمد ابن أبي زيد»، «النوادر والزيادات» (1/ 14).

(7) «ترتيب المدارك» (6/ 217).

(8) «ترتيب المدارك» (6/ 217)، وفيه أنه استجازه، «النوادر والزيادات» (1/ 14-15).

(9) «ترتيب المدارك» (5/ 287) (6/ 216)، ويروي عنه ابن أبي زيد «العتبية» وبعض «كتب سحنون» و«مختصر ابن عبد الحكم» كما في «النوادر والزيادات» (1/ 12) (1/ 14).



محمد بن مسرور العسال<sup>(1)</sup>.

محمد بن موسى<sup>(2)</sup>.

ثناء العلماء عليه:

قال القاضي عياض<sup>(3)</sup>: «كان أبو محمد إمام المالكية في وقته وقدوتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، وكان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، كتبه تشهد له بذلك، فصيح القلم، ذا بيان ومعرفة بما يقوله، ذابا عن مذهب مالك، قائما بالحجة عليه، بصيرا بالرد على أهل الأهواء، يقول الشعر ويجيده، ويجمع إلى ذلك صلاحا تاما، وورعا وعفة، وحاز رئاسة الدين والدنيا، وإليه كانت الرحلة إلى الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وضم نشره، وذب عنه، وملأت البلاد تواليقه، عارض كثير من الناس أكثرها فلم يبلغوا مداه، مع فضل السبق وصعوبة المبدأ، وعرف قدره الأكابر.

وذكره أبو الحسن القابسي، فقال: إمام موثوق به في درايته وروايته...

قال أبو عبد الله الميورقي: شهرته تغني عن ذكره».

قال أبو بكر المالكي: «كانوا جعلوا لأصحاب أبي بكر -أي: ابن اللباد-

أشباهها من أصحاب مالك، فشبَّهوا محمدا هذا -أي: ابن نظيف- بابن

(1) «ترتيب المدارك» (6/ 217).

(2) يروي عنه ابن أبي زيد «كتب سحنون» كما في «النوادر والزيادات» (1/ 13).

(3) «ترتيب المدارك» (6/ 215).

القاسم، وأبا محمد ابن أبي زيد بأشهب...»<sup>(1)</sup>.

قال أبو عبد الله ابن مجاهد في الثناء على «مختصر ابن أبي زيد»: «كفى مئونة الرحلة وطلب المصنفات، بالكلام السهل والمعاني البينة التي تدل على حسن العناية وكثرة المعرفة والحرص على منافع الراغبين في العلم والمتعلقين به»<sup>(2)</sup>.

وقال الدباغ<sup>(3)</sup>: «كان - رحمه الله تعالى - متفننا في علوم كثيرة؛ منها علوم القراءات، وتفسير القرآن، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمًا، ومعرفة رجاله وأسانيده وغريبه، والفقه البارع، وآثار العلماء، وكتب الرقائق والمواعظ والآداب».

ووصفه الفاكهاني<sup>(4)</sup> بـ: «الإمام المحقق المعظم والحبر الكامل المقدم».

تلاميذه والآخذون عنه:

ذكر القاضي عياض في «ترتيب المدارك» أن ابن أبي زيد من أكثر العلماء طلابًا وأصحابًا، فقال في ترجمة الأبهري (187/6-188): «ولم ينجب أحد من بالعراق من الأصحاب - بعد إسماعيل القاضي - ما أنجب أبو بكر الأبهري، كما أنه لا قرين لهما في المذهب بقطر من الأقطار إلا سحنون بن سعيد في طبقتة، بل هو أكثر الجمع أصحابًا، وأفضلهم أتباعًا، وأنجحهم طلابًا، ثم أبو

(1) «ترتيب المدارك» (197/6).

(2) «ترتيب المدارك» (206/6).

(3) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (113/3).

(4) «التحرير والتحبير» (98/1).

محمد بن أبي زيد في هذه الطبقة أيضا، غفر الله لجميعهم، ونفعهم بعلمهم»، وقال أيضا (216/6) في ترجمته: «ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه»، وقال (217/6): «سمع منه خلق كثير، وتفقه عنده جلة».

وممن سُمِّي من الآخذين عنه:

أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو بكر الخولاني<sup>(1)</sup>.

ابنه: أبو بكر بن عبد الله بن أبي زيد<sup>(2)</sup>.

إبراهيم بن إسحاق التدميري<sup>(3)</sup>.

إسماعيل بن إسحاق بن عذرة أبو بكر الأيدي<sup>(4)</sup>.

الحسين بن عبد الله بن عبد الرحمن أبو عبد الله الأجدابي<sup>(5)</sup>.

خلف بن أحمد بن خلف أبو بكر الرحوي<sup>(6)</sup>.

خلف بن علي بن ناصر أبو محمد السبتي<sup>(7)</sup>.

خلف بن أبي القاسم الأسدي أبو القاسم البرازعي<sup>(8)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (217/6) (239/7).

(2) «ترتيب المدارك» (272/7).

(3) مقدمة «الذب عن مذهب مالك» (211/1).

(4) «ترتيب المدارك» (274/7)، «فتاوى ابن أبي زيد» (ص: 79)، وكانت معه نسخة متقنة من «مختصر المدونة».

(5) «ترتيب المدارك» (217/6) (100/7).

(6) «ترتيب المدارك» (49/8)، الديباج المذهب (351/1).

(7) «ترتيب المدارك» (217/6).

(8) «ترتيب المدارك» (217/6) (256/7).

- عبد الله بن غالب بن تمام أبو محمد ابن غالب السبتي<sup>(1)</sup>.  
 عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر أبو محمد الأندلسي<sup>(2)</sup>.  
 عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الليدي<sup>(3)</sup>.  
 عبد الرحمن بن محمد بن يحيى بن صاعد بن وثيق<sup>(4)</sup>.  
 عبد الرحمن بن مروان أبو المطرف القنازعي<sup>(5)</sup>.  
 عبد الرحيم بن أحمد أبو عبد الرحمن ابن العجوز السبتي<sup>(6)</sup>.  
 أبو علي بن أمدكو السجلماسي<sup>(7)</sup>.  
 ابنه: عمر بن عبد الله بن أبي زيد<sup>(8)</sup>.  
 محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب أبو عبد الله بن مجاهد<sup>(9)</sup>.  
 محمد بن خلدون أبو علي البلوي<sup>(10)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(2) «فهرس ابن عطية» (ص 93) (ص 116)، روى عنه «الرسالة».

(3) «ترتيب المدارك» (217 / 6) (254 / 7).

(4) «ترتيب المدارك» (162 / 7).

(5) «ترتيب المدارك» (217 / 6)، مقدمة «الذب عن مذهب مالك» (211 / 1).

(6) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(7) «ترتيب المدارك» (217 / 6).

(8) «ترتيب المدارك» (272 / 7).

(9) «ترتيب المدارك» (197 / 6)، وفيه: «استجاز الشيخ أبا محمد بن أبي زيد في كتاب «المختصر»

و«النوادر»، وينظر نصّ الرسالة في «فتاوى ابن أبي زيد» (ص: 75).

(10) «فتاوى ابن أبي زيد» (ص: 79)، وكانت معه نسخة متقنة من «مختصر المدونة»، «ترتيب

المدارك» (198 / 6).

- محمد بن عباس الأنصاري أبو عبد الله الخواص<sup>(1)</sup>.  
 محمد بن عبد الله بن أحمد أبو الفضل ابن عمرو س<sup>(2)</sup>.  
 محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد أبو عبد الله القرطبي<sup>(3)</sup>.  
 محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الأندلسي<sup>(4)</sup>.  
 محمد بن موهب أبو بكر القبري الحصار<sup>(5)</sup>.  
 محمد بن يحيى بن أحمد التميمي أبو عبد الله ابن الحذاء<sup>(6)</sup>.  
 مكي بن أبي طالب حموش القيسي أبو محمد الأندلسي<sup>(7)</sup>.  
 الوليد بن بكر أبو العباس الغمري السرقسطي<sup>(8)</sup>.

مؤلفاته:

قال القاضي عياض<sup>(9)</sup>: «جملة توافيه كلها مفيدة، بديعة، غزيرة العلم».  
 وقال الرجراجي<sup>(10)</sup>: «لخص المذهب ... وأعدَّ له من التأليف خمسا

- (1) «ترتيب المدارك» (217/6) (260/7).  
 (2) «ترتيب المدارك» (53/8)، وفيه: «حمل كتب أبي محمد ابن أبي زيد عنه إجازة».  
 (3) «فهرس ابن عطية» (ص121)، روى عنه «الرسالة».  
 (4) مقدمة «الذب عن مذهب مالك» (211/1).  
 (5) «ترتيب المدارك» (217/6).  
 (6) «ترتيب المدارك» (217/6).  
 (7) «فهرس ابن عطية» (ص93)، روى عنه «مختصره»، «ترتيب المدارك» (217/6).  
 (8) روى عنه في كتابه «التسمية والحكايات» (172)(231).  
 (9) «ترتيب المدارك» (218/6).  
 (10) «المفيد على الرسالة» (ص: 328).

وعشرين تأليفاً، أكثرها في الفقه.

ومما ذكر من مؤلفاته:

- 1- «إثبات كرامات الأولياء»<sup>(1)</sup>.
- 2- «اختصار شرح أبي بكر بن الجهم للمختصر الكبير لابن عبد الحكم»<sup>(2)</sup>.
- \* «اختصار المدونة» = «مختصر المدونة».
- 3- «الاستظهار في الرد على البكرية»<sup>(3)</sup>.
- 4- «أصول التوحيد»<sup>(4)</sup>.
- 5- «إعجاز القرآن»<sup>(5)</sup>.
- 6- «إعطاء القرابة من الزكاة»<sup>(6)</sup>.
- 7- «كتاب الاقتداء بأهل المدينة»<sup>(7)</sup>.
- 8- «كتاب الأمر والاقتداء»<sup>(8)</sup>.
- 9- «كتاب إيجاب الاهتمام بأهل المدينة»<sup>(9)</sup>.

(1) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (3/ 113).

(2) «ترتيب المدارك» (3/ 366).

(3) «ترتيب المدارك» (6/ 218، 219).

(4) «ترتيب المدارك» (6/ 218).

(5) «معالم الإيمان» (3/ 111).

(6) «ترتيب المدارك» (6/ 218)، «معالم الإيمان» (3/ 111).

(7) «ترتيب المدارك» (6/ 218)، وذكره ابن أبي زيد في مقدمة «النوادر والزيادات» (1/ 4).

(8) «فهرسة ابن خير» (ص 211) (ص 213).

(9) «فهرسة ابن خير» (ص 213).

- 10 - «كتاب البيان عن إعجاز القرآن»<sup>(1)</sup>.
- 11 - رسالة في «تعظيم أمر الدماء المسفوك بغير حق والفساد في الأرض»<sup>(2)</sup>.
- 12 - «كتاب تفسير أوقات الصلوات»<sup>(3)</sup>.
- 13 - «كتاب تفسير مسألة الأعيان في الخمس»<sup>(4)</sup>.
- 14 - «التنبيه على القول في أولاد المرتدين»<sup>(5)</sup>.
- 15 - «تهذيب العتبية»<sup>(6)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(2) طبع بعنوان «أبو محمد بن أبي زيد وكتابه إلى أهل المغرب الأقصى في حرمة الدماء والتعصب للقبائل» ضمن «ثلاث رسائل في الفقه المالكي بالغرب الإسلامي» بتحقيق الدكتور رضوان الحصري بجمعية دار البر بالامارات سنة 1442 هـ - 2021 م، وقد اخترتُ العنوان مما كتبه مؤلفه في مطلع الرسالة، حيث قال (ص: 35): «ورغبتُ إليَّ أن أكتب لك مما في كتاب الله سبحانه وقول الرسول عليه السلام من تعظيم أمر الدماء المسفوك بغير حق والفساد في الأرض وما في ذلك من الوعيد الشديد...».

(3) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(4) «فهرسة ابن خير» (ص 213).

(5) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(6) «ترتيب المدارك» (218 / 6)، «الفهرست» للنديم (2 / 14)، وسماه: «التبويب المستخرج»، ومنه قطع مخطوطة مفرقة، منها في المكتبة الوطنية الفرنسية برقم (6151)، وعنوانه كما ورد في واجهتها: «كتاب العتق الأول من المسائل المستخرجة من الأسمعة مما ليس في المدونة استخراج محمد بن أحمد العتبي رواية يحيى بن عبد العزيز عنه مما عني بتبويه وترسيمه عبد الله بن أبي زيد الفقيه»، وقطعة طُبعت بعنوان «كتاب الحج من المسائل المستخرجة» بتحقيق ميكولوش موراني، كما توجد قطعة بمعهد الآثار بتونس ذكرها الدكتور حميد لحمر في مقدمة تحقيقه لـ «فتاوى ابن أبي زيد» (ص 83).

16 - «كتاب الثقة بالله والتوكل على الله»<sup>(1)</sup>.

\* «الجامع في السنن والآداب والحكم والمغازي والتاريخ»<sup>(2)</sup>.

17 - «جواب إلى ابن مجاهد يجهزه مختصر المدونة»<sup>(3)</sup>.

18 - «حكايات عن ابن الحداد»<sup>(4)</sup>.

19 - «حكايات ونصائح عن بعض الأئمة»<sup>(5)</sup>.

20 - «كتاب حماية عرض المؤمن»<sup>(6)</sup>.

21 - «خطبة نكاح»<sup>(7)</sup>.

22 - «كتاب الدعاء»<sup>(8)</sup>.

23 - «الذب عن مذهب مالك»<sup>(9)</sup>.

24 - «كتاب رد خاطر من الوسواس»<sup>(10)</sup>.

25 - «رد السائل»<sup>(11)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(2) مطبوع، وهو آخر أبواب «مختصر المدونة».

(3) مقدمة تحقيق «الذب عن مذهب مالك» (210 / 1)، «فتاوى ابن أبي زيد» (ص 77).

(4) «معالم الإيمان» (111 / 3).

(5) مقدمة تحقيق «الذب عن مذهب مالك» (210 / 1).

(6) «ترتيب المدارك» (218 / 6)، «معالم الإيمان» (111 / 3).

(7) مقدمة تحقيق «الذب عن مذهب مالك» (210 / 1).

(8) «فهرسة ابن خير» (ص 213).

(9) «ترتيب المدارك» (218 / 6)، مطبوع.

(10) «ترتيب المدارك» (218 / 6)، معالم الإيمان (111 / 3).

(11) «ترتيب المدارك» (218 / 6).



- 26 - «الرد على القدرية»<sup>(1)</sup>.
- 27 - «الرد على أبي ميسرة المارق»<sup>(2)</sup>.
- 28 - «الرسالة»<sup>(3)</sup>.
- 29 - «رسالة إلى أهل سجلماسة في تلاوة القرآن»<sup>(4)</sup>.
- 30 - «رسالة طالب العلم»<sup>(5)</sup>.
- 31 - «رسالة فيمن تأخذه عند قراءة القرآن والذكر حركة»<sup>(6)</sup>.
- 32 - «رسالة وعظ» وعظ بها محمد ابن الطاهر القائد<sup>(7)</sup>.
- 33 - «شرح مسألة الحبس على ولد الأعيان»<sup>(8)</sup>.
- 34 - «فضل قيام رمضان»<sup>(9)</sup>.

(1) قال في «ترتيب المدارك» (208 / 6) في ترجمة علي بن أحمد بن إسماعيل البغدادي المعتزلي القدري: «جاوبه أبو محمد ابن أبي زيد - رحمه الله - عن كتابه برسالة معروفة، ظهر فيها علمه وقوته في الكلام بالرد على أهل الأهواء، ونفى عن مالك وأصحابه جميع ما نسب إليه، وجعل يحتج على نقض قوله في القدر من كلام مالك البديع في رسالته في القدر إلى ابن وهب».

(2) «معالم الإيمان» (111 / 3).

(3) وهو كتابنا محل الدراسة.

(4) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(5) «ترتيب المدارك» (218 / 6)، مطبوع ضمن مقدمة «فتاوى ابن أبي زيد» (ص: 88).

(6) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

(7) «معالم الإيمان» (111 / 3).

(8) «ترتيب المدارك» (218 / 6)، «معالم الإيمان» (111 / 3).

(9) «ترتيب المدارك» (218 / 6).

- 35 - «فضائل مالك»<sup>(1)</sup>.
- 36 - «قصيدة في فضل العلم»<sup>(2)</sup>.
- 37 - «كشف التلبيس»<sup>(3)</sup>.
- 38 - «مختصر التبيين»<sup>(4)</sup>.
- 39 - «مختصر المدونة»<sup>(5)</sup>.
- 40 - «مناقضة رسالة البغدادي المعتزلي»<sup>(6)</sup>.
- 41 - «مسألة النكاح بغير بينة»<sup>(7)</sup>.
- 42 - «المضمون من الرزق»<sup>(8)</sup>.
- 43 - «المعرفة واليقين»<sup>(9)</sup>.

- 
- (1) «ترتيب المدارك» (11 / 1).
- (2) مقدمة تحقيق «الذب عن مذهب مالك» (210 / 1).
- (3) «ترتيب المدارك» (6 / 218، 219)، وهو نقض كتاب عبد الرحمن الصقلي.
- (4) قال الرجراجي في «المفيد» (ص 1449): «قال أبو محمد بن أبي زيد في «مختصر التبيين»: يجوز أن تصلى التراويح قبل العشاء».
- (5) «ترتيب المدارك» (6 / 217)، وفيه: «على كتابيه هذين المعول بالمغرب في التفقه»، ألف عليه محمد بن فرج: «زوائد مختصر ابن أبي زيد»، فهرس ابن عطية (ص: 91)، طبع بعنوان: «اختصار المدونة والمختلطة باستيعاب المسائل واختصار اللفظ في طلب المعنى وطرح السؤال وإسناد الآثار وكثير من الحجاج والتكرار» بمركز نجيبويه سنة 1434 هـ - 2013 م.
- (6) «ترتيب المدارك» (6 / 218).
- (7) «فهرسة ابن خير» (ص 213).
- (8) «ترتيب المدارك» (6 / 218).
- (9) «ترتيب المدارك» (6 / 218).

- 44 - «المكاشف»<sup>(1)</sup>.
- 45 - «المكيال والميزان»<sup>(2)</sup>.
- 46 - «المناسك»<sup>(3)</sup>.
- 47 - «الموعظة الحسنة لأهل الصدق»<sup>(4)</sup>.
- 48 - «الموعظة والنصيحة»<sup>(5)</sup>.
- 49 - «النوادر والزيادات على المدونة»<sup>(6)</sup>.
- 50 - «النهى عن الجدال»<sup>(7)</sup>.
- 51 - «النهى عن الشذوذ عن العلماء»<sup>(8)</sup>.
- \* «وصية لبعض طلبته الراحلين إلى المشرق والعراق»<sup>(9)</sup> = «رسالة طالب العلم».
- 
- (1) «المفيد على الرسالة» (ص: 329)، أفرد له لما كوشف به في المنام مما أشكل عليه من كلام من تقدم قبله.
- (2) نقل منه الرجراجي في «مناهج التحصيل» (2/ 453).
- (3) «ترتيب المدارك» (6/ 218).
- (4) «ترتيب المدارك» (6/ 218).
- (5) «ترتيب المدارك» (6/ 218).
- (6) مطبوع، قال عياض في «ترتيب المدارك» (6/ 217): «مشهور، أزيد من مائة جزء... وعلى كتابيه هذين المعول بالمغرب في التفقه».
- (7) «ترتيب المدارك» (6/ 218).
- (8) «فهرسة ابن خير» (ص 213).
- (9) مقدمة تحقيق «الذب عن مذهب مالك» (1/ 210).

شعره ونظمه:

الظاهر أنَّ ابن أبي زيد كان له ميل إلى النظم، فقد نُقِلَ عنه أبيات كثيرة في رثاء مشايخه وغير ذلك، ووصفه عياض<sup>(1)</sup> بأنه: «يقول الشعر ويجيده»، ومما أُثِرَ عنه:

قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (163/3):

قال أبو محمد ابن أبي زيد لبعض من ناقض قول مالك رحمه الله:

تَخَطَّيْتَ خَفَضَ نُجُومِ السَّمَاءِ	وَهَذَا هُوَ الْأَمْلُ الْكَاذِبُ
تَرُومُ إِمَامَ الْهُدَى مَالِكًا	وَذَاكَ هُوَ الْجَبَلُ الرَّاهِبُ
فَمَا أَثَرَ الذَّرِّ فِي صَخْرَةٍ	وَمَجْهُودُهُ قَائِمٌ رَاتِبُ
بِدُونِ مَنَالِكَ مِنْ مَالِكٍ	فَدُونُكَ هَذَا الرَّجَا الْخَائِبُ
وَأَنَّكَ مِنْ دُونِ مَا رُمْتَهُ	بَعِيدٌ كَمَا بَعُدَ الثَّاقِبُ

وقال أيضا (294/5): ورثاه -أي: أبا بكر ابن اللباد- أبو محمد ابن أبي زيد

بقصيدة طويلة أولها:

يَا مَنْ لِمُسْتَعَذِبٍ فِي لَيْلِهِ حَزَنًا      مُسْتَوْطِنٌ مِنْ بَقَايَا دَائِهِ وَطَنَا  
يَا عَيْنُ وَابْكِي لِمَنْ فِي فَقْدِهِ فَقْدَتُ      جَوَامِعُ الْعِلْمِ وَالْخَيْرَاتِ إِذْ دُفِنَا  
لَهْفِي عَلَى مَيِّتٍ مَاتَتْ بِهِ سُبُلُ الدُّ      خَيْرَاتٍ قَدْ كَانَ أَحْيَا الدِّينَ وَالسُّنَنَا  
ثم ذكر أبياتا.

وقال أيضا (308/5) في ترجمة الممسي: ورثاه أبو محمد بن أبي زيد

بقصيدة جيدة أولها:

(1) «ترتيب المدارك» (216/6).

يَا نَاصِرًا لِلدِّينِ قُمْتَ مُسَارِعًا      وَبَذَلْتَ نَفْسَكَ مُخْلِصًا وَمُرِيدًا  
وَذَبَيْتَ عَنْ دِينِ الْإِلَهِ مُجَاهِدًا      وَابْتَعْتَ بَيْعًا رَابِحًا مَحْمُودًا  
عَهْدِي بِهِ بَيْنَ الْأَسِنَّةِ لَمْ يَكُنْ      اللَّهُ عِنْدَ لِقَا الْعَدُوِّ كَمُودًا  
ثم ساق أبياتا منها.

وقال (221-220/6): ويذكر أن أبا محمد كتب إلى أبي بكر الأبهري:

تَأْبَى قُلُوبٌ قُلُوبَ قَوْمٍ وَمَا لَهَا عِنْدَهَا ذُنُوبٌ  
وَتَضْطَفِي أَنْفُسٌ نَفُوسًا وَمَا لَهَا عِنْدَهَا نَصِيبٌ  
مَا ذَاكَ إِلَّا لِمُضْمَرَاتٍ أَضْمَرَهَا الشَّاهِدُ الرَّقِيبُ  
مساجلاته ومناظراته:

وصف عياض في «ترتيب المدارك» (216/6) ابن أبي زيد بقوله: «قائما  
بالحجة عليه، بصيرا بالرد على أهل الأهواء».

ونقل (208-207/6) في ترجمة علي بن أحمد بن إسماعيل البغدادي، وقد  
كان يقول بالاعتزال، وكان داعية في ذلك، وكتب إلى فقهاء القيروان رسالة  
معروفة، يدعوهم فيها إلى الاعتزال والقول بالقدر والمخلوق، قال عياض:  
«جاوبه أبو محمد ابن أبي زيد -رحمه الله- عن كتابه برسالة معروفة ظهر  
فيها علمه وقوته في الكلام والردّ على أهل الأهواء، ونفى عن مالك  
وأصحابه جميع ما نسب إليه...».

وله مناظرة في القول في الغير: «هو مؤمن إن شاء الله»:

قال عياض في «ترتيب المدارك» (219/4): «ثم نشأ بينهم بعد اختلاف آخر،

بعد ثلاثمائة سنة، في القول في الغير، هل يقال: «هو مؤمن عند الله»، وجرى بين ابن التبان وابن أبي زيد والممسي وأبي ميسرة والداودي وغيرهم في ذلك مطالبات ومهاجرة، سنذكر منها في أخبارهم<sup>(1)</sup> عند ذكر طبقتهم.

والصحيح في هذا أيضا ما قاله أبو محمد ابن أبي زيد: «إن كانت سريرتك مثل علانيتك فأنت مؤمن عند الله».

زاد الداودي: «وختم لك بذلك».

وأما ابن التبان وغيره، فأطلق القول بأنه مؤمن».

وذكر عياض<sup>(2)</sup> أن العلماء ردوا عليه مسألة في إنكار الكرامات، فقال:

«ولما أُلِّف كتبه على البكرية، ونقض كتاب عبد الرحيم الصقلي، بتأليفه «الكشف» و«كتاب الاستظهار»، وردَّ كثيرا مما نقلوه من خرق العادات، على ما قرره في كتابه؛ شَنَّعت المتصوفة وكثير من أصحاب الحديث عليه ذلك، وأشاعوا أنه نفى الكرامات، وهو -رضي الله عنه- لم يفعل، بل مَنْ طالع كتابه عرف مقصده، فردَّ عليه جماعة من أهل الأندلس ومن أهل المشرق، وألَّفوا عليه تواليف معروفة، ك«كتاب أبي الحسن ابن جهضم الهمداني»، و«كتاب أبي بكر الباقلاني»، و«أبي عبد الرحمن ابن شق الليل»، و«أبي عمر الطلمنكي» في آخرين، وكان أرشدهم في ذلك وأعرفهم بغرضه ومقداره إمام وقته القاضي أبو بكر ابن الطيب الباقلاني، فإنه بيَّن مقصوده.

(1) «ترتيب المدارك» (6/ 255-256).

(2) «ترتيب المدارك» (6/ 219).

قال الطلمنكي: كانت تلك من أبي محمد بادرة لها أسباب، أوجبها التنافر الذي يقع بين العلماء، صحَّ عندنا رجوعه عنها، ولم يُردَّ في ظاهر أمره إلا تحصين النبوة، فأدى الأمر إلى أن جهل الكرامات باعتلاله لها، وإلا فهو أجل من أن ينكرها إنكار إبطال لها، وإنما أنكرها فيما بلغنا عن طبقات عندهم محتالين لأكل أموال الناس، مخادعين للجهال، وقد روى منها وأملى كثيرا». ومما نقل من ردوده الفقهية كتابه المسمى: «الذب عن مذهب مالك في غير شيء من أصوله وبعض مسائل من فروعه، وكشف ما لبس به بعض أهل الخلاف، وجهله من محاجج الأسلاف»، ردَّ فيه على أحد ظاهرية الغرب الإسلامي<sup>(1)</sup>.

#### عقيدته:

لا يُشكُّ أنَّ الإمام ابن أبي زيد كان على عقيدة أهل السنة والجماعة، وهذا واضح من خلال مُقَدِّمَتِي «الرسالة» و«الجامع»، وشهد له بذلك الأئمة، فقال الذهبي<sup>(2)</sup>: «كان رحمه الله على طريقة السلف في الأصول».

وقد أصَّل - رحمه الله - وبين اتباعه للسلف في غير ما موضع من كتبه فقال في أثناء عقيدة «الجامع» (ص 117): «كلُّ ما قدَّمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»، وقال في «النوادر والزيادات» (5/1): «فكُلُّ قول

(1) «الذب عن مذهب مالك» (ص: 153).

(2) «سير أعلام النبلاء» (12/17).

نقوله، وتأويل من مُجْمَلٍ نتأوّلُهُ؛ فعن سَلَفٍ سَابِقٍ قُلْنَا، أو من أَصْلٍ من الأصول المذكورة استنبطنا.

ف«عقيدة الرسالة» مما يُتَدَيَّنُ بِكُلِّ ما فيها؛ خاصة وأنها صِيغَتْ من ألفاظ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية، بعيدة كلَّ البعد عن غثاء أهل الجدل والكلام، كيف لا، ومؤلَّفها القائل في نصيحته لبعض تلاميذه: «احذر ثم احذر خلطة أهل الجدل والكلام، فإن وجدت من صالحٍ رِوَاة الحديث وأهل الفقه فخالطهم دون غيرهم»<sup>(1)</sup>.

فَمَنْ كان من عموم المسلمين أو من مبتدئي الطُّلَّابِ فليقرأها كما هي، وليعتقدها ظاهرها وما يَسْبِقُ إلى فهمه ابتداءً بما يقتضيه الكلام العربي، وليستحضر عند قراءة صفات الباري تنزيهه - سبحانه وتعالى - عن مشابهة الخلق وعن تمثيل صفاته بصفات المخلوقين وتكييفها، دون أن يصل إلى تعطيلها أو تحريف معناها، وليجعل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] قاعدة عامة، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: نفْيٌ متضمّنٌ لكمال صفاته، مُبْطِلٌ لمنهج أهل التمثيل، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾: إثباتٌ لأسمائه وصفاته، وإبطال لمنهج أهل التحريف والتعطيل.

وَأَمَّا مَنْ مَرَّ على بعض الشُّروح وأصابه من لَوْثِ العقائد الكلامية بِسَبَبِ تَبَنَّى أَكْثَرَ الشُّرَاحِ المتأخرين للعقيدة الأشعرية التي صارت أقرب إلى عقائد الجَهْمِيَّةِ في نفْيِ الصفات الإلهية والإيغال في سَلْبِها؛ فليعلم أنّه قد حيدَ به عن

(1) «رسالة طالب العلم» (ص: 89).



معاني هذه «العقيدة» بتأويلات بعيدة، وتأصيلات غريبة، وربما أعجزهم التأويل فصاروا إلى التشكيك<sup>(1)</sup>، وربما أسرّوا النَّهْيَ عن قراءتها<sup>(2)</sup>.

وأما مَنْ مشى في علم الكلام شوطاً، وتأصّل فيه:

فإنَّ أقرَّ أنَّ عقيدته مخالفة لهذه العقيدة، فقد كفانا مؤنة التفصيل، وحكم على نفسه بمخالفة السلف؛ خاصّة مع قول ابن أبي زيد السّابق: «كلُّ ما قدّمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»<sup>(3)</sup>.

ونذكره بوعيد المخالفة المؤدّية إلى الابتداع بقول ابن أبي زيد بعد: «من قول أهل السنة: إنه لا يُعذّر مَنْ ودّاه اجتهاده إلى بدعة، لأنَّ الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يُعذّروا، إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة، فسماهم عليه السلام: «مارقين من الدين»، وجعل المجتهد في الأحكام مأجوراً وإنَّ أخطأ»<sup>(4)</sup>.

وإنَّ زعم أنَّ ما في «المقدمة» عام، وأنَّ ما عنده من علم الكلام أخصّ، أو ما فيها أسلم، وما عنده أحكم، أو أنَّ ابن أبي زيد لم يكن عالماً بطرائق

(1) كما قال الفاكهاني في «التحرير والتحير» (1/189): «سمعت شيخنا أبا علي البجائي -رحمه الله- يقول: قيل إن هذه اللفظة -أي: «بذاته»- دُسّت على المصنف».

(2) قال الرجراجي في «المفيد» (ص 430): «افترقت الشيوخ في قراءة هذا الباب من هذا الكتاب -أي: المقدمة العقدية- إلى أربع فرق ... والثالثة: لا تقرأه إلا في خفية مع الآحاد دون الاجتماع».

(3) «الجامع» (ص: 117).

(4) «الجامع» (ص: 121).

الجدل وعلم الكلام؛ على ما يتحجج به شيوخهم، فهذا من الجهل بحال هذا الإمام، أو من التلبس والتدليس، فقد سبق في الباب قبله ذكر مناظراته العقدية، وتقدم في باب سرد مؤلفاته ذكر مجموعة من ردوده العقدية، فلذلك وصفه القاضي عياض بكونه<sup>(1)</sup>: «بصيراً بالرد على أهل الأهواء»، فكيف يكون بصيراً بالرد على المعتزلة والقدرية دون أن يتقن طرائق الجدل وأصول بدعهم؟!

ومن ذكاء ابن أبي زيد - رحمه الله - تضمينه الرد على المخالف في «الرسالة» على صغر حجمها ووضوح عباراتها، فمن أمثله في الجزء الفقهي قوله: «الوضوء يجب لما يخرج من أحد المخرجين من بول أو غائط أو ريح»، والمعنى واضح دون زيادة: «من أحد المخرجين»، فقال الشراح: «احترز بذكر المخرجين» من أبي حنيفة؛ الذي يقول بانتقاض الوضوء من الرعاف<sup>(2)</sup>.

ومثاله أيضا قوله: «يجب منه الطهر، فيجب من هذا طهر جميع الجسد»، فالتكرار للتحرز من مذهب الشافعي الذي يقول بغسل المخرج فقط<sup>(3)</sup>.

والأمثلة في الجزء الفقهي كثيرة.

ولم يختلف منهجه - رحمه الله - في الجزء العقدي، فقد كان يزيد ألفاظا دقيقة؛ الغرض منها الرد على المخالف<sup>(4)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (6/ 216).

(2) ينظر «المفيد على الرسالة» للرجاجي (ص 674).

(3) المصدر السابق (ص 684).

(4) قال الشيخ بكر أبو زيد في «عقيدة ابن أبي زيد» (ص 465): «الحقيقة الرابعة: أن أهل السنة

فإذا انضم إلى هذا المنهج قوله المتقدم: «ليس لأحد أن يُحدث قولاً أو تأويلاً لم يسبقه به سلفٌ»<sup>(1)</sup>، وقوله «فكُلُّ قول نقوله، وتأويل من مُجْمَلٍ نتأويله؛ فعن سلفٍ سابقٍ قُلْنَا، أو من أصلٍ من الأصول المذكورة استنبطنا»<sup>(2)</sup>، وقوله: «كُلُّ ما قدّمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»<sup>(3)</sup>؛ اجتمع لدينا أصلاً يُستحضران عند كل موضع يزعم الشراح من أهل الكلام أن فيه إشكالا، وهما:

الأصل الأول: «ألفاظ المصنّف الزائدة على الواضح المعهود من النصوص في الجزء العقدي مقصودة متضمنة الردّ على المخالف».

والثاني: «عدم خروج المصنّف في هذه الألفاظ الزائدة عن المأثور عن السلف الصالح لفظاً أو معنى»<sup>(4)</sup>.

والجماعة حين يكتبون في بيان أمر التوحيد وتقريره ابتداءً لتلقين المسلمين المعتقد الحق ودفع تلقينهم عقائد المخالفين في تأليفهم هذه يقتضون على ألفاظ نصوص الوحيين الشريفين ... وقد يأتي بعضهم ببعض هذه الألفاظ مثل «بائنٌ من خلقه»، «بِدْأته»، «غير مخلوق» لزيادة البيان، فهو تقرير وردّ على تلكم التوجهات العقدية المرفوضة بمقياس الشرع المطهر».

(1) «النوادر والزيادات» (5 / 1).

(2) المصدر السابق.

(3) «الجامع» (ص: 117).

(4) قال الشيخ بكر أبو زيد في «عقيدة ابن أبي زيد» (ص 465-466): «الحقيقة الخامسة: أن وجود الأقوال الشنيعة من المخالفين في حق الله تبارك وتعالى ... اضطرت علماء السلف الذين واجهوا هذه المذاهب والأقوال الباطلة بالرد والإبطال إلى البيان بألفاظ تفسيرية محدودة، هي من دلالة

### فمن الأمثلة في الجزء العقدي:

المثال الأول: قوله: «مستو على عرشه المجيد بذاته».

كان يكفيه في التدليل للمعنى الظاهر أن يقول «مستو على عرشه»، كما ورد معناه في آيات كثيرة.

لكنه زاد لفظة: «بذاته» إمعاناً في إثبات علو ذاته سبحانه، ورداً على مَنْ يَقْصُرُ الْعُلُوَّ عَلَى الْقَدْرِ وَالْقَهْرِ فَقَط<sup>(1)</sup>، فهذا الأصل الأول.

أما الأصل الثاني: فهذه الزيادة ليست بدعاً من القول بل وافق فيها السلف الصالح، فقد قال أبو منصور السجزي (ت 444هـ): «وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن زيد والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته»<sup>(2)</sup>.

ألفاظ نصوص الصفات على حقائقها لا تخرج عنها، لأن هؤلاء المخالفين لمّا تجرّؤوا على الله فتفوّهوا بالباطل؛ وجب على أهل الإسلام الحقّ الجهر بالحق والرد على الباطل جهره بنصوص الوحيين لفظاً ومعنى ودلالة بتعابير عن حقائقها ومعانيها الحقّة لا تخرج عنها البتة، وانتشر ذلك بينهم دون أن ينكره منهم أحد.

(1) ومع ذلك فإن كثيراً من الشُّرَاح نَقَوْا ما قرّره رحمه الله وأوّلوه؛ فهذا الهسكوري في شرحه يقول: «يكون استواؤه راجعاً إلى علو المرتبة، لا علو المكان والجهة»، ويقول: «وكذلك قوله: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته» إما بالقهر كما قال قوم، وإما بغيره، ولم يقصد رحمه بفوق المكان»، وقال محققه (ص: 56): «والعجيب في الأمر أنه نقل عن القاضي عبد الوهاب شيئاً في هذا الباب، وتحاشا تماماً نقل ما قرر فيه القاضي إثبات صفة العلو لله تعالى، فنقل ما قبله وما بعده، والله المستعان».

(2) ينظر «عقيدة ابن أبي زيد» (ص: 467).

المثال الثاني: قوله: «كما تعلمهم حروف القرآن».

كان يكفيه أن يقول: «كما تعلمهم القرآن».

لكنه زاد لفظة: «حروف» لبيان أن القرآن كلام الله - عزَّ وجلَّ - بحرف وصوت، ردًّا على مَنْ ينفيهما<sup>(1)</sup>، ويجعله كلاماً نفسياً، فهذا الأصل الأول. أما الأصل الثاني: فذكر الحرف ورد في الأخبار النبوية والآثار السلفية، منها ما في «صحيح مسلم» (806) في فضل سورة الفاتحة وخواتيم البقرة «لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته»، وفي «سنن الترمذي» (2910) مرفوعاً وموقوفاً على ابن مسعود: «مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة» الحديث. ويقاس على ذلك كثير من المواضع في «الرسالة» و«الجامع» وكتبه الأخرى:

منها قوله - رحمه الله - في «الرسالة»:

«القراءة التي تسر في الصلاة كلها هي بتحريك اللسان بالتكلم بالقرآن». فيه تقريرٌ أن القرآن المَتْلُوّ كلام الله، وردُّ على أهل الكلام القائلين بأنَّ القرآن كلام نفسي قديم وأنَّ حروفه ليست كلامه سبحانه بل هي حكاية عنه أو عبارة عنه<sup>(2)</sup>.

(1) ومع ذلك فلم يسلم كلامه من التحريف والتأويل، فقال الرجراجي في «المفيد على الرسالة» (ص: 400): «أي حروف القراءة، وأما القرآن الذي هو كلام الله فليس بصوت ولا حرف».

(2) ومع ذلك فلم يسلم من ردِّ الأشاعرة، فقال الرجراجي في «المفيد على الرسالة» (ص: 1034): «قد اعترض أبو بكر ابن الطيب على أبي محمد في قوله «بالتكلم بالقرآن» وقال: كيف يتكلم مخلوق بالقديم، لأنَّ كلام الإنسان مخلوق».

وقوله -رحمه الله- في «الجامع» (ص107):

«كلم موسى بذاته وأسمعه كلاما لا كلاما قام في غيره».

صريحٌ في إثبات كلام الله تعالى حقيقة وأنه يُسَمَّعُ، وردُّ على أهل الكلام القائلين بأن الله خلق كلاما في الشجرة أو في الهواء فسَمِعَهُ موسى.

وقوله -رحمه الله- في «الجامع» (ص107-108):

«وأنه يجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائيا».

صريحٌ في إثبات صفة المجيء لله تعالى، -وأنها صفة فعل- وأنه يجيء متى شاء كما يليق به سبحانه، وفيه ردُّ على طوائف المتكلمين الذين ينفون الصفات الفعلية أو يؤولونها.

وقوله في «الجامع» (4/537-ط نجيبه): «وأن يديه مبسوطتان، والأرض جيمعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، وأن يديه غير نعمتيه».

صريح في إثبات صفة اليد لله تعالى -وأنها صفة ذات- وأنها غير النعمة، وفيه رد صريح على طوائف من المتكلمين.

والأمثلة كثيرة؛ لا تدع مجالا للشك أن ابن أبي زيد كان على عقيدة أهل السنة والجماعة بعلم وبصيرة، عالما بعقائد المخالفين، متقصدا في ثنائه كلامه الرد عليهم.

فمن زعم من المتكلمين من الأشاعرة ومن وافقهم -خاصة المتأخرين منهم- أن ابن أبي زيد على عقيدتهم؛ فهو ضرب من التلبس والتدليس،

لأنهم وافقوه في جملة ما وافق فيه متقدمو أئمتهم أهل السنة، وأما متأخروهم، فلكثرة اختلافهم، فقد لخص الرجرجي حالهم بقوله<sup>(1)</sup>:

«افترقت الشيوخ في قراءة هذا الباب من هذا الكتاب إلى أربع فرق:

الأولى: تقرأه في موضعه هذا ظاهراً وباطناً.

الثانية: لا تقرأه إلا في آخر الكتاب؛ لأنَّ المبتدئ لا يصل إلى آخر الكتاب

إلا وقد رُزق من التوفيق والتحقيق - إن شاء الله - ما يستعين به على فهمه.

والثالثة: لا تقرأه إلا في خفية مع الآحاد دون الاجتماع.

والرابعة: تقرأه ظاهراً وباطناً مع الآحاد وفي الاجتماع، ولا يتعرضون

لمذاهب المخالفين».

فانظر - رحمك الله - إلى الثالث خاصة، فلو أجرى مُجرِّ هذه القسمة على

الجزء الفقهي من «الرسالة» لآثُم في عقله أو دينه، فكيف بمقدمة واضحة

صُدِّرت للولدان ومرتادي الكتَّاب أن تعامل بهذا الحذر والخوف.

وفاته:

توفي - رحمه الله ورضي عنه - يوم الاثنين عند الزوال الموفي ثلاثين من

شهر شعبان سنة 386 هـ وعاش ستاً وسبعين سنة، وصلى عليه الشيخ أبو

الحسن القابسي، ودفن بداره، ورثاه كثير من أدباء القيروان بمراثي شجيرة<sup>(2)</sup>.

(1) «المفيد على الرسالة» (ص 430).

(2) ينظر: «معالم الإيمان» (4/ 118)، «ترتيب المدارك» (6/ 221).

## توثيق عنوان الكتاب:

اشتهر الكتاب بعنوان: «الرسالة»، وهو المثبت على جُلّ النسخ الخطية، ويضاف في كثير منها لفظ «كتاب»، فيقال: «كتاب الرسالة»، وجاء في بعضها عنوان مطوّل، فورد على طرّة مخطوطةٍ بدير الاسكوريال<sup>(1)</sup>:

«كتابُ الرّسالة في المدخل إلى علمٍ من واجب أمور الدّيانة؛ مما تنطق به الألسنة وتعتقده القلوب وتعمل به الجوارح، وما يتصل بالواجب [من ذلك] من السنن من مؤكّدها ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب [منها، وجُمَل من] أصول الفقه وفنونه، على مذهب مالك بن أنس وطريقته، مع [ما سهل سبيل] ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين مما [...] الشيخ الفقيه أبو محمد عبدالله ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله [...] في ذلك من حاملي القرآن ليعلم ذلك للولدان كما يعلم القرآن، نفع الله بذلك».

وورد على طرّة نسخةٍ بمكتبة نور عثمانية<sup>(2)</sup>:

«كتاب الرسالة في واجب أمور الديانة مما تنطق به الألسنة وتعتقده القلوب والأفئدة وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن

(1) نسخة مكتبة دير الاسكوريال بإسبانيا رقم (1127)، وما كان بين قوسين [ ] فهو تميم من مقدمة المؤلف.

(2) نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا (1775).



على مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه وطريقته».

فالظاهر أن عنوان الكتاب «كتاب الرسالة»: ثم أكمل ما تبقى بما ذُكر في

مقدمة المؤلف، حيث قال فيها:

«فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطق به الألسنة وتعتقده القلوب وتعمله الجوارح وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدا ونوافلها ورغائبها وشيء من الآداب منها، وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب مالك بن أنس وطريقته مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين لما رغبت من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن».

ومن الأسماء التي حليت بها «الرسالة»:

ما ورد في بعض النقول<sup>(1)</sup>: «أسماء الرسالة: تسمى «جملة» و«رسالة» و«زبدة المذهب» لأنها أول مختصر، إذ لم يوجد للمالكية في ذلك الوقت مختصر إلا مختصر ابن الجلاب، وتسمى أيضا «باكورة السعد» وتسمى «كتابا» وهو الذي قال في آخرها، قال الشيخ: وسمعت الفقهاء يسمونها «سكين الدرع»».

وذكر نحوه الجرجاني في «المفيد على الرسالة»<sup>(2)</sup>، إلا أنه ذكر الأربعة

الأول، وزاد في قوله: «باكورة السعد»: «لأنها سعد بها خلق كثير».

(1) مخطوط يشتمل على نقول مفرقة بمكتبة زاوية شيخ الركب النبوي الشريف بأدرار.

(2) المفيد على الرسالة (ص 380).

وقال الأجهوري في «المنقذ من الضلالة»<sup>(1)</sup>:

«وإنما قيل لها: «باكورة السعد» لما ظهر في الخلق من أثمارها وبركتها.  
وقيل لها: «زبدة المذهب» لأنها أول مختصر ظهر في المذهب بعد  
«التفريع» لابن الجلاب، لأنه لم يوجد في ذلك الوقت للمالكية إلا الأمهات  
الكبار، فسمي «التفريع» مختصرا بالنسبة لها، فكانت العامة تريد ما يخف  
حملة ومؤنته حملا ونسخا.

وإنما سميت «رسالة» للسلوك بها مسلك الرسائل الجارية بين الناس  
عادة».

وورد عنوانها في بعض المخطوطات<sup>(2)</sup>: «متن الرسالة المغربية في العلوم  
المالكية».

(1) مخطوط.

(2) مخطوط في المكتبة الأزهرية رقم (92080)، نُسخ سنة 1123 هـ.

## توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

الكتاب ثابت النسبة لمؤلفه، لا يُشَكُّ فيه بوجه من الوجوه، وشهرته تغني عن التدليل لذلك، فقد ذَكَرَهُ مَنْ ترجم للمؤلف، وقال الدباغ<sup>(1)</sup>: «انتشرت الرسالة» في سائر بلاد المسلمين، حتى بلغت العراق واليمن والحجاز والشام ومصر وبلاد النوبة وصقلية وجميع بلاد إفريقية والأندلس والمغرب وبلاد السودان، وتنافس الناس في اقتنائها حتى كتبت بالذهب، وأول نسخة نسخت منها بيعت ببغداد في حلقة أبي بكر الأبهري بعشرين ديناراً.

وسأذكر في هذا الباب -إمعانا في التوثيق- ما تيسر جمعه من الأسانيد الموصلة إليه، وقد اجتمع لي من رُؤَاة «الرسالة» عن مصنفها عشرة، وهم أبناؤه: (1-2) أبو بكر وأبو حفص و(3) مكي بن أبي طالب و(4) ابن عابد و(5) الليدي و(6) ابن الوليد و(7) ابن هاشم و(8) المصحفي و(9) الجعفري و(10) الخولاني، وهذا تفصيل طُرُقهِ<sup>(2)</sup>:

(1) «معالم الإيمان» (3/ 111).

(2) اختصرت الأسماء الواردة في الأسانيد، وهذا بيانها مرتبة على حروف المعجم:

ابن أبي الأحوص: أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص

ابن أميلة: أبو حفص عمر بن أميلة

الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف

ابن البخاري: الفخر أبو الحسن علي بن عبد الواحد السعدي

ابن بشكوال: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود الأندلسي  
البطروجي: أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الباري  
البليقي: أبو البركات محمد بن محمد بن الحاج  
البلوي: أبو جعفر أحمد بن علي البلوي  
ابن بونة: أبو محمد عبد الحق بن عبد الملك بن بونة  
التلمساني: الشهاب أحمد المقرئ التلمساني ابن أخ سعيد المقرئ  
التنسي الأب: محمد بن عبد الله بن عبد الجليل  
التنسي الابن: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الجليل  
الثعالبي: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف  
ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف  
ابن جزري: أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الكلبي  
ابن جزري الابن: أبو محمد عبد الله بن محمد  
ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني  
ابن الحذاء: أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء  
الحفار: أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الغرناطي  
الحلي: محمد بن مقبل  
أبو حيان الجد: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي  
أبو حيان الحفيد: محمد بن حيان بن أبي حيان الغرناطي  
الخشوعي: أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر  
الخلواني: أبو بكر أحمد بن عبد الله  
ابن خير: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي  
الرازي: محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو عبد الله  
الروداني: محمد بن سليمان  
ابن الزبير: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي  
ابن زرقون: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد الأنصاري  
زروق: أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي  
زكريا الأنصاري: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري  
الزواوي: أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري

سالم: أبو علي سالم بن علي بن محمد الأنصاري  
 السبتي: محمد بن محمد الأزدي  
 ابن السخان: أبو عمران موسى بن عبد الرحمن الغرناطي  
 ابن سعد: يحيى بن محمد بن سعد  
 ابن سعدون: أبو عبد الله محمد بن سعدون بن علي القيرواني  
 سقين أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن أحمد العاصمي  
 السلفي: أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد  
 ابن سنة: محمد بن محمد بن سنة العمري  
 ابن سهل: أبو الأصبع عيسى بن سهل  
 السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين  
 الشاري: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الغافقي  
 ابن الشحنة: أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجار  
 الصغير: أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة النيجي  
 الطرابلسي: أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي  
 الطرطوشي: أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد  
 ابن الطيلسان: أبو القاسم  
 ابن عابد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري القرطبي  
 ابن عتاب: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب  
 ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري  
 ابن عرفة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة  
 ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي  
 ابن أبي عمر: الصلاح محمد بن أحمد بن أبي عمر  
 ابن عيسى: أبو عبد الله محمد بن عيسى بن حسين التميمي  
 ابن غازي: محمد بن أحمد بن محمد العثماني المكناسي  
 ابن الغازي: محمد بن الحسن بن عطية بن غازي  
 الغافقي: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإشبيلي  
 ابن غفرون: أبو الفضل عبد الحق بن أحمد بن عبد الله بن سري بن غفرون الغافقي

ابن الفاسي: أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر بن أحمد اللواتي  
 الفخار: أبو عبد الله محمد بن محمد اللخمي  
 ابن فرج: أبو عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاع  
 الفلاني: صالح بن محمد العمري  
 القاضي عياض: عياض بن موسى اليحصبي  
 قدورة: أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري  
 القيحاوي أبو الحسن: علي بن عمر بن إبراهيم الكناني  
 القيحاوي أبو عبد الله: محمد بن محمد بن علي الكناني  
 القيسي: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل القيسي  
 الكلاعي: سليمان بن موسى بن سالم أبو الربيع الحميري  
 ابن لب: أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي  
 المجاري: أبو عبد الله محمد المجاري الأندلسي  
 المذحجي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر  
 ابن مرزوق الحفيد: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الخطيب  
 المرسي: أبو الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد المرسي  
 المصحفي: أبو الوليد هشام بن محمد بن عثمان بن نصر  
 ابن المصحفي: أبو بكر محمد بن هشام بن محمد بن عثمان  
 المصمودي: أبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي  
 ابن مغيث: أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث  
 المقرئ: أبو عثمان سعيد بن أحمد  
 مكّي بن أبي طالب: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي  
 ابن منصور: أبو عبد الله محمد بن منصور بن محمد بن الفضل الحضرمي  
 ابن النخاس: أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد الحصار  
 النيسابوري: أبو محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان  
 ابن هاشم: حماد بن عمار بن هاشم الزاهد  
 ابن هارون: أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون الطائي  
 الهسكوري: أبو محمد صالح بن يحيى بن محمد  
 الوادي آشي: أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي

(1-2) طريق ولد ابن أبي زيد: أبي بكر أحمد وأبي حفص عمر<sup>(1)</sup>:

يرويه ابن عطية<sup>(2)</sup> عن المرسي عن ولد ابن أبي زيد عن ابن أبي زيد.

(3) طريق مكّي بن أبي طالب (355هـ-437هـ): أبو محمد مكّي بن أبي طالب

محمد حموش بن مختار القيسي الأندلسي<sup>(3)</sup>.

يرويه ابن خير<sup>(4)</sup> عن ابن عتاب عن مكّي بن أبي طالب -إجازة- عن ابن

أبي زيد.

ويرويه المجاري<sup>(5)</sup> عن القيجاطي أبي عبد الله عن ابن لب عن القيجاطي

أبي الحسن عن ابن أبي الأحوص عن ابن السخان عن ابن بشكوال وابن

بونة عن ابن عتاب به.

ويرويه ابن حجر أيضا<sup>(6)</sup> عن أبي حيان مشافهة عن جده أبي حيان عن ابن أبي

الأحوص عن ابن السخان سماعا لأكثرها وإجازة لسائرهما عن ابن بشكوال به.

الولاي: محمد بن عبد الله مولاي الشريف

ابن الوليد: أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري الأندلسي نزيل مصر

الوهرى: أبو الحسن علي بن أحمد الورتناجي.

(1) تقدم ذكرهما في باب عائلة المصنف (ص: 18).

(2) «فهرس ابن عطية» (ص 111).

(3) قال عياض في «ترتيب المدارك» (8 / 13): «كان فقيها مقرئا أدبيا متفتنا راوية، وغلب عليه علم

القرآن، وكان من الراسخين فيه، أخذ بالقيروان عن أبي محمد ابن أبي زيد».

(4) «فهرسة ابن خير» (ص 391).

(5) «برنامج المجاري» (ص 98).

(6) «المعجم المفهرس» (ص 408).

ويرويه البلوي<sup>(1)</sup> عن ابن غازي عن الصغير عن الوهري عن المصمودي عن الفخار عن الزواوي عن القيس عن سالم عن الهسكوري عن ابن بشكوال عن ابن عتاب به.

ويرويه الفلاني<sup>(2)</sup> عن ابن سنة عن الولاتي عن التلمساني عن المقرئ عن التنسي عن أبيه عن ابن مرزوق الحفيد عن ابن عرفة عن الوادي آشي عن ابن الشحنة عن الكلاعي عن ابن زرقون عن ابن عتاب به.

ويرويه القاضي عياض<sup>(3)</sup> عن ابن عيسى عن ابن فرج عن مكى بن أبي طالب به.

ويرويه ابن حجر<sup>(4)</sup> عن ابن عرفة -إجازة مكاتبة- عن الوادي آشي عن ابن هارون عن ابن الطيلسان عن عبد الحق بن محمد عن ابن فرج به. ويرويه المجاري<sup>(5)</sup> عن الحفار عن ابن جزي عن ابن الزبير عن الشاري عن البطروجي عن ابن فرج به.

ويرويه القاضي عياض<sup>(6)</sup> عن ابن الفاسي عن ابن سهل عن مكى به. ويرويه الروداني<sup>(7)</sup> عن قدورة عن المقرئ عن سقين عن زروق عن

(1) «ثبت البلوي» (ص 462).

(2) «قطف الثمر» (ص 158).

(3) «الغنية» (ص 44).

(4) «المعجم المفهرس» (ص 408).

(5) «برنامج المجاري» (ص 113).

(6) «الغنية» (ص 44).

(7) «صلة الخلف» (ص 248).



الثعالبي، ح وعن المقرئ عن التنسي عن أبيه كلاهما -أي: الثعالبي والتنسي- عن ابن مرزوق الحفيد عن ابن جزي الابن عن البليقي عن الغافقي عن السبتي عن ابن الغازي عن القاضي عياض عن ابن العربي عن الطروشني عن الباجي عن مكى بن أبي طالب به.

وقال الروداني: «الإسناد كله مالكي».

(4) طريق ابن عابد (353هـ - 439هـ): وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن

سعيد بن عابد المعافري القرطبي<sup>(1)</sup>.

يرويه ابن عطية<sup>(2)</sup> عن ابن النخاس عن ابن عابد عن ابن أبي زيد.

ويرويه القاضي عياض<sup>(3)</sup> عن ابن النخاس به.

ويرويه القاضي عياض عن ابن عيسى عن ابن فرج عن ابن عابد.

ويرويه ابن حجر<sup>(4)</sup> عن ابن عرفة -إجازة مكاتبة- عن الوادي أشي عن

ابن هارون عن ابن الطيلسان عن عبد الحق بن محمد عن ابن فرج به.

(1) قال ابن فرحون في «الديباج» (2/ 324): «رحل إلى المشرق سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، ولقي

في طريقه أبا محمد ابن أبي زيد، فسمع منه بعض تأليفه، وحج ثم رجع إلى أبي محمد ابن أبي زيد

فسمع منه أيضاً، وكان معتنياً بالإجازة والآثار، ثقة فيما رواه وعنى به، وكان خيراً فاضلاً دينا

متواضعاً متصوناً مقبلاً على ما يعنيه، وله حظ من الفقه والبصر بالمسائل، ودعي إلى الشورى

بقرطبة فأبى من ذلك، وحدث عنه جماعة من العلماء منهم أبو عبد الله ابن عتاب ونظراؤه».

(2) «فهرس ابن عطية» (ص 121).

(3) «الغنية» (ص 44).

(4) «المعجم المفهرس» (ص 408).

ويرويه المجاري<sup>(1)</sup> عن القيجاطي أبي عبد الله عن ابن لب عن القيجاطي أبي الحسن عن ابن أبي الأحوص عن ابن السخان عن ابن بشكوال وابن بونة عن ابن عتاب عن ابن عابد.

ويرويه ابن حجر أيضا<sup>(2)</sup> عن أبي حيان مشافهة عن جده أبي حيان عن ابن أبي الأحوص عن ابن السخان سمعا لأكثرها وإجازة لسائرهما عن ابن بشكوال به.

(5) طريق الليدي (360هـ-440هـ): أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الليدي<sup>(3)</sup>.

ابن خير<sup>(4)</sup> عن ابن عتاب وابن مغيث عن ابن الحذاء عن الليدي عن ابن أبي زيد.

(6) طريق ابن الوليد (360هـ-448هـ): وهو أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري الأندلسي نزيل مصر<sup>(5)</sup>:

(1) «برنامج المجاري» (ص 98).

(2) «المعجم المفهرس» (ص 408).

(3) قال عياض في «ترتيب المدارك» (7/ 254): «من مشاهير علماء إفريقية ومؤلفيها، وآخر طبقة موتا، تفقه بأبي محمد ابن أبي زيد رحمه الله».

(4) «فهرسة ابن خير» (ص 391).

(5) قال ابن بشكوال في الصلة (1/ 267): «رحل إلى المشرق سنة أربع وثمانين وثلاث مائة، فأخذ في طريقه بالقيروان عن أبي محمد بن أبي زيد الفقيه ... وكان ثقة فيما رواه، ثبتا دينًا فاضلا، حافظا للرأي، مالكي المذهب ...».

يرويه ابن عطية<sup>(1)</sup> عن ابن فرج عن ابن الوليد عن ابن أبي زيد.  
ويرويه ابن عطية أيضا<sup>(2)</sup> إجازة عن ابن منصور عن ابن الوليد.  
ويرويه ابن خير<sup>(3)</sup> عن ابن غفرون عن ابن منصور به.  
ويرويه ابن خير<sup>(4)</sup> عن ابن غفرون عن ابن سعدون عن ابن الوليد.  
ويرويه الروداني<sup>(5)</sup> بأسانيد المتشعبة عن زكريا الأنصاري والسيوطي عن  
الحلبي ح وبأسانيد عن ابن الجزري عن ابن أميلة كلاهما -أي: الحلبي وابن  
أميلة- عن ابن أبي عمر عن ابن البخاري عن الخشوعي عن الرازي عن ابن الوليد.  
(7) طريق ابن هاشم (ت432هـ): حماد بن عمار بن هاشم الزاهد أبو محمد  
القرطبي<sup>(6)</sup>.

ابن خير<sup>(7)</sup> عن ابن مغيث عن الطرابلسي عن ابن هاشم عن ابن أبي زيد.  
ابن حجر<sup>(8)</sup> عن النيسابوري عن ابن سعد عن جعفر بن علي عن السلفي

(1) «فهرس ابن عطية» (ص93).

(2) «فهرس ابن عطية» (ص116).

(3) «فهرسة ابن خير» (ص211).

(4) «فهرسة ابن خير» (ص211).

(5) «صلة الخلف» (ص248).

(6) قال ابن بشكوال في «الصلة» (ص153-154): «كانت له رحلة إلى المشرق، حج فيها ولقي  
بالقيروان أبا محمد بن أبي زيد الفقيه، وروى عنه، وكان رجلا صالحا زاهدا ورعا شهرا بالخير  
والصلاح وإجابة الدعوة».

(7) «فهرسة ابن خير» (ص210-211).

(8) «المعجم المفهرس» (ص408).

عن ابن مغيث به.

(8) طريق المصحفي (360هـ-440هـ): أبو الوليد هشام بن محمد بن عثمان

ابن نصر المصحفي<sup>(1)</sup>.

ابن خير<sup>(2)</sup> عن المذحجي عن ابن المصحفي عن أبيه وعن غير واحد من

شيوخه عن ابن أبي زيد.

(9) طريق الجعفري (ت429هـ): أبو القاسم خلف الجعفري المقرئ<sup>(3)</sup>.

ابن خير<sup>(4)</sup> عن المذحجي عن ابن المصحفي عن الجعفري عن ابن أبي زيد.

(10) طريق الخولاني: أبو بكر أحمد بن عبد الله الخولاني:

ابن خير<sup>(5)</sup> عن ابن غفرون عن ابن سعدون عن الخولاني عن ابن أبي زيد.

---

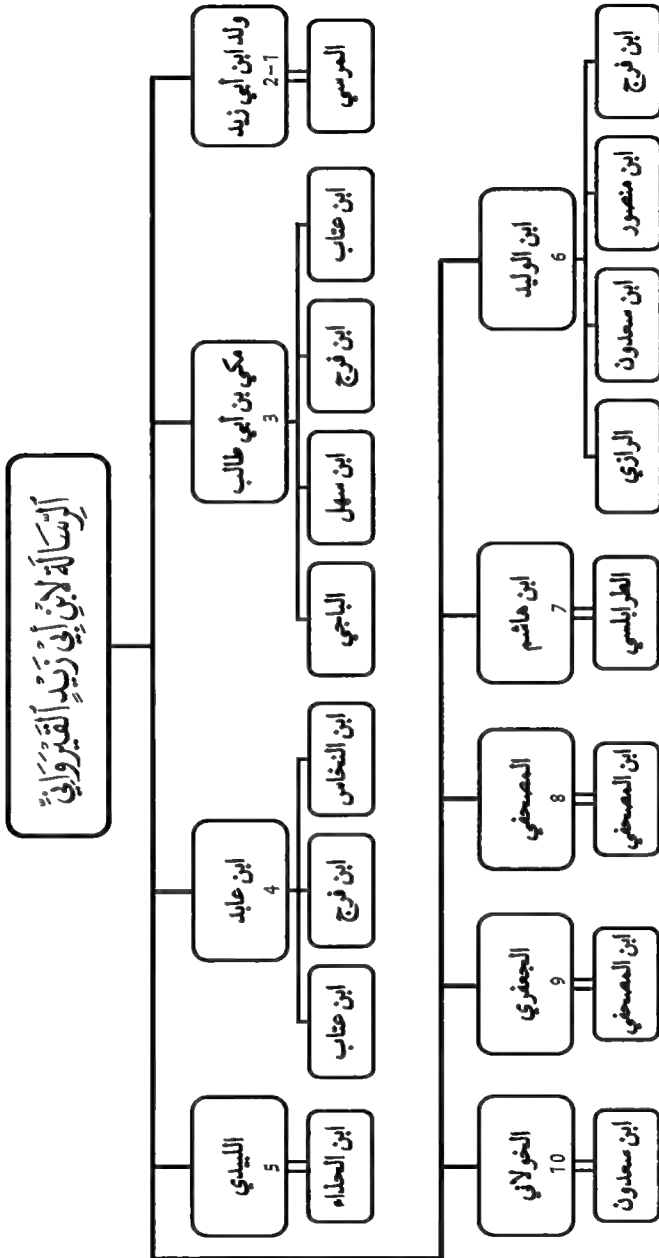
(1) قال ابن بشكوال في «الصلة» (ص613): «كان عالما بالآداب واللغات مقيدا لها مع الذكاء والفهم، حدث عنه ابنه أبو بكر محمد بن هشام، وتوفي في شوال من سنة أربعين وأربع مائة، وكان مولده في شعبان سنة ستين وثلاث مائة، قرأت ذلك بخط بعض قرابته».

(2) «فهرسة ابن خير» (ص211).

(3) كذا ورد اسمه في إسناده ابن خير في «فهرسته»، وقال ابن بشكوال في «الصلة» (ص164): «خلف: مولى جعفر الفتى المقرئ، يعرف بابن الجعفري، سكن قرطبة يكنى: أبا سعيد، روى بقرطبة عن أبي جعفر ابن عون الله وغيره، ورحل إلى المشرق وسمع... بالقيروان من أبي محمد ابن أبي زيد وغيره، ذكره الخولاني وقال: كان من أهل القرآن والعلم، نبيلاً من أهل الفهم، مائلاً إلى الزهد والانقباض».

(4) «فهرسة ابن خير» (ص210-211).

(5) «فهرسة ابن خير» (ص211)، ووصف الخولاني بالشيخ الإمام.



مخطط مختصر للأسانيد الموصلة إلى «الرسالة»

## تاريخ وسبب تأليف الكتاب:

أما سبب التأليف: فصّرح به المصنف في مقدمة «الرسالة» بقوله: «فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة...» إلى أن قال: «فأجبْتُكَ إلى ذلك لِمَا رجوتُ لنفسِي ولكِ مِنْ ثوابِ مَنْ علَّمَ دينَ الله». قال الرجراجي<sup>(1)</sup>: «هذا بيان سبب التأليف لهذه الرسالة، وهو سؤال هذا السائل».

وأما تاريخ التأليف: فينسحب على الاختلاف في تعيين هذا السائل، وهو يتراوح بين عَلمَيْن، هما:

الأول: إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق السبائي (270هـ-356هـ): قال الدباغ في «معالم الإيمان»<sup>(2)</sup>: «أول تواليفه «الرسالة»؛ كان الشيخ أبو إسحاق السبائي سألَه -وهو في سنِّ الحداثة- أن يؤلف له كتابا مختصرا في اعتقاد أهل السنة، مع فقه وآداب ليتعلم ذلك أولاد المسلمين، فألف «الرسالة»، وذلك سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وسنه إذ ذاك سبع عشرة سنة».

وقال القلشاني<sup>(3)</sup>: «أما سائل التأليف، فقيل: العابد محرز بن خلف نفع الله

(1) «المفيد على الرسالة» (ص 375).

(2) «معالم الإيمان» (3/ 111).

(3) «تحرير المقالة» (1/ 24).

به، وقيل: الشيخ أبو إسحاق السبائي، والله أعلم.

الثاني: أبو محفوظ محرز بن خلف التونسي (...-413هـ)، ذهب إلى ذلك الهسكوري<sup>(1)</sup>، والزناقي<sup>(2)</sup>، والرجراجي<sup>(3)</sup>، والفاكهاني<sup>(4)</sup>، والأنفاسي<sup>(5)</sup>، والسملالي<sup>(6)</sup>، وغيرهم كثير.

قال مخلوف<sup>(7)</sup>: «كانت وفاته سنة 413هـ، وقد ناف عن السبعين ... وهو الذي دعا أبا محمد عبد الله بن أبي زيد لتأليف ما يجب تعليمه لأبناء المسلمين، وأجاب دعوته، وألّف الرسالة، وإليه الإشارة في خطبتها بقوله: «فإنك سألتني» إلى آخره».

وقال ابن ناجي التنوخي<sup>(8)</sup>: «قال أبو عبد الله محمد بن سلامة التونسي وأبو علي ناصر الدين البجائي: إنما سألّه تأليفها الشيخ المؤدّب محرز بن خلف التونسي - وهذا هو الصحيح عندي - لأنّ قول الشيخ أبي محمد: «كما تعلمهم حروف القرآن» يدل على ذلك، لأنّي لا أعلم أنّ أحدا ممن تعرّض إلى مناقب أبي إسحاق السبائي ذكر أنه كان مؤدّباً، ولا يقال: لا مانع

(1) «شرح الرسالة» (ص 111).

(2) «منتخب الإفادة» (5/ب).

(3) «المفيد على الرسالة» (ص 375).

(4) «التحرير والتحجير» (1/130).

(5) «تقييد على الرسالة» (1/209).

(6) «مرشد المبتدئين» (1/231).

(7) «شجرة النور الزكية» (2/228).

(8) «معالم الإيمان» (3/111).

أن يكونا معاً سألاه وأسعفهما، لأن إفراذ الضمير في قوله: «وإياك» يأباه». ولخص زروق الخلاف بقوله<sup>(1)</sup>: «وعلى الأول -أي: محرز- اقتصر أصحاب التقايد، وعلى الثاني -أي: السبائي- اقتصر المؤرخون».

والترجيح -من الناحية التاريخية- يقتضي صحة النسبة للسبائي؛ لتأكيد المعاصرة واللقي في سنِّ السابعة عشرة، وأما اعتراض ابن ناجي بأنه لم يكن مؤدباً، فيمكن توجيهه بأنه سأل ابن أبي زيد على لسان غيره، كأن يكون سُئِلَ من بعض المؤدِّبين فأحال السؤال كتابةً على ابن أبي زيد لما لمسه فيه من توقُّد الذهن، وقوة العلم -على صغر السنِّ-.

وأما محرز فإنه -على رواية مخلوف- تكون ولادته ما بين (333هـ) إلى (343هـ)، وقد جعلها الزركلي سنة (340هـ)، وابن أبي زيد بلغ السنة السابعة عشرة ما بين (327هـ) و(333هـ) تبعاً للاختلاف في سنة ولادته، فلا تجتمع حيثنذ رواية صغر السنِّ مع رواية محرز<sup>(2)</sup>، اللهم إلا أن يكون ما نقله مخلوف مصحَّفاً من «التسعين» إلى «السبعين» -وهذا يحدث كثيراً-، فيصير تاريخ ولادته -حيثنذ- ما بين (313هـ) و(323هـ)، فيحتمل اللقي في تلك السنِّ ولو بتكلفٍ -سواء بالكتابة أو المشافهة-، ويبقى النظر في المَرَجَّحات الأخرى.

(1) «شرح الرسالة» (1/19).

(2) وقد طرح هذا الإشكال الدكتور حمزة أبو فارس في «القاضي عبد الوهاب ومنهجه» (ص 250)، ومنه أنست هذا المبحث.



وقد ذكر الدكتور حمزة أبو فارس إشكالا آخر وجيها يخص التأليف في هذه السَّن فقال<sup>(1)</sup>: «إنَّ أسلوبها -أي: «الرسالة»- أسلوب مَن اكتمل علمه، ودق بحثه، وتمكَّن من الفقه والحديث تمكُّنًا كبيرًا، وذلك كله لا يناسب تلك السَّن، ويزاد على ذلك قوله في خطبته التي مرت: «مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقيين»، فهذا يدل على نضج صاحب التأليف، واستيعابه لأمّهات الفقه والحديث، وهذا صعب تصوّره من مؤلف يناهز سن البلوغ».

قلت: أما ما ذكره من قوله: «مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقيين»، فإنه حكاية لسؤال السائل، فقد قال قبله: «فإنك سألتني أن أكتب لك جملة...»، ثم قال بعده: «فأجبتك إلى ذلك»، وهذا يدل -كما ذكر الدكتور- أن المسؤول عالم ناضج، وهذا ما يقوي الظنَّ بأن السؤال كان موجَّهًا لشيخه السبائي كتابةً -لاستيفائه لهذه الأوصاف-، فأحال المکتوب على ابن أبي زيد، فصاغ مقدّمة ذكر ضمّنها السؤال وحال صاحبه، ثم أجاب عليها.

وقد يكون الإخراج الأول للرسالة مختصرا، ثم تعاهده مؤلفه بالزيادة والتعديل حتى اكتملت أركانه.

(1) «القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه» (ص 249).

## ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

### اصطلاحات المصنف في كتابه:

قال الرجراجي<sup>(1)</sup>: «قال الفقيه الزناقي: قال الطيالسي: سألت أبا محمد، فقلت: ما هذا التكرار؟ يعني قوله: «وجمل من أصول الفقه» المسألة؟ فقال لي: سألني السائل أولاً أن أكتب له جملة مختصرة احتوت على الواجب والمندوب والآداب، فكتبت له: «باب ما تنطق به الألسنة» و«باب جمل من الفرائض» إلى آخر الكتاب، فرأيت أن ذلك كاف في حق الصبيان. ثم بلغه ما فعلت قبل أن يبلغه ما كتبت، فكتب إلي أن زدني على ذلك جملاً من أصول الفقه وفنونه، واجعل لي أصول الفقه وفنونه على مذهب مالك بن أنس - رضي الله عنه - وطريقته، فكتبت ما بعد ما تنطق به الألسنة، إلى آخره.

قال الطيالسي: فقلت له: ما معنى أصول الفقه؟

قال لي: أصول الفقه: الأحاديث المجردة عن الأسانيد والفنون: الآراء.

فقلت: وما مذهب مالك - رضي الله عنه -؟ وما طريقته؟

فقال لي: مذهبه: ما قاله، وما قال أصحابه.

وطريقته: ما كان يأخذ به في نفسه، ولا يفتي به غيره.

(1) «المفيد على الرسالة» (ص 386-387).

قال الفقيه الزناتي -رحمه الله-: ومن فسّره بغير هذا؛ فهو خطأ، لأنَّ أبا محمد فسّره به».

تبويب الكتاب وما قيل فيه:

قال الرجراجي<sup>(1)</sup>: «جملة ما في الرسالة من الأبواب: أربعة وأربعون باباً، وقد اعترض عليه في إسقاط بعض الأبواب ... والتراجم التي أسقط منها الأبواب خمسة: «ما يجب منه الوضوء».

و«المسح على الخفين»، في الرواية الصحيحة.

و«صلاة العيدين»، في الصحيح أيضاً.

و«في صلاة الخسوف».

و«في الدعاء للطفل».

وقال الرجراجي في «باب طهارة الماء والثوب والبقة وما يجرى من اللباس في الصلاة»<sup>(2)</sup>: «هذا ترتيب حسن؛ لأنه:

بيّن في الباب الأول موجبات الوضوء وموجبات الغسل.

وأخذ الآن يبيّن الماء الذي يتوضأ به ويغتسل به.

وفي الثالث والرابع والسادس: صفة الطهارة.

وذكر في الخامس: حال مَنْ عدم ما به تفعل، وإليه وقعت الإشارة بالألف واللام.

(1) «المفيد على الرسالة» (ص 424).

(2) «المفيد على الرسالة» (ص 719).

ونظير هذا الباب: باب الشفعة.

وعكسه: باب الضحايا، وباب ما يفعل بالمحتضر.

لأنه زاد في باب الشفعة: الاستهلاك، ولم يترجم له إلا أنه سبب الغصب وزاد في هذا الباب على ما ترجم عليه أيضا: «وقلة الماء مع إحكام الغسل سنة»، و«التأهب للصلاة»، وزاد أيضا: «وتباشر بكفيها الأرض»، فزاد على ما تضمنته الترجمة ثلاث زوائد.

لكن قوله: «وقلة الماء مع إحكام الغسل» ليس بزيادة في الحقيقة؛ لأنه من أحكام الطهارة، وهو داخل في الترجمة بالمعنى.

وترجم أيضا في «الضحايا» على الأشربة، ولم يأت بها.

وترجم أيضا في «باب ما يفعل بالمحتضر» على الحمل، ولم يأت به، ولم يأت بصفته.

والذي يعطيه الترتيب أن يأتي بما ترجم عليه من غير زيادة ولا نقص كما يفعله مالك في الموطأ.

وقال الرجراجي في «باب جامع في الصلاة»<sup>(1)</sup>:

«أتى به ليستدرك فيه ما نسيه من الأبواب المتقدمة، وهذه عادة مالك - رحمه الله - في الموطأ إذا أراد أن يستدرك المسائل المختلفة من مواضعها أتى بالباب وسماه بالجامع، وهو أول من اخترعه، وتابعه في ذلك المؤلفون».

(1) المفيد على الرسالة (ص 1094).

مسائل الكتاب وما قيل فيها:

قال الرجراجي<sup>(1)</sup>: «جملة ما فيها من المسائل: أربعة آلاف مسألة، كلها قول مالك، بها الحكم، وعليها العمل»، قال: «وقد عدَّ العادُّون فيها أربعة آلاف مسألة بأربعة آلاف حديث، ما بين مسند وموقوف، وذلك شيء لا يوجد في كتاب إلا قليلاً».

الردود على الكتاب:

قال الزناتي في «منتخب الإفادة» [1/12] نقلاً عن أبي بكر بن أبي طلحة في رده على مَنْ خَطَّأ ابن أبي زيد في مسألة: «هكذا يفعل قوم بهذا الصدر، غلطوه بالفاظ لم يفهموها، وهكذا عادة مَنْ لم يُحِطْ علماً بأقوال الأئمة الماضين؛ كما يفعل ابن حزم بالأئمة لقلة فهمه، لأنَّ الناس أعداء ما جهلوا، وكلام ابن أبي زيد صحيح، ولا يحل لأحد ما وجد لإمام يصحح قوله أن يقول: «أَخْطَأُ»».

(1) المفيد على الرسالة (ص 379).

## الأعمال على الرسالة القيروانية مرتبة على وفاة مؤلفيها<sup>(1)</sup>:

تعدُّ «الرسالة» من أشهر المتون الفقهية، واحتفل بها العلماء وتداولوها بالشرح والتعليق والتدليل، حتى قال الشيخ زروق: «كان ليقال: «منذ وُضِعَتْ ما حلت سنة عن ظهور شرح جديد»»<sup>(2)</sup>.

ولا تخلو مقدمة دراسية جادة على شرح من شروح «الرسالة» من سرِّد مسهب للأعمال<sup>(3)</sup>، وقد تبعتُ جُلَّها وأضفتُ ما يسر الله الوقوف عليه من غيرها من المصادر ومن فهارس المخطوطات، فجاء هذا السرد أكثر استقراء، وأغزر مادة، إذ حوى ما يربو عن 200 عمل، ورأيت أوسعها سابقا ضمَّ حدود 150 مصنفًا<sup>(4)</sup>.

وقد رتبته على تاريخ وفاة مؤلفيها، وجعلتُ ما جهل تاريخه على

(1) اتخذت «فهرس المكتبة الأزهرية» أصلا في بناء هذا الاستقراء، ثم كملته بـ: «خزانة التراث»، و«فهرس الحسينية»، و«الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط»، ثم فهارس خاصة لمكتبات جزائرية، ثم «الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي»، وبعدها استعنت بمقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين»، ثم غيرها تجده مبثوثا في هامش التوثيق.

(2) «شرح زروق على الرسالة» (2/423).

(3) ينظر مقدمات تحقيق «تحرير المقالة» للقلشاني (9/1)، و«مرشد المبتدئين» للسملالي (31/1)، و«شرح الأنفاسي على الرسالة» (1/64).

(4) مقدمة تحقيق «تحرير المقالة» (9/1-26) حيث ضم 152 مصنفًا، يليه مقدمة «مرشد المبتدئين» (31/1-53)، وفيه حدود 140 مصنفًا.

حروف المعجم في آخر الباب:

375 هـ - الأبهري أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد:

[001] مسلك الجلالة في مسند الرسالة<sup>(1)</sup>.

403 هـ - القابسي أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري:

[002] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

406 هـ - القبري أبو بكر محمد بن موهب التجيبي:

[003] شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

419 هـ - ابن الفخار محمد بن عمر بن يوسف القرطبي:

[004] التبصرة في نقد رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

422 هـ - القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي:

[005] شرح الرسالة<sup>(5)</sup>.

478 هـ - اللخمي عبد الله بن خزرج الإشبيلي:

[006] اختصار الرسالة<sup>(6)</sup>.

(1) «الدليل التاريخي» (ص 127).

(2) ذكره مؤلف «التقريرات الكلامية» (ص 171) واستدل عليه بنقل عن القرطبي في «التذكرة» (185/1)، وينظر ما يأتي (ص 286) في الكلام على صحة نسبة هذا الشرح.

(3) «ترتيب المدارك» (7/189).

(4) طبع بتحقيق بدر بن عبد الإله العمراني.

(5) وهو كتابنا محل الدراسة.

(6) «الدليل التاريخي» (ص 128).

489 هـ - العبدى أبو العباس أحمد بن محمد بن الصواف البصري:

[007] شرح الرسالة<sup>(1)</sup>.

520 هـ - الطرطوشي محمد بن الوليد بن محمد بن خلف:

[008] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

523 هـ - اليابرى أبو بكر عبد الله بن محمد بن طلحة الأندلسي:

[009] شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

536 هـ - اللمائي علي بن داود القيرواني:

[010] شرح الرسالة<sup>(4)</sup>.

543 هـ - ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري:

[011] شرح غريب الرسالة<sup>(5)</sup>.

550 هـ<sup>(6)</sup> - المغراوي أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة الزناتي:

[012] غرر المقالة في شرح غريب الرسالة<sup>(7)</sup>.

566 هـ - البلنسي ابن موال (ابن أبي الرجال) عبد الله بن أحمد بن إسماعيل:

(1) نقل منه الطخيشي في «حاشيته» (474/1)، والحطاب في «مواهب الجليل» (170/2) (344/3).

(2) «الدليل التاريخي» (ص128).

(3) «الدليل التاريخي» (ص128)، ونقل عنه الزناتي في «منتخب الإفادة» [12/1].

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص41).

(5) «الدليل التاريخي» (ص128).

(6) تاريخ تقديرى؛ فقد عاش في منتصف القرن السادس.

(7) طبع بتحقيق د الهادي حمود محمد أبو الأجفان بدار الغرب الإسلامي سنة 1406 هـ.



[013] شرح الرسالة<sup>(1)</sup>.

567 هـ - ابن سعدون يحيى بن سعدون بن تمام القرطبي:

[014] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

629 هـ - الإسكندراني عيسى بن عبد العزيز التميمي موفق الدين:

[015] الإبالة في شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

646 هـ - السكوني محمد بن أحمد بن خليل:

[016] الجمع بين الرسالة والتلقين والتفريع<sup>(4)</sup>.

653 هـ - الهسكوري صالح بن يحيى بن محمد الفاسي:

[017] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

669 هـ - المتيوي علي بن عبد الله السبتي:

[018] شرح الرسالة<sup>(6)</sup>.

686 هـ - السبتي يوسف بن موسى بن أبي عيسى الغساني:

(1) «الدليل التاريخي» (ص 128).

(2) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (499).

(3) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 44).

(4) «الدليل التاريخي» (ص 128).

(5) الأزهري (94588)، حقق محمد البوطي الجزء المتعلق بالعقيدة ونشره بمجلة المذهب

المالكي ع 11، [مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 37)]، وحقق قطعة منه محمد بن محمد

ابن إبراهيم فلاتة رسالة ماجستير بجامعة أم القرى سنة 1435 هـ - 1436 هـ

(6) «الدليل التاريخي» (ص 128).

[019] الإفادة الكبرى، انتخب منه الزناتي (ت 708 هـ) (1).

[020] الإفادة الصغرى (2).

708 هـ - الزناتي أبو عمران موسى بن أبي علي الزموري:

[021] حلل المقالة في شرح الرسالة (3).

[022] منتخب الإفادة في شرح الرسالة (4).

719 هـ - الزرويلي أبو الحسن الصغير علي بن محمد بن عبد الحق:

[023] تقييد على الرسالة (5).

722 هـ - الرجراجي يوسف بن يعقوب الواصلي:

[024] المفيد على الرسالة للطالب المستفيد والراغب المستزيد (6).

723 هـ - ابن الفخار محمد بن علي بن محمد الجذامي:

[025] نصح المقالة شرح الرسالة أو نظم المقالة (7).

728 هـ - الكلاعي ابن الزيات أحمد بن الحسن بن علي:

[026] تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة (8).

(1) مقال بعنوان «من المخطوطات النادرة» يونس بقيان (ص 384)، «الدليل التاريخي» (ص 128).

(2) «الدليل التاريخي» (ص 128).

(3) مقال بعنوان «من المخطوطات النادرة» يونس بقيان.

(4) مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية رقم 2023.

(5) خزانة التراث 93841، «الدليل التاريخي» (ص 128).

(6) حققه الدكتور الحبيب بن أحمد الدرقاوي لرسالة الدكتوراه بجامعة القرويين سنة 1438 هـ - 2017 م.

(7) «تاريخ التراث العربي» لسزكين (3/ 168)، «الدليل التاريخي» (ص 128).

(8) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (555).

731 هـ - المشدالي منصور بن أحمد بن عبد الحق:

[027] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

732 هـ - الشاذلي داود بن عمر بن إبراهيم الإسكندري:

[028] إيضاح المسالك على المشهور من مذهب مالك<sup>(2)</sup>.

734 هـ - الفاكهاني تاج الدين عمر بن علي بن سالم:

[029] التحرير والتجوير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

741 هـ - التادلي أحمد بن عبد الرحمن الفاسي:

[030] شرح على الرسالة<sup>(4)</sup>.

741 هـ - الجزولي عبد الرحمن بن عفان الكرسيقي:

[031] التقييد الصغير على الرسالة، شرح الرسالة الأصغر.

[032] التقييد المثلث على الرسالة، شرح الرسالة الأوسط.

[033] التقييد المسبع على الرسالة، شرح الرسالة الأكبر<sup>(5)</sup>.

746 هـ - ابن سلامة محمد بن محمد بن سلامة الأنصاري:

[034] النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة<sup>(6)</sup>.

(1) طبع شرح المقدمة بتحقيق الدكتور عبد الكريم بومركود بالرابطة المحمدية للعلماء، ومنه نسخة

في مكتبة الاسكوريال برقم: (1129)، تضم جزءا من الكتاب.

(2) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 37).

(3) طبع بتحقيق د أحمد بن عبد الكريم نجيب بدار المذهب، بموريتانية، سنة 1439 هـ - 2018 م.

(4) «الدياج المذهب» (1/255)، «الدليل التاريخي» (ص 129).

(5) «الدليل التاريخي» (ص 129).

(6) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 50).

748 هـ - ابن أبي يحيى إبراهيم بن عبد الرحمن التسولي التازي:

[035] تقييد على الرسالة<sup>(1)</sup>.

761 هـ - الأنفاسي يوسف بن عمر أبو الحجاج:

[036] شرح الرسالة، تقييد على رسالة ابن أبي زيد<sup>(2)</sup>.

769 هـ<sup>(3)</sup> - الكر سوطي محمد بن عبد الرحمن بن سعد التميمي الفاسي:

[037] تقييد كبير على الرسالة.

[038] تقييد صغير على الرسالة<sup>(4)</sup>.

776 هـ - العبدوسي موسى بن محمد بن معطي الفاسي:

[039] تقييد على الرسالة<sup>(5)</sup>.

777 هـ - الفشتالي محمد بن أحمد بن عبد الملك:

[040] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

782 هـ - الشبيبي يوسف بن عبد الله البلوي:

[041] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(7)</sup>.

(1) «الدليج المذهب» (1/ 272)، «الدليل التاريخي» (ص 129).

(2) طبع بتحقيق محمد الطرباق اليدري بدار الكلمة بمصر سنة 1440 هـ - 2019 م.

(3) في «الدرر الكامنة» (5/ 247): «قال ابن الخطيب: وهو الآن بقيد الحياة، يعني: ستة بضع وستين وسبع مائة».

(4) «الدليل التاريخي» (ص 129).

(5) «الدليل التاريخي» (ص 130).

(6) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (497).

(7) خزانة التراث 62436.

[042] مختصر شرح الفاكهاني على الرسالة<sup>(1)</sup>.

790 هـ - الونشريسي الحسن بن عثمان:

[043] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

793 هـ - التبانى جلال بن أحمد بن يوسف الرومي:

[044] شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

8 هـ - انقشابو محمد بن سعيد بن عثمان الزموري:

[045] شرح الرسالة<sup>(4)</sup>.

803 هـ - ابن عرفة محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي:

[046] شرح ابن عرفة لرسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

805 هـ - بهرام بن عبد الله الدميري:

[047] شرح الرسالة<sup>(6)</sup>، ولا يصح.

809 هـ - الرجراجي أحمد بن علي الجزولي:

(1) «الدليل التاريخي» (ص 129).

(2) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 37).

(3) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 36)، والتبانى رئيس الحنفية في زمانه، ويستبعد أن يشرح الرسالة المالكية.

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 36).

(5) الأزهرية (94592).

(6) «الدليل التاريخي» (ص 130)، ومستنده مخطوط بالمسجد الأعظم بتازة، وغالب الظن أنه «الشرح الكبير على خليل»، وأخطأ المفهرسون في فهرسته، خاصة وأنه يشمل النصف الأول من تجزئة خليل (من الطهارة إلى الحضانة).

[048] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

810 هـ - ابن قنفذ أحمد بن حسين ابن الخطيب القسنطيني:

[049] تقريب الدلالة في شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

816 هـ - الفخار ميمون بن مساعد المصمودي:

[050] نظم الرسالة<sup>(3)</sup>.

823 هـ - الأقفهسي عبد الله بن مقداد بن إسماعيل:

[051] المقالة في شرح الرسالة<sup>(4)</sup>.

837 هـ - ابن ناجي قاسم بن عيسى التنوخي القيرواني:

[052] شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>، عنون بالمذهب<sup>(6)</sup>.

863 هـ - البني داود بن سليمان بن حسن القاهري أبو الجود:

[053] شرح الرسالة<sup>(7)</sup>.

863 هـ - القلشاني أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله:

[054] تحرير المقالة في شرح الرسالة<sup>(8)</sup>.

(1) القرويين (1937).

(2) «الدليل التاريخي» (ص 130).

(3) «الأعلام للزركلي» (7/ 342).

(4) «الدليل التاريخي» (ص 130)، مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 39).

(5) طبع بدار الكتب العلمية بيروت 1428 هـ، بتحقيق أحمد فريد المزيدي.

(6) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 44).

(7) «الدليل التاريخي» (ص 130).

(8) طبع بدار ابن حزم بيروت سنة 1437 هـ-2016 م، بتحقيق أبي الفضل الدمياطي.

877 هـ - الزفدي (الدفري) إبراهيم بن محمد بن أحمد:

[055] شرح الرسالة<sup>(1)</sup>.

882 هـ - السملالي سعيد بن سليمان الكرامي:

[056] مرشد المبتدئين إلى معرفة معاني ألفاظ الرسالة<sup>(2)</sup>.

888 هـ - العلمي يحيى بن أحمد بن عبد السلام:

[057] شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

889 هـ - السنهوري علي بن عبد الله بن علي:

[058] شرح الرسالة<sup>(4)</sup>.

891 هـ - القلصادي علي بن محمد بن محمد:

[059] شرح الرسالة<sup>(5)</sup>.

891 هـ - ابن عزم محمد بن عمر بن محمد بن أحمد التونسي:

[060] شرح الرسالة<sup>(6)</sup>.

895 هـ - السنوسي محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب:

[061] شرح الرسالة<sup>(7)</sup>.

(1) «الدليل التاريخي» (ص 130).

(2) طبع بتحقيق الحبيب الدرقاوي ومحمد اشعيب ومحمد بعود بدار ابن حزم بيروت.

(3) «الدليل التاريخي» (ص 131).

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 41).

(5) «الدليل التاريخي» (ص 131).

(6) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 35).

(7) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 41).

895 هـ<sup>(1)</sup> - أبو الحسن الصغير المكناسي:

[062] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

898 هـ - حلولو أحمد بن عبد الرحمن اليزليطي:

[063] شرح عقيدة الرسالة<sup>(3)</sup>.

899 هـ - زروق أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي:

[064] شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

[065] شرح ثان على الرسالة<sup>(5)</sup>.

[066] شرح عقيدة الرسالة<sup>(6)</sup>.

902 هـ - القلتاوي داود بن علي بن محمد:

[067] إيضاح السالك على المشهور من مذهب مالك، توضيح

المسالك<sup>(7)</sup>.

903 هـ<sup>(8)</sup> - التتائي يوسف بن حسن جمال الدين الهاروني:

[068] شرح الرسالة<sup>(9)</sup>، ولم يتمه.

(1) تاريخ تقريبي، وهو معاصر للسنوسي (ت 895 هـ).

(2) «الدليل التاريخي» (ص 131).

(3) «الدليل التاريخي» (ص 131).

(4) طبع بتحقيق أحمد فريد المزيدي بدار الكتب العلمية بيروت سنة 1427 هـ - 2006 م.

(5) «الدليل التاريخي» (ص 131).

(6) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 33).

(7) خزانة التراث 93037، «الدليل التاريخي» (ص 131).

(8) هي السنة التي حج فيها كما في الضوء اللامع للسخاوي (10/311)، وفيه أن مولده سنة 841 هـ.

(9) نبّه عليه صاحب «التقريرات الكلامية» (ص 172)، وذكره التتائي في مقدمة «تنوير المقالة» (1/32).



912 هـ - التجيبي علي بن قاسم بن محمد:

[069] شرح الرسالة<sup>(1)</sup>.

914 هـ - التاغاتيني حسين بن داود بن بلقاسم الرسموكي:

[070] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

919 هـ - ابن غازي محمد بن أحمد بن محمد المكناسي:

[071] نظم نظائر الرسالة<sup>(3)</sup>.

921 هـ - ابن قاسم عبد الرحمن بن محمد:

[072] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

930 هـ - الفتائي محمد بن القاسم المصري:

[073] شرح الرسالة<sup>(5)</sup>.

932 هـ - الزقاق أحمد بن علي بن قاسم التجيبي الفاسي:

[074] شرح بعض الرسالة<sup>(6)</sup>.

939 هـ - المنوفي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن خلف:

[075] تحقيق المباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(7)</sup>.

(1) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص42).

(2) «الدليل التاريخي» (ص133).

(3) مطبوع.

(4) منه نسخة في الاسكوريال (1061).

(5) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص48).

(6) «الدليل التاريخي» (ص132).

(7) الأزهرية؛ له نسخ كثيرة.

[076] تلخيص التحقيق<sup>(1)</sup>.

[077] توضيح الألفاظ والمعاني في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

[078] غاية الأمان في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

[079] الفتح الرباني على عقيدة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

[080] مختصر الفتح الرباني<sup>(5)</sup>.

[081] الفيض الرحمان لختم رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

[082] مختصر الفيض الرحمان<sup>(7)</sup>.

[083] كشف الأسرار والمعاني من رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(8)</sup>.

[084] كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(9)</sup>.

942 هـ - التائي محمد بن إبراهيم بن خليل المصري:

[085] تنوير المقالة شرح الرسالة<sup>(10)</sup>.

(1) «الدليل التاريخي» (ص 132).

(2) الأزهرية (94569).

(3) الأزهرية (364).

(4) «الدليل التاريخي» (ص 133).

(5) «الدليل التاريخي» (ص 133).

(6) «الدليل التاريخي» (ص 132).

(7) «الدليل التاريخي» (ص 132).

(8) الأزهرية (85484).

(9) طبع بتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي بدار الفكر بيروت سنة 1414 هـ - 1994 م.

(10) طبع جزء منه بتحقيق محمد عائش عبد العال.

950 هـ - البیدري أحمد بن محمد بن الحاج التلمساني:

[086] تعليق على الرسالة<sup>(2)</sup>.

954 هـ - الخطاب محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني:

[087] شرح الخطاب على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

[088] تحرير المقالة شرح نظم نظائر الرسالة لابن غازي<sup>(4)</sup>.

955 هـ - الوشرسي عبد الواحد بن أحمد بن يحيى:

[089] شرح على الرسالة<sup>(5)</sup>.

955 هـ<sup>(6)</sup> - العجموي أبو الفتح محمد بن محمد المالكي:

[090] مدد الجلالة في حل ألفاظ الرسالة<sup>(7)</sup>.

970 هـ - الهشتوكي أحمد بن علي الكراكي:

[091] الإيضاح على الرسالة القيروانية<sup>(8)</sup>.

972 هـ - الفاكهي عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن علي:

(1) تاريخ تقريبي، فهو تلميذ السنوسي (ت 895 هـ).

(2) «الدليل التاريخي» (ص 131).

(3) الأزهرية (2454)، وهو حواش جمعها ابنه يحيى، وسيأتي ذكرها في ترجمته (995 هـ).

(4) طبع بتحقيق أبي الفضل الدمياطي، بدار ابن حزم بيروت، سنة 1428 هـ - 2007 م.

(5) «الدليل التاريخي» (ص 133).

(6) كان حيًّا في هذه السنة، كما في وقفته على القرويين.

(7) الأزهرية (94591).

(8) «الدليل التاريخي» (ص 133)، مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 33).

[092] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

972 هـ - الفيشي محمد بن محمد بن أحمد:

[093] حاشية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

995 هـ - الحطاب الرعيني يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن:

[094] تجريد الحطاب على الرسالة<sup>(3)</sup>.

[095] بغية ذوي البصائر والألباب<sup>(4)</sup>.

1012 هـ - ابن عرضون محمد بن أحمد بن الحسن بن يوسف الشفشاوني:

[096] شرح على الرسالة<sup>(5)</sup>.

1012 هـ - القصار محمد بن قاسم بن علي الغرناطي:

[097] شرح الرسالة<sup>(6)</sup>.

1066 هـ - الأجهوري نور الدين أبو الإرشاد علي بن محمد:

[098] شرح الأجهوري على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(7)</sup>.

[099] المنقذ من الضلالة على متن عقيدة الرسالة<sup>(8)</sup>.

(1) خزانة التراث (62453)، مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص39).

(2) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (256).

(3) الأزهرية (94590).

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص52).

(5) «الدليل التاريخي» (ص133)، طبع بالمطبعة الحجرية بفاس، مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص45).

(6) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص48).

(7) الأزهرية؛ عدة نسخ.

(8) خزانة التراث (3660).

[100] حاشية على تنوير المقالة بحل ألفاظ الرسالة<sup>(1)</sup>.

1069 هـ - الفيومي أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن الغرقاوي:

[101] تلخيص المقالة من ختم الرسالة<sup>(2)</sup>.

1072 هـ - مياره محمد بن أحمد بن محمد:

[102] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

1099 هـ - الزرقاني عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان:

[103] مجلس ختم الرسالة<sup>(4)</sup>.

1101 هـ - الخرشي محمد بن عبد الله:

[104] شرح الرسالة صغير وكبير<sup>(5)</sup>، ولا يصح.

1113 هـ - الرسموكي أحمد بن سليمان بن يعزى الجزولي:

[105] حاشية على الرسالة<sup>(6)</sup>.

1120 هـ - التطواني علي بن محمد بركة:

[106] حاشية على أبي الحسن الصغير شارح الرسالة<sup>(7)</sup>.

(1) خزائن التراث (62447).

(2) الأزهرية (1328).

(3) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (504).

(4) الأزهرية (94373) بخطه سنة 1096 هـ.

(5) «الدليل التاريخي» (ص 134)، واستند إلى فهرس المسجد الأعظم بتازة، وهم يخلطون بين

شروح خليل وشروح الرسالة، وللخرشي شرحان على خليل كبير وصغير.

(6) طبع على الحجر بفاس. [مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 34)].

(7) «الدليل التاريخي» (ص 128).

1126 هـ - النفراوي شهاب الدين أحمد بن غانم بن سالم الأزهرى:

[107] الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

[108] شرح مقدمة النفراوي على شرحه على الرسالة<sup>(2)</sup>.

1129 هـ - ابن عبد الملك محمد بن عبد الملك:

[109] حاشية على شرح أبي الحسن الشاذلي المنوفي<sup>(3)</sup>.

1133 هـ - الرسموكي أحمد بن سليمان:

[110] حاشية على الرسالة القيروانية<sup>(4)</sup>.

1138 هـ - العبادي على بن عبد الصادق بن أحمد:

[111] شرح الرسالة<sup>(5)</sup>.

1144 هـ - ابن زكري محمد بن عبد الرحمن الفاسي:

[112] ختم رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

1146 هـ - الغساني أحمد بن عبد الوهاب الوزير:

[113] حاشية على شرح الكلاعي (ت 728 هـ) للرسالة<sup>(7)</sup>.

(1) طبع باعتماد عبد الوارث محمد علي بدار الكتب العلمية بيروت سنة 1418 هـ - 1997 م.

(2) الأزهرية (95315).

(3) خزانة التراث (62445).

(4) «الدليل التاريخي» (ص 134).

(5) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 41).

(6) خزانة التراث (90314).

(7) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 34).

1181 هـ - أبو مدين الفاسي عبد الله بن أحمد بن محمد:

[114] شرح توحيد الرسالة<sup>(1)</sup>.

1182 هـ - جسوس محمد بن قاسم بن محمد:

[115] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

1189 هـ - العدوي علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي:

[116] حاشية العدوي على شرح أبي الحسن المسمى كفاية

الطالب الرباني<sup>(3)</sup>.

1189 هـ - الحضيكي محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الجزولي:

[117] شرح الرسالة القيروانية<sup>(4)</sup>.

1193 هـ - عبادة العدوي محمد بن عبادة بن بري العدوي:

[118] حاشية عبادة على كفاية الطالب الرباني<sup>(5)</sup>.

1196 هـ - التامكونسي عبد الحميد الصوفي السوسي:

[119] ترجمة الرسالة إلى اللهجة السوسية<sup>(6)</sup>.

1199 هـ - القلعي أبو الحسن بن عمر بن علي:

(1) «الدليل التاريخي» (ص 134).

(2) طبع على الحجر سنة 1312 ثم طبع طبعات. [«الدليل التاريخي» (ص 134)]

(3) الأزهرية؛ عدة نسخ.

(4) الخزائن الحسنية (169)، «الدليل التاريخي» (ص 134).

(5) الأزهرية (1836) (12054).

(6) «الدليل التاريخي» (ص 134).

[120] ختم لرسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

1199 هـ - ابن الست محمد بن عبد ربه بن علي:

[121] ديباجة وخاتمة على أبي الحسن (كفاية الطالب الرباني) على

الرسالة<sup>(2)</sup>.

ق12 هـ - التونسي محمد بن صالح:

[122] شرح كبير على الرسالة.

[123] شرح صغير على الرسالة<sup>(3)</sup>.

1204 هـ - العلوي محمد بن عبد الله ابن المولى إسماعيل سلطان المغرب:

[124] بغية ذوي البصائر والألباب في الدرر المتتخبة من تأليف الإمام

الخطاب<sup>(4)</sup>.

1208 هـ - البرتلي أحمد بن أبي بكر بن الحاج عبد الرحمن:

[125] مرشد الطالبين<sup>(5)</sup>.

1209 هـ - الغلاوي عبد الله بن أحمد بن حماء الله البكري:

[126] نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

(1) خزانة التراث (97246).

(2) «الدليل التاريخي» (ص133).

(3) «الدليل التاريخي» (ص134).

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص47).

(5) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص33).

(6) طبع بتحقيق مختار بن العربي الجزائري، بدار ابن حزم بيروت، سنة 1436 هـ - 2015 م.



[127] شرح نظمه على الرسالة<sup>(1)</sup>.

1214 هـ - الطرنباطي محمد بن مسعود بن محمد:

[128] شرح على توحيد الرسالة<sup>(2)</sup>.

1219 هـ - البرتلي محمد بن الطالب بوبكر الصديق الولايتي:

[129] شرح الربع الأول والثاني من الرسالة<sup>(3)</sup>.

1227 هـ - ابن كيران محمد الطيب بن عبد المجيد الفاسي:

[130] شرح عقيدة الرسالة القيروانية<sup>(4)</sup>.

1227 هـ - اليونسي عثمان بن عمر بن سيداتي:

[131] باكورة مذهب مالك، شرح مطول على الرسالة<sup>(5)</sup>.

[132] معين التلامذة، شرح موجز على الرسالة<sup>(6)</sup>.

[133] نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(7)</sup>.

1229 هـ - الشرفي أحمد بن أحمد بن محمد:

[134] تقارير على كفاية الطالب الرباني<sup>(8)</sup>.

(1) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 39).

(2) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(3) «الدليل التاريخي» (ص 128).

(4) الخزانة الحسنية 12207، طبع على الحجر بفاس. [مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 37)].

(5) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(6) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(7) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (319).

(8) «الدليل التاريخي» (ص 133).

1229 هـ - التاودي العربي بن أحمد بن سودة:

[135] شرح على خطبة الرسالة<sup>(1)</sup>.

1232 هـ - الأمير الكبير محمد بن محمد بن أحمد السنبائي:

[136] منتهى المآرب على كفاية الطالب<sup>(2)</sup>.

1240 هـ - المحجوبي أحمد بن محمد بن أبي كفه (قفة) الماحي الولاتي:

[137] شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

1244 هـ - الغساني محمد بن الحاج قاسم دحمان:

[138] مشكلات رسالة ابن أبي زيد، نظم في 300 بيت<sup>(4)</sup>.

1254 هـ - الفلاني محمد الأمين بن عبد الوهاب:

[139] التلخيص المفيد على رسالة ابن أبي زيد<sup>(5)</sup>.

[140] شرح مطول<sup>(6)</sup>.

1263 هـ - البرتلي محمد عبد الله بن الطالب أحمد بن أبي بكر:

[141] شرح الرسالة<sup>(7)</sup>.

(1) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(2) الأزهريّة (39367).

(3) «الدليل التاريخي» (ص 135)، مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 36: أحمد بن موسى).

(4) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(5) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (1505).

(6) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(7) «الدليل التاريخي» (ص 135).

1277 هـ - الغلاوي أحمد بن بشير الشنقيطي:

[142] موارد النجاح<sup>(1)</sup>.

ق 13 هـ - الزرهوني عبد السلام بن العربي الرامي:

[143] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

ق 13 هـ - الياسيني محمد بن زكرياء الوولتي:

[144] مجموعة حول مسائل من رسالة ابن أبي زيد<sup>(3)</sup>.

ق 13 هـ - مجهول:

[145] معين السالك<sup>(4)</sup>، شرح وجيز.

1306 هـ - الدمناطي علي بن سليمان البجمعوي:

[146] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

1311 هـ - التادلي إبراهيم بن محمد بن عبد القادر:

[147] شرح الرسالة، حواش على الرسالة<sup>(6)</sup>.

1324 هـ - ابن خضراء عبد الله بن هاشم:

[148] حاشية على شرح جسوس على الرسالة<sup>(7)</sup>.

(1) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 33).

(2) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 38).

(3) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 46).

(4) منه نسخة في خزانة القاضي عبد الكريم البلبالي بأدرار منسوخة سنة 1299 هـ.

(5) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (491)، «الدليل التاريخي» (ص 135).

(6) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(7) «الدليل التاريخي» (ص 134).

1330 هـ - الولاتي محمد يحيى بن محمد المختار:

[149] التوضيح على نظم عبد الله بن حمى الله من الرسالة<sup>(1)</sup>.

1331 هـ - جنون محمد التهامي بن المدني:

[150] تقييد على باب الرؤيا والثأوب والعطاس من رسالة القيرواني<sup>(2)</sup>.

1331 هـ - الأخصاصي محمد بن مبارك أوشن:

[151] شرح الرسالة القيروانية بالحديث<sup>(3)</sup>.

1335 هـ - الأبى صالح عبد السميع الأزهرى:

[152] الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

1340 هـ - الكتاني أحمد بن جعفر بن إدريس:

[153] الفتح الرباني على توحيد رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

1342 هـ - الجرجاوي عبد الرحيم بن عبد الرحمن السيوطي:

[154] خلاصة الأمانى<sup>(6)</sup>.

1347 هـ - القناني محمد عبد الرحمن بن مبارك:

[155] تعليق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(7)</sup>.

(1) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (1731).

(2) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(3) «الدليل التاريخي» (ص 135)، مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 44).

(4) طبع بمصر.

(5) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 33).

(6) طبع بالمطبعة الرحمانية بمصر سنة 1340 هـ. [مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 38)].

(7) «الدليل التاريخي» (ص 135).

1348 هـ - الشرنوبى عبد المجيد بن إبراهيم أبو محمد الأزهرى:

[156] تقريب المعاني على رسالة ابن أبي زيد القيروانى<sup>(1)</sup>.

1354 هـ - اليونسي محمد يحيى بن محمد بن سليمة:

[157] شرح نظم الرسالة للغلاوي.

[158] منظومة ذيل بها نظم الغلاوي<sup>(2)</sup>.

1362 هـ - الرباطي أحمد بن فقيرة:

[159] ختم الرسالة<sup>(3)</sup>.

1373 هـ - الرهوني أحمد بن محمد أبو العباس التطواني:

[160] مذاكرة إخواني برسالة ابن أبي زيد القيروانى<sup>(4)</sup>.

[161] نصح المؤمنين في شرح قول ابن أبي زيد: الطاعة لأئمة المسلمين<sup>(5)</sup>.

1380 هـ - الغماري أحمد بن محمد بن الصديق:

[162] مسالك الدلالة في مسائل الرسالة<sup>(6)</sup>.

[163] تخريج الدلائل لما في رسالة القيروانى من الفروع والمسائل<sup>(7)</sup>.

(1) طبع بالمكتبة الثقافية بيروت، ودار الكتب العلمية بتصحيح عبد الوارث محمد علي.

(2) «الدليل التاريخي» (ص 134).

(3) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 35).

(4) «الفهرس الشامل للتراث العربى المخطوط» (879).

(5) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 35).

(6) طبع بالقاهرة سنة 1374 هـ-1954 م، وطبع بدار الكتب العلمية بيروت؛ بتصحيح عبد الجليل عبد السلام.

(7) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 35).

1382 هـ - الحسنائوي أحمد بن موسى:

[164] ختم الرسالة<sup>(1)</sup>.

1403 هـ - الشنقيطي محمد بن أحمد الداه:

[165] الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

1429 - النجمي أحمد بن يحيى:

[166] شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

1435 هـ - المدخلي زيد بن محمد بن هادي:

[167] أوضح المعاني شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

معاصر - الأحمد محمد بن رياض:

[168] لطائف المعاني في شرح نظم مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

معاصر - البراك عبد الرحمن بن ناصر:

[169] التوضيح للمسائل العقدية في مقدمة الرسالة القيروانية<sup>(6)</sup>.

(1) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 36).

(2) طبع بمكتبة القاهرة سنة 1389 هـ - 1892 م، ثم طبع بدار ابن حزم بيروت؛ بتحقيق الدكتور علي ابن حمزة العمري.

(3) طبع بدار المنهاج بمصر، وهو ضمن مجموع «أسمى الأمانى بجمع شروح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني» المطبوع بدار الميراث النبوي بالجزائر.

(4) طبع بمجالس الهدى بالجزائر، وهو ضمن مجموع «أسمى الأمانى بجمع شروح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني» المطبوع بدار الميراث النبوي بالجزائر.

(5) طبع بالدار الأثرية بالأردن.

(6) طبع بمؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك بالرياض سنة 1443 هـ - 2021 م.

معاصر - الجابري عبيد بن عبد الله بن سليمان:

[170] إمداد صادق الأمانى بشرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

معاصر - الحجوري يحيى بن علي:

[171] شرح منظومة الأحسائي على مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

معاصر - بن حنفية العابدين الجزائري:

[172] العجالة في شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

معاصر - الخميس محمد بن عبد الرحمن:

[173] شرح القيروانية الميسر<sup>(4)</sup>.

معاصر - رسلان محمد بن سعيد:

[174] إرشاد الساري إلى شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

معاصر - زايد الأذان بن الطالب أحمد الشنقيطي:

[175] العذاق الحواني على نظم رسالة القيرواني<sup>(6)</sup>.

معاصر - السناري إبراهيم أحمد إبراهيم:

(1) طبع بدار الميراث النبوي بالجزائر، وهو ضمن مجموع «أسمى الأمانى بجمع شروح مقدمة ابن

أبي زيد القيرواني» المطبوع بدار الميراث النبوي أيضا.

(2) طبع بدار الكتاب والسنة بمصر.

(3) طبع بدار الإمام مالك بالجزائر سنة 1435 هـ - 2014 م.

(4) طبع بدار إيلاف الكويت سنة 1428 هـ - 1997 م.

(5) طبع بدار الفرقان بمصر.

(6) طبع بالوعي الإسلامي الكويت سنة 1433 هـ - 2012 م.

[176] نسخة شمس الدين التتائي من الرسالة مجموعة من شرحه

تنوير المقالة مع بيان غريبها ونكت من إعرابها<sup>(1)</sup>.

معاصر - الشهراني محمد بن سعد بقنه:

[177] الفتوحات الربانية شرح العقيدة القيروانية<sup>(2)</sup>.

معاصر - الشبلي عمر بن الجيلاني التونسي:

[178] العجالة في تخريج أحاديث الرسالة<sup>(3)</sup>.

معاصر - الطريفي عبد العزيز بن مرزوق:

[179] المغربية في شرح العقيدة القيروانية<sup>(4)</sup>.

معاصر - الطهطاوي أحمد مصطفى قاسم:

[180] إيضاح المعاني على رسالة القيرواني<sup>(5)</sup>.

معاصر - العباد عبد المحسن بن حمد:

[181] قطف الجنى الداني في شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

معاصر - العديني أحمد بن محمد بن منصور:

(1) منشور ضمن النشر الرقمي باعتماد معهد المخطوطات العربية بالقاهرة - السلسلة المحكمة رقم

40 - السنة الرابعة رمضان 1442 أبريل 2021 - السلسلة المحكمة - نصوص (22).

(2) طبع بمؤسسة الريان بيروت سنة 1429 هـ - 2008 م.

(3) ذكره في مقدمة تحقيقه لمتن الرسالة (ص 9)، ط الدار المالكية تونس، سنة 1438 هـ - 2017 م.

(4) طبع بمكتبة دار المنهاج بالرياض.

(5) طبع بدار الفضيلة بمصر.

(6) طبع عدة طبعات.



[182] الثمر الداني على عقيدة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

معاصر - الغرياني الصادق بن عبد الرحمن:

[183] شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(2)</sup>.

معاصر - أبو فارس حمزة:

[184] القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه في شرح رسالة ابن

أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

معاصر - الفوزان صالح بن فوزان:

[185] بيان المعاني في شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(4)</sup>.

[186] شرح منظومة الأحسائي<sup>(5)</sup>.

معاصر - المختار بن العربي مؤمن الجزائري:

[187] المناهل الزلالية في شرح وأدلة الرسالة<sup>(6)</sup>.

[188] مسالك الجلالة في اختصار المناهل الزلالية<sup>(7)</sup>.

معاصر - المري عمار بن سعيد بن طوق:

(1) طبع بمكتبة الرشد بالرياض سنة 1429 هـ - 2008 م.

(2) طبع بدار ابن حزم بيروت.

(3) طبع بمنشورات ELGA سنة 2003 م.

(4) طبع بدار ابن الجوزي بالدمام.

(5) طبع بمكتبة الإمام الذهبي بالكويت.

(6) طبع بدار ابن حزم بيروت.

(7) طبع بدار ابن حزم بيروت.

[189] التقريرات الكلامية لشرح المقدمة العقدية لرسالة ابن أبي زيد

القيرواني<sup>(1)</sup>.

معاصر - المنيسي وليد بن إدريس:

[190] فك القيد شرح مقدمة ابن أبي زيد<sup>(2)</sup>.

معاصر - النجار أحمد بن محمد بن الصادق:

[191] شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

\*\*\*

تتمة في ترتيب من لم يُعلم تاريخ وفاته على المعجم:

... هـ - ابن أحمد بن عبد الرحمن:

[192] المسائل التي خالف فيها ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة

المشهور من المذهب<sup>(4)</sup>.

... هـ - الإلغي عبد الله بن علي:

[193] شرح ربع العبادات<sup>(5)</sup>.

... هـ - البيدعي أحمد محمود بن ألغ خير:

[194] تعليق وشرح لباب الفرائض من الرسالة<sup>(6)</sup>.

(1) طبع بمكتبة أهل الأثر الكويت سنة 1440 هـ - 2019 م.

(2) طبع بدار الجامعة الإسلامية بمنيسوتا للنشر سنة 1440 هـ.

(3) طبع بمكتبة دار النصيحة بالمدينة.

(4) مخطوط بخزانة الركب النبوي بأدرار.

(5) «الدليل التاريخي» (ص 136).

(6) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (999).

... هـ - الجذامي أبو علي الأندلسي:

[195] حاشية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(1)</sup>.

... هـ - الحجاجي محمد ولد الشيخ:

[196] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

... هـ - الحسنائي محمد بن أبي القاسم السمغوني:

[197] حاشية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

... هـ - الحفصي:

[198] شرح الرسالة<sup>(4)</sup>.

... هـ - الخفاف محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي:

[199] تعليق على عقيدة الرسالة<sup>(5)</sup>.

... هـ - السجلماسي أبو الفضل:

[200] شرح غريب الرسالة<sup>(6)</sup>.

... هـ - السوسي محمد بن عبد الله:

[201] شرح الرسالة<sup>(7)</sup>.

(1) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (252).

(2) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 46).

(3) خزنة التراث (85758).

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 37).

(5) «الدليل التاريخي» (ص 136).

(6) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 44).

(7) «الدليل التاريخي» (ص 135).

... هـ - الشمشندي محمد بن معمر:

[202] الفتح الرباني في فرائض رسالة القيرواني<sup>(1)</sup>.

... هـ - الشيباني علي:

[203] حاشية الشيباني على شرح الأجهوري لرسالة القيرواني<sup>(2)</sup>.

... هـ - الطوايبي مصطفى بن موسى الطوايبي الأزهري:

[204] ختم رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(3)</sup>.

... هـ - العلوي عمر بن المولى سليمان بن محمد:

[205] شرح الرسالة<sup>(4)</sup>.

... هـ - علي الخطيب الشافعي الأزهري:

[206] الأسرار الخفيات في ذكر العلامات من شرح النفراوي على

عقيدة رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(5)</sup>.

... هـ - الغلاوي عبد الرحمن بن محمد الأمين بن الطالب:

[207] سلم الأمان على نظم الرسالة لابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

... هـ - الغماري:

(1) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (7/ 250).

(2) خزائن التراث (62448).

(3) الأزهرية (85068).

(4) «الدليل التاريخي» (ص 135).

(5) الأزهرية (94538).

(6) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (117)، «الدليل التاريخي» (ص 135).

[208] شرح الرسالة<sup>(1)</sup>.

... هـ - ابن الفغ تراد إبراهيم:

[209] سلم الترقية على شرح الرسالة<sup>(2)</sup>.

[210] شرح سلم الترقية<sup>(3)</sup>.

... هـ - الماسي محمد بن محمد بن الحسن الحامدي:

[211] شرح فرائض الرسالة<sup>(4)</sup>.

... هـ - محمد بن محمد بن محمد المصطفى بن أحمد:

[212] شرح الرسالة<sup>(5)</sup>.

... هـ - محمد بن سعيد:

[213] أرجوزة دالية على رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(6)</sup>.

... هـ - المغربي محمد بن أبي بكر:

[214] شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني<sup>(7)</sup>.

... هـ - الملالي محمد بن عمر التلمساني:

(1) نقل عنه الطخيسي (ت 947 هـ) في «حاشيته» (1 / 88).

(2) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (120).

(3) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (546).

(4) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 49).

(5) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 50).

(6) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (1066).

(7) «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط» (502).

[215] شرح الرسالة<sup>(1)</sup>.

... هـ - ابن أبي الملحمة:

[216] شرح الرسالة<sup>(2)</sup>، ولا يصح.

... هـ - مجهول:

[217] منهاج الدلالة في شرح الرسالة<sup>(3)</sup>.

... هـ - مجهول:

[218] كتاب الدلالة ونفي الجهالة<sup>(4)</sup>.

\*\*\*

وُترجمت إلى عدة لغات:

\* الإنكليزية:

[219] ترجمها «Alexander David Rusell» وعبد الله المأمون

السهروردي بعنوان «First Steps in Muslim Jurisprudence»،

(1) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 48).

(2) مقدمة تحقيق «مرشد المبتدئين» (ص 51) «القاضي عبد الوهاب ومنهجه» (ص 285)، ولعل منشأ الوهم وروده مصحفاً في المطبوع من «شرح الرسالة» لابن ناجي، وفيه (1/13): «حكاه القرافي في شرح المحصول، قال: نص ابن أبي الملحمة في «شرح الرسالة» على أنه لا يجوز تقليد العالم»، ولما رجعت إلى نسخ الكتاب الخطية وجدته: «ابن أبي طلحة»، وأظنه خطأ أيضاً وصوابه «ابن طلحة»، وهو اليابري المتقدم، توفي (523هـ).

(3) نُقلت منه نقول في [104، 105، 110، 113] بمجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية بمدير رقم (5324).

(4) نقل منه الرجراجي (ت بعد 722هـ) كما في مقدمة تحقيق «المفيد على الرسالة» (ص 96).

وطبعت بـ«LUZAC and CO» بلندن سنة 1906 م.

ثم أعيد طبعها عدة طبعات، منها:

بـ«Kessinger Publishing» سنة 2007 م.

و«BiblioLife» سنة 2009 م.

و«Kessinger Publishing» سنة 2010 م.

و«HardPress Publishing» سنة 2012 م.

و«Forgotten Books» سنة 2016 م.

و«Palala Press» سنة 2016 م.

[220] وترجمتها «F Amira Zrein Matraji»، وطبعت بدار

الفكر بيروت سنة 1994 م.

[221] وترجمتها «Caroline Meriem Khelifa»، وطبعت بدار

الكتب العلمية بيروت سنة 2015 م.

[222] وترجمتها «Aisha Bewley»، وطبعت بـ«Diwan Press»

سنة 2018 م.

\* الفرنسية:

[223] ترجمها «E FAGNAN» وطبعت بـ Librairie Paul

Geuthner، بباريس، سنة 1914 م.

[224] ترجمها «Leon BERCHER»، وطبعت بالجزائر سنة 1945 م.

ثم طبعت بمراجعة «Mohammed Zawi»، بدار الكتب العلمية بيروت سنة 2010م.

وبمراجعة «H.Lamine YAHIAOUI» بالمكتبة العصرية بيروت.

وبمراجعة «Said Al-laham» بدار الفكر بيروت.

[225] وترجمها «Azzeddine Haridi» وطُبعت بـ«UNIVERSEL» سنة 2004م.

[226] وطُبعت ترجمةٌ بـ«Edition IQRA»، سنة 1996م.

[227] وبـ«MAISON ENNOUR»، سنة 2006م.

[228] وطبع ترجمة الشرح المسمى «قطف الجنى الداني شرح

مقدمة ابن أبي زيد القيرواني» للشيخ عبد المحسن العباد بـ

«Edition Imam Malik» سنة 2016م.

وطبع أيضا بـ«Al-Hadith edition» سنة 2018م.

\* الإسبانية:

[229] ترجمها «Ali Laraki»، وطُبعت بـ«Madrasa Editorial»

سنة 2000م.



## نشرات الكتاب السابقة:

للكتاب طبعات كثيرة، وسأذكر في هذا الباب عددا مما اشتهر منها، وكان أقرب إلى الإتقان:

طبعة المكتبة الثقافية: باعثناء وتعليق عبد المجيد الشرنوبلي الأزهري (ت1348هـ)، لم يذكر في مقدمته المختصرة الأصول المعتمدة لإخراج المتن.  
طبعة دار الغرب الإسلامي: سنة 1986م بتحقيق الدكتور الهادي حمو والدكتور محمد أبو الأجفان.

لم يعتمد المحققان على نسخ خطية، وقالوا في المقدمة (ص:65): «اخترنا من طبعاتها القديمة طبعة المكتبة العتيقة بتونس لصاحبها علي العسلي والطبعة المرفقة بشرح أحمد بن غنيم النفراوي المالكي الموسوم بالفواكه الدواني، ورأينا فيهما ما يساعدنا على إخراج نص سليم، ويغنيانا عن الطبعات الأخرى».

طبعة دار الفضيلة: باعثناء وتعليق: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، ولم يبين المحقق أصل المتن المعتمد، والظاهر أنه لم يعتمد على نسخ خطية.  
طبعة الدار المالكية: باعثناء وتخريج: عمر بن الجيلاني الشبلي التونسي، سنة 1438هـ-2017م، قام فيها المعنتي بالحكم على الأحاديث اعتمادا على

بحث سابق له بعنوان: «العجالة في تخريج أحاديث الرسالة»، واعتمد في إخراج النصّ نسخة خطية مغربية وحيدة متأخرة، كتبت سنة 1082هـ.

طبعة معهد المخطوطات العربية: سنة 1442هـ - 2021م، بتحقيق الدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم السناري، اعتمد في تحقيقه على نسختين خطيتين متأخرتين كتبتا سنة 1099هـ، وقابلها بشرح العلامة التائي (ت942هـ) المسمى «تنوير المقالة» وغيره من الشروح، وأثبت الفروق في الرواية، مع الاهتمام بغريب الألفاظ.

طبعة دار المداود: بتحقيق مسعد بن عبد الحميد السعدني سنة 1441هـ - 2020م، ذكر محققها أنه اعتمد على أربع نسخ خطية: نسختي الاسكوريال ونسخة برلين ونسخة الكويت، وجميعها نسخ عتيقة اعتُمدت في طبعتنا هذه.

ولي على هذه النشرة ملاحظات:

الأولى: عند سرده للعلامات المرسومة في الرسالة (ص30) اقتصر على ما ذكر في واجهة نسخة برلين، دون الرجوع إلى نسخة الاسكوريال، فتج عنه إغفال رموز تكررت بعدُ في صلب الكتاب، فمما أغفله (س) و(ش)، ويشيران على التوالي إلى أبي علي سالم بن علي بن محمد الأنصاري، وأبي الفضل راشد ابن أبي راشد الوليدي.

كما ذُكر أنّ رمز (ص) يرجع للشيخ «صبح بن يحيى بن محمد الغازي»، وهو وهم في القراءة، والصواب أنه «صالح» وهو المشهور بالهسكوري (ت663هـ) صاحب الشرح.

الثانية: من خلال النَّظَر في هامش التوثيق تبيَّن أنَّ المحقِّق اتخذ نسخة برلين المرموز لها عنده بـ (ب) أصلاً، ولم يقابل عمله على النسخ الأخرى، إلا في مواضع يسيرة ظاهرة، ففي النصف الثاني من الكتاب أي من باب الجهاد (ص 134) إلى آخره ذُكِرت النسخ الأخرى في ثلاثة مواضع فقط وهي: (ق): (ص 175) (ص 191)، (ز): (ص 193)، والواقع عكس ذلك؛ فالفروق بين هذه النسخ وما فيها من روايات زوائد كثيرة جداً كما سيلاحظ في هذه الطبعة.

الثالثة: وهي نتيجة لما قبلها: لم يتتبع المحقق فَرْش الروايات وإثبات الفروق بدقة، وأغفل كثيرا منها.

الرابعة: كما لا يخفى فإنَّ هذا العمل يحتاج إلى دِقَّة وتَّبَعٍ للحركات قبل الحروف، ومراجعةٍ ومقابلةٍ متكررة مع الغير، إذ لا يُعقل أن يتمَّ بناءً اختلاف الروايات - سواء بالحركات أو الحروف أو الجُمْل - على أصل فيه أخطاء، فلا يُميِّزُ حينئذٍ الخطأ من الاختلاف.

وقد وردت في هذه النشرة أخطاء في أصل النصِّ، ففي ضبط مقدمة المصنف وهي عنده في ثمان صفحات، وُجِدَت هذه الملاحظات:

الصفحة	الخطأ	صوابه
44	منَ أصول	منْ أصول
46	الاعتقادات	الاعتقادات
46	الظاهرة	الظاهرة
46	ذكره	ذكره

فكّل	فكّل	48
وقدره	قدره	48
يزيد بالأعمال	يزيد الأعمال	51

والخلاصة: أنّ المحقّق أجاد في طرح فكرة وجود روايات «الرسالة» لكنه جانب الإتيان في تطبيقها وتقديمها، والله الموفق للصواب.

## وصف النسخ الخطية المعتمدة:

لرسالة ابن أبي زيد نسخ كثيرة جدا، ولم أقف في حدود بحثي على نسخ قريبة من عصر المصنف، إلا أنه وُجِدَت نسخ تميّزت بإتقانٍ مُلِفَت، وضبطٍ دقيقٍ، وبعضها يحوي نقولا من نسخ نُقِلَت من أصول قُرِئَتْ على المؤلف، وسأذكر في هذا الباب النسخ المعتمدة في إخراج هذه الطبعة، وهي منتقاة من أكثر من مائة نسخة تمَّ فحصُها وتقييمُها، ذلك أنَّ أكثر النسخ الجيدة لم تؤرّخ، أو ربما كانت مبتورة الطرفين أو أحدهما، فكان لابد من النظر فيها جميعا، وانتقاء أفضلها، وقد رَسَا العملُ على 16 نسخة منتقاة، سأذكر أوصافها وسبب اختيارها.

وليس كثرة النسخ لمجرد الاستكثار، وإنما هي لأسباب؛ أهمها اختلاف الروايات، فمن خلال التَّبَع والاستقراء تبين أنَّ أكثر النسخ مرجعها إلى روايتين أصليتين هما رواية أبي الثناء ابن ناهض (ث)، ورواية أبي محمد صالح (ص).

فبعض النسخ اعتمد الرواية الأولى وفرّع عليها الخلاف، وبعضها اعتمد الأخرى وفرّع عليها الخلاف أيضا.

فانتقيت من هاتين العائلتين أجود النسخ المتوفرة وأتقنها.

كما أن بعض النسخ تشترك مع الأصل في أصول رواياته، وبعضها مشترك في أصول أخرى، يُعلم ذلك من خلال تتبع رموز خاصة، وهي (س) و(ش) و(ف)، وهي روايات أبي علي سالم، وأبي الفضل راشد، وأبي محمد سافر. فانتقيت أيضا من هذه العائلات أجودها وأتقنها.

وهناك نسخ عتيقة لم تعتمد جمع الروايات، وإنما كتبت على رواية واحدة توافق ما سبق من الروايات في الغالب، إلا أنها انفردت بزيادات مهمة. فكان لابد من اعتمادها.

وهناك نسخ لعلماء كتبت لهم كنسخة التتائي، أو عليها تعليقات وتصويبات، فلا بد من اعتمادها أيضا.

ونسخ تميزت بالإتقان في التفقير، وبيان الوقوف، ورؤوس المسائل بالحمرة.

فاعتمدتها في توزيع النص، وإثبات رؤوس المسائل.

ونسخ تميزت بإثبات أبواب فرعية على الهامش، وهي مفيدة في تقريب الأبواب الكبيرة، كما أنها تدل على اعتناء صاحب النسخة بها.

فاعتمدتها في إثبات الأبواب الفرعية.

وقد تجتمع هذه المعايير أو أكثرها في نسخة، وإنما ذكرتها لبيان وتسويغ سبب كثرة النسخ المعتمدة.

وطبيعة العمل على هذا الإخراج تختلف عن الطريقة المعهودة؛ من إعطاء رموز للنسخ وذكر الفوارق في الهامش، ذلك أن الغرض منه إبراز اختلاف الروايات.

فانتهجت طريقة الحافظ اليونيني في إخراجه لصحيح البخاري، وأتخذتُ نسخةً أصلاً، ثم ذكرتُ اختلاف الروايات في الحاشيتين اليمنى واليسرى، فإذا انفردت نسخة بخلاف كتبتُ: (نسخة:)، وإذا اجتمعت نسختان أو أكثر على خلاف الأصل كتبتُ (نسخ:)، وإذا ذكر صاحب الرواية اكتفيت بوضع رمزه، على ما سيأتي تفصيله في بيان أصحاب الروايات ورموزهم، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل في باب «عملي في الكتاب».

أما النسخ المتقاة المعتمدة فهي:

النسخة الأولى (1): الأصل: نسخة مكتبة الدولة ببرلين (رقم 150):  
نسخة كاملة متقنة، تقع في 68 ورقة، كتبت بخط نسخي واضح، عدد الأسطر 15 سطراً، وعليها تعليقات وحواشي.  
كتبت في 13 جمادى الآخرة سنة 860 هـ.  
كاتبها محمد بن هارون بن موسى المالكي.

عليها سماعات منها لعمر بن علي بن شعبان التتائي المالكي؛ بتاريخ 16 شعبان سنة 863 هـ عن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي بسنده إلى المصنف.  
عليها تملك لعمر بن علي التتائي، وقال: «بلغ مقابلة على أصل معتمد

على حسب الإمكان والطاقة».

عليها سماع على شمس الدين السخاوي، وقراءة لأحمد بن محب الدين المالكي، وتملك لأحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الهندي المالكي، وتملك لأبي بكر المغربي المراكشي سنة 1019 هـ، وتملك لمحمد بن أحمد بن علي المغربي الأندلسي المالكي الأشعري.

العنوان كما ورد على الواجهة:

«كتاب الرسالة في مذهب الإمام الأوحـد مالك بن أنس».

وكتب في واجهتها أيضا:

«وأما العلامات المرسومة في الرسالة:

ما عليه علامة صورتها (ع) فهي رواية أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عابد، وما عليه علامة صورتها (د) فهي لعبد الله بن حمدان، وكلاهما رويـا عن أبي محمد، وما عليه علامة صورتها (ج) فهي لأبي محمد فرج، وما عليه علامة صورتها (عت) فهي لأبي محمد ابن عتاب، وما عليه علامة صورتها (خز) فهي لابن الخزرج، وما عليه علامة صورتها (ث) فهي للشيخ الفقيه المحدث الصوفي أبي الثناء أحمد بن أبي الربيع القرشي، وما عليه علامة صورتها (ص) فهي للشيخ الفقيه الإمام الزاهد الحاج أبي محمد صالح بن يحيى بن محمد الغازي».

اتخذتها أصلا لإتقانها ووضوحها وضبطها كاملة بالحركات.



# كِتَابُ الرِّسَالَةِ

بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً  
أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَأَرْضَهُ

لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً  
أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَأَرْضَهُ

بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً  
أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَأَرْضَهُ

وَأَمَّا الْعَلَامَاتُ الْمَرْسُومَةُ فِي الرِّسَالَةِ فَمِنْهَا  
وَمِنْهَا مَلَاةٌ صَوْرَتُهَا بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَهُ  
وَمِنْهَا مَلَاةٌ صَوْرَتُهَا بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَهُ  
وَمِنْهَا مَلَاةٌ صَوْرَتُهَا بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَهُ

بِمَدَدِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ مَالِكِ بْنِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْحَمَ رَحْمَةً  
أَعْلَى الْجَوَالِقِيَّةِ أَوْعَدَ اللَّهُ  
مُحَمَّدًا بِالْزَيْدِ الْقَبْرِيِّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
وَأَرْضَهُ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان نعمة. وصورة في الأرض رافع  
بحكمته وأبرزه إلى رفقه وما يسرله من رزقه. وعلمه عند  
ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما. وبهجة باثارتني

والأعوام رافع رزق الله بن زيد القيرواني رضي الله عنه  
الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان نعمة. وصورة في الأرض رافع  
بحكمته وأبرزه إلى رفقه وما يسرله من رزقه. وعلمه عند  
ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما. وبهجة باثارتني  
وأعذر إليه على السنة المرسلين الحيرة من خلقه. فعد في من وقته  
يفضله وأصل من خذله يعدله. ويسر المؤمنين لليسرى وشرح  
صدورهم للذي ترقى فأمسوا بالله بألسنتهم ناطقين ويقولوا بهم  
مخلصين وبما اتهمهم به رسله وكبدوا عليهم. وتعلموا علمهم ووقفوا عند  
حدهم واستغوا بما أحل لهم عما حرم عليهم. أما بعد أعانت الله وإياك  
تعالى وتعالى ودأبهم وحفظنا أودعنا من سرايعه فانك سألني أن أكتب لك  
مختصر من أوجب أمور الدنيا بما تنطق به الألسنة وتعتيق القلوب  
الجوارح وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها ونواحيها وتعاليمها  
وشي من أدابها وأجر من أصول الفقه وفنون علمي مذهبي وآدابي  
وطريقتي مع ما سهل سبيلنا الشكا من ذلك من الراسخين وبها ينفع

الابوين الا ان تجأ الحد ومدينة ويختران عليهم ففرض عليهم ذنوبهم

ولا يشترط ان لا يكون في مثل هذا

## باب في بيان الشذور

ومن كان خالفاً فليخلف بالله أو ليصمت ويؤدب من خلف بطلاي أو عتاي  
ويبرئهم ولا يثبته ولا كجارة إلا في المين بالله أو بشي من أسماء الله ومفاتيح  
ومن استثنى فلا كفارة عليه إذا قصد الاستثناء وإن شاء الله وصلحنا

بهم فيه قبل أن يصمت وإلا لم يقع ذلك والإيمان بالله أربعة فثمان  
تكونان وهو أن يخلف بالله أن فعلت أو فعلت لم يفعل وثمان لا تكونان

أحد نحو الإيمان بخلف على شيء يظنه كذلك في ثمينه ثم يبين له خلافه  
فلا كفارة عما به ولا إثم والأخري الخالف متعمداً بالكذب أو سكا أو عتق  
فصوابهم ولا تكفر ذلك الكفارة ولما تبين ذلك إلى الله سبحانه والكاف  
إلحاقهم عنهم متابعين من السليخ الأجوار سبح حمداً الجليل يمكن ممدائهم عليهم السلام

السلام وأحب إلينا أن نوزاد على المدة مثل تلك مدة أو نصف مدة وذلك بعد  
ما يكون وسط عيشهم في غلا أو رخص ومن أخرج مدياً على كل حال أجراه وإن  
كاهم كاهم الرجل ليس والمرأة تبيع وخار أو عتق ربيعة مؤمنة فإن

يشترط أن لا يكون  
لغيره

ولا استثناء

أربع

إحداها  
ثم يبين

مدته

أو اعتقوه

والشذور  
التي هي  
الذنوب  
التي  
لا  
يكون  
فيها  
استثناء

لم يجر

الرَّسَالَةَ لَابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيِّ

مَنْ الصَّخَارُ وَبِنْ لَخْلَجِ الْبَدَمِ الْكِبَارِ وَفِيهِ مَا يُوَدِّي الْجَاهِلِ  
الْعِلْمَ مَا يَتَقَدُّ مِنْ دِينِهِ وَتَعْلِيْمِهِ مِنْ قَرَابَتِهِ وَفِيهِمْ كَثْرًا مِنْ  
أَصُولِ الْفِتْنَةِ وَدُونِهِ وَرِ الشَّنْ وَالرَّاعِيَابِ وَالْأَدَابِ وَأَنَا  
أَسْأَلُكَ أَنْ تَعْنَنَا وَأَيَّاكَ بِمَا عَلَّمْنَا وَيُعَيِّنَنَا وَأَيَّاكَ عَلَى الْعِلْمِ حَقَّهُ  
فِي مَا كَلَّمْنَا وَلَا خَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ  
وَالْحَمْدُ وَسَلَامُ تَسْلِيمًا

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
ابن أبي زيد القيرواني  
في سنة ١١٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في سنة ١١٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين

مع معاملة على اصل مئة  
حب الامكان الطاقه و  
على قولكم اعطى الله من  
عقوبه على السائل طعمه  
ولو الدبر وخلص  
فاستد عبد الله الى القف  
سنة على الشهر واحد  
اول الطمان والمهور الاول وهو  
وانه لا ينسب  
فواهد الكتاب  
الى الله تعالى احمد بن محمد  
ابن ابي غفر الله له ولوالديه  
التمسك من امين  
كما اعطى الله تعالى  
الى غفر الله له ولوالديه  
التمسك من امين  
سنة ١١٠٠ هـ

كَلِمَاتِ الرَّسَالَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
الطَّيِّبِينَ الْأَمْحُورِينَ دَعَى كَلَامِيهَا بِالْوَفْقِ وَالْوَرَى  
وَالْمَغْفِرَةِ وَلَوْلَا ذَلِكَ وَالْمُتَلَيَّنِ  
ابن ابن

فار من خذ من  
أمر من خذ من  
كذبح وقدره عوز

الذي هو كالمعراج في بعض ألقاف  
والأعني الألقاف في قوله  
غفر الله له ولوالديه  
دعوى الحمد خياري وإني أجتهد في  
وأنسأ على بعضه

النسخة الثانية (2): نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا (رقم 1775):

نسخة كاملة متقنة، مضبوطة بالشكل، تقع في 96 ورقة، كتبت بخط أندلسي، عدد الأسطر 14 سطرا، عليها تعليقات كثيرة في بدايتها، ثم تَقَلُّ إلى أن تنعدم في الأخير، كتبت بالمداد الأسود، ثم قوبلت بنسخة أخرى وأُثِبَّت الفروق بالمداد الأحمر.

ليس فيها تاريخ نسخ ولا اسم الناسخ، لكن تاريخ نسخها يرجع إلى القرن الثامن تقديرا، فأَحْدَثَ مَنْ نُقِلَ عنه في الطرر ابنُ عسْكَر (ت732هـ) كما في [ب/16]. أما النسخة المقابلة عليها، فهي منقولة عن أصل أبي محمد صالح، فمما ورد فيها [ب/74] «وفي أصل أبي محمد صالح ...»، [ب/76] «كانت في أصل ص»، وأصل ص منقول من نسخة قرئت على المؤلف رحمه الله، فمما ورد فيها [ب/51]: «(ص) كذا في الأصل الذي قرئ على المؤلف ... كذا في طرة (د)». ولعلها نسخة تلميذه أبي علي سالم بن علي بن محمد الأنصاري، فقد ورد في واجهتها: «علامات الشيخ أبي علي سالم ... نُقِلَتْ من خطه رحمه الله». ورد عنوانها كما يلي: «كتاب الرسالة في واجب أمور الديانة مما تنطق به الألسنة وتعتقد القلوب والأفئدة وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن على مذهب مالك بن أنس - رضي الله عنه - وطريقته».

وجاء في واجهتها أيضا: «كل ما علم عليه في روايات هذا الكتاب هكذا (ش) فهي رواية الشيخ الفقيه أبي الفضل راشد بن أبي راشد عن شيخه اللذين روى عنهما كتاب الرسالة لابن أبي زيد رضي الله عنه، وهما الشيخ

الصالح الراوية القدوة أبو علي سالم بن علي الأنصاري والشيخ الصالح العالم أبو محمد صالح رضي الله عنهما، وعلامة (س) لأبي علي سالم، وعلامة (ص) لأبي محمد صالح.

علامات الشيخ أبي علي سالم: كل ما عليه <sup>بإس</sup> فهي علامة عامر بن قاسم ابن عباس، وما عليه (د) فهي علامة أبي محمد عبد الله بن محمد، وما عليه (ج) فهي علامة فرج بن محمود، نُقِلَتْ مِنْ خطه رحمه الله.

علامات الشيخ الفقيه أبي محمد صالح رحمه الله: ما عليه <sup>بإس</sup> فهي رواية أبي عبد الله محمد بن عابد، وما عليه (د) فهي لعبد الله بن حمدان، وكلاهما روي عن أبي محمد، وما عليه (ج) فهو لأبي محمد فرج، وما عليه (عت) فهو لأبي محمد بن عتاب، وما عليه (خز) فهو لابن الخزرج.

في أولها إجازات خاصة بين سنتي 820 هـ و 846 هـ لأبي عبد الله محمد ابن أبي الحسن علي بن أبي عبد الله محمد بن علي بن علي الأصبحي الشهير بابن الأزرق، والظاهر أنه آلت إليه هذه النسخة، فمن أجازته: محمد بن سراج بن محمد بن سراج الفقيه في 17 رجب عام 820 هـ، ومحمد بن محمد بن محمد ابن أحمد بن أبي بكر الفهري المعروف بابن بكرون في 19 شوال سنة 846 هـ، وإبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أحمد البدري في 18 شوال سنة 846 هـ.

وفي واجهتها قيد هبة من أبي عبد الله محمد بن الحسن بن مالك الحسني لابنه أبي علي الأصغر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
قَالَ الْفقيه أَبُو فِجْرٍ عَنِ اللَّهِ  
ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْفقيه وَابْنِ حَمْدٍ اللَّهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْشَأَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُفْثَةٍ وَصَوَّةٍ  
فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَةٍ وَأَنْزَلَهُ إِلَى قَدَمِهِ وَمَا جَعَلَهُ  
مِنْ رِزْقِهِ وَعِلْمِهِ مَالًا يَكُنْ يَخْلَعُ وَكَانَ يَحْضُرُ  
اللَّهُ عَلَيْهِ عَمَلُكُمْ مَا هُوَ وَفِيهِ مَلَأَ شَارَ صُنْعِهِ  
وَأَعَزَّ دَالِيَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُرْسَلِينَ الْخَيْرِ مِنْ خَلْقِهِ  
فَمَنْ مَرَّ وَقَعَهُ بِفَضْلِهِ وَأَكْلَ مِنْ خَزَائِنِهِ يُعْزَلُهُ  
وَيُفْتِي الْمُؤْمِنِينَ لِلْيُسْرَى وَشَرَحَ صُرُوفَهُمْ لِلزُّكُوفِ  
فَلَا تُنْصَرِفُ إِلَّا بِاللَّهِ بِالْمُؤْتَمِنِينَ نَاكِفِينَ وَيَقْلُوبُهُمْ تَخْلِصًا  
وَمَا أَتَمَّ مِنْ رُسُلِهِ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ عِلْمٌ وَمِلَّةٌ وَعِلْمٌ وَمَا عِلْمُهُمْ  
وَوَفَّعُوا عَنْهُمْ مَا جَزَلْتُمْ وَأَمْتَعْتُمْ أَمَّا أَجَلُ لَمْ يَنْجُ مَا







النسخة الثالثة (3): نسخة مكتبة دير الاسكوريال (رقم 1246):

نسخة كاملة متقنة مضبوطة بالشكل، تقع في 60 ورقة، كُتبت بخط مغربي أندلسي، عدد الأسطر 19 سطرا.

في بداية التصوير سواد حال دون القراءة، كما أنه لم تصوّر الواجهة، وهي مهمة جدا، لاحتوائها ما يدل على قيمة الأصل المنسوخ منه، فقد قال الناسخ في بيان آخرها:

«قابلت هذه النسخة بأصل صحيح قديم جدا، وهو الأصل ... بظهر أول ورقة من هذا الكتاب ... احتذيت به أتم احتذاء با .. والحمد لله، قاله محمد ابن علي ... تعالى ومصليا على رسوله».

ناسخها محمد بن علي بن محمد الرعيني العربي.

كُتبت قبل سنة 702هـ، فمما ورد في آخرها: «بلغت المعارضة ثانية بالأصل المذكور فوقه والحمد لله ... بتاريخ العشر الأوسط لرجب اثنتين وسبعمائة».

وقد كانت هذه النسخة الجليلة -وكذا التي بعدها- في غيابات الجهالة، حتى مَنَّ الله عليَّ بالظفر بها والكشف عنها وتشهيرها في مقالي الموسوم بـ: «مخطوطات ونفائس لم تفهرس أو فهرست خطأ في مكتبة الاسكوريال».

ما قبله

متهماً، وإن مرض خرج إلى بيته وإدا ع سمع علم ما تقدم  
وكره أن جازمت المعتكفة وجرمة الاعتكاف عليهما في  
المرض وعلى الحائض في الحيض وإدا أهني أو أفاق المريض  
في ليل أو نهار رجع ما عتيل إلى المسجر ولا يخرج المعتكف  
من معتكفه إلا حاجة الإنسان ولا يدخل معتكفه قبل غروب  
الشمس من الليلة التي يريد أن يتسرد فيها اعتكافه، ولا يعود  
مريضاً ولا يبط على جنازة ولا يخرج لتجارة ولا شرك في  
الاعتكاف، ولا بأس أن يكون إمام المسجر، وله أن يتزوج أو  
يعقد نكاح غيبة، ومن اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج  
من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره، وإن اعتكف بما يتصل  
بيلة اعتكافه بيوم البصر فليبت ليلة البصر في المسجر حتى  
يغروب منه إلى المسج

فإن أخرج  
أنه لو كان  
معتكفاً  
فإن أخرج  
أنه لو كان  
معتكفاً

الاعتكاف من الأجزاء  
أو من الأجزاء  
أو من الأجزاء  
أو من الأجزاء

أو من الأجزاء  
أو من الأجزاء

### باب زكاة

العقير والمحترق والمأشبية وما يخرج  
من العقير وذكور الجزية وما يؤخذ  
من تجار أهل الزمة والمحروطين

تجربة زكاة  
أو من الأجزاء  
أو من الأجزاء

وزكاة العقير والمحترق والمأشبية قريب من زكاة الحبوب  
في يوم حصادها والعقير والمأشبية في كل حول مرة ولا زكاة  
من الحب والتشريق أقل من خمسة أو سفوفه لث ستة أفعرة  
فإن أخرجها من خمسة أو سفوفه لث ستة أفعرة  
فإن أخرجها من خمسة أو سفوفه لث ستة أفعرة

أو من الأجزاء  
أو من الأجزاء

قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد رحمه الله فإنا علينا ما  
 شررنا أن نأخذ به في كتابنا هذا ما يتفق به إن شاء الله من  
 رغبة في تعليمه له من الصغار من احتاج إليه من الكتاب  
 وفيه ما يؤيد الجاهل إلى علم ما يقتضيه من دينه ويعمل به من  
 ترويضه وبفهم كثير من أصول الدين وقبوله ومن المشتمل  
 والوعايب والآداب وإنما سأل الله عز وجل أن يجمعنا وإياك  
 يا عليا ونعيمنا وإياك على الدنيا من حيله فيما كتبنا ولا حول  
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على محمد وآله وسلم  
 تسليماً

بجز کتاب و الحمد لله جو حیر و علی الله علی محمد بنی  
 و عمر و علی الله و حمد المبالغین فی نعمه و عظمه و علم  
 تسلیاً علی بنی العیال العقیق با حناء الراجح من دینه  
 عوایر حسناء عجم علی محمد بنی و حمد الله علی

بغیرت معارفه ثانیة بالأقل یؤید من دینه و الحمد لله من حیر و علی الله علی  
 سیراً علی الله و حمد و علم تسلیاً علی بنی العیال العقیق با حناء الراجح من دینه

نحر القناب و الحمد لله

النسخة الرابعة (4): نسخة مكتبة دير الاسكوريال (رقم 1127):

نسخة كاملة متقنة مضبوطة بالشكل ومقابلة، تقع في 47 ورقة، كُتبت بخط مغربي أندلسي، عدد الأسطر 23 سطرا.

طُمِس تاريخ النسخ، وربما تعود إلى القرن السابع، فقد ورد في وصف الروايات: «شيخنا الفقيه الحافظ ... راشد الوليدي»، وهو متوفى سنة 675هـ، في أولها طمس ورداءة في التصوير.

#### ورد العنوان على الوجهة:

«كتابُ الرِّسالة في المدخل إلى علمٍ من واجب أمور الدِّيانة؛ مما تنطق به الألسنة وتعتقده القلوب وتعمل به الجوارح، وما يتصل بالواجب ... من السُّنن من مُؤكِّدها ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب ... أصول الفقه وفنونه، على مذهب مالك بن أنس وطريقته، مع ... ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين مما ... الشيخ الفقيه أبو محمد عبدالله ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله ... في ذلك من حاملي القرآن ليعلم ذلك للولدان كما يعلم القرآن، نفع الله بذلك».

#### وورد على واجهتها:

«العلامات المرسومة في هذا الكتاب: ...

(ع) فهي رواية أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عابد.

وما عليه ... عبد الله بن حمدان وكلاهما روي عن أبي محمد.

وما عليه علامة صورتها ....

وما عليه علامة صورتها (عت) فهي لأبي محمد بن عتاب رحمه الله،

... (ج) فهي لأبي محمد فرج رحمه الله.

وما عليه علامة صورتها (ث) ... الإمام المحدث الصوفي أبي الثناء أحمد

ابن أبي الربيع القرشي المري البلوي رحمه الله ....

(ص) فهي لشيخنا الفقيه الصالح الزاهد الحاج أبي محمد صالح بن

يحيى بن محمد ...

... علامة صورتها (س) فهي للشيخ الصالح الزاهد ... العدل أبي علي

...

... وما عليه علامة صورتها (ش) فهي لشيخنا الفقيه الحافظ الم ....

راشد الوليدي.

رحم الله جميعهم ...، وما عليه علامة صورتها ... ».





فَالْقَفِيهِ اَبُو مُحَمَّدٍ  
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَفِيهِ وَابْنُ اللَّهِ

اما قوله من ثم ابعده فانه قد التفت الى ان لا يخلط في نصرة من واجبا  
الى اذنه مما يضره في الدين وقبحه في العلم وتخلط الخوارق والاشنع  
بالواجب من ذلك من السنة من قوله تراولنا ورعايتها وقبحها  
الاجاب من اجماع اهل الدين والافعه وسوءه على من يتركه ملك بالدين  
من طاعة السب والالذ كما في تفسير القرآن ومنه العبد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

16

فمن في الليل وفرد في الجور كفة ذات شئ حيث ابتعدت ولا يكره صلى المنيح  
والعشاء صلى المغرب فلا تأكلوا البجاء حصة ثمة ولو خرج وفرد في علمه  
من الليل كفة ذات شئ صلى المغرب ثم صلى البجاء سقوية

## باب صلاة الجمعة

والسعي إلى الجمعة قربة وذات شئ عند خلوها من الصلاة على النبي  
وأهل بيته من الأذان والسنن المتقدمة أن يقرأوا حينئذ على  
المنار مؤذنة مؤذنة ويقرأ حينئذ النسخ وتلا ما يتشغل عن السعي ومن لم يقرأ  
السنن أخرجه من أمة والجمعة يجب بالضر والجمعة والجمعة حيث  
واجته قتل الصلاة وتبوءت على عدا وجلوس أولئك وفي سبيل  
وتقام الصلاة على قراعتهم وتبوءت كراة أو ركعتين ثم يقرأ بالجمعة  
يعرف في الأولى بالجمعة ونحوها وفي الثانية يقرأ سورة الفاتحة ونحوها  
ويجب السعي إلى الجمعة من في الضر ومن على قلاية أن يقرأ في قلاية  
يجب على من سافر ولا على من لم يسافر ولا مخبر ولا امرأة ولا صبي وإن خصها  
عند أو امرأة قليلة يمين وتكون النساء خلف صقوب الرجال ولا  
تخرج إليهم الشفاعة ويخص للماء ما في حصته ويستعمله الناس  
والغسل بالماء واجب والخروج حسن ويستحب ذلك في أول النهار ولتخصيب  
لنك وقد سأل سؤاليه وأجاب النساء أن يصرق فيقرأ قرآنهم ولا يتقبل  
في المنيح ولتقبل القرآن شاة قلاية ولا يفتاد ذلك الماء وتبوءت المنيح فما  
يزجل

## باب صلاة الخوف

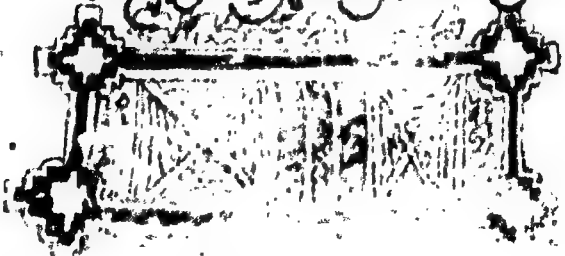
وصلاة الخوف في السمع إذا خافوا العدو أن تقتلهم أو يذبحوا

بالتحقيق  
بالتحقيق

زجہ

بـ الفاعلية  
ما يتكلم عليه

كتاب الرحمة والبركة والنعيم  
والصالحين والتسليم على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين  
وعلي وآله الحسين الطاهرين وكان الإجماع منها



النسخة الخامسة (5): نسخة مكتبة الأوقاف الكويتية (رقم خ 99):

نسخة ناقصة الأول والآخر، أكمل نقصها بخط حديث، تقع في 106 ورقة، كُتبت بخط نسخي واضح، عدد الأسطر 16 سطرا.  
تاريخ نسخة الجزء الحديث المكمل 10 محرم سنة 1250 هـ  
وأما الأصل فالظاهر أنه يرجع إلى القرن التاسع تقديرا.  
ميزة هذه النسخة أنها تبرز صاحب الرواية بدقة، فأفادتنا في تعيين وتمييز الخلافات بالرموز بدل الإشارة إليها بـ (نسخة) أو (نسخ) على ما سبق بيانه في بداية الباب.

لكنها انفردت بضبط بعض الكلمات ضبطا لا يستقيم لغة، ولم توافقها عليه النسخ الأخرى، فلم نذكر تفردا في هذا الباب.

ج  
فيها

الدُّورِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ النِّسَاءُ الصَّبِيَّ الصَّغِيرَ  
 ٣٩ ابْنِ سِتِّ سِنِينَ وَسَبْعٍ وَلَا يَغْسِلَ الرِّجَالُ  
 الصَّبِيَّةَ وَاخْتَلَفَ فِيهِ إِنْ كَانَتْ مِنْ لَيْلَةٍ  
 أَنْ تُشْتَمَى وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ الْيَنَاءِ  
 بَابُ فِي الصِّيَامِ وَصَوْمِ شَهْرِ  
 رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ يَصَامُ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ  
 وَيُفْطَرُ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ كَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ  
 فَتْرَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَإِنْ غَمَّ الْهِلَالُ  
 فَبَعْدُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ غُرَّةِ الَّذِي قَبْلَهُ  
 ثُمَّ يَصَامُ وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ وَيَبْدَأُ الصِّيَامَ  
 فِي أَوَّلِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَّاتُ فِي بَقِيَّتِهِ  
 وَيُتِمُّ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَمِنْ السَّنَةِ تَعْمَلُ  
 الْفِطْرُ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ وَإِنْ شَكَّ فِي الْحَجْرِ  
 فَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَصَامُ يَوْمَ الشَّكِّ لِيَحْتَاطَ بِهِ  
 مِنْ رَمَضَانَ وَمَنْ صَامَهُ كَذَلِكَ لَمْ يَحْجِرْ

وَمِنْ شَكِّ

٨٨

مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

وَيَتَّبِعُ فِي هَذِهِ  
بُحْيَةَ مَا لَا يَحِلُّ

بَلَغَ الْأَمَامُ فِي السَّرِقَةِ وَالزَّهْنِ وَالاخْتِلَافِ فِي  
ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْكَفِّ قُطِعَ  
وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْهَرِيِّ وَبَيْتِ الْمَالِ وَالنَّعْمِ  
فَلْيُقْطَعْ وَقِيلَ إِنَّ سَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ مِنْ  
الْمَعْنَمِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ قُطِعَ وَيَتَّبِعُ  
السَّارِقَ إِذَا قِيلَ بِقِيَمَةِ مَتَافَاتٍ مِنَ السَّرِقَةِ  
فِي مِلَايَةٍ وَلَا يَتَّبِعُ فِي عَدَمِهِ بَمَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ  
مِنْ السَّرِقَةِ بَابُ السَّرِقَةِ  
وَالشَّهَادَاتُ وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي  
وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَلَا يَمِينُ حَتَّى تُثَبِّتَ  
الْخَلْطَةُ أَوْ الْظَنَّةُ كَذَا لَكَ قَضَى حَكَامُ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ وَفَدَا الْحَمْدُ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ مُحَمَّدٍ  
لِلنَّاسِ قَضِيَّةٌ بِقَدْرٍ مَا أَحَدُ نَوَاسِنِ الْفُجُورِ  
وَإِذَا أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمْ يُقْضَ لِلطَّالِبِ حَقُّهُ  
يُحْلِفُ فِيهِ مَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ

النَّجَارُ

النسخة السادسة (6): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94419):

نسخة كاملة في 92 ورقة، كتبت بخط مغربي، عدد الأسطر 17 سطرا، مضبوطة بالشكل التام، وأُثبت اختلاف الروايات على حواشيها، وعليها تعليقات يسيرة.

ناسخها: يوسف بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن.

تاريخ نسخها: أواخر رجب عام 828هـ

عنوانها: «كتاب الرسالة في الفقه».

وفي آخرها:

«العلامات المرسومة في هذا الكتاب: ما عليه علامة صورتها (ع) فهي

رواية أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عابد، وما عليه علامة صورتها (د)

فهي لعبد الله بن حمدان [وكلاهما] روى عن أبي محمد، وما عليه علامة

صورتها (ج) فهي لأبي محمد فرج، [وما] عليه علامة صورتها (خز) فهي

لابن خزرج، وما عليه علامة صورتها (عت) فهي لأبي محمد بن عتاب، وما

عليه علامة صورتها (ث) فهي لشيخنا ... المحدث الصوفي أبي الثناء أحمد

ابن أبي الربيع القرشي المري [البلوي]، وما عليه علامة صورتها (ص) فهي

لشيخنا الفقيه الزاهد ... [أبي محمد] صالح بن يحيى بن محمد رحم الله

جميعهم وغفر ...».



رواها المصنف  
بالحج



الحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ اللَّهِ تَزَايَا

وَالِدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ أَيْدِي ابْنِ الْإِنْسَانِ نَحْمَتُهُ وَصَوْرُهُ

الْأَرْحَامُ بِحُكْمِهِ وَأَبْرَزَهُ إِلَى رُفْعِهِ

وَمَا يَسْرُهُ مِنْ رُفْعِهِ وَعِلْمُهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ

وَكُنْ أَفْضَلُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِحُكْمِهِ

بِشَيْئِهِ بِمَا تَارَ صُنْعَتَهُ وَأَجَدَ رَأْيَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

بِشَيْئِهِ مِنَ خَلْقِهِ فَهَرَسَ مِنْ رُفْعِهِ بِحُكْمِهِ

بِخَلْقِهِ بِحُكْمِهِ وَسِرِّ الْمَوْجِدِ لِلَّهِ

بِشَيْئِهِ بِحُكْمِهِ وَبِخَلْقِهِ بِحُكْمِهِ

بِشَيْئِهِ بِحُكْمِهِ وَبِخَلْقِهِ بِحُكْمِهِ

بِشَيْئِهِ بِحُكْمِهِ وَبِخَلْقِهِ بِحُكْمِهِ

الارض او كانت بينهما واما ان كان البذر من عند  
 احدهما ومن عند الآخر الارض والعمل عليه او عليها  
 والزرع بينهما لم يجر ولو كانا اكثرهما الارض  
 والبذر من عند واحد وعلى الآخر العمل جاز ان انفارت  
 قيمة ذلك ولا يفرق كراء ارض غير مامونة  
 قبل الشراء ومن ابتاع ثمر في رده وس الشجر واجمع  
 بزره او جراه او جليدا وغيره فان اجمع قدر الثلث  
 باكثر وضع عن المشتري قدره الله من الثمر  
 وما نقص عن الثلث فمن المبتاع ولا حاجة في الزرع  
 ولا فيما اشترى بعرار يسير من الثمار وتوضع  
 جارية البغل وان قلت وقبل الا يوضع الا قدر الثلث  
 واكثر ثم تخلت لرجل من جناته فلا يملكه يشترى  
 ازهت بخرصها ثم يعطيه الله عن الجزاء ان كان  
 خمسة اوسون اقل ولا يجوز شراء اكثر من خمسة اوسون الا بالغير العر

باب  
 والتمس بر والمطابق

فيما فيه المصروع الى الله التخصيص وفي  
اتباع السلف الصالح النجاة وهم القروة  
في تاويل ما تاولوه واستخراج ما استنبطوه  
واما الاختلاف في البروع والحوادث لم يخرج  
عن جماعتهم والحمد لله الذي هدانا  
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

## قال ابو

عبد الله

نوايضا علم ما شركنا اننا نتي به في كتاب الله  
ما يتشعب به ارشاد الله من رغب في تعلمه والتم من الله  
اجازة من الله من الكتاب و فيه ما يورثه الخلق من الله  
يعتقوه من دينه ويعمل به من دينه وعنه

احول العفة وبقونه ومن السر والركب والام

الله تعالى ان يعصا واداه ساعين ورحمت

الله على الفياح يده فيها كلما ولا حول ولا قوة الا بالله

العظيم وصل الله على نبيه وآل بيته

تم كتاب الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه واستغفر

الله عما يخطئ به

## الحمد لله وحده

وكتب بحمد الله إليه العاقبة العبد الفقير إلى موافقه

الراجي عفوهِ وزلفاه يُخَيِّرُ الله الخلق

كثير إلى يوسف بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

اللهم وعفوه ولو بالبره وأقرأه أومر عليه

ولم يدع له بالتقوى والغنى والجمع المسماة

وهذا في أوخر باب العلم عام ثمانية عشر

## باب العلم على سبيل ما ورد في

الكتاب من العلم في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

العلم على سبيل ما ورد في هذا الباب

النسخة السابعة (7): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94418):  
 نسخة ناقصة الأول والوسط في 89 ورقة، متقنة ومصححة ومقابلة.  
 كُتبت بخط نسخي واضح.  
 عدد الأسطر 13 سطرا.  
 مضبوطة بالشكل التام، مع التركيز على اختلاف الضبط في الكلمة  
 الواحدة.

وقع فيها نقص 3 ورقات في بدايتها، استُدرِك بخط حديث.  
 وكذلك وقع فيها قطع في مواضع مختلفة.  
 ناسخها: محمد بن عبد الرزاق بن محمد المعروف بالفيومي  
 تاريخ نسخها: الجمعة 17 ربيع الآخر سنة 877هـ.

١ قَدْ نَ اللَّهُ رَبَّنَا وَمَقَادِيرُ الْأُمُورِ كُلِّهَا بِيَدِهِ وَمُقَدَّرُهَا  
 عَنْ قَضَائِهِ عِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ فَحَرَّاعًا قَدْ  
 لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ  
 وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ الْأَيْعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَفِيهِ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ  
 يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيُخَذُّ لَهُ يُعَدُّ لَهُ وَهُدًى مِنْ تَسَاوُفِهِ  
 وَكُلُّ مُتَشَبِّهِينَ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِ مِنْ شَيْءٍ  
 نَعَالِي فِي مَلِكِهِ مَا لَا يُرِيدُ أَوْ يَكُونُ خَالِفًا لِنَبِيِّ الْأُمُورِ  
 الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ وَالْمُقَدَّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَأَحْلَاهُمْ  
 الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ لِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ حَمْدُ الرِّسَالَةِ وَالْمَدَنَةِ  
 وَالنُّبُوَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ  
 بُشِيرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاحًا مُبِيرًا وَرَبِّهِ  
 بِكَامَةِ الْخَلْقِ وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوْمَ وَهَدَاهُ الْبَصِيرَ الْمُسْتَبِينِ  
 السَّاءِ إِنَّهُ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ بَنِي آدَمَ

بَلَغَ الْإِمَامُ فِي السَّرِقَةِ وَالزَّانَاوِ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَدْفِ  
 سَرَقَ سَرَقَ مِنَ الْكَمِ قُطِعَ <sup>سَرَقَ</sup> مِنَ الصُّرُوفِ وَيَتَبَّ الْمَاوِ الْمَخْمَ فَلْيُقْطَعَ  
 وَقِيلَ إِنَّ سَرَقَ حَقَّهُ مِنَ الْمَخْمِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ قُطِعَ وَيَتَّبَعُ السَّارِقُ  
 إِذَا قُطِعَ بِقِيَمَةِ مَا فَاتَ مِنَ السَّرِقَةِ فِي مَالِهِ وَلَا يَتَّبَعُ فِي عَدَمِهِ  
 وَيَتَّبَعُ فِي عَدَمِهِ بِمَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ  
 وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى  
 مَنْ أَنْكَرَ وَلَا يَمِينُ حَتَّى تَنْتَبِثَ لِحُلْطَةٍ أَوْ لِحُلْطَةٍ كَذَلِكَ قَضَى  
 حُكَّامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تَحْدِثُ لِلنَّاسِ  
 أَقْصِيَّةً يَقْدَرُ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْحُجُورِ وَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ لِيَقْضَى  
 لِلطَّالِبِ حَتَّى يَخْلَفَ فِي مَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا  
 إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَخَلَفَ قَائِمًا وَخَلَفَ عِنْدَ مَنْبَرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَكَثُرَ فِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ تَخْلُفٌ فِي ذَلِكَ فِي  
 الْجَامِعِ وَمُوضِعٌ يُعْظَمُ مِنْهُ وَخَلَفَ الْكَافِرُ بِاللَّهِ حَيْثُ يُعْظَمُ وَإِذَا

بلغ مقابله

اليمين على الله

وقف ٦٩

بِحَقِّهِ فِيمَا كَلَّفْنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى  
 اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى  
 تَبْيِيرِ الْكِتَابِ الْمُبْلُوكِ مُحَمَّدٌ اللَّهُ وَحُسَيْنٌ عَوْدٌ عَلِيٌّ مَا لَكُمُ  
 بِمَعْدِ الْكُفْرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الرَّاجِي عَفْوُ رَحْمَةِ الْعَدْرِ إِذَا  
 تَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَقْرَبَهُمْ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدٌ وَآلُهُ  
 الْحَقُّ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِالْفَيْتُومِيِّ غُفِرَ لَهُ وَلِوَالِدِهِ وَوَسْوَ  
 تَزُورُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَدَعَا لَهُ الْبَغْدَادِيُّ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ  
 لِلْمَكَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي سَابِعِ شَهْرِ رَجَبِ الْآخِرِ سَنَةِ سِتٍّ  
 وَبِسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ  
 خَلَعَ الدَّقِيقُ ثِيَابَهُ رَضِيَ رَضِيَّةً شَرِيَّةً لَهَا فِي خِلَاصِ مَحَبَّةِ  
 يَوْمِ تَخْلُصِهَا فَيَسْتَبْكُهَا نَعْلَمُ مَا اسْتَعْتَتْ تَكْرُمُهَا  
 نَكْرُمُهَا لَا تَقْبَلُ سَبِيْرًا أَفَلَا خَلَّتْ سَطْرُ نَارِ يَوْمِ حَرِّ  
 حَمِيمٍ أَسَاحِرُ فِي طَوْلِهَا الْبِلَادُ وَجَدَ ضَرْبًا صُلْبًا  
 أَمْلُوتٌ غَرِيْبًا فَإِنْ تَلَعَتْ قَسِيْرًا وَلِلَّهِ دَعَا وَإِنْ سَلِمَتْ نَارُ  
 رُجُوعٍ قَرِيْبًا



النسخة الثامنة (8): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94416):

نسخة ناقصة الأول والآخر في 59 ورقة، كتبت بخط نسخي واضح.

عدد الأسطر 15 سطرا.

مضبوطة بالشكل التام، تميزت بإثبات بعض الأبواب الفرعية التقريبية على حواشيها، وتفردت بزيادات وروايات ليست في غيرها، وعليها حواشي يسيرة.

أولها: «عليه الشمس وقيل إنما يستحب ذلك في المساجد ليدرك الناس الصلاة وأما الرجل...».

آخرها: «... ويقتل ما ظهر منها ويكره قتل القمل والبراغيث بالنار ولا بأس إن شاء الله بقتل النمل».

ناسخها وتاريخ النسخ: لم يعرف بسبب النقص في آخرها، ويُقدَّر تاريخها بأواخر القرن التاسع الهجري.

في أثنائها [2/ب] تملك لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن شيخ.

عليه الشمس وقيل إنما يستحب ذلك في المساجد ليدرك الناس هذا الليل هو المأثور  
المعلاة وأما الرجل في خاصته فأول الوقت أفقه له وقتل أما في صلاة مطلقة أو بعد  
الحرق أفضل له أن يرد بها وإن كان وحده لقوله النبي صلى الله عليه وسلم أيضا إن الظهر  
أرؤوا بالصلاة فإن شئت للحر من وجههم وأجر الوقت أن يصير طلك كل في الوقت الحرة  
شيئ منه بعد طل نصف النهار وأول وقت العصر آخر وقت الظهر الذي يكون فيه  
وأخره أن يصير طلك كل شيء منه بعد طل نصف النهار وقبل إذا انظر إلى الوقت  
استقبلت الشمس بوجهك وأنت نائم غير منكس الرأس ولا مطايعي العصر لا يؤمن  
له أن ينظر إلى الشمس ببصره فقد دخل الوقت وإن لم ترها  
ببصره فلم يدخل الوقت وإن تركت عن بصره فقد تمكن دخول  
الوقت والذي وصف مالك رحمه الله أن الوقت فيها ما لم يتصف أي بالزمان  
الشمس ووقت المغرب وهي صلاة الشاهد يعني الحاضر يعني السفر وهذا معناه  
لا يقضيها ويصلتها كصلاة الحاضر فوقيتها غريب الشهر فإذا المشهور أن  
نوافل الحجاب وجبت الصلاة لا تؤخر وليس لها ركعت واحدة بشرطين  
تؤخر عنه وقت العتمة وهي صلاة الحسن وهذا الاسم أولى مما عيوننا صلاتكم  
النحو والسبق المحمد الثانية في المغرب من ثمانية أبع الشمس وإدائها

لَهَا فَلَامْتَعَةً لَهَا وَلَا لِمَخْلُوعَةٍ وَلَا لِمَلْعَنَةٍ وَإِنْ مَاتَ عَنْ النَّسْلِ لَمْ يَغْرَضْ  
لَهَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقُهَا وَلَوْ دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا صَدَاقُ  
الْمَنْزِلِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَمِيَتْ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ  
وَالْبَرَصِ وَذَلِّ الْفَرْجِ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ وَلَا صَدَاقُهَا وَرَجَعَهَا  
عَلَى أَبِيهَا وَكَذَلِكَ إِنْ رَوَّجَهَا أَحْوَهَا وَإِنْ رَوَّجَهَا وَلَى لَيْسَ بِغَرِيبٍ  
الْقَرَابَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَكُونُ لَهَا الْإِرْبَعُ دِينَارٍ وَيُوجَلُ الْمَعْرُضُ سَنَةً  
فَإِنْ وَطِئَ وَالْأَفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ وَالْمَقْعُودُ يُضْرَبُ لِكُلِّ أَرْبَعِ سَبْعِينَ  
مِنْ يَوْمِ رَفْعِ ذَلِكَ وَيَنْتَهِي الْكُشْفُ عِنْدَهُمْ تَعْتَدُ كَعْدَةُ الْمَنْسَبِ  
أَبْعَدُهَا إِلَى بَيْتِهِ وَلَا تَخْطُبُ الْمَرْأَةُ فِي عَدَّتِهَا وَلَا تَأْسُ بِالْتَّعْرِضِ بِالْقَوْلِ  
وَمَنْ نَكَحَ بِكَ أَفْلَهُ أَنْ يَغِيْمَ عِنْدَهَا سَبْعًا دُونَ سَائِرِ سَيَاهِهِ وَفِي النَّسَبِ  
ثَلَاثَةُ أُمَمٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ مِنْ مِلْكٍ أَلْيَسَ فِي الْوَطِيِّ فَإِنْ شَاءَ وَطِئَ الْأَخَى  
فَلْيُخْرِجْهُ مِلْكُهُ فَرَجَ الْأَوَّلِ يَنْبَغُ أَوْ كِتَابَةً أَوْ عَتَقَ أَوْ سَيَّئَ مَا حُرِّمَ بِهِ وَمَنْ  
وُطِئَ أَمْرًا مِلْكًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَمَّا وَلَا ابْنَتُهَا وَحُرْمٌ عَلَى أَبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ كَتَحْرِيمِ  
الْبَهْلَجِ وَالطَّلَاقِ بِيَدِ الْعَبْدِ دُونَ السَّيِّدِ وَلَا طَّلَاقَ لِبُطْنَةٍ وَالْمُلْكُ

معه

المعترض

المفقود

الخصم

الملك  
الخصم

الملك

وَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَا كَرِهَ فِي مَنَامِهِ فَإِذَا اسْتَبَقَ فَلْيَسْتَفِمْ عَنْ سِيَرِ نَسْلِهِ  
 وَلْيَقْبَلِ اللَّهُ مَا فِي بَيْتِهِ مِنْ شَيْءٍ مَا رَأَيْتُ فِي مَنَامِي أَنْ يَصُرَ بِي  
 رُبِّي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَنْ تَوَابَ فَلْيَفْعَلْ بِهِ عَلَى فِيهِ وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقْبَلِ الْحَمْدُ  
 لِلَّهِ وَعَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَجِدُ اللَّهَ أَوْ يَقُولُ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَيُرِيدُ الْعَاطِسُ  
 عَلَيْهِ تَعْفِيرَ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ أَوْ يَقُولُ يَهْدِيكَ اللَّهُ وَبُصْلُجَ الْكُفْرِ وَلَا  
 تَجُوزُ الْحَبُّ بِالزُّدِّ وَالشُّطْرُجُ وَلَا بَأْسُ أَنْ سُبِّحَ عَلَى مَنْ يُحِبُّ بِهَا وَكَلِمَةُ  
 الْحَاوِسِ إِلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهِ أَوِ النَّظَرِ إِلَى يَهْمٍ وَلَا بَأْسُ بِالسَّبْقِ بِالْحَبْلِ  
 وَالْإِلِيلِ وَالسَّهَامِ بِالرَّيِّ وَإِنْ أَخْرَجَ شَيْئًا جَدًّا لَيْسَ مَعَهَا فَحَلًّا لَا يَأْخُذُ  
 ذَلِكَ الْمُحَلَّلُ إِنْ سَبَقَ هُوَ وَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَذَلِكَ أَقُولُ  
 سَعِيدُ بْنُ الْمَكْتَبِ وَقَالَ مَا إِلَهٌ إِلَّا أَنَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ سَبْقًا فَإِنْ  
 سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ امْرُؤًا نَظَرَ إِلَيْهِ مِنَ السَّابِقِينَ وَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ غَيْرُهُ جَاعِلًا لِلْسَّبْقِ وَأَخْرَجَ سَبْقًا جَاعِلًا لِلْسَّبْقِ أَكَلَهُ مِنْ حَصْرَةِ ذَلِكَ  
 وَجَافِيهَا طَعْمَ رَمَنِ الْحَيَاتِ فِي الْمَدِينَةِ أَنْ تُؤْذَنَ لَنَا وَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ  
 فِي غَيْرِهَا فَضَوْسٌ وَلَا تُؤْذَنُ فِي الصَّخَرِ وَتُعْتَلُّ مَا طَهَّرَ مِنْهَا  
 وَكَلِمَةُ قَتْلِ الْقَتْلِ وَالرَّاعِي بِالنَّارِ وَلَا تَأْسُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَقْتُلُ النَّهْلَ

النسخة التاسعة (9): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94399):  
نسخة ناقصة الوسط في 122 ورقة، أكمل النقص بخط حديث.  
كُتِبَ بخط مغربي.

عدد الأسطر في الورقة: 9 سطور.

تميّزت بالضبط التام بالشكل وإثبات اختلاف الروايات بوضوح لِكِبَرِ  
الهامش، وقد أضافت رواية لم تُذكر فيما تقدم، وهي رواية أبي محمد سافر  
ورمزها (ف).

لم يذكر تاريخ النسخ، إلا أنها تعود تقديراً إلى أواخر القرن الحادي عشر.  
ناسخها: علي بن داود بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الصينيني.  
ورد العنوان في بدايتها:

«كتابُ الرِّسالة

في المدخل إلى علم من واجب أمور الديانة؛ مما تنطق به الألسنة وتعتقده  
الأفئدة وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من الشُّنن من  
مؤكِّداتها ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب منها، وجمل من أصول الفقه  
وفنونه، على مذهب مالك بن أنس وطريقته رضي الله عنه مما كتب بها أبو  
محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني رحمه الله إلى من رغب إليه فيها من  
حملة القرآن»

وفيهما أيضاً: «العلامات المرسومة في هذا الكتاب:

ما كان من علامة صورتها (ص) فهي علامة الشيخ أبي محمد صالح.

وما كان على صورة (ع) فهي لأبي عامر<sup>(1)</sup>.

وما كان على صورة (د) فهي لعبد الله بن حمدان، وكلاهما روى عن أبي

محمد بن أبي زيد.

وما كان على صورة (ج) فهي لأبي محمد فرج.

وما كان على صورة (ع) فهي لابن عتاب.

وما كان على صورة (خز) فهي لابن الخزرجي.

وما كان على صورة (خ) فهي من أمهات آخر.

وما كان عليه (ف) فهو من كتاب الفقيه الزاهد أبي محمد سافر.

وما كان عليه علامة (ث) فهي علامة الشيخ الصالح المحدث الفقيه أبي

الثناء ابن ناهض.

نفعن الله بهم بِمَنَّةٍ وكرمه، وصلى الله على محمد».

(1) كذا ورد في النسخة، وهو تصحيف من (ابن عابد).

كتاب الرسالة  
في المذهب إلى علم من هو له نور اليقين  
ما يتكلم به السالكين وتغيره وأفقره وتعلمه الخوارق  
وما يتبدل بالواجب من العلم من السنين من مكرمات ونواهيها  
ورعايتها وشئ من نداء أبا منها وحمل من أصول البقية  
وفيه على من يربط العلم بناس من ينفق في الله عنه  
سألت بها أبو محمد من الله بن أبي عبد الله وأبي  
محمد إلى الله بن أبي عبد الله في حمله العزارة  
الغلامان إلى سورة في منزلة

مَا كَانَ مِنْ عِلْمَةٍ صُورَتْهَا بَصَرٌ فَبَقِيَ عِلْمُ الشَّيْءِ  
مُحْمَرٌّ صَالِحٌ وَمَا كَانَ عَلَى صُورَةٍ عَدِيمَةٍ فَبَقِيَ الْأَيْمَانُ وَمَا

كان على صورة د. فهي لغیر الله من حملا وكلاما مروي  
 عن أبي محمد بن أبي زيد وما كان على صورة د. فهي أ. ب.  
 محمد في ح. وما كان على صورة ع. فهي ابن عماء.  
 وما كان على صورة ح. فهي ابن الخ زحبي وما كان على  
 ح. فهي من أمهات أ. ح. وما كان عليه ف.  
 فهو من كتاب الغيبة التي أمير المؤمنين أبو محمد سافر  
 وما كان عليه علامة ت. فهي علامة الشيخ  
 الصالح المجرى الغيبة أبو الشافعي وما كان على  
 الله بهن منه وكرهه وظل الله على محمد  
 فان كنت في شرحه على الجواب ما أنصه

سبع سوا الاثنتي في النبوة يتلوه لمرحوا وبها بلا  
 في



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وَمِنْ قَبْلِهِ مِنْ قَبْلِهِ الْكَافِرُونَ  
 وَمِنْ قَبْلِهِ مِنْ قَبْلِهِ الْكَافِرُونَ  
 وَمِنْ قَبْلِهِ مِنْ قَبْلِهِ الْكَافِرُونَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْشَأَ نِصْفَهُ وَصَوَّرَهُ  
 وَأَرْحَمَ عَلَيْهِ وَأَرْزَىٰ الرَّحْمَةَ وَمَا يَسْتَلِمْ مِنْ رِزْقِهِ وَحِلْمَهُ  
 مَا لَيْكَ بِفَلَحٍ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَظِيمًا وَبِهِ يَتَأْتَلِ  
 صُنْعُهُ وَأَعْدَدَ إِلَيْهِ عَلَىٰ أَلْسِنَةٍ أُنْجِي فِي خَلْقِهِ  
 مِنْ مَضْرُوبَةٍ يَفْطَلُهُ وَأَضَلَّ فِي حَرْكِهِ يَرْوِيهِ وَيَسِيءُ الْمَوْسَىٰ  
 لِلْيَسْرِ وَشَرَحَ صَوْرَتَهُ لِلدِّكْرِ وَجَاسُوا بِاللَّهِ بِالْعَيْشَةِ

ق  
 ا

وَلَا يَغْرِبُ كَمَا أَرْضُ عَمِّي مَمُوتُهُ قُلُوبُ مَنْ يَرَوْنِي مِنْ أَشْجَارِ  
 مَرْيَمَ وَرُؤُوسِ الشَّجَرِ فَاجْمَعِي مَا وَجَدَ أَوْ خَلِيقَ أَوْ  
 عَمِّي، فَإِنْ جَمَعْتَ فَذَرِي الثَّلَاثَ فَأَكْثَرُ وَصَحْبِي مِنَ الْمُسْتَعْمَرِ  
 فَذَرِي لَهُ مِنَ الشَّرِّ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْكُفْرِ الْمُنْتَبِعِ  
 لَا خَافَ بَعْدَ الزَّمَنِ وَالْهَيْمَةَ الشَّيْخِيَّةَ عَمِّي يَنْقَلِبُ  
 مِنَ التَّمَارِ وَنَوْصَحَ جَابِغَةِ الْبَطْرِينِ فَلَمْ يَكُنْ قَدِ انْصَحَ  
 إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ وَمِنْ أَمْرِ مَرْيَمَ لَوْ دَخَلَ فِي حَضْرَتِهِ  
 فَلَا يَأْمُرُ أَنْ يَنْشِئَ تَبَايُدَ الْأَرْضِ مَشِيخِي هَذَا خُلُقِي عَمِّي  
 دَلِيلُهُ مِنَ الْجِدِّ إِذَا كَانَ بِمِثْلِ حَمْسَةِ أَوْ سِتِّ قُلُوبٍ  
 لَا يَحْزَنُ بَشَرًا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْ سِتِّ لَا  
 بِالْعَيْنِ وَالْعَيْنُ ضَرْبٌ

مع  
التأمل  
المنتبج

يدين

وهذه نسخة بخط  
سكندر الجعادي  
عني فيها

ثم كان  
والغرض

باب

قد استأخري عني هذا أن يأتي به كتابنا من أمتنا فيقيم به  
 شأنا الله سبحانه وتعالى في تعليمه وهداه من الصغار ومن أمتنا العيش  
 الكبار وفيه كماله في إتمام العلم ما يتقده من دين وتعلم  
 من قرأ فيه ويقوم كثيرا من أصول الدين وقبوه ومن السنن  
 والرمایة والآداب وأنا أمثل الله أن يتبعنا وإياك  
 بما علمنا ويعلمنا وإياك على القيام بمهنة ما كلفنا ولا  
 حرج ولا فاقة إلا بالله العلي العظيم ورحمته الرحمن الرحيم  
 عليه وآله وسلم تسليما  
 ثم كتاب الرسالة والمجمل لله على نعمه ومنه  
 والتفكر على ما مران له من سلوك العلم وسنته  
 وهو المسئول جلت قدرته أي يوفقنا لإتمام التبع  
 المحمدي صلى الله عليه وسلم في إتمامه وسنته

النسخة العاشرة (10): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94364):

نسخة كاملة في 48 ورقة، كتبت بخط مغربي، عدد الأسطر 21 سطرا.

لم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ويعود تاريخها تقديرا إلى القرن الحادي عشر.

والظاهر أنها تشترك مع التي قبلها (94399) في الأصل المنسوخ منه، أو ربما نُسخَت إحداهما من الأخرى؛ لاشتراكهما في صياغة العنوان وسرد الروايات.

اعتمدتها لكونها معززة للأخرى في زيادة رواية (أبي محمد سافر)، ومكملة للنقص الوارد فيها.

وورد فيها: (أبي محمد سافوا) بدل (أبي محمد سافر).

[illegible]

و هو ان على يد دول العثمانيين  
 في سنة ١٢٠٤ هـ

عبداللہ ابراہیم زبیر الفیہ وانہی

[illegible]



وفيما اعترت رغبة طلبة إلى الغيب وقادح الجسد والموت  
 إلى كتاب الله عز وجل ووجهه سببه علم الله عليه وعلوه وسماع  
 سبيل الصواب وحسن الفهم من حسن الله له من جلالته سبحانه  
 على المعنى الرزق الطاهر والصحة وفي ابتداء سبيل الملك الطاهر  
 النبالة وفتح الفهم والهدى في ناولها ناولها واستمر اجدها استمر  
 وانما الاختلاف في الفروع والفرع في فرع عن جملتهم  
 لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 قال أبو يحيى عبد الله بن أبي زيد قد علمت من  
 كتابنا نافع في كتابنا ما يتبع بطريق الله من  
 رغبة في تعليمه في العلم من الضعفاء والضعفاء في الله من  
 وفيه طريق إلى العلم من الضعفاء والضعفاء في الله من  
 في العلم من الضعفاء والضعفاء في الله من  
 والضعفاء والضعفاء في الله من الضعفاء والضعفاء في الله من  
 علمنا ونعلمنا وإنا على الهدى في الله من الضعفاء والضعفاء في الله من  
 هو أفق الإله العلي الحكيم  
 وهو علي الله علي فخر تسمي واليه  
 وهو وسلم تسليم



النسخة الحادية عشرة (11): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94417):  
 نسخة في 46 ورقة، متقنة ومصححة، كتبت بخط نسخي، مضبوطة  
 بالشكل التام، عدد الأسطر 15 سطرا.  
 تنقصها ورقة في البداية.  
 تبدأ من قوله: «من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن». و  
 وتنقص ورقة أخرى في الوسط قبل «باب جامع في الصلاة». و  
 وقطعة معتبرة ما بين «صلاة العيدين» و«زكاة الماشية». و  
 وورقة في أثناء الحدود قبل قوله: «أو جاءت تدمي». و  
 وأخرى أو أكثر في كتاب الجامع قبل قوله: «بالحديد ولا بأس بالفضة في  
 حلية الخاتم».  
 تاريخ النسخ: لم يذكر.  
 ناسخها: محمد بن إبراهيم بن خليل بن جمال الدين بن إبراهيم بن خليل  
 التتائي المالكي، كتبها للعلامة أبي عبد الله محمد شمس الدين التتائي  
 صاحب الشرح المسمى «تنوير المقالة»، المتوفى سنة 942 هـ.  
 وهي نسخة نفيسة رغم تأخرها لأنها نسخة عالم معتنٍ بالمتن، كما يظهر  
 من التحريرات في شرحه.

٩٤٤١٧  
٢٢٩٩٠٠

٢

مَنْ تَعَلَّمَ ذَلِكَ لِلْوِلْدَانِ كَمَا تَعَلَّمُ حُرُوفَ الْقُرْآنِ لِيَسِيْقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ فَعْمٍ  
 دِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَشَرَابِهِ مَا تَرْجِي لَهُمْ بَرَكَهَ وَتَحْمِلُهُمْ عَاقِبَتَهُ نَاجِدًا لَكَ إِلَى  
 ذَلِكَ مَا رَجَوْتُ لَكَ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ عِلْمٍ بِرَأْسِ اللَّهِ أَوْ دَعَا إِلَيْهِ وَأَعْلَمُ  
 أَنَّ خَيْرَ الْقُلُوبِ أَوْعَاها الْخَيْرُ وَأَوْجَا الْقُلُوبِ الْخَيْرُ مَا لَمْ يَسِقِ الشُّرْطُ وَأَوَّلِي مَا عُنِيَ  
 بِالنَّاسِ حِينَ يَنْجِبُ فِي أَهْلِ الرَّأْيِ وَأَنْ يَهْتَدِيَ إِلَى الْخَيْرِ أَوْ لَدَى الْمُؤْمِنِينَ لِيُخْرِجَ  
 فِيهَا وَتَقِيهِمْ عَلَى مَعَالِ الدِّينِ وَحُدُودِ الشَّرْعِ لِيَرَامُوا عِلْمًا وَأَعْلَمُ أَنْ تَعْتَقِدَ  
 مِنْ الَّذِينَ قُلُوبُهُمْ وَعَمَلُهُمْ جَوَاهِرُ فَاتَهُ رُويَ أَنْ تَعْلِمَ الْعَصَارَ لِكَلَامِ اللَّهِ عَلَيْهِ  
 غُثْبَ اللَّهِ وَأَنْ تَعْلِمَ النَّبِيَّ فِي الصِّغَرِ كَالنَّشِيشِ فِي الْحِجْرِ وَقَدْ مَشَلَّتْ لَكَ  
 بِرَبِّكَ مَا يَتَّبِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَعْلَمُ وَيَعْتَدِلُ بِاعْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَذَرَجًا أَنْ  
 يُرَوِّا بِالْعَمَلِ اسْتَجِبَ مِنْ دَائِرَتِهِمْ وَبِقَوْلِهِمْ فِي الْمَوَاجِ فَكَذَلِكَ  
 يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمُوا مَا رَضِيَ اللَّهُ فِي الْعِبَادَةِ نَقُولُ وَعَمَلُ قَبْلِ بَرِّهِمْ لِيَأْتِيَ عِلْمُ الْبَرِّ وَقَدْ  
 مَكَانَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ سَكَنًا إِلَيْهِ انْقَسَبُوا وَأَسْتَبَدُّوا بِمِنْ ذَلِكَ جَوَاهِرُمْ وَقَدْ  
 وَطَرَأَتْ سَجَانُهُ عَلَى الْقُلُوبِ لَكِنْ الْأَعْتِقَادَاتِ وَعِلْمُ الْمَوَاجِ الظَّاهِرِ عَمَلًا مِنْ  
 النَّاسِ وَسَأَقْصِلُكَ مَا شَرَطْتُ لَكَ ذَلِكَ إِنَّمَا بَالِغُ الْقُرْبِ مِنْ فَعْمٍ مُتَقِلِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَبِذَا  
 سَهَرٌ وَجْهٌ سَهَرٌ لَوْ لَوْ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُ الْبَرِّ سَيَأْتِي بِمَا يَرْجُو وَيُجِيبُ



وأقرب العلم إلى الله وأولاهم به الكرم له خشية وفيما عنده رغبة والعلم دليل إلى  
الحق وقايد إلى التماس الكتاب الله وسنة نبيه وأتبع سبيل المؤمنين وخير القوم  
من خيرة أمة أخرجت للناس حجة في المخرج إلى ذلك العزة وفي اتبع سبيل السلف الصالح  
التيمة وهم القوم نأول ما نأول واستخرج ما استبطع وإذا اختلفوا في القوم  
للمواريث كتمخرج عن جماعهم . . . ولحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن  
هدانا الله . . . **أبو حمزة عبد الله بن أبي زيد قد أنشأ على**

ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا ما يفتق من أن الله من غيب قلبه ذلك من الصغار  
ومن أحتاج إليه من الكبار وفيه ما يؤدي للماهل إلى علم ما يعتقد من دينه ويعلم به من  
ويعلم كبر من أصول الفقه وفنونه ومن الشئ والغايب والآداب وأنا أسأل الله  
أن ينعنا وآياله ما علمنا وعيننا وآياله على القيام بحقه فيما كلفنا وآياه نستعين  
ونستخير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . . . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
ثم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد فقير كليل

محمد بن أحمد بن أبي زيد القيرواني  
في شهر ربيع الثاني سنة ٤٠٠ هـ  
بمدينة القيروان

بالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

النسخة الثانية عشرة (12): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94384):  
نسخة في 202 ورقة، تنقصها مواضع في الوسط وورقة في الأخير أُكملت  
بخط مغاير.

كتبت بخط نسخي واضح، مضبوطة بالشكل التام.  
عدد الأسطر في الورقة: 7 أسطر.  
أثبت فيها الفروق واختلاف الروايات بوضوح، وعليها علامات المقابلة،  
ولذلك اخترتها ضمن النسخ المعتمدة.  
عنوانها:

«هذا كتاب متن رسالة الإمام العالم العلامة الفقيه أبو محمد عبد الله بن  
أبي زيد القيرواني المالكي رحمه الله تعالى ونفعنا بركاته آمين والحمد لله  
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم».  
ناسخها وتاريخ النسخ: لم يُعلم بسبب فقدان الورقة الأخيرة واستبدالها  
 بورقة أخرى استدرك فيها تنمة المتن بخط حديث.  
ويقدر تاريخ نسخها بالقرن العاشر تقديراً، لوجود نقل عن التتائي  
(ت942هـ) في واجهتها بمداد وخط العنوان.



الحمد لله الذي جعل هذا المجلد الفتيحة لعمدة العرب على كل طلبة العلم برؤوف العارفين

بسم الله الرحمن الرحيم

وحمداً لله الذي سجدوا لآدم وعلی اليه

وصحبه وسلم آمين والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي جعل هذا المجلد الفتيحة لعمدة العرب على كل طلبة العلم برؤوف العارفين

الحمد لله الذي جعل هذا المجلد الفتيحة لعمدة العرب على كل طلبة العلم برؤوف العارفين

الحمد لله الذي جعل هذا المجلد الفتيحة لعمدة العرب على كل طلبة العلم برؤوف العارفين

الحمد لله الذي جعل هذا المجلد الفتيحة لعمدة العرب على كل طلبة العلم برؤوف العارفين

الحمد لله الذي جعل هذا المجلد الفتيحة لعمدة العرب على كل طلبة العلم برؤوف العارفين

أَوْتَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ

وَلَا يَرُدُّهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُوَزَنُ أَوْ يَكَالُ

فَلَا يَرُدُّهُ  
أَوْ يَكَالُ

فَلْيَرُدِّمْثَلَهُ وَلَا يُفَيْتُ الرِّبَاعُ حَوَالَةَ سُوقٍ

بِالرَّيَّةِ  
وَلَا زُرَاعَةٍ

وَلَا يَجُوزُ سَلَفٌ يَحْرُمُ مَنَعَهُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ

وَسَلَفٌ وَكَذَلِكَ مَا قَارَنَ السَّلَفُ مِنْ

إِجَارَةٍ أَوْ كَرَاءٍ. وَالسَّلَفُ جَائِزٌ فِي كُلِّ

وَكَذَلِكَ بَرَابِ  
الْفَضَاءِ

شَيْءٍ إِلَّا فِي الْجَوَارِي، وَلَا تَجُوزُ الْوَضِيعَةُ



النسخة الثالثة عشرة (13): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94407):

نسخة في 125 ورقة، ناقصة الأول.

عدد الأسطر في الورقة: 9 سطور.

كتبت بخط نسخي واضح ومتقن، مصحّحة، مضبوطة بالشكل التام. أبرزت فيها الوقوف بنقاط حمراء، كما ذكر فيها عدد الكراريس كل عشر ورقات.

تبدأ من أثناء الكراس الثامن، عند قوله: «ولا يصام اليومان اللذان بعد يوم النحر إلا المتمتع الذي لا يجد...».

ناسخها: أبو الفضل محمد الأعرج السنباطي.

تاريخ نسخها: 12 رمضان سنة 922هـ.

اخترتها لجودة خطها وإتقانها.

وَلَا يَصَامُ إِلَّا وَمَا نِ الْآزَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْخَيْرِ  
 إِلَّا الْمَتَمِّعُ الَّذِي لَا يَجِدُ هَذَا وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ  
 لَا يَصُومُهُ مُتَطَوِّعٌ وَيَصُومُهُ مَنْ بَذَرَهُ أَوْ  
 مَنْ كَانَ فِي صِيَامٍ مُتَتَابِعٍ قَبْلَ ذَلِكَ وَمَنْ أَفْطَرَ  
 فِي لَمَّا رَمَضَانَ نَاسِبًا فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ فَفَطَ  
 وَلَكَ مِنْ أَفْطَرٍ فِيهِ إِضْرُورَةٌ مِنْ مَرَضٍ  
 وَمَنْ سَافَرَ فَتَقْصُرْ فِيهِ الصَّلَاةَ فَلَهُ أَنْ  
 يَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرْورَةً وَعَيَاةُ الْقَدَسَاءِ  
 وَالصَّوْمُ آتَى الْبِنَاءِ وَمَنْ سَافَرَ أَقْلًا مِنْ أَرْبَعَةِ

بِمَا عَلَّمْنَا وَيُعِينُنَا وَإِيَّاكَ عَلَى الْقِيَامِ حَقَّهُ  
فِيمَا كَلَّفْنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ  
الْعَظِيمِ **رَبِّ السَّامِعِينَ**  
مِنْ كِتَابَةِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدٍ  
الْأَعْرَجِ السُّبَّاحِ طِغْفَرِ اللَّهِ لَهُ وَلَدِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ  
وَعَالِهِمْ بِالرَّحْمَةِ وَلِكَاثَةِ الْمُسْلِمِينَ بَارِئِ  
الثَّانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعْصَمِ قَدْرَهُ  
سَنَةِ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَتِسْعِ مِائَةٍ  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

النسخة الرابعة عشرة (14): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (39 348):

نسخة في 63 ورقة، ناقصة الأول والآخر.

عدد الأسطر في الورقة: 20 سطرا.

كتبت بخط نسخي جميل ومتقن، مصححة، مضبوطة بالشكل التام، عليها تعليقات يسيرة.

تبدأ من قوله: «إنك حميد مجيد اللهم صلي على ملائكتك والمقربين وعلى أنبيائك والمرسلين...».

وتنتهي عند قوله: «وداخله إزاره في قدح ثم يصب على المعين ولا ينظر من...».

وتمَّ إكمال آخر ورقتين من النسخة بخط حديث.

ناسخها وتاريخ النسخ: لم يعلم بسبب النقص.

ويقدر تاريخ نسخها بالقرن التاسع تقديرا بالنظر لحالة الورق ونوع الخط.

اخترتها لجودتها وإتقانها.

إِنَّكَ حَبِيبٌ حَبِيبٌ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ وَعَلَى  
 أَنْبِيَائِكَ وَالرُّسُلِينَ وَعَلَى أَهْلِ نِظَائِنَا أَجْمَعِينَ  
 اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدِي وَلِأُمَّتِنَا وَمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ  
 مَغْفِرَةً عَزَمْنَا أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْنَا أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ  
 مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ  
 كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَأَعُوذُ بِكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَمَا أَعْلَلْنَا وَمَا أَلَمْنَا أَعْلَمُ بِهِ مَنَازِلَنَا إِنِّي الذَّلِيلُ  
 وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ عَذَّبَ النَّارَ وَأَعُوذُ بِكَ  
 مِنْ قِسْمَةِ الْجَنَّةِ وَالْجَهَنَّمَ وَمِنْ قِسْمَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ قِسْمَةِ  
 الْمَسِيحِ الدَّخَالِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ الْمَقْبَرِ  
 السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ  
 عَلَيْكَ وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الطَّالِحِينَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ  
 تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ نَبِيِّكَ نَعِيماً بِمَا قَبَّالَهُ وَجْهَكَ  
 تَسْلِيمَةً بِمَا سَأَلَكَ قَلِيلًا هَذَا أَيْفَعْلُ الْإِيمَانِ وَالرَّجُلُ  
 وَخَذَنَ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيُسَلِّمُ رِجْلَهُ يَتِيَّامُنَ بِمَا قَلِيلًا  
 وَيُرَدُّ آخِرَى عَلَى الْإِيمَانِ قَبْلَ أَنْ يَشْهَدَ إِلَيْهِ وَيُرَدُّ عَلَى  
 مَنْ كَانَ سَلَمٌ عَنْهُ عَنْ نَسَارِهِ فَإِنْ كَانَ سَلَمٌ عَلَيْهِ  
 أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَسَارِهِ شَيْءٌ فَيَجْعَلُ يَدَيْهِ تَشْهَدُ

النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّفَرُ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ وَلَا يَنْبَغِي  
 أَنْ تُسَافَرَ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مُحَرَّمٍ مِنْهَا سَفَرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ  
 فَكَثُرَ الْأَرْبَابُ فِي حُجِّ الْقَرِيبَةِ خَاصَّةً فِي قَوْلِ مَا لَكَ فِي رَفْعَةِ  
 مَأْمُونَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ فَذَلِكَ لَهَا

وَلَا يَأْتِي بِالْإِسْتِزَادِ مِنَ الْعَيْنِ  
 وَمِنْهَا وَالشُّعُودُ وَالْتَعَالُجُ وَشَرِبَ الدَّوَادِ وَالْفَضَائِلُ  
 وَالْحُمَّى وَالْحِجَامَةُ حَسَنٌ وَالْحُلُّ لِلدَّوَايِ لِلرَّجُلِ وَهَذَا  
 مِنْ رِسْمِ النِّسَاءِ لَا تَعَالِجِ بِالْمَحْرِ وَلَا بِالْحَاسَةِ  
 بِمَا فِيهِ مِنْهُ وَلَا يَشِيْ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ وَلَا يَأْتِيَ بِالْأَكْوَادِ  
 يَأْتِي بِالْتَرَقَاءِ بِكَلَامِ اللَّهِ وَالْكَلَامِ الطَّيِّبِ وَلَا يَأْتِيَ  
 بِالْمُعَادَةِ تَعْلُقُ وَفِيهَا الْقُرْآنُ وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ فَلَا  
 عُدَمٌ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بِهَا فَلَا تَخْرُجْ فَرَاغًا مِنْهُ وَقَالَ الرَّسُولُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّوْمِ إِنْ كَانَ فِيمَا الْمُسْكِنِ وَالْمُزَاقِ  
 وَالْمَرْبِ وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْنُ الْأَسْمَاءُ  
 وَنَحْوَهُ الْقَالَ لِلْحَسَنِ وَالْعُشَلِ لِلْعَيْنِ الْمُرْتَعِلِ الْعَائِنِ  
 وَحُمَةُ وَتَذِيهِ وَمَرْقَعِيهِ وَرَكْبَتِيهِ وَأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ  
 وَدَاخِلَةِ إِرَارِهِ لِي مَدَاحٌ ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى الْعَيْنِ وَلَا يَنْظُرُ فِيهَا

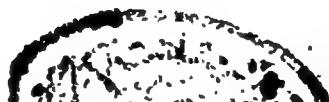
النسخة الخامسة عشرة (15): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (94426):  
 نسخة في 58 ورقة، ناقصة الأول، عدد الأسطر 15 سطرا، كتبت بخط نسخي.  
 بدايتها: «آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور، اللهم صل على  
 محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد...».

ناسخها: عبد الرحمن بن محمد الجبالي بن عبد الله بن عبد الدايم العبادي.  
 تاريخ النسخ: الثلاثاء 20 ذي القعدة سنة 984هـ بالقاهرة بجامع طولون.  
 في آخرها: «وأما العلامات المرسومة في هذه الرسالة:

ما عليه علامة صورتها (ع) فهي رواية أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن  
 عابد، وما عليه علامة صورتها (د) فهي لعبد الله بن حمدان، وكلاهما روايا  
 عن أبي محمد، وما عليه علامة صورتها (ج) فهي لأبي محمد فرج، وما عليه  
 علامة صورتها (عت) فهي لأبي محمد ابن عتاب، وما عليه علامة صورتها  
 (خز) فهي لابن الخزرجي، وما عليه علامة صورتها (ث) فهي للشيخ الفقيه  
 المحدث الصوفي أبي الشاء أحمد بن أبي الربيع القرشي، وما عليه علامة  
 صورتها (ص) فهي لشيخنا الفقيه الإمام الزاهد الحاج أبي محمد صالح بن  
 يحيى بن محمد الغازي رحم الله جميعهم بِمَنَّة».

وتعتبر أوعب النسخ في استيفاء فرش الروايات، فهي معززة للنسخ  
 السابقة، وتميزت بالتنبيه على الوقوف بكتابة (قف) على رأس المسألة.

يا ائمة لا ريب فيها واز الله يبعث من في قبور اللهم  
 صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على  
 محمد وعلى آل محمد كما ملئت رحمتك وباركت على إبراهيم  
 وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد اللهم صل  
 على نبيك وعلى آل نبيك وعلى ابيائك والعرضين وعلى  
 اهل طاعتك اجعل اللهم اعداءك ولواك في ولايتنا ومن  
 سبنا بلايمان معي في غمنا اللهم اني استعذ بك من كل  
 خير سالك منه محمد نبيك واعوذ بك من كل شر استعاذ بك  
 منه محمد نبيك اللهم اغني لنا ما في منا وما اخذنا وما  
 امرنا وما اعلننا وما انت اعلم به منا ربنا اننا في الدنيا  
 حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار واعوذ بك  
 من فتنه المعيا والقصاة ومن فتنه القبر ومن فتنه المسيح  
 الدجال ومن عذاب النار وسوء العجير السليم عليك  
 يا ايها النبي ورحمة الله وبركاته السليم علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين ثم تقول السليم عليكم تسليمه واجبي عن نبيك





واجهه من النسخة 15

وَجَنَى الْعَمَلِ مَنْ جَنَى أَهْلَ الْجَنَّةِ لِلنَّاسِ فَجَاءَ فِي الْمَعْنَى عَالِيَةً كَذَلِكَ الْعَمَلُ  
 وَبِإِتِّبَاعِ سَبِيلِ السُّلْبِ الْحَالِمِ النَّجَاةِ وَبِإِتِّبَاعِ الْفُرْقَةِ فِي تَأْوِيلِ مَا كَانَ  
 وَلَوْهُ وَاسْتَمْتَحَ مَا اسْتَبْعُوهُ وَإِذَا اخْتَلَعُوا فِي الْعَمَلِ وَالْحَادِثِ  
 لَمْ يَخْرُجْ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا  
 كُنَّا لَنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ **فَالْأَبُو مُحَمَّدٌ** عِنْدَ اللَّهِ ابْنُ أَبِي  
 زَيْدٍ هُوَ أَتَيْنَا عَلَى مَا شِئْنَا أَنْ نَأْتِيَهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا أَصْلًا يَنْتَبِعُ  
 بِهِ أَنْ تَشَاءَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ تَعْلِيمُهُ كَذَلِكَ مِنْ الصَّغَارِ وَمِنْ احْتِجَاجِ إِلَيْهِ  
 مِنَ الْكِبَارِ وَفِيهِ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْغَايَةِ إِلَى عَالِمٍ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْ دِينِهِ وَ  
 يَعْلَمُ بِهِ مِنْ دِينِ آيِهِ وَيَعْلَمُ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْعَقْلِ وَفِيهِ وَهُوَ  
 السُّنَنُ وَالرَّغَايِبُ وَكَلامُ آدَابٍ وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنَا وَأَيُّدِي بَعَا  
 عَلَمَنَا وَيُعِينَنَا وَأَيُّدِي عَلَى الْقِيَامِ بِفَهْمِهِ فِيمَا كَلَّمْنَا وَكَلامُ الْفُرْقَةِ  
 بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
**كُلُّ** الْمُرْسَلَةِ الْمُبَارَكَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحَسَنَ عَوْنِهِ يَوْمَ  
 ثَلَاثِ الْخَمِيسِ يَوْمِ الْعَشْرِ مِنْ خَلْفِ الْفَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةِ ٤٨٩ وَتِسْعَةِ أَيَّامِهِ  
 مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبَيْهَا أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمَا كَاتِبُهَا

یہاں

جنتی

رنگها

—

بہم لکھو

بن حیاء

9

النسخة السادسة عشرة (16): نسخة المكتبة الأزهرية رقم (39347):

نسخة كاملة في 146 ورقة، كتبت بخط نسخي.

عدد الأسطر في الورقة: 13 سطرا.

عنوانها: «كتاب متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني في الفقه على مذهب

الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى أمين».

لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها.

عليها تملك لمحمد بن بركات المرشدي.

نسخة مصححة، قام أحد العلماء بكتابة أبواب ومطالب فرعية على

هامشها، ولذلك اخترتها ضمن النسخ المعتمدة، فهي مساعدة ومعززة

للنسخة السابقة (رقم: 8) في إثبات الأبواب الفرعية.

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الشيخ الامام العالم العلامة ابو محمد  
 عبد الله بن ابي يزيد القيرواني تلميذه له  
 من رحمه الله واسكنه فسيح جنته  
 الذي ابتداء الانسان في صورته في الارحام  
 من ربه في ربه وعلمه ما لم يكن يعلم وكان  
 فضل الله عليه عظيما وبنه باسا  
 صفته واخذ اليه على السنة المرسلين  
 خير من خلقه في ربه في ربه بفضله  
 واصال من خذله بعد له في ربه المؤمنين

فِي الْقَنَةِ مِرَارًا وَأَنْ خَلَوْا الطَّعَامَ  
إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ خَاصَّةً أَخَذَ مِنْهُمُ  
نِصْفَ الْعَشْرِ مِنْ ثَمَرِهِمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ تِجَارِ  
الْحَرَبَيْنِ الْعَشْرِ إِلَّا أَنْ يَبْرُؤَا عَلَى الْكُفْرِ  
مِنْ ذَلِكَ وَفِي الرِّكَازِ وَهُوَ فِي الْحَافِلَةِ  
الْخَمْسُ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ

مكة  
الزكاة

وَرِكَاتُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ

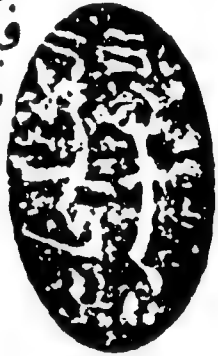
مكة  
الزكاة

وَالْعَنَمِ فَرِيضَةٌ وَلَا زَكَاةَ فِي الْإِبِلِ  
فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسٍ ذَوْدٍ وَهِيَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ  
فَعَلَيْهَا شَاهُ تَحْدَعُهُ أَوْ ثَنِيَّةٌ مِنْ جِلْدٍ  
عَنَمٍ أَهْدَى ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ ضَائِنٍ أَوْ مَعْرِ  
وَلِي تَبِيعَ ثُمَّ سَافِي الْعَشْرَ شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعَةِ  
عَشْرَ ثُمَّ فِي خَمْسَةِ عَشْرَ ثَلَاثُ شِيَاهُ

مكة  
الزكاة

في  
الزكاة

هذه انما يستفاد به ان شاء الله من رغب في تعليمه من  
 من الصغار ومن احتاج اليه من الكبار وفيه ما يفي  
 الجاهل الى علم ما يتفقد من دينه ويكمل به من قرآنه  
 ويقضهم كثير من اصول الفقه وتونس  
 ومن الكسنى والرغاية والاداب  
 وانا اسال الله ان يعفنا  
 وياك عما علمنا ويعيننا  
 وياك عما افنا فحقه  
 فيما افنا ولا حول  
 ولا قوة الا بالله  
 العلى العظيم  
 وصلى الله  
 على سيدنا محمد  
 وآله وسلم



هو الله رب العالمين وكل الله على اسمه من محمد وآله وسلم  
 الصاب قد عرفنا السنن  
 الصاب تنقضي أيامها ونهاية الأعداء

## بيان الرموز المثبتة في المتن مرتبة ألفبائياً

قبل البدء في سرد الرموز الدالة على اختلاف الروايات لابد من التعرّيج على أسباب ظهور هذه الروايات، وكثرتها رغم صغر المتن وسهولة عبارته ووضوحها، فمن الأسباب:

- صغر سن المصنف حين تأليف «الرسالة»، فمما ذكر في ترجمة ابن أبي زيد أنه أَلَفَهَا وعمره إذ ذاك 17 سنة<sup>(1)</sup>، وتوفي رحمه الله وعمره 76 سنة، فستون سنة كفيّلة بإعادة النظر في الكتاب والإضافة والتعديل.

- اعتماد ضبط الصدر لصِغَرِ المتن، فيُتَغاضى في مثل هذا عن التغييرات اليسيرة كالفاء والواو، وكذلك تحكيمة على اللهجات واللغات؛ فتظهر فروق الهمزات من تسهيل وإبدال وقصر، كما يتساهل أحياناً في إبدال لفظ بمرادفه، كإبدال (ملائته) بـ (غَنائِهِ)، و(مماته) بـ (وفاته)، و(يمسها) بـ (يقربها)، وغيرها من المترادفات.

- تضمين بعض التصويبات وجعلها في أصل المتن، فمن خلال استقراء الروايات تبين أن (ش) وهو «أبو الفضل راشد الوليدي» كان يعلق على المتن، وينبه على ما يظهر له أنه خطأ لغوي، ويذكر الأصحَّ، فتجد نسخاً مكتوب فيها: (ش: صوابه كذا)، ثم تجد نسخاً أخرى جعلت هذا التصويب

(1) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (3/ 113).



في أصل المتن.

- تضمين بعض الجمل التفسيرية أو الشروح، فتكتب في البدء على الهامش على أنها تعليق، ثم بعد تكرار النسخ تُنقل إلى صلب المتن.

متى دُوِّنت الفروق والروايات؟

من خلال تتبع النسخ الخطية نجد أنَّ الفروق الجوهرية محصورة بين (ص) و(ث) وهما صالح الهسكوري (ت663هـ) وأبو الثناء أحمد (ت624هـ)، وأما باقي الفروق فهي قليلة، وهذا ما يُشير إلى أنَّ تدوينها بدأ في هذه الفترة؛ أقصد القرن السابع الهجري، ثم تداولها الشُّراح في شروحهم وصاروا يَنْبُهون عليها ويرجِّحون بينها وبينون عليها أحكاماً، وهذا ظاهر في صنيع الرجراجي (ت722هـ) والفاكحاني (ت734هـ) والأنفاسي (ت761هـ) وغيرهم.

لذلك فإنَّ تتبع شروح القرنين الخامس والسادس سيُظهر فروقا أكثر، وهذا ما يُفسِّر كثرة مخالفة رواية القاضي عبد الوهاب للنسخ المعتمدة في الإخراج.

الروايات المعتمدة في هذا الإخراج:

(ت): محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي (ت942هـ)<sup>(1)</sup>.

(ث): أبو الثناء أحمد بن أبي الربيع سليمان ابن ناهض (ت624هـ)<sup>(2)</sup>.

(1) صاحب النسخة السابقة برقم 17، وقد انفردت بزيادات لا توجد في غيرها، أو ربما شاركت نسخة واحدة فقط، أو شاركت شرح القاضي عبد الوهاب دون نسخ المتن، والتتائي له شرح على الرسالة اسمه «تنوير المقالة»، ذكر فيه تحريرات وتصويبات على المتن، فلعل هذه النسخة تحمل اختياراته من خلال تبعه للشروح، لذلك كثرت فيها الانفرادات.

(2) ورد اسمه في أغلب النسخ: «أحمد بن أبي الربيع القرشي»، وورد اسمه في النسخة (10): «أبو

(ج): محمد بن فرج مولى ابن الطلاع (ت 497هـ)<sup>(1)</sup>.

(خ): أمهات أخر.

(خز): أبو محمد عبد الله بن إسماعيل بن محمد بن خزرج (ت 478هـ)<sup>(2)</sup>.

(د): أبو محمد عبد الله بن حمدان (ق 5هـ)<sup>(3)</sup>.

(س): أبو علي سالم بن علي بن محمد الأنصاري (ق 7هـ)<sup>(4)</sup>.

(ش): أبو الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي (ت 675هـ)<sup>(5)</sup>.

الثناء ابن ناهض»، وهو أحمد بن سليمان بن طالب القرشي أبو الثناء الفاسي يعرف بابن ناهض، ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (759 / 13).

(1) ورد اسمه في جميع النسخ: «أبو محمد فرج بن محمود»، ولم أهدأ إليه فيما بين يدي من مراجع، وربما يكون تصحيفا، وصوابه: «محمد بن فرج مولى محمد بن يحيى البكري ابن الطلاع» (ت 497هـ)، ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي (797 / 10)، عليه مدار كثير من الأسانيد الموصلة للرسالة كما سبق بيانه، فهو يرويها عن ابن عابد ومكي وابن الوليد عن المصنف، وغالب الظن أنه المقصود بالرمز للتقارب في الاسم، ولاعتناؤه بالمتن رواية.

(2) الصلة لابن بشكوال (ص 275) وفيه: «كانت له عناية كاملة بالعلم وتقنيده وروايته وجمعه»، له اختصار الرسالة» كما سبق في الأعمال على الرسالة [006].

(3) ورد اسمه في النسخة الخطية الثانية «أبو محمد عبد الله بن محمد»، وأما البقية فورد فيها «عبد الله ابن حمدان»، وذكر فيها أنه يروي مباشرة عن ابن أبي زيد، ولم أجد من ترجم له فيما بين يدي من مراجع، وقد تقدم في أسانيد الرسالة في الرواة عن ابن أبي زيد: «أبو محمد عبد الله بن الوليد».

(4) الذيل والتكملة، وفيه (2 / 10): «روى عن الزاهد أبي صالح محمد بن محمد، وكان صالحا ورعا فاضلا»، وقد أسند البلوي في «ثبته» (ص 462) الرسالة من طريقه عن صالح الهسكوري عن ابن بشكوال عن ابن عتاب عن مكي عن ابن أبي زيد.

(5) ترجمته في «نيل الابتهاج» (ص 179-180)، ورد في النسخة الثانية أنه روى «الرسالة» عن شيخه سالم (س)، وصالح (ص).

- (ص): أبو محمد صالح بن يحيى بن محمد الهسكوري (ت 663هـ)<sup>(1)</sup>.  
 (ع): أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد القرطبي (ت 439هـ)<sup>(2)</sup>.  
 (عت): أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب (ت 520هـ)<sup>(3)</sup>.  
 (ف): أبو محمد سافر<sup>(4)</sup>.  
 (ق)<sup>(5)</sup>: عامر بن قاسم بن عباس بن عامر الأسدي الفاسي (ق 5هـ).  
 (هـ): القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادى (ت 422هـ)<sup>(6)</sup>.

- (1) وقع اختلاف في اسم أبيه وجده كما في مقدمة تحقيق شرحه على الرسالة (ص: 37)، والمثبت في نسبه مما ورد في النسخة الأصل والنسخ (4) (6) (15).  
 (2) روى الرسالة عن ابن أبي زيد مباشرة، كما سبق في الأسانيد الموصلة للرسالة، وكما ذكر في عدد من النسخ الخطية.  
 (3) هو ممن عليه مدار أسانيد الرسالة، يرويها عن مكى وابن عابد والليدي عن ابن أبي زيد.  
 (4) ورد في نسخة الأزهرية (94399): (سافر)، وفي (94364) (94370) (94374): «سافوا»، وفي (94394) ما صورته (سافق)، ولم أهند إلى تعيينه.  
 (5) بياض في نسخة نور عثمانية، ولم نجد هذه الرواية في غيرها من النسخ، وورد في الأصل المعتمد: عند قوله (ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها): (ق: للصلاة)، وحيث العادة أن تتخذ الرموز من الأسماء، واعتمد حرف (ع) لابن عابد، فغالب الظن أن يكون (ق) لعامر بن قاسم، ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مراجع، وقد ذكر ابنه «عبد العزيز بن عامر بن قاسم» في شيوخ «يوسف بن عيسى بن علي ابن ملجوم» (427هـ-492هـ)، كما في «الذيل والتكملة» (347/5)، فالظاهر أن عامرا معاصر للمصنف، من أعيان القرن الخامس الهجري.  
 (6) تم إضافة الفروق من خلال المتن المثبت في شرحه على الرسالة.

طبقات أصحاب الرموز:

الطبقة الأولى: الآخذون عن المصنف والمعاصرون له:

(ج) (د) (ع) (ق) (هـ).

الطبقة الثانية: الآخذون عن الطبقة الأولى والمعاصرون لهم:

(خز) (عت).

الطبقة الثالثة: المعاصرون للثانية: لا يوجد<sup>(1)</sup>.

الطبقة الرابعة: المعاصرون للثالثة: (ث) (س) (ص).

الطبقة الخامسة: الآخذون عن الرابعة: (ش).

(1) من أصحاب هذه الطبقة «ابن بشكوال» لأن (ص) يروي عنه عن (عت)، كما في «ثبت البلوي»

(ص 462)، لكن ابن بشكوال لم تصلنا روايته «للرسالة».

## عملي في الكتاب:

- \* قمتُ بالبحث عن نسخ الرسالة في المكتبات العامة والخاصة، وتجميع ما استطعت من مصوراتها، فزادت على مائة نسخة<sup>(1)</sup>.
- \* قمتُ بمعاينتها وانتقاء أجودها.
- \* اتخذت نسخة برلين أصلاً؛ لما اجتمع فيها من جودة الخط وإتقانه، ودقة التصوير، وكونها كاملة لا خرم فيها ولا طمس.
- \* ثم قمتُ بنسخها وضبطها بالشكل، وتوزيع الفقرات، وتحمير رؤوس المسائل، وإثبات فروق الروايات، كما ورد فيها.
- \* وكان هذا العمل متزامناً مع تحقيق شرح القاضي عبد الوهاب، فكلما كمل مجلد منه كمل معه ما يوافقه من المتن، وقد استعنتُ به في توزيع النصِّ بما يوافق المعنى.
- \* قمتُ بمعونة أخي الشيخ كريم بن عسو بمقابلة النسخ الخمسة الأولى، فكان يقرأ من المتن وأنظر في النسخ وأثبت الفروق.
- \* بعدما تبيّنت ملامح الكتاب، قمت بتسجيل المتن بفروقه، وكرّرتُ سماعه إحدى عشرة مرة عدَدَ النسخ المتبقية، فأثبتُ جُلَّ الفروق، ولم أستثنِ إلا ما ترجّح عندي أنه خطأ.

(1) منها في الأزهرية وحدها أكثر من 90 نسخة.

\* لم أُعَيَّر من نسخة الأصل إلا ما لا بد منه مما تبين أنه خطأ، وهي مواضع يسيرة جدا لا تتعدى موضعين أو ثلاثة.

\* لم أسلك الجادة المعتمدة في عزو الفروق إلى نسخها، وإنما أثبتتها دون عزو، وأكتفيت بالقول: «نسخة» لما تفردت به إحدى النسخ، و«نسخ» للفروق المتكررة في أكثر من نسخة.

\* لم أذكر الفروق التي شذت بها بعض النسخ، وترجح لي أنه خطأ تفردت به.

\* راجعت في بداية الأمر بعض الشروح، وأثبتت فروقها أيضا، منها شرح الهسكوري وشرح الزناتي وشرح الفاكهاني وشرح الرجراجي، ثم عدلت عن ذلك، وأبقيت على فروق شرح القاضي عبد الوهاب فقط، وذلك لسببين: الأول: عام في الشروح، وهو تصرف أكثر المحققين في المتن، وتحكيمة على المطبوع منه، فيثبتونه على خلاف ما هو في النسخ الخطية، فلا فائدة من التَّعَب في تَبْعِ الفروق حينئذٍ؛ لقصورها، وتصرف المحققين فيها.

الثاني: خاص بشرح القاضي عبد الوهاب، وهو كونه قريب العهد جدا بالمصنف، بل ربما يكون اعتمد نسخته التي أرسلها لشيخه الأبهري، هذا مع انتفاء السبب الأول لإثباتنا المتن كما هو في النسخ الخطية.

\* اعتمدت في توزيع النص على علامات الوقوف المثبتة في النسخ الخطية، ولم تكن أكثرها بالدقة المطلوبة، فكان اعتمادي على شرح القاضي عبد الوهاب، لأنه أفرد النص ذا الوحدة الموضوعية - وإن كان كلمة أو

كلمتين - بمسألة، ثم قام بشرحها.

\* قمت بوضع أبواب فرعية على الهامش، مستعينا بالنسختين (8)

و(16) وبعض الشروح.

\* الرموز المستعملة في بيان الفروق:

- النجمة داخل النص «\*» للدلالة على وجود خلاف فينظر في الهامش

موازياً للسطر أو فوقه قليلاً أو دونه قليلاً على حسب الفراغ المتاح لكتابة الملاحظة.

فإن وُرِدَ في السطر أكثر من خلاف كرّرت الرمز «\*» «\*\*»، وذلك لتفادي

كثرة الأرقام التي لا تزيد النص إلا حشواً، مثاله:

وإذا انقطع دم النفساء\* - وإن كان قُرباً\*\* ج: بقرَب  
ث معاً: النفساء

- إذا كان الرمز «\*» ملاصقاً للكلمة فمعناه أن ما يقابلها من الخلاف هو

في ذات الكلمة، وأنه بدلٌ لها، مثاله:

والمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِذَلِكَ \* هـ: مُنَاجٍ

والمعنى: أن (هـ) عنده: «المصلي مناجٍ».

- أما إذا كان الرمز بعد فراغ «\*» فمعناه أن ما يذكر في الهامش زائد في

ذلك الموضع، مثاله:

وَمَاءُ السَّمَاءِ \* وَمَاءُ الْآبَارِ وَ\*\* الْعُيُونِ وَمَاءُ الْبَحْرِ هـ: هـ: وماء  
وماء الأنهار

والمعنى: أن (هـ) عنده: «وماء السماء [وماء الأنهار] وماء الآبار و[ماء] العيون».

- الحرف بجانب النجمة «\*ص» للدلالة على الرواية، وليس باللازم تفرده بتلك الرواية، وليس باللازم أيضا مشاركة غيره له، لكنني أثبتته كما هو في النسخ الخطية.

- كتابة «نسخة» «نسخ»، فهو للدلالة على الفروق التي تفردت بها النسخ الخطية ولم تعزَ لراو معين، فإذا انفردت نسخة كتبت «نسخة» وإذا شاركها نسخة أخرى على الأقل كتبت «نسخ».

- كتابة «لا» للدلالة على عدم وجود الكلمة في هذه الرواية أو سقوطها في بعض النسخ، وكتابتها تنسحب على الرموز بعدها جميعها.

- كتابة «معا» بعد الرمز للدلالة على ورود الوجهين في روايته، وهو محصور على الحرف الملاصق له فقط، فإذا كان لأكثر من حرف كرّر أو وضع قبل جملة الرموز.

مثاله: وَلَا يُورَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ \* مَا لَا من الزمان لا نسخ هـ معا:

والمعنى: في نسخ: «حتى يأتي عليه ما لا» بحذف «من الزمان».

وعند (هـ) وجهان، الأول: مثل المثبت في الأصل، والثاني: مثل النسخ بالحذف.

- إذا وُضعت جملة بين حرفي «لا» مع الرمز فللدلالة على سقوط هذه الجملة في تلك الرواية، وغالبا ما تكون لرواية القاضي عبد الوهاب المشار إليه بـ (هـ)، فقد عُلِمَ بالاستقراء أنه التزم شرح المتن كاملا، فما كان فيه من نقص دلّ على أنه لم يرد في نسخته.



مثاله:

وَتَمَسِّحُ الْمَرْأَةُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَمَسِّحُ عَلَى  
 ذَلَالِيهَا، وَلَا تَمَسِّحُ عَلَى الْوَقَايَةِ، وَتُدْخِلُ يَدَيْهَا  
 مِنْ تَحْتِ عِقَاصِ شَعْرِهَا فِي رُجُوعِ يَدَيْهَا فِي  
 الْمَسِّحِ.

\* هناك كلمات تكرر كثيرًا، يتغير ضبطها باختلاف اللغات والقراءات  
 واللهجات، لم يكن التنبيه عليها في النسخ الخطية مضطربًا؛ فأحيانا ينبه  
 عليها كلما وردت في الباب، وأحيانا يكتفى به في أوله، وأحيانا يكون التنبيه  
 انتقائيا، منها:

«وهو» «وهي» وردت في الأصل وفي جُلِّ النسخ بسكون الهاء، ووردت  
 في بعض النسخ بضمها.  
 «الوضوء» «الغسل» وما تصرف منه في باب الطهارة، جاء في النسخ مطَّردًا  
 بضم الواء والغين وفتحهما: «الوضوء» «الغسل»، دون مراعاة للفعل أو  
 الماء المستعمل.

وكذلك: «الشَّفع» و«الشَّفع» «الوتر» و«الوتر».  
 وأيضا ما كان ثلاثيا ساكن الوسط ك«الشَّعر» و«الشَّعر».  
 وأيضا «النبوءة» و«النبوءة» وغيره، مما تُسهَّل فيه الهمزة أو تبدل على  
 حسب اختلاف اللهجات.

فهذه الكلمات وأمثالها الأمر فيها واسع، فمن اعتاد ضمَّ الهاء في «وهو» و«هي» فلا حرج في ضمها عند قراءة المتن، وكذلك مَنْ اعتاد تحقيق الهمزات أو إبدالها فلا يتكلف القراءة بغير ما اعتاده.

\* كما لا بد من التنبيه إلى إعمال الأفعال وتصريف الكلام حسب اختلاف الروايات؛ فيقلب المفعول به نائب فاعل عند البناء للمجهول، إلى غير ذلك مما يحتاج إلى تنبيه، وهذا ديدن ما تشابكت فيه الروايات، فأقول كما قال الإمام الشاطبي:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِّيَ فَرَأَيْتُ بِالذِّكَايِ لِنَفْضِهَا

وفي الختام؛ أسأل الله أن يبارك في هذا العمل، وأن يجعله مباركاً كأصله، وأن ينفع به، ويصل لنا ثوابه إلى يوم نلقاه، ويجعله ذخراً يوم القيامة. وأشكر كل مَنْ أعانني على إتمامه، وخاصة الإخوة المشايخ في مكتب «الخزانة الجزائرية للتراث» الذين كان لهم نصيب من العمل سواء في الدلالة على النسخ أو المقابلة أو المراجعة، فجزاهم الله خيراً.

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

## الباب الثاني:

القاضي عبد الوهاب البغدادي وشرحه على الرسالة:

ويتضمن عدة فروع، وهي:

أهمية الكتاب وقيمه العلمية والدافع وراء نشره.

ترجمة المؤلف.

توثيق عنوان الكتاب.

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

تاريخ وسبب ومكان تأليف الكتاب.

موضوع الكتاب وما ألف فيه من قبل وحجم تأثيره فيمن بعده

ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه.

نقول المتأخرين من الكتاب.

نشرات الكتاب السابقة ونقدها.

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

عملنا في الكتاب.



## أهمية الكتاب وقيّمته العلمية والدافع وراء نشره:

يعدُّ «شرح الرسالة» للقاضي عبد الوهاب من أوائل وأحسن شروح «الرسالة» وأهمّها، تميّز بوضوح العبارة واختصارها والتقيّد -في الغالب- بالمتن دون استطراد، مع الحرص على ذكر الدليل من الكتاب والسنة وآثار السلف.

أما «الكتاب» فقد استُبدِلَ بالآيات في أكثر من 1800 موضع.  
وأما «الأحاديث» فقد تعدّت بالمكرر 3700 حديث.  
وأما «الآثار» ففاقت 800 أثرٍ وخبرٍ عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

فمجموع الأحاديث والآثار يربو على أربعة آلاف، وهذا يُصدِّق ما ذكره الرَّجراجي في «شرحه»<sup>(1)</sup>: حيث قال: «جملة ما فيها -أي: «الرسالة»- من المسائل: أربعة آلاف مسألة، كلها قول مالك، بها الحكم، وعليها العمل»، قال: «وقد عدَّ العادُّون فيها أربعة آلاف مسألة بأربعة آلاف حديث، ما بين مسند وموقوف، وذلك شيء لا يوجد في كتابٍ إلا قليلاً».

وكيف لا يكون في هذا الشرح هذا الكمُّ من الأحاديث، وبين يدي الشارح

(1) «المفيد على الرسالة» (ص 379).

أوسع كتب أدلة الفقه المالكي، نقل منها، واستقى من معينها؛ ومن أهمها -وهي مفقودة؛ وهذا ما يزيده أهمية- كتاب «مسلك الجلالة في مسند الرسالة» لشيخه أبي بكر الأبهري، وكتب شيخ شيخه أبي بكر ابن الجهم التي قال فيها الخطيب البغدادي في «تاريخه» (113/2): «له مصنفات حسان، محشوة بالآثار، يحتج فيها لمالك وينصر مذهبه، ويرد على من خالفه»، فنقل منها القاضي بإسهاب، وحفظ لنا طرقاً وأسانيد وروايات بعضها لا يوجد فيما وصلنا من دواوين السنة.

فهذا الحافظ ابن حجر -على تبخّره وسعة اطلاعه- في كتابه «نزهة الناظر والسامع في طرق حديث الصائم المجامع» -الذي استوعب فيه وتتبع طرق الحديث- لما ذكر طريق فليح عن الزهري لم يجد له إسناداً مفرداً، ولم يطلع على متنه، واكتفى بقوله (ص: 96): «ذكره الدارقطني في «السنن»، وأنه تابع مالكا»، وقد قام القاضي عبد الوهاب في «كتاب الصيام» بسرد جملة من الروايات عن الزهري بأسانيدها وألفاظها منها طريق فليح، فقال (206/5): «أما حديث فليح: فرواه أبو بكر -أي: ابن الجهم- عن محمد بن سعيد الصيرفي عن أبيه عن فليح عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن يكفر بعنق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، وذلك لأنه وقع على امرأته».

فهذا مثال على أهمية الكتاب من الناحية الحديثية، وأنه يحوي ما لا

تحويه الكتب المسانيد التي وصلتنا.

هذا مع ما فيه من كلام في العلل والتصحيح والتضعيف وتجريح الرواة وتعديلهم سواء ما كان اختياراً أو نقلاً من كتب مفقودة، وسيأتي (مر398) الكلام على منهج المصنف في علم مصطلح الحديث، ولأهمية هذه النقول فقد أفردنا فهرساً لكلام المصنف في جرح الرواة وتعديلهم، وآخر في كلامه في علل الحديث، دون نسيان فهارس أطراف الأحاديث.

✽ وأما أهمية الكتاب الفقهية فتتجلى في سعة علم مؤلفه، وضبطه لمسائل المذهب، وعلمه بمسائل الخلاف، قال الخطيب البغدادي<sup>(1)</sup>: «لم نلق من المالكيين أحداً أفقه منه»، وقال ابن بسام<sup>(2)</sup>: «ناصر دين المالكية، كان أبو محمد في وقته بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناي ونظر اليوناني، فقدر أصوله، وحرر فصوله، وقرر جملة وتفصيله، ونهج فيه سبلاً كانت قبله طامسة المنار، دراسة الآثار».

والناظر في كتابه هذا يدرك قوة المؤلف في تطويع المسائل الكبار وتنزيلها على متن كُتُب للولدان والصغار، جمع الشارح فيه بين التدليل للمسائل، وذكر الإجماعات، وسرد للخلاف داخل المذهب، وتجليّة أدلة المخالف والرد عليها، هذا مع ما حواه من قواعد فقهية وأصولية بلغت في فهرسنا الذي

(1) «تاريخ بغداد» (12/292).

(2) «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (4/515).

أفردناه لها قرابة 1500 قاعدة.

لذلك فقد عدَّ أحسن شرح للرسالة، فقال الشيخ أحمد بن مولاي هاشم ضمن جواب عن مسألة في نكاح السر<sup>(1)</sup>: «ولم يتعرض لهذا ... ولا ابن أبي زيد في «رسالته» ولا عبد الوهاب وهو أحسن من شرح عليه».

ونقل الوانوغوي عن شيخه ابن عرفة أنه: «كان يكره مطالعة شيء من مشروحات «الرسالة» عدا شرح القاضي عبد الوهاب»<sup>(2)</sup>.

وجعله كثير من شُراح «الرسالة» عمدة في شروحهم، فأكثرُوا النقل منه تصريحاً وتضميناً؛ كالفاكهاني والهسكوري وغيرهما، ولكثرة النقول واستفاضتها في هذين الشرحين، فقد اعتبرناهما نسخاً مساعدة لضبط الكتاب وإكمال النقص وتصويب الخطأ والتصحيح الوارد في الأصول الخطية لشرحنا بسبب قلتها، وكثرة التصحيح في أكثرها.

\* ومن الأسباب التي تزيد من أهمية الكتاب: معاصرة الشارح للمؤلف، فهو من أوائل الشروح، بل عدَّه بعضهم أولها؛ ربما لعدم اطلاعه على مَنْ تقدَّمه، أو لكون مَنْ سبقه لم يستوعبوا الكتاب شرحاً، فجمع بعضهم أدلته كالأبهري (ت 375هـ) في «مسند الرسالة»، وبعضهم نقد مسائل منه كما فعل ابن الفخار (ت 419هـ) في «التبصرة»، وبعضهم ربما ضاع شرحه قديماً فصار في حكم المعدوم، وممن عدَّه أول شرح: القلشاني، فقال في «تحرير المقالة»<sup>(3)</sup>:

(1) مخطوط بخزانة التهامي بأدرار رقم (155).

(2) نقله الفاسي في ترجمة الوانوغوي من «العقد الثمين» (1/ 316).

(3) «تحرير المقالة» (1/ 24).



«أول من شرحها القاضي عبد الوهاب»، وقال<sup>(1)</sup>: «مما يؤثر عن القاضي أبي محمد عبد الوهاب شارحها الأول»، وقال الشيخ بكر أبو زيد<sup>(2)</sup>: «كان أول شروحها لتلميذه أبي بكر ابن موهب القبري، المتوفى سنة 406 هـ - رحمه الله تعالى -، وقيل: بل أول شارح لها هو: القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي المتوفى سنة 422 هـ».

وسواء كان الأول أم لا، فالواقع يفرض أن أقدم شرح وصلنا هو شرح القاضي عبد الوهاب - رحمه الله تعالى -<sup>(3)</sup>.

وأهمية الكتاب ظاهرة في احتفال العلماء به قديما وحديثا، ونقلهم منه في كتبهم، وعده مرجعا أصليا في ذكر مسائل المذهب تأصيلا وتفريعا، وسيأتي في باب «نقول المتأخرين من الكتاب» (ص 432) سرد جملة ممن نقل منه.

وأيضا فقد ذكرنا في هذه الدراسة في باب «ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه» (ص 290) نقولا كثيرة تبرز أهمية الكتاب وتنوع مادته وموسوعية مؤلفه.

هذا مع ما تمتع به المؤلف من سلامة المعتقد وموافقة صاحب المتن في عقيدته، مما أضفى على الكتاب جمالا وجلالا، وقد أفردنا (ص 219) بابا موسعا في بيان عقيدة الشارح - رحمه الله - مجموعة مما تفرق من تأصيلات مبثوثة في ثنايا الشرح.

(1) «تحرير المقالة» (7/ 419).

(2) «عقيدة ابن أبي زيد» (ص 457).

(3) وينظر ما سيأتي في مبحث «من أول شارح الرسالة؟» (ص 287).

ومن الفوائد الطيّارة التي قيدت أثناء تتبع الشرح:

\* احتواؤه على مناظرات ومحاورات وردود بين العلماء في عصر المصنف وما قبله، وهذه قد لا توجد في كتاب، لأن المصنف ربما يكون نقلها عن مشايخه مشافهة وسماعاً، من ذلك نقله (325/7) شبه مناظرة بين أبي بكر ابن الجهم وابن بكير، فقال: «والجواب الثالث: جواب أبي بكر ابن الجهم، وهو: أننا نلتزم ما قالوه من أنها تكون معتدة ببعض طهر... وابن بكير لم يرض هذا الجواب، واعترض عليه بأن قال: إنما يصح إذا لم يقرن... وأجاب ابن الجهم عن هذا بأن قال: لا يمتنع انطلاق...».

ومثله (237-233/8) حيث نقل ردوداً لأبي بكر ابن الجهم على محمد بن الحسن الشيباني وصاغه في قالب مساجلة علمية، وختمها بقوله: «هذا مجمل ما ذكره أبو بكر ابن الجهم، وما قصر».

\* بيانه لأصول التأليف وآدابه وآداب المناظرة، وقد أفردنا له باباً (ص416) بعنوان: «منهج المصنف في تقرير آداب التصنيف والبحث والمناظرة».

\* نقله من كتب مفقودة: ككتب عبد الله بن وهب، وأبي بكر ابن الجهم، والأبهري، وغيرها من كتب المذهب، وكذلك نقوله من كتب مفقودة للمذاهب الأخرى؛ ككتب الجرجاني الحنفي، والإسفرائيني الشافعي، بل فيه نقول من كتب حديثة وتاريخية مفقودة كالنقل من الجزء المفقود من «معرفة الصحابة» لابن قانع (493/8).

\* احتواءه على نماذج لاختلاف عادات الناس في عصر المصنف؛ كقوله (57-56/8): «هذا السؤال عائدٌ عليهم في الكيل والوزن لاختلاف العادات فيه والبلاد: كالتمر والرُّطب؛ اللَّذَيْن عادةُ أهل البصرة وأعمالها كيلهما، والعادة عندنا ببغداد فيهما الوزن دون الكيل، والبَطِيخُ؛ الذي عادتنا ببغداد يبعه جزافاً، وفي النادر أن يُباع منه عدداً، ورأيناهم بالجزيرة ومواقع من الشام يبيعونه وزناً، وكذلك المشمش؛ عندنا يُباع وزناً، ورأيتُه في عدَّةٍ من البلاد يباع عدداً».

\* تحرير بعض المسائل التاريخية، فمما ورد في «طبقات الشيرازي» (ص 168) في ترجمة القاضي عبد الوهاب قوله: «كان قد رأى أبا بكر الأبهري إلا أنه لم يسمع منه شيئاً»، ورده القاضي عياض في «ترتيب المدارك» بقوله (221/7): «غير صحيح، بل قد حدث عنه وأجازه»، وفي كتابنا الخبر اليقين، فقد قال القاضي عبد الوهاب (101/6) -بعد سرده لجملته من الأحاديث من طريق الأبهري-: «كل هذه الأخبار عن الشيخ أبي بكر، فما فاتني سماعه فهي لي إجازة منه»، وقال (413/10): «وهو الَّذِي درسناه على القاضي أبي بكر -رحمه الله-»، فتبين بهذه النقول مجانية الشيرازي للصواب.

مسألة أخرى: ذكر جمع من المؤرِّخين أن الماوردي (ت 450هـ) لم يُظهر شيئاً من تصانيفه في حياته، قال الذهبي في «السير» (66/10) وغيره: «قيل: إنه لم يُظهر شيئاً من تصانيفه في حياته، وجمَعها في موضع، فلما دَنَتْ وفاته، قال لمن يثق به: الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم

أظهرها لأنني لم أجد نية خالصة، فإذا عاينت الموت، ووقعت في النزاع، فاجعل يدك في يدي، فإن قبضت عليها وعصرتها، فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب، وألقها في دجلة، وإن بسطت يدي، فاعلم أنها قبِلت، قال الرجل: فلما احتضر، وضعت يدي في يده، فبسطها، فأظهرت كتبه».

قال السُّبكي تعقيباً على هذه القصة<sup>(1)</sup>: «لعل هذا بالنسبة إلى «الحاوي»، وإلا فقد رأيت من مصنفاته غيره كثيراً وعليه خطه، ومنه ما أكملت قراءته عليه في حياته».

قلت: حتى «الحاوي» ظهر في حياته، فقد نقل منه القاضي عبد الوهاب في «شرح الرسالة» -وتوفي قبله بقرابة ثلاثين سنة- وسمّاه «مسائل الخلاف»، فقال (152/8): «هذه الجملة تحرير ما حكاه الماوردي عنه في «مسائل الخلاف» وقال (460/8): «قال الماوردي في «مسائل خلافه»: تفسيرها أن يبيع الرُّطَب...»، فالقصة المذكورة لا تصح.

\* تمييز النقول التي لا يصح نسبتها إلى المصنف؛ فبسبب كثرة التفرعات وطول النقول ربما يخطئ بعض النقلة، فينسبون للمصنف كلاماً هو في أصله نقل عن المخالف.

مثاله: ما ورد في «شرح الرسالة» لصالح الهسكوري (ص 165) حيث قال: «قال عبد الوهاب: هو ميزان إحدى كفتيه من نور والآخر من ظلمة»، وهذا خطأ في العزو، والصواب كما في «شرح القاضي» أنه حكاية لقول أبي هاشم

(1) «طبقات الشافعية الكبرى» (5/ 268).

الجبائي شيخ المعتزلة، وليس قولاً للقاضي بوجه من الوجوه، فقد صدره بقوله: «كذبت المعتزلة والقدرية وغيرها من المبتدعة وأهل الأهواء...».

مثال آخر: قال الباجي في «المنتقى» (397/1): «وحكى القاضي أبو محمد في «إشرافه»: «مَنْ عميت عليه القبلة فصلَّى إلى ما غلب على ظنه أنها جهتها، ثم بان له الخطأ لم يكن عليه إعادة، خلافاً للمغيرة ومحمد بن مسلمة والشافعي»، والذي قاله المغيرة ومحمد بن مسلمة ليس على هذا الإطلاق، إنما قال المغيرة في «المبسوط»: «واستدبر القبلة أعاد أبداً»؛...».

وقد فصلَّ القاضي في «شرح الرسالة» ما أطلقه في «الإشراف» بما يمنع الاعتراض، فقال (58/4): «وخالف المغيرة ومحمد بن مسلمة مالكا في ذلك، فقالا: إذا تبيَّن أنه استدبرها أعاد أبداً، وإنَّ تبيَّن أنه أخطأ سَمَتَهَا وجهتها بغير الاستدبار - مثل: يَمَنَة وَيَسْرَة - أعاد في الوقت».

\* قد يستفاد من الشرح بعد صدوره في تصويب الأخطاء والتصحيفات الواردة في النقل عنه في كتبٍ أخرى؛ منها ما ورد في «التحرير والتحجير» للفاكهاني (480/5) عند شرحه: «والسكران إن قُتل قُتل»، قال نقلاً عن القاضي: «لأنه ممن يصح طلاقه، ويحد إذا زنى، وكان ممن يقتل، أصله: الساحر».

فالقياص على الساحر بعيد، وعلته غير واضحة، وبالرجوع إلى كتابنا نجد مكان «الساحر»: «الصاحي»، وبه يستقيم المعنى ويتضح وجه القياص.

ومن الأمثلة أيضاً: قول المصنِّف (541/6): «فإن قالوا: فقد روى عبدُ الله ابنُ عمرَ عن نافع عن ابن عمر: «أنَّ رسولَ الله ﷺ ضرب يوم خيبر للفارس

سهمين وللرجال بسهم»، والحديث رواه عبد الرزاق في «مصنفه»، وغير في طبعة التأصيل (10045) «عبد الله» إلى «عبيد الله»، وهذا التغير مؤثر، فأحدهما ثقة ثبت والآخر في حفظه كلام، وذكر المحققون أنهم عدّلوا الاسم اعتماداً على رواية «المسند» و«الصحيحين» رغم ورود الاسم في الأصول المعتمدة «عبد الله»، وهو الصواب، وقد عضّد ذلك قول القاضي بعده: «وعلى أنّا قد روينا هذا الحديث من طريق عبيد الله، وهو عند أهل النقل أثبت من عبد الله»، فبان أنّ المثبت مقصود، ويعضده أيضاً قول البيهقي في السنن الكبرى (12868): «فعبد الله العمري كثير الوهم، وقد روي ذلك من وجه آخر عن القعني عن عبد الله العمري بالشك في الفارس أو الفرس، قال الشافعي في القديم: كأنّه سمع نافعا يقول: للفرس سهمين، وللرجل سهما، فقال: للفرس سهمين، وللرجل سهما، وليس يشك أحد من أهل العلم في تقديم عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ».

#### أما الدافع وراء نشره:

فرغم أهمية الكتاب إلا أنه لم تستوعب طبعاته السابقة ما توافر من مخطوطاته، فطُبعت أجزاء متفرقة؛ مجموعها يعدل نصف هذه الطبعة، مع ما فيها من ملاحظات، استوفينا الكلام عليها ونقدناها في باب «نشرات الكتاب السابقة» (ص435)، فنصف هذا الإخراج لم يُطبع من قبل، ونصفه الآخر كان يحتاج إلى إعادة تحقيق، لما فيه من ملاحظات.

ترجمة المؤلف<sup>(1)</sup>:

اسمه ونسبه:

هو: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك بن طوق التغلبي البغدادي.

قال ابن خلكان<sup>(2)</sup>: «هو من ذرية مالك بن طوق التغلبي صاحب الرحبة».

مولده:

قال ابن خلكان<sup>(3)</sup>: «سئل عن مولده فقال: يوم الخميس السابع من شوال

سنة 362 هـ، ببغداد».

وقال القاضي عياض<sup>(4)</sup>: «رأيت في بعض التعاليق أنَّ سنه كان حين مات

(1) مصادر ترجمته: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت463هـ)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (ت476هـ)، «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» لابن بسام (ت542هـ)، «فهرس ابن عطية» (ت542هـ)، «ترتيب المدارك» لعياض (ت544هـ)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (ت571هـ)، «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ت575هـ)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (ت681هـ)، «الديباج المذهب» لابن فرحون (ت799هـ)، «القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني» للدكتور حمزة أبو فارس.

(2) «وفيات الأعيان» (3/ 219).

(3) «وفيات الأعيان» (3/ 219).

(4) «ترتيب المدارك» (6/ 227).

ثلاثاً وسبعين سنة»، وسيأتي بيان وفاته وأنها سنة 422 هـ، فيكون ميلاده على هذا التقدير سنة 350 هـ.

قال الدكتور حمزة أبو فارس<sup>(1)</sup>: «بقي إشكال آخر يتصل بمسألة ولادته، وهو أننا وجدنا ضمن شيوخه مَنْ توفي سنة 353 هـ، مثل عبد الملك المرواني، وابن السماك المتوفى سنة 344 هـ.

ولا ينحلُّ هذا الإشكال إلا بتخطة تاريخ الميلاد - وهذا بعيد كما ذكرنا - أو باعتبار هذه المشيخة عن طريق الإجازة، وقد كان بعض الناس يتبركون بالإجازات، حتى إنهم يأخذونها لمن لم يولد من أبنائهم، وهذا هو الراجح - في نظري - في هذه المسألة، ويؤيد ذلك ما قاله عياض: وسمع أيضاً عن أبيه عن أبي ثابت الصيدلاني، وأبي عمرو ابن السماك» انتهى كلامه.

قلت: أما عبد الملك المرواني، فهما اثنان:

الأول: ذكره السخاوي في «التحفة اللطيفة» (90/3) رقم (2741)، وأرّخ وفاته سنة (353 هـ).

والثاني: ذكره (94/3) رقم (2744)، ولم يؤرّخ سنة وفاته، وقال فيه: «وسمع الناس منه كثيراً... كالقاضي عبد الوهاب».

فتبين أنهما اثنان، وأنَّ آخرهما هو المقصود بالترجمة، وقال مخلوف في «شجرة النور الزكية» في ترجمته (135/1): «كان بالحياة سنة 363 هـ [973 م]»، فزال الإشكال الأول، والحمد لله.

(1) «القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه» (ص 90).



وأما ابن السماك؛ فليس من شيوخه، وإنما يروي القاضي عنه من طريق أبيه، فقد قال عياض في «ترتيب المدارك» (221/7): «وسمع أيضا من أبيه عن ابن ثابت الصيدلاني وأبي عمرو ابن السماك وابن خلاد النصيبي والحلوي، وممن سمع منه أيضا القاضي أبو محمد ابن رزقويه»، فهؤلاء الأربعة: الصيدلاني (ت344هـ)<sup>(1)</sup> وابن السماك (ت344هـ)<sup>(2)</sup> والنصيبي (ت359هـ)<sup>(3)</sup> والحلوي (ت333هـ)<sup>(4)</sup> ساقهم القاضي عياض مساق شيوخ أبيه، ثم استأنف شيوخ القاضي بقوله: «وممن سمع منه أيضا...».

فزال الإشكال الثاني، والحمد لله.

عائلته:

والده أبو الحسن علي بن نصر: قال ابن خلكان<sup>(5)</sup>: «كان من أعيان الشهود المعدّلين ببغداد»، قال: «وتوفي يوم السبت ثاني شهر رمضان المعظم سنة 391هـ».

وقد أسند عنه القاضي في «شرح الرسالة» (234/4) حديثا، فقال: «وقد رُوي هذا الحديث من طريق آخر بزيادة هي صريحٌ في نفي الوجوب؛ حدثناه أبي - رحمه الله - قال: نا عثمان بن أحمد الدقاق».

(1) محمد بن عثمان بن ثابت بن إسماعيل أبو بكر الصيدلاني.

(2) عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد أبو عمرو ابن السماك.

(3) أحمد بن يوسف بن خلاد بن منصور أبو بكر النصيبي.

(4) أحمد بن محمد بن عاصم أبو بكر ابن أبي سهل الحلواني.

(5) «وفيات الأعيان» (222/3).

أخوه الأصغر أبو الحسن محمد بن علي بن نصر: قال ابن خلكان: «كان أديبا فاضلا، صنف كتاب «المفاوضة» للملك العزيز جلال الدولة أبي منصور ابن أبي طاهر بهاء الدولة ابن عضد الدولة ابن بويه، جمع فيه ما شاهده، وهو من الكتب الممتعة في ثلاثين كراسة، وله رسائل.

ومولده ببغداد في إحدى الجمادين سنة 372 هـ.

وتوفي يوم الأحد لثلاث بقين من شهر ربيع الآخر سنة 437 هـ بواسط، وكان قد صعد إليها من البصرة، فمات بها».

شيوخه:

قال ابن فرحون<sup>(1)</sup> نقلا عن المصنف: «قيل له: مع من تفقّهت؟ فقال: صحبتُ الأبهري، وتفقّهت مع أبي الحسن ابن القصار وأبي القاسم ابن الجلاب، والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم: القاضي أبو بكر ابن الطيب». وممن ذكر في ترجمته ممن سمع منه أو أخذ عنه، مع جمع من روى أو نقل عنهم سماعا في «شرح الرسالة»:

أحمد بن محمد بن الحسن أبو العباس البغدادي<sup>(2)</sup>.

أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصلت يعرف بالمجبر<sup>(3)</sup>.

الحسن بن أحمد بن إبراهيم أبو علي ابن شاذان<sup>(4)</sup>.

(1) «الديباج المذهب» (2/ 26).

(2) أسند المصنف من طريقه حديثا، وقال (9/ 534): «قدم علينا من الرّي».

(3) «ترتيب المدارك» (7/ 221) (7/ 79)، وأسند المصنف من طريقه حديثا (5/ 383).

(4) «ترتيب المدارك» (7/ 221).

- أبو الحسين بن محمد بن علي المالكي<sup>(1)</sup>.  
 الحسين بن محمد بن عبيد أبو عبد الله الدقاق يعرف بابن العسكري<sup>(2)</sup>.  
 عبد الله بن سعيد بن نافع المكي<sup>(3)</sup>.  
 أبو عبد الله المالكي البصري الملقب بفلفل<sup>(4)</sup>.  
 عبد العزيز بن أحمد أبو الحسن الخَرَزِيّ الداودي الظاهري<sup>(5)</sup>.  
 عبد الملك بن مروان بن محمد بن عبد العزيز المرواني<sup>(6)</sup>.  
 عبد الوهاب بن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن المظفر ابن الإمام<sup>(7)</sup>.  
 عبيد الله بن الحسن أبو القاسم ابن الجلاب<sup>(8)</sup>.  
 عبيد الله بن محمد بن مالك أبو سعيد الكرجي<sup>(9)</sup>.  
 عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص ابن شاهين<sup>(10)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (7/ 80).

(2) «تاريخ بغداد» (12/ 292).

(3) «ترتيب المدارك» (5/ 256).

(4) «ترتيب المدارك» (6/ 202).

(5) قال في «شرح الرسالة» (7/ 543): «سمعت القاضي الخَرَزِيّ يحتج له»، وقال (8/ 551):

«وكنْتُ سئِلْتُ عن هذه المسألة في بغداد، في مجلس القاضي الخَرَزِيّ الدَّوْدِيّ».

(6) «التحفة اللطيفة» (3/ 94)، واستفدته من «القاضي عبد الوهاب ومنهجه» (ص 90، 107).

(7) روى من طريقه أحاديث، ينظر «شرح الرسالة» (3/ 360) (6/ 120، 121) (6/ 383).

(8) «ترتيب المدارك» (7/ 76)، وقال المصنف (3/ 300): «كان شيخنا أبو القاسم يقول...».

(9) أسند المصنف من طريقه حديثاً (6/ 390).

(10) «تاريخ بغداد» (12/ 292)، أسند المصنف من طريقه حديثاً (6/ 38).

- عمر بن محمد بن إبراهيم بن سبّك<sup>(1)</sup>.  
 علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن ابن القصار<sup>(2)</sup>.  
 والده: علي بن نصر بن أحمد بن الحسين<sup>(3)</sup>.  
 القاسم بن جعفر أبو عمر الهاشمي البصري<sup>(4)</sup>.  
 محمد بن أحمد بن محمد ابن رزقويه البغدادي<sup>(5)</sup>.  
 محمد بن أحمد بن يوسف بن وصيف أبو بكر الصياد<sup>(6)</sup>.  
 محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر المعروف بالباقلاني<sup>(7)</sup>.  
 محمد بن عبد الرحمن بن العباس أبو طاهر المخلص<sup>(8)</sup>.  
 محمد بن عبد الله بن الحسن أبو الحسن ابن اللبان البصري الشافعي<sup>(9)</sup>.  
 محمد بن عبد الله بن صالح أبو بكر الأبهري<sup>(10)</sup>.

(1) «تاريخ بغداد» (292 / 12)، «تاريخ دمشق» (337 / 37).

(2) «ترتيب المدارك» (71 / 7).

(3) «ترتيب المدارك» (221 / 7)، وله رواية عنه في «شرح الرسالة» (234 / 4).

(4) «ترتيب المدارك» (221 / 7).

(5) «ترتيب المدارك» (221 / 7).

(6) «ترتيب المدارك» (221 / 7).

(7) «ترتيب المدارك» (46 / 7)، وأكثر المصنف من النقل عنه في شرح المقدمة العقدية، وهو المراد

بإطلاقه فيها لفظ: «شيخنا»، كقوله (7 / 2): «وهو الذي يختاره شيخنا»، وقوله (103 / 2):

«ذكرها شيخنا واستوفى الأجوبة فيها»، وقوله (107 / 2): «وقد استوفاه شيخنا في كتبه».

(8) «ترتيب المدارك» (221 / 7).

(9) نقل عنه المصنف في «شرح الرسالة» (310 / 10).

(10) «طبقات الشيرازي» (ص 168)، وفيه: «كان قد رأى أبا بكر الأبهري إلا أنه لم يسمع منه شيئاً»،

يوسف بن أحمد بن كَجَّ أبو القاسم الدِّينَوَري الشافعي<sup>(1)</sup>.

يوسف بن عمر بن مسرور أبو الفتح القواس<sup>(2)</sup>.

ثناء العلماء عليه:

عَدَّ الزبيدي القاضي عبد الوهاب من مجددي المائة الرابعة في المالكية، فقال في «إتحاف السادة المتقين» (27/1): «وفي الرابعة ... ومن المالكية عبد الوهاب».

ونقل عياض<sup>(3)</sup> عن الباقلاني أنه قال لأبي عمران: «لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب بن نصر لاجتمع فيها علم مالك، أنت تحفظه، وهو ينصره، ولو رآكما مالك لَسُرَّ بكما».

وقال الخطيب البغدادي<sup>(4)</sup>: «كان ثقة، ولم نَلَقَ من المالكيين أحدا أفقه منه، وكان حَسَنَ النظر، جيد العبارة».

وقال ابن حزم: «لم يكن للمالكية بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد»<sup>(5)</sup>،

ورَدَّه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» بقوله (221/7): «غير صحيح، بل قد حَدَّثَ عنه وأجازه»، وقال القاضي في «شرح الرسالة» (101/6) -بعد سرده لجملته من الأحاديث من طريق الأبهري-: «كل هذه الأخبار عن الشيخ أبي بكر، فما فاني سماعه فهي لي إجازة منه»، وقال (413/10): «وهو الَّذِي درسناه على القاضي أبي بكر رحمه الله».

(1) سمع منه بالدِّينَوَري، ينظر «شرح الرسالة» (65/8)، وأسند (495/10) من طريقه حديثا.

(2) أسند عنه أحاديث في «شرح الرسالة» (240/4) (310/10).

(3) «ترتيب المدارك» (246/7).

(4) «تاريخ بغداد» (292/12).

(5) «ترتيب المدارك» (119/8).

وهذا وإن كان موجهاً لأبي الوليد الباجي إلا أنه يتضمن إقراراً من ابن حزم بمكانة القاضي عبد الوهاب.

وقال الشيرازي: «كان فقيهاً متأدباً شاعراً»<sup>(1)</sup>.

وقال ابن بسام<sup>(2)</sup>: «الفقيه الحافظ ... ناصر دين المالكية، كان أبو محمد في وقته بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناني ونظر اليوناني، فقدّر أصوله، وحرّر فصوله، وقرّر جملة وتفصيله، ونهج فيه سبلاً كانت قبله طامسة المنار، دارسة الآثار».

وقال ابن فرحون<sup>(3)</sup>: «أحد أئمة المذهب» «كان حسن النظر، جيد العبارة، نظّاراً، ناصراً للمذهب، ثقة، حجة، نسيج وحده، وفريد عصره».

تلاميذه والآخرون عنه:

إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي<sup>(4)</sup>.

أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي<sup>(5)</sup>.

أحمد بن منصور بن محمد ابن قيس أبو العباس الغساني<sup>(6)</sup>.

(1) «طبقات الشيرازي» (ص 168).

(2) «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (515/4).

(3) «الديباج المذهب» (26/2)، ووقع فيه نقص أتمته من نسخة خطية.

(4) «طبقات الشيرازي» (ص 168)، وفيه: «أدركته وسمعت كلامه في النظر».

(5) «تاريخ بغداد» (292/12)، وفيه: «كتب عنه».

(6) «ترتيب المدارك» (57/8)، «تاريخ دمشق» (31/6) (337/37).

- الحسن بن أحمد بن محمد الهاشمي العباسي يعرف باليازري<sup>(1)</sup>.  
 حيدرة بن علي بن إبراهيم الأنطاكي<sup>(2)</sup>.  
 عبد الحق بن محمد بن هارون أبو محمد الصقلي<sup>(3)</sup>.  
 عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي أبو محمد الكتاني<sup>(4)</sup>.  
 عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري<sup>(5)</sup>.  
 علي بن حميد بن علي بن حميد أبو الحسن الذهلي الصواف<sup>(6)</sup>.  
 علي بن الخضر بن سليمان بت سعيد أبو الحسن السلمي<sup>(7)</sup>.  
 علي بن محمد بن شجاع<sup>(8)</sup>.  
 محمد بن أحمد بن محمد أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري<sup>(9)</sup>.  
 محمد بن بركات الصوفي<sup>(10)</sup>.  
 محمد بن الحبيب بن شماخ أبو عبد الله الغافقي<sup>(11)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (56 / 8).

(2) «ترتيب المدارك» (58 / 8).

(3) «ترتيب المدارك» (46 / 7).

(4) «تاريخ دمشق» (337 / 37).

(5) «ترتيب المدارك» (56 / 8)، «تاريخ دمشق» (337 / 37).

(6) «فهرسة ابن خير» (ص 210)، روى عنه كتابه «التلقين»، «تاريخ الإسلام» للذهبي (31 / 10).

(7) «تاريخ دمشق» (337 / 37).

(8) «تاريخ دمشق» (337 / 37).

(9) «تاريخ دمشق» (337 / 37).

(10) «فهرسة ابن خير» (ص 210)، روى عنه كتابه «التلقين».

(11) «فهرس ابن عطية» (ص 107)، روى عن القاضي تواليفه، «ترتيب المدارك» (8 / 165).

محمد بن عبيد الله بن أحمد أبو الفضل ابن عمرو س<sup>(1)</sup>.

محمد بن علي بن عمر بن محمد أبو عبد الله المازري<sup>(2)</sup>.

محمد بن محمد بن عمر البستي<sup>(3)</sup>.

مسلم بن علي بن عبد الله أبو الفضل الدمشقي يعرف بغلام عبد الوهاب،  
اختص به وأطال صحبته<sup>(4)</sup>.

مهدي بن يوسف بن فتوح بن علي بن غلبون أبو القاسم الوراق<sup>(5)</sup>.

يحيى بن إبراهيم ابن أبي زيد أبو الحسين المرسي<sup>(6)</sup>.

مؤلفاته:

قال الشيرازي<sup>(7)</sup>: «له كتب كثيرة في كل فن من الفقه».

وقال عياض<sup>(8)</sup>: «ألف في المذهب والخلاف والأصول تواليف مفيدة».

ومن مؤلفاته:

«الإشراف على نكت مسائل الخلاف»<sup>(9)</sup>.

(1) «ترتيب المدارك» (8 / 53).

(2) «ترتيب المدارك» (7 / 221).

(3) «فهرسة ابن خير» (ص 301)، روى عنه كتابه «التلقين».

(4) «ترتيب المدارك» (7 / 221) (8 / 71).

(5) «ترتيب المدارك» (7 / 221)، «فهرسة ابن خير» (ص 301)، روى عنه كتابه «التلقين».

(6) «فهرس ابن عطية» (ص 110)، سمع منه «التلقين» بمصر في السنة التي توفي فيها.

(7) «طبقات الفقهاء» (ص 168).

(8) «ترتيب المدارك» (7 / 222).

(9) «ترتيب المدارك» (7 / 222)، طبع بتحقيق مشهور حسن سلمان، بدار ابن القيم بالرياض، سنة



«الإفادة في أصول الفقه»<sup>(1)</sup>.

«التلخيص في أصول الفقه»<sup>(2)</sup>.

«التلقين»<sup>(3)</sup>.

«أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة»<sup>(4)</sup>.

«الرد على المُزني»<sup>(5)</sup>.

«شرح التلقين»، لم يتم<sup>(6)</sup>.

«شرح رسالة ابن أبي زيد»<sup>(7)</sup>.

«شرح اللمع لأبي الفرج»، ذكره في «شرح الرسالة»، فقال (593/10): «قد

استدلل الناس على صحّة الإجماع بأشياء قد ذكرناها في «شرح كتاب اللّمع

لأبي الفرج».

«شرح المدونة»، لم يتم<sup>(8)</sup>.

1429 هـ - 2008 م.

(1) «ترتيب المدارك» (222 / 7).

(2) «ترتيب المدارك» (222 / 7).

(3) «ترتيب المدارك» (222 / 7)، طبع عدة طبعات.

(4) «ترتيب المدارك» (222 / 7).

(5) «ترتيب المدارك» (222 / 7).

(6) «ترتيب المدارك» (222 / 7).

(7) وهو كتابنا محل الدراسة.

(8) «ترتيب المدارك» (222 / 7).

«عيون المسائل»<sup>(1)</sup>.

«الفروق»، ذكره المصنف (93/4) فقال: «الكتاب الذي صنفناه في «علل الفروق والجموع»»، وقال (519/5) في الكلام عن إجماع أهل المدينة: «وأشبعنا ذلك في مقدمات «كتاب الفروق»، وتكلمنا فيه كلاماً شافياً»، وقال (395/10): «وقد أجبنا عن كلام هذا الرّدل، وما أوردّه من الجهل في مقدمات «كتاب الفروق» ما أنت -إن شاء الله- تقفُ عليه، ويُرضيك ما أثبتناه فيه».

«فضائل مالك»<sup>(2)</sup>.

«المروزي في الأصول»<sup>(3)</sup>.

«المعونة لدرس مذهب عالم المدينة»<sup>(4)</sup>.

«المفاخر»<sup>(5)</sup>.

«الممهد في شرح مختصر أبي محمد»، صنع منه نحو نصفه<sup>(6)</sup>، وذكره المصنف بقوله (238/2): «وقد ذكرنا النّظر وأحكامه، والمواضع التي يجب فيها، والمواضع التي يُحظر فيها في «شرح مقدمات الكتاب الكبير»»، وقال

(1) «ترتيب المدارك» (222/7)، طبع بتحقيق علي محمد إبراهيم بورويّة، بدار ابن حزم بيروت، سنة 1430هـ-2009م.

(2) «ترتيب المدارك» (11/1).

(3) «ترتيب المدارك» (222/7).

(4) «ترتيب المدارك» (222/7)، طبع بتحقيق حميش عبد الحق، بالمكتبة التجارية بمكة.

(5) «ترتيب المدارك» (222/7).

(6) «ترتيب المدارك» (222/7).

(10/376): «وقد تقصّينا الكلام في هذا الفصل وفي سائر الأدلّة؛ على أن أوامر الله تعالى ورسوله ﷺ يجب حملها على الوجوب، وفي أن صفة الأمر في اللغة موضوعة بمجرّدها للوجوب، وأشبعناه في «شرح مُقَدِّمات كتاب أبي محمد الكبير في اختصار المدوّنة» بما لعلك بأن تقف عليه ويتّضح لك صوابه، إن شاء الله».

«النصرة لمذهب إمام دار الهجرة»<sup>(1)</sup>.

عقيدته:

ذكرتُ في هذا الباب كلام المصنف في المسائل العقدية، مع التركيز على المسائل الماثلة في غير مظانها من الكتاب، وأما ما كان ضمن شرح «المقدمة العقدية»، فالرجوع إليه سهل وميسّر.

✽ أهمية التوحيد:

للعقيدة أهمية كبيرة عند القاضي عبد الوهاب، فقد قال -رحمه الله- (2/7): «فَأَمَّا أَعْظَمُ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ، وَأَجْلُّهَا قَدْرًا وَخَطَرًا؛ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهَا هَدَايَتُهُمْ لِتَوْحِيدِهِ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ وَشِرَائِعِهِ، وَتَوْفِيقُهُمْ لِذَلِكَ وَتَمَكِينُهُ مِنْهُ».

وقال في «كتاب الصلاة» في وصف الشهيد (4/391): «لكونه مقتولا في المعترك، على نصرة أعلى الأمور منزلة وأعظمها قدرا وخطرا؛ وهو التوحيد».

(1) «ترتيب المدارك» (7/222).

وجعل -رحمه الله- التوحيد من فرائض القلوب في مقابلة فرائض الجوارح، فقال (18/2): «الفرائض على ضربين: فرائض على القلوب دون الجوارح. وفرائض على الجوارح دون القلوب. على أن من فرائض الجوارح ما تشاركها القلوب فيه، ومنها ما يختص بالجوارح فقط.

فما يختص به القلوب: هو اعتقاد توحيده تعالى، والإيمان بالله، والإقرار بالهيته، وأنه على ما هو عليه من صفاته الواجبة لذاته؛ من حياته وعلمه وقدرته وسائر صفاته.

والتصديق بأنبيائه ورسله وكتبه وشرائعه.

واعتقاد وجوب أوامره، ولزوم طاعته.

والتعبد له إلى ما يتصل بذلك مما يجري مجراه.

فهذا من عمل القلوب وفرائضها، لا فرض للجوارح فيه على وجهه.

وقال في بيان تعريف توحيد العبادة (23/2): «معنى وصفه تعالى بأنه (إله):

فقد قيل: إنه مأخوذ من استحقاق التعبد، وأن التعبد لما لم يستحقه سواه كان

هو الإله، وهذا الاسم في اللغة مُسمًى لذلك، ألا ترى أن العرب في الجاهلية

كانوا يسمون الأصنام «آلهة»؛ لاعتقادهم أنها مستحقة لأن تعبد، ولا يسمون

بذلك ما لا يوجد هذا المعنى فيه.

وقيل: إِنَّهُ مَاخُذٌ مِنْ وَلِهِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، وافتقارهم إليه، وفزعهم في الشَّدائد إلى رحمته وكَشَفِ الضُّرِّ والبَلَوِ عنهم.

وأَيُّ ذَلِكَ كَانَ؛ فَيَجِبُ وَصْفُهُ تَعَالَى بِهِ، لِأَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي مَوْجُودَةٌ فِيهِ. فَبَيَّنَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ «الْأُلُوْهِيَّةَ» تَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَهُ سُبْحَانَهُ لِلْعِبَادَةِ جَمَلَةً، وَأَكَّدَ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي أَنَّ الْعِبَادَاتِ الْقَلْبِيَّةَ مِنَ الْإِفْتِقَارِ وَالْفَزَعِ وَالِالْتِجَاءِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَغَيْرِهَا مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ وَحْدَهُ سُبْحَانَهُ، وَأَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي مَوْجُودَةٌ فِيهِ».

ثم عقبها بذكر تعريفات قاصرة أو خاطئة تُراجع في محلها.

\* وقال في بيان الأصول الثلاثة التي يجب على المسلم معرفتها وهي

معرفة الله سبحانه ورسوله ودين الإسلام، فقال -رحمه الله- (377/10):

«أَمَّا الْعُلُومُ الَّتِي تَلْزِمُ الْأَعْيَانَ وَلَا تَسْقُطُ عَنِ الْإِنْسَانِ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ؛ فَهِيَ:

معرفة المكلَّف الله سبحانه وتعالى، وما هو عليه من صفاته.

ومعرفة أنبيائه ورسله.

وَمَا أُلْزِمَهُ كُلُّ مُكَلَّفٍ فِي عَيْنِهِ مِنْ عِبَادَاتِ الْأَبْدَانِ؛ كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ

وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ.

وَالْعِلْمُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ أَجْمَعَ مِنْ فَرَائِضِ الْأَعْيَانَ دُونَ الْكُفَايَاتِ، أَلَا تَرَى

أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَعْلَمْ الْمَكَلَّفُ صَحَّةَ التَّوْحِيدِ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَعْلَمْ النُّبُوَّةَ، وَمَتَى لَمْ

يَعْلَمْ النُّبُوَّةَ لَمْ يَصَحَّ عِلْمُهُ بِوُجُوبِ هَذِهِ الْأَصُولِ عَلَيْهِ، أَعْنِي: الصَّلَاةَ

وَالصِّيَامَ وَأَصُولَ الدِّينِ.

فأما ما كان من فروع الدين ودقائقه: كالمكاتب والمُدَبَّر وأُمِّ الولد، والكلام في الحُبْسِ والوَقْفِ، والجنايات، وغير ذلك؛ فإنه فرض على الكفايات.

وقال (558/10) في وجوب تعلمها وأنها مقدّمة على العمل: «إذا ثبت ذلك؛ وكان العمل فرعاً على العلم لا يَتِمُّ إلّا به، لا متناع أن يعمل الإنسان بما لا يعلم فيثاب عليه؛ فمعلوم أن العلم مُقَدَّمٌ في الوجوب عن العمل به. ثمَّ يعلم أن الفروع لا تتم إلّا بعد أصولها، وإن لم يعلم الأصل؛ لم يعلم فروعه، لأن معنى وصفنا للفرع بأنه فرع؛ أن حكمه مأخوذ من غيره، ومعنى وصفنا للأصل بأنه أصل؛ أن حكم غيره مأخوذ منه.

وإذا ثبتت هذه الجملة، وكنا نعلم أن الشرع والحلال والحرام إنما هو أمر الله تعالى ونهيه وتعبّده وإباحته وحظره، والذي دلّ عليه بكتابه وعلى لسان رسوله.

واستَحَالَ أن يُعلم أن الكتاب له وأن الرسول رسول الله قبل العلم بمُرْسَلِهِ، كاستحال أن يُعلم أن الكتاب كتابٌ لزيد قبل أن يُعلم زيد، وأن «الموطأ» لمالك قبل أن يُعلم مالك.

فقد دلّت هذه الجملة على أن العلوم بالبداية ما لا يَتِمُّ الواجب إلّا به، ولا يتوصل إلى علم الدِّيانَةِ الذي فيه النِّجاة والخلاص في المعاد إلّا بعد تحصيله، وهو معرفة القديم تعالى، وما هو عليه من صفات ذاته التي بان بها من خلقه؛

ليتوصل بذلك إلى علم دينه وأحكامه، وتنفيذ أوامره واجتناب زواجره». وقال (561/10): «قوله: (العلم أفضل الأعمال)؛ والأصل فيه دليل العقل والشرع.

فأما العقل: فإنه لا شيء أفضل منه؛ مما فيه للفوز وعلو الدرجة والنجاة من العطب والهلكة، وقد علمنا أن معرفة الباري سبحانه والعلم به وبما هو عليه من صفات ذاته وعظمة ربوبيته وعزة كبريائه؛ بها يتوصل إلى العلم برسله وكتبه وشرائعه، وأن في مخالفتها الكسر الذي ليس له جبر، والهلاك الذي ليس له نجاة.

وهذه قضية توجب كونه أشرف الأعمال وأسناها، وأرفعها وأعلاها، لأن ما يتعلق به أعلى من كل ما عداه، وأسنى من كل شيء سواه.

وأما أدلة الشرع: فقوله تعالى: ﴿زَفَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [الأنعام: 83].

وقوله: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269].

وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]؛ وهم العلماء، ألزم

الناس طاعتهم كما ألزمهم طاعته سبحانه وطاعة رسوله، وقرنها بأمر واحد.

وقال النبي ﷺ: «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم».

وقال: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في دين».

وقال: «العلماء ورثة الأنبياء».

وفيه أخبار كثيرة قد تقصاها أبو محمد في «كتابه الكبير».

## \* نواقض التوحيد:

قال رحمه الله (2/124): «إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَكُتُبِهِ، وَالتَّزَامُ اعْتِقَادَ ذَلِكَ، وَالتَّدَيُّنُ بِهِ، وَالْقَطْعُ بِفَسَادِ مَا خَالَفَهُ وَضَادَّهُ».

فذكر رحمه الله أن من تمام التوحيد القطع بفساد ما خالفه وضاده.

وقال رحمه الله (2/231): «ما يلزم العلم به قطعاً، ولا يسوغ فيه ظنٌّ ولا تغليبٌ: وهو علمُ التَّوْحِيدِ والأُصُولِ التي لَا يَتِمُّ الْعِلْمُ بِالشَّرْعِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا؛ كَالْعِلْمِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمُعْجَزَاتِ، وَتَفْصِيلِ الْعِلْمِ بِالْحُدُوثِ وَالْمُحَدَّثِ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ، وَمِنْهَا أُصُولُ الشَّرْعِ دُونَ فُرُوعِهِ؛ كَالْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ، وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ، وَوُجُوبِ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ».

فَمَنْ لَا يَعْلَمُ هَذَا، أَوْ قَالَ: «أُظُنُّهُ»، أَوْ قَلَّدَ فِيهِ، أَوْ شَكَّ فِيهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ».

وقال (9/371): «أما قوله: «فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم»؛ فمفهومه: إذا كان مع قولهم أمانة تدلُّ على صدق اعتقادهم، أو لم يكن ظاهر حالهم كذبهم ونفي اعتقادهم لها؛ كالمكره».

وقوله -عليه السلام-: «هلا شققت عن قلبي»، ليس من هذا؛ لأنَّه أخبر أنَّه قتله بظن نفسه أنَّه قالها خوفاً على غنمه، لا أنَّه ظهر منه على حال تنفي اعتقاده».

وقال (9/373): «الأمر الذي يصل إلى الحيوان ويضر بهم من أفعال الله تعالى، وهو المنفرد بالقدرة عليه؛ فمتى اعتقد الإنسان أنَّ ذلك من فعله، وأنَّه قادر عليه صار ذلك اعتقادَ كفر، وكان بمثابة اعتقاده أنَّه يقدر على خلق



الأجسام، لأنَّ كُلَّ شيءٍ مِنْ ذَلِكَ فَاللهُ تعالى ينفرد بالقدرة عليه».

وقال (535/10): «فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ؛ مِمَّا يَدَّعِيهِ الْمُتَنَجِّمُونَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَمَا يَحْدُثُ مِنَ التَّأَثُّرَاتِ فِي الْعَالَمِ، وَأَنَّهُ تَكُونُ عَنْ أَكْوَانِ الطَّوَالِعِ السَّبْعَةِ وَالْبُرُوجِ؛ فَإِنَّهُ شَيْءٌ لَا يَسَاوِي اسْتِمَاعَهُ، وَلَا يَقُومُ الْإِصْغَاءُ إِلَيْهِ؛ إِلَّا مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ التَّفَرُّجِ وَالتَّائُسِ بِهِ، كَرَهْنَا لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ اشْتَغَالَ بِبَاطِلٍ لَا أَصْلَ لَهُ.

وإنَّ نَظَرَ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ التَّدْبِيرِ وَاعْتِقَادِ صَحَّتِهِ كُفْرَانًا، وَكَذَلِكَ إِذَا صَدَّقَ بِمَا يَخْبِرُونَ عَنْ أَحْكَامِ الْمَوَالِيدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الْخَالِقُ تعالى.

فَأَمَّا النُّجُومُ؛ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ خَلْقِهِ، وَمَرْبُوبَةٌ مُسِيرَةٌ مُسَخَّرَةٌ فِيمَا خُلِقَتْ لَهُ، لَا تَمْلِكُ لِنَفْسِهَا نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، وَلَا لَغَيْرِهَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَدَّقَ كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا أَوْ مُسَحَّرًا<sup>(1)</sup> فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

#### \* اتِّبَاعُهُ لِلدَّلِيلِ:

اعلم -رحمك الله- أَنَّ مِنْهُجَ الْمُؤَلَّفِ فِي كِتَابِهِ اعْتِمَادُهُ عَلَى الدَّلِيلِ النَّقْلِيِّ ابْتِدَاءً، خَاصَّةً فِي مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ، فَمِمَّا وَرَدَ عَنْهُ -رَحِمَهُ اللهُ-

قوله (534/10): «كُلُّ هَذَا قَدْ وَرَدَ بِهِ الْأَثَرُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْهُ يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ وَيُتَكَلَّمَ عَلَيْهِ بِضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْقِيفٌ مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهِ، وَالتَّأَسُّيُ بِهِ فِي طَرِيقِهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ

فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

(1) فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ: (سَاحِرًا).

وقوله (203/2): «إِنَّمَا صِرْنَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ التَّوْقِيفِ وَالظَّاهِرِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ؛ فَيَجِبُ الْوُقُوفُ بِحَيْثُ يَنْتَهِي بِنَا السَّمْعِ إِلَيْهِ».

وقوله (156/2): «وَالَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ: إِثْبَاتُ ذَلِكَ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ وَصَحَّتِ الْآثَارُ، وَلَا نَذْفَعُهُ بِرَأْيٍ، وَلَا نُعَارِضُهُ بِقِيَاسٍ».

وقوله (206/2): «وَهَذَا التَّأْوِيلُ مِنْهُ دَعْوَى عَارِيَّةٌ مِنْ حُجَّةٍ وَمَعْنَى؛ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا، وَلَا يُتْرَكُ الْأَخْبَارُ الْمَأْثُورَةُ وَالرُّوَايَاتُ الْمَشْهُورَةُ».

وقوله (207/2): «وَلَأَنَّ الْعِلْمَ بِمَا قَالُوهُ يَحْتَاجُ إِلَى سَمْعٍ، وَلَا سَمْعَ فِي ذَلِكَ؛ فَوْجِبَ تَبْقِيَّتُنَا عَلَى مَا جَاءَ عَلَيْهِ».

وقوله (157/2): «الْقُرْآنُ هُوَ الْحُجَّةُ، وَالْعِبْرَةُ، وَبِهِ التَّبَصُّرَةُ وَالْإِعْتِبَارُ، فَلَيْتَ شِعْرِي إِذَا تَرَكْنَاهُ، فَأَيُّ شَيْءٍ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ نَأْخُذُ بِهِ لَوْلَا الْحَيْرَةُ وَالْجَهْلُ وَالْعِنَادُ وَالشَّكُّ؟! نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ مَا يُضِلُّ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُنْهَجِ».

وقال (354/4): «كَوْنُ الْفِعْلِ سَنَةً لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِالْشَّرْعِ، وَلَا شَرْعَ فِي ذَلِكَ».

وقال (74/3): «سَلَكُ أَصْحَابِنَا طَرَقًا مِنَ الْإِعْتِلَالِ تَضَعُفٌ عِنْدَ التَّحْقِيقِ،

فَلِذَلِكَ عَدَلْنَا عَنْ ذِكْرِهَا، وَرَأَيْنَا الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْأَخْبَارِ».

وقال (274/7): «وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا طَرَقًا مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَالتَّعَلُّقِ بِالْأَثَرِ

أَوَّلَى».

وقال (45/10): «وَقَدْ سَلَكُ أَصْحَابُنَا وَمَنْ وَافَقْنَا فِي الْإِسْتِدْلَالِ طَرَقًا مِنَ

الْإِعْتِبَارِ، وَالتَّعَلُّقِ بِالْخَبَرِ أَوَّلَى».

وقال (185/4): «كثرة العمل لا دلالة فيه على الفضيلة، وإنما ذلك موقف على ما ترتبه الشريعة».

وقال (344/5) -ردا على الجصاص في قوله: «قيل: إن أصل الحديث...»-: «فيقال له: هذا إن كان قد قيل؛ فليس كل شيء قيل يجب أن يسمع ويعمل عليه، إلا أن يُبين قائله دلالة، أو يأتي بحجة، ولا يلزم تقليده وقبول قوله من غير دلالة على صدقه».

#### \* اتباعه لفهم السلف وعملهم:

قال رحمه الله (143/2): «طريق العلم بما ذكروه؛ السَّمْعُ، ولأنَّه لا يجوز أن يجيب عنه بما لم يَرِدْ به التَّوقيف، لأن مذهبنا وعقد لساننا؛ اعتقاد ما اعتقده السَّلف الصَّالح، والإمساك عمَّا أَمْسَكُوا عنه، اقتداءً بهم وتأسِّيًّا بأفعالهم». وهذا ديدن إمام المذهب مالك بن أنس، فمما قاله المصنف (364/4): «إنما لم يره مالك؛ لأنه لم يجده معمولاً به، ولم يدرك أحداً من السَّلف عليه».

#### \* الأخذ بظواهر النصوص والبعد عن المجاز والتأويل:

لم ينفك المصنف -رحمه الله- عن تكرار وجوب حمل الألفاظ على ظواهرها سواء في العقيدة أو الفقه، وإنكار التساهل في ادعاء المجاز والتأويل، فمما ورد عنه -رحمه الله-:

قوله (156/2): «ولا حاجة بنا إلى تَرْكِ الظَّواهر وإخراجها عن مفهومها، ونقلها عمَّا وُضِعَتْ له مِنْ غير حُجَّةٍ توجب ذلك».

وقوله (158/2): «ولا شيء يضطرنا إلى حمل ظواهرنا وأخبارنا على المجاز، والعدول عن حقيقة الكلام، وخرق إجماع الصحابة والسلف وأهل التفسير».

وقوله (16/3): «الواجب حمل الخطاب على ما يفهم من إطلاقه ويقتضيه ظاهره وعادة أهل اللسان في تخاطبهم».

وقال (507/8): «الأصل في الخطاب إذا صدر عن الله -تبارك وتعالى- أو عن النبي ﷺ أن يُحمل على مقتضاه في اللغة وموضوعه في اللسان، إلا أن يقوم دليل شرعي على زيادة شرط فيه، أو اعتبار معنى آخر لم يشترطه أهل اللغة، فإن دَلَّ على ذلك دليل صرنا إليه، وإلا فنحن متمسكون باللسان».

وعرف «الظاهر» بقوله (357/3): «الظاهر هو السابق إلى فهم السامع، وأنه المراد بالخطاب»، وقال أيضا (413/3): «هو السابق إلى وهم السامع، فوجب حمل الظاهر عليه».

ومن كلامه أيضا قوله (46/3): «التعلق بصريح اللفظ وحقيقته أولى من حمله على المجاز والكناية».

وقوله (406/3): «إذا وجد ما يحمل معه اللفظ على أظهر المذهبين وأفصح اللغتين كان ذلك أولى من حمله على أخفضهما رتبة وأدونهما منزلة».

وقوله (444/5): «إن التفرقة في الملك -على ما قالوه- لا تكون إلا مجازا أو اتساعا، وعلى ما قلناه: حقيقة؛ فحمله عليه أولى».

وقوله (87/6): «ظاهر التسمية يفيد الحقيقة؛ فلا نَصِير إلى المجاز إلا بدليل».

وقال (508/8): «الظاهر يفيد أن ذلك حقيقة فيها، فلا تُقبل دعوى المجاز إلا بدليل»، وقال (310/6): «المجاز يحتاج إلى دليل».

ومن قوله أيضا (207/4): «فإن قيل: إن العرب تسمي المِصر قرية؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ أَلْقَى﴾، و﴿مَنْ قَرَيْنِكَ أَلَيَّْ أَخْرَجَكَ﴾ [محمد: 13]، قيل له: هذا قد يرد، ولكن عرف الاستعمال غيره».

\* عقيدته في باب الأسماء والصفات الإلهية:

إذا ثبت ما تقدّم من أن المصنف يدور مع الدليل حيث دار، متبعا للسلف في فهمهم للنصوص وعملهم بها، وأن الأصل عنده الأخذ بالظاهر وأن المجاز والتأويل يحتاج إلى دليل، فهذا بيان عقيدته في الغيبات عامة وفي أسماء الله وصفاته خاصة:

أما الغيبات عامة:

فقال -رحمه الله- (56/2): «إن أصحاب الحديث يَمُرُّون على الحديث المروي في هذا، وهو ما رُوي عنه: «أن الموت يؤتى به في صورة كبش أملح، فيذبح ما بين الجنة والنار، ويقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت».

وإنما يُمتنع هذا على مذاهبهم -أي: المعتزلة ومن وافقهم- في جحد الأخبار واطراحها، ونسبة الداهيين إليها والقائلين بها إلى الحشو».

وأما الصفات الإلهية؛ فلم يخرج في عقيدته عن أصوله في الاتباع:

فقال - رحمه الله - (28/2): «إِنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ هُوَ مَا انْتَهَى عِلْمُهُمْ إِلَيْهِ، وَوَقَفَتْ بِهِمُ الدَّلَالَةُ أَوْ التَّوْقِيفُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]، ولقوله: ﴿وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]، وبقوله مخبرا عن الملائكة: ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: 32]».

وقال - رحمه الله - (28/2): «اعلم أَنَّ الوصف له تعالى بالاستواء اتِّبَاعٌ لِلنَّصِّ، وَتَسْلِيمٌ لِلشَّرْعِ، وَتَصْدِيقٌ لِمَا وَصَفَ نَفْسَهُ تَعَالَى بِهِ».

لَا يُثَبَّتُ لِلصِّفَاتِ كَيْفٌ:

قال - رحمه الله - (28/2) في بيان الاستواء الإلهي: «لَا يَجُوزُ أَنْ يُثَبَّتَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ، وَلَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا سَأَلَتْهُ الصَّحَابَةُ عَنْهُ».

صِفَتَا الْعُلُوِّ وَالِاسْتِوَاءِ:

المصنف - رحمه الله - على عقيدة السلف في إثبات علو ذات الله - عزَّ وجلَّ -، بخلاف من يؤول النصوص، ويقصرها على علو القدر والقهر.

قال - رحمه الله - (35/2): «هَذِهِ الْعِبَارَةُ الْآخِرَةُ - الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ: «عَلَى الْعَرْشِ» - أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأُولَى الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ اسْتَوَى»، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «عَلَى عَرْشِهِ» هُوَ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ، وَلَمْ يَرِدِ النَّصُّ بِذِكْرِ «فَوْقَ»

وإن كان المعنى واحداً، وكان المراد بذكر «الفوق» في هذا الموضع أنه بمعنى «على»، إلا أن ما طابق النص أولى بأن يُستعمل.

فأثبت المعنى، وأمعن في الاتباع، وأرشد إلى أن استعمال الوارد في نصوص الوحي أولى.

ثم قال - رحمه الله -: «الذي يدل على صحة ما ذكره من أنه على عرشه دون كل مكان، ورود النص بذلك».

فمقابلته بين «على العرش» و«كل مكان» تدل على أنه يتكلم «علو الذات» لا علو القهر والقدر.

ثم قال - رحمه الله -: «ولإجماع الأمة أننا مُتَعَبِّدُونَ في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العلوّ دون السفلي، ودون اليمين والشمال وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كُلِّ مكان».

فهل بعد هذا التصريح شك، فقد قابل «العلو» بـ«السفل واليمين والشمال وسائر الجهات».

وقال - رحمه الله -: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباعاً للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به.

ولا يجوز أن يُثَبَّتَ له كيفية؛ لأنَّ الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي - عليه السلام - فيه بشيء، ولا سأله الصحابة عنه، ولا أن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كُفِّرَ عند كافة أهل الإسلام.

وقد أجمل مالك - رحمه الله - الجواب عن سؤال مَنْ سألَهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ فقال: «الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة»، ثُمَّ أمر بإخراج السائل». فكلامه صريح في إثبات الاستواء دون تكييف ولا تشبيه.

وليس في كلامه ما يدل على التفويض، لأنَّ كلامه السابق في «العلو» يبين أنه يثبت للصفات معاني، مع التزامه بالألفاظ الشرعية لأنها توقيفية في هذا الباب، فكلامه هنا يُحمل على عقيدة السلف في إثبات المعنى، دون تكييف أو تشبيه، ولهذا قال: «أجمل مالك الجواب فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف غير معقول».

### صفة المعية:

نفى المصنف - رحمه الله - معية الذات، بقوله (2/36): «ليس يريدون: ذاته في كُلِّ موضع».

وأثبت - رحمه الله - معية العلم والرعاية والحفظ والحياطة، فقال: «كذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [النحل: 128]؛ معناه: بالرَّعاية والحفظ والحياطة، لا أنَّ ذاته معهم، ونحو ذلك قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾ [المجادلة: 7]؛ معناه: أنَّه لا يخفى عليه شيء يكون في مُلكه، بل يعلم جميعه»، إلى آخر ما ذكره في الباب.



صفة الكلام:

عقد - رحمه الله - (40/2) فصلا كبيرا في الرد على القائلين بخلق القرآن،  
فلينظر في موضعه، وسنذكر هنا مسألتين:

المسألة الأولى: لم يذكر المصنف - رحمه الله - مع حِرْصِهِ وَتَبَعِهِ  
لجزئيات المسائل - ما شاع عند متأخري المتكلمين من «الكلام النفسي»  
و«نفي الحرف والصوت»، وهذا يدل على أحد أمرين:

إما أنه لم يكن معروفا عنده، ولم يكن مذهبا مسموعا ولا منتشرًا، وهذا  
هو الصواب.

وإما أن يكون عرفه واعتقده ولم يذكره في كتابه، وهذا مستبعد خاصة مع  
استطراده في مسائل الباب.

ومما يستأنس به في هذا الباب:

قوله (55/2): «فالسؤال عن هذا محال، لأنه لا يبقى في العالم هذيان إذا  
كان الهادي أيضا يسمع كلام نفسه، ولأنَّ الباري تعالى يَسْمَعُ كَلَامَ نَفْسِهِ،  
فقولكم: «ولا أَحَدَ يسمع كلامه»؛ محالٌ».

فبيِّن - رحمه الله - أنَّ كلامه - سبحانه - «مسموع»، ففيه رد على من جعله  
«كلاما نفسيا» أو نفى عنه «الصوت».

ويستأنس أيضا بقوله في «كتاب الصلاة» (57/4) في بيان سبب عدم إعادة  
الصلاة من النفخ: «وجه قوله: «إنها لا تُعاد منه»؛ هو أنه ليست له حروف  
هجاء بيّنة، فلم يكن كالكلام».

فَبَيَّنَ -رحمه الله- أَنَّ الكَلَامَ المَعْهُودَ هُوَ مَا كَانَتْ لَهُ حُرُوفٌ هَجَاءُ بَيِّنَةٌ. فلو كان تعريف «الكلام الإلهي» يخرج عنده عن حدِّ «الكلام»، لبيّنه في موضعه من الشَّرح، ولكنه لم يعرج عليه مع ما عُهِدَ عنه مِنَ التَّدْقِيقِ والتَّحْرِيرِ.

**المسألة الثانية:** المصنف -رحمه الله- يميل إلى قول الأشاعرة وَمَنْ وافقهم من أَنَّ القرآنَ صفة ذات فقط، وهذا واضح من خلال ردوده على المعتزلة خاصة (53/2)، والصَّواب الذي عليه المحققون من أهل السنة أَنَّ «الكلام» صفة ذات لله -سبحانه-، لم يزل متكلمًا، -وهو مع ذلك- مِنَ الصفات الفعلية أيضًا لتعلقه بالمشيئة والقدرة، فيتكلم سبحانه متى شاء بما شاء؛ كَلَّمَ آدَمَ في وقتٍ، وكَلَّمَ مُوسَى في وقتٍ، ويكلم الخلق يوم القيامة.

فلو كان المصنف على هذا الاعتقاد لسهَّلَ عليه الرَّدُّ على الشبهات التي أوردها عن المعتزلة وَمَنْ وافقهم.

**صفات الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة:**

فَصَّلَ المصنف في الكلام فيها في مواضعها من شرح «المقدمة العقديّة» (22/2، 23، 31، 32)، وغيرها من المواضع.

**الصفات الفعلية:**

لم يتكلم القاضي -رحمه الله- عنها إلا في مواضع معدودة:

منها (154/2) في بيان «صفة المجيء»، فقال: «لقوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]، فأثبت نفسه جائيًا، ولا معنى لقول مَنْ يقول: إِنَّ

المراد به: «جاء أمر ربك»، لأنَّ ذلك إضمارٌ في الخطاب يزيله عن مفهومه ويحيله عن ظاهره، لا حاجة بنا إليه، وليس المجيء الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون مِنَّا مِنَ الانتقال والتَّحرك والزَّوال وتفرُّغ الأماكن وشغلها، لأنَّ ذلك مِن صفات الأجسام، والباري سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك، ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك؛ وَجَبَ صَرْفُ الكلام عن حقيقته، لأجل أنَّ القضاء على الغائب بمُجرَّد الشَّاهد لا يجبُ عندنا ولا عند مُسَلِّمٍ.

فكلامه - رحمه الله - جَمَعَ بين:

إثبات المعنى؛ بقوله: «أثبت نفسه جائئاً».

والأخذ بظاهر اللفظ؛ بقوله: «يزيله عن مفهومه ويحيله عن ظاهره».

ونفي التأويل؛ بقوله: «لا معنى لقول من يقول إن المراد به جاء أمر ربك».

ونفي التشبيه؛ بقوله: «وليس المجيء على سبيل ما يكون منا».

ونفي تفويض الكيفية؛ بقوله: «ليس إذا استحال عليه ذلك وجب صرف

الكلام عن حقيقته».

ولو اقتصر المصنف على نفي التشبيه جملة دون قوله: «الانتقال

والتحرك والزوال وتفرُّغ...» لكان أَتْبَعَ، لأن هذا مما لم يأت في الكتاب

والسنة إثباته ولا نفيه، فكان الواجب السكوت عنه كما سكت السلف

الصالح.

\* كلامه في الرُّسل:

تجده في موضعه من شرح «المقدمة العقدية» (105/2)، ومما قاله في الإيمان بنينا - عليه السلام -: «هذا إجماع الأمة قاطبة»، «فأمّا الكلام في بُنْيَانِهِ وَصِحَّةِ رِسَالَتِهِ، فليس من الكلام مع أهل المِلَّةِ في شيء، وإنّما هو كلامٌ مع فِرَقِ أهل الكفر، الطّاعنين على الإسلام».

\* كلامه في الساعة واليوم الآخر والجنة والنار:

تجده في موضعه من شرح «المقدمة العقدية» (107/2) (130/2)، وصدّره بقوله: «مِنْ تَمَامِ الإِسْلَامِ وَصِحَّةِ الإِيْمَانِ، وَمِمَّا يَلْزُمُ الْقُلُوبَ عَمَلُهُ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْفِئْدَةِ اعْتِقَادُهُ؛ أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ آتٍ لَا مُحَالَةَ، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُؤْمِنٍ بِالْقُرْآنِ وَلَا بِالْشَّرْعِ».

\* كلامه في القضاء والقدر:

تجده في موضعه من شرح «المقدمة العقدية» (56/2)، وصدّره بقوله: «هذا الذي قاله هو قولُ أهل السُّنَّةِ وأئمة الحديث، ومذهبُ السَّلفِ الصّالح، والأخبار متواترة باللفظ الذي عبر به».

\* كلامه في الصحابة:

قال - رحمه الله - (56/4): «فما رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَى الَّذِي وَقَعَ فِي بَيْتٍ، الْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضَافَةٌ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَى الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ وَفُورِ الْعَقْلِ وَالْحَزْمِ وَرِجَاحَةِ الْأَحْلَامِ وَقُوَّةِ الدِّينِ وَكَثْرَةِ الْخُشُوعِ وَتَوْقِيرِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْإِخْبَاتِ فِي الصَّلَاةِ بِحَيْثُ يُمْنَعُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ

ضحكوا مِنْ أَعْمَى وقع في بئر؛ لَأَنَّ هذه عادة الصبيان، وَمَنْ لا خلاق له،  
والصحابة تُجَلُّ عن مثل هذا».

وقال (278/8-279): «إذا أمكن حمل قول الصحابة على وجه صحيح وأمر  
ممکن لم يَجْزُ العدول عن ذلك إلى حملة على وجه فاسد، واعتقاد تخطئته  
وتغليظه؛ لَأَنَّ ذلك ينافي ما هم عليه مِنَ العدالة، ويوجب سوء الظنَّ بهم،  
وتهمتهم فيما ينقلونه ويفتون به، وذلك ممنوعٌ اعتقاده فيهم».

#### \* موقفه من الفرق المنحرفة:

لم يجد القاضي -رحمه الله- حرجاً في الرَّدِّ على أهل البدع، وتسمية  
أعيانهم، وبيان بدعهم وضلالهم، والطعن فيهم علناً؛ تحذيراً مِنْ شرِّهم،  
ونصْحاً للمسلمين، فَمِنْ أقواله في الفرق المنحرفة، وَمَنْ انتسب إليها:

#### \* الخوارج:

ذكرهم في باب الكبائر (119/2) ووصفهم بأنهم «فرق أهل المبتدعة؛ وهم  
المعتزلة والخوارج والشرأة»، كما ذَكَرَ خلافتهم الفقهي في مواضع يسيرة مِنْ  
الكتاب، مع التنبيه دائماً على عدم الاعتداد به، منها قوله (338/9): «لم يُحك  
الخلاف فيه إلا عن الأصمِّ والخوارج، وهؤلاء غير معتبر بخلافهم»، وقوله  
(420/9): «لم يخالف فيه إلا الخوارج المارقة، وهم غير مُعتدِّ بخلافهم».

#### \* الجهمية:

ذكرهم في موضع واحد من شرح المقدمة العقدية، فقال (48/2): «فأما  
قوله: (إِنَّه تعالى كَلَّمَ مُوسَى بَكَلَامِهِ الَّذِي هو صِفَةُ ذَاتِهِ) إلى آخِرِ ما قاله في

ذلك؛ فهو الكلام في أَنَّ القرآنَ غيرُ مخلوق، وهو إجماع كافَّة أهل السُّنَّة وأئمة المِلَّة قبل الجَهْمِيَّة وَمَنْ نشأ بعدهم مِنْ أَتْبَاعِهِم المبتدعة».

وذكرَ مِنْ رؤوسهم «بشر المريسي» في موضع آخر، فقال (155/2): «وكذبت المعتزلة والقدرية وغيرها مِنَ المبتدعة وأهل الأهواء بالميزان، وزعموا أَنَّهُ لا أصل له، منهم: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وغيلان، وغيرهم، وتبعهم بِشَرِّ المَرِيْسِيِّ والإباضِيَّة».

#### \* المعتزلة:

أكثر من الرَّدِّ عليهم في المقدمة العقدية، ونعتهم بصنوف من التجريح، كقوله (40/2): «من ضروب المبتدعة»، وقوله (78/2) (103/2): «المعتزلة ومن تبعهم من المبتدعة»، وقوله (119/2): «فرق أهل المبتدعة».

وسمَّى مِنْ رؤوسهم: «البلخي» (40/2) (33/2)، وقال: «هذا ضلال من راكمه»، و«معمر بن عمرو» (42/2)، و«الجبائي» (55/2) (132/2)، وعقَّب على شُبْهَةٍ له بقوله: «وهذا يَدُلُّك على أَنَّ غرض القوم الطَّنْزُ بالدِّين واللَّعب والمجون»، و«عمرو بن عبيد» (119/2) (159/2)، و«واصل بن عطاء» (159/2)، و«أبي الهذيل» (163/2)، و«بشر بن المعتمر» (163/2).

#### \* القدرية:

رَدَّ عليهم في (72/2) و(57/2)، وسمَّاهم «معتزلة»، وقال: «حتى قال بعض طواغيتهم»، ثم قال: «واستوجبوا بذلك هذه التَّسمية التي أجمع المسلمون على كُفْرِ مَنْ باء بموجبهما، والأخبار متواترة بتكفير القدرية وإخراجهم مِنْ

الإسلام، وإضافتهم إلى أصناف الكفر».

### \* الإباضية:

ذكرهم في موضعين من شرح المقدمة العقدية، فقال (155/2): «وكذبت المعتزلة والقدرية وغيرها من المبتدعة وأهل الأهواء بالميزان، وزعموا أنه لا أصل له، منهم: ...، وتبعهم بشر المريسي والإباضية»، وقال في وصف الصراط (159/2): «وللإباضية قول آخر غير هذا».

### \* الشيعة الرافضة:

ذكرهم في مواضع من شرح المقدمة العقدية، ووصفهم (234/2) بـ«العصابة المبتدعة؛ فإنهم خارجون عما نحن عليه، وإلى الله نبرأ مما هم عليه». وجعل خلافهم في فروع المسائل مما لا يعتمد عليه، ولا يلتفت إليه، ولا يعتد به، وصرح بذلك في عدة مواضع من كتابه منها:

قوله (333/3) في الاستنجاء من الريح: «وهذا لا خلاف فيه بين فقهاء الأمصار ولا في الصدر الأول، وذكر فيه خلاف عن من لا يعتمد عليه، ولا يلتفت إليه»، والخلاف فيه منقول عن الشيعة، قال النووي في المجموع (113/2): «وحكي عن قوم من الشيعة أنه يجب، والشيعة لا يعتد بخلافهم».

وقال (96/5): «... إلا على ما ذهب إليه بعض من لا يعتد بقوله ولا يلتفت إلى خلافه: أنه إذا كان مريضاً لا يصح صومه».

وهو قول الشيعة الإمامية كما في «زبدة البيان» للأردبيلي (ص149).

وقال في زواج المتعة (7/169): «ذهب قوم من المبتدعة إلى جوازها».

وقال في الزواج بأكثر من أربع (7/203): «حكى عن بعض من لا يُعْتَدُّ بخلافه أنَّه يجوز الجمع بين تسع نساء».

وهو مروي عن الرافضة كما في «المبسوط» للسرخسي (5/160).

وقال في تحريم نكاح حرائر أهل الكتاب (7/213): «إليه ذهب من لا يُعْتَدُّ بخلافه».

وهو قول الإمامية، كما في «الحاوي الكبير» للماوردي (9/221).

#### \* غلاة المتصوفة:

قال -رحمه الله- (10/447) في شرح قول ابن أبي زيد: (ولا قراءة القرآن باللحن المُرْجَّعة كترجيع الغناء، ولْيُجَلَّ كتاب الله العزيز أَنْ يُتْلَى إِلَّا بِسَكِينَةٍ ووقار).

قال: «الألحان إذا كُرِهَتْ في الشُّعْر؛ كانت أَنْ تُكْرَهَ في القرآن أولى، ولأنَّ كتاب الله نُزِّهٌ عَنِ الطَّرَبِ المؤدِّي إلى السُّخْفِ».

وكذلك في البدعة الكبرى ما نشاهدُه عند مثل هذا من كثير ممَّن يدَّعي لنفسه العبادة والتقدُّم في الزهد، ويُنسب إلى التَّصَوُّف والفقر؛ من اضطراب التمييز، وقلة الخشوع، وأنواع الرِّقْص، والإيماء باليد والرأس، والضرب على الصَّدر، وما يُنسب إليه فيه من التَّوَجُّد التي يثمر الوقوع على الحاضرين حتى يؤدي ذلك إلى الضحك والطَّنْز والاستهزاء.



وَمِنْ أَعْجَبَ مَا رَأَيْتُ مِنَ الْاسْتَهْزَاءِ، وَمِنْ أَعْجَبَ مَا رَأَيْتُ مِنَ الْوَقَاحَةِ  
وَالْمَكَارَةِ وَالْغُلَطِ؛ نِسْبَةُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُخَالَفِينَ إِلَى أَصْحَابِنَا جَوَازِ الْغِنَاءِ وَتَعْلِيمِ  
الْحَنَانِ، وَلَيْتَهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يُحْكِي  
عَنْ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْفُقَهَاءُ مِنْهُمْ مُتَنَزِّهِينَ عَنْهُ.

وَاحْمِلْ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى الدِّينِ؛ الَّذِي هُوَ الْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ، وَالْمَرْوَةِ؛ وَهِيَ  
الْحَيَاءُ مِنَ النَّاسِ وَالْأَنَفَةُ مِنَ ذَمِيمِ الْأَخْلَاقِ، فَإِذَا عُدِمَا فَقَدْ انْخَرَقَ الْبَابُ  
وَبَيَّنَ مِنَ الصَّوَابِ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُحَسِّنُ الْمَقْرُوءَ، وَيُشْهِئُهُ إِلَى اسْتِمَاعِ  
كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ»، فَإِنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الْجَهْلِ وَالْعِمَايَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُعَوَّلُ  
عَلَى مَنْ يُحَسِّنُهُ عِنْدَ السَّفَهَاءِ، وَيُشْهِئُهُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِ الدِّينِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ تَوْجِبُ حُسْنَ قِرَاءَتِهِ بِطَرَبِ الْعُودِ وَالطَّنْبُورِ، لِأَنَّ  
ذَلِكَ أَدْخَلَ فِي الْإِطْرَابِ وَأَبْلَغُ فِي الْإِشْتِهَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقُولُونَهُ؟!  
وَلَيْسَ هَذَا مِنْ دِينِ مُسْلِمٍ؛ فَسَقَطَ مَا قَالُوهُ.

هل تأثر المصنّف بالعبقيدة الأشعرية؟

مِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَصْنُفَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ السَّنَةِ  
وَالْجَمَاعَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَتَأْصِيلَاتِهِ تَخَالَفَ مَنْهَجَ الْأَشَاعِرَةِ بِمَفْهُومِهِ الْمَتَأَخَّرِ،  
فَهُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ التَّأْوِيلِ، بَلْ كَلِمَا سَنَحَتْ لَهُ الْفُرْصَةُ يَبَيِّنُ أَنَّ الْأَخْذَ  
بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ الْمَجَازَ وَالتَّأْوِيلَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

إلا أنه - رحمه الله - بحكم تتلمذه على القاضي الباقلاني، وركونه إلى الاستدلال العقلي، فقد كان له نزاع إلى طريقة المتكلمين.

وسأذكر في هذا الباب مخالفة المصنف للأشاعرة في الجملة، وأذكر ما ربما يتعلّق به من يزعم تأثره بهم.

أولاً: نقله اختيار أبي الحسن الأشعري في تعريف توحيد الألوهية:

قال - رحمه الله - (24/2) في معنى «الإله»:

«واختار أبو الحسن - رحمه الله - أن معناه مأخوذ من «الإلهية»، وهي قُدْرته على اختراع الجواهر والأعراض، وذلك معنى ينفرد به».

قلت: تعريف الأشعري يندرج ضمن «توحيد الربوبية»، ولم يذكره المصنف اختياراً أو إقراراً، وإنما ذكره في جملة الأقوال الشاذة عنده.

دليله السياق: فالمصنّف عرّف «الإله» بقوله: «قيل: مأخوذ من استحقاق التعبد»، و«قيل: إنه مأخوذ من وَلِه الخلق إليه وافتقارهم إليه وفزعهم...». وهذا يجمع العبادات القلبية والبدنية وأنه المستحق لها وحده سبحانه، وهو حقيقة «توحيد الإلهية».

فأقر المصنف - رحمه الله - هذان التعريفان، بل جعلهما الواجبين في حقه تعالى بقوله: «وأيّ ذلك كان؛ فيجب وصفه تعالى به، لأنّ كلّ هذه المعاني موجودة فيه».

ثم ذكر تعاريف محتملة؛ ذكرها أهل اللغة، وختمها بقوله: «وفي هذا

التَّقسيم تَكَرِيرٌ وَإِعَادَةٌ، وما لا يَتَعَلَّقُ بِتَسْمِيَةِ الْأُلُوهِيَةِ.

ثم ذكر تعاريف شاذة أو قاصرة؛ صَدَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا»: مِنْهَا «أَنَّهُ الْغَالِبُ الَّذِي لَيْسَ بِمَغْلُوبٍ»، وَمِنْهَا أَنَّهُ «الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ» وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ.

فَتَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ التَّسْلُسِ أَنَّ الْمَصْنِفَ لَا يَتَّبِعِي هَذَا التَّعْرِيفَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي جُمْلَةِ الْخِلَافِ فِي تَعْرِيفِ «الْإِلَهِ»، وَأَنَّهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُقَرَّرُ التَّعْرِيفُ الصَّحِيحُ بِأَنَّهُ لَا مُسْتَحَقَّ لِلْعِبَادَةِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ إِلَّا اللَّهُ.

ثَانِيًا: حَقِيقَةُ الْعُلُوِّ وَالْإِسْتَوَاءِ، هُوَ عَلَى غَيْرِ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ (ص 230).

ثَالِثًا: حَقِيقَةُ الْكَلَامِ، وَافَقَ الْأَشَاعِرَةُ فِي جَعْلِ الْكَلَامِ صِفَةً ذَاتَ فَقْطٍ، وَخَالَفَهُمْ فِي نَفْيِ الصَّوْتِ، وَلَمْ يَعْجِزْ عَلَى تَقْيِيدِ الْكَلَامِ بِالنَّفْسِيِّ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ (ص 233).

رَابِعًا: مَسْأَلَةُ الْكَسْبِ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ: قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- (99/2): «وَمَعْنَى الْكَسْبِ الَّذِي نُرِيدُهُ وَجُودُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ مُتَصَرِّفًا فِي الْفِعْلِ بِقُدْرَةٍ مَخْلُوقَةٍ فِي مَحَلِّهِ، يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ مَا يَجِدُ الْمُضْطَرُّ نَفْسَهُ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ ذَلِكَ وَامْتِنَاعِ تَصَرُّفِهِ، وَهَذَا مَعْنَى إِذَا رَجَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَنْ يَجْعَلَهُ، وَلَا اسْتَحْسَنَ الْمُكَابَرَةَ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُكْتَسِبَ لِحَرَكَةِ مِنْهُ؛ يَجِدُ نَفْسَهُ مَخْتَارًا لَذَلِكَ، قَاصِدًا إِلَيْهِ، مُتَصَرِّفًا فِي الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ قَصْدِهِ مِنْ ذَهَابِهَا فِي الْجِهَاتِ، فَهَذَا هُوَ الْكَسْبُ الَّذِي نُرِيدُهُ، وَإِنَّ الْمُضْطَرَّ الْمُتَحَرِّكَ يَدُهُ

بالفالج والارتعاش على ضرورة التحريك غير هذا، لأنه ليس متصرفاً فيها بقدره، وإنما هو مضطر إلى ذلك، ملجأ إليه.

والمصنف - رحمه الله - عبّر عن تأثير أفعال العباد بعبارة صحيحة جامعة: فقوله: «وجود الإنسان متصرفاً في الفعل»؛ ينفي الجبر وأن يكون الفعل من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار.

وقوله: «بقدره مخلوقة في محله»؛ فأثبت خلق الله الفعل بهذه القدرة. وقوله: «يجد نفسه عليها بخلاف ما يجد المضطر نفسه عليه»؛ فأثبت أن العبد له مشيئة ثابتة وإرادة جازمة وقوة سالحة.

فتبين أن تعريف المصنف للكسب صحيح ومعقول، بخلاف ما يتداوله الأشاعرة المتأخرون، مما لا حقيقة له ولا معنى.

خامساً: قوله «إن المعاصي كلها كبائر»: ينظر ما كتب (2/118)، وفيه أن هذا القول موافق للأشاعرة في ظاهره كما نقل ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (9/198)، لكن المصنف نقضه في ثانياً كلامه بقوله (2/128) -رداً على المعتزلة-: «قالوا: إن الشفاعة لمن واقع الصغائر وهو مجتنب للكبائر»؛ قال: «وهذا لا معنى له؛ لأن صاحب الصغيرة إذا فعلها مع اجتناب الكبائر لم يستحق العقاب».

فهو يثبت - رحمه الله - أن في الذنوب صغائر، ولكنه أكبر اللفظ بالنظر إلى عظم من عصي -سبحانه-، وإنما أنكر المعنى الذي تريده المعتزلة من أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، ومرتكب الصغيرة في المشيئة.

والخلاصة: أن المصنف على مذهب أهل السنة في العقائد، وله تعظيم للنصوص من الكتاب والسنة ونقول السلف، وقد تأثر بالمذهب الأشعري -بحكم بيئته- في بعض المسائل العقدية، إلا أنه -وإن وافقهم فيها- فهو لا يمت بصلة إلى ما وصل إليه المتأخرون منهم من نفي الصفات وتأويلها. فلا يجوز أن يُعَدَّ القاضي عبد الوهاب من جملة الأشاعرة مطلقاً، ويُستكثَر به في نصره هذا المذهب العقدي الفاسد، وهذه شروح الرسالة المتأخرة، تجد فيها نقولاً مستفيضة عنه في الجزء الفقهي، وربما نقلوا عنه في الجزء العقدي ما كان مجملاً، فإذا رأوا من كلامه ما ينقض مذهبهم أضربوا عنه، وأتوا بكلام فلان وفلان من المتأخرين.

فصل: في نقض استدالات أحمد محمد نور سيف:

قام الأستاذ في تحقيقه للجزء العقدي من «شرح الرسالة» بعقد باب (ص 109) سماه: «موقف القاضي عبد الوهاب من المسائل التي يخالف فيها المشبهةُ الأشاعرة» انتصر فيه لأشعرية القاضي عبد الوهاب، وأكثر من الحشو وتكثير الكلام وتسويد الورق دون طائل، وسألخص استدالاته وأنقضها باختصار، وحيث أذكر «المحقق» فهو المقصود.

\* ذكر المحقق (ص 109) أن على «من يريد تحري الصدق في القول عليه أن يتحرى الأمانة في النقل بعد الثبوت من دلائل ما ينقل، وصحة فهمه لهذه الدلائل، وهذا يستلزم أخذ القضايا بكلياتها لا بجزئياتها، وفي سياقها

المتكامل لا في سردها المبستر أو الإيراد الانتقائي للنصوص على وجه يؤيد ما يذهب إليه أو مناصرة قضية يدعو إليها».

أقول: سيتبين مما يأتي أن هذا كله دعوى، فاحفظ هذه الأصول التي أصلها، وقارن بما سيأتي خطؤه:

الأولى: تحري الأمانة في النقل.

الثانية: التثبت مما ينقل.

الثالثة: صحة فهمه لهذه الدلائل.

الرابعة: أخذ القضايا بكلياتها لا بجزئياتها.

الخامسة: عدم الانتقاء من النصوص ما يؤيد المذهب.

\* ذكر المحقق (ص 110) أَنَّ القاضي لازم الباقلاني إمام الأشاعرة، فلا يتوقع منه إلا أن يسير على دربه.

أقول: هل نأخذ بهذا التوقع أم بقول القاضي - رحمه الله - (2/ 143): «طريق العلم بما ذكروه؛ السَّمْعُ، ولأنَّه لا يجوز أن يجيب عنه بما لم يَرِدْ به التَّوقيفُ، لأنَّ مذاهبنا وعقد لساننا؛ اعتقادُ ما اعتقده السَّلف الصَّالح، والإمساكُ عمَّا امسَكُوا عنه، اقتداءً بهم وتأسِّيًّا بأفعالهم».

إذا تعارض قول الباقلاني وفهمه مع فهم السلف، ولم نجد للقاضي كلاماً، فهل ننسبه للباقلاني بسبب توقُّع الموافقة للملازمة، أم نأخذ بصريح قوله؟ أظن الجواب واضحاً.

\* استدل المحقق (ص 110) على صحة ادعائه المتقدم باسترسال القاضي

في سوق الحجج على طريقة المتكلمين الأشاعرة.

أقول: كل الاسترسالات إنما هي في الردّ على المعتزلة، فحيث حكموا العقل فلا بدّ من الردّ عليهم بالحجج العقلية، فهل يستطيع المحقق أن يجد ردّاً واحدا عقليا في المسائل الخلافية بين الأشاعرة والسلف الصالح، الجواب: لن يجد موضعا واحدا؛ لأن القاضي مسلم لهم، سائر على طريقتهم.

\* قال المحقق (ص 111): «عندما يعرض -أي: القاضي عبد الوهاب-

لأقوال المخالفين من المعتزلة أو الخوارج أو الرافضة أو المجسمة وغيرهم من أصحاب البدع يشدد النكير...».

أقول: أين أشعرية المصنف في هذا النقل؟ وأين ردوده على المجسمة؟ وهل ردوده -إن وجدت- تجعله أشعريا، اللهم إلا أن تجعل اعتقاد السلف في إثبات الصفات تجسيما، فهذا إن كان رأيك فلا تنسبه للقاضي، لأنه ذكر التجسيم في موضع واحد عند قوله (2/38): «واعلم أنّ الوصف له تعالى بالاستواء أتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يُثبت له كيفية؛ لأنّ الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي - عليه السلام - فيه بشيء، ولا سأله الصحابة عنه، ولا أنّ ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كُفّر عند كافة أهل الإسلام».

فهل أهل السنة يقولون بالكيفية والتنقل والتحول؟!

\* قال المحقق في بيان أشعرية القاضي (ص 111): «الدفاع عن القضايا التي يقول بها الأشاعرة، وبخاصة ما ينفردون به عن غيرهم».

فذكر منها: قوله: «اعمل على أن هذه اللفظة قد استعملت في وجهٍ على المجاز أكون ذلك حجة في نقلها عن كل موضع استعملت فيه من حقيقتها إلى مجازها؟»، ثم قال المحقق: «فهو يرى أن المجاز لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، ووجود مسوغ يدعو إليه».

أقول: الرد على ادعائه من وجوه:

الأول: القول الذي استشهد به مبتور، فالمحقق خالف القاعدة الرابعة في أخذ القضايا بكلياتها لا بجزئياتها، لأن القاضي رحمه الله قال (2/135): «أما تشبيهه ذلك بقول القائل: أعددت لفلان جواباً فإنه باطل من وجهين:

أحدهما: أنه دالٌّ على ما يقوله ومقتض لوجود ما أعد له ...

والثاني: اعمل على أن ...».

ثم ختمه بقوله: «فثبت أن ما قاله غير لازم».

ثم قال: «قد بينّا وجه استعمالها، وأنه لا يكون إلا في الموجود».

فقد أبطل القول جملة، ثم بين أنه حقيقة لا مجاز، ثم تنزل للمخالف في المناظرة بأنه - وإن ادعى أنه مجاز - فإنه غير لازم، ثم أكد أنه حقيقة لا مجاز، بقوله: «لا يكون إلا في الموجود».

الثاني: إذا أخذنا بنقله مجرداً؛ من أين فهم المحقق هذا الفهم؟ هل تنزل القاضي عند المناظرة وقوله: «اعمل على أن» أي: «هَبْ أن» أو «افترض



أَنَّ، يُسَوِّغُ نسبة هذا القول له؟

الثالث: إذا تنزلنا لفهمه؛ فهل مَن يرى جواز المجاز للضرورة أشعري؟ وهل استعمل القاضي هذا المجاز في بيانه لصفات الله - عزَّ وجلَّ -؟ نعم؛ القاضي يرى المجاز، لكنه يضيق دائرة استعماله جدا، ولا يجوز أن ينسب له تأويل أو مجاز ما لم يصرِّح به هو، لأنَّ الأصل عنده الأخذ بالظاهر: قال - رحمه الله - (16/3): «الواجب حمل الخطاب على ما يفهم من إطلاقه ويقتضيه ظاهره وعادة أهل اللسان في مخاطبتهم».

وقال (507/8): «الأصل في الخطاب إذا صدر عن الله - تبارك وتعالى - أو عن النَّبي ﷺ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَقْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ وَمَوْضُوعِهِ فِي اللِّسَانِ، إِلَّا أَنْ يَاقُومَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى زِيَادَةِ شَرْطٍ فِيهِ، أَوْ اعْتِبَارٍ مَعْنَى آخَرَ لَمْ يَشْتَرِطْهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، فَإِنْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ صَرَحْنَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَنَحْنُ مَتَمَسِّكُونَ بِاللِّسَانِ».

وعرَّفَ «الظاهر» بقوله (357/3): «الظاهر هو السابق إلى فهم السامع، وأنه المراد بالخطاب»، وقال أيضا (413/3): «هو السابق إلى وهم السامع، فوجب حمل الظاهر عليه».

ومِن كَلَامِهِ أَيْضَا (46/3): «التعلق بصريح اللفظ وحقيقته أولى من حمله على المجاز والكناية».

فهذا صحيحٌ مذهبه مِن صريحِ كلامه.

\* استدل المحقق (ص112) على أشعرية المصنف بنفيه للصورة والشكل، واستدل بقوله: «لأنَّ كُلَّ موجودٍ في هذا العالمِ خُلِقَ له، فلو كان فيهم مُشْبِهٌ

له لَمْ يَخُلُ الشَّيْءُ أَنْ يَكُونَ فِي الْجِنْسِ أَوْ فِي الصُّورَةِ، وَكُلُّ هَذِهِ سِمَاتُ حَدَثٍ، لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مُحَدَّثٍ، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ».

وبقوله: «فَلَأَنَّهُ سَبْحَانَهُ لَيْسَ بِذِي جِنْسٍ وَلَا نَوْعٍ وَلَا شَكْلٍ، وَلَا مِثْلَ لَهُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ».

أقول: هل نفى القاضي صفات الباري سبحانه وأولها بنفيه للجنس والصورة والنوع والشكل والمثل والنظير؟ أم هذا إمعان في التنزيه، مع إثبات الصفات بما يليق به سبحانه، وهذا هو الأليق بالقاضي والأجمع لعقيدته من ثنايا كلامه، فَمِمَّا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ (154/2) فِي بَيَانِ «صِفَةِ الْمَجِيِّءِ»:

«لَقَوْلِهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]، فَأَثْبَتَ نَفْسَهُ جَائِيًّا، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ: «جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ»، لِأَنَّ ذَلِكَ إِضْمَارٌ فِي الْخُطَابِ يَزِيلُهُ عَنْ مَفْهُومِهِ وَيُحِيلُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْمَجِيِّءُ الَّذِي أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ مَا يَكُونُ مِمَّا مِنَ الْإِنْتِقَالِ وَالتَّحَرُّكِ وَالزَّوَالِ وَتَفْرِيقِ الْأَمَاكِنِ وَشَغْلِهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَالْبَارِي سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ إِذَا اسْتَحَالَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ وَجَبَ صَرْفُ الْكَلَامِ عَنْ حَقِيقَتِهِ، لِأَجْلِ أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ بِمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ لَا يَجِبُ عِنْدَنَا وَلَا عِنْدَ مُسْلِمٍ».

فَفِي كَلَامِهِ هَذَا تَطْبِيقُ عَمَلِي لَتَقْعِيدِهِ السَّابِقِ:

فَأَثْبَتَ صِفَةَ الْمَجِيِّءِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْأَشَاعِرَةَ يَنْفَوْهَا.

وَأَمَعْنُ فِي بَيَانِ حَقِيقَتِهَا فِي رَدِّ مَنْ أَوْلَاهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْأَشَاعِرَةِ، بِقَوْلِهِ: «وَلَا

معنى لقول مَنْ يقول: إِنَّ المراد به: «جاء أمرُ ربِّك».

وبيّن سبب ردّه؛ بأن التّأويل إحالة عن ظاهر الكلام لا حاجة به.

ثم شرع في نفي التشبيه والتمثيل والنوع والنظير بقوله: «وليس المجيء الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون مِنَّا مِنَ الانتقال والتّحرك والزّوال وتفرّغ الأماكن وشغلها، لأنّ ذلك مِنْ صفات الأجسام، والباري سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك».

ثم ذكر الفیصل بین أهل السنة والأشاعرة بأنّه - وإنّ عجزت عقولنا عن استيعابه - فلا بدّ من التسليم بحقيقته لأنّ الأمر غيب، ولا يجوز الحكم على الغائب بما نشاهده؛ لأنّه تعالى ليس كمثله شيء، فقال: «ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك؛ وَجَبَ صَرْفُ الكلام عن حقيقته، لأجل أنّ القضاء على الغائب بمُجرّد الشّاهد لا يجبُ عندنا ولا عند مُسلِم».

فانظر - رحمك الله - إلى التّأصيل السّني السّلفي، وقارن بما ينسبه المحقق لهذا العَلَم الجليل.

\* ثم لم يكتفِ المحقّق بالخطأ في نسبة القاضي إلى المذهب الأشعري، فأراد أن يَجَرَّ معه ابن أبي زيد - رحمه الله - فقال (ص: 112): «وهذا الشرح للرسالة ومقدمتها قد اطلع عليه المصنف واستحسنه وأقره عليه».

أقول: الرد عليه من وجوه:

الأول: الأدلة السابقة التي ساقها ليس فيها ما يثبت أشعرية المصنف، بل في ثنایا الردّ ما يُبيّن عكس ذلك.

الثاني: لم يصحَّ أن ابن أبي زيد اطلع على الشرح، وسنعتقد له بابا مفردا فيما يأتي (ص 282).

الثالث: لو سلمنا اطلاع ابن أبي زيد على الشرح واستحسنه وإقراره فهذا دليل على بُعد القاضي عن الأشعرية، لأنَّ عقيدة ابن أبي زيد أبعد ما تكون منها، وعباراته في كتبه تُردُّ عليها، كقوله في «الرسالة»: «مستو على عرشه المجيد بذاته»، وقوله في «الجامع» «كلم موسى بذاته وأسمعه كلاما لا كلاما قام في غيره»، وقوله: «وأنه يجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائيا»، وقوله: «وأن يديه مبسوطتان، والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، وأن يديه غير نعمتيه».

\* ثم نقل المحقق (ص 113) كلام القاضي في الاستواء، وبيانه أن لفظ «على عرشه» أولى من «فوق عرشه».

أقول: ليس في النقل عن القاضي ما يثبت أشعرية المصنف، فهو أقرَّ المعنى، وذكر أنَّ ما طابق النص من الألفاظ أولى أن يستعمل، وهذا لا شك أنه أولى وأفضل، وإنما استجاز بعض العلماء إضافة بعض الألفاظ للرد على المخالف، وهذا ما فعله ابن أبي زيد في قوله «فوق» للرد على الأشاعرة في تأويلهم «الاستواء» بالاستيلاء، وقصرهم «العلو» على علو القهر والقدرة. والقاضي على مذهب ابن أبي زيد يقينا، فقد قال بعدد: «الذي يدل على صحة ما ذكره من أنه على عرشه دون كل مكان، ورود النص بذلك».

ففي قوله «دون كل مكان» دليل على أنه يتكلم على «علو الذات» لا علو

القهر والقدر، فهل قهره وقدره سبحانه في مكان دون مكان؟! تعالى الله عما يؤول إليه قول المتكلمين علوا كبيرا.

ثم قال القاضي - رحمه الله -: «ولإجماع الأمة أَنَّا مُتَعَبِّدُونَ في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العُلُوِّ دون السُّفْلِ، ودون اليمين والشَّمال وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كُلِّ مكان».

فقابل رحمه الله «العلو» بـ «السفل واليمين والشمال وسائر الجهات». فلا معنى لإيراد المحقق نقل القاضي، وهو يستكثر - كعادته - دون طائل. \* ثم شرع المحقق في الانتصار لمذهب الأشاعرة، وخرج عن موضوع المبحث، ولا بأس في تتبع أدلته ونقضها:

\* ذكر (ص113) أَنَّ الضبط الصحيح للرسالة: «المجيد بذاته»، بالرفع.

أقول: هو بالرفع والجبر في الأصول الخطية العتيقة، فلا وجه للتشكيك فيه، وقد سبقه أسلافه من المتكلمين في التشكيك في أصل اللفظة بعد أن أعياهم ليُّها وتأويلها، كأبي علي البجائي حيث قال: «قيل: إن هذه اللفظة دُسَّت على المصنف»<sup>(1)</sup>.

\* ذكر (ص112) أَنَّ كلمة «بذاته» لم يثبت عن أحد من السلف أنه قالها، وقال (ص114): «لفظة «بذاته» لم ترد في الكتاب والسنة ولا في كلام الصحابة رضي الله عنهم، قال الذهبي في كتابه «العلو للعلي العظيم»: «... وقد نقموا

(1) ينظر «التحرير والتحجير» للفاكهاني (1/189).

عليه في قوله «بذاته» فليته تركها»<sup>(1)</sup>.

أقول: هنا خالف المحقق القاعدة الأولى والخامسة، فقد نقل من «العلو» وورّط نفسه بقوله: «لم يثبت عن أحد من السلف أنه قالها». ففي ذات الصفحة تعليق للمحقق فيه: «نُقلت هذه الكلمة عمّن تقدّمه من العلماء كما نبه عليه المؤلف».

وقال الذهبي قبل صفحتين: «وقد تقدّم مثل هذه العبارة عن أبي جعفر ابن أبي شيبه وعثمان بن سعيد الدارمي».

وكذلك أطلقها يحيى بن عمار واعظ سجستان في «رسالته»، والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي في «كتاب الإبانة» له، فإنه قال: «وأئمتنا كالثوري ومالك والحماديين وابن عيينة وابن المبارك والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أنّ الله فوق العرش بذاته وأنّ علمه بكل مكان».

وكذلك أطلقها ابن عبد البر كما سيأتي.

وكذا عبارة شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري، فإنه قال: «وفي أخبار شتّى أنّ الله في السماء السابعة على العرش بنفسه».

وكذا قال أبو الحسن الكرجي الشافعي في تلك القصيدة:

عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغرائب

وعلى هذه القصيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين ابن الصلاح: «هذه

(1) «العلو» للذهبي (2/ 1292).

عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث».

وكذا أطلق هذه اللفظة أحمد بن ثابت الطريقي الحافظ، والشيخ عبد القادر الجيلي، والمفتي عبد العزيز القحيطي، وطائفة».

ثم قال الذهبي: «قد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمناه، وبلا ريب أن فضول الكلام تركه من حُسن الإسلام».

فكيف يدّعي المحقق -بعد اطلاعه على هذه النقول- هذه الدّعى العريضة، وكأنه لا رقيب ولا حسيب.

أما إن كان يَقْصُرُ «السلف» على الصحابة فقط، وينقم على ابن أبي زيد إيراده لفظه لم تثبت عنهم، فليطرد هذا في عشرات الألفاظ التي يتداولها الأشاعرة في ذات الله سبحانه، سواء في تأويل صفاته سبحانه، أو في الرد على المعتزلة وغيرهم.

فإن احتجّ لاستعمالها بالحاجة إليها للردّ عليهم، فكذلك احتجّ ابن أبي زيد ومن قبله من السلف هذه اللفظة «بذاته» للرد على الأشاعرة ومن شاكلهم.

\* قال المحقق -بعد أن أقنع نفسه بأشعرية القاضي- (ص114): «الشارح لو فهم من عبارة المؤلف «بذاته» ما فهمه بعض الشراح لبادر إلى إنكار هذا اللفظ لأن الشارح أشعري».

أقول: انتقل المحقق من مرحلة الاستدلال لأشعرية القاضي إلى الاستدلال

بأشعريته المزعومة، فأباح لنفسه الكلام نيابةً عن القاضي، والتعيرَ عمّا في نفسه، فقال بعده: «ولم يخطر على بال الشارح هذا الفهم وهو أعلم بكلام المصنف».

**\* وحيث أثار المحقق مسألة كون الشارح أعلم بكلام المصنف**

فأقول له: نعم هو عالم بكلامه، ولا منافاة في النظر السليم بين كلامهما، وأعلمُ منه بمراد ابن أبي زيد تلميذه الملازم له؛ الإمام أبو بكر محمد بن مؤهب القبري شارح «الرسالة»، فقد نقل عنه الذهبي في «العلو» (2/1365) قوله: «أما قوله: «إنه فوق عرشه المجيد بذاته» فمعنى «فوق» و«على» عند جميع العرب واحد... وقد تأتي لفظة «في» في لغة العرب بمعنى فوق... وهو قول مالك مما فهمه عمن أدرك من التابعين مما فهموه عن الصحابة مما فهموه عن النبي ﷺ أن الله في السماء؛ يعني: فوقها وعليها، فلذلك قال الشيخ أبو محمد: «إنه فوق عرشه» ثم بيّن أن علوه فوق عرشه إنما هو بذاته لأنه تعالى بائن عن جميع خلقه بلا كيف وهو في كل مكان بعلمه لا بذاته، لا تحويه الأماكن وأنه أعظم منها وقد كان ولا مكان».

فهل بعدَ هذا البيان من تلميذ المصنف بيانٌ؟

**\* ثم قال المحقق -بعد أن أقنع نفسه أيضا بأشعرية ابن أبي زيد- (ص115):**

«إن ابن أبي زيد أشعري المذهب، والأشعرية لا يقولون بهذه الكلمة بل ينكرونها، فحمل كلامه على ما يوافق مذهبه مقدم على حمله على غير مذهبه ثم الرد عليه».



ثم استدل لأشعريته بذكر ابن عساكر له في كتابه «تبيين كذب المفتري» وعدّه من الأشاعرة، وردّ ابن أبي زيد على مَنْ كفره.

أقول: هذا كلام لا يُتوسّع في الردّ عليه، وهي دعوى يمكن لأي مخالف ادعاؤها، ويمكن للجهمي مثلاً أن يقول: «إنّ فلاناً جهمي المذهب، والجهمية لا يقولون بهذه الكلمة بل ينكرونها، فحمل كلامه على ما يوافق مذهبه مقدم على حمله على غير مذهبه ثم الرد عليه».

فليس ردُّك عليه بأولى من ردنا عليك.

وأما الاستدلال على أشعرية ابن أبي زيد بردوده على المعتزلة، أو إيراد ابن عساكر له في جملة الأشاعرة، أو إنكاره على مَنْ كفر الأشعري، أو وصفه له بأنه «متمسك بالسنن»؛ فهذه ليست أدلة.

فأين لبُّ المذهب الأشعري وأصوله في نفس ابن أبي زيد وكُتبه؟ هل تجد في كلامه التأويل وصرف النصوص واستعمال عبارات الفلاسفة والتهان بين المعتزلة والقدرية.

ثم أنت أيها المحقّق تدرك مثلاً أنّ ابن تيمية يرّد على المعتزلة، وأحسبك ممن لا يُكفره، بل إن كنت منصفاً فلا يُستبعد منك أن تصفّه بأنه «متبع للسنن»، فهل هذا يجعلك تيميّ المعتقد وأنت تنصر المذهب الأشعري؟

فما ذكرته ليست أدلة، وكذا الذي سبق قبله، إلى بداية المبحث.

\* ثم عرج المحقق (ص 117) على مسألة الاستواء، وأطلق العنان لتأويل كلام القاضي وصرفه فيما أراه هو، فنقل عن القاضي قوله (38/2): «واعلم

أن الوصف له تعالى بالاستواء أتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به.

ولا يجوز أن يُثبت له كيفية؛ لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي -عليه السلام- فيه بشيء، ولا سأله الصحابة عنه، [ولا أن<sup>(1)</sup>] ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كُفِّر عند كافة أهل الإسلام.

وقد أجمل مالك -رحمه الله- الجواب عن سؤال مَنْ سأل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ فقال: «الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة»، ثم أمر بإخراج السائل.

ثم ذكر المحقق كلاماً طويلاً كرّر فيه النكير على مَنْ فرّق بين المماثلة والمشابهة، وكأنه ينسب لأهل السنة نفي المماثلة مع إثبات المشابهة من وجه، وهذا خطأ عليهم، فهم ينفون المماثلة والمشابهة جملةً، ويثبتون للأسماء معاني، وليس هذا من التشبيه في شيء، والمحقق ركن في الأخير إلى نسبة القاضي إلى التفويض، فقال: «مما سبق يتضح أن القاضي في إثباته صفة الاستواء إنما يجري مجرى التسليم بورود النص وإمراره، لا الاعتقاد بحقيقة دلالاته اللفظية التي تستلزم جلوساً واستقراراً...».

(1) في النسخة الخطية الوحيدة التي تحوي الجزء العقدي «فلأن ذلك»، وهي نسخة كثيرة التصحيف، وغيره المحقق إلى «ولأن ذلك»، والمثبت أصح، وقد تكرر هذا التصحيف كثيراً في الجزء الفقهي، لذلك انتبهنا له في تحقيقنا.

أقول: بل يعتقد حقيقته اللفظية، ولا شيء يمنع من التصريح بغيره إن كان يعتقد، والحمد لله أن أبقى في طَيِّات كلامه ما يردُّ زعم هذا المحقِّق وإن قصد إلى إخفاءه، ونَقَلَ ما بعده<sup>(1)</sup>، وهو قوله - رحمه الله - (154/2) في بيان «صفة المجيء»: «لقله - عزَّ وجلَّ -: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22]، فأثبت نفسه جائيًا، ولا معنى لقول مَنْ يقول: إنَّ المراد به: «جاء أمرُ ربِّك»، لأنَّ ذلك إضمارٌ في الخطاب يزيلُه عن مفهومه ويُحيله عن ظاهره، لا حاجة بنا إليه».

فقد أجابك - وأجاد - بأنَّ ما أزال الخطاب عن مفهومه وأحاله عن ظاهره فلا حاجة له به.

فلا حاجة له بما يحيل النص عن ظاهره، وأنت تنسب له (ص 118) أنه لا يُجْري النص على ظاهره.

ولا حاجة له بما يزيل الخطاب عن مفهومه، وأنت تنسب له (ص 120) عدم الاعتقاد بحقيقة دلالة اللفظية.

\* ثم ذكر المحقِّق (ص 122) مسألة القضاء بالغائب لمجرد الشاهد، فقال (ص 121): «ولا يقال إنا في ذلك قسنا الشاهد على الغائب، وقد سلَّمنا بذاتٍ لا تدرك حقيقتها فعلينا أن نسلم بصفات لا تدرك حقيقتها، ولا نقضي بالشاهد على الغائب».

(1) يتظر (ص 119)، فقد قال: «وقال في صفة المجيء: وليس المجيء الذي أضافه لنفسه على سبيل ما يكون منا...»، فاجتزأ آخر الكلام ليعزِّز قوله، وترك بدايته التي تنافي فهمه.

أقول: للقاضي - رحمه الله - كلام صريح في المسألة، ذكره المحقق قبل (ص 119)، ولم يأت به في هذا الموضع مع تأكده، وأتى بكلام آخر له في صفة العلم، فيه تقييد لما يصح فيه القضاء على الغائب بالشاهد، وهو في الحقيقة مُعَزِّزٌ لكلامه الأول.

ولم يستفد منه المحقق، وإنما أدرجه فقط ضَمْنُ كلامه لِيُفْهَمَ القارئُ أَنَّ القاضي وضع قيودا واستثناءات، لِيُبَرَّرَ لنفسه إباحة القضاء بالشاهد على الغائب في هذا الموضع.

ودونك كلام القاضي الصَّريح، قال - رحمه الله - حين تطرَّق لصفة «المجيء» (154/2): «أثبتَ نفسَه جائئًا، ولا معنى لقول مَنْ يقول: إِنَّ المراد به: «جاء أمرُ ربِّك»، لأنَّ ذلك إضمارٌ في الخطاب يزيلُه عن مفهومه ويحيلُه عن ظاهره، لا حاجة بنا إليه، وليس المجيء الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون مِنَّا مِنَ الانتقال والتَّحرك والزَّوال وتفرُّغ الأماكن وشغلها، لأنَّ ذلك مِن صفات الأجسام، والباري سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك، ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك؛ وَجَبَ صَرْفُ الكلام عن حقيقته، لأجل أَنَّ القضاء على الغائب بِمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ لا يجبُ عندنا ولا عند مُسْلِمٍ».

فكلامه - رحمه الله - واضح في إثبات معنى الصفة ونفي الكيفية والردُّ على مَنْ أَوَّلَّها وتَرَكَّ حقيقة معناها.

ومعلوم أَنَّ الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر، فلو طردنا

كلامه السابق على صفة الاستواء أو غيرها من الصفات لجاء كما يلي:

«أثبتَ نفسه [مستويا على عرشه]...، وليس [الاستواء] الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون مِنَّا مِنَ الانتقال والتَّحَرُّكِ والزَّوالِ وتفرُّغِ الأماكنِ وشغلِها، لأنَّ ذلكَ مِنْ صفاتِ الأجسامِ، والباري سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك، ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك؛ وَجَبَ صَرْفُ الكلامِ عن حقيقته، لأجل أنَّ القضاء على الغائب بِمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ لا يَجِبُ عندنا ولا عند مُسْلِمٍ».

فإن سَلَّمَ لنا المحقق هذا، وإلا فليذكر المانع.

\* ثم ختم كلامه بدعوى عريضة كعادته، بقوله: «هذا ما يُقرِّره مذهب الأشاعرة في إثبات الصفات، وانسجامه مع عقيدة القاضي عبد الوهاب رحمه الله».

أقول: أين الانسجام؟ وأنت تؤصِّل عكس ما ذهب إليه القاضي، وتُخفي أو تبتز كلامه الصَّريح في كُلِّ مسألة.

\* ثم ذكر المحقِّق (ص123) مسألة الكسب، وتقدم (ص243) البيان أنَّ تعريف الكسب عند القاضي على الصواب.

\* هذا جملة ما سوَّده المحقِّق، وختم سلسلة ادعاءاته بقوله (ص125): «مما تقدَّم يتَّضح أنَّ القاضي عبد الوهاب أشعري العقيدة، يُعَدُّ مِنْ روادِ الأشعرية، والمنافحين عنها، وإن كان يميل إلى مذهب متقدميهم في القول بعدم التأويل

في الصفات الإلهية إلا في حال الضرورة».

فأقول: لم يثبت له دليل واحد على أشعرية القاضي، كما تقدم، وهو على مذهب السلف في الجملة، أثري سلفي، يُعظم النصوص، ويقف عندها، وما تقدم ذكره في «عقيدته» (ص 219) يغني عن الإعادة.

#### مناصبه العلمية والعملية:

قال الخطيب البغدادي<sup>(1)</sup>: «تولى القضاء ببادرايا وباكسايا»، زاد ابن خلكان<sup>(2)</sup>: «وهما بليدتان من أعمال العراق».

وقال القاضي عياض<sup>(3)</sup>: «رأيت في بعض الكتب أنه ولي قضاء الدينور».

وقال ابن بسام<sup>(4)</sup>: «استقضي بمدينة اسعد».

وقال ابن فرحون<sup>(5)</sup>: «ولي قضاء المالكية بمصر آخر عمره».

#### رحلاته وخروجه من بغداد:

ذكر المصنف أنه زار «الجزيرة» - ما بين دجلة والفرات - و«الشام»؛ فقال (57/8): «والبطيخ؛ الذي عادتنا ببغداد بيعه جزافا، وفي النادر أن يُباع منه عددا،

ورأيانهم بالجزيرة ومواضع من الشام يبيعونه وزنا».

وقال ابن عساكر<sup>(6)</sup>: «قدم دمشق سنة تسع عشر وأربعمائة مجتازا إلى

(1) «تاريخ بغداد» (12/292).

(2) «وفيات الأعيان» (3/219).

(3) «ترتيب المدارك» (6/224).

(4) «الذخيرة» (4/517).

(5) «الديباج المذهب» (2/27).

(6) «تاريخ دمشق» (37/337).

مصر»، ثم أسند عن الغساني<sup>(1)</sup> قوله: «قدم الشيخ أبو محمد عبد الوهاب بن نصر الفقيه المالكي رضي الله عنه -يعني: دمشق- في شوال سنة تسع عشرة وأربعمائة، وخرج في جمادى الأولى من سنة عشرين وأربعمائة».

ونقل ابن عساكر<sup>(2)</sup> عن الكتاني قوله: «كان قدم علينا دمشق، وحدث بها، ولقيته قبل ذلك بميافارقين».

و«ميافارقين» أشهر مدينة بديار بكر، تقع في تركيا حدود 800 كلم شمال بغداد، فهذه إشارة إلى رحلة للمصنف إلى الشمال.

كما سافر المصنف إلى «الدِّيْنَوْر»، فقال في «شرح الرسالة» (65/8): «سمعت القاضي ابن كَجِّ الشافعي بالدِّيْنَوْر يقول هذا»، وقال (495/10): «حدثنا القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كَجِّ الشافعي بالدِّيْنَوْر».

و«الدِّيْنَوْر» تقع حالياً بإيران، وتبعد عن بغداد من جهة الشرق حدود 500 كلم، فهذه رحلة للمصنف إلى الشرق.

وفي الكتاب إشارة إلى رحلة إلى الجنوب، فقد ذكر المصنف أنه دخل البصرة، فقال: (5/2): «وقد كنّا أملينا شرحها مِنْ قَبْلُ، فأخذه مِنّا فِي السَّفَرِ بالبصرة مَنْ لَمْ يَرِدْهُ قَبْلَ حُصُولِ أَصْلٍ مِنْهُ»، ومما وصفه من عادة أهلها: (56/8): «التمر والرُّطْب؛ اللَّذَيْنِ عادةُ أَهْلِ البصرة وأعمالها كيلهما».

ومما سبق يَتَضَحُّ أَنَّ المصنف لم يخالف سنن العلماء مِنَ الضَّرْبِ فِي

(1) «تاريخ دمشق» (338/37).

(2) «تاريخ دمشق» (341/37).

الأرض لطلب العلم، فقد بينت هذه المعطيات -على شحّها- خروجه إلى نواحي بغداد الأربع؛ شمالها إلى ميفارقين، وشرقها إلى الدينور، وجنوبها إلى البصرة، وغربها إلى الشام.

كما يمكن أن يُستنتج من ذكر أهل مكة والمدينة في شيوخه<sup>(1)</sup> أنه كانت له رحلة إلى الحج أخذ فيها عن علماء الحرمين.

واستدل لهذا الدكتور حمزة أبو فارس<sup>(2)</sup> بأن «أصحاب التراجم ذكروا أن عبد الحق بن هارون الصقلي حجّ مرتين، فلقي في إحداهما القاضي عبد الوهاب وأبا ذر الهروي، لكننا لا نعرف على وجه التحديد متى كانت الرحلة، لأنهم لم يذكروا تاريخ رحلة الصقلي» انتهى كلامه.

قلت: وهو استدلال قوي إن سلم من اعتراض كونه لقيه في مصر في طريقه إلى الحج.

وأما خروجه إلى مصر آخر حياته:

فقال الخطيب<sup>(3)</sup>: «خرج في آخر عمره إلى مصر، فمات بها».

وتقدّم قول ابن عساكر<sup>(4)</sup>: «قدم دمشق سنة تسع عشر وأربعمائة مجتازاً إلى مصر».

(1) وهم: «عبد الله بن سعيد بن نافع المكي» و«عبد الملك بن مروان بن محمد المرواني» قاضي المدينة، كما تقدم في باب شيوخ المصنف.

(2) «القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه» (ص 111-112).

(3) «تاريخ بغداد» (292/12)، وكذا قال الشيرازي في «طبقاته» (ص 168).

(4) «تاريخ دمشق» (337/37).



وزاد الشيرازي<sup>(1)</sup>: وأنشد في خروجه من بغداد<sup>(2)</sup>:

سَلَامٌ عَلَى بَغْدَادَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَحَقُّ لَهَا مِنِّي سَلَامٌ مُضَاعَفُ  
فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُهَا عَنْ قِلَالِهَا وَإِنِّي بِشَطْطِي جَانِبَيْهَا لَعَارِفُ  
وَلَكِنَّهَا ضَاقَتْ عَلَيَّ بِأَسْرِهَا وَلَمْ تَكُنِ الْأَرْزَاقُ فِيهَا تُسَاعِفُ  
وَكَاثَتْ كَخِلٍّ كُنْتُ أَهْوَى دُئُوهُ وَأَخْلَافُهُ تَنَائَى بِهِ وَتُخَالِفُ

قال عياض<sup>(3)</sup>: «قرأتُ في بعض كتب الأخبار أنَّ الشعر ليس قوله، وأنَّ القاضي أبا محمد قال: وَجَدْتُ مَكْتُوبًا عَلَى سَارِيَةِ بَجْدِرَانَ<sup>(4)</sup>، فَذَكَرْتُ الشَّعْرَ، وَأَكْثَرَ النَّاسِ يَرْوِيهِ لَهُ -فَاللَّهُ أَعْلَمُ-».

قال عياض<sup>(5)</sup>: وَجَدْتُ فِيْمَا يُذَكِّرُ مِنْ أَخْبَارِهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّتِهِ- أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى مِصْرَ وَتَبِعَهُ الْفُقَهَاءُ وَالْأَشْرَافُ مِنْ أَهْلِهَا قَالُوا لَهُ: وَاللَّهُ لَقَدْ يَعْزُّ عَلَيْنَا فِرَاقَكَ، فَقَالَ لَهُمْ: وَاللَّهُ لَوْ وَجَدْتُ فِي بِلَدِكُمْ كَسْرَتَيْنِ مِنْ ذُرَّةٍ مَا خَرَجْتُ مِنْهَا، وَلَقَدْ تَرَكَ أَبِي جَمَلَةً دَنَانِيرَ وَدَارًا أَنْفَقْتُهَا كُلَّهَا عَلَى صِعَالِيكَ مِمَّنْ كَانَ يَنْهَضُ بِالطَّلَبِ عِنْدِي، فَنَكَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَأْسَهُ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِالْأَنْصِرَافِ، فَانْصَرَفُوا وَأَنْشَدَ:

(1) «طبقات الفقهاء للشيرازي» (ص 168-168).

(2) وأسند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (37/338) من طريق أبي القاسم ابن برهان النحوي قال: «أنشدني القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي وقد ودَّعته بالصراة من بغداد».

(3) «ترتيب المدارك» (7/221).

(4) في «مختصر ترتيب المدارك» لابن علوان [153/أ-حسنية]: «بَنَجْرَانَ».

(5) «ترتيب المدارك» (7/221).

لَا تَطْلُبَنَّ مِنَ الْمَجْبُوبِ أَوْلَادًا وَلَا السَّرَابَ لِتَسْقِي مِنْهُ وَرَادًا  
وَمَنْ يَرُومُ مِنَ الْأَرْدَالِ<sup>(1)</sup> مَكْرُمَةً كَمَنْ يُوتِدُ فِي الْأَتْبَانِ أَوْتَادًا  
وقد رأيتُ نحو هذه الحكاية دون الشعر في مثالب أهل البصرة، وأنها  
جَرَتْ للنضر بن شميل معهم.

والله أعلم أنَّ سبب خروجه من بغداد قصة جرت له لكلام قاله في  
الشافعي، فخاف على نفسه، وطلب، فخرج فارا عنها.

وتعقبه ابن علوان في «مختصر ترتيب المدارك» بقوله<sup>(2)</sup>: «وهذا يبعد، فإنَّ  
الشافعية بمصر لهم ظهورٌ وشوكةٌ، يكتابونهم أصحابهم البغداديون بما قاله  
في الشافعي؛ فيخافهم أيضا على نفسه، فيكون الذي أتى إليه هو الذي هرب  
منه، كما قيل:

مِثْلُ الْغَرِيقِ نَجَا فَوَافَى سَاحِلًا فَإِذَا اللَّيْثُ رَوَابِضَ بَجَوَارِهِ  
وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، والله أعلم».

قال عياض: ويروى له أيضا في مثله:

بَغْدَادُ دَارٌ لِأَهْلِ الْمَالِ وَاسِعَةٌ وَلِلصَّعَالِيكِ دَارُ الضَّنْكِ وَالضُّيْقِ  
أَصْبَحَتْ فِيهَا مُضَاعًا بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ كَأَنِّي مُصْحَفٌ فِي بَيْتِ زَنْدِيقٍ  
ومما أنشده أيضا في ذلك - وبعضهم ينسبه له -:

وَقَائِلَةٌ لَوْ كَانَ وَدُكَ صَادِقًا لِبَغْدَادَ لَمْ تَرَحَلْ فَكَانَ جَوَابِيَا  
يُقِيمُ الرِّجَالَ الْمُوسِرُونَ بِأَرْضِهِمْ وَتَرْمِي النَّوَى بِالْمُقْتَرِينَ الْمَرَامِيَا

(1) في «مختصر ترتيب المدارك» لابن علوان [153/ب- حسنية]: «الأندال».

(2) [153/ب- حسنية].

وَمَا هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ عَنْ مَلَائِكَةٍ وَلَكِنْ حِذَارًا مِنْ شَمَاتِ الْأَعَادِيَا  
قال القاضي عياض<sup>(1)</sup>: «ولما وصل مصر ونيتته المغرب؛ فوصف له،  
فزهده فيه، وخاطبه ابنا الشيخ أبي محمد ابن أبي زيد وقد انعقد بينه وبينهم  
وصلة بسبب شرحه تواليف أبيهم، ووصلوه بمالٍ لم يرضه».

وقال ابن بسام<sup>(2)</sup>: «استقر الفقيه أبو محمد بمصر، فحمل لواءها، وملا  
أرضها وسماءها، واستتبع ساداتها وكبراءها، وتناهت إليه الغرائب، واثالت  
في يديه الرغائب».

#### شعره ونظمه:

قال ابن بسام في «الذخيرة» (515/4): «وقد وجدت له شعرا معانيه أجلى  
من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح»، ثم ذكر الأبيات المثبتة في باب  
خروجه من بغداد والتي مطلعها: «سلام على بغداد»

قال: وبلغني أنه اجتاز في وجهته تلك بمعرة النعمان، وبها يومئذ أبو العلاء  
أحمد بن سليمان، فضيَّفه، وكتب إليه بما أثبتته في موضعه، وفي ذلك يقول أبو  
العلاء:

وَالْمَالِكِيُّ ابْنُ نَضْرٍ زَارَ فِي سَفَرٍ بِلَادَنَا فَحَمِدَنَا النَّأْيَ وَالسَّفَرَ  
إِذَا تَفَقَّهَ أَحْيَا مَالِكًا جَدَلًا وَيَنْشُرُ الْمَلِكَ الضَّلِيلَ إِنْ شَعَرَ  
قال ابن بسام: «وقد أخرجت من شعره ما يروق العيون، ويفوق المنثور

(1) «ترتيب المدارك» (6/225).

(2) «الذخيرة» (4/516).

والموزون»، ثم ساق قطعاً من نظمه، وحيث كانت مجموعة ميسورة فلا داعي لإعادة نسخها، فلتنظر في موضعها.

وجمع أيضاً الدكتور عبد الحكيم الأنيس «ديوانه»<sup>(1)</sup>.

وفاته:

ذكر أكثر المؤرخين أنه توفي سنة 422 هـ، منهم الشيرازي في «طبقاته»<sup>(2)</sup>، وعياض في «ترتيب المدارك»<sup>(3)</sup>، وابن بسام في «الذخيرة»<sup>(4)</sup>.

ثم اختلفوا في تحديد اليوم والشهر، فقال الخطيب البغدادي<sup>(5)</sup>: «مات ابن نصر بمصر في شعبان من سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة».

وقال ابن عساكر<sup>(6)</sup>: «قال ابن الأكفاني: وذكر الحميدي إما في ذي القعدة، وإما في ذي الحجة في وفاة المالكي عوضاً من شعبان».

وقال ابن خلكان<sup>(7)</sup>: «توفي ليلة الاثنين الرابعة عشرة من صفر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة»، ونقله ابن عساكر عن الأهوازي<sup>(8)</sup>.

وخالفهم ابن عطية في «فهرسه» (ص 110)، فقال في ترجمة يحيى بن إبراهيم

(1) طبع بدار البحوث بدبي سنة 1425 هـ - 2004 م.

(2) «طبقات الفقهاء» (ص 168).

(3) «ترتيب المدارك» (6/ 226).

(4) «الذخيرة» (4/ 516).

(5) «تاريخ بغداد» (12/ 292).

(6) «تاريخ دمشق» (37/ 341).

(7) «وفيات الأعيان» (3/ 222).

(8) «تاريخ دمشق» (37/ 341).

المرسي: إنه رحل إلى مصر سنة 421 هـ وسمع من القاضي، ثم قال: «وفي هذه السنة توفي عبد الوهاب»، ونُقِلَ نحوه عن الحداد<sup>(1)</sup>.  
وأبعد منه ما ذكره ابن فرحون في «الديباج» (29/2) من أنه «توفي سنة ثلاثين وأربعمئة».

وقال عياض -في سبب وفاته-<sup>(2)</sup>: «يقال من أكلة اشتهاها، ويقال إنه لما أحس بالموت بمصر إثر ما اتسع حاله بها بعد ضيقه بالعراق، قال: «لا إله إلا الله، إذا عشنا متنا»».

قال: «ورأيت في بعض التعاليق أنَّ سنه كان حين مات ثلاثاً وسبعين سنة». قال ابن خلكان<sup>(3)</sup>: «ودفن في القرافة الصغرى، وزرت قبره فيما بين قبة الإمام الشافعي -رضي الله عنه- وباب القرافة، بالقرب من ابن القاسم وأشهب -رحمهما الله-».

(1) «تاريخ دمشق» (37/341).

(2) ونحوه في «الذخيرة» لابن بسام.

(3) «وفيات الأعيان» (3/222).

## توثيق عنوان الكتاب:

عنوان الكتاب: «شرح الرسالة».

كذا ورد على واجهة النسخ الخطية، ففي بداية النسخة الأزهرية رقم (94589): «الجزء الثاني من «شرح الرسالة» لابن أبي زيد تأليف القاضي عبد الوهاب البغدادي».

وفي بداية الموجود من النسخة المغربية: «الجزء الثالث من «شرح الرسالة»...»، وفي آخرها «انتهى الجزء الخامس من «شرح الرسالة» للقاضي عبد الوهاب يوم الخميس...».

وسماه كذلك جمع كبير من العلماء، منهم ابن حزم (ت456هـ) في «الإحكام» (220/4) فقال: «ولقد رأيت لعبد الوهاب ابن علي بن نصر المالكي في كتابه المعروف بـ: «شرح الرسالة» في باب من يعتق على المرء إذا ملكه»، وكذا سماه عبد الحق بن هارون الصقلي -تلميذه- (ت466هـ) في «تهذيب الطالب» [ج2/97/ب- الأزهرية]، والرخمي (ت478هـ) في «التبصرة» (5/2427)، وهؤلاء قريبو العهد نسبياً بالمصنف، فهم من أهل قرنه وبعضهم ممن لقيه، وتلاهم جمع كبير ممن نقلوا من الكتاب وسموه «شرح الرسالة».

وقد يزداد في العنوان اسم مؤلف الرسالة، فيقال «شرح رسالة ابن أبي زيد»

كما فعل ابن خَيْر الإشبيلي في «فهرسته» (ص 211)، وغيره.

ووردت في بعض المصادر عناوين أخرى جمعت بين الخطأ والتصحيح،

منها:

«المَعُونَةُ في شرح الرسالة» كذا سماه حاجي خليفة في «كشف الظنون»

(598/6)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (637/1).

وهو خطأ ظاهر، ف«المعونة» كتاب آخر للمصنف، اختصر فيه «شرح

الرسالة» وعدّله، وغير ترتيبه، وزاد عليه، وهو مطبوع متداول.

«المَعْرِفَةُ في شرح الرسالة» كذا ورد في «الوافي بالوفيات» للصفدي

(207/19)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (430/17)، وهو مركّب بين الخطأ

السابق في الخلط بين «المعونة» و«شرح الرسالة»، وبين التصحيح في اسم

«المعونة» إلى «المعرفة».

والصحيح أن عنوان الكتاب «شرح الرسالة» كما استفاض واشتھر.

## توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

الكتاب ثابت النسبة قطعاً لمصنفه، والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

تصريح المصنف في كتبه الأخرى بأنه له شرحاً على «الرسالة»:

فقال في «المعونة» (115/1): «فإنك ذكرتنا وقوفك على شرحنا كتاب «الرسالة» لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد -رحمة الله عليه-، وما رأيته منظوياً عليه من بسط الأدلة والحجاج وإشباع الكلام في مسائل الخلاف».

نسبه له من ترجم له:

كالقاضي عياض في «ترتيب المدارك»<sup>(1)</sup>، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»<sup>(2)</sup>، وقال الدباغ في «معالم الإيمان»<sup>(3)</sup> -في معرض كلامه على الرسالة-: «وشرحها القاضي أبو محمد هذا في نحو من ألف ورقة منصوري، وأول نسخة من هذا الشرح بيعت بمائة مثقال ذهباً».

فهذان الدليلان لإثبات نسبة الكتاب لمصنفه.

والأدلة بعده لإثبات أن الكتاب الذي بين أيدينا هو المقصود بتلك النسبة،

فمنها:

(1) «ترتيب المدارك» (222/7).

(2) «وفيات الأعيان» (219/3).

(3) «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» (112/3).



ورود العنوان واضحاً ومعزواً للمصنف في بعض النسخ الخطية:  
ففي النسخة الأزهرية رقم (94589): «الجزء الثاني من «شرح الرسالة» لابن  
أبي زيد تأليف القاضي عبد الوهاب البغدادي»

تطابق كثير من المواضع في هذا الكتاب مع كتب المصنف الأخرى:  
ككتابه «المعونة» و«الإشراف»، ولكثرة النقول المتطابقة فقد جعلنا  
هذين الكتابين أصلاً في إكمال السقط في طبعتنا، وعاملناهما معاملة النسخ  
الخطية المساعدة، كقوله في «شرح الرسالة» (388/6): «فالدلالة على ما قلنا:  
أَنَّ [الدَّكَاةَ] إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا كَانَ حَيًّا فَتَلْفُ، وَالْحَيَاةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ  
الْخَلْقِ، وَالشَّافِعِيُّ يَرَى حِلَّهُ، أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ [الْخِلَافَ] بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ، هَلْ يَحِلُّ أَكْلُهُ».

وما بين معكوفين مستدرَك من «الإشراف» (351/4).

وجود نقول معزوة إلى «شرح الرسالة» تتطابق مع كتابنا:  
وهي كثيرة جداً في شروح الرسالة، كشرح صالح الهسكوري، وشرح  
الفاكهاني «التحرير والتحبير»، وغيرهما، وينظر الأمثلة في باب «نقول  
المتأخرين من الكتاب» (ص432).

إحالة القاضي في «شرح الرسالة» على كتب أخرى له:  
فأحال على كتابه «الفروق» في عدة مواضع منها (93/4): حيث قال: «وقد  
ذكرنا هذه المعاني مستوفاة وأشبعنا القول فيها في الكتاب الذي صنفناه في

«علل الفروق والجموع»، وقال (519/5) في الكلام عن إجماع أهل المدينة: «وأشبعنا ذلك في مقدمات «كتاب الفروق»، وتكلمنا فيه كلاماً شافياً»، وقال (395/10): «وقد أجبنا عن كلام هذا الرّذّل، وما أوردّه من الجهل في مقدمات «كتاب الفروق» ما أنت -إن شاء الله- تقفُ عليه، ويُرضيك ما أثبتناه فيه».

وأحال على كتابه «الممهد» بقوله (376/10): «وقد تقصّينا الكلام في هذا الفصل وفي سائر الأدلّة؛ على أن أوامر الله تعالى ورسوله ﷺ يجب حملها على الوجوب، وفي أن صفة الأمر في اللغة موضوعة بمجرّدها للوجوب، وأشبعناه في «شرح مقدمات كتاب أبي محمد الكبير في اختصار المدوّنة» بما لعلك بأن تقف عليه ويتّضح لك صوابه، إن شاء الله».

وأحال على كتابه «شرح اللمع»، فقال (593/10): «قد استدّلّ النَّاسُ على صِحّة الإجماع بأشياء قد ذكرناها في «شرح كتاب اللمع لأبي الفرج»». وكل هذه الكتب ثابتة النسبة للمصنف -رحمه الله-.

### شروح القاضي على الرسالة:

ذكر المصنف -رحمه الله- أنّه أَلَفَ على المقدمة العقدية شرحاً أخذ منه في السّفر، فأعاد شرحها ثانية، فقال (5/2): «وقد كنّا أملينا شرحها من قَبْلُ، فأخذنا مِنّا في السّفر بالبصرة مَنْ لَمْ يَرُدّه قَبْلُ حصول أصل منه، ونحن الآن مستأنفون شَرْحَ ذلك».

هذا بالنسبة للمقدمة العقدية، أما سائر الكتاب، فليس هناك كلام صريح للمصنف، ولا لغيره.

الأسانيد الموصلة إلى «شرح الرسالة»:

طريق ابن عمروس (ت452هـ): وهو أبو الفضل محمد بن عبيد الله بن

عمروس:

يرويه ابن خير الإشبيلي<sup>(1)</sup>: عن أبي الأصبع عيسى بن محمد بن أبي البحر إجازة، وأبي الحسن علي بن عبد الله بن موهب كلاهما عن أبي الوليد الباجي سليمان بن خلف عن ابن عمروس عن القاضي عبد الوهاب.

طريق ابن الشماخ (ت459هـ): وهو أبو عبد الله محمد بن حبيب بن الشماخ

الغافقي:

يروي مؤلفات القاضي عبد الوهاب: ابن عطية في «فهرسه» (ص107) وابن خير في «فهرسته» (ص391) والقاضي عياض في «الغنية» (ص163) كلهم عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي عن ابن الشماخ عن المصنف.

طريق عبد الحق الصقلي (ت466هـ): وهو عبد الحق بن محمد بن هارون

أبو محمد السهمي الصقلي:

يروي تصانيف القاضي عبد الوهاب: القاضي عياض في «الغنية» (ص168) عن أبي المطرف عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الفهمي عن عبد الحق عن المصنف.

(1) «فهرسة ابن خير» (ص212).

طريق ابن فتوح (بعد 485هـ<sup>(1)</sup>): وهو أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح ابن علي بن غلبون الوراق:

قال الحطاب في «مواهب الجليل» (10-9/1):

«مؤلفات القاضي عبد الوهاب «التلقين» و«المعونة» و«الإشراف» و«شرح الرسالة» و«شرح المدونة» و«الممهد شرح مختصر الشيخ أبي محمد» لم يكمل:

أنبأنا بها الخطيب النويري وابن عمه عبد القادر بن أبي البركات عن الحافظ ابن حجر عن عبد الله أبي محمد النيسابوري عن يحيى بن محمد عن جعفر بن علي الهمداني عن أبي القاسم ابن بشكوال قال: أخبرنا القاضي أبو بكر ابن العربي حدثنا أبو القاسم مهدي

(ح) وقال الهمداني: أخبرنا بعلو درجة محمد بن عبد الرحمن الحضرمي - قال هو وابن العربي -: حدثنا أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح الوراق قال: حدثنا مؤلفها القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن ناصر البغدادي».

(1) حدث بالإسكندرية في هذه السنة كما في «فهرسة ابن خير» (ص 301).

## تاريخ وسبب ومكان تأليف الكتاب:

### سبب تأليف الكتاب:

اشتهرت عدة روايات في سبب تأليف الكتاب:

\* الرواية الأولى: أنه ألفه مكافأة لابن أبي زيد لمّا وصله بألف دينار.

قال الدباغ<sup>(1)</sup>: «قد ذكر أنه بعث -أي: ابن أبي زيد- إلى القاضي أبي محمد عبد الوهاب بألف دينار عينا»، وزاد التنوخي: «وكان شيخنا أبو الفضل أبو القاسم بن أحمد البرزلي يزيد: فلما بلغته، قال: هذا رجل وجبت عليّ مكافأته، فشرح الرسالة».

وضَعَّف الذهبي هذه الرواية، فقال -رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء» (12/17): «قيل: إنه نفَّذ إلى القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي ألف دينار، وهذا فيه بُعْدٌ؛ فإنَّ عبد الوهاب لم يشتهر إلا بعد زمان أبي محمد».

والأدلة التي سنذكرها في باب «هل اطلع ابن أبي زيد على شرح القاضي عبد الوهاب؟» (ص 282) تُرَجِّح أنه يبعد أن يكون اطلع عليه، فهذه الرواية فيها بعد كما ذكر الذهبي -رحمه الله-.

\* الرواية الثانية: أنه ألفه بعد استقراره في مصر.

(1) «معالم الإيمان» (3/ 113).

قال الأجهوري في «المنقذ من الضلالة»<sup>(1)</sup>: «لما تحوّل القاضي أبو محمد عبد الوهاب من بغداد إلى مصر نُعي له أبو محمد في طريقه، فلما وصل إليها قيل له: تحبب إلى القوم بمذهب مالك وخصوصاً بزبدة المذهب، فدعا بها ونظر إليها، فلما رآها فإذا بها عنده قليلة الفوائد، مملولة المقاصد، فشرع في «التلقين» يضبط المذهب وفي «المعونة» يبسطه، ف قيل له: نعم ما فعلت، وحبذا ما صنعت، لكن المفازة من اللوم في تقديم ما تقدّم عند القوم، فإنه قد استوى على البشر، وأخذ منهم بالسّمع والبصر.

فشرع في «شرح الرسالة»، فنظر من أجل ذلك بعين الرئاسة والجلالة.

والدليل على ضعف هذه الرواية:

قوله: «نعي له أبو محمد في طريقه»، فهذا يقتضي أنه سافر إلى مصر سنة 386 هـ وهو منافٍ لما ذكره أهل التاريخ<sup>(2)</sup> من أنه سافر آخر عمره، ولو كانت المدة يسيرة لاحتل الأمر ولكن بين وفاتها 36 سنة.

وفي الكلام السابق ما يدل على أنّ تأليف «شرح الرسالة» كان بعد «المعونة»، وهذا خطأ، لأن المصنف قال في مقدمة «المعونة» (1/115): «فإنك ذكرتنا وقوفك على شرحنا كتاب «الرسالة» لأبي محمّد عبد الله بن أبي زيد -رحمة الله عليه-، وما رأيت منطويًا عليه من بسط الأدلة... وسألنا تجديد نية في عمل مختصر لك سهل المحل قريب المأخذ».

(1) مخطوط.

(2) ينظر: «تاريخ بغداد» (12/292)، و«تاريخ دمشق» (37/337)، و«طبقات الشافعية» للشيرازي (ص168).

فهذا صريح في أنَّ تأليف «المعونة» بعد «شرح الرسالة»، والمقارنة بين الكتابين تُظهر أنَّ «المعونة» مختصر وتهذيب لـ «شرح الرسالة». فهذه الرواية ضعيفة لا تصحُّ.

ومما يستأنس به أيضاً ما ذكره الدكتور حمزة أبو فارس<sup>(1)</sup>، قال: «مما يؤيد أنَّ الشرح لم يؤلَّف في مصر: استشهاد المؤلف بأمور وأماكن في العراق، ولم يستشهد بشيء مما في مصر». وقد عملنا فهرساً للبلدان والأماكن، وليس في الكتاب ذكرٌ لمصر في موضع واحد.

والظاهر أنَّ سبب تأليف الكتاب شيان:

الأول: اعتناء مالكية بغداد بكتب ابن أبي زيد، فهذا الأبهري شيخ المصنف أُلِّف «مسند الرسالة»، والقاضي نفسه شرح «مختصر المدونة» لابن أبي زيد.

الثاني: سَعَى القاضي لكتابة كتابٍ يُمَاتِل ويُحاكي «الحاوي الكبير» للماوردي في شرح «مختصر المزني» عند الشافعية، و«شرح مختصر الطحاوي» للجصاص عند الحنفية.

فهذان الكتابان عمدة القاضي في مادة «شرح الرسالة»، وحيث كانت «الرسالة» أشهر متن فقهي مالكي تعادل «مختصر المزني» عند الشافعية، و«مختصر الطحاوي» عند الحنفية؛ فكان الأنسب اختيارها للشرح، خاصة

(1) «القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه» (ص 378).

مع توافر أدلتها مُرتَّبة في «مسند الرسالة» لشيخه الأبهري، والله أعلم.

### تاريخ تأليف الكتاب:

أما التاريخ؛ فبناء على ما تقدم في سبب التأليف:

الرواية الأولى -الضعيفة- تقتضي التأليف في حياة ابن أبي زيد، قبل سنة

386هـ.

والرواية الثانية -على ضعفها أيضا- تقتضي التأليف بعد الاستقرار

بمصر.

وقال القاضي عياض<sup>(1)</sup>: «ولما وصل مصر ونيته المغرب؛ فوصف له

فزهده فيه، وخاطبه ابنا الشيخ أبي محمد بن أبي زيد وقد انعقد بينه وبينهم

وصلة بسبب شرحه تواليف أبيهم، ووصلوه بمال لم يرضه».

ففي هذه الرواية بيان أنه شرح الرسالة قبل وصوله مصر.

وأظنه الأقرب للصواب، فكلام المصنف المتفرق في ثنايا الكتاب يدلُّ

أنه ألفه حال السفر، فقد قال (5/2): «وقد كنَّا أملينا شرحها مِنْ قَبْلُ، فأخذه مِنَّا

فِي السَّفَرِ بالبصرة مَنْ لَمْ يَرُدَّهُ قَبْلَ حصول أصل منه»، وقال (57/2): «وفيه

أخبار كثيرة مسندة وموقوفة على الصحابة والتابعين لولا تعذر جمعها

للشغل بالسفر وضيق الوقت»، وقال (226/2): «ولَمْ يُمْكِنْ بَسْطُ ذلك

واستقصاؤه لضيق الوقت، وتعذر الكتب الذي يُجمع منها، والاعتماد على

ما حَضَرَ الحِفْظَ، وأرجو أن يكون في قَدْرِ ما ذكرناه كفاية وبلاغ».

(1) «ترتيب المدارك» (225/6).



والنقل الأول فيه أنه فَقَدَ الجزء الأول من الكتاب في «البصرة»، والسفر من «بغداد» إلى «مصر» لا يَمُرُّ بالبصرة، ولا سفر الحج من «بغداد» يمر بها<sup>(1)</sup>، وصرَّح ابن عساكر في «تاريخ دمشق»<sup>(2)</sup> أَنَّ القاضي قدم دمشق سنة تسع عشر وأربعمائة مجتازاً إلى مصر، فهذا يدل على أنه فقد الجزء في سفرٍ متقدِّم على سفرٍ خروجه من بغداد.

فالظاهر أَنَّ القاضي أخذ وقتاً طويلاً في تأليف كتابه، وكان يرجع إليه الفينة بعد الفينة، ويستغل أوقات السفر في تعاوده، لأننا سنذكر في باب «هل كان للمؤلف نموذج سابق بنى عليه؟» (ص425) أَنَّ الكتاب مزيج بين التأليف والإملاء بسبب سفر المصنّف وبُعده عن الكُتُب، فَمِنْ أقواله فيه (2/226): «لَمْ يُمكن بَسْطُ ذلك واستقصاؤه لضيق الوقت، وتعذر الكتب الذي يُجمع منها، والاعتماد على ما حَصَرَ الحِفْظُ، وأرجو أَنْ يكون في قَدْرِ ما ذكرناه كفاية وبلاغٌ».

فالخلاصة - والله أعلم -: أَنَّ القاضي بدأ تأليف «شرح الرسالة» في وقت مبكّر، وكان يستغلُّ أسفاره في التأليف والتعاهد والمراجعة، وتَمَّ له الانتهاء منه قبل وصوله إلى مصر في آخر عمره، فلمَّا استقر بها أَقْرَأَهُ وأخذ عنه رواية وإجازةً.

(1) لا احتمال أَنْ يكون أراد الحجَّ ثم دخول مصر.

(2) «تاريخ دمشق» (37/337).

هل اطلع ابن أبي زيد على شرح القاضي عبد الوهاب؟

كما تقدّم في الباب قبله فإن القاضي بدأ الشرح مبكراً.

ووصول «الرسالة» لبغداد كان في زمن أبكر، بحكم تأليف شيخه الأبهري

(ت375هـ) لـ «مسند الرسالة».

فهذا يدل على أنها دخلت بغداد قبل وفاة ابن أبي زيد (ت386هـ) بعشر سنين

على الأقل.

وهذا وقت طويل، يمكن أن يؤلف فيه القاضي عبد الوهاب شرحه،

فاطلاع ابن أبي زيد عليه محتمل تاريخاً.

لكن هذا الاحتمال يضعف أمام الأدلة التي سنوردها، والتي تُبين أن

تأليف الشرح متأخّر عن وفاة ابن أبي زيد، وأنه لم يطلع عليه:

فمن الأدلة:

\* كثرة النقول عن المتأخرين:

كالماوردي صاحب «الحاوي» (ت450هـ):

قال المصنف في «شرح الرسالة» (8/152): «هذه الجملة تحرير ما حكاها

الماوردي عنه في «مسائل الخلاف».

وقال (8/460): «قال الماوردي في «مسائل خلافه»: تفسيرها أن يبيع

الرُّطْب...».

وقال (8/282): «احتجّ الماوردي بقوله ﷺ: «إذا اختلفَ الجنسَانِ...»

والماوردي ولد سنة (364هـ)، وتوفي ابن أبي زيد سنة (386هـ)، فيكون سن الماوردي عند وفاة ابن أبي زيد 22 سنة، وتأليف كتاب بحجم وقوة «الحاوي الكبير» يبعد جدًا أن يحرَّرَ في هذه السن الصغيرة.

كما نقل المصنف عن أبي إسحاق التونسي (ت443هـ)، فقال (382/3): «وروى البرقي عن أشهب نحوه، ذكره أبو إسحاق التونسي» ونقل عن أبي حامد الإسفراييني (ت406هـ)، وغيرهم ممَّن تأخرت وفاته كثيرا عن ابن أبي زيد.

\* أسند المصنف (234/4) عن أبيه حديثًا، فقال: «وقد رُوي هذا الحديث من طريق آخر بزيادة هي صريحٌ في نفي الوجوب؛ حدثناه أبي رحمه الله». والترحم للموتى كما هو معهود، ففي هذا دليل على أنَّ التأليف كان بعد موت والده، وقد توفي - رحمه الله - سنة (391هـ)<sup>(1)</sup>، أي بعد وفاة ابن أبي زيد بخمس سنوات، فهذا دليل آخر على أنَّ تأليف الكتاب أو جزء منه بعد وفاته.

ولم أُرِد الاستدلال بترحم القاضي على ابن أبي زيد في رأس كل مسألة، لإمكان تصرُّف النساخ فيه، فقد ورد في بعض النسخ الخطية الترحم على القاضي ذاته، أمَّا تخصيص الترحم على أبيه في جملة رواة السند، فهذا يبعد أن يكون من تصرف النساخ، والله أعلم.

(1) «وفيات الأعيان» لابن خلكان (222/3).

\* تشكيك العلماء المؤرخين في اطلاعه، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (12/17): «قيل: إنه -أي: ابن أبي زيد- نفذ إلى القاضي عبد الوهاب ابن نصر المالكي ألف دينار، وهذا فيه بُعد؛ فإنَّ عبد الوهاب لم يشتهر إلا بعد زمان أبي محمد».

#### ملاحظة:

لا يُستبعد تأريخاً أن يكون ابن أبي زيد اطلع على أجزاء من الكتاب، لكن المتأكد أنه لم يطلع على شرح المقدمة العقدية، لأنَّ القاضي صرَّح أنه ألفه بأخرة، بعد أن ضاع الشرح الأول، فقال (5/2): «وقد كنَّا أملينا شرحها من قَبْلُ، فأخذه مِنَّا في السَّفر بالبصرة مَنْ لَمْ يَرِدْهُ قَبْلَ حصول أصل منه، ونحن الآن مستأنفون شرح ذلك».

وقد تحجَّج القاضي في الجزء العقدي بالسفر في عدة مواضع، مما يدل على أنه ألفه في سفره إلى مصر في آخر حياته، فقال: (57/2): «وفيه أخبار كثيرة مسندة وموقوفة على الصحابة والتابعين لولا تعذر جمعها للشغل بالسفر وضيق الوقت».

وقال (226/2): «ولم يُمكن بسط ذلك واستقصاؤه لضيق الوقت، وتعذر الكتب الذي يُجمع منها، والاعتماد على ما حَضَرَ الحِفْظ، وأرجو أن يكون في قَدْرِ ما ذكرناه كفاية وبلاغ».

موضوع الكتاب وما أُلّف فيه من قبل وحجم تأثيره فيمن بعده:

أما موضوع الكتاب:

فقد سبق الكلام عليه، وأنه شرحٌ لأشهر متن فقهي في المذهب المالكي؛ هو «الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني.

وأما ما أُلّف فيه من قبل:

فتقدم أيضاً (ص 70) في باب «الأعمال على الرسالة القيروانية مرتبة على وفاة مؤلفيها» ذكر من سبق المؤلف وهم:

\* الأبهري أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 375هـ):

أُلّف: «مسلك الجلالة في مسند الرسالة»، قال ابن ناجي في «شرح الرسالة» (17/1): «الانتفاع بالرسالة ظاهر لا ينكر، وقيل فيها أربعة آلاف مسألة، والنفع يقع بكل مسألة منها فضلاً عن الكل، وكل مسألة بحديث، ففيها أربعة آلاف حديث، وأسندها الأبهري في كتاب سماه «مسالك الجلالة في إسناد أحاديث الرسالة».

وقد استفاد منه القاضي في شرحه، وبلغت الأحاديث فيه 3600 حديث، فإذا قدّرنا النقص في الكتاب بالعُشر، فيمكن القول بأن القاضي ضَمَّن شرحه كتابَ شيخه الأبهري.

\* القابسي أبو الحسن علي بن محمد بن خلف (ت 403هـ):

ذكره القرطبي في «التذكرة»<sup>(1)</sup>، فقال (185/1): «ذكره أبو الحسن القابسي في شرح رسالة ابن أبي زيد» له.

وفي النفس منه شيء، فلم يُذكر هذا الشرح في ترجمة القابسي<sup>(2)</sup>، ولا وجدت نقول منه، ولم أجد من ذكره غير القرطبي في «التذكرة». وقد راجعت عدة نسخ خطية من «التذكرة» فوجدتها متفقة على ذلك، فالعهدة على القرطبي.

ثم وجدت مبحثاً لطيفاً في التشكيك في نسبة هذا الكتاب في مقدمة تحقيق «فتاوى العلامة أبي الحسن القابسي» (141/1) قال فيه المحقق الدكتور الحسين أكروم:

«لم يشر إليه أحد من مترجميه لا قبله ولا بعده، وطالما قارنتُ هذا النقل مع مختلف شروح البخاري فلم أعر على شيء، لأنَّ شراح البخاري لم ينقلوا كلَّ تعليقات القابسي، وإنما أخذوا منها ما كانت لهم فيه حاجة بحسب أغراضهم، لذا لا يستطيع البحث أن يؤكد أو ينفي انتساب هذا الشرح للقابسي».

(1) استفدته من كتاب «التقارير الكلامية» (ص 171).

(2) ينظر: «ترتيب المدارك» (4/ 618-619)، «الدياج المذهب» (2/ 102)، «شجرة النور الزكية»

(1/ 97)، «سير أعلام النبلاء» (17/ 160)، «هدية العارفين» (2/ 685)، «الأعلام» للزركلي

(4/ 326)، «تراجم المؤلفين التونسيين» (4/ 48).

\* القبري أبو بكر محمد بن موهب التجيبي (ت 406هـ):

له «شرح الرسالة» ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (189/7)، ونقل منه الذهبي في «العلو للعلي العظيم» (1365/2) نقلاً مستفيضاً من شرح الجزء العقدي.

ولم أجد فيما بين يدي من مراجع من نقل عنه من شرحه للجزء الفقهي، فإما أن يكون شرح الجزء العقدي فقط، أو يكون الجزء الفقهي ضاع قديماً فلم يستفد منه من بعده.

وهذا سبب أبو الوليد الباجي ينقل عن القاضي عبد الوهاب في «شرح الرسالة»<sup>(1)</sup> ولا ينقل عنه.

\* ابن الفخار محمد بن عمر بن يوسف القرطبي (ت 419هـ):

له «التبصرة في نقد رسالة ابن أبي زيد»<sup>(2)</sup>.

من أول شارح للرسالة؟

من خلال المبحث المتقدم تبين أن:

الأبهري أسند الرسالة؛ فليس شرحاً.

والقابسي؛ لا يصح على الأرجح أنه شرح الرسالة.

والقبري؛ يُحتمل أنه شرح الجزء العقدي فقط، لأن الجزء الفقهي لا أثر

له في شيء من الشروح التي تلتها.

(1) ينظر «المنتقى شرح الموطأ» (41/1) (2/199).

(2) طبع في مجلة الأحمدية العدد السابع عشر سنة 1425هـ بتحقيق بدر العمراني.

وابن الفخار؛ تأليفه عبارة عن مبحث لطيف انتقد فيه مسائل من الرسالة،  
فليس شرحا.

وعليه؛ فالقاضي عبد الوهاب هو أول شارح للرسالة بالمعنى المعهود  
للشرح، وقد صرح غير واحد بذلك:

قال القلشاني<sup>(1)</sup>: «أول من شرحها القاضي عبد الوهاب».

وقال أيضا<sup>(2)</sup>: «مما يؤثر عن القاضي أبي محمد عبد الوهاب شارحها  
الأول».

وقال بكر أبو زيد<sup>(3)</sup>: «كان أول شروحا لتلميذه أبي بكر ابن موهب  
القبري، المتوفى سنة 406 هـ رحمه الله تعالى، وقيل: بل أول شارح لها هو:  
القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي المتوفى سنة 422 هـ».

وأما مدى تأثير الكتاب فيمن بعده:

فيعدُّ «شرح الرسالة» للقاضي عبد الوهاب عمدة لمن بعده من شراح  
الرسالة، ولا يقف عليه أحد إلا نهل منه لوضوح عباراته، والتدليل على  
مسائله، وحسن طرحها والتفريع عليها.

وقد استفاد منه تلاميذ المصنف في كتبهم كالصقلي (ت 466 هـ) في «تهذيب  
الطالب»<sup>(4)</sup> فقد نقل منه نقولا مطولة.

(1) «تحرير المقالة» (24 / 1).

(2) «تحرير المقالة» (419 / 7).

(3) «عقيدة ابن أبي زيد» (ص 457).

(4) كل ما يذكر في هذا الباب سيرد موثقاً في باب «نقول المتأخرين من الكتاب» (ص 432).



ونقل منه ابن يونس (ت451هـ) في «الجامع لمسائل المدونة» في مواضع كثيرة.

وكذا نقل منه اللخمي (ت478هـ) في «التبصرة»، وابن رشد (ت520هـ) في «المقدمات الممهدات»، والرجراجي علي بن سعيد (ت633هـ) في «مناهج التحصيل»، وغيرهم من المتقدمين.

وأما شراح الرسالة، فقد نهلوا منه وأكثروا النقل، خاصة المتقدمون منهم؛ كالهسكوري (ت653هـ) في «شرحه»، والزناقي (ت708هـ) في «منتخب الإفادة»، والرجراجي يوسف بن يعقوب (ت722هـ) في «المفيد على الرسالة»، والفاكهاني (ت734هـ) في «التحرير والتحبير»، وغيرهم كثير.

كما نقل منه أهل المذاهب الأخرى؛ كابن حزم (ت456هـ) في «الإحكام»، ومن الشافعية النووي (ت676هـ) في «المجموع»، وابن الملقن (ت804هـ) في «التوضيح»، وغيرهم كثير.

فللكتاب تأثير واضح فيمن بعده، وهذا يدل على أهميته.

## ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

يعدُّ شرح القاضي عبد الوهاب من الشروح المطولة للرسالة، قال القلشاني<sup>(1)</sup>: «بعض الشارحين سلك مسلك الإطناب والإسهاب، كالقاضي أبي محمد عبد الوهاب»، وهو شرح غني بالأدلة، مع إعمال القواعد الأصولية والفقهية وأصول الجدل والمناظرة في تقرير الأحكام.

وملامحه الرئيسة كالآتي:

يقول: «مسألة».

ثم يسوق القطعة التي سيشرحها من المتن، مصدرا إياها بقوله: «قال ابن أبي زيد - رحمه الله -» مع اختلاف في العبارة.

ثم يُكتَب: «قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر» مع اختلاف في العبارة أيضا، وهذه العبارة إما أن تكون من القاضي نفسه أو من الناسخ الأول للكتاب، خاصة إذا عُلِمَ - كما سيأتي بيانه (ص 425) - أن الكتاب منه ما هو إملاء ومنه ما هو تصنيف.

فإذا طال الفصل بالشرح، وعاد للكلام على المتن يكتب: «فصل».

وكذلك إذا تطرق إلى موضوع فرعي، أو أراد أفراد جزئية بالتفصيل بالكلام، كل هذا يكتب في طليعته «فصل».

هذا مبني الكتاب العام.

أما ترتيب الشرح وتركيبه:

✽ فيبدأ ببيان الحكم العام المستنبط من قول ابن أبي زيد، مصدرا إياه بقوله: «وهذا كما قال».

✽ وربما ذكر كلاما عاما جامعا لمسائل الباب، يصدره بما يدل على ذلك كقوله (220/7): «نكتة هذا الباب أَنَّ النكاح مع الملك أو شبهة الملك لا يجتمعان»، وقوله (484/7): «وقوله: (إِنَّ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ بِادِّعَاءِ رُؤْيَةِ الزَّنى كَالْمِرْوَدِّ فِي الْمُكْحَلَةِ)؛ فجملة القول فيه: إن القذف بالزنى...».

✽ فإذا كانت المسألة فرعا مِنْ أَصْلٍ تَقَدَّمَ بَيْنَ ذَلِكَ وَأَحَالٍ عَلَيْهِ، كقوله (223/7): «قد دَلَّلْنَا عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَمَنْعِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَرْبَعِ كِتَابِيَّاتٍ...».

✽ إذا كان في المسألة أمور تحتاج إلى تعريفٍ أجملها قبل البدء في التفصيل، كقوله في بداية باب الخلع (343/7): «لِلْخُلْعِ عِبَارَاتٌ، وَهُوَ: «الْخُلْعُ» و«الصُّلْحُ» و«الافتداء» و«المبارأة»، وكلها تؤول لمعنى واحد»، ثم ذكر الفرق بينها.

✽ وربما احتاج إلى التقديم بمدخل للمسألة، كما قال (587/8): «نُقَدِّمُ أَوَّلًا الْكَلَامَ فِي أَنَّ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ لَا يَرِثُ، ثُمَّ نَعُودُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ».

✽ إذا كانت المسألة مجمعا عليها نبّه على ذلك، كقوله (248/7): «قوله:

(إنه إذا أسلما ثبتا على نكاحهما)؛ فهذا ما لا خلاف فيه أعلمه».

\* وأما إذا كان فيها اختلاف؛ فيبدأ بذكر الخلاف داخل المذهب، كقوله (63/3): «اختلف أصحابنا في هذه المسألة، وفي كثير من شعبها وتفصيلها، ونحن نبينها ونوضح القول فيها»، وقوله قبل ذلك (42/3): «اعلم أن الواجب بيان المذهب، وتفصيل وجوهه، ثم الكلام على مسائل الخلاف منه».

ويستوفي البحث والوسع في جمع روايات المذهب واختلافها، دليله قوله (82/3): «هذا جملة ما انتهى إلينا من الروايات عن مالك في هذه المسألة».

ويذكر ما ترجح له بقوله: «ورواية فلان أقيس» أو «أصح»، وربما أطل في العبارة كقوله (129/7): «وأصح الروايات والمعمول عليه والذي به نفتي وعليه نناظر: هو ما ذكره أبو محمد ابن أبي زيد - رحمه الله -».

\* وربما ذكر ثمرة الخلاف وفائدته، كقوله (408/7): «إذا ثبت هذا، فهل ذلك حق للطائفة على الزوج، أو حق للزوج على سائر نسائه؟ عنه فيه روايتان، وفائدة الخلاف: أننا إذا قلنا: إنه حق له على سائر نسائه؛ كان معلّقا باختياره، وجاز له تركه، وإذا قلنا: إنه حق لها عليه؛ لم يجز له تركه إلا بإذنها»، ومثاله أيضا ما ذكره (153/4)، (590/7)، (319/9).

\* ثم يعقبه بذكر الموافق من المذهبين الشافعي والحنفي.

\* ثم يذكر من خالف منهما.

\* فإذا لم يتأكد من العزو، صدره بما يدل على ذلك، كقوله (45/7): «هذا

قولنا، وأظنه قول أبي حنيفة»، وقوله (63/7): «وعند الشافعي - رحمه الله - أنه لا شيء عليه، وأظن أن مذهبه يختلف فيه».

\* ثم يُفَصِّل أدلة المخالف، ويناقشها ويردها، ويستعمل عبارة «إذا ثبت هذا» للفصل بين أدلتهم والردّ عليها، وقد يستعمل أحيانا عبارات أخرى كـ (291/4): «وهذا ليس بصحيح»، أو (293/4): «والأصل في هذا».

ثم يفصّل الردّ على نسق وترتيب ما أورده من الأدلة، مثاله قوله (396/8): «وإذا ثبت هذا؛ فلا نسلم قياسهم،... فأما شركة الوجوه فالمعنى... وقولهم لما كان... وقولهم إن الإنسان... وقولهم إن كل واحد... وقياسهم على الشركة» إلى آخر ما يذكره من الأدلة ونقضها.

\* فإن لم يكن خلاف مع الشافعية والحنفية؛ ذكر من خالف من المذاهب الأخرى كالحنابلة والظاهرية، وربما ذكر الشيعة ويقرن ذلك غالبا بتوهين مذهبهم، وربما ذكر من خالف من آحاد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم، كقوله (71/6): «لا خلاف في هذه الجملة، إلا شيء يُحَكَّى عن ابن جرير؛ لا يُعتدُّ به لو صحَّ عنه».

\* وأما ترتيب الأدلة، فيبدأ بالقرآن ثم السنة ثم فعل الصحابة.

\* ويستعمل طريقة الجدل «الفنقلة»، فيقول: «فإن قيل...» «قلنا».

وقد يجمع الإيرادات فيقول: «قالوا كذا وكذا...» فيسوقها جملة ثم يرُدُّها جملة.

\* وصرَّح المصنف بأنه يتتصر للمذهب، لذلك لا تكاد تجد له رأياً مخالفاً، ومما قاله في الكتاب (399/6): «هذا جملة من الخلاف في ذلك، ونحن نتكلم على كُلِّ قول من هذه الأقاويل، وننصر ما يذهب إليه أصحابنا بأحسن ما يمكن»، وقال (71-70/8): «وأنا أذكر من علل أصحابنا ما يوضح هذا ليزول توهم من يظن أننا خالفناهم في معنى يرجع إلى المذهب».

وقد أبان المصنف -رحمه الله- عن منهجه في شرح المقدمة العقدية، فقال (5/2): «ما كان من مسألة خلاف في الأصول بين أهل المِلَّة ذكرنا فيها بعض الحِجَاج من الكتاب والسُّنة وأدلة العقول، ممَّا يُبين عن صحَّة مذهب أهل السُّنة وأئمة العلماء، وبطلان مذاهب البدعية وأهل الضلال، وما كان من أصل لا خلاف فيه بين الأُمَّة؛ أو مأنأ إلى نُكته في بيانه، نكشف عن معناه دون استيفاء جميع ما في بابه».

ومن ملامح المنهج أيضاً:

إتيانه بمقدمات أساسية بين يدي بعض المسائل:

بسبب كون المسألة فرعاً عن أصل مختلف فيه، كقوله (74/5) في مسألة تبين النية للصيام: «اعلم أنَّ هذه المسألة فرع على وجوب النية في شهر رمضان، فيجب تقديم الكلام في الأصل؛ لأنه إذا لم يثبت وجوب النية، فالقول في وقت وجوبها وتقديمها وتأخيرها أبعد عن الثبوت».

استطراده في مسائل والتنبيه على سبب ذلك:

وقد يطول الاستطراد لصفحات كثيرة، كالمقدمات السّت التي عقدها في

باب الحيض فإنه قال (99/3):

«إذا ضبطت هذه المقدمات عرفت منها ما ضمّنه أبو محمد - رحمه الله -

هذا الكتاب من مسائل هذه الأبواب»، ثم ساقها في مائة صفحة، وختمها

ببيان سبب استطراده في صورة إيراد وجوابه، فقال (202/3):

«فإن قال قائل: قد بيّنتُ في هذه المقدمات جملةً من أحكام الحيض

والنفاس والاستحاضة، وما يتصل بذلك مما تمس - لعمرى - الحاجة إليها

ويُحتاج إلى علمها، ولكنكم ادعيتُم في أول الباب أن الذي دعاكم إلى

إيرادها؛ أن القول في شرح ما ذكره أبو محمد - رحمه الله - محتاجٌ إليها مبنيٌّ

عليها، فبيّنوا وجه الحاجة إليها ليُعلم صحة ما ادعيتُم، وإلا فالاعتراض

متوجه عليكم؛ لأنّا نعلم أنه ليس فيما أورده ما يُحتاج معه إلى العلم بأنّ

الحيض يمنع مس المصحف وقراءة القرآن والطواف والاعتكاف؛ وأنه لا

تعلّق لهذا بما ذكره جملة، فالجواب: ...».

ثم أجاب في ثمان صفحات أخرى، وختمها بقوله (209/3):

«وإذا صح هذا؛ فإنّ بهذه الجملة إنما لم نذكر إلا ما دعت الحاجة إلى

ذكره، ومما لا يتمكن شرح ما قاله صاحب الكتاب وبيانه إلا بعد الوقوف

عليه وضبطه، وبالله التوفيق».

ومع ذلك فإنه ترك الاستطراد في فروع من مسأله معتذرا بقوله (167/3):  
 «وبين مثبتي الاستظهار خلاف في أول الحمل وآخره، وكذلك أيضًا بين  
 نافية، تركنا ذكره وذكر كثير من فروع هذا الباب أيضا، إيثارا للاختصار؛ ولأننا  
 لم نظن أن الأمر يبلغ بنا إلى حيث بلغ من الإطالة».

ومن مواضع الاستطراد أيضا:

استطراده في بيان معنى الطهر (84-86/3)، وختمه بقوله: «وقد كان غير هذا  
 الموضع أولى بهذا الفصل، ولكننا احتجنا إليه لإجمال أبي محمد  
 -رحمه الله- لفظ «الطهر» بقوله: (ويجب الطهر)، ومراده به: «الغسل».

كما استطرد في بيان مفسدات الحج (165/6)، وقال بين يدي ذلك:

«لم يذكر صاحب الكتاب تفصيل مسائل هذا الباب؛ لأنه قصد الاختصار  
 والتقريب، ونحن نذكر ما يمكن أن يُذكر هاهنا منها، ونُبِّين القول فيها -إن  
 شاء الله-».

وليس لأحد أن ينسبنا إلى قلة علم بالتصنيف ونقصان خبرة بصناعة  
 التأليف؛ لزيادتنا في الكتاب ما ليس منه، مع نسبتنا إياه إلى أنه شرح، فليعلم  
 أننا على حجة فيما أثبتناه؛ لأننا تأولنا في ذلك اتساع الفوائد لقارئه، مع كون  
 الباب مما يوجب ذلك ويقتضيه، لأنه من فروعه ومسأله.

وأن عادة حذاق المصنِّفين من الفقهاء والمتكلمين قد جرت بالتسامح في  
 ذلك، وأن الزيادة أولى من النقصان ما لم تطل فتخرج عن حكم الكتاب،  
 والله المستعان».



ثم ختم الباب بقوله (199/6): «قد ذكرنا جُملاً من مسائل الوطء وإفساد الحج، وما يتعلّق به من الأحكام، وأرينا الاختصار على قدر ما ذكرناه دون استيفاء جميع ما في الباب؛ إثارة للاختصار، وتفريقاً بين هذا الكتاب وبين الكتب الكبار؛ لأنّ مصنّفه قصّد به التّقريب على المتعلّمين، والتّخفيف على المبتدئين؛ فيجب أن يكون الكلام عليه على هذا الوجه أيضاً، وبالله التوفيق». وقال أيضاً (451/7): «تكلّم الآن على تفصيل العيوب التي تمنع والتي لا تمنع، ولا يمكن إجمالها لوقوع الخلاف في بعضها، والحاجة إلى إفراده للكلام عليه».

وقال (341/8): «هذه جملة ما أورده في هذه المسألة، قد تكلمنا على جميعه، وأطلنا بما لا يحتمله الكتاب، وقد بقيت له عُمَد من الأدلة لم نذكرها».

وقال (65/10): «اعلم أن إيرادنا أدلّتنا على إفساد هذه المذاهب في حالٍ غير ممكن، فإذن يجب أن نتكلم عليه في التفصيل».

اختصاره للأدلة والفروع خشية التطويل:

قال رحمه الله (107/2): «إنّما القصد من الكلام في شرح هذه المُقَدِّمات بيان أصول المِلَّة، وما يلزَم القُلُوبَ اعتقاده والأَلْسِنَةَ النُّطقَ به بعد تقررها وثبوتها، فأما ما خرَجَ عن ذلك فأمرٌ قد كُفِينَاهُ».

وقال (419/5): «وقد رُوي ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين بأسانيد

صحاح، لولا كراهية التطويل لذكرتها».

وقال (185/8): «والأخبار في هذا كثيرة، تركنا ذكرها كراهة الإطالة».

وقال بعد أن سرد طرقاً لحديث القضاء باليمين مع الشاهد (40/10):  
«وروي أيضا من طريق سعد بن عبادة، إلا أنني أخصرت طرقه كراهة  
الإطالة».

وقوله (25/2): «وليس هو ممّا يحتمل هذا الموضع، إلا أننا نقول كما قال  
تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ وَجَدْتَ لَكَ إِلَهًا لَا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾».

وقوله (64/2): بعد أن سرد حديثاً طويلاً: «اختصرته».

وقوله (91/7): «لهذه المسألة فروع وشعب كرهنا الإطالة بذكرها».

وقوله (302/7): «لأنه إجماع السلف، وروي عن عمر، وعثمان، وعليّ،  
وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وابن عباس، وابن عمر، بروايات  
يطول اقتصاصها».

وقال (23/8): «هذا هو الذي ينبغي أن يسلك في هذا الموضع؛ لأن الطريقة  
الأولى كلام في الأصول لا يحتملها هذا الموضع».

وقال (124/10): «ولهذا الباب شعب وتفريعات لا يحتملها هذا الكتاب».

لم يتطرق الشارح لبعض المواضع من المتن، ولعلها غير مثبتة عنده:

فمن المواضع التي لم يشرحها:

قول ابن أبي زيد في الطهارة: «وتمسح المرأة كما ذكرنا، وتمسح على  
ذلايلها، ولا تمسح على الوقاية، وتدخل يديها من تحت عقاص شعرها في  
رجوع يديها في المسح»، وتقدير موضعها (395/3).

وكذا قوله في السهو في الصلاة: «إن كثر ذلك منه فهو يعتريه كثيرا أصلح صلاته ولم يسجد لسهوه»، وتقديره (40/4).

وقوله في الشهادات: «ولا يجوز تعديل النساء ولا تجريحهن، ولا يقبل في التزكية إلا من يقول عدلًا رضاء، ولا يقبل في ذلك ولا في التجريح واحد»، وتقديره (103/10).

وبعض المواضع صرّح بأنه لم يشرحها لوضوحها:

كقوله (16/2): «وما بعد هذا غير محتاج إلى شرح وكلام عليه».

وقوله (456/10): «والجُملة التي ذكرها مستغنية عن شرح».

وقوله (515/10): «وما بعد هذا من الأدعية التي ذكرها، فكلُّه قد ورد به الأثر، وليس فيه ما يحتاج إلى الشرح أكثر من ذكر أسانيده، وذلك ما لا حاجة بنا إليه».

وبعض المواضع لم يشرحها لتداخلها أو تكرارها:

كقول «الرسالة»: (وتجبر الكتابية على العدة من المسلم في الوفاة والطلاق)، فإنَّ المصنف لم يشرحه لتعلقه بما قبله، فاستغنى بما تقدم عن تكراره، ينظر (561/7).

وكذا قوله: (ولا يُربى للأخوات مع الجد إلا في الغراء وحدها، وسنذكرها بعد هذا)، فلم يشرحه (327/10)، وأخر شرحه إلى قوله: (ولا يُعال لأخت مع الجد إلا في الغراء وحدها).

وقوله في كتاب الجامع (376/10): «وما بعد هذا؛ فما ذكره أبو محمد من

الفرائض والسُنن والرُّخص والصَّلَاة والغسل والجنائز والصيام قد ذكرناه في مواضعه، ورأينا أنَّ إعادته تكرر إلى هذا الموضع».

وقوله (383/10): «كُلُّ هذا قد شرحناه في مواضعه بما يُغني عن إعادته».

وقوله (385/10): «وما بعد هذا إلى ذكر صلاة الجمعة قد مضى مشروحاً

في «كتاب المناسك»».

وبعض المواضع عبارة عن إحالات فلم يتطرق لها بشرح:

كقول «الرسالة»: (وفي باب الأقضية شيء من هذا)، فلم يذكره المصنف

ولم يتطرق لشرحه، ينظر (166/9)، وكذا فعل عند قوله (513/10): (وذكرُ

الهِجْرَة قد تقدَّم في بابٍ قَبْلَ هذا).

وبعض المواضع لم يذكرها في سرده المتن لكنه تطرق لشرحها:

كشرحه (338/7): لقول ابن أبي زيد: (والتي لم يدخل بها يطلقها متى شاء)،

مع أنه لم يذكر الجملة في المتن في رأس المسألة، وينظر أيضاً (407/10).

وفي المقابل هناك زيادات في المتن لم نجدها عند غيره:

كقوله (236/4): «مسألة: قال ابن أبي زيد - رحمه الله -: (ويكون الغسل

متَّصلاً بالروح)، قال القاضي أبو محمد: ومن شرطه عندنا أن يكون متصلاً

بالروح، لا ما قبل ذلك...».

وقوله: (ويكون الغسل...)، لم أجده في نسخ الرسالة التي بين يدي، والله

أعلم.

أحيانا يجمل الكلام على باب كامل، ويستحدث ترتيبا جديدا للمسائل: كقوله في أنواع الحج (216/6): «اعلم أننا إذا أجملنا مسائل الباب لتعلق الكلام على بعضها بالكلام على بعض، وللحاجة إلى تقديم بعض ما أخره صاحب الكتاب، وتأخير بعض ما قدّمه على ما رأيناه من حق الترتيب، ونحن نستوفي الكلام على جميعها».

أحيانا يقدم أو يؤخر جزءا من المتن لتعلقه بجزء آخر:

كتقديمه (358/5) قول ابن أبي زيد: (وفي الركاز وهو دفن الجاهلية ...)، لتعلقه بـ (وفيما يخرج من المعدن ...)، ثم أعاده في موضعه (378/5)، وأحال على الموضع المتقدم.

وتقديمه (266/9) لشرح قوله: (في عين الأعور الدية) لتعلقه بـ (والعينين وفي كل واحدة منهما نصفها).

وتأخيره (277/9) لشرح قوله: (وفي الموضحة خمس من الإبل) لما يتعلق به من قوله (وفي المنقلة عشر ...).

ودمجه (384-383/9) فقرتين من المتن لتعلقهما بترك الصلاة، وشرحهما معا.

يفصل في مسائل ويبين أنسب مكان لها في الكتاب:

كقوله في الذبائح (454/6) -في طهارة الكلب-: «وقد كان موضع هذه المسألة كتاب الطهارة، ولكنّا لم نذكرها هناك، وكان هذا الموضع يتعلق بها؛ أحيينا ذكرها».

يعقب على ابن أبي زيد، ويذكر ملاحظات على المتن:

وذلك بأسلوب خفي لا يكاد يظهر أنه تعقب، فمن أمثلة ذلك:

قوله (86/3): «احتجنا إليه لإجمال أبي محمد - رحمه الله - لفظ «الطهر» بقوله: (ويجب الطهر)، ومراده به: «الغسل».

وقوله (90/3): «فأما قوله: (إنَّ الغسل من انقطاع دم الاستحاضة) فهو توسع في العبارة».

وقوله استدراكا على المتن (480/7) في قوله (في نفي حمل يدعي قبله الاستبراء، أو رؤية الزنى كالمرود في المكحلة، واختلف في اللعان بالقذف): «وقد ذكر وجه رابع، وهو أن يقول: «لم يطأها أصلا».

وقوله (14/9) عند قوله: (ولا شفعة للحاضر بعد السنة، والغائب على شفعته وإن طالت غيبته): «وعنه في الحاضر رواية أخرى: أنه لا تنقطع شفعته إلا أن يظهر منه ما يدل على قطعها، أو يأتي عليه من الزمان ما يعلم أنه تارك للشفعة».

وقوله (465/10) تعقبا على قول ابن أبي زيد: (والاختيار ممَّا روي في التَّخْتُم؛ التَّخْتُمُ في اليسار، لأنَّ تناول الشيء باليمين، فهو يأخذه بيمينه ويجعله في يساره): «لأنَّ خلافه قد صار كالشُّعار لبعض المبتدعة، وللاعتلال الذي ذكره - على نظر فيه -».

وقد صرح بمخالفته في موضع واحد، في آخر الكتاب عند قوله: (وغسل

المَيِّتُ سُنَّةً)، فقال الشارح (370/10): «هذا خلافٌ لِمَا عليه أصحابنا البغداديون، لأنَّهم يَرَوْنَ وجوبه، ويُفتون بذلك»، ثم قال في آخر المسألة: «والقولُ الأوَّل -أي: قول البغداديين- أطرُدُ على الأصول».

يذكر إيرادات محتملة على المتن وينقضها:

كقوله (12/6): «فإنَّ قال مُعِنْتُ لأبي محمد -رحمه الله-: «ما معنى هذا التقييد، وفائدة هذا الاحتراز الشديد؛ بقولك: وحجُّ بيت الله الحرام الذي بمكة؟»، قيل له: لأنَّ المساجد يطلق عليها أنها بيوت الله تعالى، وليس حَجُّها واجبا».

## لماذا أخرج المصنف شرح المقدمة العقدية؟

شَرَحَ المقدمة العقدية مَثَبَتْ في آخر النسخة الخطية بعد شرح كتاب الجامع آخر كتب الرسالة القيروانية، ولم يتقصّد المصنف تأخيرها، وإنما شرحها أولاً ثم أخذ منه، فأعاد شرحها.

قال - رحمه الله - (5/2): «وقد كنّا أملينا شرحها مِنْ قَبْلُ، فَأَخَذَهُ مِنَّا فِي السَّفَرِ بِالْبَصْرَةِ مَنْ لَمْ يَرُدَّهُ قَبْلَ حَصُولِ أَصْلٍ مِنْهُ، وَنَحْنُ الْآنَ مُسْتَأْنِفُونَ شَرْحَ ذَلِكَ».

والظاهر أَنَّ المصنف كان يأمل استرداده إلى آخر لحظة، ففي أثناء شرحه للجامع أحال عليه بصيغة الماضي المحقق، فقال (453/10): «قد ذكرنا وجوب التوبة وصفتها وأحكامها في شرح «المُقدِّمات»، وأنت تقف عليها هناك - إن شاء الله -، فلا حاجة بنا إلى إعادتها في هذا الموضع».

ثم لعلّه دبَّ اليأس إليه فصار يحيل إليه بصيغة المستقبل، فقال بعده (559/10): «ولهذه الجملة تفصيلٌ قد ذكره أبو محمد في «مقدمات الكتاب»، ونحن نُبَيِّنُ في شرحه ما يجب بيانه - إن شاء الله -».

فلهذا - وحيث لم يتقصّد المصنف تأخير شرح المقدمة العقدية - فقد آثرنا وضعه في بداية الشرح على السّنن المعهود في الشروح.



مصادر الاستدلال في «شرح الرسالة» وطرائقه:

تنوعت مصادر الاستدلال عند القاضي، وإن كان الأصل فيها اتباع الدليل النقلي، إلا أنه حين التنازع في مفهوم الدليل يلجأ إلى طرائق أخرى، وللقاضي أقوال متفرقة تبين منهجه في الاستدلال، منها:

قوله (344/5) ردا على الجصاص في قوله: «قيل: إن أصل الحديث...»، فقال القاضي: «فيقال له: هذا إن كان قد قيل؛ فليس كل شيء قيل يجب أن يُسمع ويُعمل عليه، إلا أن يُبين قائله دلالة، أو يأتي بحجة، ولا يلزم تقليده وقبول قوله من غير دلالة على صدقه».

وقوله (71/3): «كل هذه الحكايات تلفيقات لا أصل لها، ولا محكيّة من طريق يوثق به، فلا يُلتَمَّع إليها».

فبيّن -رحمه الله- أن الدليل لا بد أن يكون واضحا غير ملفق، وأن يكون له أصل، ويروى من طريق الثقات، ثم بيّن أنه إن استوفى هذه الشروط فلا ينظر إلى من رده، فقال:

«ولأنّ أسانيدنا إذا نُقلت من الطرق الصحاح والرجال الثقات، فلا يُعتَبَر بطعن من يطعن فيها».

ومن الأصول التي أصلها أيضا، قوله (72/3): «ليس كل من خالف في مذهب قدح فيما رُوِيَ فيه».

وقال -رحمه الله- (276/5): «إن وقوع الخلاف في الشيء لا يسقط قيام

الحُجَّةُ به، ألا ترى أنَّ قائلًا لو قال: إِنَّ النقل المتواتر لا يوجب العلم الضروري؛ لأنه لو وجب ذلك لم يقع عليه خلاف في المشاهدات والمحسوسات، وغير ذلك مِنَ الضرورات؛ لقلنا له: إِنَّ هذا لا يقدر في موضع الحُجَّة؛ لأنَّ دَفْعَ الدافع للأمر الذي قد عُلِّمت صحته وقامت الحُجَّةُ به، تركُّ قَبُوله لا يخرجُه عن موِّجه، فكذلك سبيل نقل أهل المدينة - إذا كان نقلًا متواترًا - يُحتجُّ بمثله، فلم يسقط بورود خلاف فيه لا يجري مجراه.

ومثل هذا نقل المصحف المجتمع عليه، وما ورد مِنَ القراءات الشَّواذِّ التي تخالفه؛ في أنه لا يعتدُّ بها، ولا تؤثر في صحة نقل المصحف.

فَبَانَ بهذا أنَّ وقوع الخلاف في الشيء لا يؤثر في قيام الحُجَّة له.

تنبيهه على قصور الدليل وإن كان مما استدلَّ به أهل المذهب:

فقد قال (554/7): «هذا قد استدلَّ به الخلق على وجوب الإحداد مِنَ

أصحابنا وغيرهم، وليس بدليل عندي».

وقال (74/3): «سلك أصحابنا طرقًا مِنَ الاعتلال تضعف عند التحقيق،

فلذلك عدلنا عن ذكرها، ورأينا الاعتماد على الأخبار».

وقال (394/7): «هذا قد ذكره أصحابنا، ولكنه ينكسر عليهم بالعبد؛ لأنَّ

أجله في العُتَّة ستة أشهر، ويبطل ما أصْلوه مِنَ أنَّ ذلك لا اختباره بمرور فصول

السَّنة عليه».

وقال (42/8): «اعلم أنَّ هذا القياس قد ذكره قومٌ مِنَ أصحابنا ومَن وافقنا،

وفيه نظر؛ لأنه ينقضُ أشياء من موجبات الأصول، منها: أنه يجعل إثبات الربا في البرِّ معلوماً بالقياس دون النص، وليس ذلك بقَوْلٍ لأحد، ومنها: أنه يوجب أن يكون بعضُه منصوباً عليه وبعضُه معلوماً بالقياس، وذلك خلاف قولنا، فوجب العدول عنه والاعتماد على إفساد مذاهب القوم على ما بدأنا به أولاً.

وقال (449/7): «ولسنا نجيب بحمل المطلق على المقيّد على ما يقوله أصحاب الشافعي، ولا على طريقة مَنْ حَمَلَهُ الشَّرْهَ ومحبة الإكثار من أصحابنا على القول بذلك».

#### الاستدلال باختلاف وجوه القراءات:

منها قوله (46/3): «ولأن الآية قرئت: (أو لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ)، ولا خلاف أن ذلك يفيد اللمس باليد»، وكذا ذكره (192/3) اختلاف القراء في قوله تعالى (حتى يطهرن)، ومنها قوله (106/5) في قراءة (يُطَوَّقُونَهُ): «هذه القراءة غير ثابتة في المصحف المجمع عليه، فلا نقبلها، وما قالوه من أنها بمنزلة خبر الواحد غلط؛ لأنَّ إثبات حكم القراءة على وجهٍ يخالف ما في المصحف المجمع عليه، لا يُقبل فيه خبرٌ واحد».

وقوله (79/6): «فأما تعلّقهم بما رواه من قراءة أبيّ وابن مسعود وغيرهما؛ فباطل أيضاً، لأنها مخالفة للمصحف المجمع عليه، فلا يلتفت إليه».

وقوله (308/6): «إنَّ كل قراءة تخالف المصحف المجمع عليه، وما اشتهر عن الأئمة؛ فلا يُعتدُّ بها ولا يلتفت إليها، ولا يثبت حكمٌ بها، سيّما وما رُوي

عن ابن مسعود وأبي مّا يخالف المصحف ممّا لا نعتدّ به جميعاً، وإذا كان الأمر على هذا؛ وجب أطراحها جملةً، وألاً تُنزّل منزلة الخبر الواحد ولا غيره، وإنّما يُعتدّ بخبر الواحد إذا ورد مفرداً، لا في حكم يقابله إجماع، أو بغير قراءة ثابتة في المصحف المجمع عليه.

وقوله (47/7): «أمّا ما رَوَوْهُ عن قراءة عبد الله بن مسعود وأبي؛ فإنّها مخالفة للمصحف المُجمّع عليه، فلا يُعتدّ بها أصلاً في عملٍ ولا علمٍ، ولا يسلم أنّها كخبر الواحد ولا غيره ممّا يجب العمل به».

وقوله (423/7): «هذه القراءة لم تثبت في مصحفنا المجمع عليه، ولا عن ابن مسعود أيضاً؛ لأنّ ثقات أصحابه لم يرووها عنه».

#### الاستدلال باللغة:

وأمثلته كثيرة، وأذكر في هذا الموضع كلاماً للقاضي يبين كيفية الاستفادة من علماء اللغة، فقال (393/3): «إن كانوا حجة فيما يحكونه ويقولونه فمن سبيلنا أن نقبل عنهم ونسمع منهم، وإن لم يكونوا حجة؛ فلا وجه للاحتجاج بهم في بعض المواضع دون بعض».

#### الاستدلال بالعادة والمشاهدة:

قوله (172/3): «الأصل في هذا: أنّ العادة في هذا الباب أصل يرجع إليه ويُعوّل عليه، فإذا عرفت المرأة من عاداتها وما قد مرنت عليه أنّ علامة انقطاع دمها أن ترى القصة ثم لم ترها...».

وقوله (41/3): «أما دعواهم أَنَّ الغالب من حال المغلوب أن يُنزل فغير صحيحة لأنه لا برهان عليها، مع أن العادة تنفيها».

وقوله (12/3): «أما ما ذكره في وصف المني ... الإجماع والمشاهدة يقضيان بصحته».

وقوله (56/3): «وإن أردتم أنه لا لذة في مسّه، ولا ممّن يُقصد إلى الالتذاذ بمسّه؛ فذلك دَفَع المشاهدة والحس، لأنّ الإنسان يجد نفسه قاصداً إلى ذلك، وملتذا به، وإن كان غير مباح».

وقوله (61/3): «فإن صحَّ أن تقع القُبلة في الفم عارية من الالتذاذ أو غير مقصود بها ذلك؛ كانت كسائر أنواع اللمس، مع بُعد هذا التقدير في العادة والغالب».

وقوله (225/4): «فأمّا تحديده ثلاثة أميال، أو زيادةً يسيرة عليها؛ فلاّن ذلك نهاية ما يبلغه النداء على ما جُرّب واعتُبر».

وقوله (393/8): «قول مالك في هذا أقيس عندي؛ لأنّ العادة تشهد له أنه على البلاغ».

#### الاستدلال بالعكس:

وأمثلته كثيرة؛ منها (20/3) (50/3) (76/3) (33/5)، وغيرها من المواضع، وبعضها واضح وسهل، وبعضها يفهم بتكلف، وهي طريقة مبنية على عكس ترتيب وتسلسل أدلة المخالف بحيث يصل إلى نتيجة معاكسة لنتيجته،

ولتقريب المعنى ينظر هذا المثال:

قال الحنفية (234/3) في تجويز الوضوء بالنيذ: «لأنَّ الرأس والرجلين عُضْوَانِ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، فوجب أن يكون لهما بَدَلٌ يُفَعَّلُ فِيهِمَا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ».

فرد عليهم القاضي بقوله (243/3): «فأما قياسهم على الوجه واليدين؛ فنعكسه بأن نقول: لأنهما عضوان من أعضاء الوضوء فوجب أن لا يكون لهما بدل إلا في التيمم؛ كالوجه واليدين».

فاستدلهم مبني على أن:

- 1 - للوضوء أعضاء منها «الوجه واليدان» و«الرأس والرجلان».
- 2 - اتَّفَقَ على أنه إذا عُدِمَ الماءُ فَإِنَّ «الوجه واليدين» يتقلان إلى بدل وهو التيمم.
- النتيجة: فلا بد حينئذٍ «للرأس والرجلين» من بَدَلٍ أيضًا وهو الوضوء بالنيذ إذا وجد.
- فرد عليهم القاضي بعكس المسألة، وهو:

- 2 - اتَّفَقَ على أنه إذا انعدم الماءُ فَإِنَّ «الوجه واليدين» يتقلان إلى بدل وهو التيمم.

- 1 - للوضوء أعضاء منها «الوجه واليدان» و«الرأس والرجلان».

النتيجة المعاكسة: فلا بد أن تتساوى الأعضاء في البدل فتنتقل كلها إلى التيمم.

الاستفادة من أدلة المخالف:

قال (178/7): «هذه جملة ما يمكن أن تُنصَر به هذه الرواية، وبعض هذا

الذي ذكرناه لأصحابنا، وبعضه لمخالفينا».

الاستدلال بأصول المخالف على فساد قوله:

وإن كانت تلك الأصول غير معتمدة عند المؤلف، مثاله قوله (50/3-51):

«ينتقض بملاقاة الفرج بالفرج على أصلهم، وغير مسلم على أصلنا».

وقوله في الوضوء بالنبيذ (243/3): «أما كونه مما تعم البلوى به: فظاهر؛

لأنَّ أمر الطهارات والأسفار وعدم المياه فيها مما تعم البلوى به وتمس

الحاجة إلى علم أحكامه، وإذا كان كذلك؛ بطل تعلقهم بالخبر على أصلهم

من هذه الوجوه».

استعماله ألفاظاً شديدة في الرد على المخالف:

كما لا يخفى فإنَّ الكتاب مبني على سرد أدلة المخالف وردّها، وكان

المصنّف أحياناً يورد كلاماً لبعض معاصريه من المخالفين، فينقض أدلتهم،

وتجد في عبارته شدة معهم، منهم الجرجاني الحنفي (ت398هـ) والإسفرائيني

الشافعي (ت406هـ)، ووصل مع الأخير إلى التعريض بإمامه الشافعي بعد

تعريضه هو بالإمام مالك بقوله (361/8): «قال ابن أبي ذئب في جواب هذا ما

لا أستحسنُ ذكره»، فعرض المصنّف بإمامه الشافعي بقوله بعده: «وليس

كلام ابن أبي ذئب فيه بأشدّ قدحاً من كلام يحيى بن مَعِين في غيره، وهذا ممّا

لا حاجة بنا إلى ذكره».

فهذا يبيّن حدّة وشدّة الردود في بعض المواضع، واستدعى من المصنّف

-رحمه الله- الإتيان بالفاظ شديدة، وبعض الردود عليه لا كرامة له لكونه

من رؤوس البدع المغلظة وأعيان الكفر، وإن كان الغالب في أسلوبه الهدوء وحسن انتقاء الكلام وسلاسته، فمن عباراته الشديدة:

قوله (54/2): «هذا مِنْ عَمْدِ أسولتهم، وهو مِنَ الرِّكَائِةِ بحيث لا يستحق أن يُذكر، فضلاً عن أن يُتَكَلَّفَ الجوابُ عنه».

وقوله (417/6): «هذا كلام ركيك دالٌّ على ضعف مورده، وقلة علم المتعلِّق به».

وقوله (328/7): «هذا دالٌّ على ركائفة مُورده».

وقوله (107/9): «في نهاية الغثائفة والركائفة».

وقوله (421/10): «هذا ذكره بعض شيوخهم في تدريسه، وهو أركُّ مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ عليه».

وقوله (502/7): «هذا من أركُّ أنواع القياس».

وقوله (335/7): «إنَّ هذا السؤال يجمع أموراً مِنَ المكابرة».

وقوله (175/7): «على ما يعترض به أغبياء المخالفين».

وقوله (180/5): «اعتبارهم بقتل الصيد ساذج بغير علة».

وقوله (306/7): «اعتبارهم برمي الجِمار ساذج بغير معنى».

وقوله (47/2): «هذيان لا يساوي استماعه له».

وقوله (53/2): «هذا سؤال لا يلجأ إليه إِلَّا ضَيْقُ الْعَطَنِ».

وقوله (27/8): «وهذا مِنْ غَثِّ الجهل وزيادة التدليل، ... فبان بذلك أَنَّ



هذا غير لازم، وأنه جهل من المعترض به».

وقوله (174/8): «هذا غفلةٌ من السائل عنه».

وقوله (263/8): «هذا حدٌ من الغفلة لا يبلغه فقيه».

وقوله (403/8): «إلى الآن هذا جهل منك لا ممّن جهّلت».

طرائق الترجيح:

بيّن المصنف من خلال ثنایا كلامه منهجه وطرائقه في الترجيح بين الأدلة عند التعارض، فمما أصّله:

قوله (514/5): «إنّ الترجيح إنما يُثْمَر قوّة الظنّ؛ فيكون القول الذي يقاربه أقرب إلى الحق، وأولى إلى الصواب، ووجدنا العلماء قد سلكوا فيما هذه سبيله طرقاً:

فمنها: كثرة عدد رواة الخبر.

ومنها: كون رواته أبصر بالحكم وأعرف، وأخبر بالقصة التي ينقلها؛ كنقل أبي رافع تزويج النبي ﷺ بميمونة حال إحلاله، ونقل ابن عباس لذلك أنه كان حال إحرامه، وأنّ أبا رافع كان السفير بينهما، فالظاهر أنّ السفير يخبر من أمر القصة ما لا يخبره غيره.

ومثل: كون الراوي أقدم صحبة للرسول ﷺ، وأكثر اجتماعاً به منه؛ كما قال الشافعي في رواية أسامة: «إنما الرّبا في النسيئة»: «إنّ عمر وعُبادَة والمشيخة أعلم برسول الله ﷺ من أسامة».

وكذلك في تفسير الراوي لأحد مُحتمَلِي الخبر، أو عمله به، أو تعليقه قولا لصحابيٍّ، والآخر عَرِيًّا مِنْ ذلك.

وأنَّ أحد المذهبين يعضده قول صحابيٍّ، والآخر قول تابعيٍّ، وما جرى مجرى ذلك».

ومما استعمله في ثنايا الكتاب:

قوله (419/3): «إِنَّ ما رويناه أولى؛ لأنه أصحَّ سندا، ولأنَّ رواته أكثر».

وقال (248/4): «وإذا صحَّ هذا رجَّحنا أخبارنا مِنْ وجوه:

أحدها: بكثرة رواتها؛ وهو أنَّ رواتها ثلاثة مِنَ الصحابة، وسائر ما رُوي في ذلك يرويه واحد فقط إِلَّا حديث ابن مسعود، وهو يُختلف عليه فيه، وهذه طريقة صحيحة في الترجيح.

وأيضا: فإنَّ ظاهر القرآن معنا،...».

وقال (282/4): «فأخبارنا أولى مِنْ أخبارهم بضروب مِنَ الترجيح:

أحدها: أنَّ رواة أخبارنا أكثر عددا ...

والثاني: أنَّ ما ذكرناه مِنْ نقل أهل المدينة خلفا عن سلف على ما حكيناه، وهذا القدر لو انفرد كان حُجة، فكيف وقد عضده ما قدمناه.

والثالث: أنَّ أخبارنا أزيد، وخبرهم أنقص، والزائد مِنَ الخبرين أولى مِنَ الناقص».

وقال (329/4): «وأما الترجيح، فَمِنْ وجوه:

أحدها: أنَّ رواة أخبارنا أكثر عدداً، وطرقها أصح سنداً.  
ولأنَّ أخبارنا ناقلة ومجددة شرعاً، وأخبارهم مُبقية على الأصل.  
ولأنَّ في أخبارنا زيادة ليست في أخبارهم.  
ولأنَّ أخبارنا حكاية مشاهدة وحضور للفعل من أوله إلى آخره، ومفسرة  
لهيئته وصفته، وأخبارهم مُجملة على ما رووه». وقال (289/4): «على أنَّ الذي رويناه أولى؛ لأنه نص لا يحتمل، وخبرهم  
محتمل.  
وعلى أنَّا رويناه قولاً وفعلًا، وهم رووا الفعل دون القول.  
فكان ما رويناه أرجح من هذه الوجوه». وقال (57/4): «الترجيح أن نقول: أخبارنا أولى لأن القياس يعضدها  
والأصول تشهد لها». وقال (107/4): «وما يذكرونه عن الفراء في ذلك لا أصل له، وليس  
بموجود في كتاب يُعوَّل عليه، ولا يُحكى عنه من جهة يوثق بها، فسقط ما  
يتعلقون به في ذلك». وقال (123/4): «لا نصَّ في ذلك، ولا حد في طريق القياس، فوجب اعتباره  
بالعرف، وعلى هذا شواهد الأصول». وقال (72/4) في ترجيح بعض الصحابة على بعض في حكاية أحوال النبي  
ﷺ: «قالوا: وروى أنَّ عائشة -رضي الله عنها- قالت: «ما رأيت رسول الله

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّا صَلَاةٌ إِلَى الْوَقْتِ الْآخِرِ حَتَّى يَقْبُضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا يَنْفِي الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا.

فَالْجَوَابُ: أَنَّا قَدْ رَوَيْنَا فَعَلَهُ لَذَلِكَ مِنْ طَرُقٍ صَحِيحَةٍ ثَابِتَةٍ، وَالْمُثَبِّتُ أَوْلَى مِنَ النَّافِي، وَعَلَى أَنَّهَا نَفَتْ أَنْ تَكُونَ رَأَتْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَلَغَهَا أَوْ حُكِيَ لَهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ فِي أَسْفَارِهِ أَشْيَاءَ أَصْحَابُهُ أَخْبَرُ بِهَا مِنْ أَزْوَاجِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ شُرَيْحًا لَمَّا سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ أَحَالَتهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَتْ لَهُ: «سَلْ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ كَانَ يَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَقَالَ (387/5): «وَأَخْبَرَهُمْ لَا أَصِلُ لَهُ؛ لِأَنَّ طَرِيقَهُ إِلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَدِيدُ الضَّعْفِ مَعَ وَقْفِهِ؛ فَكَيْفَ بِهِ مَسْنَدًا.

وَقَدْ رَوَى الدَّبَرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: «فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ مَا رَوَاهُ.

عَلَى أَنَّهُ مُقَابِلٌ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا، وَنَرَجَّحُهَا:

بِأَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى رَوَاتِهَا.

وَيَعْمَلُ الْأُئِمَّةُ وَالْخُلَفَاءُ، وَكَافَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا.

وَبَشَاهِدَةِ الْأَصُولِ أَيْضًا لَهَا».

وَقَالَ (494/5): «فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي يَتَعَلَّقُونَ بِهَا؛ فَضَعِيفَةٌ مَطْعُونَةٌ عَلَى

ناقلها، ولو سَلِمَتْ مِنْ تَضْعِيفِ رَوَاتِهَا لَمْ تَثْبُتْ فِي مَقَابِلَةِ النُّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ؛  
لأنَّهَا أَخْبَارُ آحَادٍ.

وقال (399/7): «وإذا اختلف عنه وجب أحد الأمرين:  
إمَّا أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى أَنْ هَذَا قَالَهُ أَوْ لَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-  
لَيْسَ لَهُ مِنْ مَخَالَفَةٍ، فَأَجْرِي مَجْرَى الْإِجْمَاعِ.  
أَوْ نَقُولَ: إِذَا تَعَارَضَتِ الرَّوَايَتَانِ سَقَطَتَا، وَحَصَلَ كَأَنَّهُ لَمْ يُرَوْ عَنْهُ شَيْءٌ،  
وَبَقِيَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِمَا شَاءَ يَعَارِضُهُ».

وقال (83/8): «المذهبان إذا اتَّفَقَ الْخَصْمَانِ عَلَى أَنْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا كَانَ  
فَسَادُ أَحَدِهِمَا دَالًّا عَلَى صِحَّةِ الْآخَرِ».  
وقال (356/8): «فَإِمَّا أَنْ نَتَسَاوَى؛ فَلَا يَكُونُ بَعْضُنَا بِحَمْلِهِ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ  
بِأُولَى مِنْ بَعْضٍ، أَوْ نَرْجِّحَ، فَنُبَيِّنَ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَوْلَى».  
التنبيه على قصوره عن بلوغ الدليل:  
فمما ذكره في كتابه:

قال (41/4): «وَيَبَيِّنُ أَصْحَابُنَا خِلَافَ فِي هَذَا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ صَلَاتَهُ  
تَبْطُلُ بِرَجُوعِهِ إِلَى الْجُلُوسِ، وَلَسْتُ أَقُومُ عَلَى حِفْظِ السَّاعَةِ».  
وكذا قال (96/4): «عَلَى أَنْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَدْ حَكِيَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ مَنْ  
شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا؟ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يُلْزِمُهُ، وَلَسْتُ أَحْفَظُهَا».  
وقال (82/4): «وَلَا نَعْرِفُ مَا ذَكَرُوهُ عَنْ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي هَذَا  
الْبَابِ، وَلَوْ ثَبِتَ لَكَانَ الْجَوَابُ عَنْهُ كَالْجَوَابِ عَمَّا قَدَّمْنَاهُ».

وقال (119/4): «هذا قد ذكره جماعة والله أعلم بصحته».

وقال (281-280/5) في الكلام عن «القفيز»: «لا أعرف بأيِّ مكيكة أراد، لأنَّ

هذه المكيكة غير معروفة عندنا ببغداد ولا بالعراق أصلاً...».

وقال (181/10): «أمَّا التجصيص والتزويق؛ فلا أحفظ فيه شيئاً في هذا

الوقت».

منهج المصنف في المسائل الفقهية:

\* يبيّن سبب إيراد المسألة إذا كانت ملبسة بغيرها:

كقوله (124/3): «اعلم أنه ليس الغرض بتحديد أقل الطهر وجوب الصلاة فيه إن ثبت أنه طهر تام، وسقوطها إن لم يثبت ذلك؛ لأن الصلاة تجب بانقطاع دم الحيض، سواء انقطع عند أكثر مدة الحيض، أو عند عادتها، أو أقل من ذلك أو أكثر، فإنه أي وقت انقطع لزمها الغسل والصلاة التي هي في وقتها، سواء عاودها الدم قبل تمام مدة أقل الطهر، أو لم يعاودها. وإنما الغرض من ذلك: أن يعلم هل هذا الدم الثاني حيض مستأنف، أو مضاف إلى الأول، أو استحاضة».

\* يسرد أحيانا الخلاف المتقدم في المذهب:

كقوله (64/3): «وروى أشهب عنه في مسائله، أنه سُئل عن مس الذكر أيعاد منه الوضوء؟ فقال: «لا أوجه»، فرُوجع فقال: «يُعيد ما كان في الوقت، وإلا فلا»، ثم عَقَّب ذلك بروايات عنه في وجوب الوضوء من مسّه، مطابقةً لقوله في سائر كتبه.

فاختلف أصحابنا في رواية أشهب هذه:

فجمهورهم تأوّلها على أن المراد بها المس الذي لا توجد فيه الصفة المراعاة في نقض الطهر به؛ لأنه قد ذكر عنه عقيبتها أن مسه ينقض الطهر في عدة مسائل لم تذكر أن بعضها مرجوع عنه؛ فعُلم أنها على غير ظاهرها، كما

وجب تأول قوله: -وقد سُئل عن مس الذكر: هل ينقض الطهر؟ فقال: «نعم»-  
على أن المراد به إذا كان على الصفة المراعاة، لا على كل وجه.

وذهبت طائفة أخرى: إلى أن هذه رواية أخرى في المسألة؛ في أن الوضوء  
غير واجب من مس الذكر جملةً بلا تفصيل، كقول أهل العراق.  
وممن ذهب إلى هذا سحنون بن سعيد وغيره.

وذكر العُتبي رواية أشهب هذه، ثم ذكر عن سحنون عقيبها أنه قال: «لا  
أرى على من مس ذكره وصلى إعادةً في وقت ولا غيره».

ومنها قوله (128/3): «أما أقل الطهر المعتقد به بين الحيزتين فقد اختلف  
عن مالك أصحابنا فيه، واختلف متقدمو الصحابة أيضًا فيه.

فروي عن مالك أنه قال: «ما أعلم بين الحيزتين وقتًا يُعتمد عليه».

وروي أيضًا عنه: «أنه كان لا يوقت في أدنى الطهر شيئًا».

وروى ابن القاسم عنه: «ما يعلم النساء أن مثله يكون طهرًا، وأن الخمسة  
الأيام ليست بطهر، ولا السبعة».

وقال سحنون: «ثمانية أيام»، ويشبه أن يكون قاله استدلالاً على المذهب  
على رواية ابن القاسم.

وروى عبد الملك عن مالك: «أن أقل الطهر خمسة أيام»، وهو قول عبد  
الملك وأصحابه: أحمد بن المعذل وغيره.

وقال محمد بن مسلمة: «أقله خمسة عشر يومًا، وعليه متأخرو أصحابنا»،



وقال عبد الملك بن حبيب: «أقله عشرة أيام».

وقيل: إنَّ من رواية الأندلسيين ما يدل عليه». اهـ

والأمثلة كثيرة وما سبق كاف إن شاء الله.

\* يذكر مدلول ومقتضى ألفاظ المذهب:

مثاله قوله (230/4) في شرح قول ابن أبي زيد: «الغسل واجب»، قال: «يعني سنة مؤكدة، وقد بيَّنا في غير موضع أنَّ مرادهم بهذه العبارة ما ذكرناه، دون الوجوب الذي هو الفرض، ودون ما يذكره أصحاب أبي حنيفة من وجوب الوتر الذي هو عندهم فوق السنة ودون الفرض».

وقوله (291/3) في مقتضى قول مالك: «أعاد في الوقت»: «أصول مالك تدل على أنَّ ذلك مكروه وليس بممنوع؛ وذلك لأنه قال فيها: «أعاد في الوقت»، وهذا يفيد أنَّ صلاته قد أجزأت، إلا أنها أوقعت على وجه مكروه».

وقوله أيضا (275/3): «وذلك أنَّ مالكا ومتقدمي أصحابه قد نصوا على: «أنَّ مَنْ صلى بثوب نجس أعاد في الوقت»، ولو كانت إزالتها فرضا لوجب أن يُعيد أبدا، يَدُلُّك عليه: أنه لو ترك شيئا من أعضاء الوضوء، ثم صلى لأعاد أبدا، ولو ترك سنة من السنن المؤكَّدة لأعاد في الوقت استحبابا».

وقوله (213/3): في توجيه قول ابن القاسم بأن الماء الذي خالطته نجاسة ولم تغيره «نجس»: «أما ابن القاسم فيشدّد فيه تشديدا لا يبلغ به التحريم،

غير أنه أطلق القول بأنه نجس على طريق التوسع والتجوز، يدُّك عليه أنه لم يأمر بإعادة الصلاة منه أبداً كما يأمر بذلك في المتغير.

\* يفصل الأحكام الفقهية بطريقة السبر والتقسيم، ويذكر التقاسيم

والأنواع:

فمن أمثلة السبر والتقسيم: قوله (464/9):

«إذا ثبت أنه لا يجوز له وطؤها؛ فمن وطئها أدب، لأنه فعل ما لا يجوز له بإقدامه على ملك الغير، لأنَّ الشركة لا تبيحه ذلك، لأنَّ الوطء لا يقع فيه شركة، وليس له أن يستبيح منها إلا ما لشريكه مثله؛ كالخدمة والغلة.

فإذا ثبت ذلك؛ فلا يخلو:

أن تكون حملت.

أو لم تحمل.

فإن كانت لم تحمل؛ فالشريك مخير:

إن شاء تماسك بها ولا شيء له.

وإن شاء قوّمها عليه...

فإذا اختار التمسك بها؛ فلا شيء له...

وإن اختار التقويم؛ فذلك له... ثم ننظر:

فإن كان موسراً؛ أخذ القيمة منه.

وإن كان معسراً؛ اتبعه بها أو بيعت عليه...

فَإِنْ حَمَلْتَ؛ فَلَا يَخْلُو الْوَاطِئُ:

أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا.

أَوْ مُعْسِرًا.

فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ فَلَيْسَ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهَا ...

وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا؛ فَالشَّرِيكَ مَخِيرٌ:

إِنْ شَاءَ تَمَسَّكَ بِهَا وَاتَّبَعَهُ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ ...

وَإِنْ شَاءَ قُومَ عَلَيْهِ نِصْفُهَا يَوْمَ الْوُطْءِ ...».

وَقَوْلُهُ (575/9): «لَا يَخْلُو الْمَسْرُوقُ أَنْ يَكُونَ:

بَاقِيًا فِي يَدِ السَّارِقِ.

أَوْ فَائِتًا.

فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا: فَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ رَدِّهِ ...

وَإِنْ كَانَ تَالِفًا: فَلَا يَخْلُو السَّارِقُ أَنْ يَكُونَ:

مُوسِرًا.

أَوْ مُعْسِرًا.

فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ قُطِعَ وَاتَّبَعَ بِقِيَمَةِ الْمَسْرُوقِ.

وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا؛ قُطِعَ وَلَمْ يُتَّبَعِ.

هَذَا إِذَا كَانَ الْقَدْرُ الْمَسْرُوقُ مَا يُقَطَّعُ فِي مِثْلِهِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقَطَّعُ فِيهِ؛ لَمْ يُقَطَّعْ، وَاتَّبَعَ بِقِيَمَتِهِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا».

وأما التقاسيم والأنواع فكثيرة جدا، فمن أمثلته قوله (61/9): «العوض في عقود المعاوضات على ضربين:

- مذكور: فيجب القدر الذي ذُكر؛ كالياعات وغيرها.
  - ومسكوتٌ عنه: فتجب قيمة العوض؛ كمهر المثل في نكاح التفويض».
- وقوله (96-97/9): «العقود على ثلاثة أضرب:
- أمانة محضة: كالوديعة، ...

ومنها ما لا يتعلق بأمانة فيكون جميعه مضمونا: مثل البيع والقرض.

والثالث: العارية والرهن: وهو ما قد أخذ شيها من الأمرين، ...».

وقوله (111/9): «الأسباب التي تقبض بها الأعيان لاستيفاء المنافع سببان: أحدهما: عقدٌ فيه بدلٌ، وهو الإجارة.

والآخر: عقدٌ لا بدل فيه، وهو العارية والوصية».

وقوله (354/9): «الأشياء المضمونة على ثلاثة أقسام:

منها ما يعتبر ضمانه بنفسه: كالعبيد والثياب والحيوان، وغير ذلك من العروض.

ومنها ما يعتبر بغيره: وذلك كل ما ليس فيه عقل مُسمّى من الجناية في الحر؛ فإنَّ الواجب فيها من الحكومة معتبرٌ بما يجب في العبيد.

ومنها ما قُدِّر ضمانه في الشرع: كالأحرار وأطرافهم».

وقوله (155/10): «الوجوه التي يجوز بذل المال فيها لا تخلو من ثلاثة

أقسام:

معاوضة؛ كالتجارات.

أو صدقة وقربة.

أو هدية ومكارمة.

✽ يصوغ التعريفات والشروط، ويذكر أحيانا الخلاف فيها:

فمن أمثلة التعاريف:

قوله (177/6): «معنى الفوات: تَقْضِي الوقت الذي تَعْلَقُ الفعل به ولم يؤت

به فيه».

ومن أمثلة صياغة الشروط والخلاف فيها:

قوله (423/9): «فأما صفات الزاني التي إذا كان عليها صحَّ أن يكون محصناً

فهي أربع، وهي: العقل، والبلوغ، والإسلام، والحرية.

فإذا كملت فيه هذه الخصال ثم أحصن، وهو أربعة خصال:

أن يتزوَّج، وأن يكون نكاحه صحيحاً لا فاسداً، ومُنْبِرِماً لا موقوفاً على

خيار إجازة أو فسخ، وأن يطاءً، وأن يكون الوطء صحيحاً لا محظوراً.

وإن شئت خلطت الباب كله نسقاً واحداً فقلت:

لا يكون المحصن محصناً إلا بثمانية خصال: أن يكون بالغاً، عاقلاً، حرّاً،

مسلمًا، متزوَّجًا، تزويجًا صحيحًا منبرم الصَّحة، واطئًا فيه، وطئًا مأذونًا فيه.

وإن شئت جعلت الخصال ستًّا، وأدخلت صحة النكاح في النكاح،

وصحة الوطء مع الوطء.

كل هذا اختلافٌ عبارة، وجميعه قد ذكره أصحابنا».

## مصطلحات المصنف الفقهية والأصولية:

قوله: «الظاهر»:

يريد به الدليل النقلي - أي الكتاب والسنة - في اصطلاحه، ومن أمثلة استعماله (17/3)، و (26/3) وفيه: «أما الظواهر فمخصوصة».

وقد يريد به الدليل القرآني بالأخص إذا كان في مقابلة غيره:

فمما قاله (536/5) بعد أن سرد آيات: «هذا من الظاهر، فأما من الأثر»، ثم ذكر الأحاديث، وقال (500/7): «فأما الظاهر فمرتب على السنة»، وقوله (268/5): «ظواهرهم عامة، وأخبارنا خاصة».

قوله: «النص»:

يريد الدليل المطابق للمسألة من كل وجه، مثاله (26/3)، حيث ذكر حديثاً، ثم قال: «وهذا كالنص»، (30/3) حيث قال: «في هذا نص: ... فالنص: قوله: «إنما الوضوء على من نام مضطجعا»، بلفظ الذي هو: إنما».

وقد يريد به الدليل من الكتاب، كقوله (173/7): «النكاح في العدة محرم بالنص والسنة والإجماع، فأما النص؛ فقوله - تعالى ذكره -: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾».

قوله: «أصله»:

يستعمله كثيراً جداً، ويريد به نظيره ومثاله وشبهه وقياسه.

وقوله: «عكسه»:

في مقابلة الذي قبله، فيجمع بينهما بقوله: «أصله كذا، عكسه كذا».

قوله: «الاستعمال»:

يريد به الجمع بين الأقوال، مثاله (450/6)، ويذكره غالبا في مقابلة «الترجيح» كما في (542/6).

قوله: «موضع التعليق» «وجه التعليق»:

يريد به موضع الشاهد من الدليل، ينظر مثاله (119/3) (186/3).

قوله: «شيوخنا» «أصحابنا»:

هو لفظ أوسع من مدلوله المعتاد، فهو يقصد به فقهاء المذهب من البغداديين سواء مَنْ أدركهم أو مَنْ لم يدركهم.

فقد قال (296/3): «وذهب إلى هذا القاضي إسماعيل بن إسحاق، والقاضي أبو بكر ابن بكير، وغيرهما من شيوخنا».

وقال قبله (66/3): «هذا قول أكثر شيوخنا ببغداد؛ منهم: القاضي إسماعيل ابن إسحاق، وأبو بكر ابن بكير، وابن مُتَّاب، وأبو الفرج المالكي، والشيخ أبو بكر الأبهري».

وقال (27/7): «وقال إسماعيل بن إسحاق وغيره من أصحابنا».

قوله: «أهل العراق»:

هم أبو حنيفة وأصحابه ومن تبع مذهبه بعدهم، وأحيانا يجمعهم وأحيانا يفصل عنهم الإمام، كقوله (227/5): «وقاله أبو حنيفة وغيره من أهل العراق»، وأحيانا يفصل الإمام وأصحابه، كقوله (505/5): «إنَّ أبا حنيفة وأصحابه وكافة

فقهاء العراق»، وقوله (29/3): «وقال أهل العراق وأبو حنيفة وأصحابه: «لا وضوء إلا على المضطجع والمتوكئ أو المستند...».

\* وقد ينبه المصنف على بعض الضوابط في استعمال الألفاظ الفقهية:

كقوله (31/5): «الفعل الواقع قبل دخول أصل الوقت لا يُقال فيه: إنه واقع قبل وسطه وآخره، وإنما يصلح هذا في أبعاض الوقت الواحد».

\* ويكثر - رحمه الله - من بيان الفروق الفقهية:

وذلك لبيان النكتة من الاستدلال، أو الخلل في استدلال المخالف، فمن أمثلته:

الفرق بين الأداء والقضاء: قال (37/5): «إنَّ اعتبار الأداء بالقضاء لا يصح؛ لما ذكرناه من أنَّ «الأداء» يقع في زمان لا يتخلله عمل سواه من جنسه، ولا يصلح الزمان لغيره، و«القضاء» يقع في زمان يصلح لغيره من جنسه، وقد يجوز أن يتخلله ما ليس من جنسه أيضا وهو الفطر؛ لأنَّ قضاء رمضان ليس بواجب متابعتة».

الفرق بين الحر والعبد في نكاح الإمام: قال (234/7): «والفرق بينه وبين الحر: أنَّ الحرَّ إنما مُنِعَ من ذلك لئلاَّ يسترَقَّ ولده، والعبد هو نفسه رَقٌّ؛ فلا عار عليه في كون ولده رقيقاً».

الفرق بين الزكاة والكفارة، قال (391/5): «على أنَّ الفرق بين الزكاة والكفارة: أنَّ الكفارة تتعلَّق بالذَّمم دون الأعيان، والزكاة تتعلَّق بعين المال



دون الذِّمَّة؛ فاعتُبر وجود المُبدَل في المال دون غيره».

وكذا (345/7) ذكر فيه الفرق بين الصريح والكناية من ألفاظ الطلاق، وختمه بقوله: «على أنَّ الفصل بين الصريح والكناية ليس هو ما قاله القوم، ولا ما تابعهم عليه مَنْ تابعهم مِنْ أصحابنا، ولكن: هو ما يراد بنفسه لا عبارة عن غيره، والكناية: ما أريد بها غيرها».

وذكر (567/7) الفرق بين الاستبراء والعدة.

و(592/7) الفرق بين الابن والبنت في الحضانة.

و(74/9) الفرق بين الحبس والتعمير.

و(316/9) الفرق بين القود والدية.

منهج المصنف في علم أصول الفقه:

الكتاب حافل بتطبيقات عملية لعلم أصول الفقه، وسيكون -ياذن الله- مادة لدراسات كثيرة، ونذكر هنا بعضاً من أقواله موزعة على أبواب علم أصول الفقه:

الأدلة الشرعية:

\* الأخبار المتواترة والآحاد وعموم البلوى:

قال (496/5): «وجوب الرجوع إلى مُخْبِرِ الخبر المتواتر إذا نقله مِمَّنْ تقوم الحُجَّةُ بنقله، وإن لم يكونوا جميع الأمة؛ لأنَّ شرط التواتر إذا حصل في النقل لزم العمل به، وليس من شرطه ألا يبقى أحدٌ إلَّا وينقله، ولا يخالف في هذا مُحَصِّلٌ».

وقال (163/2): «فإن قالوا: كُلُّ هذه الأخبار آحادٌ لا يقع العلم بها.

قلنا: تفصيلها وإن كانت قد جاءت من طريق الآحاد؛ فالحُجَّةُ بها قائمةٌ، لأنَّها معلومة في الأصل، وليس ذلك بأكثر من أخبار الزُّكوات التي قد علمنا بها في الجملة، وعرفنا تفصيلها من طريق الآحاد.

وكذلك علمنا بأنَّ الصَّحابة رجعتْ إلى خبر الواحد، وعملتْ به فيما هو معلوم في الجملة، وإن كان أعيانُ الأخبار التي رجعوا إليها منقولة من طريق الآحاد».

قال (73/3): «ليس من شرط الأخبار المنقولة نقل الآحاد أن يحيط بها كل

الصحابة؛ بل قد يعرفها بعضهم، ويذهب عن البعض، وقد ظهر عنهم هذا، وقبول سماع ما لم يكونوا سمعوه والسؤال عنه:

كرجوع عمر -رضي الله عنه- إلى حديث عبد الرحمن: «في أخذه الجزية من المجوس»، وإلى حديث الضحاك بن سفيان في توريث المرأة من دية زوجها، حين روي له أن النبي ﷺ: «ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها»، وإلى رواية حمّل بن مالك: «في دية الجنين».

وكرجوع علي -رضي الله عنه- إلى حديث أنس: «في ادخار لحوم الأصاحي فوق الثلاث».

ورجوع ابن مسعود إلى رواية وائل بن حجر: «في النهي عن التطبيق». ولم يجز لقائل أن يقول: لو كانت هذه الأخبار صحيحة؛ لم يخف على مثل عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم.

وقال (70/3): «قالوا: إنها أخبار آحاد؛ فلا تقبل فيما تعم البلوى به. وقد أجبنا عنه: بأن الدليل الذي دلّ على وجوب العمل بها بخبر الواحد لم يفصل بين ما تعم البلوى به وتخص، وبأنهم قد نقضوا هذا الأصل بقبولهم في الوضوء وأحكامه أخبار الآحاد، مع كثرة البلوى بها».

وقال (79/6): «أخبار الآحاد لا يثبت بها نقل القرآن».

وقال (308/6): «إنما يُعتدُّ بخبر الواحد إذا ورد مفرداً، لا في حكم يقابله إجماع، أو بغير قراءة ثابتة في المصحف المجمع عليه».

وقال (172/7): «الإجماع لا ينعقد في حياته ﷺ، وهذا كان مباحاً صدرًا من أيامه، ثم اجتمع الآحاد على رفع إباحته؛ فجاز - فيما هذا وصفه - رفعه بأخبار الآحاد».

### \* الفرض والسنة:

قال (365/6): «مِنْ حَقِّ الفرض المطلق: لا يجوز تركه مع القدرة عليه على وجه، إِلَّا إلى بدلٍ إِنْ كان ذا بدل».

وقال (319/6): «لفظ «السُّنَّة» إذا وَرَدَ في مقابلة «الفريضة» لَمْ يُفْهَمْ منه إِلَّا ما ذكرناه مِنَ التَّطَوُّع».

وقال أيضا (319/6): «حَمَلَ السُّنَّةُ في هذا الموضع على أَنَّ المراد به الطريقة باطلٌ مِنْ وجوه: أحدها: أَنَّ معناها - وإنْ كان في اللغة ما ذَكَرْتُمُوهُ - فقد صار في عُرْفِ الشَّرْع عبارةً عن المندوب المؤكَّد، وألفاظُ صاحبِ الشَّرْع محمولةٌ على ما تَقَرَّرَ العُرْفُ عليه في الشَّرْع».

وقال (365/6): «المسنونات تختلف في تأكد بعضها على بعض، ولا يجب إذا كان الأضعف منها ألا تبطل العبادة بتركه؛ أَنْ يكون كذلك حكم الأقوى والأكَّد».

وقال (314/7): «اعلم أَنَّ وَصَفَنَا الطلاق بأنه سُنَّة: أنه واقع على الوجه الذي أباحتها الشريعة؛ مِنَ الوقت والعدد، دون ما وقع على وجه مكروه وممنوع».

## \* أفعال النبي ﷺ:

قال (57/6): «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ؛ فَيَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ».

وقال (73/6): «أَفْعَالُهُ عَلَى الْوَجُوبِ، وَسِيَمًا إِذَا كَانَتْ بَيَانًا».

قال (150/4): «إِذَا رَأَيْنَاهُ وَاطْبَ عَلَى بَعْضِ السَّجُودِ وَتَرَكَ بَعْضًا، كَانَ ذَلِكَ

أَوْضَحَ دَلِيلٍ عَلَى مَا وَاطْبَ عَلَيْهِ؛ أَنَّهُ أَشَدُّ تَأْكِيدًا مِمَّا تَرَكَ».

وقال (72/4): «إِنَّهُ ﷺ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ فِي أَسْفَارِهِ أَشْيَاءَ أَصْحَابُهُ أَخْبَرُ بِهَا مِنْ

أَزْوَاجِهِ».

وقال (257/4): «الْأَصْلُ أَنَّا مُتَسَاوُونَ لَهُ فِي الشَّرْعِ كُلِّهِ، إِلَّا مَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى

تَخْصِيصِهِ».

وقال (257/4): «وَلَأَنَّ كُلَّ خُطَابٍ وَرَدَ مُطْلَقًا عَلَى مَا فِيهِ وَفِينَا أُوْرِدَ مُوَاجِهَا

بِهِ - مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِهِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾

[الأحزاب: 50] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّهُ مُتَنَاوِلٌ لَهُ وَلَنَا، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ

ءَامَنُوا إِذَا نَكَحَتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: 49]، فَهَذَا عَامٌ فِيهِ وَفِينَا، وَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ

إِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: 1]؛ لَمَّا لَمْ يَبَيِّنْ تَخْصِيصَهُ كَانَ عَامًّا فِيهِ وَفِينَا».

وقال (29/5): «حِرَاسَةُ فِعْلِهِ مِنْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَكْرُوهِ أَوْ عَلَى وَجْهِ

نَاقِصِ الْفَضِيلَةِ أَوْ لَى مِنْ حِرَاسَةِ نَقْلِ اللفظ مِنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مُجَازِهِ».

وقال (220/6): «مَا لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا مَرَّةً فِي الْعُمُرِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي بِهِ إِلَّا عَلَى أَفْضَلِ

صِفَاتِهِ وَأَكْمَلِ وَجْهِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَتَرَكَ الْأَفْضَلَ أَصْلًا، وَهَذَا غَيْرُ

جائز، وإنَّما يفعل ذلك في المواضع التي تتكرَّر منه، فيختلف فعله فيها؛ فمرَّة على الكمال، ومرَّة على الجواز.

### الإجماع:

يعدُّ القاضي - رحمه الله - من الملمِّين بأصول المذهب وفروعه، وقد عزَّز استدلالاته في مواضع كثيرة بنقل الإجماع أو الاتفاق، وتتَّبَعه مما يعطي تصورا وتعريفا لمعناه عنده، كما ذكر قواعد تختص به، وبَيَّن من خلال ردوده على المخالف ما ينقض صحة نقل الإجماع، وعقد في آخر الكتاب فصلا مطولا في إجماع الصحابة صدره بقوله (564/10): «اعلم أنَّ الكلام في هذه الموضع هو أنَّ إجماع الصحابة حُجَّةٌ؛ يجب اتِّباعه، ويلزم الانقياد له، ويحرم المخالفة عليه»، ثم ساق كلاما طويلا ينظر في موضعه.

\* ومِمَّا ذكره مفرقا مما يختص بالبَاب:

قوله (497/5): «إنَّ الناس في الإجماع على أَضْرَب:

منهم مَنْ لا يقول به أصلا.

ومنهم مَنْ يقول بإجماع الصحابة فقط دون مَنْ بعدهم، وهذه طريقة أهل الظاهر.

ومنهم مَنْ يقول بإجماع أهل الأعصار، وهذا مذهب مالك - رحمه الله - وكافة أهل العلم وفقهاء الأمصار.

ويزيد مالك وأصحابه عليهم بقسم آخر، وهو إجماع أهل المدينة، فأَمَّا

أن يقول: «لا إجماع إلا إجماع أهل المدينة، ولا معتبر بغيرهم»؛ فغلط عليه، وإضافة للمحال إليه».

قوله (96/3) في بيان حجية الإجماع: «جميعها مجمع عليه،... ولو اقتصرنا في الدلالة عليها على الإجماع لكان كافيا، لكننا نذكر في كل فصل منها بعض ما يختصه من الأدلة».

وقوله (244/3) في حكم الإجماع المنعقد بعد الخلاف: «الإجماع الحاصل بعد الخلاف لا يُزيل حُكْمَ الخلاف».

وقوله (365/8) في حكم الخلاف بعد الإجماع: «لأنَّ ذلك إجماع السلف من المسلمين والخلف على مرِّ الأعصار، وقبل خرق هؤلاء القوم له؛ فلا يعتد بخلافهم فيه».

وقوله (546/9): «لأنَّ ذلك إجماع الصحابة؛ فلا يُعتد بخلافٍ حادثٍ». وقوله (426/8): «هذه المسألة إجماع في سائر الأعصار لم يخالف فيها أحد من أهل العلم عصرا بعد عصر إلى زمن الشافعي، فوجب أن يكون القول فيها على ما تقرَّر عليه الإجماع المتقدم دون الخلاف الحادث».

وقوله (410/3): «فأما من ذهب إلى التخيير؛ فقوله مدفوع بالإجماع، لأنَّ المحفوظ عن الصحابة تعيين أحد الأمرين، فأما التخيير فلم ينقل عن أحد منهم».

وقوله في انقراض العصر (269/9): «ما أذهبُ إليه من أن انقراض العصر

ليس بشرط في انعقاد الإجماع ولزوم الحجة به».

\* ومن تقريراته فيما يصح أن يبنى عليه الإجماع:

قوله (26/3): «لأنَّ هذا عندنا إجماع الصحابة؛ لما روى هشام وشعبة عن قتادة عن أنس قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة، فينامون وهم قعود حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون ولا يتوضؤون»، ومثل هذا لا يجوز أن يخفى على النبي ﷺ؛ لأنَّه كان يتكرر منهم، ثمَّ لم يُنقل أنه أنكر عليهم».

وقوله (192/3): «فأما ما يدل على أنَّ معناه فعل التطهير؛ فهو: أنَّ هذا إجماع من جميع أهل التفسير؛ لأنَّ ذلك مروي عن ابن عباس ومجاهد والحسن وميمون بن مهران وجماعة... ولا نعرف خلافاً في هذا عن أحد منهم».

وقوله (192/6): «والدليل على صحَّة قولنا: إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- لأنَّه رُوي عن عمرَ وعليٍّ -رضوان الله عليهما- وابن عباس وابن عمرَ وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة، ولا مخالف لهم».

وقوله (225/7): «على أنَّ ما ذكره لم يظهر ولا انتشر على الشرط المُراعى في الإجماع».

وقوله (446/9): «هذا قول صحابي إمام ظاهرٌ منتشرٌ لا مخالف له عليه؛ فكان إجماعاً».



وقوله (261/9): «لا يجوز أن يخالف الإجماع، سيما على قولنا إنه ليس من شرطه انقراض العصر».

وقوله (413/9): «التابعي الذي يُعاصر الصحابة - رضي الله عنهم - ويُفتي معهم معتبر في الإجماع».

❖ وأما نواقض الإجماع، فقد بين بعضها في ثانيا ردوده، منها:

قوله (37/3): «وأما ما ادَّعوه من الإجماع؛ فباطل، لأنَّ الذي نُقل عن الصحابة إنما هو في غير موضع الخلاف».

وقوله (108/3): «وما ادَّعوه من الإجماع باطل؛ لأنَّ رواة أخبارهم متكلم فيهم، ولا تثبت حجة بنقلهم».

وقوله (115/3): «وأنه ليس بإجماع؛ لأنَّ من الذاهبين إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما: علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - والقاسم وسالم وعطاء وربيعة ويحيى بن سعيد وغيرهم، فلا يجوز ادعاء إجماع فيما يخالف مثل هؤلاء فيه».

وقوله (243/3): «فأما ادعاءهم الإجماع في ذلك، فباطل؛ لأنَّ الإجماع عندنا ثابت في تحريم شربه، وذلك يتضمن المنع من الوضوء به».

وقوله (413/4): «إذا روي أمران وتقرر الإجماع على أحدهما؛ كان ما استقر الإجماع عليه مسقطا لما عداه».

وقوله (172/7): «الإجماع لا ينعقد في حياته ﷺ، وهذا كان مباحا صدرا

مِنْ أَيَّامِهِ، ثُمَّ اجْتَمَعَ الْآحَادُ عَلَى رَفْعِ إِبَاحَتِهِ؛ فَجَازَ -فِيمَا هَذَا وَصَفَهُ- رَفْعُهُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ.

وقوله (520/8): «لَوْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ، فَإِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ وَيُظْهَرْ وَتَتَفَرَّقَ الْقِصَّةُ وَيَعْرِفَ أَنَّ هُنَاكَ مُخَالَفَ؛ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا وَلَا فِي حُكْمِ الْإِجْمَاعِ».

وقوله (69/10): «هَذَا لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ وَلَمْ يَنْتَشِرْ؛ فَلَمْ يَكُنْ حُجَّةً، وَالْقِيَاسُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ».

وقوله (302/9): «مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ؛ بَاطِلٌ، وَأَقْرَبُ مَا يُرَدُّ بِهِ: أَنَّ مَا قَلَنَاهُ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ لِمَعَاصِرَتِهِمُ الصَّحَابَةِ».

القياس:

استعمل المصنف القياس كثيرا في استدلالاته، وصرح به في مواضع من شرحه بقوله: «ونحرره قياسا»، ومن كلامه فيما يتعلق بتعريفه وأحكامه وأنواعه:

قوله (72/8): «لَا بَدَّ مِنْ فَصْلِ بَيْنِ الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ وَالْمَحْكُومِ فِيهِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ هِيَ أَرْكَانُ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَصْلِ مَقِيسٍ عَلَيْهِ، وَفَرْعٍ مُرَدُّودٍ إِلَى الْأَصْلِ، وَجَمْعٍ بَيْنَهُمَا بِعِلَّةٍ وَحُكْمٍ، وَهُوَ الْغَرَضُ بِالْقِيَاسِ، وَالْمَحْكُومُ فِيهِ، وَهُمَا الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ».

وقال (523/7): «وَذَلِكَ أَنَّ الْمَخْصُوصَ بِالذِّكْرِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا:

- منه: ما لا يُعقل معناه فلا يقاس عليه، وذلك كاختلاف الركعات.
- ومنه: ما يُعقل معناه، ويكون خاصا فيَمَن نَصَّ عليه، فيُقتصر به عليه،  
 كالمسح على الخُفَّين، وهذه قضية سالم؛ لأنَّ تَبَيُّهَ سَبَقَ قطعَ التَّبَنِي.
- وقوله (83/4): «إِنَّ القياسَ يقدم على قول الصحابي عندنا».
- وقال (282/8): «القول بالذرائع أصلٌ في نفسه مقدَّم على القياس، كما أنَّ القياس أصلٌ في نفسه مقدَّم عليه، ولكل واحدٍ فروع مبنية عليه ومردودة إليه، ولا يجوز أن نبطل الأصول بعضها ببعض».
- وقال (465/8): «مواضع الضرورات لا يجوز القياس عليها».
- وقال (59/9): «العرف لا يُؤخذ بالقياس».
- وقال (280/8): «إِنَّ مانع تخصيص العموم بالقياس لا يفسِّق مَنْ صار إلى تخصيصه ولا يضلُّه».
- وقال (140/10): «ليس كلُّ استدلال يجب أن يُردَّ إلى أصل، وإنما ذلك القياس دون غيره».
- ❖ وفيما يخص قياس الأولى:
- قال (88/10): «التَّنبِيه فرعُ النصِّ ومستفاد منه، فلا يصحُّ أن يبقى حكمه مع سقوط أصله».
- وقال (114/10): «إِنَّ الخطاب إنما يُحمل على التنبية؛ إذا كان معنى التنبية معقولا منه لا بأن يكون مُدَّعى».

وقال (316/3): «مِنْ حَقِّ التَّنْبِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمُنْبَهَّ عَلَيْهِ فِي مَعْنَى الْمُنْبَهَّ بِهِ وَزِيَادَةً».

وقال (367/9): «مَا طَرِيقُهُ الْأَوَّلَى يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ الْإِشْتِرَاكَ لِأَمْرَيْنِ فِي عِلَّتِهِ».

وقال (387/9): «التَّنْبِيهِ يَقَعُ عَلَى الْأَعْلَى بِالنَّصِّ عَلَى الْأَدْنَى، فَأَمَّا بِالْمَتَسَاوِيَّاتِ أَوْ بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى فَلَا».

وقال (427/9): «وَجُوبُ الْأَدْنَى لَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الْأَعْلَى».

وقال (257/8): «إِنَّ الشَّيْءَ لَا يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا وَجَدَ فِيهِ مَعْنَاهُ وَزَادَ عَلَيْهِ فِيهِ، كَقَوْلِنَا: إِذَا حَرَّمَ التَّمْرَ لِحَلَالَوْتِهِ فَالْعَسَلُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْحَلَاوَةَ مَوْجُودَةٌ فِيهِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ التَّمْرِ فِي الْوَصْفِ بِهَا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَمْآءَآفٍ﴾ [الإسراء: 23] أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَمْنُوعًا لِلْأَذْيَةِ كَانَ الضَّرْبُ وَالشَّتْمُ أَوَّلَى».

وقال (428/10): «لَفْظُ التَّنْبِيهِ الَّذِي هُوَ أَبْلَغُ مَا يَكُونُ مِنْ حَسْمِ الْمَادَّة».

#### \* وفي بيان الأقيسة الفاسدة:

قال (386/6): «هَذَا قِيَاسُ الضِّدِّ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الطَّرْدِ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا لَا يَقْبَلُونَهُ، وَلَمْ أَرِ فِي مَقْدَمِيهِمْ مَنْ كَانَ يَسْتَعْمَلُهُ إِلَّا أَبَا الْفَرَجِ».

وقال (211/4) (273/5): «الْقِيَاسُ الْآخِرُ قِيَاسُ عَكْسٍ غَيْرِ مُرَدُّودٍ إِلَى أَصْلٍ».

وقال (187/8): «هَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ الْمَوْضُوعُ؛ لِأَنَّهُ مُتَنَزِّعٌ مِنْ أَصْلٍ مُشْرُوطٍ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي إِبْقَاءَ الشَّرْطِ، فَذَلِكَ يَقْتَضِي فَسَادَهُ، كَالْعَلَّةِ الْمُتَنَزِّعَةِ مِنْ

أصل يعود بتخصيص أصلها».

وقال (546/9): «هذا قياس يدفع نص السنة والإجماع؛ فلا يعتبر به».

❖ ومما قاله في القياس في اللغة (413/10):

«وَأَمَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُسَمَّى «خَمْرًا» فِي اللُّغَةِ؛ حَتَّى إِذَا ثَبَتَ لَهُ ذَلِكَ صَحَّ دُخُولُهُ

تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: 90] الْآيَةِ، وَتَحْتَ سَائِرِ الظُّوَاهِرِ الْوَارِدَةِ

بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ؛ فَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ فِي اللُّغَةِ.

وقد سلك هذه الطريقة أبو بكر ابن الجهم وغيره، وهي مسألة في أصول

الفقه: فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَمْنَعُهُ؛ وَهُوَ الَّذِي دَرَسْنَاهُ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ؛ وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ الْجَهْمِ وَأَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي

زَيْدٍ، وَرَأَيْتُهُ لَابِنَ وَهَبٍ عَنِ مَالِكٍ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُوقَعُهَا كِتَابُ الْأَصُولِ».

❖ دليل الخطاب مفهوم المخالفة:

قال (456/6): «الدَّلِيلُ يُعْتَبَرُ فِي تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِوَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِ الْعَيْنِ، لَا

بِالْعَيْنِ نَفْسِهَا، لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْحُكْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا بِخِلَافِهَا».

وقال (471/8): «لَا يَصَحُّ التَّعَلُّقُ بِدَلِيلِهِ، لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ فِي نَفْيٍ».

❖ الأسباب والعلل:

قال (455/6): «الْعِلَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ سَابِقَةً لِلْحُكْمِ -أَعْنِي فِي الْوُجُودِ- أَوْ

مُقَارَنَةً لَهُ، فَأَمَّا أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ فَلَا يَصِحُّ».

وقال (456/6): «الحكم يجب أن يكون تابعا للعلة، لأنها هي الجالبة له،

ولا يجوز أن تكون العلة تابعة لحكمها.

وقال (457/6): «إنَّ الشَّيْئَيْنِ قد يشتركا في الحكم وإنَّ اختلف علَّتُهُمَا، كالشَّخْصَيْنِ المستَحَقَّ قَتْلُهُمَا أو قَطْعُهُمَا، أحدهما للقصاص والآخر للرَّدة، والآخر يُقَطَّع للسَّرقة والآخر للقصاص».

وقال (457/6): «العلل عندنا لا تُخَصُّ أصلاً، منصوصها ومستخرجها».

قال (68/8): «العلة غير الأصل وغير الفرع وغير الحكم، وذلك أمرٌ واضح؛ لأنَّ العلة باتفاق هي الجالبة للحكم والمثمرة له، فلا بدَّ أن تكون غيرها، وإلا كانت جالبةً لنفسها، وذلك محال، وكذلك الأصل غيرها؛ لأنها صفة من صفاته جلبت الحكم فيه، وعلق الحكم فيه لأجلها».

وقال (127/5): «إنَّ الحكم إذا قُرِنَ بسبب تعلَّق به، كما رُوي: «أنه سها فسجد»، و«أنَّ ما عزا زني فرُجم»».

وقال (132/5): «إنَّ الكلام إذا تقدَّمه سبب يقتضي تقيده فُيِّد به، ألا ترى أنه لو قال لزوجته: اعتدِّي ابتداءً لكان كناية عن الطلاق؟ ولو قال لها ذلك عقيب مناولته إيَّاهم؛ لانصرف إلى العدد دون الطلاق».

وقال (183/5): «تعليق الحكم بسبب يقتضي أن يكون متعلِّقاً به حيث كان».

وقال (30/8): «ثبت أنَّ تنبيهه ﷺ على العلة من أبلغ ما يستدل به على صحتها».

وقال (8/43-44): «إِنَّ العلةَ فرْعٌ للأصل المنتزعة منه، فإذا عادت برفعه ومخالفته علم بذلك بطلانها؛ لأنَّنا إنما نستخرج العلةَ لنردَّ ما سُكت عنه إلى ما نُطق به، فأما أن نستخرج علةَ ترفع الأصل الذي انتزعت منه؛ فلا، وهذه صفة علتهم؛ لأنَّ الأصل في تحريم التفاضل هو الخبر الوارد، وهو عامٌّ في قليل الحنطة وكثيرها، وكذلك في التمر وغيره، فإذا جعلوا العلةَ الفضل في كيلٍ أو موزون، أو أخرجوا القليل الذي لا يتأتَّى كيله ولا وزنه عن التحريم، والخبر متناولٌ له، فعادت العلةُ بمخالفة أصلها المنتزعة منه، فدلَّ ذلك على بطلانها.

فإن قيل: ليس في هذا أكثر من أن الخبر مخصوص بالقياس، وذلك سائغ عندنا.

قلنا: لم نُنكر أن نخصَّ ظاهراً بقياس علة منتزعة من غيره، وإنما نمنع أن نخصَّ بقياس علة منتزعة منه؛ لأنه أصلها».

وقال (8/31): «تقرَّر أنَّ الحكم إذا عُلق باسم مشتقٍّ من معنى؛ كان ذلك المعنى الذي منه اشتق الاسم علة فيه».

وقال (8/44): «الشيء الواحد إذا كان علماً على حُكمٍ لا يجوز أن يكون علماً على ضده».

وقال (8/62): «فَقَدْ الدليل على صحة العلة أحد ما يُستدلُّ بها على فسادها، وليس فَقْدُ ما يوجب فسادها موجبا لصحَّتها؛ لأنَّ صحَّتها يجب أن تُعلم من طريقه، وليس بموقوفٍ على ما يفسدها».

وقال (64-63/8): «قالوا: وعلتنا أولى؛ لأنها ذات وصف واحد فهي أبعد من النقص، وعلتكم ذات أوصاف، والعلة ذات الوصف الواحد أولى؛ لأنَّ قلة الأوصاف يُقرِّبها من العلة العقلية.

قلنا: هذه الطريقة مختلفٌ في الترجيح بها بين أهل النظر، فمنهم من يقول هذا، ومنهم من يقول: إنَّ ذات الأوصاف أولى لكونها أكثر شَبَهاً بالأصل». فعل الصحابي وقوله:

قال (310/6): «ليس كلُّ ما يقوله الصحابيُّ في تفسير القرآن لا يكون إلَّا لغةً وتوقيفاً».

وقال (164/7): «فإن كان هذا التفسير من النبي ﷺ؛ فهو نهاية الحجة وغاية المراد، وإن كان من عند الراوي؛ فهو أولى من تفسير غيره».

وقال (216/8): «المزبنة: بيع الثَّمَر بالتَّمَر، وبيع الكرْم بالزبيب كيلاً، فلا يخلو هذا التفسير أن يكون من النبي ﷺ؛ فيلزم قبوله، أو من عند الراوي؛ فلا بدَّ أن يكون لغةً أو توقيفاً، وكل ذلك يوجب قبوله».

وقال (281/7): «هذا الخبر خرج عن سببٍ من الراوي، وهو أنه امتنع من حضور العقد لأجل الخبر، وتفسير الراوي أولى».

وقال (46/6): «إذا أطلق الصحابيُّ السُّنة؛ فالظاهر أنها سنة رسول الله ﷺ».

وقال (33-32/8): «الراوي إذا قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كذا» نُزِّل أن لفظ الرسول مطابق لما رواه عنه، فإذا رُوي أنه «نهى عن بيع الملامسة



والمُنَابَذَةُ» و«حَبْلُ الْحَبْلَةِ» حَمَلْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ».

وَكَذَلِكَ لَمَّا رُوي أَنَّهُ ﷺ «نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَسُومَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، أَوْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا»؛ نَزَّلْنَاهُ مِنْزِلَةَ قَوْلِهِ: «وَلَا يَخْطُبُنِ أَحَدُكُمْ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا تُنْكَحُنِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا»، وَلَا نَعْدِلُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَنُحْمَلُهُ تَأْوِيلًا يَتَعَلَّقُ بِدَعْوَى لَا يَفِيدُهُ الْخَبَرُ إِلَّا بِدَلِيلٍ».

وَقَالَ (33/8): «الرَّوَايَةُ إِذَا غَيَّرَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلَفْظِهِ فَلَيْسَ لَهُ تَغْيِيرٌ مَعْنَاهُ، وَلَا نَقْلُهُ عَنْ مَقْتَضَاهُ، وَلَا التَّعْبِيرُ عَنْهُ إِلَّا بِالْوَجْهِ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِهِ ﷺ لَوْ أُرِيدَ عَلَى وَجْهِهِ، وَفِي حَمْلِ الْخَبَرِ عَلَى مَا تَأَوَّلُوهُ إِسَاءَةً خُلِقَ بِالرَّوَايَةِ، وَأَنْ يَكُونَ نَقْلُ الْحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَأَحَالُ مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُجَوِّزٍ عَلَيْهِ».

قَالَ (489/5): «ظَاهِرُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، يَفِيدُ أَنَّهُ مَعَ عِلْمِهِ، إِلَّا أَنْ يُقَيَّدَ بِأَنَّهُ: كَانَ لَا يَعْلَمُ، ... أَنَّهُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْإِحْتِجَاجِ، وَقَدْ عِلْمُ أَنْ مَجْرَدَ فَعْلِهِ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ فَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ أَنَّهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَقَالَ (124/6): «وَقَوْلُ أَصْمَاءَ: «كَذَلِكَ كُنَّا نَفْعَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، لَمْ تَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ بِهِ فَلَا يُنْكَرُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَنْ غَيْرِ عِلْمِهِ؛

كما قال أُمِّيُّ لِعُمَرَ -رضي الله عنه-: «كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله ﷺ فلا نغتسل -يعني في التقاء الخِتانين- فقال عمر -رضي الله عنه-: «أفأخبرتموه بذلك فَرَضِيَهُ؟»، فسكت أُمِّيُّ».

فَعُلِمَ بهذا أنهم قد كانوا يفعلون على عهد رسول الله ﷺ أشياء من غير علمه، يعتقدون أنه لا ينكرها إذا عَلِمَ بها، فربما اتَّفَقَ ذلك وربما لم يَتَّفَقْ». وقال (225/6): «إِنَّ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- نقلت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحِجَّ»، وأنكرت على مَنْ قال: «إِنَّهُ قَرَنَ»، وادَّعَتْ أَنَّهُ لم يضبط ما قاله، ولها مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، ومعرفة خَلَوَاتِهِ، والوقوف على الظاهر والباطن مِنْ أُمُورِهِ مَا يُعْلَمُ معه أَنَّهُ لا يكاد يخفى عليها حَالُ إِحْرَامِهِ؛ فكان نَقْلُهَا أَوْلَى مِنْ نَقْلِ غَيْرِهَا».

وقال (31/6): «الظَّاهِرُ مِنْ سَوَالِ السَّائِلِينَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَمْرِ أَنْفُسِهِمْ، وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي أَمْرُ الْوُفُودِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنْ تَجَاوَزَ أَحَدُهُمْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ فِي لَفْظِهِ، أَوْ يَكُونَ السَّائِلُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ قَدْ عُرِفَ بِذَلِكَ».

وقال (240/8): «لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ الصَّحَابِيُّ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخِلَافِهِ».

وقال (172/7): «هَذَا كَلَامٌ يَجْلِبُهُ سَوَاءُ الظَّنِّ بِعُمَرَ -رضي الله عنه-؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا بِرَأْيِهِ وَاخْتِيَارِهِ، لَكِنْ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَهَا بَعْدَ إِبَاحَتِهَا،

ولو كان ذلك باختياره لم يوافقوه الصحابة - رضي الله عنهم - عليه».

وقال (8/ 278-279): «إذا أمكن حمل قول الصحابة على وجه صحيح وأمر ممكن لم يجز العدول عن ذلك إلى حمله على وجه فاسد، واعتقاد تخطئته وتغليظه؛ لأن ذلك ينافي ما هم عليه من العدالة، ويوجب سوء الظن بهم، وتهمتهم فيما ينقلونه ويفتون به، وذلك ممنوع اعتقاده فيهم».

وقال (6/ 211): «قد يفعل الصحابي ما الأولى غيره؛ لضرب من العذر، فلا تعلق في هذا».

وقال (4/ 293): «ما رواه عن ابن مسعود؛ فليس فيه أكثر من أنه كان يفعل ذلك، وهذا القدر لا يثبت كونه مسنوناً».

وقال (4/ 155): «مذهبه - أي الصحابي - ليس بحجة مع مخالفة غيره».

وقال (4/ 83): «إن القياس يقدم على قول الصحابي عندنا».

وقال (4/ 354): «ليس في هذا نص عن النبي ﷺ ولا فعل، وإنما هو ظن من الراوي أنه أراد ذلك، ومثل هذا لا تثبت به سنة».

وقال (5/ 477): «على أن أكثر ما في هذا: أن مُعَاذًا اعتقد جواز ذلك، واعتقاده ليس بحجة».

وقال (8/ 87): «لا يستدل على فساد نوع من الأدلة بأن الصحابة لم تستدل به ولا استخرجته؛ لأن أفعالها ليست جميع طرق معرفة الأدلة، فقد يعلم صحة الدليل والعلة تارة من أفعالهم، وتارة من الطرق الأخر».

\* فعل التابعي وقوله:

قال (101/5): «قد ذُكر أنَّ التابعي إذا عاصر الصحابة كان له الاجتهاد معهم».

عمل أهل المدينة:

قال (275/5): «إنه نُقلُ أهل المدينة قرنا بعد قرن، وعصرا بعد عصر، وخلفا بعد سلف: أنَّ صاع النبي ﷺ هو الذي ذكرناه. ومثل هذا النُّقل لا يجوز عليه الخطأ والغلط، ولا اعتمادُ الكذب؛ لأنَّ ذلك لا يجوز على بعضِ عدِّهم.

ولأنه لو جاز ذلك عليهم مع اجتماعهم على نقله؛ لجاز عليهم في نقل القبر والمنبر، وما أشبه ذلك، حتى كُنَّا نجوِّز أن يكون قبر النبي ﷺ هو غير هذا الذي نشير إليه اليوم، وكذلك منبره.

فلمَّا كان هذا غير جائز عليهم، وكان الذي أُمِّنا من ذلك اجتماعهم على نقله، مع امتناع التَّسَاعُفِ والتَّوَاطُؤِ واعتماد الكذب على مثل عددهم؛ فكذلك سبيل نقلهم الصاع والمُدَّ.

وقال (278/5): «هذه الروايات التي ذكروها لا يجوز أن يعارض بها نقلُ أهل المدينة؛ لأنَّ نقل أهل المدينة لذلك نقلٌ تواتر متَّصل منذ كون النبي ﷺ، وإلى زمان مالك - رحمه الله -، يتداولونه خلفا عن سلف، مع شدة حاجتهم إليه في بياعاتهم وأشريتهم ومعاملاتهم وتصرفهم، ولم يكن ممَّا

انقطع في وقت من الأوقات، ولا ممَّا يَنْدُرُ وقوعه؛ فيختلف الحال في نقله. ونقل الأخبار التي ذكروها نقلُ آحاد منقطع غير متَّصل؛ فلم يَجُزْ أن يعارض بنقل أهل المدينة الذي وُصفه ما ذكرناه.

وهذا مثل ما ذكرناه في أمر المصحف سواء؛ وذلك أن نقل هذا المصحف متواتر مجتمع عليه، وقد علمنا أنه تُروى أحاديث بقراءات تخالفه، فلا يعترض بها عليه؛ لأنَّ نقله نقل استفاضة وتواتر لا يعترض عليه بأخبار آحاد؛ يجوز في نقلها السهو والغلط واعتماد الكذب.

ثم عقد - رحمه الله - مبحثاً موسَّعاً ماتعاً من (494/5) إلى (519/5)، صدره بقوله: «مَدَارُ الكلام في هذا الباب على إجماع أهل المدينة ووجوب اتباعه، وهل هو حجة أم لا؟ فإذا بيَّنا ذلك؛ بَانَ وجه الاستدلال به على فروعه، وما بُني عليه، ونحن نذكر منه جملة مختصرة تُوضِّح من صحة ما نذهب إليه من ذلك، والله الموفق.

اعلم أن إجماع أهل المدينة حجة عند مالك وأصحابه - رحمه الله عليه وعليهم - وعليه بنوا الكلام في كثير من مسائلهم، مثل: الأذان والإقامة، وتقديم الأذان لصلاة الفجر قبل طلوع الفجر، ومقدار الصاع والمُدِّ، وإسقاط الزكاة في الخُضْر، ومُعَاقَلَةِ المرأة الرجل إلى ثلث الدية، وبغير ذلك.

والكلام في هذا الباب في أربعة فصول:

أحدها: في بيان الإجماع الذي نذهب إلى أنه حجة.  
والثاني: في الدلالة على ما نذهب إليه من ذلك، والكلام على أسئلة المخالفين فيه.

والثالث: الترجيح بما ليس بحجة منه، واختلاف أصحابنا فيه.  
والرابع: في حكم أخبار الآحاد إذا وردت في مقابلة هذا الإجماع الذي نقول إنه حجة...».

ومما قاله أيضا (53/6): «العمل المتَّصل -عندنا- يُترك له الخبر». وقال (362/8): «أكثر ما فيه أنه وجد عمل أهل المدينة المتَّصل بخلافه، وعنده أنَّ العمل المتَّصل أَوْلَى من خبر الواحد؛ فأَيُّ شيء في ترك دليل الدليل عند التارك أنه أقوى منه».

وقال (342/8): «وقد ذكر مالك -رحمه الله- أنَّ ذلك إجماع أهل المدينة، وذلك عندنا حجة إذا كان عملاً متَّصلاً».

### سد الذرائع:

قال -رحمه الله- (9/10): «قد ثبت من أصلنا: «الحُكم بالذرائع»، ومعناها: منع الأمر بمباح إذا قويت التُّهمة في التطرق به إلى أمر ممنوع».

وقال (104/8): «الأصل عندنا في ذلك: أنَّ القول بالذرائع واجب، ومعناها قوة التهمة بالتطُّرق بالفعل الجائز إلى الممنوع، والاحتياط بالمباح إلى المحذور، فمتى وجدنا ذلك منعناه في الجائز، فإنَّ سُلَّم لنا ذلك وإلا نقلنا

الكلام إليه، وذلك مذكور في كتب الأصول، إلا أننا نشير في هذا الموضع إلى يسير منه:

فأحد ما يدلُّ عليه: قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا

أَنْظَرْنَا﴾ [البقرة: 104]؛ وذلك أنَّ المسلمين يقولون: «يا رسول الله راعنا»، و«راعنا بسمعك»، وهذه الكلمة بالعبرانية كلمة سَبَّ، وكانت اليهود تتعمَّد أن تقولها له -عليه السلام-، وتقصد سبَّه بالعبرانية، فَمَنَعَ الله المسلمين أن يقولوها وإن كانت جائزة؛ لأنه يُتَطَرَّقُ بها إلى أمر ممنوع ويُجعل ذريعة إليه، ونحو ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 108]؛ فَمَنَعَ مِنْ سَبِّ آلِهَتِهِمْ وهو مباح؛ لئلا يصير طريق لهم إلى سَبِّ إلهنا تعالى، وذريعة إلى ذلك.

ويدلُّ عليه قوله ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»؛ وما قَوِيَتِ التُّهْمَةُ فيه أنه يُتَذَرَعُ به إلى غيره هو ممَّا يَرِيْبُ لا محالة؛ فوجب تركه.

ولأنَّ مخالفنا قال ذلك في عدَّة مواضع؛ منها قَرَضَ الجوارى، قال: لأنه يكون ذريعة إلى إباحة الوطء مِنْ غير عَقْدٍ ولا مِلْكٍ.

وقال (273/8): «هذه المسألة مِنْ مسائل الذرائع، وهي مبنية على أصلنا فيها، ووجه الذريعة فيها: أنه يحصل أنَّ البائع دفع مائة نقداً ليأخذ مائة وخمسين إلى أجل، وذكر السِّلعة والتبايع لغو، وهذا ذريعة لأهل العينة، وهو أن يقول الرجل للرجل: «ابتع لي هذه السِّلعة بعشرة دنانير وأنا أربحك

دينارا»، فيفعل ذلك، فيحصل منه قرض عشرة دنانير بأحد عشر من غير حاجة بالبائع إلى السلعة، وإنما يتذرّع بها إلى قرض ذهبٍ بأكثر منه. وإذا وجدنا فعلاً من الأفعال يقع على وجه واحد ولا يختلف إلا بالنية من فاعله والقصد، وكان ظاهره واحداً، ولم يكن لنا تمييز إلى مقاصد الناس ولا إلى تفصيل مقصودهم وأغراضهم؛ وجب حسم الباب وقطع التطرّق إليه، فهذا وجه بنائها على الذريعة.

فإن سلّم لنا هذا الأصل بنينا الكلام في هذه المسألة عليه، وإن لم سلّم؛ نُقل الكلام إليه، وقد ذكرنا فيما تقدّم بعض ما يستدلّ به في ذلك. وأيضاً فإنّ الصحابة -رضوان الله عليهم- سلكوا هذه الطريقة في منع البيع في هذه المسألة، ألا ترى إلى ما روي عن ابن عباس أنه سُئل عن رجل باع حريرة بمائة دينار، ثم اشتراها بخمسين؛ فقال: «الدراهم بالدراهم متفاضلة، والحريرة دخلت بينهما»، وهذا نص قولنا؛ لأنّ معنى: «الحريرة دخلت بينهما»؛ أي: إنهما سمّياها ذريعة إلى التفاضل في الغرض.

ومن الدليل على هذا حديث العالية عن عائشة -رضوان الله عليها- أنّ أمّ ولد زيد بن أرقم ذكرت لها أنها باعت من زيد بن أرقم جارية بثمان مائة درهم إلى العطاء، وأنها اشترتها بعد ذلك بست مائة درهم، فقالت: بئس ما شريت وبئس ما اشتريت، أبليغي زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع النبي ﷺ إن لم يتب، قالت: فماذا أصنع؟ قالت: قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى



فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ﴿البقرة: 275﴾.

وقال (282/8): «القول بالذرائع أصلٌ في نفسه مقدّم على القياس، كما أنَّ القياس أصل في نفسه مقدّم عليه، ولكل واحد فروع مبنية عليه ومردودة إليه، ولا يجوز أن نبطل الأصول بعضها ببعض».

وقال (13/10): «الأصل الذي ذكرناه من الذرائع والعرف يُترك له القياس». وقال (276/8): «ما قوّي التدرُّع فيه إلى الأمر الممنوع سُمّي باسمه، وأجري عليه حكمه».

وقال (100/8): «أمّا من طريق العبرة؛ فلم أجد لأصحابنا علة محرّرة فيه، لأنّ طريق هذه المسألة الفرق بينها وبين غيرها؛ اتّفاق الأغراض، وذلك من باب الذرائع».

وقال (388/8): «ما ذكره يبطل بالعذر الظاهر في أشياء من الذريعة: مثل مَنْ فاتته الجمعة؛ فإنّا نمنّعه أن يُصلي الظهر في جماعة، لئلا يكون ذريعةً لأهل البدع، ثم يجوز ذلك لأهل العذر الظاهر كالمريض والمحبوسين».

وقال (162/7): «هذا ذريعة إلى الإفساد على الناس، والإضرار بهم، وإدخال الأذى عليهم، وذلك أن أحدا لا يشاء أن يفسد على غيره ويؤذيه إلّا تركه يخطب ويتعب ويجتهد؛ حتّى إذا انتهى إلى الفراغ من أمره جاء - حيثنّذ - فأفسد عليه وأبطل ما عمل، وفي هذا من الأذية والإضرار ما لا خفاء به؛ فوجب حَسْمُ الباب بفسخ ما يجري هذا المجرى من العقود؛ ليرتدع مَنْ

يبيغي ذلك، وينفك عنه، ويعلم أن عقده إذا عُقد على هذا الوجه يُفسخ؛ فلا يعود إلى مثله، كما وجب مثل ذلك في التلقي وغيره».

وقال (262/7): «إنه استعجل الشيء قبل وقته فعوقب بأن حُرِم ذلك، وهذا كما اتَّهمنا قاتل العمد أنه استعجل الميراث قبل وقته؛ فحرمانه إيَّاه، فصار ذلك أصلاً في كلِّ من قويت التُّهمة فيه أن يكون استعجل الشيء قبل وقته أن يعاقب بالمنع منه، وقد أُلزموا على هذا أشياء منها: أمُّ الولد تقتل سيِّدها؛ أنها استعجلت تنجيز العتق قبل وقته، ... وإنَّما أوردناه بياناً لوجه التُّهمة، وأنَّها إذا قويت حُسم الباب بمنع ذلك؛ لئلا يكون ذريعة إلى البسط فيه، ولهذا أصل مُجمَع عليه مع مخالفنا، وهو قاتل العمد؛ لأنَّ كلاً منَّا راعى فيه التُّهمة، وحرمة الميراث مؤبَّد لأجلها».

وقال (210-209/8): «من أصلنا الحُكم بالذرائع، وهذه المسألة منه؛ لأنهم لمَّا علموا أن اللحم باللحم لا يجوز متفاضلاً عدلوا إلى بيع شاة حيَّة بشاة مذبوحة، أو بأرطال من لحم، وإذا كان كذلك وجب منعه».

وقال (262/7): «الذرائع موقوفة على أن لا يدفعها الإجماع، ولا يمتنع أن يشدَّ بعضها عن أصله».

وقال (213/8): «فإن قالوا: فمن أصلكم القول بالذرائع، والذريعة هاهنا موجودة إلى المزابنة والربا، قلنا: ليس كذلك، إنما نقول هذا فيما تتفق الأغراض فيه، فتقوى التُّهمة في أنَّ القصد إلى الأمر الممنوع، فأما إذا اختلف

الغرض؛ فالأمر محمولٌ على أغراض الناس ومقاصدهم في العادة، ولا اعتبار بالشاذ النادر.

وقال (405/7): «ادَّعَاوْهُمْ أَنَّهُ ذَرِيعَةٌ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ هَذَا تَضَعُفُ التَّهْمَةُ فِيهِ، وَإِنَّمَا تَطْلُبُ الذَّرَائِعُ فِي الْأَمْرِ الْغَالِبِ الَّذِي لَا يَرْتَدُّ عَنْ مِثْلِهِ إِلَّا بِمَنْعِ جُمْلَةٍ بَابِهِ».

وقال (263/7): «مَا مُنِعَ حَسْمًا لِلْبَابِ عَمَّ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، كَالْمَنْعِ مِنْ شَهَادَةِ الْأَبِ لِابْنِهِ، وَالْإِبْنِ لِأَبِيهِ، لَمَّا كَانَ يَحْسُمُ الْبَابَ عَمَّنْ يُتَّهَمُ وَمَنْ لَا يُتَّهَمُ».

وقال (101/9): «الْعِلَّةُ إِذَا وُضِعَتْ حَسْمًا لِلْبَابِ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهَا الْمَقْصُودَةِ بِهِ بِأَعْيَانِ الْمَسَائِلِ، بَلْ يَكُونُ الْحُكْمُ تَابِعًا لِلْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْعَ قَبُولِ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَالْوَلَدِ لِلْوَالِدِ لِأَجْلِ التَّهْمَةِ الْغَالِبَةِ فِي الطَّبَاعِ بِإِثَارِ جَرِّ الْمَنْفَعَةِ مِنَ الشَّاهِدِ إِلَى الْمَشْهُودِ لَهُ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْ ذَلِكَ بِأَنْ يَنْتَفِي فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، بَلْ أَجَرَيْنَا الْبَابَ عَلَى أَصْلِهِ، وَلَمْ نَنْقُضْهُ بِنَادِرِهِ».

وقال (387/8): «مَا طَرِيقُهُ الْمَصَالِحُ وَقَطْعُ الذَّرِيعَةِ لَا يَتَخَصَّصُ بِالْأَعْيَانِ؛ كَمَنْعِ قَبُولِ شَهَادَةِ الْأَبِ لِابْنِهِ».

شرع من قبلنا:

قال - رحمه الله - (13/8): «هَذَا الِاسْتِدْلَالُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ كُلَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِأَنَّهُ شَرَعَهُ لِمَنْ كَانَ قَبْلَنَا وَلَمْ يَقُلْ بِأَنِّي نَسَخْتُهُ عَنْكُمْ؛ فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ لَنَا إِلَّا أَنْ يَنْسَخَ عَنَّا، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ - رحمه الله -؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَدَلَّ فِي مَوَاضِعَ بِمِثْلِ هَذَا: مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45]، وَهَذَا

إخبار عن أمره لأهل التوراة وغير ذلك، وعليه أكثر أصحابنا، وقد ذهب إليه ابن بَكِير، وذكره في كتاب «أحكام القرآن».

دلالة الألفاظ:

\* الأمر والنهي:

قال (64/5) (183/5): «الأمر على الوجوب»، وقال (375/10): «لا فرق بين أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ أنها على الوجوب». وقال (324/7): «مذهبنا أن إطلاق الأمر أو الإخبار عن الوجوب على الفور».

وقال (74/6): «قوله: «إِسْعَوْا» فهذا أمر، وهو على وجوبه».

وقال (587/7): «قوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 233]،

وهذا لفظ الخبر والمراد به الأمر، فهو على وجوبه».

وقال (121/4): «من أصلنا أن الأمر على الفور».

وقال (15/5): «الأمر بالفعل يقتضي الامتثال، والفعل لا يكون امتثالا إلا

بالقصد».

وقال (134/6): «إن صيغة الأمر إذا وردت بعد الحظر؛ كانت محمولة على

أصلها الذي هو الوجوب، وعلى أن ورودها بعد الحظر؛ إن كانت عِلَّةً في

كونها على الإباحة فذلك باطل؛ من قَبْلِ أَنَّا قد رأينا ما قد أمر به بعد حظر

وفيه صفة زائدة على الإباحة.

ألا ترى أنه ممنوع من أن يفعل في الصلاة سلام التحليل قبل وقته؟ ومع ذلك فهو شَرَطٌ، وكذلك الصائم يثاب على إفطاره وإن كان بعد حَظَرٍ. على أنه لا يمتنع أن يكون واردا بعد حظر فيدلّ الدليل على كونه واجبا أو ندبا».

وقال (207/5): «إذا كنّا نتفق على أن قول الصحابي «أمر رسول الله ﷺ بكذا»، و«نهي عن كذا»؛ في لزوم الحجة به بمنزلة أن ينقل اللفظ الذي به أمر، سقط ما قلتم».

وقال (326/6): «إنّ أمره بالإعادة لا يدلّ على الوجوب في الابتداء، لأنّه قد يجب إعادة الفعل وإن كان ابتداءً غير واجب، ألا ترى أن من قولنا جميعاً أنّ من دخل في صلاة أو صيام تطوعاً فأفسده عامداً؛ أنّ عليه قضاءه، وإن لم يكن واجبا في الابتداء، وكذلك الحجّ والعمرة للمتطوع».

وقال (203/4): «الأصل أنّ النهي على التحريم، وأنه يدل على فساد المنهي عنه على أي وجه كان، إلّا أن يقوم دليل».

وقال (458/5): «إنّ النهي يقتضي فساد المنهي عنه، وفساده ينفي حكمه ويُصيرُه كأنّه لم يكن أصلاً».

وقال (303/7): «فأمّا أنّ النهي يدل على فساد المنهي عنه فكما قالوه إذا تجرّد، وقد اقترن به هاهنا ما منع منه، وهو إعلامه أنّ ذلك على وجه الإرشاد».

وقال (405/7): «النهي يدلُّ على فساد نفس المنهي عنه دون ما يتعلَّق به وما يكون عنه».

وقال (203/4): «إنَّ النهي على ضريين:

نهيٍّ مِنْ أَجْلِ حَقِّ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-.

ونهيٍّ مِنْ أَجْلِ حَقِّ الْآدَمِيِّ.

فما كان منه مِنْ أَجْلِ حَقِّ اللَّهِ تعالى فهو مفسوخ على كل حال؛ كالربا والغرر، وما أشبه ذلك.

وما كان منه مِنْ أَجْلِ حَقِّ الْآدَمِيِّ كان موقوفاً على إذنه، ولم يُحكم بفساده».

#### \* العموم والخصوص:

قال (385-384/3): «إنَّ الظاهر عموم يجب به استغراق جميع الرأس، والدلالة على ذلك؛ أنه يحسن اقتران الاستثناء به، ودخول الخصوص عليه، وتأكيدُه بالألفاظ الموضوعية للعموم، مثل «كل» و«جميع» وغير ذلك، وكل هذا لا يحسن إلا فيما هو عموم مستغرق، وفي هذا دلالة على أنَّ الظاهر يفيد إيعاب الرأس».

فأما الاستثناء؛ فإنه يحسن أن تقول: «امسح برأسك إلا القفا»، أو «إلا الهامة»، وموضوعه أن يخرج من الكلام ما لولاه لوجب تناوله له، وهو كقولك: «اضرب القوم إلا زيدا» و«كُلِّ الرغيف إلا نصفه».

فإن قيل: موضوع الاستثناء أن يخرج من الكلام ما لولاه لصلح أن يراد

به، وإذا كان متناولا لبعضٍ من أبعاد الرأس غير معين، فأَي موضع مسح منه أجزاءه، ولو استثنى موضعا منه، فقال: «إلا مقدمه» أو «مؤخره» خرج ذلك الاستثناء عن جواز تعلق المسح به.

قيل له: حقيقة الاستثناء ما قلناه، بدليل أنه لا يحسن في النكرات؛ لأنها لا تعم على الضَّمِّ والاشتمال، وهذا موضعه كتب الأصول.

ولأنَّ الاستثناء يحسن في الظاهر بالتعيين والشياع:

بأن يقول: «امسح برأسك إلا مقدمه» فهذا بالتعيين.

وبالشياع: «إلا بعضه».

كما تقول: «اقتلوا المشركين إلا بعضهم»، و«إلا أهل العهد منهم».

وفي حمله على ما قالوه منع لدخول الاستثناء على الشياع، لأنه يكون تقدير الكلام: «امسح بعض رأسك إلا بعضه»، وهذه مناقضة؛ فبطل ما قالوه.

وأما التأكيد؛ فلأنَّ الشيء لا يؤكَّد إلا بما يفيد معناه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: «اضرب زيدا أجمعين»، ولا «القوم نفسه»، ويحسن أن تقول: «القوم أجمعين» و«زيدا نفسه»، فلما حسن أن تقول: «امسحوا بكل رؤوسكم» و«بجميع رؤوسكم» دلَّ على كون الظاهر عموما مفيدا للإيعاب.

ولو كان للتبعيض؛ لكان في تقدير قولك: «امسح بكل رأسك بعضه»، وهذا متناقض.

قال (157/5): «العموم لا يدعى في المضمورات».

وقال (302/10): «لا يمكن ادعاء العموم فيه لأنه مضمّر».

وقال (269/5): «وقف العموم على المقصود واجب»، وقال (207/7):

«وَقَفَّ العموم على المقصود واجبٌ عند أكثر أصحابنا».

وقال (37/8): «العامّ إذا تعقّبهُ خصوصٌ مبهمٌ عاد ذلك بإبهامه في نفسه،

كقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَيْمَتُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَيْتَنَ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: 1]، لأنّ هذا الخصوص

لمّا أبهم عاد بإبهام العموم، كذلك: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275] لما خصّ

بقوله: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] وكان الربا هو الفضل -ولا تكاد البياعات

تخلو من فضلٍ لأحد العوّضين على الآخر- صار من هذا الوجه مجملًا إذا

كان ذلك الفضل مبهمًا، فأما إذا كان معلوماً أنه فضل في كيل أو وزن؛ فإنّ

أكثر البياعات تخلو من هذا، ولا تكون الآية مجملة».

وقال (112/10): «إنّ قيل: هذا ذكر بعض ما يتناوله عموم خبرنا، وذكر

بعض الجملة لا يُخصّ به العموم، قيل له: إنّما لا يُخصّ العموم لذكر بعض

الجملة إذا لم يُستفد به معنى، فأما إذا استفيد به معنى، وهو كونه شرطاً يتعلق

به الحكم؛ فإنه يكون على وجه البيان، ويقع به التخصيص».

وقال (280/8): «إنّ مانع تخصيص العموم بالقياس لا يفسق من صار إلى

تخصيصه ولا يضلّله».

وقال (509/9): «هو موحّد لا يُدعى فيه العموم، لأنّه نكرة في إثبات».



## \* الإطلاق والتقيد:

قال (240/8): «الإطلاق يقتضي جواز الأخذ على كل وجهٍ إلا أن يقوم دليل».

وقال (170/7): «لسنا نسمّي المتعة نكاحًا على الإطلاق، والعموم لا ينتظم

إلا ما يتناولُه الإطلاق».

وقال (235/5): «اللفظ إذا أُطلق وجب حمله على عادة الاستعمال، وعلى

ما لا ينفيه دليل العرف».

وقال (47/7): «وأما ما قالوه من بناء المطلق على المقيد؛ فغير مُسلّم عندنا،

لأنّه لا يجب بناؤه عليه إلا مع اتفاق السبب، وعلى أن بناء المطلق على

المقيد - عند مُثَبِّتِيهِ - إذا لم يكن للمطلق أصلٌ إلا التقيد، فأما إذا كان له

أصلٌ آخر مطلقٌ فلا يجب حمله على أحدهما إلا بدلالة».

## \* الإجمال والتفسير:

قال - رحمه الله - (227/3): «في ثبوت التعيين سقوط التخيير».

وقوله (228/3): «أما أخبارهم فإنها مجملة، وأخبارنا مفسّرة؛ فهي قاضية عليها.

فإن قيل: بل أخباركم واردةٌ ببعض ما شمله عموم أخبارنا، وذكرُ بعض

الجملة لا يُخَصُّ به العموم.

قيل له: هي واردةٌ على طريق البيان والتعليم، فهي مفسّرةٌ لا محالة لِمَا

أُجْمِلَ في غيرها».

وقال (27/6): «من حقّ البيان أن يكون طَبَقَ المُبَيَّن منتظمًا له، وألا

يُخَصَّصُ ببعضه دون بعض، ومتى لم يكن به ذلك لم يكن بياناً، ثم قال (29/6): «البيان إذا تَخَصَّصَ؛ خرج عن أن يكون بياناً، واحتاج إلى بيان».

وقال (8/8): «فأما تسمية بعضهم الظاهر من أجل هذا مجملاً؛ فغير صحيح، لأنَّ «المجمل» هو ما لا يستقلُّ بنفسه، ولا يمكن معرفة المراد منه إلا بقريضة تنضمُّ إليه؛ لا من ناحية لفظه ولا من مفهومه ولا فحواه، ولا عُرف في استعماله، وذلك مثل قوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]، وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَيْمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَّى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 1]، وقوله ﷺ: «إلا بحقها»، ألا ترى أننا لو خيلنا وظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ لم يفهم المراد به؛ لأنه ليس فيه بيان لجنس الحق ولا لمقداره، وكذلك قوله: «عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»؛ ليس فيه بيان الحق الذي لم تعصم منه الدماء والأموال، فعاد ذلك بإجمال اللفظ».

وقال (241/8): «لَمَّا لم يَجْزْ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ ﷺ أمره أن يأخذ إلى أجلٍ مجهول؛ عَلِمْنَا أن إجمال الراوي لذكر الأجل لأنه لم يكن قصده بيان الأجل، وإنما كان قصده ذكر السَّلَم في الحيوان؛ فلذلك أجمله ولم يُبَيِّنْ».

وقال (432/8): «فإن قالوا: ظاهر الخبر متروك؛ لأنَّ من شرط المساقاة عند مجيزها المدَّة، وليس في الخبر ذكر المدَّة، قلت: إنَّ الراوي قصد بيان جوازها في الجملة، وإنه ﷺ عمل بها، ولم يتعرَّض لبيان كيفيتها وصفتها وشروطها».

## \* الظهور والخفاء والحقيقة والمجاز:

قال (507/8): «الأصل في الخطاب إذا صدر عن الله -تبارك وتعالى- أو عن النبي ﷺ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَقْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ وَمَوْضُوعِهِ فِي اللِّسَانِ، إِلَّا أَنْ يَاقُومَ دَلِيلٌ شَرْعِي عَلَى زِيَادَةِ شَرْطٍ فِيهِ، أَوْ عَتَبَارٍ مَعْنَى آخَرَ كَمَا يَشْتَرِطُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، فَإِنْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ صَرَحْنَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَنَحْنُ مَتَمَسِّكُونَ بِاللِّسَانِ».

وقوله (16/3): «الواجب حمل الخطاب على ما يفهم من إطلاقه ويقتضيه ظاهره وعادة أهل اللسان في تخاطبهم».

وعرف الظاهر بقوله (413/3): «هو السابق إلى وهم السامع، فوجب حمل الظاهر عليه»، وقوله (91/8): «الظاهر ما سبق إلى ذهن سامعه عند طروقه للسمع».

وقوله (46/3): «التعلق بصريح اللفظ وحقيقته أولى من حمله على المجاز والكناية».

وقوله (406/3): «إذا وجد ما يحمل معه اللفظ على أظهر المذهبين وأفصح اللغتين كان ذلك أولى من حمله على أخفضهما رتبة وأدونهما منزلة».

وقوله (48/3): «حمل الظاهر عليهما غير صحيح؛ لامتناع حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمجاز في الحال الواحدة».

وقوله (444/5): «إِنَّ التَّفَرُّقَ فِي الْمِلْكِ -على ما قالوه- لا تكون إلا مجازاً أو اتساعاً، وعلى ما قلناه: حقيقة؛ فحمله عليه أولى».

وقال (87/6): «ظاهر التسمية يفيد الحقيقة؛ فلا نصير إلى المجاز إلا بدليل».

وقال (527/7): «لا نُسلِّم المجاز إذا وجدنا الاستعمال ظاهراً فيه».

وقال (310/6): «المجاز يحتاج إلى دليل».

وقال (206/7): «الحقيقة إذا تُركت إلى مفهوم الكلام وظاهره والسابق إلى الفهم عند سماعه؛ لم يجب اعتبارها، وقد ثبت أن مفهوم قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: 23] إنما هو في استباحة الاستمتاع، كما فُهِمَ مِنْ قوله -عز وجل-: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23]؛ أَنَّ المراد بذلك استمتاع، وإن كان التعبير بذكر العين نفسها».

#### \* متفرقات:

قال (307/7): «مِنْ حَقِّ الكلام أن يقف على آخره؛ لجواز أن يعلِّقه المتكلم بشرط أو استثناء، فيكون ذلك بياناً له لا منفصلاً عنه».

وقال (519/6): «الأصل في كُلِّ خطاب خوطب به النبي ﷺ في الشريعة أن أُمَّته مشاركون له فيه، إلا ما قام الدليل على تخصيصه».

وقال (323/6): «الخطاب إذا أُفرد ﷺ به؛ لَمْ يجب على غيره إلا بدليل يقتضي مشاركته فيه».

قال (478/5): «ولا يجوز أن يُسْتَنْبَط مِنَ النَّصِّ معنى يُسْقِطُ النَّصَّ الذي اسْتَنْبَطَ فيه».

وقال (457/6): «العلل عندنا لا تُخَصُّ أصلاً، منصوبها ومستخرجها».

وقال (46/3): «إن في ذلك حملاً للظاهر على التكرار، لأن حكمه قد تقدم

بقوله ...، فيجب حمل الظاهر على فائدة مستأنفة».

وقال (372/7): «لا معنى لحملها على التكرار مع إمكان حملها على فائدة مستأنفة».

وقال (29/8): «إذا كان لا سبيل إلى تعرية كلامه من الفائدة ما أمكن؛ وجب حمله على ما يُعقل من تنبيهه عليه».

وقال (390/4): «النفى إذا ضامَّ إثبات كان كالإثبات المجرد الذي لا نفى معه».

وقال (396/4): «اللفظة «كان» تفيد المداومة والتكرار، ومعلوم أنهم لا يداومون إلا على أفضل الأعمال ... استدللنا بمداومته عليه، وقلنا إنه لا يداوم إلا على أفضل الأعمال؛ لأنَّ ما يفعله ليدلَّ به على الإباحة والتعليم إنما يفعله مرة في العمر».

وقال (100/5): «جمع المذكر لا يدخل فيه المؤنث إلا بدليل».

وقال (102/5): «وليس كل ما كان بلفظ (فَعَلَ) كان حقيقته حصول فعلٍ من جهة مَنْ أُضيف إليه؛ لأنَّ هذا اللفظ مشترك يحتمل هذا وغيره؛ ألا ترى أَنَّا نقول: إِنَّ المرأة حاضت وإن لم تكن فعلت ذلك، وكذلك نقول: إِنَّ فلاناً مات وإن لم يكن ذلك فِعْله».

وقال (395-394/5): «مِنْ حقَّ الكلام أن يرجع إلى ما يليه، ولا يُحمَل على ما تقدَّمه؛ إلا بدليل».

وقال (85/6): «ووجه الاستدلال من هذا: هو أَنه ﷺ سَمَّاهُ صلاة، فلم يَحُلْ مِنْ أن يكون سَمَّاهُ بذلك لُغَةً أو شرعاً، فلا معنى لَحْمَلِهِ على أَنه سَمَّاهُ بذلك

في اللُّغة؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ ﷺ لِيُعَلِّمَهُمُ اللُّغَةَ، لِأَنَّ اللُّغَةَ طَبَعُهُمْ وَلِسَانُهُمْ؛ فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَعْلِيمِهَا؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ سَمَّاهُ بِذَلِكَ فِي الشَّرْعِ.

وقال (89/7): «الألفاظ إذا أُطلقت ولها معهود في الشريعة حُمِلت على ذلك المعهود».

وقال (327/6): -عن معنى «الإجزاء»-: «هذه اللفظة تَرُدُّ في الفرض والنفل، لِأَنَّ معنى الإجزاء: الإتيانُ بالفعل؛ مِنْ استيفاء شرائط الصَّحَّةِ نَفْلًا كَانَ أَوْ فَرْضًا».

وقال (110/7): «أثبت الحقُّ لها بلفظ الاشتراك، وهو قوله: «أحقُّ»، وهذا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ مُتَشَارِكَيْنِ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ فِيهِ، كَمَا يَقَالُ: فَلَانٌ أَفْقَهُ مِنْ فَلَانٍ، إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حِظًّا فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِأَنَّهُ «أفقه» أَدْخَلَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى».

وقال (374/7): «الإضمار الذي يَسْلَمُ مَعَهُ أَكْثَرُ حَقَائِقِ اللَّفْظِ أُولَى».

### الأحكام الشرعية:

ذكر المصنف مقدمة شاملة توطئة لشرحه على الجامع، فقال (357/10): «يجبُ قبل الكلام على مسائل هذا الباب أَنْ نُبَيِّنَ معاني هذه الألفاظ، وفائدة وصفها بذلك».

والْقَدْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ أَحْكَامِهَا سِتَّةُ أَلْفَافٍ، وَهِيَ: «الفرض»، و«الواجب»، و«السُّنَّةُ»، و«الرَّغَائِبُ»، و«النَّوَافِلُ»، و«الرُّخَصُ»، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ ذَلِكَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

اعلم أنَّ أفعالَ المُكَلَّفِينَ كلها لا تخلو بأنَّ يُحَكَمَ لها بأحدِ خَمْسَةِ أَقسامٍ؛  
إمَّا بوجوبٍ، أو نَدْبٍ، أو حَظَرٍ، أو إباحَةٍ، أو كراهَةٍ.

ثم ساق أَلْفاظَها وحدودَها اللُّغويَّةَ والشرعيَّةَ وبعض ما يتعلَّقُ بها،  
وسنذكر قوله ونعقبه بما انتقينا من الكتاب مما له تعلُّقٌ بالموضوع.

### \* الواجب:

قال رحمه الله (357/10): «أَمَّا «الواجب»؛ فله عبارات؛ منها: «الواجب»،  
و«الْفَرَضُ»، و«اللزوم»، و«الحَتْمُ»، و«الكِتَابَةُ»، و«الاستحقاق».

يُقال: «هذا واجب»، و«مفروض»، و«لازم»، و«محتوم»، و«مكتوب»،  
و«مستحق»، كُلُّ ذلك بمعنى واحد.

وحده: ما حَرُمَ تركه أو تَرَكَ بَدَلَه - إنَّ كان له بدلٌ -.

وقيل: ما في فعله ثوابٌ وفي تركه أو ترك بَدَلَه - إنَّ كان ذا بدل - عقابٌ.  
والأوَّلُ أَحْصَى.

وإنَّما شرطنا تركه أو ترك بَدَلَه؛ لأنَّ الواجب على ضريين:

منه ما لا بدل له، كغسل الوجه في الوضوء؛ لا بدل له في الفرض مع القدرة  
عليه.

ومنه ما له بدل: يجوز الانصراف إليه أو إلى بَدَلِه، ولا يُسْتَحَقُّ العقابُ  
بتركه إذا انصرف إلى بَدَلِه، لأنَّ بَدَلَه قد أُقِيمَ في الشرع مقامه، وإنَّما يَحْرُمُ  
وَيُسْتَحَقُّ العقابُ بالجمع بين تركه وترك بَدَلِه.

وذلك كغسل الرجلين؛ هو واجب، وله تركه إلى المسح على الخفين، فإن تركه إلى المسح لم يستحقَّ الذَّمَّ، وإنَّ جمع بين تركه وترك بدله استحقَّ بذلك الذَّمَّ.

وكذلك الصلاة في أوَّل الوقت ووسطه إذا تركت إلى آخره بشرط العزم على فعلها.

والكفَّارات المخيَّر فيه.

واعلم أنَّ «الواجب» عندنا هو «الفرض» لا فصل بينهما؛ إلَّا أنَّ مِنْ أصحابنا مَنْ يَتَجَوَّز بلفظ «الواجب» في «المسنون المتأكد»، يُسمِّي الأُضحية واجبة، والوتر، وغيره، ويريد بذلك تأكُّد استنانه، ليستقرَّ له اسمُ الوجوب على طريق المبالغة في ذلك، وتقوية أمره، وشدة تأكيده، كما يُسمِّي بعض النوافل بأنه مسنون، ويمنع تسمية بعضها بذلك لتأكُّد الأوَّل عليه.

وبكلِّ ما ذكرناه قد ورد الشرع؛ قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]؛ يريد: أوجب عليكم الصيام.

وقال: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45]، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ

الْفِصَاصُ﴾ [البقرة: 178]، وقال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: 27].

وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97]، وهذا أبينُّ ألفاظ الوجوب.

وقال: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 180]؛ يريد مستحقًّا عليهم.

وقال: ﴿أَنْزِلْكُمْ مَوَاطِنَ أَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: 28]، ولا فرق عندهم بين قول



القائل: «فرضتُ عليك يا هذا»، و«أوجبته»، و«ألزمتكه»، و«حتمته عليك»، و«كتبته».

وعلى ذلك قال ابن عمر: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر في رمضان».

وبه فرّق أصحاب أبي حنيفة بين الواجب والفرض:

فقالوا في «الواجب»: «هو ما لا يجوز تركه».

وفي «الفرض»: «ما يكفر جاحده».

وزعموا أنّ المضمضة والاستنشاق في الجنابة والوتر والأضحية كل ذلك

واجبٌ وليس بفرضٍ.

وأنّ غسل ما في البدن من الجنابة والصَّلوات الخمس وصوم رمضان

وغير ذلك فرضٌ؛ لأنّ جاحده يكفر.

وهذا عندنا خلافٌ في عبارة، لأنّ معنى «الواجب» و«الفرض» عندنا أنّه:

ما لا يجوز تركه ويلحق الإثم والحرَج بتركه، على سبيل ما وصفناه.

فإذا أعطونا أنّ هذا معناه، فدلّلنا على ذلك: فائدته وفائدة الفرض - ما

بيّناه - من أنّه لا خلاف بين أهل اللغة في سائر هذه الألفاظ.

وقال في بيان ألفاظ الوجوب (74/6): «إخباره بإيجاب الله تعالى ذلك علينا

بأكّد ألفاظ الوجوب وأبلغها، وهو: المكتوب».

وقال (97/9): «قوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»، و«على»

من حروف الإيجاب».

وقال (122/4): «ليس معنى وجوب الشيء أن تستوي أحوال تروكه».

وقال (163/4): «الواجب قد يقطع لغير الواجب؛ ألا ترى أنه لو غسل بعض

أعضاء وضوئه ثم قطعه لأمر مباح ثم عاد إليه فتممه لجاز ذلك».

وقال (484/5): «إن الشيء إذا ثبت وجوبه لم يسقط إلا بالنسخ».

وقال (484/5): «تكرار الأمر بالشيء ليس بشرط في استقرار وجوبه».

وقال (230/4): تعقياً على قول ابن أبي زيد: «الغسل واجب»، قال: «يعني

سنة مؤكدة، وقد بينا في غير موضع أن مرادهم بهذه العبارة ما ذكرناه، دون

الوجوب الذي هو الفرض، ودون ما يذكره أصحاب أبي حنيفة من وجوب

الوتر الذي هو عندهم فوق السنة ودون الفرض».

### \* الحرام (المحظور):

قال -رحمه الله- (361/10): «أما «المحظور» فهو: ما حُرِّم فعله، وهو

نقيض الواجب في الحدِّ، ويُقال: «مُحَرَّمٌ»، و«ممنوعٌ»، و«محظورٌ».

وقال (203/4): «فإن قيل: فلما قرنه بقوله: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ علمنا أنه على

النَّزْه دون التحريم.

قيل له: هذا بالعكس من الواجب؛ لأنَّ هذا اللفظ إذا ورد عقيب النهي

كان في معنى الزجر والوعيد؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُوَ خَيْرٌ

لَكُمْ﴾ [النساء: 171]، وإنما يكون على ما قاله إذا ورد عقيب إذن وإطلاق؛

كقوله في نكاح الإيماء: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: 25]، وما أشبه ذلك.

وجواب آخر: وهو أن كل ما أخبر الله تعالى بأنه خير لنا؛ فواجب فعله، إلا ما قام عليه الدليل».

وقال (265/7): «أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر»، وهذا أبلغ ما يكون في تأكيد المنع وحظره».

وقال (269/7): «قوله - سبحانه - عقيبه: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾؛ وهذا أبلغ ما يكون من الزجر وتأكيد المنع».

وقال (271/7): «وروى ابن مسعود وابن عباس وأبو هريرة: «أن رسول الله ﷺ لعن المحلل والمحلل له»، وهذا أشد ما ينتهي إليه في بيان المنع والحظر».

وقال (445/10): «ليس من شرط المتفقين في التحريم أن يتفقا في كل أحكام التحريم».

#### \* المستحب (المندوب):

قال - رحمه الله - (361/10): «وأما «الندب» فحده: ما في فعله ثواب، وليس في تركه عقاب، وقد قيل: ما فعله أفضل من تركه، من غير مآثم يلحق بتركه. وهذا قريب من الأول».

ويُفارق «الواجب» بلحوق العقاب بترك الواجب.

ويُفارق «المباح» لأنه لا فضيلة لفعله على تركه، والله أعلم.

واعلم أن «الندب» يشتمل على عدة عبارات يرجع اختلافها إلى قوة تأكيد

بعضها على بعض، فيقال: «مندوب»، و«مسنون»، و«نفل»، و«مستحب»، و«مرغب فيه»، و«فضيلة»، و«تطوع»، وكلُّها مجتمعةٌ في الحدِّ الذي ذكرناه. فأما وصفه بأنَّه «مسنون»، فنريد به أقوى ما في بابِه وأشدُّ تأكيداً، وتركه أشدُّ من كراهة ترك غيره، وذلك كتأكد الوتر على ركعتي الفجر، وتأكُّدها على ركعتين بعد الظهر والمغرب.

ووصفه بأنَّه «نفل» يفيد في جميعه فائدةً واحدةً؛ وهو أنَّه تقرُّب بما ليس عليك.

قال في بيان ضابط لتمييزه عن الجواز (53/6): «فأما الحديث الذي رَوَّه؛ فمحمول على الجواز، وما ذكرنا فهو المُستحبُّ، لأنَّ الاستحباب لو كان ما ذكروه؛ لم تكن الأئمةُ لتعديله عنه، وتُجمع على خلافه».

وقال (87/7): «ليس كلُّ شيءٍ اجتماعاً في سقوط الوجوب اجتماعاً في سقوط الاستحباب».

#### \* المكروه:

قال (362/10): «أما «المكروه» فـضِدُّ «الندب» في الحدِّ؛ وهو: ما كان تركه أفضل من فعله من غير مآثم يلحق بفعله، وبهذا الوصف بان من «المحذور»، وبالأوَّل بان من «الواجب» و«الندب»، وبهما بان من «المباح».

#### \* المباح:

قال (362/10): «حدُّ «المباح»: فعلٌ وقَعَ من المكلف؛ لا ثواب في فعله،

ولا عقاب في تركه، وقيل: ما استوى حكم فعله وتركه، والأوّل أولى.  
ويقال فيه: «المباح»، و«المُحَلَّل»، و«المَجُوز»، و«المَسْوَغ»، و«المُوسَّع»،  
و«المأذون فيه».

قال (413/6): «الإباحة قد تتعلق بشرط، فيسقط الشرط بدليل، وتبقى  
الإباحة مطلقة، ألا ترى أن إباحة القصر تعلقت بشريطة الخوف، ثم زال  
الشرط وبقيت الإباحة غير مشروطة».

وقال (370/8): «لم يتعرّض لإبطاله، مع علمه بذلك، ولا فرق بين ما تبدئ  
إجازته شرعاً وبين ما يقرّ على إجازته».

وقال (554/7): «هذا قد استدللّ به الخلق على وجوب الإحداد من أصحابنا  
وغيرهم، وليس بدليل عندي؛ لأنه استثناء من حظر، فهو يفيد إباحة الإحداد  
وتحليله وترك تحريمه، فأما وجوبه فلا».

#### \* الفساد:

قال (174/3): «اعلم أن تعبيرنا بذكر المنع في هذا الموضع ينصرف إلى  
أمرين: أحدهما: الحظر والنهي، والآخر: المنافاة وامتناع الصحة، كما  
تقول: إن وجود الحدث يمنع الصلاة، تريد أنها لا تصح معه.

وهذا المنع يختص به دم الحيض والنفاس، فأما دم العلة والفساد فلا  
تأثير له في شيء من هذا».

قال (185/6): «قد يتبعّض الإفساد فيما لا يتبعّض؛ أصله: الوضوء، ألا ترى

أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ عَلَى خُفِّهِ ثُمَّ خَلَعَهُ فَقَدْ بَطَلَتْ طَهَارَةُ رِجْلَيْهِ، وَلَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى مِنْ طَهَارَةِ بَاقِي الْأَعْضَاءِ».

وَقَالَ (309/8): «إِذَا وَجَدْنَا لِلْفَرْقِ مَعْنَى يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ كَانَ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْفَسَادِ».

طرق الاستفادة من الأحكام الشرعية:

\* كلامه عن التلفيق بين الأقوال:

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (47/3): «إِنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ الظَّاهِرَ عَلَى الْجَمَاعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَى مَا دُونِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ جَامِعٌ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ، فَكَانَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ خُرُوجًا عَنْ إِجْمَاعِهِمْ».

وَقَالَ (410/3): «فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّخْيِيرِ؛ فَقَوْلُهُ مَدْفُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنِ الصَّحَابَةِ تَعْيِينَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَأَمَّا التَّخْيِيرُ فَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ».

\* كلامه عن التعارض:

قَالَ عَنِ الْمَخَالَفِ (253/3): «إِنَّ الْأَصُولَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَحْظُورَ وَالْمَبَاحَ إِذَا اجْتَمَعَا فِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ غُلِبَ حُكْمُ الْحَظَرِ، بِدَلَالَةِ «الْجَارِيَةِ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ...» إِلَى أَنْ قَالَ:

«وَلِأَنَّ الْأَصُولَ مُخْتَلِفَةٌ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهَا مَا يُغْلِبُ حُكْمَ الْمَحْظُورِ فِيهِ، وَمِنْهَا مَا يُغْلِبُ حُكْمَ الْمَبَاحِ».

فأما تغليب الحظر؛ فمثل ما ذكروه.

وأما تغليب الإباحة؛ فكالزَّعفران الذي يُطبخ، فلا يكون على المُحَرَّم فدية في تناوله، وإن كانت الفدية تلزم فيه قبل طبخه ...

فإذا كانت الأصول مختلفة لم يكن تغليب أحدها بأولى من تغليب الآخر». وقال (306/10): «إنَّ ذلك كاجتماع ما يوجب الحَظْر وما يوجب الإباحة، وقد ثبت أنَّ ما كان كذلك فإنَّ الإباحة لا حُكْم لها، فإنَّ الحظر يغلب».

✽ النسخ:

قال (76/3): «لو صح ذلك لكانت أخبارنا ناسخة له، لأمر منها أن رواها متأخرو الإسلام؛ لأنَّ ابن عمر من أحدث الصحابة، وأبو هريرة متأخر الصحابة».

وقال (486/7): «الزيادة في النصِّ ليست نسخاً على الإطلاق، بل في هذا الموضع وأمثاله هي زيادة حُكْم».

وقال (47/10): «إنَّ النسخ رفع موجهه وما لو وُرد مقترنا به لم يجب الجمع بينهما، فأما إذا أضافه شيء آخر إليه، أو قُرْن به لَصَحَّ؛ فإنه لا يكون نسخاً».

القواعد الفقهية والأصولية:

التعامل مع تعارض القواعد واختلافها:

قال -رحمه الله- (44/5): «إذا كانت الأصول مختلفة لم يجز رد هذا الفرع

إلى بعضها إلا بدليل».

وقال (15/9): «الأصل: أن كلَّ مَنْ له حقُّ فهو مخيرٌ في المطالبة به؛ أيَّ وقت شاء واختار.

هذا أصلٌ بُني عليه هذا الباب؛ فلا ينتقض بأعيان المسائل التي قامت عليها الأدلة».

### \* قاعدة اليقين لا يزول بالشك:

قال (23/3): «لم يبق إلا مجرد الشك، وذلك لا يؤثر في رفع اليقين الثابت».

وقال (95/4) في تقييد إطلاق قاعدة «اليقين لا يزول بالشك»:

«في بعضها يُعمل على اليقين دون الشك.

وفي بعضها يُلغى اليقين ويؤخذ بالشك.

وكل ذلك على حسب ما تقوم عليه الأدلة، فمن ذلك:

أنه إذا شك هل طلق ثلاثاً أو دونها؟ حُكِمَ بالثلاث.

وإذا شك هل أرضعته المرأة أم لا؟ حرمت عليه.

وإذا شك هل طهرت قبل الفجر أو بعده؟ صامت وقضت.

وكذلك قال الشافعي - في أحد قوليهِ -: إنه مَنْ ضرب رجلاً ملفوفاً في

كساء فقسمه بنصفين، فإنه لا دية على الضارب.

وقال في العبد الآبق الذي لا يعلم سيِّده موضعه ولا حياته: إنه لا يجرئه

أن يعتقد عن ظهاره؛ لأنه لا يعلم حياته، وإن كان الأصل بقاء الحياة.

وكذلك إذا شك هل استعمل المسح في اليوم والليلة أو دونهما؛ لم يجرز



له أن يَمَسَحَ عنده.

فقد زال في هذه الأشياء اليقين بالشك.

فَعُلِمَ بذلك اختلاف الأصول في ذلك، فليس المصير إلى ما يوجب أحدها بأولى من المصير إلى غيره إلا بدليل يفصل بين الموضوعين».

وقال أيضا (43/5): «إنَّ الأصول مختلفة في اعتبار حكم اليقين:

فمنها ما يعتبر فيه حكم اليقين ولا يُزال بالشك، وذلك مثل أن يتيقن الزوجية ويشك في الطلاق، ومثل أن يشك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً، فهذا كله يُبنى فيه على اليقين.

ومنها ما يخالف هذا، وهو أن يشك في الحدث بعد اليقين بالطهارة على ما بيناه، فإنَّ هذا تلزمه الطهارة عندنا إذا لم يكن في الصلاة، وكذلك إذا شك هل طَلَّقَ واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً، فإنها تكون ثلاث عندنا ولا يعتبر اليقين».

❖ قاعدة الضرورات:

وقوله (394/3): «زيادات بعض الضرورات على بعض لا ينفي عما قصر

عنها أن يكون ضرورة».

وقوله (351/4): «ليس من شرط ما يخاف فيه الضرر أن يعرف وجه

ضرره».

وقوله (25/5): «الرَّخْصُ التي تثبت للمشقة لا يجوز أن يُعتبر بها في أحكام

تُخالفُ الأصول».

وقوله (32/5): «ولا يجوز إذا وقعت المسامحة في شيء أن تقع في غيره إلا بدليل، وعلى أن شروط الصحة ثابتة في الموضعين، وإنما تقع المسامحة في أحكام تجري مجرى الفروع، مثل: سقوط القضاء والكفارة، واختلاف حال الأداء في الصلاة، وما أشبه ذلك».

وقوله (465/8): «مواضع الضرورات لا يجوز القياس عليها».

### \* قواعد المصالح:

قال (593/7): «مراعاة مصلحة التأييد أولى من مصلحة عارض الطفولية».

### \* قاعدة العرف والعادة:

قال - رحمه الله - (587/7): «ما جرى به العرف فهو كالمشترط».

وقال (235/5): «اللفظ إذا أطلق وجب حمله على عادة الاستعمال، وعلى

ما لا ينفيه دليل العرف».

وقال (58/9): «العرف أصل يُرجع إليه في إثبات ما يقتضي إثباته، ونفي ما

يقتضي نفيه».

وقال (241/10): «كل دعوى ينفيها العرف وتكذبها العادة؛ فإنها غير مقبولة،

لقلوله تعالى: ﴿وَأُمِرُّ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: 199]».

وقال (59/9): «العرف لا يؤخذ بالقياس».

وقال (61/9): «العرف إنما يعتبر في الموضع الذي يكون له مدخل فيه».

وقال (11/10): «قد بينّا في غير مسألة أنّ العرف أصل يرجع إليه في

المعاملات، من ذلك أنه يرجع إليه في العقود والسيّر والحُمولة ومتاع البيت، وغير ذلك.

وقد ثبت أنَّ مَنْ ادَّعى على خَلِيفَةِ بَلَدٍ أو أَمِيرٍ أو مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا أنه ابتاع منه ما يُعلم أنَّ مثله لا يبتاعه مِنْ مثله، أو دعوى يُعلم كذبه فيها غالباً، وأنَّ مثلها لا يقع؛ فَإِنَّ العُرْفَ يُكْذَّبُ دعواه، وإذا كان الأمر كذلك؛ وجب سقوطها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [لقمان: 17].

وقال (13/10): «الأصل الذي ذكرناه من الذرائع والعرف يُتْرَكُ له القياس».

#### \* قاعدة العادة محكمة:

قال -رحمه الله- (123/5): «الأحكامُ تتعلَّقُ بالغالب من العادات لا بنادرها».

وقال (442/6): «كُلُّ ما لَمْ يَرِدْ شرعٌ بتحديدِه فالرجوع فيه إلى العادة». وقال (250/8): «الرجوع في أنَّ ذلك تحصره الصفة أو لا تحصره لا يقف على دعاوى أرباب المذاهب، وإنما يقف على العادة وما عُرف بالتجربة، فلا معنى لإفراد كل شيء بالكلام عليه إذا كانت جملة ما ذكرناه».

وقال (260/8): «إِنَّا نحاكمهم إلى العادات، والمذاهب لا مدخل لها في جحد العادات ولا نقضها».

قال (590/7): «قد علِمَ بضرورة العادة أنَّ الأمَّ أقومُ بذلك من الأب، ومن كلِّ أحدٍ، وأنه لا يقوم غيرها مقامها فيه، فلذلك كانت أولى به».

وقال (129/5): «إِنَّا وجدنا الأحكام المتعلقة بالخارج من الفرج، إذا لم يكن تعليق الحكم عليها بتوقيف ولا بمقدار؛ لا يختلف أنه يُرجع فيها إلى النهاية وأقصى العادة».

وقال (282/8): «ليس الاعتبار بما يسمّيانه، وإنما الاعتبار بالقصد في مثل هذه الأمور في العادة».

وقال (456/8): «هذا أمرٌ معلوم بالعادة لا نكلّم من يدفعه».

### \* قاعدة الفرع والبدل:

قال -رحمه الله- (23/4): «فإن قيل: لمّا كان سجود السّهو لا ينوب عن واجب، وإنما ينوب عن مسنون امتنع أن يكون واجبا؛ لأنّ ذلك يوجب كون البديل أكّد من مُبدّله، وهذا خلاف الأصول، قيل له: عنه جوابان: أحدهما: أنه جُبران، وليس ببدل.

والآخر: أنه لا يمتنع أن يكون واجبا وإن كان مُبدّله غير واجب؛ كالجبران في الحج عن ترك الرمي والمبيت، وهو واجب، وما لأجله فُعل غير واجب. قالوا: على أن هذا البديل إذا كان من جنس المُبدّل لم يجز أن يكون أكّد منه، وإذا كان من غير جنسه لم يمتنع ذلك فيه، والرمي والمبيت ليس من جنس الدم والصوم، وليس كذلك في مسألتنا؛ لأنّ السجود من جنس الصلاة.

فالجواب: أن ما قالوه دعوى لا دلالة عليها، ثم هي باطلة بقضاء حج التطوع؛ أنه واجب وإن لم يكن أصله في الابتداء واجبا».

## \* قواعد الأسباب:

قال - رحمه الله - (18/3): «ما ادعوه من اتفاقنا على أن «الخطاب الخارج على سبب أو سؤال غير مقتصر به على سببه» غير مسلم، لأن ذلك مختلف فيه عند أصحابنا: فالقاضي إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أنه يحمل على ظاهره وإطلاقه، ولا يقتصر به على سببه.

وأبو الفرج المالكي يقول: «إنه يقتصر به على سببه، ولا يتعداه إلا بدليل». إلا أن هذا الاختلاف هو فيما عدا هذه المواضع، وهو في الخطاب الذي له ظاهر مستقل بنفسه عن سببه، فأما فيما لا يستقل بنفسه دون ضم سببه إليه وتعليقه به فلا خلاف أنه معلق به».

وقال (556/7): «هذا نقل الحكم مع سببه، فوجب تعليقه به».

## \* قاعدة يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً:

قال (445/8): «حكم اليسير التبع بخلاف حكم الكثير المقصود لذلك، كما نقول في من استأجر داراً وفيها شجرة مثمرة فاستثنى الثمرة؛ أنه إن كان قدر ثلث الكراء فأقل جاز، وإن أكثر لم يجز، كذلك هذا».

وقال (466/8): «اليسير المستثنى من جملة متى زيد عليه صار في حكم الجملة الممنوعة».

وقال (26/10): «ليس إذا لم يتعلّق الحكم بالقليل لم يتعلق بالكثير؛ لأنه قد يكون في الكثير معنى يفارق به القليل ففارقه، كما فارقه في: القطع في السرقة،

وفي وجوب الزكاة، وغير ذلك».

### \* قاعدة ترك الاستفصال:

قال (9/49): «لأنه ﷺ لم يستفصل، ولو كان الحكم يختلف لاستفصل».

### وأما الضوابط الفقهية:

فقد زين المصنف - رحمه الله - كتابه بضوابط كثيرة جداً، سواء التي ارتضاها واستدل بها أو التي حكاها على لسان المخالف، وسنورد في هذا الباب مجموعة منتقاة من الصنف الأول فقط، ومن رام جميع الضوابط والقواعد فلينظر الفهرس المخصص لها آخر الكتاب.

### \* فمن ضوابط العبادات:

قوله (4/227): «عبادات الأبدان لا تلزم إلا البالغين دون الأصاغر».

وقال (3/399): «الأصول مبنية على أن البدل مخالف للمبدل في الحكم».

وقال (4/23): «إنَّ ذلك يوجب كون البدل أكد من مُبدله، وهذا خلاف الأصول».

وقال (6/186): «كل عبادة لُزمت بالدخول فيها لزم قضاؤها».

وقال (4/99): «السنن إذا ذهبت أوقاتها لم تُقَضَّ بعدُ؛ كالأضحية إذا ذهبت

أيامها، والوتر إذا ذهب وقته، وصلاة الخسوف إذا تجلَّت الشمس».

وقال (5/69-70): «وجوب الكفارة بإفساد العبادة لا يؤثر في لزوم إتمامها،

كما لا يؤثر في ابتداء إيجابها».

وقال (5/154): «ما تفسد به العبادات لا يقف على ما يمكن الاحتراز منه

دون ما لا يمكن ذلك فيه؛ ألا ترى أنَّ غلبة الحدث مفسدة للوضوء والصلاة

إذا وقع في خلالمهما، وإن كان ذلك ممّا لا يمكن الاحتراز منه».

وقال (239/5): «ما هو شرط في صحة العبادة لا يختلف حكم الرجل والمرأة فيه».

وقال (393/9): «حقوق الأبدان لا تصح فيها النيابة بوجه».

وقال (248/5): «العبادات كلها سوى الإحرام والعِدَّة لا تمنع عقد النكاح ولا الولاية فيه».

وقال (322/6): «الوعيد يُلْحَقُ في النَّوَافِل كما يُلْحَقُ في الفرائض؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرِبَنَّ مَصَلَانَا»».

وقال (171/7): «الإخبار عن استحقاق البدل بالفعل إذا وقع لا يدلُّ على إباحة الفعل، ألا ترى إلى قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ [المائدة: 95] أنه أوجب بالقتل الجزاء، ولم يدلَّ ذلك على إباحة القتل».

**\* ومن ضوابط الطهارة:**

قال (55/3): «إنَّ أسباب الأحداث إنما تؤثر في انتقاض الطهر إذا حصلت على صفة تُفْضِي إلى خروج الأحداث».

وقال (78/3): «أسباب الأحداث إنما يجب الوضوء منها إذا أدَّت إلى خروج الحدث وأفضت إليه».

وقال (61/3): «ما يتعلق به انتقاض الطهر لا يفرق الحكم فيه بين أن يقع بما يحل أو بما لا يحل».

وقال (323/3): «كل معنى نقض الطهر مما لا أثر له فلا يجب غسل موضع الحدث منه أو غسل موضعه»، ذكره في التذليل لعدم غسل المخرج من الريح، ومثّل له أيضا بالقُبلة ومَسَّ الذَّكَر.

وقال (79/3): «كل ما نقض الوضوء من الأحداث وأسبابها إذا وقع على وجه العمد، فكذلك على وجه السهو».

وقال (91/3): «الحدث إذا خرج على وجه المرض لا ينقض الطهر».

وقال (129/5): «إنّا وجدنا الأحكام المتعلقة بالخارج من الفرج، إذا لم يكن تعليق الحكم عليها بتوقيف ولا بمقدار؛ لا يختلف أنه يُرجع فيها إلى النهاية وأقصى العادة».

### \* وفي الصلاة:

قال (17/3): «ليس في الأصول ما يتعلق كونه حدثا بالدخول في الصلاة، ويتنفي عنه الحكم بذلك بالخروج منها».

وقال (127/4): «هذا أصل، عليه مدار هذا الباب؛ أنه ما أطاق فعله مما يفعل الصحيح لزمه فعله، ولم يُسقطه عنه عجزه عن غيره».

وقال (194/4): «إن المعتبر بحال الأداء لا بدخول الوقت؛ بدلالة أنه إذا كان قادرا على القيام في الابتداء ثم عجز صلى قاعدا».

### \* وفي الصيام:

قال (61/5): «كل من له أن يفطر أول اليوم في الظاهر والباطن، فله أن يأكل



بقية نهاره، ولا يلزمه الإمساك ما بقي من يومه».

وقال (82/5): «كل معنى جاز فيه الإفطار في رمضان سقط به القضاء في التطوع».

وقال (102-101/5): «ليس على أصولنا معذور بالفطر يلزمه إطعام، إلّا على

إحدى الروایتين في المُرْضِع».

وقال (141/5): «ما منع صحة الصوم لا فرق بين وقوعه لأوجه التفريط أو الغلبة».

وقال (215-214/5): «إِنْ كَانَ جَنْسٌ لَا يَفْطُرُ الْمُبَاحَ مِنْهُ لَمْ يَفْطُرْ مُحْظُورَهُ؛

كَالْقُبْلَةِ وَاللَّمْسِ بِالْيَدِ، وَكَذَلِكَ الضَّرْبُ بِالْيَدِ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ مِنَ الْعَكْسِ: أَنَّ كُلَّ مَا أَفْطَرَ مَبَاحَهُ فَطَرَ مُحْظُورَهُ؛ كَالزَّنا وَوُطْءُ الزَّوْجَةِ».

### \* وفي الزكاة:

قال (400/5): «أصول الزكاة مبنية على أَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنَ الشَّيْءِ مِنْ جَنْسِهِ لَا

مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ».

وقال (489/5): «إِنَّ الْمَقَادِيرَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا تَوْقِيفًا، وَلَيْسَ فِي هَذَا قِيَاسٌ».

### \* وفي الحج:

قال (133/6): «كُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحَجِّ فَهُوَ مِنَ النَّسْكِ؛ إِلَّا مَا

قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ».

### \* وفي المعاملات:

قال (17/5): «حَقُوقُ الْآدَمِيِّينَ لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى النِّيَّةِ؛ بِدَلَالَةِ وَقُوعِهَا عَلَى الْوَجْهِ

الَّذِي كَانَتْ تَقَعُ عَلَيْهِ قَبْلَ الشَّرْعِ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ وَقُوعُهَا مِمَّنْ لَا تَصِحُّ مِنْهُ النِّيَّةُ».

وقال (215/6): «أوامر الشرع إذا تعلّقت بإتلاف؛ لم يكن امتثالها إضاعة، كما لا يقال في أداء الزكاة والكفارات: إنها إضاعة، ولا في إراقة العصير إذا اشتد: إنه إضاعة».

وقال (323/6): «فإن قيل: إنَّ للسَّفر تأثيراً في تخفيف العبادات والتَّكاليف ما ليس للحضر؛ كقصر الصلاة والفِطْرِ في رمضان وغير ذلك، قيل له: هذا في عبادة الأبدان، وأمّا في حقوق الأموال؛ فلا».

وقال (291/7): «إنَّ المرض لا يخرجُه عن لزوم ما يلزمه حال الصَّحَّة ممّا يتعلَّق بحقوق الأبدان دون الأموال، وإنَّما يؤثّر في إخراج ماله على غير وجه معاوضة».

وقال (588/7): «ما يستحقّ على الإنسان ويُجبر عليه لا يستحقّ عليه أجره».

وقال (51/8): «كل ما يُعتبر الكيل فيه من أصول الشرع إنما يعتبر في الإباحة لا في التحريم».

وقال (473/8): «كُلُّ مَنْ ثَبِتَ لَهُ حَقٌّ انْفَرَدَ بِهِ؛ فَلَهُ رَدُّهُ وَلَهُ إِجَازَتُهُ».

#### \* وفي العقود:

قال (389/7): «كُلُّ عَقْدٍ قَارَنَهُ مَا مَنَعَ الْمَقْصُودَ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْخِيَارَ ثَابِتٌ فِيهِ».

وقال (166/7): «لأنَّه عَقْدٌ شَرْطٌ فِيهِ الْمَعْقُودُ بِهِ لِغَيْرِ الْمَعْقُودِ لَهُ؛ فَلَمْ يَصَحَّ، أَصْلُهُ: إِذَا قَالَ: «بِعَتِّكَ عَبْدِي عَلَى أَنْ يَكُونَ مِلْكًا لَزِيدٍ»؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْعَقْدِ هُوَ مِلْكُ الْعَبْدِ؛ شَرْطٌ لِغَيْرِ الْمَعْقُودِ لَهُ».

وقال (255/8): «العقد إذا وقع على صفة يمنع المقصود به وجب منعه».

وقال (178/7): «وكلُّ ما لم يكن مقصوداً بالعقد فالفاسد فيه والجهالة لا يمنعان صحَّة العقد، وإنَّما الذي يقدر في العقد هو الفساد في المقصود بالعقد، مثل أن يقول: بعثك عبداً أو ثوباً، فهذا لا يصح؛ لأنَّ المقصود بالعقد مجهول، ولو قال: بعثك هذه الشاة وأشار إلى عينٍ مرئية؛ لصحَّ، وإن كان في ضرعها لبن مجهول المقدار عندنا وقت العقد لم يمنع ذلك صحَّة العقد؛ لكون اللبن يبقى غير مقصود».

وقال في العبد (522/6): «إنَّ قولهم: لا تصحَّ عقودي إلا بإذن سيِّده على الإطلاق؛ باطلٌ، لأنَّ من عقود ما لا يفتقر في صحته إلى مولاه، ألا ترى أنَّه ليس لسيِّده منعه من القرب المتطوَّع بها التي لا ضرر على السيِّد في فعلها».

وقال (266/7): «إجازة ما قد تقرَّر فسخه لا تصحُّ».

وقال (460/7): «كلُّ عقدٍ معاوضة لو أدَّى فيه بعضُ العوض لامتنع العتق كذلك إذا لم يؤدَّ شيء منه».

وقال (462/7): «كلُّ عقدٍ عتقٍ منع البيع منع العتق في الكفارات».

وقال (349/8): «كل خيارٍ لم يُقدَّ إلا ما أفاد نفس العقد، ولم يُستفد به معنى آخر فإنه باطل غير ثابت».

وقال (422/8): «الأصول موضوعةٌ على أنَّ شبهة كلِّ عقد فاسد مردودة إلى صحيحه لا إلى صحيح غيره من العقود».

وقال (422/8): «لأنَّ الأصول منقسمة إلى ضربين: منها ما يرد فاسد كلِّ

عقدٍ فاسدٍ إلى صحيحه، وكذلك شبهته كالنكاح والبيع والإجارة، ومنها ما يستأنف له حكم ينفرد به، فأما أن يُردَّ فاسد كلِّ عقدٍ إلى صحيح عقدٍ آخر غيره؛ فليس في الأصول».

وقال (527/8): «كُلُّ عقد ثبت للأمّهات لا سبيل إلى حلِّه؛ فإنَّه ثابت لولدها».

### \* وفي النكاح والطلاق:

قال (114/7): «القصد من البياعات المغابنة والمكايسة، والمقصد من النكاح المواصله والمكارمة».

وقال (114/7): «الوطء في النكاح الفاسد يجري حكمه مجرى الوطء في النكاح الصحيح، ويلزم فيه المهر المُسمَّى دون مهر المثل».

وقال (184/7): «العقد الفاسد إذا ضامَّه الوطء جرى حكمه مجرى النكاح الصحيح في لحوق النَّسب، وسقوط الحدِّ، وكذلك في وقوع الحرمة به».

وقال (170/7): «الأحكام المختصَّة بالنكاح - من الطلاق والظهار والتَّوارث وغير ذلك - لا تتعلَّق بهذا النكاح، ولو كان صحيحاً لتعلَّقت به كتعلُّقها بسائر الأنكحة الصَّحيحة».

وقال (203/7): «ليس في جميع المحرَّمات من يجمع التَّحريم بنوعين إلَّا الرِّبائب فقط؛ لأنَّ كلَّ من حرم جمعاً لم يحرم عينا، وكلُّ من حرم عينا حرم جمعاً؛ والرَّبيبة تجمع الأمرين وتحرم بالوجهين».

وقال (208/7): «لأنَّهما امرأتان؛ لو كانت كلُّ واحدة ذكراً لم يَجْزُ له

التَّزْوِيجَ بِالْأُخْرَى؛ فَلَمْ يَجْزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، أَصْلُهُ: الْأَخْتَانُ.

وهذا المعنى هو الذي صَرَّحَ به أهل العلم في الفرق بين مَنْ يجوز الجمع بينه وبين مَنْ لا يجوز، عكسه: بنات العمِّ والخال.

وقال أيضاً: «وإنَّما يراعى ذلك مِنَ الطَّرْفَيْنِ جَمِيعًا، وهو أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأُخْرَى، لَا أَنَّ إِحْدَاهُمَا لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا».

وقال (220/7): «النِّكَاحُ مَعَ الْمَلِكِ أَوْ شَبْهَةِ الْمَلِكِ لَا يَجْتَمِعَان».

وقال (209/7): «كُلُّ وَطْءٍ حَرَمَ بَعْدَ النِّكَاحِ حَرَمَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ شَبْهَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرُدُّ إِلَى صَحِيحِهِ».

وقال (409/7): «كُلُّ جَمْعٍ حَرُمَ إِلَى الْأَعْيَانِ حَرُمَ بَعْدَ النِّكَاحِ؛ حَرَمَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ».

وقال (256/7): «كُلُّ تَحْرِيمٍ حَدَثَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَمْ يَنْشُرْ حَرَمَةً إِلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ؛ فَإِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى غَايَةِ الْجُزْأَيْنِ أَنْ تَرْتَفِعَ عِنْدَهُمَا؛ كَالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ».

وقال (347/7): «كُلُّ فُرْقَةٍ تَعَلَّقَتْ بِإِرَادَةِ الزَّوْجَيْنِ لَوْ شَاءَ الثَّبُوتُ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ مَعَ الْحَالِ الَّتِي لِأَجْلِهَا أَرَادَا الْفَسْخَ لَجَازَ ذَلِكَ لَهُمَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ فُسْخًا بَلْ طَلَاقًا».

وقال (283/7): «كُلُّ فُسْخٍ وَجِبَ لِأَجْلِ حَالٍ لَوْ رَامَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا الْمُقَامَ مَعَهَا لَمْ يَجْزُ لَهُ؛ فَإِنَّهُ يُفْسَخُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ، وَأَصْلُهُ الْفُسْخُ بِالرِّضَاعِ وَالْمِلْكِ».

وقال (113/7): «إِنَّهُ نِكَاحٌ لَوْ رَامَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا الثَّبُوتَ عَلَيْهِ لَمْ يَجْزُ

ذلك، فوجب أن يكون فسخًا بغير طلاق، أصله: الفسخ بالملك والرِّضاع وغيره من الفسوخ».

وقال في ألفاظ الطلاق (341/7): «كل لفظ صحَّ استعماله في الواحدة صحَّ في الثلاث».

وقال (397/7): «كلُّ طلاق أوقعه الحاكم فلا يزيد على الواحدة».

وقال (401/7): «كلُّ فرقة كانت بحكمٍ من الإمام فإنها تكون تطليقة».

وقال (409/7): «جماعه أن يقال: كلُّ أمر منعه وطأها لا يكون حلُّه بيده، فإن كان حلُّه بيده فليس بتحريم».

وقال (411/7): «كلُّ عقد نكاح حكم بصحته لم يتعلق حقُّ للغير بفسخه فالطلاق فيه للزوج».

وقال (412/7): «كلُّ من لم يصحَّ نكاحه لم يصحَّ طلاقه».

وقال (430/7): «كلُّ طلاق أوقع لدفع ضرر فإنَّ الرَّجعة فيه معتبرة بزوال ذلك الضرر».

وقال (481/7): «المواضع التي يعتبر فيها زيادة على الواحدة فذلك للتبعد ولحرمة الحرية، فهو زائل في مواضع الضرورات».

وقال (481/7): «كلُّ موضع اعتبر فيه استبراء الحرَّة لم يكن بأقلَّ من ثلاث حيض».

وقال (483/7): «كل نسب جاز إسقاطه باللَّعان بعد انفصال الولد، جاز

إسقاطه قبل انفصاله».

وقال (510/7): «الطلاق معتبر بالرجال دون النساء، والعدة معتبرة بالنساء دون الرجال».

وقال (528/8): «كُلُّ ولد حدث عن عقد نكاح فَإِنَّهُ تابع لأمِّه في الحرية والرَّقِّ وما تعلق بهما».

### \* وفي البيوع:

قال (427/6): «جواز الانتفاع بالشيء على بعض الوجوه لا يدلُّ على جواز بيعه».

وقال (16/8): «لا يجوز عندنا بيع شيء من الأشياء اثنين بواحد من جنس إلى أجل بوجه كائنا ما كان، فأما فيما يحرم التفاضل فيه فليس له عبارة تحصره سوى إن يئن أعيان مسائله؛ فكل جنس حُرِّم التفاضل في نقده حُرِّم النساء في بيعه».

وقال (17-16/8): «ما جمعتهما في تحريم التفاضل علة واحدة؛ فلا يجوز بعضه ببعض متأخرا، جنسا كان أو جنسين، وما اختلفت علله؛ جاز بيع أحد الجنسين بالآخر متماثلا أو متفاضلا».

وقال (17/8): «الطعام له حكمٌ بنفسه، فلا يجوز عندنا بيع شيء منه بجنسه الذي هو الطعام إلى أجل على وجه كان مما فيه الربا في التفاضل أم لا».

وقال (19/8): «مصوغ كل جنس من ذلك لا يجوز بيعه بشيء من جنسه إلا مثلا بمثل وزنا بوزن».

وقال (21/8): «زيادة قيمة الصَّنعة إنما تُراعى في الإِتلاف دون المعاوضات».

وقال (261/8): «اختلاف الأسواق باختلاف البلدان كاختلافها ببعْد الأجل».

وقال (310/8): «كل مَنْ أَتلف مِلْكا لغيره يلزمه بدله؛ إمَّا المثل فيما له مثل،

والقيمة فيما لا مثل له».

### \* وفي القضاء والأحكام:

قال (480/5): «الحُكْم إذا وقع بما فيه خلاف مَضَى لم يُرَدَّ؛ فكان ذلك

بمنزلة حُكْم الحاكم بما فيه خلاف؛ أنه يُمضى ولا يُنقض».

وقال (233/8): «الحكم إذا مضى باجتهادٍ فلا يجوز نقضه».

وقال (15/9): «كُلُّ مَنْ له حَقٌّ فهو مخيَّر في المطالبة به؛ أيَّ وقت شاء

واختار».

وقال (106/9): «الحقوق المتعلقة بالعين لها مدخل في السراية إلى غير

تلك العين».

وقال (125/9): «الأصل فيمن تعدى في مال غيره أنه يضمن قيمته يوم

التَّعدّي».

وقال (139/9): «ما هو مُعرض للتلف ومصيره إليه فلا قيمة في إِتلافه».

وقال (176/9): «اليمين في الأصول تجب على أقوى المتداعين سببا، ألا

ترى أنها تجب على المدَّعي عليه؛ لأنَّ الأصل براءة ذمَّته، فإذا كان مع

الداعي شاهد نقلت إليه لقوة سببه بشاهده».



وقال (18/10): «الأصول موضوعة على أَنَّ اليمين في جَنَبَةِ أقوى المتداعيين سبباً؛ ألا ترى أنها تجب على المدَّعى عليه لقوَّة سببه ببراءة ذمَّته في الأصل؟ فإذا قَوِيَ سبب المدَّعي بشاهد انقلبت إليه».

#### \* وفي الشهادات:

قال (58/10): «إِنَّ الشهادات قد رُبِّت في الشريعة على حسب الأشياء المشهود بها وتأكُّدها وضعفها، وإمكان التوصل إلى إثباتها، فجعل في الزنى أربعة من الرجال؛ لأنه غَلْظ فيه، فجعل التَّغْلِيظ به من وجهين: أحدهما: الجنس، والآخر: العدد، وجعل في القتل وغيره من حقوق الأبدان شاهدان رجلاً؛ فغلَّظ فيه من الجنس فقط؛ لأنه لم يطلب فيه من الستر ما طلب في الزنى، وجعل فيه القَسَامَة مع اللُّوث لتأكُّد أمره، ولئلا يجترئ الناس على الدماء، وجعل في الأموال شهادة النساء والرجال؛ لأنها أخفض حُرمة من الأبدان، ودَعَت الضرورة في هذا الموضع - أعني في الولادة وعيوب النساء وما أشبهها - إلى قبول شهادتهنَّ منفردات؛ لأنَّ لو لم نفعل ذلك؛ لكان الأمر يؤوَّل: إلى إسقاط الحكم فيها؛ وذلك غير جائز، وإمَّا أن يُطلَّع الرجال؛ وذلك أيضاً غير جائز، كما دَعَت إلى قبول شهادة الصَّبيان فيما بينهم من الجِراح».

وقال (477/7): «تكرار الألفاظ من شأن الإيمان دون الشهادات؛ لأنَّ الشهادة تُجزئ دفعة واحدة، والإيمان يجوز أن تُكرَّر».

وقال في النساء (476/7): «قد علمنا أنه لا مدخل لهنَّ في باب الزنى، لا في

نفيه ولا في إثباته».

وقال (133/9): «البيّنات تُرتّب في الأصول على حسب الأحوال المشهود فيها، وما تدعو الحاجة إليها؛ ففي الضرورة يجوز ما لا يجوز في غيرها؛ نحو شهادة النساء فيما لا يطّلع عليه الرجال، وإسقاط البينة عن الوصي وولي اليتيم فيما ينفقه لتعذر ذلك».

وقال (94/10): «كلُّ شهادة قويت وجوه التُّهمة فيها وأسبابها بين الشاهد والمشهود له؛ فإنها غير جائزة».

وقال (102/10): «مَنْ لم تقبل شهادة الإنسان له قُبِلت عليه».

وقال (146/10): «شهادة الشهود لا يتعلّق بها حكم؛ ما لم ينضمَّ إليها حكم حاكم».

#### \* وفي الجنايات والحدود:

قال (163/9): «البدل في الجناية يجب من غير مراضاة، بل يؤخذ من الجاني شاء أم أبى، وليس كذلك البدل في المنافع».

وقال (253/9): «كلُّ دية لزمّت الجاني في ماله فإنّها حالة».

وقال (253/9): «أصل لزوم البدل للجاني».

وقال (334/9): «الحدود يعتبر فيها حال الوجوب، لا حال الاستيفاء؛ كالعبد

يزني ثم يعتق قبل أن يُحدّ؛ حدّ حدّ عبيد، وكذلك البكر إذا زنى ثم أُحصن».

وقال (569/9): «الاعتبار في الحدود بحال الوجوب لا بحال الاستيفاء

والإقامة».

وقال (569/9): «حدوث الملك بعد وجوب الحد لا يسقط الحد».

وقال (469/9): «ما يطرأ على الحد قبل استيفائه بمنزلة الموجود في ابتدائه».

وقال (372/9): «التوبة من كل أمر من العصيان مُستَسَرَّ به غير مقبولة في سقوط الحد؛ كالزنى وغيره».

وقال (485/9): «كل لفظ فهم منه القذف تعلق به حكمه».

قال (567/9): «العقوبات ما كان حقاً لله تعالى يختلف فيه حكم العبد والحر، وما كان من حقوق الآدميين لا يختلف فيه حكمها؛ كالقصاص لما كان حقاً لآدمي استوى فيه الحر والعبد، وأنَّ حدَّ الزنى لما كان حقاً لله تعالى اختلف فيه حكمهما».

وقال (146/10): «القَوْد لا يجب بالسبب، وإنما يجب بالمباشرة».

#### \* وفي الموارث:

قال (288/7): «كلُّ ما تعلَّق بإخراج الوارث عن الميراث فلا يجوز في المرض».

وقال (44/9): «الوارث إنَّما يقوم مقام الموروث فيما يصحُّ أن يُورث عنه، وإنَّما يُورث عنه ما له لا ما عليه».

وقال (45/9): «الاعتبار بماله بعد الموت لا قبله».

وقال (269/10): «أصول الفرائض أنَّ التغيير يقع بزيادة الواحد».

وقال (276/10): «أصول الفرائض مبنية على أنه لا يجوز أن يرث الميت من أولاده إلا بقدر ما يسقط من هو أقرب منه».

وقال (278/10): «كل عدد زاد على الواحدة ممن فرضه النصف ففرضه الثلثان».

وقال (278/10): «كل إناث من جنس ورث الاثنان منهنَّ الثلثين، فكذلك ما زاد على ذلك».

وقال (278/10): «ولد الأب يقومون مقام ولد الأب والأم عند عدمهما، كذلك الابن يقومون مقام ولد الصلب عند عدمهم».

وقال (282/10): «أصول الموارث مبنية على أن من قرب تعصبيه أسقط من بعد تعصبيه».

وقال (282/10): «من كان يُدلي بشخص؛ فإن ذلك الشخص إذا وُجد أسقط من يُدلي به».

وقال (312/10): «كل من أدلى إلى غيره بعصبة أو بولد لم يرث مع وجود من أدلى به».

وقال (349/10): «كل أخ حجب شخصاً فيه ولادة إذا ورث؛ حجبهُ أيضاً وإن لم يكن وارثاً».

وقال (299/10): «كل أنثى لا ترث مع أخيها لم ترث إذا انفردت».

وقال (299/10): «من لم يرث مع من أبعد منه لم يرث إذا انفرد».

وقال (306/10): «ليس في الأصول مَنْ يستحقُّ نصفَ فرضٍ والآخر نصفَ

تعصيب».

وقال (356/10): «الجدُّ لا ينقص عن السدس، وأنَّ الأخت لا تسقط».

❖ وفي أحكام العبيد والإماء:

قال (104/9): «كُلُّ حَكْمٍ ثَبَتَ فِي الْأُمَهَاتِ، فَإِنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِيهِ، مِنْ

ذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَوَلَدُ أُمِّ الْوَلَدِ، وَالْمَعْتَقُ نَصْفُهُ، وَإِلَى أَجْلِ، وَالْمَدْبَرَّةُ

وَالْمَكَاتِبَةُ».

منهج المصنف في علم مصطلح الحديث:

يعدُّ «شرح الرسالة» مرجعاً مهماً لأدلة المذهب، فلا تخلو مسألة من عددٍ من الأخبار المرفوعة - بغض النظر عن صحتها أو ضعفها -، وسأذكر في هذا الباب أهم المعالم التي تميز منهج المصنف في مصطلح الحديث:

المصنف على منهج الفقهاء في الجملة:

فقد قال - رحمه الله - (304/6) - في معرض رده على أبي بكر بن الجهم - :  
«هذا الجنس من اعتراضات أصحاب الحديث، فأما الفقهاء فلا يرتفعون به، وإن جاز أن يقع الترجيح به في بعض المواضع».

وقال أيضاً: «واعلم أنه ليس في طريق هذا الحديث ضعفٌ على طريقة الفقهاء؛ لأنَّ: «عطاء عن جابر» لا ارتياب به، و«ابن لهيعة» رجل مشهور بالنقل، وقد نقل عنه الثقات والأثبات، وإن غمَز عليه بعضهم، فلا يلتفت إلى مجرد غمزه، ولم يصحَّ ما حكي أنَّه اضطرب حفظه آخرَ عمره، ومن بعده إلى أبي بكر ابن الجهم ثقاتٌ، ولكنه سلك في تضعيفه النحو الذي بيَّناه».

وقال (335/6): «هذا وإن كان مرسلًا؛ فإنَّ الاحتجاج به سائغ عند فقهاءنا، إذا كان على الشرط الذي يراعونه».

وقال (230/8): «فإن قيل: هو مرسل؛ لأنَّ الحسن لم يلق عُقبة، قلنا: إنَّ صحَّ هذا لم يقدح في الحديث عندنا».

وقال (176/9): «هذا وإن كان مرسلًا؛ فمثل سليمان بن يسار يرجع إليه ويعول عليه».

فهذا كلامه في الجملة، إلا أنه يسلك طريقة المحدثين -أحياناً- في الرواية والإعلال، فمن منهجه -رحمه الله-:

سوق الأحاديث بأسانيدھا:

حرص القاضي على ذكر الصحابي راوي الحديث غالباً، وفي كثير من الأحيان ينزل فيذكر راويان أو ثلاثة من الإسناد، وأحياناً يسوق سند صاحب الكتاب المنقول منه، وفي مواضع معدودة أسند الأحاديث من طبقته، وهذه ميزة لا توجد غالباً في كتب الفقهاء:

فأما أمثلة سوق أسانيد أصحاب المصنفات فكثيرة، منها:

قوله -رحمه الله- (16/3): «روى نعيم بن حماد عن بقية عن عبد الملك ابن مهران عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إنَّ بي الناصور...».

وقوله (178/3): «ما رواه مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي أن عمر بن الخطاب...».

وأما سوقه الأسانيد من طبقته، فمن أمثلته:

قوله (234/4): «وقد روي هذا الحديث من طريق آخر بزيادة هي صريح في

نفي الوجوب: حدثناه أبي - رحمه الله - قال: نا عثمان بن أحمد الدقاق، قال: نا إسحاق ابن إبراهيم، قال: نا إسماعيل بن زرارة الرقي، قال: نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن سليمان التيمي عن الحسن عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوْضَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

وقوله (246/3): «حدثنا الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري - رضي الله عنه - قال: حدثنا أبو عروبة الحرّاني، قال: نا كثير بن عبيد، قال: نا بقية، عن شعبة.

وحدثنا الشيخ أبو بكر الأبهري أيضاً، قال: حدثنا أبو عروبة، قال: حدثنا محمد بن يحيى القطعي، قال: نا محمد بن بكر البرساني، قال: حدثنا شعبة، عن سَمَاك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: «الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

وقوله (260/3): ورُوي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي كُلِّ شَيْءٍ»: حدثناه عبد الوهاب بن محمد بن الحسين، قال: نا عثمان بن أحمد الدقاق، قال: نا إبراهيم بن عبد الرحيم دُنُوقًا، قال: نا أحوص بن جَوَّاب، قال: نا عمار بن رُزَيْق، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن مسروق، عن عائشة، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ، فِي وَضُوئِهِ إِذَا تَوَضَّأَ، وَفِي نَعْلَيْهِ إِذَا انْتَعَلَ، وَفِي رِجْلَيْهِ إِذَا تَرَجَّلَ».

وقوله (38/6): «حدثناه أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان - المعروف:



بابن شاهين - قال: حدثنا علي بن محمد المصري، قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: حدثنا ابن أبي السري، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر: «أنَّ رسول الله ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ المَشْرِقِ ذَاتَ عِزْقٍ».

### ذكره اختلاف ألفاظ الحديث:

الكتاب في مواضع منه يشبه بـ«خلافيات» البيهقي أو «سننه الكبرى» في سوق الروايات بأسانيدها، فقد ذكر المصنف (204/5) طرق حديث الصائم المجامع التي احتوت لفظ التخيير في أداء الكفارة بأسانيدها وألفاظها، فقال: «قد أخطأتم في قولكم: إنَّ رواية التخيير عن الزهري: مالك وابن جريج فقط؛ لأنَّ رواية التخيير عنه أكثر من رواية الترتيب».

وذلك أنَّ التخيير رواه عنه: مالك، وابن جريج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو أويس، وفليح، وعمر بن عثمان المخزومي.

فأمَّا حديث مالك وابن جريج فقد تقدم ذكرهما.

وأمَّا حديث يحيى بن سعيد الأنصاري وأبي أويس: فروى أبو بكر بن الجهم...»، فساقها جميعها بأسانيدها.

### نقل الحديث بالمعنى:

باستقراء الكتاب تبين أنَّ الأصل في ألفاظ الأحاديث أنها منقولة بحرفها، وقد يتصرف المصنف فيها أحيانا تصرفا لا يحيلها عن معناها، إلاَّ أنَّه كان

يتتقى من الحديث الواحد عدة ألفاظ تؤدي معانٍ مختلفة حسب جهة الاستدلال والاستفادة منه، وبعض هذه الألفاظ قد يعسر جدا الوقوف عليه، وبعضها لم نقف عليه، والناظر في كتابه أول مرة يظن أنه هو المتصرف فيها بالتغيير، ولكن بالبحث والتتبع تبين أن معظم التغييرات لها أصول.

ولعل هذا التنوع بسبب اتصال المصنف بأوسع كتب ألفت في أدلة المذهب، وهو «مسند الرسالة» لشيخه الأبهري وقد حوى أربعة آلاف دليل، وكتب شيخ شيخه ابن الجهم التي وصفها الخطيب في «تاريخه» (113/2): بأنها «مصنفات حسان، محشوة بالآثار، يحتج فيها لمالك وينصر مذهبه، ويرد على من خالفه».

نعم؛ قد يستجيز النقل بالمعنى، وينبه على ذلك، كقوله (131/8): «هذا معنى الحديث دون لفظه»، وقوله (430/10): «هذا معنى الحديث».

يذكر علل الأحاديث ويضعف ويصحح، ويجرح الرواة ويعدلهم:

\* أما التصحيح: فنادرا ما يصرح به، كقوله (326/4): «هذه أخبار ثابتة صحيحة».

\* وأما التعليل والتضعيف فكثير، فمنه:

قوله (33/3): «أما حديث أبي خالد الدالاني؛ فقد أنكر الحفاظ هذه الزيادة التي ذكرها فيه، قال أبو داود: «هذا حديث منكر، لم يروه غير أبي خالد»، وهو مرسل من وجهين: أحدهما: أن أبا خالد لم يلق قتادة، والآخر: أن قتادة

لم يسمع من أبي العالية إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها».

وقوله (74/3): «مداره على عبد الله بن بدر ومحمد بن جابر وأيوب بن عتبة، وفي حديثهم لين».

وقوله (114/3): «فأما الخبر الأول: فرواه عبد الملك -رجل من أهل الكوفة- عن العلاء بن كثير، و«عبد الملك» هذا مجهول غير معروف، و«العلاء» فضيف عند أهل الحديث، و«مكحول» لم يلق أبا أمامة، فالضعف مشتمل عليه من هذه الوجوه».

وقوله (122/3): «فأما ما رواه عن عثمان بن أبي العاصي مرفوعاً؛ فإنه موضوع عند أهل النقل...».

وقوله (238/3): «وإذا ثبت هذا؛ فما رواه من حديث ابن مسعود غير ثابت عند أهل النقل، وقد تكلم الناس في ردّه من وجوه: أحدها: ضعف رواته، والأخرى: أن ابن مسعود لم يكن مع النبي ﷺ ليلة الجَنِّ، ورُوي ذلك عنه نفسه، وعن أبي عبيدة ابنه، وعلقمة صاحبه».

وفي هذه الأمثلة المنتقاة من النصف الأول من كتاب الطهارة فقط غنية ودلالة على المقصود، وأحكامه كثيرة جداً، منها المختصر ومنها المسهب المطول.

\* وأما الكلام في الرواة فكثير أيضاً، يتراوح بين الجرح -وهو كثير- أو تقوية الراوي والردّ على من طعن فيه:

فمثال التضعيف: قوله (27/6): «إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعّفه أهل

النقل؛ ضعفه يحيى بن معين وغيره».

ومثال التقوية: قوله (302/6): «فإن قيل: راوي هذا الحديث «الحجاج بن أرطاة»، وهو ضعيف، قيل له: لم يُقَلَّ فيه أكثر من أنه مُدَلِّس، وهذا لا يُسْقَطُ حديثه؛ لأنَّ الأعمش وغيره من كبار أصحاب الحديث يُدَلِّسون، ومع ذلك فلا يُتْرَك حديثهم».

ومن الملامح العامة لمنهج المصنف في إعلاله الأحاديث:

✽ الإعلال بضعف الراوي:

كقوله (31/6): «فأمَّا الخبر الأخير الذي رَوَّوه؛ فإنه ضعيف أيضاً؛ لأنه رواه هلال بن عبد الله مولى ربيعة، وهو ضعيف؛ ذكر أبو بكر بن الجهم أنه سأل إبراهيم الحربيَّ عنه فضعَّفه جدًّا».

✽ الإعلال باختلاف روايات الحديث:

كقوله (224/6): «أمَّا حديث عليٍّ -رضوان الله عليه- فقيل: «قد رُوي: «أمَّا أنا فإني سقت الهدي وأفرَدت»، وهم رَوَّوه: «وأفرَنت»».

✽ الإعلال بمخالفة الراوي لمرويه:

كقوله (490/5): «يُبَيِّنُ ضعف الحديث؛ أن ابن عباس هو راويه يخالفه».

✽ الإعلال بخطأ الراوي:

كقوله (224/6): «أمَّا حديث أنسٍ؛ فقد أنكرت عليه عائشة وابن عمر ذلك، وقالوا: «إنَّه كان صبيًّا لم يَضْبُطْ ما ينقله لصغره»».

❖ الإعلال بعدم اشتهار الحديث مع قيام الداعي:

كقوله (313/10): «فإن قيل: فقد روي أن النبي ﷺ ورث جدّة وابنها حي، قيل له: هذا الخبر ضعيف، ويبعد أن يثبت؛ لأنّ الصحابة اختلفوا في ذلك وتناظروا، فلا يجوز أن يكون هناك قضية فيه فتخفى على جماعتهم وتظهر بعدهم، مع قوة دواعيهم على إظهارهم».

قد ينقل أحاديث منكّرة أو موضوعة أو لا أصل لها دون الإشارة إليها: كاستدلاله (183/5) بحديث: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ»، وهو حديث قال عنه ابن حجر: «لم نره في كتب الحديث»، وقال ابن كثير: «لم أر له سنداً قط»، وكذا لم يعرفه المزي والذهبي، كما نقل في هامش التحقيق. كما ينقل أحاديث من كتب الفقهاء لا أصل لها، وينبه على ذلك:

كقوله (111/5): «هذان الخبران رأيتهما بهذا الإسناد في كتب جماعة من موافقيننا، ولم أرهما في شيء من كتب أهل الحديث».

وقوله (354/5): «رأيت في بعض كتب أصحابنا حديثاً عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «ليس في الحلي زكاة»، ولم أره في شيء من كتب الحديث».

وقد لا ينبه، ويكتفي بعزوه للأصحاب، كقوله (99/6): «وروى أصحابنا: أن رسول الله ﷺ قال: «خالفوا المشركين»، قال: «لا تدفعوا من عرفّة حتى تغرب الشمس»».

وكل هذه الأحاديث لم نجد من خرجها فيما بين أيدينا من مراجع.

وقد يتفرد بأحاديث تعزى إليه بعده:

كقوله (415/3): وقد رُوي أنه ﷺ قال: «الوضوء مرة ومرتين، ثم مرتين وثلاثاً، ومن زاد فقد أساء أو أخطأ».

ولم أجد من خرجها فيما بين يدي من مراجع، وعزاه ابن يونس في الجامع (45-44/1) للمصنف.

وقوله (333/5): «والدلالة على ما قلناه: رواية عُمَيْر بن عمران عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان للرجل ألف درهم، وعليه ألف درهم، فليس عليه زكاة، وليس على مال زكاة حتى يحول عليه الحول»، وهذا نص في موضع الخلاف».

قال ابن الجوزي في «التحقيق» (47/2): «قال بعض أصحابنا روى ابن نصر المالكي عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر...» ثم ساقه، وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» (80/3): «هذا حديث منكر، يشبه أن يكون موضوعاً».

رغم تضعيفه للحديث فإنه يجيب عليه:

كقوله (122/3): «فأما ما رَوَاهُ عن عثمان بن أبي العاصي مرفوعاً؛ فإنه موضوع عند أهل النقل، على أنه محمول على أنه وقته لمن كانت عاداتهن تلك المدة؛ فردهن إلى عاداتهن».

وقوله (238/3): «وإذا ثبت هذا؛ فما رَوَاهُ من حديث ابن مسعود غير ثابت

عند أهل النقل... ولكننا نُسَلِّمُهُ ونُجِيبُ عنه، ووجه الجواب عنه من أربعة أوجه...».

وقوله (423/7): «هذه القراءة لم تثبت في مصحفنا المجمع عليه، ولا عن ابن مسعود أيضًا؛ لأنَّ ثقات أصحابه لم يرووها عنه، وعلى أنها لو ثبتت عنه؛ لم تدلَّ على أنَّ المدة محل للفيء...».

وإن كان الأصل أن لا يجيب عليه حتى تثبت صحته:

قال - رحمه الله - (132/5): «أمَّا الحديث الآخر: فلم يُسمع من الثقات، ولا يجوز الكلام عليه إلا بعد العلم بصحته، والأقرب بطلانه؛ لأنه لو كان صحيحًا لم يخف على أهل الأعصار إلى هذا الوقت».

وقال (109/6): «هذا حديث باطلٌ لا شبهة فيه، ولا يجوز تسليمه ولا الكلام عليه».

قد يعلق الحكم على صحة الخبر:

كقوله (257/7): «هذا نصٌّ لا شبهة فيه إن صحَّ، ولم أر له إسنادًا».

وقوله (426/7): «هذا رأيتُه في كتاب بعض من صنَّف الخلاف من أصحابنا، فإنَّ صحَّ فهو نصٌّ».

كما يذكر الروايات الضعيفة لتعرف فترك أو لئلا يجهل:

قال (415/5): «وقد وردت روايات متضادة، أكثرها من طرق ضعيفة، ولا يثبت بمثلها حكم بأحكام مختلفة، ففي بعضها: أنَّ حكمَ البقر حكمُ الإبل؛

في خمسٍ شاةً، وفي بعضها: في كل عشرة شاةً، وفي بعضها: في كل خمسٍ وعشرين بقرةً تبيعُ، ونحن نذكرها لتُعَرَفَ؛ فَمِنْ ذَلِكَ: ما رُوي عن عِكرِمة ... فساق جملة منها، ثم ختمها بقوله: «وكل هذا شاذُّ لا يلتفت إليه، وإنَّما ذكرناه؛ لِثَلَا يُظَنَّ أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا ما عرفناه».

ينقل من روايات مختلفة للكتاب الواحد ولا ينبه:

وهذا يظهر جليا في نقوله من الموطأ، فغالب النقول من رواية يحيى بن يحيى الليثي إلا أنه نقل (301/3) حديث «الفخذ عورة»، وهو من رواية أبي مصعب، وينظر أيضا (336/9).

ونقل (424/3) حديث: «إنما الأعمال بالنيات» عن مالك، وهو من رواية محمد بن الحسن عنه.

تعارض الوقف والرفع:

قال (167/4): «إذا صحَّ سنده، فوقف مَنْ وقفه لا يقدح في رفعه».

وقال (86/6): «فإن قيل: صحيحُ هذا الحديث موقوفٌ وليس بمرفوع؛ وَرَوَى وَهَيْبٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ»، الْحَدِيثُ.

قلنا: هذا لا تعلُّق فيه؛ لأنَّا قد ذكرنا إسناد الخبر المرفوع، ورواته كلُّهم ثقات، وقد يُسندُ الصحابي الحديث إلى النبي ﷺ تارة ثُمَّ يَقْضِي بلفظه أخرى، فلا يمتنع ذلك، وإذا صحَّ هذا لم يكن ما ذكرناه قدحاً في رفعه».



وقال (223/4): «الثقة إذا أسند الحديث لم يضعفه وقف من وقفه على طريقة الفقهاء».

وقال (494/8): «فإن قيل: صحيح هذا الحديث موقوف، ولم يرفعه إلا علي بن ظبيان وحده، قيل له: ليس ذلك يقدح في رفعه إذا ورد من جهة الثقة؛ لأن الصحابي قد يرفع الحديث تارة ثم يفتي بلفظه أخرى».

جملة من كلامه في المصطلح:

قال (305/6): «ليس من شرط صحة الحديث أن يصير الراوي إلى موجه، لأنه قد يتركه لأنه لا دليل عنده فيه، ولأن غيره عارضه أو نسخته، أو لغير ذلك».

وقال (394/3): «الراوي قد لا يعلم العذر، فلا يلزمه نقل ما لم يعلمه، وعدم علمه به لا يخرججه عن الاحتمال».

وقال (304/6): «ليس من شرط قبول نقل الراوي أن يكون أحفظ أهل عصره وأثبتهم، ولا يجوز سقوط عدالته ورد حديثه لكون غيره أضبط منه وأثبت».

وقال (578/7): «ليس يجب إسقاط كل ما يرويه الراوي لعلّة توجد في بعض ما يرويه».

وقال (350/4): «الزائد من الأخبار أولى».

وقال (238/9): «الأخذ بأزيد الخبرين أولى».

- وقال (414/4): «قولهم: إن الأخذ بأزيد الأخبار أولى فهذا إذا لم يكن منسوخا ولا في مقابله إجماع».
- وقال (268/5): «الزيادة مقبولة إذا أتى بها الثقة».
- وقال (450/8): «ليس من حيث جمع بينهما في الخبر ما يوجب تعلُّق أحدهما بالآخر».
- وقال (238/9): «الاختلاف في الراوي يوجب ضعف الحديث».

منهج المصنف في اللغة وعلومها:

من منهج المؤلف أنه يبين المعنى اللغوي للألفاظ لِيُدَلِّلَ به على المعنى الشرعي، ومن أمثلة ذلك:

قوله (93/3): «(الجنابة): اسم للانصراف عن المجامعة؛ لأنه مأخوذ من المجانبة بعد المجامعة، وقد تكون بمجانبة المرأة ومجانبة الماء، فبأي ذلك كان فالاسم يتناوله».

وقوله (306/3): «في اللغة والشرعة ثلاث عبارات:

«الاستنجاء» و«الاستجمار» و«الاستطابة».

فأما تسميته بأنه «استنجاء»: فأصله مأخوذ من «النَّجْوَة»؛ وهو: المكان المرتفع، وذلك أنهم كانوا ...

فأما تسميته بأنه «استجمار»: فمعناه: موضع مسح الحدث بالأحجار، وهو مأخوذ في اللغة من الجِمار، وهي: «الحجارة الصُّغار»، وبذلك سُميت الجِمار ...

فأما تسميته بأنه «استطابة»: فلأنه يطيب الجسد بإزالة ما عليه من الخبث، فأخذ له اسم «الاستطابة» من هذه ...».

\* ولم يخل الكتاب من فوائد وتقريرات لغوية، منها:

قوله (392/3): «الأفعال تتعدى على ثلاثة أوجه:

منها ما لا يتعدى إلا بحرف جر، كقول القائل: «مررت بزيد».

ومنها ما يتعدى بغير حرف، كقولهم: «أكلت الخبز» و«شربت الماء».  
ومنها ما يتعدى تارة بحرف جر، وتارة بغير حرف، والمعنى واحد في  
الموضعين، كقولهم: «دخلت البصرة» و«دخلت إلى البصرة»، و«تزوجت  
امراً» و«تزوجت بامراً».

وقوله (47/3): «إن ما كان على بنية «مفاعلة» قد ينطلق على ما يتأتى من  
الواحد، وإن كان وقوعه على ما يرد من الاثنين أكثر، كقولهم: سافرت  
مسافرة».

وقوله (53/3): «لا يقال في الشيء: «إنه ما دون كذا» إلا وهو من جنسه  
وتابع له في مقصوده إلا أنه يَقْصُرُ عنه، يُبين هذا؛ أنه لا يجوز أن يقال في  
«اللَّطْم» و«اللَّكْم»: «إنه ما دون الجماع»؛ لأنه لا يُقصد به المعنى الذي  
يُقصد بالجماع؛ وهو: الالتذاذ.

وكذلك يَحْسُنُ أن يقال: «إنَّ الدُّبْسَ دون العسل»، و«إنَّ الخَلَّ دون  
المَصْل»؛ لأنَّ أحدهما مشارك للآخر في وصفه المقصود منه، وإن كان  
أفضل منه، ولا يجب أن يُضاف الخل إلى العسل، فيقال: «إنه دونه».

فثبت بما قلنا: أنه لا يقال في الشيء: «إنه ما دون كذا» إلا وهو من جنسه،  
ومشارك له في مقصوده».

وقوله (257/8): «إنَّ الشيء لا يُقال فيه إنه أولى من غيره إلا إذا وجد فيه  
معناه وزاد عليه فيه، كقولنا: إذا حرم التمر لحلاوته فالعسل أولى؛ لأنَّ

الحلاوة موجودة فيه، وهو أبلغ من التمر في الوصف بها، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ [الإسراء: 23] أنه إن كان ممنوعاً للأذية كان الضرب والشتم أولى». وقوله (195/10): «لفظة «أحق» مبالغة تقتضي الاشتراك، ولهذا لا تستعمل عند أهل اللغة إلا في بعض المذكور، لأنهم يقولون: «العسل أحلى من السكر»، و«سيويه أنحى من الخليل»، ولا يقولون: «العسل أحلى من الخل»، ولا «إن سيويه أنحى من جالينوس»؛ لأن ذلك تثبیت، وموضوع الصيغة الشَّرْكة».

وقوله (390/3): «لا نُسَلِّمُ أَنَّ «الباء» في اللغة للتبعيض، ولا قاله أحد من أهل العربية، وإنما المحفوظ عنهم: أَنَّ «الباء» تدخل للإلصاق تارة، وللتأكيد أخرى: كقولهم: «تزوجت امرأة» و«تزوجت بامرأة». وللامتزاج والاختلاط: كقولهم: «مزجت الماء بالبن» و«خلطت الدراهم بالدنانير».

وأما التبعيض؛ فليس من معناها عند أحد منهم».

وقوله (104/4) في الرد على من ذكر أَنَّ «الواو» للترتيب:

«إِنَّ «الواو» موضوعةٌ للجمع والاشتراك في ذلك لها في ترتيب، ولا دلالة فيها على تقديم أو تأخير، لا خلاف في ذلك بين أهل اللغة، وقد نصَّ على هذا أعلامهم، والمشاهير المتقدمون منهم والمتأخرون، مثل: سيويه فَمَنْ

دونه من الجرمي، والمبرد، والزجاج، وغيرهم، لا تنازع بينهم فيه، وإذا ثبت ذلك بطل قولهم: «إن الواو توجب الترتيب».

ومن أوضح دليل على أنها لا توجب الترتيب: أنها...، فساق أدلة وأمثلة تنظر في محلها (112/4)، تركت نقلها لطولها.

وقال أيضا (114/4): «ادعأوهم أن الفاء في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ للتعقيب باطل، لأنَّ فاء التعقيب هي العاطفة في مثل قولهم: «دخلت البصرة فالكوفة»، «ورأيت زيدا فعمرًا»، وأمَّا الواردة في جواب الشرط فلا موضع للتعقيب فيها؛ من ترتيب الشرط على المشروط، ولا يجب إلا بوجوبه».

وقوله في توجيهه معنى «إذا» في حديث «إني إذا صائم» (27/5): «إنَّ «إذا» وإنَّ كانت للاستقبال إذا وردت في المواضع التي ذكرها أهل العربية، فإنها في هذا الموضع يراد بها الاستدامة؛ لأنه ﷺ كان قد نوى الصيام من الليل، ثم فكر في الإفطار إن وجد طعاما، فلمَّا لم يجده، قال: «فإني إذا صائم»؛ يعني: مستديم لما كنت عليه، وهذا مثل من يريد سفرا وهو مقيم ببلده، فيسأل عن الطريق فيُخبر بفسادها، وأنَّ السفر شاق فيها، فيقول جوابا عن ذلك: فأنا إذا مقيم».

وقوله (413/6): «لفظة «إنَّما» موضوعة للتحقيق، وهي تفيد إثبات الحكم من أجل الفعل المذكور، ونفيه بانتفائه».

وقوله (331/9): «الكلام إذا افتقر إلى إضمار لم يُضمَر فيه إلا القدر الذي

يستقيم به معه معناه».

ومما قاله في أصول اللغة (413/10): «وَأَمَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُسَمَّى «خَمْرًا» فِي اللُّغَةِ؛ حَتَّى إِذَا ثَبِتَ لَهُ ذَلِكَ صَحَّ دَخُولُهُ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: 90] الْآيَةِ، وَتَحْتَ سَائِرِ الظَّوَاهِرِ الْوَارِدَةِ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ؛ فَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ فِي اللُّغَةِ.

وقد سلك هذه الطريقة أبو بكر ابن الجهم وغيره، وهي مسألة في أصول الفقه: فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَمْنَعُهُ؛ وَهُوَ الَّذِي دَرَسْنَاهُ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ؛ وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ الْجَهْمِ وَأَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَرَأَيْتُهُ لَا بِنَ وَهَبٍ عَنِ مَالِكٍ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَوْقَعُهَا كِتَابُ الْأَصُولِ».

منهج المصنف في تقرير آداب التصنيف والبحث والمناظرة:

للمصنف عناية بهذا الباب، فمن كلامه فيه:

قوله (6/165-166): «وليس لأحد أن ينسبنا إلى قلة علم بالتصنيف ونقصان خبرة بصناعة التأليف؛ لزيادتنا في الكتاب ما ليس منه، مع نسبنا إياه إلى أنه شرح، فليعلم أننا على حجة فيما أثبتناه؛ لأننا تأولنا في ذلك اتساع الفوائد لقارئه، مع كون الباب ممّا يوجب ذلك ويقتضيه، لأنه من فروعه ومسائله. وأن عادة حدّاق المصنّفين من الفقهاء والمتكلّمين قد جرّت بالتسامح في ذلك، وأن الزيادة أولى من النقصان ما لم تطل فتخرج عن حكم الكتاب، والله المستعان».

وقال (2/9): في بيان حكم التمثيل بالأبيات الشعرية في العقيدة على ما فيها من التوسع في باب الإخبار عن الله تعالى: «وهذا النوع من الشعر ممّا لا بأس بالتمثيل به، لأن الغرض منه حسن بيانه، وعجيب فصاحته».

وقال (2/120): «فإذا كان هذا القائل مُعْتَرِضًا بما لا يلزم، ومُتَعَلِّقًا بعبارة لا في إثباتها زيادة على نفيها، ولا لنفيها مزيّة على إثباتها، مع الإقرار بمعناها؛ لَمْ يَسْتَحِقَّ الجواب».

وقال (7/378): «هذا نفس مسألة الخلاف، فلا يصح الاستشهاد به».

وقال (3/102): «لا يصح تحديده -أي: النفاس- بأنه: «الدم المانع من الصلاة والصيام»، وكذلك الحيض؛ لأن ذلك تعليق معرفة الأصل بفرعه،



وبناء الشيء على ما لا يجب بناؤه عليه، وذلك باطل».

وقال (243/8): «لا ينبغي أن يعترض علينا بتفصيل، ونحن عللنا للجملة».

وقال (280/8): «إنما أرادوا بذكر هذا تطويل الكلام فقط، وبنسبتنا - متى

تركنا الأجوبة على كل ما أوردوه - إلى العجز عن الانفصال عنه».

وقال (317/8): «ثم أورد على نفسه سؤالاً وهو أن المراد بالظاهر عبداً واحداً

دون الجنس، وأجاب عنه، ولسنا نرتضي السؤال، فلذلك أضربنا عنه».

وقال (359/8): «هذه المسألة مبنية على أصلنا ولا تجيء على قولك،

وذلك غير سائق لك؛ ...، فلا يجوز للخصم أن ينازع بما لا يصح إلا على

مذهب خصمه».

وقال (451/8): «ليس لهم أن يتناولوا الخبر تناولاً لا يثبت لهم إلا بعد بنائه

على أصل مخالفهم».

وقال (207/10): «لا يجوز أن ينصبوا علة على أصول خصومهم؛ لأن براءة

الكفيل بموت المكفول به فرع على صحة الكفالة بالوجه؛ فإن أثبت صحتها

صحت، وإن لم يثبت لم تصح، وهي عندهم غير صحيحة؛ فلا يجوز أن

يعللوا فرعاً لغيرهم».

وقال (386/6): «لا يصح لهم قياس يكون أصله على مذهب مخالفهم».

وقال (451/6): «إنما يصح الاستعمال إذا كان على وجه يدل الخبر الآخر

عليه، فأما إذا كان راجعاً إلى مذهب، أو متعلقاً بدعوى؛ فلا».

### الماخذ وردود العلماء على الكتاب:

المصنف كان شيخ المالكية في زمانه، ونُقلت عنه أقوال كثيرة، وبعضها خطأ عليه ووهم، وقد ذكر - رحمه الله - أمثلة على ذلك في حياته، منها:  
قوله (19/8): «حكى بعضهم عنّا في هذا العصر أنه يجوز أن يُستفصل بينهما قدر قيمة الصناعة، وهذا غلطٌ علينا، وليس بقولٍ لنا ولا لأحد من أصحابنا على وجه».

فمثل هذا قد يكون سبباً في نسبة أقوال شاذة للمصنف، ونصب الردود عليه دون وجه صواب، وقد عَقَّب النووي في «المجموع» (84/10) على قول المصنف السابق بقوله: «فلا وجه لنصب الخلاف معهم وهم موافقون، وقد نصب أصحابنا الخلاف معهم».

ومن خلال تتبع الكتاب تبين أنّ المصنف من أبعد الناس عن تبني الأقوال الشاذة، بل في كلامه ما يدل على أنه لا يخالف المذهب ولا يخرج عليه، فقد قال (70/8-71): «وأنا أذكر من علل أصحابنا ما يوضح هذا ليزول توهم من يظن أنّا خالفناهم في معنى يرجع إلى المذهب».

\* وقد تُكَلِّم في المصنف بسبب كثرة الأحاديث الضعيفة في كتبه:

فقال المقرئ في القاعدة 121 من «قواعده»<sup>(1)</sup>: «حذّر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقيين، وإجماعات

(1) «القواعد» (1/349-350).

المحدثين، وقال بعضهم: احذر أحاديث عبد الوهاب والغزالي، ... وقال لي العلامة أبو موسى ابن الإمام: قال لي جلال الدين القزويني: ما أحسن فقه قاضيكم لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف، قلت: شيخكم أكثر احتجاجا به، يعنيان أبا محمد -أي: القاضي عبد الوهاب- وأبا حامد.

ولا يُنكَرُ أَنَّ المصنِّفَ كثير الاستدلال بالأحاديث الضعيفة، وقواعده في المصطلح على طريقة الفقهاء؛ من الاحتجاج بالمرسل، وترجيح الرفع على الوقف جملة دون مراعاة علل السند، وكذا الانتصار للراوي الضعيف على حساب الثقة إذا كان الحديث مما يُتَّصَرُّ به للمذهب، وسبق ذكر الأدلة على هذا في «منهج المصنف في مصطلح الحديث»، وسنذكر بعض المآخذ فيما يُستقبل في هذا الباب.

لكن -ولله الحمد والمنة- قد تتبعنا جميع أحاديث الكتاب، ونقلنا أحكام أئمة الشأن، فاجتمع فيه حُسن الفقه والحكم على الأدلة.

\* كما تُكَلِّمُ فيه بسبب اضطرابه في الحكم على الحديث، فيثبته إذا احتاجه، ويضعفه إذا خالفه:

قال ابن حزم في «الإحكام»<sup>(1)</sup>: «ولقد رأيت لعبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي في كتابه المعروف بـ«شرح الرسالة» في باب من يعتق على المرء إذا ملكه، فذكر قول داود: لا يعتق أحد على أحد، وذكر قول أبي حنيفة: يعتق

(1) «الإحكام» (4/ 220).

كل ذي رحم محرم، فقال: مِنْ حُجَّتِنَا عَلَى دَاوُدَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حَرٌّ»، وَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ، ثُمَّ صَارَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بَعْدَ سِتَّةِ أَسْطَارٍ، فَقَالَ: «إِنْ احْتَجَّ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ فَهُوَ حَرٌّ»، قُلْنَا: هَذَا خَبَرٌ لَا يَصَحُّ»، وَلَا أَحْصِي كَمْ وَجَدْتُ لِلْحَنْفِيِّينَ وَالْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ تَصْحِيحَ رَوَايَةِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ إِذَا كَانَ فِيهَا مَا يُوَافِقُ تَقْلِيدَهُمْ فِي مَسْأَلَتِهِمْ تِلْكَ، ثُمَّ رُبَّمَا أَتَى بَعْدَهَا بِصَفْحَةٍ أَوْ وَرَقَةٍ أَوْ أَوْرَاقٍ احْتِجَاجَ خَصْمِهِمْ عَلَيْهِمْ بِرَوَايَةِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَوْ بِرَوَايَةِ ابْنِ لَهْيَعَةَ فَيَقُولُونَ هَذِهِ صَحِيفَةٌ وَابْنُ لَهْيَعَةَ ضَعِيفٌ.

قلت: رَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ ابْنَ حَزْمٍ وَغَفَرَ لَهُ، فَالْكِتَابُ بَيْنَ أَيْدِينَا، وَلَيْسَ فِيهِ مَا قَالَهُ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي (572/8-579)، وَفِيهَا: «فَأَمَّا الْخَبَرُ؛ فَمَخْصُوصٌ»، لَا كَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ: «لَا يَصَحُّ».

نعم، وَرَدَ لِلْمُصَنِّفِ نَحْوُ هَذَا، فَقَدْ أَعْلَى حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْوَضُوءِ بِالنَّبِيذِ لَيْلَةَ الْجَنِّ بِقَوْلِهِ (238/3): «إِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ نَفْسُهُ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِهِ، وَعَلَقْمَةَ صَاحِبِهِ».

ثم اسْتَدَلَّ بِالْقِصَّةِ فِي أَبْوَابِ الِاسْتِنْجَاءِ بِقَوْلِهِ (314/3): «وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بَنِ أَنْعَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ التَّنُوخِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ فَسَمِعْتُهُمْ يَسْتَفْتُونَهُ عَنْ

الاستنجاء، فسمعتة يقول: «ثلاثة أحجار»، قالوا: فكيف بالماء؟ قال: «هو أطهر وأطيب».

وهذا موضع واحد ولعل مثله بضعة مواضع في قرابة أربعة آلاف حديث، كما أنَّ جهة الاستدلال منفكة؛ فالأولى في الوضوء بالنيذ، والثانية في الاستنجاء، لا كما صوّره ابن حزم -رحمه الله- من أنه يذكر الحديث ثم ينقض استدلاله بعد بضعة أسطر.

والمصنف بحكم عَدَم الاختصاص بالعلل والحكم على الرواة واعتماده على النقل من كتب غيره؛ قد يقع في هناتٍ، فمن بين الأمور التي سُجِّلَتْ عليه في «شرح الرسالة»:

❖ اضطراب منهجه في التعامل مع الأحاديث:

فتجده أحياناً يستدل بالموضوع وما لا أصل له دون أي إشارة، وأحياناً يُعلّل الأحاديث الصحيحة بعلل لا أصل لها، وبعضها يسوغ فيه الخطأ للالتباس، وبعضه في مجانية واضحة للصواب.

فمن أمثلة ما يسوغ فيه الخطأ للالتباس:

قوله (74/3): «فأما حديث قيس بن طلق عن أبيه: فمداره على عبد الله بن بدر ومحمد بن جابر وأيوب بن عتبة، وفي حديثهم لين».

كذا قال؛ وعبد الله بن بدر الراوي عن قيس بن طلق هو: ابن عميرة بن الحارث، وهو «ثقة» كما في التقريب (3240)، ولعل المصنف ظنه عبد الله بن

بدر بن واصل بن عبد الله، ذكره ابن قطلوبغا في «الثقات» (486/5) وقال: «يروي المقاطيع»، ولشدة الالتباس عقب بقوله: «وليس هذا بعبد الله بن بدر صاحب قيس بن طلق».

وأما ما فيه مجانية واضحة للصواب:

فقوله (255/3): «فأما الخبر؛ فعنه أجوبة: أحدها: أنه ضعيف من طريق النقل؛ لأنَّ راويه ابن إسحاق، وقد تكلم فيه مالك ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما،...

ورواه الوليد بن كثير، وقيل: «إنه كثير الخطأ».

ورواه محمد بن عباد بن جعفر، وأهل النقل مجمعون على ضعفه». اهـ

وهذا التخريج مشكل جدا:

فالوليد بن كثير: ثقة من رجال الصحيحين، والمصنف أعرض عن توثيق جمع من الأئمة وتمسك لتضعيف الحديث بعبارته: «قيل إنه كثير الخطأ». وأشد منه قوله في محمد بن عباد بن جعفر: «وأهل النقل مجمعون على ضعفه»، والصواب العكس؛ فهو من رجال الصحيحين، مجمع على توثيقه. ومن أمثله أيضا قوله (349/9): «فإن قالوا: رواه عمرو بن شعيب، ورواه محمد بن سعيد ويُعرف بالمصلوب، وقد تكلَّم فيه، وقيل: إنه صُلِب في الزندقة، فالجواب: أن مجرد الكلام فيه لا يؤثر، ما لم يثبت ضعفه من الحفاظ الموثوق بهم».

قلت: كيف؛ وشهرته تدل على حاله، فهو قد صلب في الزندقة، ولم أجد من وثقه فيما بين يدي من مراجع بل أجمع الحفاظ الموثوق بهم على تركه.  
\* وممن رد على المصنف من العلماء:

الإمام أبو الوليد ابن رشد الجد (ت520هـ): فقد تعرّض للمصنف بالنقد والرّد في كتابه «المقدمات الممهدات»، فقال (478/3): «قد استدل القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي على ما ذهب إليه من تفضيل المدينة على مكة بظواهر آثار كثيرة لا حجة في شيء منها»، ثم ذكر كلاما طويلا ينظر في موضعه، وكلام القاضي في «شرح الرسالة» (387/10).

وقال أيضا (435/3) -بعد نقله لكلام المصنف في حكم دخول المرأة للحمام (473/10)-: «هذا نص قول عبد الوهاب وفيه نظر».

وقال (419/2): «وقد ذكر عبد الوهاب في «شرح الرسالة» أن الوقف لا يكون أبدا إلا محرما؛ وليس ذلك بصحيح».

ونقل عنه (15/3) قولاً من «شرح الرسالة»، وختمه بقوله: «وهو بعيد جدا».

\* وبعض العلماء انتقد عليه استطراده في بعض المسائل:

فمن أمثلته: انتقاد الفاكهاني تطويله في مسألة إجماع الصحابة (564/10)، فقال في «التحرير والتحجير» (480/6): «ذكر عبد الوهاب مذاهبهم، وطوّل في الاستدلال عليها، وليس هذا موضع المناظرة والاستدلال، وكتب الأصول

أليق وأولى، إذ المقصود بذكر هذا الباب ما تقدّم من جمع ما افترق وليست في الأبواب وطرق الآداب على ما تقدّم تقريره.

\* ومن الأمور التي لوحظت على منهج المصنف:

قد يخطأ في عزو الأقوال والآراء إلى قائلها:

وهذا قليل جدا بالنسبة لحجم الكتاب، ومن أمثله:

ذكره (402/3) محمد بن علي و(406/3) مجاهد فيمن يقرأ بالنصب في قوله تعالى: (وأرجلكم)، والمنقول عنهما القراءة بالخفض، كما في «تفسير الطبري» وغيره.

وعزوه (76/5) حديثا لرواية جابر، والمشهور أنه من رواية أبي هريرة.

وعزوه (172/5) حديثا لرواية أبي هريرة، وهو معروف من رواية عبد الرحمن بن عوف.

وينظر أمثلة في الخطأ في عزو الأقوال الفقهية في (427/7) (428/7).

قد يؤجل الكلام على مسألة ما، ثم لا يذكرها في مظانها:

مثاله في مسألة فساد النكاح بعد أذان الجمعة، ذكر في كتاب الجمعة (206/4) الخلاف في المذهب وختمه بقوله: «وهذه المسألة تأتي في كتاب البيوع، فتكلم فيها بأكثر من هذا»، ولكنه لم يتطرق لها في كتاب البيوع، وذكرها في سطرين في كتاب النكاح (163/7).



## هل كان للمؤلف نموذج سابق بنى عليه؟

من خلال استقراء مضمون الكتاب تبين أن المصنف جمع فيه بين الإملاء والتصنيف:

فأما الإملاء: فقد صرح به المصنف في مواضع منه، منها قوله (5/2): «وقد كنّا أملينا شرحها مِنْ قَبْلُ، فأخذه مِنَّا فِي السَّفَرِ بالبصرة مَنْ لَمْ يَرِدْهُ قَبْلَ حصول أصل منه، ونحن الآن مستأنفون شَرَحَ ذلك».

وقال (311/8): «هذه المسائل سألني مَنْ استملى هذا الكتاب إثباتها في هذا الموضوع، وفي بعضها نظر، وأظنُّ أنه قد شذَّ عن حفظي بقية منها، وضاق الوقت على استقصاء طلبها، وفي قدر ما ذكرناه كفاية إِنْ شاء الله».

وقال (310/7): «أظنُّ أَنَّ فِيهِ خلافا شاذًّا ذُكِرَ عن بعض الناس، وقد شذَّ عن حفظي في هذا الوقت».

وقال (41/4): «وَيَبِينَ أصحابنا خلاف في هذا، منهم مَنْ يقول: إِنَّ صَلَاتَهُ تبطل برجوعه إلى الجلوس، ولست أقوم على حفظه الساعة».

وقال (160/8): «حديث واثلة عن النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ بِسَلْعَةٍ أَحَدُكُمْ عَيْبٌ فَلْيُرْهِ لِمَشْتَرِيهَا»، وليست قُوَّةُ السَّاعَةِ على لفظه».

وأما التصنيف: فقد صرَّح المصنف في موضع أنه بعيد عن كتبه، وهذا يقتضي اعتماده عليها، قال -رحمه الله- (226/2): «وَلَمْ يُمَكِّنْ بِسَطُ ذَلِكَ

واستقصاؤه لضيق الوقت، وتعذر الكتب الذي يُجمع منها، والاعتماد على ما حَصَرَ الحِفْظُ، وأرجو أن يكون في قَدْرِ ما ذكرناه كفاية وبلاغٌ.

كما صرح بالنقل من الكتب في مواضع من كتابه، كقوله (596/7): «هذا لفظٌ نقلته من تصنيف شيوخهم».

وقوله (394/10): «فقال هذا الإنسان مع حكاية لفظه».

فإذا عُرِفَ هذا؛ فالمصنف اعتمد على كتبِ أصولٍ، فَرَضَتْ منهجها في تأليفه، وتركت أثرا واضحا خاصة في ترتيب الأدلة ونقضها، وهي: في الفقه المالكي: «عيون الأدلة» لابن القصار، و«شرح المختصر الكبير لابن عبد الحكم» لأبي بكر الأبهري.

في أدلة الحنفية وردودهم على مخالفاتهم: اعتمد «شرح مختصر الطحاوي للجصاص»، وصرح بالنقل منه، في مواضع منها قوله (346/4): «قال أبو بكر الرازي: ليس في كراهية...»، وكذا (344/5) (420/5).

وفي أدلة الشافعية: اعتمد «الحاوي الكبير» للماوردي، وصرح بالنقل منه فقال (152/8): «هذه الجملة تحرير ما حكاه الماوردي عنه في «مسائل الخلاف»»، وقال (460/8): «قال الماوردي في «مسائل خلافه»: تفسيرها أن يبيع الرُّطْبَ...»، وقال (282/8): «احتجَّ الماوردي بقوله ﷺ: «إذا اختلفَ الجنسان...».

فهذه الكتب عمدة المصنف في «شرح الرسالة»، وقد اعتمد مصادر أخرى، عرفت من خلال التتبع سنذكرها في الباب بعده.

## مصادر الكتاب:

رغم كِبَر حجم الكتاب وكثرة مسائله وتفريعاته، إلا أن تسمية المصادر قليلة، سواء المصادر الحديثية التي ينقل منها الأدلة، أو الفقهية ما تعلق منها بالمذهب أو آراء المخالفين.

وهذا لأنه اعتمد على مصادر أصول بنى عليها جُلُّ مادة الكتاب، سبق ذكرها في الباب قبله.

وسنذكر في هذا الباب المصادر التي صرَّح بها، وهي قليلة إذ الغالب في طريقة المصنف أن يذكر صاحب التصنيف دون كتابه، فيقول: «روى مالك» أو «ابن وهب» أو «ابن عبد الحكم» أو «ابن الجهم»، وهذه الطريقة في العزو لا تمكننا بالجزم بالكتاب المراد إلا بعد التأكد من وجود النقل فيه، هذا مع احتمال تكرار النقل في أكثر من كتاب لمصنّف واحد.

لذلك فإننا قسمنا المصادر إلى أربعة أقسام:

الأول: ما صرح به المصنف.

الثاني: مصادر عُرِفَت من خلال تتبع النقول ومطابقتها.

الثالث: مصادر عُرِف مؤلفوها ولم تُمَيِّز.

وفي الكتاب نقول وآراء عن شيوخ المصنف، ربما يكون أخذها مشافهة

أثناء الدرس، فهذا قسم رابع.

فأما القسم الأول: ما صرح به المصنف<sup>(1)</sup>:

«أحكام القرآن» لابن بكير (13/8).

«الإشراف» لابن المنذر: ينظر «كتاب الخلاف».

«تعليقة عن القاضي» (22/4).

«الحاوي» لأبي الفرج المالكي (553/8).

«الحاوي الكبير» للماوردي (152/8) (460/8)، وسماه «مسائل الخلاف».

«الرد على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن (251/4) (172/9).

«شرح الرسالة للأبهري» (324/3) (373/10).

«شرح المختصر الكبير لابن عبد الحكم» للأبهري (373/10).

«غريب الحديث» لأبي عبيد (223/2).

«الكتاب» لابن المواز (98/10).

«كتاب الخلاف» لابن المنذر (101/5)، وهو «الإشراف».

«كتاب عبد الباقي بن قانع»: ينظر «معرفة الصحابة».

«الكتاب الكبير» لابن أبي زيد: ينظر «النوادر والزيادات».

«اللمع» لأبي الفرج المالكي (375/10) (394/10).

«المختصر الكبير» لابن عبد الحكم (191/5) (199/7).

«مسائل أشهب» (63/3).

«مسائل الجرجاني» (438/9).

(1) تم ترتيب المصادر ألفبائياً، مع بيان المواضع التي ذكرت فيها.

«مسائل أبي الحسن الطبري» (283/5).

✽ «مسائل الخلاف» للماوردي: ينظر «الحاوي الكبير».

«معرفة الصحابة» لعبد الباقي بن قانع؛ نقل منه (493/8) بقوله: «وروى عبد

الباقي بن قانع في كتابه»

«الموطأ» لمالك بن أنس (188/4) (245/4) (388/7) (171/8) وغيرها كثير.

«الموطأ» لعبد الله بن وهب (31/7).

«النوادر» لابن أبي زيد (276/3)، وسماه (292/3) (94/5) (67/8) (562/10) بـ:

«كتابه الكبير».

وأما القسم الثاني: المصادر التي عُرِفَتْ بالقرائن أو قوبلت بأصولها:

«أحكام القرآن» للجصاص، نقل منه (253/6، 261، 265)، ولم يسم الكتاب،

وإنما قال: «فأما أصحاب أبي حنيفة؛ فاحتجَّ لهم «الرازي» بأن قال».

«تمهيد الأوائل» للباقلاني، نقل منه في عدة مواضع من شرح المقدمة

العقدية، ينظر (29/2).

«الزاهر» للأنباري؛ لم يصرِّح بالنقل منه، لكنه ذكر (5/6) و(44/6) نقولا طويلة

بتصرف، وهذا ما يستأنس به، خاصة مع عدم وقوفنا عليه في غيره من الكتب.

«شرح مختصر الطحاوي» للرازي الجصاص، نقل منه (346/4) ولم يسمه،

وإنما قال: «قال أبو بكر الرازي: ليس في كراهية...».

«شرح معاني الآثار للطحاوي»، نقل منه (278/4) ولم يسمه وإنما قال:

«وروى الطحاوي عن ...».

«موطأ مالك» رواية محمد بن الحسن؛ نقل منه (94/7) ولم يسمه وإنما قال: «قال محمد بن الحسن منكر لهذا القول ...».

وأما القسم الثالث: المصادر التي عُرف مؤلفوها ولم تُمَيِّز:

\* كتاب لأبي بكر بن الجهم: كان ملجأه في الأحاديث المسندة، ينقل منه الأخبار بأسانيدھا واختلاف رواياتھا، وقد قال الخطيب في «تاريخه» في ترجمته (113/2): «وله مصنفات حسان، محشوة بالآثار، يحتج فيها لمالك وينصر مذهبه، ويرد على من خالفه».

نقل من كتابه القاضي عبد الوهاب في مواضع كثيرة، ويرويه عن شيخه أبي بكر الأبهري، كما في (100/6)، حيث قال: «ويدلُّ على ذلك أيضا: ما أخبرنا به الشيخ أبو بكر الأبهري إجازةً عن أبي بكر بن الجهم ...»، ثم ساق أحاديث كثيرة مسندة، ختمها بقوله: «كل هذه الأخبار عن الشيخ أبي بكر، فما فاتني سماعه فهي لي إجازة منه».

ومما يُبيِّن تنوع مادة كتاب ابن الجهم ما نقله (205/5-206) من روايات عن الزهري في حديث الصائم المجامع.

ولم يكتب القاضي بالرواية عنه فقط، بل نقل عنه بعض آرائه الفقهية، كقوله (180/6): «قال ابن الجهم: ولأنَّ أوَّل الإحرام مرتبط بآخره، فلمَّا كان الوطء محرَّماً عليه في آخره كما هو محرَّم عليه في أوَّلِه؛ فسد أوَّلُه بآخره؛ كالصلاة والصيام»

\* كتاب لأبي حامد الإسفراييني، نقل منه (134/7).

وأما القسم الرابع: نقوله عن مشايخه ومعاصريه، فمنها:

قوله (123/4): «وكان شيخنا أبو بكر الأبهري يقول: «إِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَوْلَى

مِنْ اعْتِبَارِ الْجَفَافِ؛ ...».

وقوله (206/4): «وكان شيخنا أبو بكر -رحمه الله- يذهب إلى قول أصبغ؛

وهو وجوب فسخ النكاح؛ ...».

وقوله (287/8): «وشيخنا أبو الحسن علي بن عمر بن القصَّار القاضي

رحمه الله كان يقول: إِنَّ ذَلِكَ عِنْدِي عَلَى الْكَرَاهَةِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ».

وقوله (293/9): «وكذلك كان الشيخ أبو بكر وغيره يقولون: «إِنَّ اخْتِلَافَ

الرِّوَايَاتِ عَنْ مَالِكٍ لَيْسَ بِاخْتِلَافٍ فِي الْحَقِيقَةِ ... وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ

ابن الجلاب يقول ... فَعَرَضْتُ هَذَا عَلَى الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْقَصَّارِ؛

فَقَالَ: «هَذَا مِنْ عِنْدِهِ، وَلَسْنَا نَحْفَظُ هَذَا التَّفْصِيلَ عَنْ مَالِكٍ ...»

وقوله (307/8): «وكان القاضي أبو الحسن -رحمه الله- قال لي: «إِنَّ هَذَا

كَالْمَمْتَنَعِ فِي الْمَذْهَبِ ...».

وقوله (65/8): «سَمِعْتُ الْقَاضِي ابْنَ كَجَّ الشَّافِعِي بِالدِّينَوَرِ يَقُولُ هَذَا».

وقوله (543/7): «سَمِعْتُ الْقَاضِي الْخَرَزِيَّ يَحْتَجُّ لَهُ».

وقوله (534/9): «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِي

قَدِمَ عَلَيْنَا مِنَ الرَّيِّ».

## نقول المتأخرين من الكتاب:

كان لكتاب «شرح الرسالة» للقاضي عبد الوهاب انتشار واسع، لا يعكس نُدرة نسخه الخطية، فقد نقل منه كثير من العلماء من المذهب وغيره، وأذكر هنا بعضاً ممن نقل عنه مرتين على سنة الوفاة دون سرد نقولهم لكثرتها، مع التأكد من أن صاحب النقل أخذه من الكتاب مباشرة، وذلك من خلال تصريحه بذلك، أو كثرة النقول الدالة على الاطلاع، فممن نقل منه:

451هـ- ابن يونس محمد بن عبد الله التميمي الصقلي؛ في «الجامع لمسائل المدونة»، نقل منه نقولاً كثيرة، ولم يصرح باسم الكتاب، لكننا من خلال مقابلة نقول مطولة في كتاب البيوع تبين أنها من «شرح الرسالة».

456هـ- ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي؛ نقل منه في «الإحكام في أصول الأحكام» (4/220)، وهو يوافق ما في كتابنا (8/572-579).

466هـ- الصقلي عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي؛ في «تهذيب الطالب»، نقل منه نقولاً مطولة، وصرح بعنوان الكتاب بقوله [ج2/97/ب- الأزهري: 95384]: «ذكر القاضي عبد الوهاب هذه المسألة في «شرح الرسالة»، فقال...»، كما نقل منه دون تصريح، بقوله [ج2/160]: «قال بعض أصحابنا البغداديين».

478هـ- اللخمي علي بن محمد الربيعي؛ في «التبصرة»، صرح بالنقل من الكتاب في موضع واحد، فقال (5/2427): «وفي «شرح الرسالة»: إذا جعل مكان



أشهد أقسم، أو مكان قوله: بالله بالرحمن...»، وهو يوافق ما في كتابنا (496/7).  
 520هـ- ابن رشد محمد بن أحمد الجدد، في «المقدمات الممهدات»،  
 نقل من الكتاب نقولا معتبرة.

536هـ- المازري محمد بن علي بن عمر التميمي، في «شرح التلقين».  
 543هـ- ابن العربي محمد بن عبد الله المعافري؛ نقل عن القاضي في عدة  
 مواضع من «المسالك شرح موطأ مالك»، وصرّح بعنوان الكتاب في (295/4).  
 633هـ- الرجراجي علي بن سعيد؛ في «مناهج التحصيل»، نقل منه في  
 مواضع كثيرة وسمى الكتاب (255/6): «شرح الرسالة»، ونقل منه (309/4) نقلا  
 مطولا من كتاب الأيمان والنذور (10-8/7).

653هـ- الهسكوري صالح بن محمد الفاسي؛ في «شرح الرسالة»، نقل  
 منه كثيرا، بل جعله عمدة في شرحه، فلا تكاد تخلو مسألة من نقلٍ منه<sup>(1)</sup>.  
 676هـ- النووي يحيى بن شرف الشافعي؛ قال في «المجموع شرح المذهب»  
 (7، 4/10): «وها أنا أذكر -إن شاء الله تعالى- المواد التي أُسْتَمِدُّ منها، ... وها أنا  
 أَسْمِي لك ذلك كله، فمن ذلك ... «شرح الرسالة» للقاضي عبد الوهاب».

708هـ- الزناتي محمد بن أبي علي، في «منتخب الإفادة»، نقل منه كثيرا.  
 722هـ- الرجراجي يوسف بن يعقوب؛ في «المفيد على الرسالة»<sup>(2)</sup>، نقل

(1) ينظر فهرس الأعلام (ص558) للجزء المحقق من هذا الشرح، رسالة ماجستير للطالب محمد

ابن محمد بن إبراهيم فلاته، بجامعة أم القرى بمكة سنة 1435هـ-1436هـ.

(2) ينظر فهرس الأعلام (ص1785) تحقيق الدكتور الحبيب بن أحمد الدرقاوي، رسالة دكتوراه

بجامعة القرويين بالمغرب سنة 1438هـ-2017م.

منه كثيرا.

734هـ- الفاكهاني عمر بن علي بن سالم اللخمي؛ في «التحرير والتحرير في شرح الرسالة»، قال في مقدمته (101/1): «وحيث تجد في الكتاب (ع) هكذا، فهي عبارة عن قولي: قال عبد الوهاب»، وقد نقل منه (219-209/5) نقلا موسعا في كتاب البيوع، أفاد في تصويب كثير من المواضع.

761هـ- الأنفاسي أبو الحجاج يوسف بن عمر؛ في «شرح الرسالة»<sup>(1)</sup>.

804هـ- ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي؛ نقل منه في «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (422/10)، فقرة كاملة بلفظها من هذا الكتاب، ينظر (419/5).

882هـ- السملالي سعيد بن سليمان الكرامي؛ في «مرشد المبتدئين إلى معرفة معاني الرسالة»<sup>(2)</sup>.

954هـ- الحطاب محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني؛ نقل منه في عدة مواضع من كتابه «مواهب الجليل».

والملاحظ أنه بعد القرن العاشر قلَّت الاستفادة من الكتاب، ولعلَّ هذا سبب ندرة نسخه الخطية، لعدم نهوض الهِمَم لنسخه وتداوله.

(1) ينظر المقدمة الدراسية (149/1)، (تحقيق محمد الطرياق اليدري، ط دار الكلمة سنة 1440هـ-2019م) فقد عدّه من جملة مصادره، وذكر نقولا منه توافق ما في كتابنا، وينظر فهرس الأعلام (1240/2) (1469/5).

(2) ينظر المقدمة الدراسية (77/1)، (تحقيق الحبيب الدرقاوي وجماعة، ط دار ابن حزم سنة 1435هـ-2014م) فقد عدّه من جملة مصادره.

## نشرات الكتاب السابقة ونقدها:

طُبعت أجزاء متفرقة من الكتاب، ولم يطبع أو يحقق كاملاً من قبل، وهذا بيان طبعات الكتاب، مع نقدها وبيان ما فيها من مزايا ونقائص، وذلك لبيان أنَّ هذا الإصدار - وإن سبق إخراج بعض أجزاءه - فهو أدقُّ وأتقن بحمد الله:

### كتاب العقيدة:

#### طبع بتحقيقين:

التحقيق الأول: للشيخ محمد بوخبزة - رحمه الله -، واعتناء بدر العمراني، سنة 1422هـ، وطبع بدار الكتب العلمية طبعتان، آخرها سنة 1426هـ، ثم طبع بالرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب سنة 1435هـ، وسيكون كلامنا منحصراً على هذه الطبعة لكونها آخر إصدار؛ فهو مظنة مزيد التدقيق والتحرير، وهي التي سيشار إليها بـ (ط المغرب).

التحقيق الثاني: للدكتور أحمد محمد نور سيف، بدار البحوث للدراسات الإسلامية بدبي، بالإمارات العربية المتحدة، سنة 1424هـ، وهي المشار إليها بـ (ط الإمارات) أو (ط دبي).

وقبل الكلام على التحقيقين لابد من الإشارة إلى أنه لا يوجد لهذا الجزء إلا نسخة خطية وحيدة، كثيرة السقط والتصحيف، وقد اجتهد المحققان في سدّ النقص وإصلاح النصّ، واشتركا في كثير من الاختيارات مما يدل على

اطلاع صاحب التحقيق الثاني على الأول، والاستفادة منه.

إلا أنهما لم يتوسعا في البحث لتعديل النص من المصادر المساعدة، خاصة شروح الرسالة لمظنة النقل عن القاضي.

فممن أثرى تصنيفه من شرح المقدمة العقدية للقاضي: «صالح الهسكوري» (ت 663هـ)<sup>(1)</sup>، و«موسى الزناتي» (ت 708هـ)<sup>(2)</sup>، و«يوسف الرجراجي» (ت بعد 722هـ)<sup>(3)</sup>، و«عمر الفاكهاني» (ت 734هـ)<sup>(4)</sup>.

فالاتماد على نقولهم يقوم مقام النسخ المساعدة في الضبط. وقد توسع المحققان في تعديل النص، خاصة في الاستدراكات الطويلة، حتى خرج العمل عن التحقيق إلى المشاركة في التأليف، وقد يُتجاوز في إلحاق الكلمة والكلمتين عند تأكيد السقط أو انتقال البصر بما يستقيم به النص، وهذا على تحفظ؛ لاحتمال الخطأ في اختيار اللفظ الذي ارتضاه المصنف في كتابه.

أما أن تُولفَ الجمل بحجة إصلاح النص؛ فهذا بعيد عن التحقيق، وكان الأولى -في كثير من المواضع المستدركة- الإشارة إليه في الهامش لتقريب

(1) «شرح الرسالة»، مخطوط بالمتحف البريطاني برقم 105/163، وحققه في رسالة جامعية الطالب محمد بن محمد بن إبراهيم فلاته، بجامعة أم القرى سنة 1436هـ.

(2) «منتخب الإفادة»، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية برقم (2023).

(3) «المفيد على الرسالة للطالب المستفيد والراغب المستزيد»، رسالة دكتوراه بجامعة القرويين بالمغرب، للدكتور الحبيب بن أحمد الدرقاوي.

(4) «التحرير والتجوير»، طبع بمركز نجيبويه سنة 1439هـ.

المعنى للقارئ، دون دمج كلام المحقق بكلام المصنّف.  
وسأذكر في هذا الباب نماذج مما تمّ استدراكه أو تعديله من المصادر  
المساعدة مقارنة بما ورد في الطبعتين، ليتضح الفرق بين ما أورده المصنّف  
في كتابه وبين اختيارات المحققين.

وقبل البدء في نقد الطبعتين لابد من التنبيه أنهما كانتا خير سَنَدٍ وَعَوْنٍ في  
إقامة النصّ، وتمّ اعتماد كثير من الاختيارات، والاستفادة منها، وما هذا النّقد  
إلا لبيان مِيزَة هذا الإخراج وأنه يفضل بمزيد التدقيق والتحرير.

\* فمما تمّ استدراكه من المصادر المساعدة:

قوله<sup>(1)</sup>: «اعلم أن مُرادَه في هذا الفصل كراهةُ مناظرة أهل الأهواء  
ومجادلتهم، والنّذْبُ إلى ترك ذلك، وذلك مكروه [لعلل منها:  
أنّ فيه بسطهم]<sup>(2)</sup> وتأنيسهم إلى إظهار بدعتهم والإعلان بضلالتهم،  
و[هذا ضدّ]<sup>(3)</sup> ما يجب من دَمِّهم وإخافتهم<sup>(4)</sup>، ومعاقبتهم على ذلك؛ بترك  
السّلام عليهم ومواصلتهم.

(1) ط المغرب (ص282) ط دبي (ص420)، وقد تم الاستدراك من «شرح الرسالة» لصالح  
الهسكوري (ص185-186) و«منتخب الإفادة» للزّناقي [31/ب]، و«المفيد على الرسالة»  
للرجراجي (ص673).

(2) في ط المغرب: (لما في ذلك من الاغترار بهم)، وفي ط الإمارات: (لما فيه من مخالطتهم والاعتداد  
بهم).

(3) في ط المغرب و ط الإمارات: (وهي غايتهم بخلاف).

(4) في ط المغرب: (مجافاتهم وتجاهلهم)، وفي ط الإمارات: (منايذتهم وتجاهلهم).

ومنها أَنَّهُمْ [يَتِمَادُونَ]<sup>(1)</sup> عَلَى مُقَابَلَتِنَا، وَالْقَدَحُ فِي السَّلَفِ مِنْ حَيْثُ لَا يُمْكِنُنَا زَجْرُهُمْ عَنْهُ<sup>(2)</sup>، لِأَنَّ الْمُنَازَرَةَ تَقْتَضِي [الِإِذْنَ]<sup>(3)</sup> لِلْخُصْمِ فِي ذِكْرِ حُجَّتِهِ وَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ<sup>(4)</sup>.

ومنها أَنَّهُ يُخَافُ عَلَى الْوُلْدَانِ [وَالْجَهَالِ]<sup>(5)</sup> وَمَنْ يَضْعَفُ قَلْبُهُ وَيَقْصُرُ فَهْمُهُ أَنْ يَعلُقَ بِهِ شَيْءٌ مِمَّا يَسْمَعُهُ مِنْهُمْ، فَرَبَّمَا صَارَ إِلَى أَنْ يَعْتَقِدَ بِدَعْوَتِهِمْ وَيَنْشَأُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَيُعْزِزُ تَلَاْفِيهِ وَيَعْجِزُ [تَدَارِكُهُ]<sup>(6)</sup>، وَقَدْ يَنْتَقِلُ عَنْ اعْتِقَادِهِ الصَّحِيحِ إِلَى شَبْهَةِ [الْبَاطِلِ]<sup>(7)</sup> يَسْمَعُهَا.

ولذلك كَانَ يَقَالُ: «لَا تُمَكِّنْ زَائِعَ الْقَلْبِ مِنْ [أَذْنِيكَ]»<sup>(8)</sup>.

وقال عمر بن عبد العزيز: «مَنْ جَعَلَ دِينَهُ عَرْضًا لِلْخُصُومَاتِ؛ أَكْثَرَ مِنْ التَّنْقِلِ».

[وهذا]<sup>(9)</sup> الَّذِي عَنَاهُ مَالِكٌ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ [الْجِدَالُ]<sup>(10)</sup> مِنَ الدِّينِ بِشَيْءٍ».

(1) في ط المغرب: (يجرأون)، وفي ط الإمارات: (يدأبون).

(2) في ط المغرب: (نستطيع ردهم عن إيراد الشبه والطعون)، وفي ط الإمارات: (نملك منعهم مما يوردونه من شبه وطعون و).

(3) في ط المغرب: (فسح المجال)، وفي ط الإمارات: (السماح).

(4) في ط الإمارات زيادة: (من ترويح بدعته).

(5) في ط المغرب: (قال في الهامش: في الأصل كلمة غامضة لا محل لها هنا)، وفي ط الإمارات: (قال في الهامش: غير مفهومة).

(6) مستدركة من المصادر.

(7) مستدركة من المصادر.

(8) في ط المغرب وط الإمارات زيادة: (حراسة للقلب أن يطرقه من ذلك ما يخاف أن يعلق به).

(9) في ط المغرب وط الإمارات: (وفي مثل هذا المعنى).

(10) في ط المغرب: (الجدل).

فَأَمَّا الْمُنَاطَرَةُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا إِيضَاحُ الْحُجَّةِ، وَإِبْطَالُ الشُّبْهَةِ، وَرَدُّ الْمَخْطِئِ إِلَى الصَّوَابِ، وَ[الضَّالُّ إِلَى الرَّشَادِ، وَالزَّائِعُ]<sup>(1)</sup> إِلَى صِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، بَلْ مَدْبُوبٌ إِلَيْهِ وَمَحْضُوضٌ عَلَيْهِ.

وقوله<sup>(2)</sup>: «... مُسْتَطِيعُونَ لِأَفْعَالِهِمْ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثُوهَا، وَقَادِرُونَ [عَلَيْهَا، وَقَادِرُونَ] عَلَى إِيجَادِهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا، وَمُسْتَغْنُونَ عَنْ رَبِّهِمْ فِي حَالِ اخْتِرَاعِهِمْ لَهَا [إِلَى] أَنْ يُقَدِّرَهُمْ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُمْ [قَادِرُونَ]؛ فَلَا حَاجَةَ لَهُمْ...».

وما بين قوسين مستدرَك من «التحرير والتحرير» (235/1).

وقوله<sup>(3)</sup>: «وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ؛ لَمْ يَخْلُ: أَنْ يَتِمَّ مَا أَرَادَهُ جَمِيعًا أَوْ أَنْ لَا يَتِمَّ لِأَحَدِهِمَا، [أَوْ أَنْ يَتِمَّ مُرَادُ أَحَدِهِمَا] وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتِمَّ لِلْجَمِيعِ».

وما بين قوسين مستدرَك من «المقدمات الممهّدات» لابن رشد (17/1)، وبه تتم القسمة العقلية، ويستقيم المعنى.

وقوله<sup>(4)</sup>: «لَصَحَّ أَنْ يَوْجَدَ بَعْدَ عَدَمِهِ، [وَلَوْ وَجَدَ بَعْدَ عَدَمِهِ] لَكَانَ مُحَدَّثًا بِنَفْسِهِ قَدِيمًا بِنَفْسِهِ».

وما بين قوسين مستدرَك من «التحرير والتحرير» للفاكهاني (172/1)، وقد انتبه المحققان لوجود عدم ترابط فاكْتَفِيا بوضع حرف الواو بدل الجملة المستدركة.

(1) في ط المغرب: (والزائغ إلى الحق وإلى)، وفي ط الإمارات: (والزائغ إلى الحق والضال إلى).

(2) ط المغرب (ص 147) ط دبي (ص 237).

(3) ط المغرب (ص 92) ط دبي (ص 161).

(4) ط المغرب (ص 95) ط دبي (ص 163).

وقوله: «أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ»؛ [وهذا يقتضي] وجودها.

وما بين قوسين مستدرك من «منتخب الإفادة» للزناقي [22/أ]، وأثبت محقق الطبعة المغربية (ص 191) بدلها [يعني]، وأما محقق الطبعة الإماراتية فلم يذكر شيئاً (ص 293).

وكذا قوله<sup>(1)</sup>: «لا يوصف بأنه يرى [عنده] شيء».

أثبت المحققان تبعا للنسخة الخطية: «لا يرى عند شيء»، والتصويب من «منتخب الإفادة» [22/أ] وبه يستقيم المعنى.

وقوله<sup>(2)</sup>: «له ميزابان [كلما نَضَبَ أَمْدَاهُ] من شرب منه شربة».

ورد في النسخة الخطية ما صورته: [كما نصب أمراء] فحذفه محقق الطبعة المغربية، وقال: «هو تصحيف لا معنى له»، أما محقق الطبعة الإماراتية فأثبت مكانه: «يصبان فيه»، والمثبت من «مجموع مصنفات أبي العباس الأصم»، وهو قريب من رسم الكلمات في النسخة الخطية.

\* بعض الأمور المعدلة التي تخالف منهج القاضي:

من خلال تتبع الكتاب كاملاً - أعني الأجزاء الفقهية - تبين أن للقاضي منهجا مخصوصا في الكلام، كالإشارة للمذكر باسم المؤنث والعكس، وكالتساهل في رفع أو نصب اسمي «كان» و«إن»، وحذف نون الأمثال الخمسة مع رفع الفعل، واستعمال لغة «أكلوني البراغيث» وغيرها من

(1) ط المغرب (ص 195) ط دبي (ص 298).

(2) ط المغرب (ص 223) ط دبي (ص 341).



الخصائص، وفي تعديلها سواء بالإشارة أو دونها تضيق لواسع، وتفويت أمثلة تثري اللغة.

- فمن أمثلة تغيير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر:
- قوله<sup>(1)</sup>: «هذا جملة من القول»، غيَّره المحققان إلى: «هذه جملة».
- وقوله<sup>(2)</sup>: «فإذا ثبت هذه المقدمات»، غيَّره المحققان إلى: «ثبت».
- وقوله<sup>(3)</sup>: «الذي قد ثبت حكمته»، غيَّره المحققان إلى: «ثبت».
- وقوله في الجنة والنار<sup>(4)</sup>: «لو كانتا مخلوقين» «ألا يكونا مخلوقين»، غيَّره المحققان إلى: «لو كانتا مخلوقتين» «ألا تكونا مخلوقتين».
- ومن أمثلة رفع ونصب اسمي «إن» و«كان»:
- قوله<sup>(5)</sup>: «لأن كونه أمراً معنى زائداً»، غيَّره المحقق إلى: «زائد».
- وقوله<sup>(6)</sup>: «لأن إرادة المأمور به شرطاً»، غيَّره المحققان إلى «شرط».
- وقوله<sup>(7)</sup>: «أنَّ عقابه مستحقاً»، غيَّره المحققان إلى «مستحق».
- وقوله<sup>(8)</sup>: «لأن الأمرين متنافيين»، غيَّره المحققان إلى «متنافيان».

(1) ط المغرب (ص 114) ط دبي (ص 192).

(2) ط المغرب (ص 115) ط دبي (ص 193).

(3) ط المغرب (ص 199) ط دبي (ص 302).

(4) ط المغرب (ص 201) ط دبي (ص 305).

(5) ط المغرب (ص 118).

(6) ط المغرب (ص 143) ط دبي (ص 233).

(7) ط المغرب (ص 148) ط دبي (ص 236).

(8) ط المغرب (ص 148) ط دبي (ص 236).

وأما حذف النون في الأمثال الخمسة المرفوعة:

قوله<sup>(1)</sup>: «يُجَدِّدُوا التَّوْبَةَ، وَيُكَرِّرُوا النَّدَمَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ»، غيره المحققان إلى: «يجددون» و«يكررون».

وقوله<sup>(2)</sup>: «المؤاخذه بما يأتوا به من معصية»، غيره المحققان إلى: «يأتون».

وقوله<sup>(3)</sup>: «وهم ينفوها»، غيره المحققان إلى: «ينفونها».

وأما لغة «أكلوني البراغيث»، فمثاله:

قوله<sup>(4)</sup>: «وأجمعوا أهل التفسير»، غيره المحققان إلى: «أجمع».

\* تغيير بعض العبارات سواء بالزيادة أو النقصان أو التبديل:

فأما الزيادة:

فقوله<sup>(5)</sup>: «[أما عقلا فإن ما] يدل على جواز رؤيته»، والوارد في النسخة

الخطية: «ويدل على جواز رؤيته»، والمعنى صحيح، والكلام متناقض، والزيادة

التي أضافها المحققان تحسينية، وهي من التصرف في النص دون مسوغ.

وقوله (ط المغرب ص 199): «ليس لا غرض إلا خوف الفوات والتعذر، [أما

خلق الجنة والنار ف] لأنه قد يكون لطفًا للملائكة إذا شاهدوا الجنة»،

والمعنى واضح لا يحتاج إلى الزيادة التي بين قوسين.

(1) ط المغرب (ص 176) ط دبي (ص 273).

(2) ط المغرب (ص 174) ط دبي (ص 271).

(3) ط المغرب (ص 188) ط دبي (ص 288).

(4) ط المغرب (ص 271) ط دبي (ص 381).

(5) ط المغرب (ص 205) ط دبي (ص 311).

وقوله (ط المغرب ص 189): «وأكثرهم في هذا العصر [يقولون] أن تلك الجنة»، فزاد ما بين قوسين، والمعنى تام بدونه.

وقوله (ط المغرب ص 231): «وروى عبد الله بن أبي بكر عن [سليمان بن بلال عن يحيى] عن عمرة»، فزاد ما بين قوسين بدلا من البياض في النسخة، والصواب كما في «الموطأ» وغيره أن الناقص كلمة واحدة فقط، وهي: [أبيه].

وزيادته (ط دبي ص 181): «يعني المعتزلة»، توضيحاً للنص، وهذا مخالف لأصول التحقيق، وإنما موضع الزيادات التوضيحية والتعليقات في هامش التحقيق.

وكذا زيادته (ط دبي ص 197): في قوله: (لأن كونه أمرا [يأتي بـ] معنى زائد)، والمعنى واضح دون الحاجة إلى ما زاده المحقق.

#### وأما النقصان بالحذف:

فقوله (ط المغرب ص 199): «ليس لا غرض إلا»، فحذف كلمة «ليس»، ونبه على ذلك في الهامش، والمعنى قائم صحيح بإثباتها.

وحذفه (ط دبي ص 244) كلمة «الدلالة الثانية» وإبدالها بـ: «والثاني»، وقوله: «إن ذلك يناسب السياق»، مع أن المصنف قال: «ففيه دليلان: أحدهما ... والدلالة الثانية)، فلا حاجة للتعديل.

#### وأما التبديل والتغيير:

فتغييرهما<sup>(1)</sup> قوله: «والحركات للسكون» إلى «والحركة»، والمعنى قائم

(1) ط المغرب (ص 92) ط دبي (ص 161).

صحيح، ولا حاجة إلى التغيير.

وتغييره (ط المغرب ص 182): «مُثَابٌ عليها» إلى «يُثَابُ عليها».

وتغييره (ط دبي ص 176): «عَقِيبٌ» إلى «عَقِبٌ»، وقوله: «الصواب ما أثبت»،

والكلمة صحيحة متداولة.

وتغييره (ط دبي ص 303): «ليس لا غرضٌ إلا» إلى «ليس لأي غرضٍ إلا»،

والمعنى تغيّر بتعديله، بل ربما انعكس وجه الاستدلال.

وهناك أخطاء في قراءة الكلمات، لا يسلم منها كتاب، منها:

قوله (ط المغرب ص 107): «جهم بن صفوان» صوابه: «معمر بن عمرو».

قوله (ط دبي ص 142): «ومخرج النفس [واختزانة] للهواء»، قال المحقق: «في

الأصل اجترائه، والصواب ما أثبت»، والصواب (واجتذابه)، كما نقله عن

المصنف صالح الهسكوري في «شرحه» (ص 102)، والفاكهاني في «التحريض

والتحجير» (1/115).

والخلاصة في هاتين الطبعتين: أنَّ الجهد المبذول في إخراج الكتاب

واضح، سواء في قراءة المخطوط أو التعليق عليه، لكن عدم تتبع النقول من

المصادر المساعدة وتعديل النص دون الاستعانة بها أسهم في مجانبة

الصواب في مواضع النقص والبياض، هذا مع احتواء الطبعة الثانية على

تعليقات عقيدية تخالف عقيدة المصنف وتحرف وتخالف مراده في

شرحه<sup>(1)</sup>.

(1) وقد تقدم (ص 245) مبحث في نقد ما قرره من أشعرية المصنف.

## كتاب الطهارة:

طُبِعَ طبعة وحيدة بتحقيق الدكتور حمزة أبو فارس بالدار المالكية بتونس، سنة 1440هـ-2019م، واعتمد على نسخة لم يذكر مصدرها، وهي النسخة الأزهرية، المعتمدة في تحقيقنا للكتاب.

والطبعة فيها جهد واضح في قراءة النص وضبطه، خاصة مع الاختصار على نسخة وحيدة على ما فيها من سقط وتصحيف في مواضع معتبرة. وقد راجعنا تحقيقنا على هذه الطبعة -بعد صدورها- فاستفدنا منها في ضبط بعض المواضع، وتصحيح بعض الأخطاء، إلا أننا وجدنا في المقابل ملاحظات نذكرها نقدًا وتصويبا للعمل، وهي:

\* فيما يخص ضبط النص:

النقص والزيادة والتصحيف: وهو كثير جدًا، لا تكاد تخلو منه صفحة، ومن أمثلته في أول خمس صفحات:

الصفحة	المثبت في الطبعة	صوابه
34	ويروى	وما يروى
35	أنه أحدث	أنه قد أحدث
36	أكثر من	أكثر منه
37	بالذال المعجمة	بالذال معجمة
38	ماء الرجل وماء المرأة	ماء الرجل والمرأة

ونذكر في هذا الموضع بعض الأخطاء المؤثرة في المعنى، فمن أمثلتها:

الصفحة	المثبت في الطبعة	صوابه
42	فأما الطهر فمخصوص	فأما الظاهر فمخصوص
49	فهو أشق من نومه	فهو أشد من نومه
51	فلئلا يجب	فلأن يجب
53	فإنما قياسهم ... بالمعنى	فأما قياسهم ... فالمعنى
58	ذكر إليه من الصحابة	ذكر اليد من الصحابة
60	قرئت أو لامستم	قرئت أو لمستم
64	لمس المرأة بالآية	اللمس المراد بالآية
66	فأما الظاهر فدلينا	فأما الظاهر فدلينا
67	مقارنة، فلذلك	مقارنة للمس فلذلك
70	أعني لزوم هذا	أعني لزوم هذا
70	الملتذ إن لمسته إذا	الملتذ أن لمسه إذا
72	أو بياض الأصابع	أو باطن الأصابع
75	ولأن أسماء رواة سندها	ولأن أسانيدها
99	من متعقرماتهن	من متفقهاتهن
127	تحيضت التغير	تحيضت التيقن
149	يَطْهَرْنَ بالتشديد	يَطْهَرْنَ بالتشديد
149	ويرد ذلك	ويؤيد ذلك
157	وسنن معروفة	وسنن معروفة
163	بذلك عليه	يدلك عليه
173	اعتباره من النجاسة	اعتبار عين النجاسة

201	وتصورات لا يعترض	والضرورات لا يعترض
246	لأنه لإنائها موضعا	لأنه لاقى بها موضعا
249	إيصال الماء الأعلى وجه	إيصال الماء إلا على وجه
252	اللحية أصل لا يدل إن	اللحية أصل لا يدل إن
259	وروى البنوقي	وروى البرقي
260	برأسك إلى القفا	برأسك إلا القفا

\* توزيع النص لم يكن متناسقا مع المعنى:

فالكتاب صُفَّ بخط صغير، وجمعت الفقرات في كُتَل كبيرة نسبيا، فيتعب القارئ في متابعة الكلام، هذا مع ورود بعض المواضع التي ضاع بسبب توزيع النص وجه الاستدلال، مثاله (ص:98)، حيث ورد فيه:

«... فارق قوله تعالى: (فعدة من أيام أخر).

وقولهم: أيام بني أمية...».

والصواب أن الكلام متصل، للدلالة على الفرق بين العبارتين، فكان الأصل أن يكتب:

«... فارق قوله تعالى: (فعدة من أيام أخر) وقولهم: أيام بني أمية...».

وأيضا (ص:218) في قوله: «من أهله وماله لعلي، قلت: أي معرض للهلاك».

صوابه: «من أهله وماله لَعَلَى قَلْبٍ؛ أي: معرض للهلاك».

وقوله (ص:266): «خلافا للزهري حيث قال: يغسلان مع الوجه وغيره،

حيث يقول: إن باطنهما...»، صوابه: «خلافا للزهري حيث قال: يغسلان

مع الوجه، وغيره حيث يقول: إن باطنهما ...».

فانظر كيف اختلف المعنى بتغير موضع الفاصلة فقط.

فيما يخص التعليق على النص:

عزو الأحاديث إلى مصادر دون اعتماد منهج معين: فقد يكون الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما أو في «السنن»، ويعزوه المحقق لمصادر بعيدة، فمن أمثلته:

الصفحة	عزو المحقق	مصادر أقرب
ص 44 (2)	المعجم الكبير للطبراني	متفق عليه
ص 45 (1)	شرح مشكل الآثار	أبو داود وابن ماجه
ص 68 (1)	سنن أبي داود	متفق عليه
ص 74 (6)	المنتقى لابن الجارود	سنن أبي داود
ص 87 (2)	الإحسان في تقريب	متفق عليه
ص 88 (5)	شرح البخاري ...	سنن أبي داود، الترمذي ..

وعكسه أيضا؛ فيعزو أحاديث وزيادات لا أصل لها إلى المتفق عليه:

منها حديث «تمكث شطر عمرها»، قال (ص 99): «والحديث رواه البخاري ومسلم»، كذا قال، وقد قال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (2/145): «وأما الذي يذكره بعض فقهاءنا في هذه الرواية من قعودها شطر عمرها وشرط دهرها لا تصلي، فقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب أصحاب الحديث، ولم أجده له إسنادا بحال».



وإنما منشأ الوهم عدم التدقيق في الروايات التي يوردها المصنف، فأصل الحديث متفق عليه دون الزيادة.

وأيضا كثير من المواضع صرّح فيها بعدم وقوفه على الحديث في مصادر التخرّيج، مع أنّ بعضها في السنن المشهورة.

وما استقر عليه الرأي في هذه الطبعة - من خلال مقابلتها بإخراجنا - أنها كانت سريعة مستعجلة؛ سواء من حيث ضبط النص وكثرة أخطائه، أو من حيث التعليق عليه، والمحقّق الشيخ الدكتور حمزة أبو فارس عالم الكتاب، ودراسته: «القاضي عبد الوهاب البغدادي ومنهجه في رسالة ابن أبي زيد القيرواني» تبرز مدى همّته في البحث وقوته، لذلك فإنّ المتبادر للذهن أنه لم يباشر التحقيق، وإنما أشرف عليه وراجع فقط.

من «باب صلاة العيدين» إلى «كتاب الحج»:

طبع طبعة وحيدة في مجلدين باعتناء أبي الفضل الدمياطي أحمد بن علي  
بمركز التراث الثقافي المغربي ودار ابن حزم سنة 1428هـ-2007م.

اعتمد فيه على النسخة الأزهرية (ز) الآتي ذكرها في وصف النسخ  
الخطية، ولم يشر إلى مكانها.

وللمحقق فضل السبق في إخراجها، إلا أن هذه الطبعة كثيرة النقص  
والسقط والتصحيح، فمن أبرز ما يلاحظ عليها:

وقع خلط في المخطوط الذي اعتمده، لم يتبّه إليه؛ فأدخل كلاماً في كلام  
آخر، وفصولاً في أخرى:

فمن أراد معرفة التسلسل الصحيح لكتابه فلينتقل:

من (249/1) عند قوله (سطر:13): «والدلالة...» إلى (272/1) عند قوله (سطر:1):  
«... على ما قلناه».

ثم ليتقل بعدها من (281/1) عند قوله (سطر:14): «والصوم...» إلى (249/1)  
(سطر:13): «... أحب إلينا».

ثم من (272/1) (سطر:1): «وهذا هو الصحيح...» إلى (281/1) (سطر:14): «...»  
ومن متأخري.

وجود سقط في النص: بعضه سهو في قراءة النسخة المعتمدة، وبعضه  
استدرك من النسخة الثانية:

\* فمن أمثلة السقط بسبب سهو، وأصله موجود في النسخة المعتمدة عنده:  
(66/1): «فعل [وقد علمنا أنه صلاحها في جماعة، لَمَّا قيل: إنه خطب،  
والمنفرد لا يخطب، ولأنه خسوف سُن له الصلاة، فكان من سنته الجماعة]؛  
أصله: كسوف الشمس».

(215/1): «وأن المريض والمسافر [لا كفارة عليهما؛ لأنهما لم يهتكَا حرمة  
الصوم] بإفطارهما».

(267/1): «اعتبار بما به يقع الفطر؛ [من أكل أو شرب أو جماع أو غير ذلك]  
ولا خلاف».

\* وأما السقط المستدرَك من النسخة الثانية: فكثير جدًّا، نقتصر على أمثلة  
من بداية الكتاب للدلالة على الباقي:

(57/1): «فافزعوا إلى الصلاة [وهذه إشارة إلى الصلاة] المعهودة».

(62/1): «أن رسول الله ﷺ [جهر فيها بالقراءة، وفي حديث آخر عن عائشة  
أنه ﷺ] قرأ بالعنكبوت والروم».

(109/1): «لأنه ليس [في المشي أمامها إخراج لها أن تكون متبوعة، لأنه  
ليس] معنى اتباعه».

(111/1): «أبلغ في تعظيمه، [وقد يكون المشي خلفه أبلغ في تعظيمه]،

وذلك»

(128/1): «عليّ -رضوان الله عليه-: «[أنه كان يجعل الرجال ممًّا يلي

الإمام، والنساء ممًّا يلي القبلة»، قال مالك: «وبلغني أن عثمان [وابن عمر]».

## وجود تصحيح وخطأ في قراءة النص:

وسنذكر في هذا الجدول أمثلة من بداية الكتاب، مع بيان الصواب فيها، وبعضها تصحيح، وبعضها مستدرك من النسخة الأخرى، وبعضها بمراجعة المصادر المساعدة:

الصفحة	المثبت في الطبعة	صوابه
20 / 1	القراءة يعد فيها	القراءة لا يعد فيها
23 / 1	لأنه ثناء دون عدو	لأنه ثناء دون عدد
23 / 1	ما رواه أشهب	ما رواه ابن شهاب
23 / 1	تكبيرات قبل القراءات	تكبيرات قبل القراءة
25 / 1	من نقل أهل المدينة	من نقل مؤذني المدينة
34 / 1	أو لا إمام إن كان	أو لإمام إن كان
37 / 1	فإنما هذا إذا قضى	فإنما يبدأ إذا قضى
37 / 1	ولا بعد الافتتاح	ولا يعيد الافتتاح
59 / 1	وصلاة الكسوف أيضا	وصلاة الخوف أيضا
59 / 1	سيما على أهلهم	سيما على أصلهم
60 / 1	فخطب الناس ورواه	فصف الناس وراءه
69 / 1	أن تكون خطبة وأغفلتها لا	أن يكون خطب وأغفل هؤلاء
	كلهم ذلك	كلهم ذلك
73 / 1	ترك دواءه فزعا	ترك رداءه فزعا
77 / 1	ولا يعود إلى	ولأنه يعود إلى
98 / 1	أوحى أن يجعل	أوصى أن يجعل

103 / 1	وقد قيل: أكثر الصحابة	وقد قتل أكثر الصحابة
106 / 1	ما كانوا يداموا عليه	ما كانوا يداومون عليه
118 / 1	ما روه مقدم	ما روه متقدم
134 / 1	فلأن الغرض لا يسقط	فلأن الفرض لا يسقط
151 / 1	فلا تكون النية	فلا تلزم النية
151 / 1	وغير رمضان	وعين رمضان
151 / 1	لا يصح إيقال	لا يصح إيقاع
151 / 1	ما تجر له النية	ما تجب له النية
154 / 1	لتقدم الإخلاص	لتقدم الإخلال
155 / 1	وإنما تغير هذه	وإنما تفيد هذه
167 / 1	النيات المجردة	النيات المجددة

وهناك أخطاء طباعية كان يمكن تلافيها بمراجعة الكتاب، منها:

(45 / 1): «تميم» صوابه «تميم».

(50 / 1): «تجميدا» صوابه «تحميدا».

(51 / 1): «عرو» صوابه «عمرو».

(57 / 1): «الحاضر» صوابه «الحاضر»

(109 / 1): «للصلاة» صوابه «للصلاة»... إلخ.

والخلاصة: أن هذه الطبعة سدت في وقتٍ ما نقصاً في المكتبة الإسلامية،

إلا أنه بعد ظهور نسخة خطية أخرى، والمقابلة عليها، والتدقيق في ضبط

الكتاب، تبين أنها تحتاج إخراجاً آخر، واهتماماً أكبر.

من باب «الضحايا» إلى «الاستبراء»:

طبع طبعة وحيدة بتحقيق الدكتور حمزة أبو فارس بالدار المالكية بتونس، سنة 1440هـ-2019م، وهي تشمل مجلدين تنمّة لمجلد الطهارة المتقدم ذكره.

واعتمد على نسختين لم يذكر مصدرهما، رمز لهما بـ (ط) و (ر)، فأما (ط) فهي النسخة الليبية المعتمدة في هذه النشرة، ورمزنا لها بـ (ل)، وأما (ر) فهي النسخة المغربية ورمزنا لها بـ (ع).

وكما تقدم فإنّ الجهد المبذول واضح، خاصة في المجلد الأخير، فقد تمّ فيه تصويب كثير من المواضع بدقّة مع خفاء السقط أو التصحيف في الأصول الخطية، واستفدنا منها في المراجعة النهائية للكتاب، وكان لها نصيب مما صوّب من أخطاء فيها.

ورغم ذلك لم تسلم هذه الطبعة من التصحيف والخطأ والسقط، وسنذكر - كما تقدّم - في نقد المجلد الأول سرداً شاملاً للملاحظات في أول عشر صفحات، ونردفه بآخر صفحتين، ثم نذكر سرداً آخر لأهمها في بقية المجلد:

أما السرد الشامل:

الصفحة الأولى من الشرح وهي برقم (23): «نحر البدن من النحر»؛ صوابه:

«يوم النحر» كما في المصادر المساعدة.

(ص:24): «وروى إسماعيل بن عباس»؛ صوابه: «بن عياش» كما في المصادر المساعدة.

(ص:25): «إذا أقرنه» صوابه «إذا قرنه» كما في المخطوط.

(ص:26): «الفرق تسويتها في»؛ صوابه: «الفرق بينا وبينه في» كما في المخطوط.  
«لم يفهم [منه] إلا»؛ ما بين قوسين سقط.

«حذيفة بن أسد»؛ صوابه: «بن أسيد» كما في المصادر المساعدة.  
«وهما [لا] يضحيان»؛ زاد ما بين قوسين، وصوابه: «وما يضحيان»  
كما في المصادر المساعدة.

(ص:27): «أصله [صدقة التطوع، ولأن كل من لا يجب عليه الأضحية إذا كان مسافرا لم تجب عليه إذا كان حاضرا أصله] من ملك»، ما بين قوسين سقط من الطبعة.

(ص:28): «والنذر وغير»؛ صوابه: «والنذور وغير» كما في المخطوط.

(ص:29): «قال: [إنَّ] على أهل»؛ ما بين قوسين سقط.

«بكبشين أملحين»؛ قوله: «أملحين» ليس في النسخ الخطية، ولا حاجة لزيادتها.

(ص:30): «أبا بردة بن دينار»؛ صوابه: «بن نيار» كما في المصادر المساعدة.

«ألا ترى [أنَّ] من قولنا»؛ ما بين قوسين سقط.

«أعد الأضحية»؛ صوابه: «أعد أضحيتك» كما في المخطوط.

(ص:31): «أو أعد أضحيتك»؛ قوله: «أعد» ليس في المخطوط، ولا حاجة

لزيادتها.

«ولأنه حق فما يفعل»؛ استشكله المحقق، وصوابه: «في مال» كما

سيأتي بعده في الشرح.

«عنه فاتته»؛ صوبه المحقق إلى «فاتت» ولا حاجة لذلك.

«والكسوف، وعلى ذلك لأن»؛ صوابه: «وغير ذلك».

(ص:32): «وإن شاء ترك الواجب»؛ صوابه: «وإن شاركت الواجب».

وأما آخر صفحتين من المجلد الثالث:

(ص:332): «المستحق بالقربة [لا يقف] على الوالد»؛ ما بين قوسين سقط.

«فيقال: لا نفقة على ذي»؛ صوابه: «لا يقف على ذي».

«لهن حرمة كثيرة»؛ صوابه: «لهن خدمة كثيرة».

«ونفيه عن سوى المملكة»؛ صوابه: «ونفيه عن سوء الملكة».

(ص:333): «إنها إن كانت [ملية ففي مالها ما ذكرناه وإن كانت] معدمة ففي

مال الزوج»؛ ما بين قوسين سقط.

«فكان إيجاب ذلك»؛ صوابه: «فكان بإيجاب ذلك».

وكما هو ملاحظ لا تكاد تخلو صفحة من ملاحظة أو أكثر، إما من حيث

الخطأ في قراءة المخطوط، أو من حيث الخطأ في المخطوط ذاته وتصويبه

من المصادر المساعدة.



وأما أهم الملاحظات، فانتقينا ما يتعلق بالسقط والتصحيف، دون غيرها من الملاحظات<sup>(1)</sup>:

أما السقط؛ فمن أمثله - ووضعنا الساقط بين قوسين -:

(66/2): سقط كبير بمقدار نصف لوحة، وذلك عند قوله: «وأیضا فيجوز أن يكون [قوله: «ذكاة أمه» - بالنصب - نصباً على المصدر، لأن «ذكاة» مصدر «أذكا»، «يذكو»، «ذكاة»، فكأنه أراد: «إن الجنين يذكو بذكاة أمه»، أو «ذكوا الجنين بذكاة أمه»، ولا يمتنع أن يتصور مصدر عن مصدر إذا أفاد معناه، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ۖ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ﴾ [نوح: 18]، يريد: «إنباتا»، لأن مصدره «أنبت»: «إنباتا»، ومصدر «نبت»: «نباتا»، فناب أحد المصدرين عن الآخر، وإننا نستعمل الروایتين جميعا إذا سلمناه لهم، فنقول: قوله: و«ذكاة أمه» - بالنصب - معناه: إذا خرج حيّا أن ذكاته كذكاة أمه، فأما إذا خرج ميتا، كان ذكاته بذكاة أمه بدلالة خبرها، وهذا الاستعمال يسلم معه كلا الخبرين، ويدل على ما قلناه أيضا: ما حدثناه عبد الوهاب بن محمد بن الحسن قال: حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا القَعْنَبِيُّ، حدثنا ابن المبارك، قال أبو داود: حدثنا مُسَدَّدٌ، حدثنا هُشَيْمٌ عن مُجَالِدٍ عن أَبِي الْوَدَّاءِ عن أَبِي سَعِيدٍ قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن الجنين، قال: «فكلوه إن شئتم»، قال مسدد، قال هُشَيْمٌ: قلنا: يا رسول الله، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة

(1) ومنها: التغيير بدون مسوغ، أو الزيادة، أو ما يتعلق بالتعليق على النص عموما، وما كان من ملاحظات في مجلد الضحايا أشرنا إليه ب(2/)، وما كان فيه (3/) فهو إشارة إلى مجلد النكاح.

فنجذ في بطنها الجنين، أنلقيه أم نأكله؟ قال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمّه»، وفي هذا دليلان: أحدهما قوله: «كلوه إن شئتم»، والآخر: تعليله بإباحة أكله بقوله: «إن ذكاته ذكاة أمّه»، ويدلُّ على ذلك أيضا: أن التذكية في الشريعة جُعِلت على حسب القدرة والإمكان، فجُعِلت في المقدور عليه في موضع مخصوص [وهو الحلق واللبة].

(89/2): «يقتضي تحريم جملتها، وإن كان [لا يُراعى في ذلك تفصيل، والثالث: أن هذا الظاهر يوجب تحريم الميتة جملتها، وإن كان] الموت يحُلُّ في بعضها».

(106/2): «فأدركت ذكاته فكل [ولا خلاف أن من شرط إباحة الصيد تعليم الجارح، وأنه لا يجوز الاصطياد بغير المعلم]، وإنما الخلاف في صفة التعليم».

(28/3): «لأن الإذن مستحق [لها، ويحمل قوله: «البكر تستأذن» على الاستحباب؛ لأن الإذن مستحق] للثيب في قول الجميع».

(32/3): «عَصَبَة يحجبه الأب، فلم يملك [إجبار البكر، كالأخ، ولأنه عَصَبَة يُسْقِطُه من يملك الإجبار، فلم يملك] هو الإجبار، كالعَم».

(34/3): «أخبر عن الإذن الذي يتعلّق به [حكم، وهو استئذان غير الأب، فأما استئذان الأب فلا يتعلّق به حكم]؛ لأنه مستحب».

(39/3): «أحوال من توصي إليه [الأم بأن تقيمه مقامها، وليس لها ولا لأحد ولاية مع حياة الأب، ويتنقض] بالثلث؛ لأن الإنسان يملك».

وأما التصحيح، فمن أمثلته:

الصفحة	المثبت في الطبعة	صوابه
39 / 2	معدوم في الضحايا	معدوم في العجفاء
43 / 2	جواز إيقاعها جميعا	جواز إيقاعها فيها
63 / 2	ذبحه بسكين لحاله	ذبحه بسكين كالة
71 / 2	فإن كان ما انتابها	فإن كان ما افتك بها
72 / 2	فأصابه فذبحه	فأصابه فأثخنه
94 / 2	راوية من خمر	زقيين من خمر
148 / 2	ما يراه مصلحة وخطأ	ما يراه مصلحة وحظا
185 / 2	وإنما هو دلالة	وإنما هو كالألة
255 / 2	ولأن أصحاب الشروع	ولأن إيجاب الشروع
15 / 3	لأنه على الأمر به	لأنه علق الأمر به
19 / 3	المعنى في الإجازة أنه	المعنى في الإجازة أنه
20 / 3	لحال نقصهما عليه	لحال نقصهما عليه
29 / 3	إذا طال أمرها وبرز	إذا طالت إقامتها وبرز
31 / 3	يقتضي زواج الولي	يقتضي جواز تزويج الولي
32 / 3	تملك انتفاء الابتداء	تملك انتقالا لا ابتداء
58 / 3	التنبيه على خطرها	التنبيه على حظرها
62 / 3	يستباح العضو بخمر	يستباح البضع بخمر
62 / 3	بفساد العقد الآخر	بفساد العوض الآخر
75 / 3	أو بعض غرتها للذة	أو بعض عربتها للذة

78 / 3	ولأن الأمر فيما جاز	ولأن الأصل فيما جاز
79 / 3	أن يجمع بين ذلك بينهما	أن يجمع بين ذاتيهما
80 / 3	أصله الإجمار	أصله الأختان
81 / 3	أن يكون شبه أحدهما	أن يكون بشبهة أحدهما
83 / 3	لأنها منقوضة بالكفر	لأنها منقوضة بالكفر
84 / 3	وجدنا هذين النقيضين	وجدنا هذين النقيضين
84 / 3	لأنه المنع	لآية المنع
105 / 3	على قول هو لا يجب	على قول هو لا يجب
107 / 3	ولأنها الأفضل من	ولأنها لا فضل من
159 / 3	الطلاق عليه للارتجاع	الطلاق غاية للارتجاع
178 / 3	وهذه الآية من الزوائد	وهذه الياء من الزوائد
178 / 3	وهذا الضمان في الكلام	وهذا الإضمار في الكلام
184 / 3	لها بالطرق شيء	لها بالطلاق شيء
185 / 3	لا تستحق عليه نصف	لاستحقت عليه نصف
220 / 3	وجود شرط الكفاءة	وجود شرط الكفارة

من بداية باب «النكاح» إلى نهاية مسألة المفقود:

نُشرت نشرة إلكترونية سنة 1436هـ-2016م، وهي في الأصل رسالة جامعية نال بها محققها صبري بن مصطفى عبد الله المحمودي الدرجة العالمية الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وقدم له سماحة المفتي: عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ.

اعتمد في تحقيقه على النسخة الليبية المرموز لها في طبعتنا بـ (ل)، وكان له فضلٌ علينا في تحصيل صورة ملونة لها، والاستفادة منها، فجزاه الله عنا كل خير.

وقدم للكتاب بدراسة مستفيضة بلغت قرابة مائة صفحة، وعمله جيد جدا، والجهد المبذول واضح ومميز في ضبط النص والتعليق عليه، وكنا سنعتمد هذا الجزء في طبعتنا، لكننا آثرنا توحيد منهج التحقيق، فتعليقات المحقق كثيرة نسيها لخضوعها لمقاييس الدراسات الجامعية، وأما منهجنا في التعليق فهو الاختصار وعدم إثقال الحواشي، مع محاولة استيفاء كل ما يتطلبه القارئ من حُكم على حديثٍ أو توثيق نقلٍ أو بيان غريبٍ أو ربط الكتاب بعبئه ببعض إلى غير ذلك.

وبعد تحقيقنا للكتاب قمنا بمراجعته على هذه النشرة، فصوبنا وعدلنا مواضع معتبرة، كما سجلنا عليها في المقابل ملاحظات نذكرها من باب بيان مزية هذا الإخراج.

فأما أولى الملاحظات: فهو عدم اعتماده على النسخة الثانية المعروفة لهذا القدر من الكتاب، وهي النسخة المغربية المرموز لها بـ (ع)، وهي وإن كانت فرعاً من النسخة التي اعتمدها إلا أنها أسهمت في قراءة المواضع التي خرمت مؤخراً بسبب الأروضة، وربما أكثر ما سنسجله في جدول التصحيح إنما هو بسبب هذه الخروم.

فمن أمثلة السقط - ووضعنا السقط بين قوسين معقوفين -:

(ص:100): «علق الأمر [به] بشرط القدرة».

(ص:114): «ابن القاسم [هو] أنه فسخ».

(ص:119): «باطل [بما ذكرناه] وبالله التوفيق».

(ص:143): «إنما هو [في] الاستئذان».

(ص:143): «فكذلك [في] جميعهم».

(ص:156): «مع [وجود] من ذكرنا».

(ص:170): «يقال [إنها] وقعت فاسدة».

(ص:170): «ويدل [عليه] قوله».

(ص:183): «ذكر الأجل [يحتمل] أن يعود إلى».

(ص:185): «فتبين [وجوب تضعيف أحدهما لتجنب] مثل ذلك».

(ص:194): «أن [عدم] ذكر الثمن».

(ص:201): «عين سواء [سميت بذلك من الطريق الأخص أو الأعم،

والأخص: هي أخت الأم المباشرة للولادة سواء [كانت لأبيها].

(ص:274): «إذا كانت مجوسية [أو وثنية] فأسلمت».

(ص:393): «تقول المرأة [أريد] أن أكون»

ومن أمثلة التصحيف والخطأ:

الصفحة	المثبت في الطبعة	صوابه
109	وتحريم انتفاعه على	وتحريم إيقاعه على
113	لحال نقصهما عليه	لحال نقص هما عليه
117	فإذا أراد العقد	فإذا أرادا العقد
118	سائر العقود	سائر عقود المعاوضات
124	ما رضي عليه	ما تراضى عليه
126	لا يقدر العوض	لا يتقدر العوض
128	الحجر ينفيان الإجمار	الحجر ينفي الإجمار
130	كانت معنية	كانت مُعنسة
132	جعلت أمرا يتعرف	جعلت أمداً يتعرف
137	باليتم مجاز	باليتم مجاز
142	لا يتعلق بحكم	لا يتعلق به حكم
145	جواز تجويز الأب	جواز تزويج الأب
150	لأنه لا يجوز	لأنه لا تجبر
151	ينقض ولاية المال	ينتقض بولاية المال
153	النكاح إن تيسر إلى	النكاح أن تسرع إلى

163	فيه إلا بأمران	فيه إلا بإحرازه
171	إذا تعلق على العقد	إذا تقدم على العقد
175	على أن يضع كل	على أن يضع كل
184	وما كان مباحا	وهذا كان مباحا
189	ليقع العقد ثابتا صحيحا	ليقع العقد ثانيا صحيحا
190	الآن نوجه كل	الآن نبين وجه كل
191	إلى عين مريبه لصح	إلى عين مرئية لصح
194	أن يضع كل واحدة	أن يضع كل واحدة
195	ذكره فلا بدل لها أقل	ذكره فإن بذل لها أقل
197	بالنكاح المكاسب	بالنكاح المكايسة
213	أو بعض محاسنها للذة	أو بعض عريتها للذة
223	والاستصحاب منتف	والاستصحاب منتقل
239	أن المكلف عقد	أن الملك عقد
239	لمنافع بعضها	لمنافع بضعتها
241	لم يلزم عقد بوطنها	لم يلزمه حد بوطنها
246	فضيلة الحرمة على	فضيلة الحرية على
252	هو باق لا تفارقه	هو بأن لا تفارقه
253	ولأنه غير متمسك	ولأنه حرٌّ متمسك
261	كالثمن وللثمن في	كالثمن والمثمن في
288	من قرنت التهمة	من قويت التهمة
288	كما ألزمنا قاتل	كما اتهمنا قاتل



289	تزوجت منه	تزوجت متعة
302	وأطاع السلطان	وأطاع الشيطان
333	مبتدأ ينفذ منه طلاق	مبتدأ لم يتقدمه طلاق
367	كمال مجال النكاح	كمال حال النكاح
401	البتة لصعوبة موضع	البتة يضعونه موضع
428	عدتها منه كالحرّة	عدتها سنة كالحرّة

وبعد:

فما سبق تقريرٌ مفصّلٌ لِمَا نُشرَ مِنْ أجزاء من الكتاب، وليس غرضنا تتبع الأخطاء، ولا التنقص من جهد مَنْ سبقنا، وإنما مِنْ منهجنا أن لا نعتمد على تحقيق مَنْ سبقنا، وفي مرحلة المقابلة النهائية على النسخ الخطية نقوم بإدراج المطبوعات السَّابقة ضمن ما يُقابل، فنقوم بتقييد جُلِّ ما خالف نشرتنا، فنستعين به على تصويب الخطأ فيها، كما نقوم ببيان الملاحظات في النشرات الأخرى؛ لنبرز قيمة عملنا ونبيّن أهميته، ولعلَّ مَنْ يأتي بعدنا يأخذ على طبعتنا من النقص أزيدَ ممَّا أخذنا على طبعات غيرنا، والكمال عزيز، والله الموفق.

### جدول يبين ما طبع من الكتاب مقارنة بهذه النشرة:

- دار البحوث: دبي، 1424هـ-2004م، تحقيق: أد أحمد نور سيف.
- دار ابن حزم: بيروت، 1428هـ-2007م، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي.
- الدار المالكية: تونس، 1440هـ-2019م، تحقيق: د حمزة أبو فارس.
- الرابطة المحمدية: المغرب، 1435هـ-2014م، تحقيق: محمد بوخبزة.
- نشرة الكترونية-1436هـ-2016م، تحقيق: صبري المحمودي.

تجزئة هذه الطبعة	مضمونها	الطبعات الأخرى
الجزء الأول	الدراسة	
الجزء الثاني	العقيدة	الرابطة المحمدية دار البحوث
الجزء الثالث	الطهارة	الدار المالكية
الجزء الرابع	الصلاة	لم يطبع من قبل
تابع الجزء الرابع	العيدين - الجنائز	دار ابن حزم
الجزء الخامس	الصيام - الزكاة	دار ابن حزم
الجزء السادس	الحج - العمرة	دار ابن حزم
تابع الجزء السادس	الضحايا - الجهاد	الدار المالكية
الجزء السابع	الأيمان - العدة	الدار المالكية
الجزء الثامن	البيوع - الولاء	لم يطبع من قبل
الجزء التاسع	الشفعة - الحدود	لم يطبع من قبل
الجزء العاشر	الأقضية - الجامع	لم يطبع من قبل

هل الكتاب كامل؟

نوصي بشدة ونحرص أن يفرض هذا الباب في جميع التحقيقات، وذلك لمعرفة مواضع النقص، وتمكين وتحفيز الباحثين المهتمين من البحث عن نسخ أخرى تكمل النقص، فكم من كتاب عُثر على نسخ منه ضمن المجاهيل ولم يعط اهتماما لكونه محققا على عدة نسخ ولعدم التنبيه على النقص في الكتاب المحقق.

فأما مواضع النقص في كتابنا هذا فهي:

من بداية الطهارة -وقد يتضمن مقدمة لطيفة للمصنف- إلى قوله: (فيجب من هذا طهر جميع الجسد كما يجب من طهر الحيضة)، يقدر بحدود 5 ورقات من المخطوط فقد ضاع منه نصف الكراسة الأولى.

نقص من باب الغسل إلى أثناء باب الجامع من الصلاة، ويتضمن: «الغسل» «التييم» «المسح على الخفين» «أوقات الصلاة» «الأذان والإقامة» «صفة العمل في الصلاة» «الإمامة» «جامع في الصلاة»، إلى قوله: (ولا يجزئ سجود السهو لنقص ركعة)، ويقدر النقص بـ 70 ورقة من المخطوط، من بداية الكراسة 10 إلى الكراسة 17.

نقص في بداية البيوع، ترك له الناسخ بياضا في حدود 23 وجها، والظاهر أن النقص أقل من ذلك بكثير، بل لا يعدو أن يكون وجها واحدا، تم استدراك أكثره من تهذيب الطالب للصقلي.

## وصف النسخ الخطية المعتمدة:

لم نعثر - بعد البحث الشديد في فهارس المخطوطات وتبعية المصورات وسؤال أهل الاختصاص - إلا على قطع ومجلدات ليس منها نسخة كاملة، لكن مجموعها يغطي جُلَّ الكتاب، ولم يبق منه إلا مواضع تم الإشارة إليها في الباب قبله.

وقد اعتمدنا في بعض المواضع على نسخة واحدة، وفي أخرى على اثنتين، وفي أخرى على ثلاث، وهذا أقصى ما ورد من النسخ في موضع واحد. كما أن النسخ قد تختلف مرتبتها على حسب تفردّها أو اشتراكها، فتكون أصلاً في مواضع وفرعا في أخرى، لذلك تجنبنا التعبير بلفظ «الأصل»، وإنما عبرنا على جميع النسخ بـ «موزها».

فأما النسخ المعتمدة فهي:

النسخة الأزهرية الأولى (م):

من محفوظات مكتبة الأزهر بالقاهرة برقم 95204، في 203 ورقة، مبتورة الأول. تبدأ بقوله (5/3): «... سَبِيلٌ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» ، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ ، فهذا من الكتاب، فأما السُّنة: فقول النَّبِيِّ ﷺ: «لا يقبل الله صلاة...».

وتنتهي بكتاب الاعتكاف، عند قوله (233/5): «... قيل له: الوقوف ليس باعتكاف، ولا له أحكام الاعتكاف، واستدل من خالفنا: بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ».

ويتخللها نقص في بدايتها يقدر بحدود 5 ورقات.

كما يتخللها نقص كبير بين الورقتين (84) و(85) يحوي أواخر الطهارة (الغسل والتيمم والمسح على الخفين) وبداية الصلاة (أوقات الصلاة والأذان والإقامة وصفة العمل في الصلوات والإمامة وبداية الجامع في الصلاة إلى قوله: «ومن سها عن تكبيرة»).

ويقدر النقص بـ 70 ورقة من المخطوط؛ من الكراسة 10 إلى الكراسة 17. خطها مغربي واضح، ومسطرتها 27 سطرا، مصححة ومقابلة بنسخة أخرى، وأثبتت بعض الفروق على هامشها.

أُتُخِذَتْ هذه النسخة أصلاً في «الجزء الثالث» وبداية «الرابع» من هذا التحقيق إلى (266/4)، ثم نزلت رتبها بعد ذلك، لوجود نسخة أخرى أضبط منها وأصح.

النسخة الأزهرية الثانية (ز):

من محفوظات مكتبة الأزهر بالقاهرة برقم 94589، في 185 ورقة،  
مبتورة الآخر.

تبدأ بقوله (266/4): «باب صلاة العيدين».

وتنتهي عند آخر «الحج والعمرة»، عند قوله (314/6): «... قال القاضي أبو  
محمد عبد الوهاب بن علي - رحمه الله -: هذا لما روي عن النبي ﷺ أنه  
كان يقوله؛ فلذلك استحَبَّناه».

ورد العنوان على واجهتها: «الثاني من شرح الرسالة لابن أبي زيد تأليف  
القاضي عبد الوهاب البغدادي».

كتبت بخط نسخي واضح، مسطرتها 25 سطرا، مصححة ومقابلة، يرجع  
تاريخ نسخها إلى القرن السابع تقديرا.

على هامشها تعليق واحد أثبت في موضعه (35/6).

أُتخذت أصلاً في المواضع التي وافقتها؛ من (266/4) إلى (314/6).

وقد وقع فيها خلط في الأوراق في عدة مواضع، منها بعد الورقة [150]،  
وبعد الورقة [158]، وتم ترتيب بعضه بالاعتماد على النسخة التي قبلها فيما  
اشتركتا فيه، وبعضه بتتبع المعنى.

ويحتمل أن تكون النسخة ناقصة الآخر بمقدار أسطر أو كلمات، لأن آخر  
الشرح وافق آخر الوجه، والمعنى تام، وراجعنا شرح صالح الهسكوري،  
وهو من المكثرين من النقل عن المصنف، فتوقف نقله عن المصنف حيث

انتهى الوجه، ولم يزد شيئا.

وإنما قلنا باحتمال النقص؛ لأنَّ العادة أن تختتم النسخة بعبارات تدل على تمام الجزء، كما في الجزء الثالث من هذه النسخة، وهو:  
النسخة الليبية (ل):

من محفوظات مركز جهاد الليبيين بطرابلس بليبيا، برقم 681، في 153 ورقة، مبتورة الأول ينقصها نحو كراستين؛ 20 ورقة.

تبدأ بقوله (409/6): «تستعمله على سبيل التَّفَاخِر والتَّكْبَر، لا لَأَنَّهُ نجس، بدلالة أَنَّهُ خَصَّ الافتراش بالنهي دون غيره».

وتنتهي بنهاية أبواب العدة والاستبراء (610/7).

ويتخللها نقص ورقتين في أثناء كتاب الجهاد (566-574)، تَمَّ استدراكه من نسخة أخرى.

كتبت بخط نسخي واضح، مسطرتها 25 سطرا، مصححة ومقابلة، لم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، لكنها ترجع تقديرا إلى القرن السابع الهجري. عليها تملك لعبد الرحمن بن محمد المرجاني المكي.

وتحبيس متأخر لمصطفى بن قاسم على مدرسته في أوائل المحرم سنة 1196 هـ، بشهادة محمد بن الحاج حمزة.

أفادني هذه النسخة الأخ الفاضل الشيخ صبري بن مصطفى المحمودي، فجزاه الله خيرا.

وقد تيسر إكمال نقصها بنسخة مساعدة تَرَجَّح أنها منقولة عنها، وهي:

النسخة المغربية (ع):

من محفوظات الخزانة العامة بالرباط برقم (ق625)، وأصلها من مكتبة الزاوية الناصرية بتمكروت برقم (614ص).

تقع في ثلاثة مجلدات من تجزئة خمسة، تبتدئ بالجزء الثالث من كتاب الضحايا وتنتهي بآخر الكتاب.

يتخللها بياض في مواضع: منها ما بين الوجه 224 و 225، حيث وضعت 11 ورقة بيضاء للدلالة على النقص.

كتبت بالمداد الأسود والأحمر.

ترقيم المجلد الثالث والرابع متسلسل، وأما الخامس فاستؤنف له ترقيم جديد.

تداول عليها ناسخان، أحدهما نسخ المجلد الثالث والخامس، ولم يذكر اسمه، والآخر نسخ الرابع، واسمه:

العربي بن محمد بن محمد بن إبراهيم.

وكلاهما نسخاها لأبي العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، المتوفى سنة 1129هـ.

وتاريخ نسخ الرابع: 27 صفر عام 1123هـ.

وتاريخ نسخ الخامس: يوم الخميس من ربيع عام 1123هـ.



وبالاستقراء تبين أن هذه النسخة أو على الأقل المجلدان الثالث والرابع فرع من النسخة (ل)، وذلك لمشاركتها في مواضع السقط والطمس والإلحاق. ويعيب هذه النسخة كثرة التصحيف، فكثير من الكلمات رُسمت دون مراعاة المعنى غالباً، وشاء الله أن تبقى أجزاء من الكتاب لا تُنسخ لها إلا هذه النسخة على ما فيها، والله الأمر من قبل ومن بعد.

كما أفادت هذه النسخة في استدراك النقص الحادث في الأصل بسبب أكل الأرضة أو الرطوبة، فهي مفيدة على ما فيها من قصور في الإتقان.

النسخة (م):

تكررت من النسخة المغربية (ع) الصفحتان من آخر المجلد الرابع مع بداية المجلد الخامس، وتتضمن شرح قوله: «وميراث المرتد لجماعة المسلمين».

وتبين أن هناك فروقا معتبرة بين المکتوب في كليهما، مما يُستنتج منه أن الأصل المنقول منه تغير، ولهذا تكررت القطعة.

واستعملنا الرمز (م) في المكرر فقط، للدلالة على آخر المجلد الرابع، وأبقينا بداية الخامس، وما تلاه على الرمز (ع).

نسخة الشيخ بوخبزة - رحمه الله - (خ):

هي مصورة انتشرت من طريق الشيخ العلامة محمد الأمين بوخبزة - رحمه الله - أعطاني صورة منها الشيخ صبري المحمودي الليبي، وصورة

أخرى منها الدكتور عبد الحكيم بلمهدي، وذكر أنه تحصل عليها من طريق الأستاذ الحبيب اللمسي - رحمه الله -، فجزاهم الله خيراً.

وأظنها النسخة التي تكلم عنها الشيخ بوخبزة في نهاية نسخته لشرح العقيدة، فقد قال - رحمه الله - : «وهو كل ما تبقى منه وسَلِمَ من عوادي الدهر إلا قطعة أخرى صغيرة من نسخة عتيقة بخط أندلسي فخم توجد بمكتبة خاصة بتطوان».

وهي قطعة مفرقة من الكتاب، غير مرتبة، تقع في حدود 107 ورقات، وقمنا بترتيبها، فتبين أنها:

تبتدئ قبيل شرح قول ابن أبي زيد: «والوصية خارجة من الثلث» (473/8). وتنتهي عند شرح قوله: «ولا يشفع لمن بلغ الإمام في السرقة» (569/9). ويتخللها نقص كثير، ولكونها أتقن من (ع)، فقد اتخذت أصلاً فيما شملته من الكتاب، وكلما ورد نقص رجعنا إلى (ع) فكانت هي الأصل. وقُدِّرت مواضع النقص باثنين وعشرين موضعاً، بعضها ورقة وبعضها ورقتان وأحياناً ثلاث أو أكثر.

ولم تخلُ من تصحيف وسقط معتبر، فكانت النسخة (ع) على ما فيها مفيدة جداً في تصويب ما ندَّ في هذه النسخة.

فمن أمثلة السقط في (خ) قوله (21/9): «وإذا ثبت ذلك؛ حصل المبيع مُستَحَقًّا من يد البائع [بسبب متقدِّم على حق المشتري فوجب أن يفسخ

الملك؛ أصله: إذا أقام الرجل البيعة أنه ابتاعه من يد البائع [قبل المشتري]، وما بين معقوفين مستدرك من (ع).

مصادر خطية مساعدة:

نظرا لشحّ النقول عن القاضي عبد الوهاب، فقد قمنا بالبحث والتقصي للنقول من هذا الكتاب، فكان من بين المخطوطات التي حفلت بالنقول منه:

شرح الرسالة لأبي محمد صالح الهسكوري (ت 663):

وقد اعتمدنا نقوله وعاملناها معاملة نسخة خطية مساعدة خاصة في المواضع التي تفردت بها النسخة (ع) لما سبق بيانه من كثرة أخطائها.

وللكتاب نسختان خطيتان، وحُقق جزء منه رسالة جامعية:

أما الرسالة الجامعية: فشملت من بداية الكتاب إلى آخر «باب جامع في الصلاة»، من إعداد الطالب محمد بن محمد بن إبراهيم فلاته؛ لنيل رسالة الماجستير من قسم الشريعة بجامعة أم القرى سنة 1436 هـ.

وأما النسخة الخطية الأولى: فهي نسخة كاملة من محفوظات المتحف البريطاني برقم (9541/1-5)، أفادني بمصورتها الشيخ الفاضل عمار تمالث حفظه الله.

وأما النسخة الثانية: فهي قطعة تبتدئ من باب النكاح إلى أواخر الكتاب، على نقص فيها، من محفوظات المكتبة الأزهرية بمصر برقم (94588).

## عملنا في الكتاب:

- \* قام فريق التحقيق بنسخ المخطوطات، ومقابلتها، وإثبات الفروق المؤثرة.
- \* قمنا بتخريج الأحاديث الواردة في الشرح تخريجا متوسطا ومختصرا أحيانا، الغرض منه توثيق النص وتصحيحه، وذكر الحكم عليه من كلام أئمة الشأن.
- \* قمنا بعزو الأقوال والآراء الفقهية إلى مظانها من الدواوين:
- أما آثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم فمن الكتب المصنفات كـ«مصنف عبد الرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة» و«الأوسط» لابن المنذر و«السنن الكبرى» للبيهقي، وغيرها من الدواوين.
- وأما الآراء الفقهية فمن كتب المذاهب التي تقدّمت زمن القاضي عبد الوهاب، إلا إذا تعسر فيوثق النص من الكتب المتأخرة:
- فأما الشافعية فوثّقنا من «الأم» للشافعي و«الحاوي الكبير» للماوردي، وهذا الأخير مما اعتمده المصنف.
- وأما الحنفية فوثّقنا من «الأصل» للشيباني و«شرح مختصر الطحاوي» للجصاص، والثاني مما اعتمده المصنف.
- وأما الظاهرية؛ فمن «المحلى» لابن حزم.
- وأما غيرها من المذاهب فمما تيسّر من المراجع، وإن كان الغالب النقل من «الأوسط» لابن المنذر، فقد اعتمده المصنف، ويشير إلى

بقوله: «ذكر أهل الخلاف».

\* قمنا بتتبع النقول من «شرح الرسالة»، وأثبتنا ما وجدناه بحرفه في مواضع النقص، فكان من توفيق الله أن استدركنا ما يقرب صفحة كاملة من بداية كتاب البيوع، وجدناها منقولة حرفياً عن المصنف في «الجامع» لابن يونس و«تهذيب الطالب» للصقلي و«شرح الرسالة» للفاكهاني، ينظر (6-5/8). كما استعنا بهذه المراجع لتصويب النص، خاصة في المواضع التي انفردت بها النسخة المغربية، وهي سقيمة جداً - كما سبق التنبيه عليه -، وقمنا بإثبات الفروق المؤثرة، واعتبرناها كالنسخ المساعدة.

فمن أمثلة الاستدراك:

قوله (221/8): «وقال أبو حنيفة: يجوز بيع شيء بغير صفة ولا رؤية، ويكون للمتبع خيار الرؤية، شرط أو لم يشترط، وللشافعي قولان: أحدهما: مثل قول أبي حنيفة[، والآخر: المنع، وأنه لا يجوز بيع عين بصفة أصلاً».

وما بين معقوفين مستدرك من شرح صالح الهسكوري نقلاً عن المصنف، ولولا هذا الاستدراك لفهم أن القول بالمنع رواية أخرى لأبي حنيفة.

ومن أمثلة الاستدراكات المطولة، ما ورد (298/8): «وفرق بينه وبين الثمرة، لأن [كيل الصبرة ممكن، فإذا عدل عن الكيل إلى الجزاف ثم استثنى ما يردها إلى الكيل علم منهما أنهما لم يقصدا الفرق، وإنما قصدا المخاطرة، وليس كذلك الثمرة لأن] كيلها وهي في رؤوس النخيل غير ممكن».

وما بين معقوفين مستدرك من شرح الفاكهاني على الرسالة نقلاً عن المصنف.

ومن أمثلة الاستدراكات اللطيفة المهمة قوله (8/ 199): «بعثك [حشيش] هذه الأجمة»، وقوله: «حشيش» مستدرك من شرح الهسكوري، لم يرد في النسخة الخطية، وهو عمدة الاستدلال، لبيان الفرق بين بيع السمك وبيع الحشيش، وبدونه يبقى الكلام مبهماً غير واضح.

ومثاله أيضاً قوله: «لأن هذه المكيّلة غير معروفة عندنا [ببغداد] ولا بالعراق أصلاً»، فقوله: «ببغداد» مستدرك من مخطوط «شرح الهسكوري على الرسالة» نقلاً عن المصنف، وبه يستقيم الكلام. والأمثلة كثيرة جداً، تنظر في مواضعها من هامش التحقيق.

ومن أمثلة الفروق:

قوله (6/ 55): «وذلك لأنّ المستحبّ له المبادرة إلى البيت للطواف به، والركوع عنده، وحيّازة الثواب بذلك».

وورد في شرح الهسكوري: (زيادة) بدل (حيّازة)، والمعنى صحيح بكليهما، والمتبع للكتاب يجد أمثلة كثيرة جداً.

فإذا لم يستقم المعنى رجعنا إلى مخطوطات هذه المراجع، وقد أفادنا هذا في تصويب بعض المواضع، كقوله (8/ 442): «مثل التذكير - وهو التلقيح - والسقي [والتسريب]، وإصلاح مواضع السقي»، فقوله «التسريب» ورد في النسخة الخطية «الترتب» وفي مطبوع «التحرير والتحرير» للفاكهاني «الترتيب»، فلما رجعنا إلى نسخته الخطية بالمكتبة الوطنية التونسية وجدناه «التسريب»، وهو الأليق بالسياق والأصوب.

\* كما قمنا بمراجعة المسائل من كتب القاضي الأخرى؛ خاصة «الإشراف» و«المعونة»، وهذا ما يَسَّرَ تصويب كثير من العبارات، واستدراك النقص. فمن أمثلة السقط المستدرك:

قوله (388/6): «فالدلالة على ما قلنا: أَنَّ [الذَّكَاءَ] إِنَّمَا تكون فيما كان حَيًّا فتلف، والحياة لا تكون إِلَّا بعد تمام الخلق، والشافعي يرى حِلَّهُ، أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ] الخلاف بيننا وبينه إذا لَمْ يكن قد نفخ فيه الروح، هل يَحِلُّ أكله».

وما بين معكوفين مستدرك من «الإشراف» للمصنف (351/4). ومثاله أيضا قوله (402/6): «وَلَأَنَّ الجلدَ لَمَّا [نجس بالموت؛ وجب بقاء الحكم لبقاء وصفه بالعلة الموجبة له، كما أَنَّ الخمرة لَمَّا] نجست بالشَّدة». وما بين معكوفين مستدرك من «الإشراف» أيضا (24/1).

ومثاله أيضا قوله (51-50/7): «وَلَأَنَّ الكَفَّارةَ معنى يرفع حكم [اليمين، فَلَمْ يَقِفْ ثبوتُ حكمه على وجوب الحِنْث؛ أصله: الاستثناء، وَلَأَنَّ الكَفَّارةَ أقوى من الاستثناء، بدليل أَنَّ] الاستثناء إِنَّمَا يرفع حكم اليمين».

وما بين معكوفين مستدرك من «الإشراف» (282/4)، يتنظم به السياق. \* قمنا بمراجعة دقيقة للأسانيد من أصولها مع مراجعة كتب التراجم، وهذا ما أسهم في تصويب كثير من الأخطاء في الأعلام.

فمن أمثلته قوله (390/6): «حدثنا [أبو] <sup>(1)</sup> سعيد عبيد الله بن محمد بن مالك

(1) في (ع): (ابن) والمثبت من كتب التراجم، ينظر مشيخة ابن البخاري (1659/3).

الكرجي، قال: حدثنا حمزة بن محمد [العقبي]<sup>(1)</sup>، قال: حدثنا القاضي إسماعيل بن إسحاق، حدثنا علي بن [المديني]<sup>(2)</sup>، حدثنا سفيان ... فقال أبان بن [تغلب]<sup>(3)</sup> - وكان صاحب عريية -، قال: «إذا [شعر]<sup>(4)</sup> الجنين».

وما بين معكوفين مصوّب من مصادر مختلفة كما في هامش التحقيق.

\* قمنا بتعديل وتصحيح ما ترجح أنه خطأ من النساخ، وأما ما ترجح أنه من القاضي نفسه فأبقيناه، مع التنبيه عليه في الهامش.

\* قمنا بربط الكتاب بعبءه ببعض، ويتأكد ذلك عند إحالة المصنف، كقوله في كتاب الحج (6/107): «وقد اختلف قوله: هل يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، أو بأذنين وإقامتين؟ وقد ذكرنا ذلك في كتاب الصلاة»، فربطناه في الهامش بموضعه من كتاب الصلاة (4/74-75).

وقوله أيضا في كتاب الحج (6/264) - في حكم صيام أيام منى -: «وهذه المسألة قد مضت في كتاب الصيام»، فربطناه في الهامش بموضعه من الكتاب (5/145)، وكذا قوله في كتاب الحج (6/333): «وأما ما ذكره من الأسنان: فقد بيّناه في «كتاب الزكاة»، فلا معنى لإعادتها هنا»، فربطناه بمواضعه من الزكاة (5/413) و(5/425).

\* عند تكرار الحديث في أكثر من موضع - وهو كثير - فإننا نعزو إلى أول

(1) في (ع): (القعنبي)، والتصويب من كتب التراجم، ينظر «سير أعلام النبلاء» (15/516).

(2) في (ع): (المديني)، والتصحيح من مصادر التخریج.

(3) في (ع): (تغلب)، والتصحيح من مصادر التخریج.

(4) في (ع): (أشعر)، والمثبت من غريب الحديث للحري (1/147).



تخريج مع إعطاء حكم مختصر لإمام من الأئمة حتى يستحضر القارئ درجة الحديث في مواضع الاستدلال، مع مراعاة وجود الشاهد من الاستدلال، فمن منهج القاضي أن يتخير من الألفاظ ما يؤيد مذهبه أو يرد على مذهب خصومه، فمن أمثلته:

استدلاله بالحديث المتفق عليه عن ابن عمر وفيه: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة».

ثم استدل في موضع آخر بقوله: «فرض زكاة الفطر من رمضان»، ثم قال: «فأضافها إلى الفطر من رمضان»، فلما صار لفظ: «من رمضان» مقصوداً بالاستدلال لم يعد الغزو للصحيحين دقيقاً، وإنما هو من أفراد مسلم لأن البخاري لم يخرج هذه اللفظة.

لذلك قد يجد القارئ -فيما يظهر- تبايناً في التخريج، لكنه -عند التمحيص- مسaire للألفاظ المقصودة بالاستدلال.

وهذا أخذ منا جهداً ووقتاً كبيرين، وهو من ميزات هذا الإخراج.

\* قمنا بصف الكتاب وتوزيع النص بما يساعد على فهم تسلسل المسائل.

\* اجتهدنا قدر الوسع في عدم كتابة شيء إلا وقد تناسق مع ما قبله وبعده، ومادة الكتاب وتسلسل الاستدلال وتشعبه مما يجعل هذا العمل شاقاً، ونذكر أمثلة على الجهد المبذول في ذلك:

المثال الأول: قوله (49/3): «فأما الجواب عن قولهم: إِنَّ هذا مِمَّا تَعْمُّ البلوى به وتخصُّ في أنه يُقبل خبر الواحد والقياس، وعلى أننا قد بينا أنَّ وجوب ذلك مستفاد بالنص».

كذا ورد في الأصل، وعبارته قلقة، ولذا قال الدكتور حمزة أبو فارس في تحقيقه (ص: 62): «كذا في المخطوط، ولم يتبين لي معناه» اهـ.

وقد قربنا معناه للقارئ بقولنا في الهامش: «سقط في الأصل منشأ انتقال البصر من «البلوى»، وقد ذكر المصنف نحوه فيما يأتي بقوله: «وقد أجبنا عنه: بأنَّ الدليل الذي دلَّ على وجوب العمل بها بخبر الواحد لم يفصل بين ما تعم البلوى به وتخصُّ»، فيكون تقدير السقط: «... إِنَّ هذا مِمَّا تَعْمُّ البلوى به، [فإنَّ الدليل الذي دلَّ على وجوب العمل بها لم يفصل بين ما تعم البلوى به] وتخصُّ في أنه...».

المثال الثاني: قوله (326-327/3): «ولأنها طهارة مسح ألا يستحق تكراره كالمسح في الحدث».

وعبارته قلقة أيضا فقلنا في الهامش: «الظاهر أنَّ فيه سقطا، تقديره: «ولأنها طهارة مَسْح [لا يجوز فيها التكرار، دليله؛ مسح الرأس ومسح الخفين، ولأنها نجاسة عفي عن أثرها فوجب] ألا يستحق تكراره، كالمسح في الحدث»، ينظر عيون الأدلة لابن القصار (389/1) فقد ساق غالب الأدلة المذكورة هنا».

\* نقلنا ما وجدنا من تعقبات على المصنف؛ وذلك من خلال تتبع شروح الرسالة وغيرها من المظان، وهي مواضع قليلة بالنسبة لحجم الكتاب، ومن أمثلتها تعقيب للفاكهاني (هامش 8/270)، و (هامش 8/309)، وتعقيب ابن بزيمة (هامش 8/369).

### بالنسبة لمتن «الرسالة»:

قمنا بتحقيق المتن وضبطه على روايات كثيرة، بالاعتماد على بضع عشرة نسخة، واعتمدنا المتن الوارد في شرح القاضي عبد الوهاب باختلافاته الواردة تبعاً لاختلاف النسخ المعتمدة، ولم نغيّر في المتن المثبت مع الشرح إلا ما تبين أنه خطأ أو سقط واضح، وأما ما كان من اختلاف عبارة أو اختصار فإننا أبقيناه على ما هو، وتبين أنَّ ما ذكره القاضي يوافق روايات للمتن إلا فيما ندر.

وأما غيرنا ممن حقّق أجزاء من الكتاب؛ فإنهم تصرفوا في المتن وعدلوا مواضع منه اعتماداً على مطبوعات غير مستوفية للروايات، ولا محققة على أصول خطية عتيقة، وهذا من التصرف غير اللازم ولا المسوغ.

### بالنسبة لكتابة النص:

اعتمدنا فيه الصف الحديث في الكتابة، لكن واجهتنا أمور ترددنا في تصويبها أو إبقائها، ثم استقر الأمر على إبقائها لعلها تفيد في دراسات عن تطور أسلوب الكتابة، ويتعلق الأمر بـ:

التعامل مع اسمي «إن» وأخواتها و«كان» وأخواتها:

فقد جاء فيه اضطراب شديد ربما يكون من المؤلف أو الناسخ، فأحيانا ينصب الاسمين وأحيانا يرفعهما، وأحيانا ينصب ويرفع أو يرفع وينصب، فمن أمثلته:

وقوله (546/6): «إِنَّ أَبُو دَاوُدَ ذَكَرَ».

وقوله (499/7): «إِنَّ الْمُتَلَاعِنَانَ لَا يَجْتَمِعَانِ».

وقوله (397/5): «إِنَّ فِيهَا حَقَّةً وَابْتِالُونَ».

وقوله (440/5): «إِنَّ لِلْخَلْطَةِ تَأْثِيرٌ فِي...».

وقوله (95/6): «إِنَّ عَلَيْهِ دَمٌ لَتَرَكَ اللَّيْلُ».

وقوله (316/7): «إِنَّ فِيهِ إِضْرَارٌ».

وقوله (559/7): «إِنَّ فِيهِ حَقٌّ لِلَّهِ».

وقوله (358/6): «إِنَّ اسْتِقْبَالَهَا بِالذَّبْحِ تَعْظِيمٌ لَهَا وَتَشْرِيفٌ، لِأَنَّ الذَّبْحَ أَمْرٌ».

وقوله (85/2): «لِأَنَّ الْأَمْرَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ».

وقوله (106/10): «لِأَنَّا مَمْنُوعِينَ مِنْ تَعْلِيمِهِمْ».

وقوله (285/5): «لِأَنَّ الْعِلْسَ مُخَالَفًا لِلْحِنْطَةِ...».

وقوله (29/7): «لِأَنَّ الْمَكْلَفَ مَخِيرًا».

وقوله (325/6): «إِنَّهَا عَلَيْهِمْ نَدْبًا وَاسْتِنَانًا».

وقوله (238/7): «وَإِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَانِ».

وقوله (77/6): «أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَا هُوَ رُكْنًا فِي الْحَجِّ».

وقوله (285/5): «وجب أن يكون حكمهما واحدٌ في الضم»،

وقوله (359/5): «وجب ألا يكون ركازٌ».

وقوله (178/7): «كل ما لم يكن مقصودٌ بالعقد».

وقوله (580/7): «كان تركه إضرارٌ».

وقوله (234/9): «تقويم الصحابة لا يكون أمرٌ مجهولٌ».

وقوله (496/7): «وأظنُّ بين أصحابنا خلافٌ في ذلك».

وقوله (583/7): «وأظنُّ له قولٌ آخر».

وإنما ذكرنا أمثلة منتقاة من كل المجلدات على اختلاف النسخ الخطية المعتمدة في تحقيقها تلميحاً إلى أنه ربما يكون منهجاً للمصنف.

عدم حذف حرف العلة في الجزم:

كقوله (302/5): «لأن معاذاً لم يولِّ ذلك».

وقوله (322/6): «وهذا معناه: «مَنْ لَمْ يراها سُنَّةً»».

وقوله (218/2): «ولم يسمى بها المفضول».

وقوله (56/7): «ولم يفي به».

وقوله (257/7): «لم يجتمعان أبداً».

وقوله (479/7): «إن لم ينفيه».

وقوله (154/8): «لم تسميه».

وقوله (330/8): «لم يستحيل».

وقوله (487/8): «إذا لم يؤدِّي».

وقوله (258/9): «فلم يساوي المسلم».

وقوله (117/10): «ألزمنه ما لم يدَّعه عليه خُصمه».

وقوله (138/10): «المدَّعي إذا لم يُقيم بيَّنة».

وقوله (320/10): «ما لم تَبين بخروج».

حذف حرف العلة في النصب:

كقوله (332/6): «ينهانا أن نضح بالجدع».

وقوله (62/8): «لأنَّ الاعتبار بأنَّ تجرَّ حيث دلَّت».

وقوله (471/9): «إلا بأن يُقمَّ عليها».

وقوله (44/10): «وهو أن يَبع رجل من رجل حيوانا».

حذف النون للأمثال الخمسة في الرفع:

كقوله (363/6): «إنَّ قوما حديثو عهد بالإسلام، ويأتوا بلحمان».

وقوله (363/6): «نزعن نحن وأنتم أنَّ الشَّيئين قد يشتركا في الحكم».

وقوله (512/6): «وإنَّ كانوا مِمَّنْ لا يُقاتِلوا ولا يُرْجَعُ إليهم ... لأنَّ هؤلاء

لا يُقاتِلوا، فكذلك الشيوخ».

وقوله (107/2): «مِمَّنْ يُنْكِرُ بَعَثَ الرُّسُلِ جملةً، ويزعموا أنَّه مُحال أنْ

يَبْعَثَ الصَّانِعُ».

وقوله (117-116/2): «وهذا شعارُ المسلمين وأفعالُ الصَّالحين إذا رَأَوْا

بعض الأهوال، ...، يُجَدِّدُوا التَّوبَةَ، وَيُكَرِّرُوا النَّدَمَ على ما كان منهم، ويغدوا

إلى العزمِ على المُداومة على الطَّاعة وتركِ المعصية».

وقوله (134/10): «لَأَنَّ الْيَتِيمَيْنِ لَا تَتَعَارِضَانِ هُنَا وَلَا تَتَكَادِبَانِ».

الأسماء الخمسة والملحقات:

وقوله (152/7): «مَنْ جَهَّهَ أَبَاهُ».

وقوله (345/10): «وَحَقُّ ذُو السَّهْمِ كَحَقِّ الْغَرِيمِ».

وقوله (434/10): «وَكَانَ الطُّفِيلُ ذُو بَطْنٍ».

وقوله (523/10): «إِلَّا مَعَ ذُو مَحْرَمٍ».

وقوله (524/10): «إِلَّا مَعَ زَوْجِهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا».

وقوله (302/10): «أَحَقُّ بِإِرْثٍ أَوْ لَوْ أَرْحَامُهُمْ».

لغة: «أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ»:

كقوله (363/6): «إِنَّمَا أَنْ يَخْرُجُوا النَّاسُ كُلُّهُمْ».

وقوله (495/5): «وَقَدْ أَكْثَرُوا النَّاسَ الْكَلَامَ عَلَى أَصْحَابِنَا».

وقوله (301/4): «لِيَأْخُذُوا النَّاسَ مَجَالِسَهُمْ».

وقوله (303/4): «وَقَدْ ذَكَرُوا النَّاسَ فِي فَوَائِدٍ».

وقوله (203/2): «وَأَجْمَعُوا أَهْلَ التَّفْسِيرِ».

وقوله (172/7): «لَمْ يُوَافِقُوهُ الصَّحَابَةُ».

وقوله (348/7): «وَاسْتَدْلُوا مَنْ خَالَفَنَا».

وقوله (42/8): «هَذَا الْقِيَاسُ قَدْ ذَكَرُوهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا».

وقوله (80/8): «فَمَا ذَكَرُوهُ أَصْحَابِنَا».

وقوله (470/8): «مِنْ أَنْ يَفْتَقَرُوا الْوَرَثَةَ أَوْ يَسْتَغْنُوا».

وقوله (569/8): «فقد رَوَّه جماعة».

وقوله (539/6): «ورَوَّه أصحابنا عن عمر وعلي».

وقوله (372/7): «فاحتجن من النذب إلى ذلك ما احتجن إليه الثُّب».

وقوله (231/10): «فإن تشاحا الشريكان فيه».

وقوله (315/10): «اسم للميت الذي ورثوه هؤلاء».

أسماء الإشارة والأسماء الموصولة:

أحيانا يشار للمذكر بـ«هذه»، وللمؤنث بـ«هذا» و«الذي»، فمن أمثلته:

قوله (172/5): «مثل حال هذه الإنسان...».

وقوله (55/3): «أن هذه الاعتبار».

وقوله (115/3): «ظاهر هذه الاستعمال».

وقوله (239/6): «ثم اعتمر في تلك السفر»

وقوله (521/7): «كذلك في هذه الموضع».

وقوله (150/9): «إسقاط هذه الحق».

وقوله (242/5): «هذا الأعذار إذا طرأت في صيام...».

وقوله (67/4): «سنيين هذا الجمل».

وقوله (325/5): «وهذا السخال لم يحل...».

وقوله (438/5): «هذا ألفاظ تجويز شك».

وقوله (497/5): «في مثل هذا المسألة».

وقوله (101/6): «والتعلق من هذا الأخبار بصريحها».



وقوله (456/6): «إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْجِهَةِ».

وقوله (47/7): «عَلَى بَعْضِ هَذَا الْوَجْهِ».

وقوله (429/5): «لَأَنَّ النَّصْبَ الَّذِي قَبْلَهُ مُخْتَلَفٌ».

وقوله (429/5): «مِنْ أَكْثَرِ الْحَقُوقِ الَّذِي يُقَامُ».

وقوله (537/6): «أَوْ فِي تَدْبِيرِ ذَلِكَ الْحَرْبِ».

وقوله (323/7): «فِي هَذَا الظَّوَاهِرِ أَدْلَةٌ».

وقوله (168/10): «أَذْبَحَ هَذَا الشَّاةُ».

وقوله (22/8): «وُجِدَتْ ذَلِكَ الْمَعَانِي».

وقوله (105/8): «مِثْلُ هَذَا التَّأْوِيلَاتِ».

الأعداد:

بَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ الْقَاعِدَةَ فِي كِتَابَةِ الْأَعْدَادِ فَقَالَ (449/9): ««الْهَاءُ» لَا تُثَبِّتُ فِي الْجَمْعِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ إِلَّا فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ، فَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَيُقَالُ فِيهِ: «ثَلَاثٌ» و«أَرْبَعٌ» بِغَيْرِ هَاءٍ».

لَكِنْ مَعَ هَذَا وَرَدَتْ مَوَاضِعٌ مَعْتَبَرَةٌ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فَلَعَلَّهَا تَكُونُ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ تَكُونُ لُغَةً عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ، فَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَرَدَتْ:

قوله (128/5): «لَأَنَّ مَنْ اسْتَكْمَلَ خَمْسَةَ عَشْرَ سَنَةً، ... أَصْلَهُ: مَنْ اسْتَكْمَلَ

ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَنَةً».

قوله (191/7): «ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَحْرَمَاتِ بِالنِّسْبِ سَبْعُ أَعْيَانٍ».

وقال (435/7): «فعن مالك - رحمه الله - ثلاثة روايات».

وقال (519/7): «في تحديد الزيادة ثلاثة روايات».

كما أنه في مواضع لم تخفص «اثنى» بالياء وإنما وردت بالألف على لغة، وذلك في قوله (230/9): «وبأثنا عشر»، و(233/9): «كل دينار بأثنا عشر».

عدم حذف حرف العلة في التنوين:

وذلك في قوله (420/7): «فليس بمُولي إيلاء شرعياً».

وقوله (40/9): «ما لم يكن من الموهوب تراخي فيه».

وقوله (120/9): «لأنَّه ليس هاهنا تعدِّي».

وقوله (202/9): «ويجددون التوبة من معاصي».

وقوله (388/9): «فليس بمُصَلِّي».

وقوله (460/9): «هذا لأنه زاني».

وقوله (115/10): «من حيث كان المدَّعي مدَّعي عليه شغلها».

«ما» الموصولة:

لا بد من التنبيه إلى أنَّ من أسلوب المصنف أنه يورد «ما» الموصولة في

مواضع توهم أنها للنفي، فمنها:

قوله (454/9): «ولهذا المعنى ما قلنا: إنَّ الإمام يستثبت المقرَّ».

والمعنى: «ولهذا المعنى الذي قلنا: إنَّ الإمام يستثبت المقرَّ».

وقوله (475/6): «وللضرورة على أكله ما أجزنا ذلك فيه».

وقوله (24/3): «وأنَّه لذلك ما قصد انتقاض الطهر على الحالة».

وقوله (125/3): «فلهذا ما وكله إلى معرفة النساء».

وقوله (203/3): «فلهذا ما احتجنا إلى بيانها».

وقوله (461/9): «ولهذا المعنى ما أسقطنا القطع».

وقوله (231/7): «وليس من حيث خاف العنت ما جاز له أن يتزوج الأمة».

وقوله (70/8): «ولهذا لما حملنا إطلاق أصحابنا القول بأن العلة في تحريم

التفاضل».

وقوله (245/8): «ولأجل هذا ما قلنا: إنه لا تجب الإحاطة بكل الصفات

في السّلم».

وقوله (25/10): «ولهذا المعنى ما قلنا نحن وأبو حنيفة: إنَّ القَسَامَةَ يغلظ

فيها بكثرة العدد».

وقوله (78/10): «ولذلك ما قد منعناه».

وقوله (96/10): «لسنا لهذه الحرمة ما رددنا الشهادة».

استعمال ضمير الغائب:

يستعمل أحيانا الضمائر في مواضع موهمة، ويكون حذفها -غالبا-

أوضح للسياق.

مثاله قوله (35/3): «ولصوقه موضع الحدث بها»، والمعنى: «ولصوق

موضع الحديث بها».

وقوله (189/7): «كل من سميت بآنها أم فإنَّها أختها مسماة بآنها حالة»،

ومعنى العبارة: «فإن أختها مسماة».

وقوله (450/7): «قد بينّا أنه نُصِبَ علّةٌ لنا؛ لأنّها نقول بها»، والمعنى: «لأنّا نقول بها».

وقوله (272/10): «وقد علمنا أنهم نصيبهنّ بالمقاسمة أكثر من الثلثين»، والمعنى: «أنّ نصيبهن».

استعمال لغة ربّعة:

وذلك بعدم نصب ألف التنوين، وهذا يكون غالباً في الإملاء، فمن أمثلته: قوله (182/6): «فالوطء صادف إحرام منعقد».

وقوله (367/6): «وما رويناه أنّه ﷺ أمر علي - رضي الله عنه - بقسّم».

وقوله (548/6): «ولأنّ رجلاً لو أتلّف على رجل قرس قيمته ثلاثون ألف درهم».

وقوله (121/7) (122/7): «التمس ولو خاتم من حديد».

وقوله (531/10): «أنّ يُطفئ بالخمّر حريق».

وقوله (547/10): «الفقيه الواحد يكفي إقليم».

المثنى:

قد يثبت الألف في النصب والخفض، ولا يعربه بالياء، ومن أمثلته:

قوله (10/3): «وكلا الأمران قد ذكر».

وقوله (275/4): «اعلم أن صلاة ركعتا العيدين».

وقوله (467/7): «جعل النبي ﷺ مقدار ذلك مُدّان لكل مسكين».

وقوله (327/8): «غير مانعان من الملك».

وقوله (499/7): «إِنَّ المتلاعنان لا يجتمعان».

قوله (238/7): «وإذا كان الزوجان صغيران».

الفهارس العلمية:

نظرا لغناء الكتاب بالفوائد العلمية والآثار السلفية والقواعد والضوابط  
الفقهية فإننا آثرنا الاستكثار من الفهارس والكشافات لتقريب المادة العلمية  
للكتاب، ولفتح الباب للرسائل والبحوث العلمية عن طريق تقديم مادة  
استقرائية، فجاءت الفهارس المصوغة أربعة عشر فهرسا، وهي:

- 1- فهرس الآيات.
- 2- فهرس الأحاديث المرفوعة
- 3- فهرس الآثار والأخبار الموقوفة والمقطوعة
- 4- فهرس الأعلام: مرتب ألفبائيا.
- 5- فهرس أقوال المصنف في جرح الأعلام وتعديلهم.
- 6- فهرس كلام المصنف في الحكم على الأحاديث والآثار وتعليلها،  
مرتب على حسب وروده في الكتاب.
- 7- فهرس القواعد الفقهية والحديثية واللغوية والكلييات والضوابط  
وما جرى مجراها، مرتبة ألفبائيا، وذكرنا القواعد التي استدل بها المصنف أو  
نقلها على لسان المخالف أو نقضها أو قيدها، وقد توسعنا في استقراءها  
ووضعنا ما كان صريحا، وما كان صورته صورة قاعدة، وقد نتصرف أحيانا  
في الصيغة تصرفا يسيرا كإرجاع الضمائر إلى مسمياتها أو رد المثنى إلى

المفرد وغيره من التعديلات اليسيرة.

مثال التعديل: قوله (203/4) في حكم البيع وقت الجمعة: «فإن قيل: فلمَّا قرنه بقوله: [1/123] ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ علمنا أنه على التَّنْزِهِ دون التحريم، قيل له: هذا بالعكس من الواجب؛ لأنَّ هذا اللفظ إذا ورد عقيب النهي كان في معنى الزجر والوعيد؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: 171]، وإنما يكون على ما قالوه إذا ورد عقيب إذن وإطلاق؛ كقوله في نكاح الإيماء: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: 25]، وما أشبه ذلك».

فاستخرجنا من كلامه قاعدتين:

الأولى: «لفظ (خير لكم) إذا ورد عقيب النهي كان في معنى الزجر والوعيد».

الثانية: «يكون لفظ (خير لكم) على معنى التنزه إذا ورد عقيب إذن وإطلاق».

8- فهرس القواعد الفقهية والحديثية واللغوية والكلديات والضوابط وما جرى مجراها، مرتبة حسب ورودها في الكتاب، وفائدة هذا الترتيب تتبع القواعد على الأبواب الفقهية، فيستطيع الباحث أن يحصر القواعد المستدل بها في «كتاب الصيام مثلاً»، كما يفيد هذا الترتيب في تتبع الاستثناءات من القواعد، لأن القاضي يذكر قواعد المخالف ثم يذكر القواعد التي تنقضها أو تخصصها أو ما شابه ذلك مرتبة على حسب ورودها في الكتاب، ليسهل تتبعها.

9- فهرس مواضع الإجماعات، حسب ورودها في الكتاب، سواء التي نقلت من الموافق أو المخالف أو ذكرت لاعتمادها أو نقضها، ويتضمن الألفاظ الصريحة كـ«الإجماع» و«الاتفاق»، و«لا خلاف بين الفقهاء» و«ليس ذلك بقول لأحد» أو ما قاربها كـ: «لم نحفظ عن أحد منهم خلاف هذا».

10- فهرس المذاهب المذكورة في الكتاب أو أصحابها، ومن ذكر باختيار فقهي أو عقدي: ويتضمن من الأعلام ما نسب إليه قول أو مذهب، ويندرج فيه أيضا الفئات كـ: «أصحابنا» و«أصحاب الشافعي» و«أهل العراق» و«أهل المدينة»، وغيرهم، وفائدة إفراده عن «فهرس الأعلام» هو تقديم مادة علمية جاهزة يمكن من خلالها تتبع المذاهب الفقهية ومعرفة تطورها، كما يمكن جمع المذاهب الخاصة بأفراد الصحابة والتابعين، وغيرها من الفوائد.

11- فهرس الفرق والجماعات.

12- فهرس الكتب التي ذكرها المصنف.

13- فهرس البلدان والأماكن.

14- فهرس الأبيات الشعرية، مرتبة على القوافي.

وأتمناها بسرد للمراجع المعتمدة في التحقيق والدراسة.

وختمناها بفهرس شامل لمحتويات الكتاب عن طريق تقسيم المتن إلى

الفقرات المشروحة، مع إدراج الفصول الثانوية في مواضعها.

بيان تفصيلي بأعمال الباحثين في تحقيق الكتاب:

اشترك في إخراج الكتاب عدد من الباحثين - جزاهم الله خيرا -، وهذا بيان

تفصيلي لعمل كل واحد منهم، مع بيان تسلسل العمل على الكتاب:

\* قام مدير مكتب «الخزانة الجزائرية للتراث» والمشرف على المشروع كاتب هذه السطور: «ليامين بن قدور امكراز» بجمع النسخ الخطية للكتاب، والسعي في تحصيلها، والبحث عن نسخها في فهارس المخطوطات، وتتبع مظانها فيما توافر من مصورات رقمية، فتتبعُ مصورات مكتبة الاسكوريال كاملة، وكذا ما توافر من مكتبة قرطبة وغيرها من مكاتب الأندلس، لكون أكثر من نقل من الكتاب أندلسيون، فكان ثمرة البحث في هذه المكاتب مقالتي المسمى: «مخطوطات ونفائس لم تفهرس أو فهرست خطأ في مكتبة الاسكوريال»، وتم بثه في وسائل التواصل بتاريخ 9 جمادى الآخرة عام 1439 هـ، كما تتبعت مكتبة «مجلس الشورى» الإيراني كاملة، لأنني سمعتُ بوجود شرح القاضي فيها، ولم أجد شيئا، إلا أني انتقيت منها نفائس أيضا، لعلها تصدر في مقال آخر.

كما قمتُ بالتواصل مع عدد من المراكز المهمة بالمخطوطات؛ كـ «مركز الملك فيصل» بالرياض، ومركز «جمعة الماجد» بالإمارات عن طريق الأخ الفاضل: «عادل عبد الرحيم العوضي»، فحصلت منه مصورات متفرقة لعدد من النسخ، و«مركز أمجاد» للأخ الفاضل «محمود جبر»، فحصلت منه



نسخة الخزانة العامة بالرباط، وتواصلت مع الدكتور «عبد الحكيم بلمهدي» ببيته بالرياض، وحصلت منه مصوَّرة لنسخة، ومع الأخ الشيخ: «صبري المحمودي» ببيته بالرياض أيضا، وحصلت منه عدة مصورات، ومع عدد من المهتمين بالمخطوطات في بلدان عدة كالأخ الشيخ «عبد العاطي الشرقاوي» في مصر، وأيضا شيخنا البحاثة العلامة «أحمد معبد عبد الكريم»، وكذا أساتذتي بمعهد المخطوطات العربية، والدكتور «أحمد شوقي بنين» بالمغرب في الخزانة الحسنية، وغيرهم كثير من المهتمين، وجعلتُ البحث عن نسخ الكتاب شغلا شاغلا حتى اجتمع عندي ما تم إخراجه في هذه الطبعة.

\* قمتُ بإرسال النسخ الخطية -بعد ترتيبها- إلى فريق النسخ في مصر بإشراف الأخ الشيخ رفيق الدراسة بمعهد المخطوطات العربية: «علي السيد عبد اللطيف»، فقاموا بنسخها نسخاً مبدئياً، دون مراعاة معنى ولا ضبط، وإنما تقريب مادة النص، حتى لا يتشتت ذهن الباحث فيما بعد بين الكتابة والضبط، وينصبَّ تركيزه على الثاني.

\* بعد استلام المنسوخ المبدئي، قمت بتقسيمه على أجزاء على الباحثين في مكتب «الخزانة الجزائرية للتراث»، فقاموا بمقابلته على النسخة الأصل لكل جزء، للخروج بنص مقارب يصلح لبدء العمل على تحقيقه، وأشرف على هذه المرحلة الأخ الشيخ: «عبد الله بن عز الدين مسكين».

\* قام الباحثون المحققون بعدها بالعمل على الكتاب بروية في مدة قاربت الستين، واقتصر عملهم على ضبط الكتاب وعزو الأقوال، وتقريب تخريج الأحاديث عن طريق البحث عن أخرج اللفظ، والبحث عن أحكام العلماء عليها، وهذا بيان أسماء من عملوا في هذه الفترة ومقدار عملهم:

الجزء الثاني: كريم بن عبد الوهاب بن عسو.

الجزء الثالث: عبد الله سنيقرة وليامين امكراز.

الجزء الرابع: هشام بن الهاشمي إنوري.

الجزء الخامس: هشام إنوري وجمال حاروش.

الجزء السادس: جمال حاروش وكريم بن عسو.

الجزء السابع: كريم بن عسو وإسلام حريدي وجمال حاروش ومحمد مرابي، وقد كان هذا الجزء من نصيب الأخ الشيخ: محمد لمين ورداشي، إلا أنه ضاعت منه النسخة النهائية من الكتاب قبل أن تصلنا، فقسمنا هذا الجزء إلى أجزاء صغيرة، ووزعناه على الباحثين المذكورة أسماؤهم، لذلك كثر عددهم.

الجزء الثامن: محمد مرابي وكريم بن عسو

الجزء التاسع: عبد الوهاب لوكام

الجزء العاشر: جمال حاروش ومحمد مرابي وكريم بن عسو وعبد الله مسكين.

\* بعد استلام العمل من الباحثين، قمتُ بمراجعته على «شرح الهسكوري»

و«شرح الفاكهاني»، وصوّبت ما يحتاج إلى تصويب، وقمت بتهديب التعليقات، والزيادة عليها بما رأيته مناسباً، وصياغة التخريجات، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، فجاء الكتاب من أوله إلى آخره على نسق واحد ومنهج متّحد، لذلك فإنّي أتبع اسمي أسماء المحققين في كلِّ مجلد.

\* بعدها أتت مرحلة المقابلة بين النسخ، فكنْتُ أنظر في الأصل المعتمد لكل جزء، ويقوم الباحثون بعضهم بالقراءة من المنسوخ وبعضهم بتتبع النسخ الفرعية، وقد شارك في هذه المرحلة جُلُّ الباحثين في المكتب، وبعضهم كان له أثر بارز كالأخ الشيخ «جمال حاروش» والأخ الشيخ «كريم بن عسو»، وهذه المرحلة والتي قبلها أخذت مني سنتين أو أكثر من العمل المتقطع.

\* بعد الانتهاء من المقابلة وإثبات الفروق بين النسخ، قمتُ بتعديل الصف النهائي لكل مجلد، وتجهيزه للطبع.

\* قمت بعدها بعملية الفهرسة، وذلك بإعادة قراءة الكتاب من أوله إلى آخره، وإدخال المداخل اللازمة، فبلغت حدود ثلاثين ألف مدخل، كان ثمرتها أربعة عشر فهرساً، في حدود ألف صفحة، لعلها تكون مفاتيح لاستخراج فوائدها هذا الكتاب.

\* أثناء مراجعتي للكتاب قمت بجمع مادة علمية متنوعة، استفدتُ منها لاحقاً في كتابة هذه الدراسة.

فهذا التفصيل لبيان الجهد المبذول في إخراج هذا الكتاب، وأنه أُعطي  
 -إن شاء الله- حقّه من الضبط والمراجعة، ومع ذلك فلا بد أن يكون فيه  
 أخطاء، لصعوبة مادته العلمية نسبياً، ولقلة نسخه الخطية.

نحمد الله على التّمام، ونسأله حسن الخِتَام

ولا حول ولا قوة إلا بالله

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

وكتب

ليامين بن قدور امكراز العنابي الجزائري

نَمَازِجُ مِنَ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ



100

الجملة العالم نذكر الاما دلت الحاجة الى ذكره وما لا يتخص شرح ما ناله صاحب الكتاب وبياناً لا بعد الوفاء عليه وصبطه وبالله التوفيق

## باب كفاية الماء والتوب والبفعة وما تجزي من اللباس الصلاة

**مسألة** قال ابن ابي عمير رحمه الله - الخط صاحب - انه قد سئل  
ان يتأهب لذلك بالوضوء او بالظفر ان وجب عليه الظفر فقال ان  
ابو محمد بن علي بن نصر وهذا المارون بن الحسن البجلي رضي الله عنه وسلم انه حج  
على اصحابه وهم يصلون وقد علت اصواتهم فقال ان الخط صاحب - رحمه الله - قد  
بعضكم على بعض وعليه ان يتأهب لذلك بالظفر ان يتعصب له حال  
واكبارها كما كان على الجنب اذا اراد العزاة في غسله تعصب  
للزنا وكذلك اذا اراد دخول المسجد تعصبها لحرمه المسجد على  
ومن يعظم حرمة الله فهو خير له عند ربه وقال من يعصب حجة  
فانها من تقوى الغيوب وكذلك حتى انما تاجده الله كان له حجة  
الحديث ولا يفتي الا على ضلالة الوضوء والعصا ما امر الله تعالى وامر  
رسوله صلى الله عليه وسلم ودينه - فبان قبل من يعصب وما يجب  
كل امرئ ان رواية الحديث والفتيان البفعة بغير وضوء - فبان  
ذلك قاله فحينما ذكرناه ان الوضوء واجب لكل حال كضيق وضيق  
ان يلبس من يدين الامة تعظيم هذه الامور بما امتن الله تعالى بها  
الضلالة من شرطنا ان ذلك موقوف على ورود النص بغيره فبان  
ان الخط صاحب - رحمه الله - ان يتأهب لذلك بالوضوء مما مر من  
الحال لشرفها وعظمتها مستحقة لكل تعظيم وتبجيل وقد مر  
فيما سلب على وجوب الوضوء والغسل وبناءاً على ما مر من ضرورة من  
دين جميع الامة باعثة - بن رده - مسألة من اعتمر من غير  
حجمه الله ويكون ذلك به ظاهر غير مشوب بحسنة ولا عيب فانه  
يشق خالطه من تجسس اظاهر الاما عيرت لونه الارض التي هو فيه



جنسها واجب فاصل الشك في كونه علة في الإجماع وطلب ما لا يلزم بانحدوره لم  
 يجب هو فيه كالمعتمد في الاستدلال بخبره وأذا صح لزومه لا يعتكاف بالنداء  
 لم ينش من جنسها فهو واجب بالشرع علم بأنه واجب بالنزول لأن  
 من جنسها صحتها فانه لا يفتقر إلى الشرع وهو الصوم فإن قيل يقتضيه العرف  
 يلزم بشك ولا يبرهن من كونه واجباً بالشرع قيل له من جنسها  
 الحج هو واجب بأصل الشرع فإن قيل حاله غير واجب في نفسه جنس  
 الاعتكاف وهو واجب فاصل الشرع قيل له الوقوف ليس بالكافي ولا له  
 الكفاية ولا شك في أن من خالفنا بقوله تعالى ولا تشبهوا مشركيهم  
 عاينوه في المساجد

الشرح لرسالة  
المفتي عبد الوهاب النعماني

قال القاضي الجليل

ومعنى "عبد في النعمه" هو "وفد الذي يعود به الفرح والسرور والحزن"

[illegible]





بداية الموجد من النسخة الليية (ل)

**كتاب العدة والنفقة والامستبراء مسألة**  
 قاله رحمه الله وعد الحرة المطلقة بثلاثة قرو كانت مسلمة او كتابية ولان  
 ومن فيها نفقة رفق فان كان الزوج في جميعهن حرا او عبدا ولا فراهي الاظهار التي  
 من الدين قال القاضي الحلبي ابو محمد عبد الوهاب بن علي رحمه الله قوله ان عدة  
 الحرة المطلقة بثلاثة قرو فذلك لقوله تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن  
 ثلثة قرو والمراد بذلك الحرائر من غير خلاف وقوله كانت مسلمة او كتابية  
 فان الظاهر عام في كل مطلقة ولا ينافيه تجب عن طلاق في ذلك صحاح  
 وكانت بثلاثة اقرا اصله المسلم وقوله للامه ومن فيها نفقة رفق حضرات  
 فلان العدة معتبرة مع عدم الرتبة لحرمه المعتبر في كل حال بحال حرمتها ونقص  
 نقصان حرمتها وحرمة الامة اخفض من حرمة الحرة وكانت عنها عن النصف  
 من عدة الحرة لان القرو لا ينصف في كل قرا كما لا كما ان طلاق العبد  
 لما ينقص عن طلاق الحر لنقصان حرمة ثم لم ينصف علمت نصف الطلاق فيعلقه  
 ويحرمه ان يقال لانه معنى ذو عدد يعلق بالثلاث من احكام النكاح ينصف  
 بالرق فوجبان جمع الى اثنين اصله طلاق العبد وقوله ان من فيها نفقة رفق  
 فلا عدة لها فلان النقص بالرق موجود فيها كالتي جميعها رفق ولا نه لما لا حرمتها  
 في جراحها وحدودها وشهاداتها احكام من جميعها رفق في ذلك وعدة  
 ولان العدة في الامة نظير الطلاق في العبد وقد ثبت ان من يعنف حر او عبدة  
 رفق فانه يعلق طلاقه حر الرق كذلك من يعنفها رفق يعنفها حر وقوله  
 كان الزوج في جميعهن حرا او عبدا فلان المعتبر في العدة بالنساء نقصان عدة  
 الامة لنقصان حرمتها بالرق وخون زوجها عبد اليس خرج هذا المعنى عننا  
 موجب للاختلاف في ذلك باختلاف الزوجات ولا ينافيه فوجبان وخون عرق  
 فزوج بين اصله اذا كان زوجها عبدا لان العدة في الامة نظير الطلاق في العبد  
 فان كان طلاق العبد اثنتين كانت زوجته حرة او امه كذلك عن الامة فان  
 كان زوجها حرا او عبدا وهذا على اصلنا وان ابا حنيفة يوافقنا في العدة  
 في معتبره بالنساء والنفقة في الطلاق وقد ساء فيما سلف وقوله ان الظاهر

الاطمئن





III-IV

IV      IV

واجهة العنوان للجزء الثالث من النسخة المغربية (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم تسليماً

## كتاب النجاة والزياة في الجنة

وما يجزى من الجنة من الجنة

مسألة فلان يوتر عبد الله بن أبي هريرة (رضي الله عنه) والأخيرة سنة واجبة علم استنطاقه فلا يفتل  
أبو عبد الله (عليه السلام) على ربه الله الأصل في الأخية الكتاب والسنة واجبة في الأمة أها الكتاب جفوة تعلى  
بصل الربك وأخر قبل غير البين ومن الخرو في أخيرة لا وأما السنة فصار من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في وأمرنا الأخية ونهت البيدا وحضر عليه (رضي الله عنه) وأمرنا الأخية جمع لعموم ضرورة من الأمة تغلق  
القبيلة بهما على حسب اختلافهم فيها وأما واجبة أو غير واجبة علم سنن كذا أن سنة (رضي الله عنه) أنفرت هذه  
الجنة بها الأخية عن سنة واجبة موكدة وهو معنى قول صاحب الكتاب أنها سنة واجبة أي موكدة  
على مستحبها وليست بغيره هذا قولنا وفول السنة بمعنى وروى مثله عن علي بن أبي حمزة وعمر بن الخطاب رضي الله  
عليهم وآله عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنها واجبة على المؤمن في الدنيا والآخرة من أجل ما فيها من الخير ما  
لها للشباب وغيره لا والله علم فلا فوله صلى الله عليه وسلم ليس في الدنيا حق سوى الزكاة وروى عنه  
عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فو على من بجنة وعليهم سنة تهيئ  
أنه علينا من كبريق السنة وعليهم من كبريق السنة وروى عنه عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن  
وغيره قال عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل هو لكم سنة فتم  
على كون الأخية سنة بالنتج وجودها وروى شريك عن عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال كنى على الخرو لم يكن عليكم ما في غير هذا وهو عليه سنة وعليكم من البركات الوجوه في قوله  
أما أخره لكونه سنة خرج من الوجوه هذا الوجه وهو عليكم فاجب من الوجوه في قوله عليه آية  
سنة لا يفي الوجوه لأن معنى السنة هو الكبريق الثابتة المستقرة في آية على قوله عز وجل السنة  
الله التي في كتابه عليه معنى (الكل بجنة السنة) أجمع عليه وفول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم  
بسنن وسنة الخلق (الراشد) من معنى يعني بغيره فيهم وأما كذا وكذا أنت السنة تكون  
جمله ويكون في كبريق أخيرة مما يجزى منها من بجنة لآلة على معنى ما روي بهما في قوله أو حمله السنة في هذا  
الموضع على (المراد) بغيره ما لم يوجبهما أحد عنهما من غير ما كان في السنة ما عرفت في هذا  
الشرع عبارة عن الوجوه الموكدة والظاهر صاحب الشرع محمله على ما تكرر العرف عليه في الشرع والوجه الثاني  
أنه صلى الله عليه وسلم قصر ذلك البر والتساوي بينه في الخلق ولا فية في بعضها لنا سنة وعليه فريضة ولو كان  
معناه (البر بجنة) في هذا الموضع لم تكن جارية البر والوجه الثالث أن السنة سنة أو سنة في مقابلته في بجنة  
لم يجمع منه إلا ما ذكرناه من النصوص في كل ما ذكرناه سنة لا سائر ما روي أن سنة (رضي الله عنه) فلا ف  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم داراً فليأخذ من شجرة ولا يقبل من شجرة  
رواه شعبة عن مالك عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله

عليه حق الزوجية جمعناها مع عدم على ما ذكرناه اوصى الارث فيملئها بالورثة فلم يبق الا ان يكون  
 في مالها وان الورثة يستخفون لئلا يدعوا حقهم في البيت ولا يدعوا على ان البعض يستحق في الشركة ووجه  
 فهو اسعون ان كانت مليئة في مالها ما ذكرناه وان كانت معدومة في مال الزوج لانه اخذ ذلك من سائر  
 فرباها لانه والقيام يتولى بينها لحق الزوجية وكان يا يارب ذلك عليه اولى من سائر الارباب والله  
 اعلم فيتم

ن

بداية الموجود من الجزء الرابع من النسخة (ع)

— ۱۰۲ —

آخر الجزء الرابع من النسخة (ع)



وان يشهدنا بالعلم وهو الصحيح المحجج ~~والله~~ والحمد لله رب العالمين و ~~والله~~ علم سبيلنا وعلمنا  
 وعلمنا ~~والله~~ انتم والجزء الثاني من شرح الرسالة الاولى غير الوهاج  
 يوم الخميس من ربيع عام ثلثة وعشرين ومائة والى طالب العلم الله سبحانه وتعالى  
 شيخ الاسلام وفرقة الانام الدولى العالم ابو العباس محمد بن احمد بن محمد بن  
 رحمه الله عنهم ونفعنا الله كانتهم دعوات طالبان بالسرانية والتوفيق وحسن  
 الخلق نيلوا اخره وان يجعل الايام في قلوبنا مسراجا ولا يجعل لنا استغراجا  
 وان يكلونا في الحركات والسكون وان يعجز لنا ولوالدينا ونشيوخنا  
 والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء  
 منهم ولا الاموات وانهم دعوا في  
 ان الحمد لله رب العالمين



طرزه الورثة ومعه مائة على ما قلناه وبالله التوفيق  
 عليه قال رحمه الله والوصية خارجة من الثلث وبرك ما زاد  
 الا ان يحبره الورثة قال القاضي رحمه الله ومما زاد الا ان الذي للمريض  
 ان يوصي به من ماله الثلث لا زبادة عليه ما استولى عليه فيما نفل  
 واذا ثبت ذلك فبني زاد عليه فغير نعتي ماله واخره هو الورثة وكان  
 لهم رده ولهم اجارته لان كل من ثبت له حق انفراد به فله رده وله  
 اجارته **وصل** قال القاضي ومما زاد المريض وصرفه من الثلث وبه قال  
 ومنه الا مصادره ما زاد او دعى من امواله وقصره فخصه بالصحة  
 والودي بدل على ما قلناه لا ما روى عمر بن بن حنبل من رجل من اهل انصار  
 اعتق ستة اعبر له في بصرى لا مال له غيرهم بلغ ذلك النبي صلى  
 الله عليه وسلم فتعجبوا له سجدوا ثم رجعوا ثم باعوا ثلثهم وارفق  
 ثلثهم وما روى من ذلك في غير ذلك من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال ان الله جعل لكم ثلث امة التمس عند موتكم زبادة في اعمالكم  
 ما خبر انه ليس لنا عند الموت الا الله لا يورثنا ما زاد عليه  
 حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى جعلت  
 للانبياء من ماله حين اخذت يدك صكك فلو طار له جميع ماله لم يكن  
 له من القول معنى وحديث سعد بن ابى السوار ان رسول الله اتصرف بثلثي ماله  
 قال الا قال لمشكره قال لا ثم قال هذا الثلث قال الثلث والثلث كثير  
 ولان الاصول داله على ان حضور سلب الموت بمنزلة حضور الموت  
 نفسه بدليل انه لو اعتق عبد لكان من الثلث وان لم يكن له ان يمتثل



سمر الله الرحمن الرحيم **باب**  
 في الشعبة والمصبة والصرفه والحسن والوسن  
 والعارية والوديعه واللفظه والغصب  
 مسله قال رحمه الله وانما الشعبة في المشاع ولا شعبة في ما قد قسم ولا  
 الجار قال القاضي رحمه الله وما اذا اخطأ فالأخلاق في وجوب الشعبة  
 للتشويط للمالك والاصل فيه قوله صل الله عليه وسلم الشعبة في ما لم  
 يقسم فاذا وقعت الحدود وصوبت الكروى فلا شعبة واما الجار فلا شعبة  
 له عن ابن عباس وعنه الشافعي وروى عن عمرو عثمان وابن عباس وعنه المشيخ  
 وثبت ابو حنيفة للجار الشعبة ما لم يقسم بينهما كروى نافع بن ابي نجر  
 عليه وسلم الجار احق بصفتي وروى الجار احق بشعبة جاره وروى الحنبل  
 احق في الشبيع ولا في الشعبة انما وجبت بالشرقة فهو في الضرر على  
 وجه الدوام وما هو موجود في الجوار فوجب ان يستحق الشعبة ولا ملط  
 الجار منتظر بالملط المبيع برليل الزموضع الغايك الحاجز بين الراعي مبيع  
 وفواصل ملط ملط الشبيع ما شبه الشريك لما ملط لكل واحد منهما فمتصلا  
 ملط الاخر كانت الشعبة واحده لكل واحد منهما وروى لنا ما روى عن  
 ابن الماحشون وابو حاتم النخيل عن مالط عن ابن شهاب عن سعيد بن جابر  
 عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صل الله عليه وسلم في الشعبة في ما لم يقسم  
 فاذا قسم فوقع الحدود ولا شعبة وروى ابن عباس عن ابن شهاب  
 عن سعيد بن جابر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صل الله عليه وسلم في الشعبة  
 في ما لم يقسم وانما القسم في ما لم يقسم فلا شعبة فيه وروى ابن جابر عن الزم

٢١٦

المحضات ثم لم يأتوا بأدعاء شهد بها جلد وممن ثابته جلد وممن اضطر وجوبه ولا  
 حال من الحرور فلم يجر لادعي عليه عفو واعتبارا بسائر الحرور ولا أنه حر يظن فيه  
 حال الحر والعبد بما سبه حر الزنا ولا أنه جلد الغاوي حكم العسيفه ورلم  
 ولا سبيل إلى جعل ما استفهم ذلك لظونه حقا لله تعالى ولا أن معاذ اصبغ على  
 أن حر الغروي حوله تعالى وإن تعلق به حوادعي و دليل ذلك أن العفو بات  
 ما كان حقا لله تعالى يختلف فيه حكم العبد والحر وما كان من حقوق الأرحل  
 لا يختلف فيه حكمهما ما كان حقا لادعي استوى فيه الحر والعبد  
 وإن حر الزنا لما كان حقا لله تعالى اختلف فيه حكمهما ووجه قوله أن له العفو  
 عنه أن ذلك من حقوق الأرحلين يدل أن الأمام لا يفهمه إلا إذا كالمعروف  
 بخلاف حر الزنا وغيره وإذا كان حقا لله تعالى له أخذه وله تركه لأنه إما واجب  
 لأنه الحق بالمعروف عارا فإذن المعروف أن يتركه وله أن يتركه ولا أنه فريضة  
 المستر على نفسه وعذاب أو أخذه به أن يفهم الغاوي البينة قيثبت العار على  
 المعروف والله اعلم **فصل** وإذا ذهب المسروق منه ما سر ومنه السرقة  
 لم يسفك الفسخ عنه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يسفك الفسخ عنه  
 والدليل على ما قلناه قوله تعالى والسرقة وإن أرفقه وموله صل الله عليه وسلم  
 الفسخ ويرجع دينه وفضل عزا ويراع عليه حرث صغار لما قال في سائر ورأيه  
 هو صرفه عليه قال صل الله عليه وسلم معاذ قبل أن تأتيه به ومفاد من أن  
 السب لا يسفك الفسخ وإن قيل إنما لم تحتم يسفك الفسخ لأن السرقة  
 من قبل الصرفة وإنما يسفك الفسخ إذا قبل السب أو الصرفة قبل أن الله  
 صل الله عليه وسلم من القول وإنما اعتبر بقاء المدعي قبل أن معاذ





الباب الثالث:

## كتاب الرسالة

في المدخل إلى علم من واجب أمور الديانة  
مما تنطق به الألسنة وتعتقد القلوب وتعمل به الجوارح  
وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها ونوافلها ورغائبها  
وشيء من الآداب منها وجمل من أصول الفقه وفنونه  
على مذهب مالك بن أنس وطريقته  
مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المشتبهين

مما كتب بها الشيخ الفقيه:

أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

رحمه الله

إلى من رغب إليه في ذلك من حاملي القرآن

ليعلم ذلك للولدان كما يعلم القرآن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

قَالَ • الْفَقِيهُ

أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ •

رَحِمَهُ اللَّهُ •••

\* نسخة:

المالكي

\* لا نسخة:

رحمه الله

\* نسخة:

الشيخ

نسخ:

الشيخ الإمام

العالم العلامة

\* نسخة:

ورضي عنه

نسخة:

تغمده الله

برحمته وأسكنه

فسيح جنته

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهِ، وَصَوَّرَهُ  
فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهِ، وَأَبْرَزَهُ إِلَى رِفْقِهِ وَمَا يَسَّرَ لَهُ  
مِنْ رِزْقِهِ، وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ  
عَلَيْهِ عَظِيمًا.

وَبَنَّهُ بِآثَارِ صَنْعَتِهِ، وَأَعَدَّ لَهُ إِلَيْهِ عَلَى أَلْسِنَةِ  
الْمُرْسَلِينَ الْخَيْرَةَ مِنْ خَلْقِهِ، فَهَدَى مَنْ وَفَّقَهُ  
بِفَضْلِهِ، وَأَضَلَّ مَنْ خَذَلَهُ بِعَدْلِهِ، وَيَسَّرَ الْمُؤْمِنِينَ  
لِلْيُسْرَى، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلذِّكْرِ، فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ  
بِأَلْسِنَتِهِمْ نَاطِقِينَ، وَبَقَلُّوهُمْ مُخْلِصِينَ، وَبِمَا أَتَتْهُمْ  
بِهِ رُسُلُهُ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ عَامِلِينَ، وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ،

\* ث معا:

الْخَيْرَةَ

\* لا عت:

به

وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّثَ لَهُمْ، وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أَحَلَّ لَهُمْ عَمَّا  
حَرَّمَ عَلَيْهِمْ.

\* نسخ:

حَدَّثَ

نسخة:

حَدَّثَ/حَدَّثَ

أَمَّا بَعْدُ: أَعَانَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهِ،  
وَحِفْظِ مَا أَوْدَعَنَا مِنْ شَرَائِعِهِ، فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ  
لَكَ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَةِ، مِمَّا  
تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَتَعْتَقِدُهُ الْقُلُوبُ، وَتَعْمَلُهُ  
الْجَوَارِحُ، وَمَا يَتَّصِلُ بِالْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ السَّنَنِ  
مِنْ مُؤَكَّدِهَا وَتَوَافِلِهَا وَرَغَائِبِهَا وَشَيْءٍ مِنَ الْأَدَابِ  
مِنْهَا، وَجُمْلٍ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ وَفُنُونِهِ عَلَى مَذْهَبٍ  
مَالِكٍ \* بَنِ أَنْسٍ \* وَطَرِيقَتِهِ، مَعَ مَا سَهَّلَ سَبِيلَ مَا  
أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاسِخِينَ، وَبَيَانِ  
الْمُتَفَقِّهِينَ، لِمَا رَغِبْتَ \* مِنْ تَعْلِيمِ ذَلِكَ لِلْوِلْدَانِ،  
كَمَا تَعَلَّمَهُمْ حُرُوفَ الْقُرْآنِ، لِيَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ  
فَهْمِ دِينِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَشَرَائِعِهِ مَا تُرْجَى \*  
بَرَكَتُهُ، وَتُحَمَّدُ لَهُمْ عَاقِبَتُهُ.

\* نسخ:

الدِّيَانَاتِ

\* ث معا:

الْأَفْتَدَةُ

\* ث معا:

وتعمل به

\* نسخ:

الإمام

\* عت معا:

وَجُمْلًا

\* معا:

مالك

\* نسخ:

رحمه الله

\* نسخ:

فيه

\* نسخ:

لهم

\* لانسخ:

عز وجل

فَأَجَبْتُكَ إِلَى ذَلِكَ لِمَا رَجَوْتُ لِنَفْسِي وَلَكَ \* مِنْ  
ثَوَابِ مَنْ عَلَّمَ دِينَ اللَّهِ أَوْ دَعَا إِلَيْهِ.

\* ث:

فيه



وَأَعْلَمَ أَنَّ خَيْرَ الْقُلُوبِ أَوْعَاها لِلْخَيْرِ، وَأَرْجَى

الْقُلُوبِ لِلْخَيْرِ مَا لَمْ يَسْبِقِ الشَّرُّ إِلَيْهِ، وَأَوَّلَى مَا عُنِيَ \* معاً عَنِى

فِيهِ \* النَّاصِحُونَ، وَرَغَبَ فِي أَجْرِهِ الرَّاعِبُونَ؛ \* د ث ج: به

إِيصَالُ الْخَيْرِ إِلَى قُلُوبِ أَوْلَادِ الْمُؤْمِنِينَ، لِيَرْسَخَ

فِيهَا، وَتَنْبِيهُهُمْ عَلَى مَعَالِمِ الدِّيَانَةِ، وَحُدُودِ \* نسخ  
الديانات

الشَّرِيعَةِ، لِيَرْضَوْا عَلَيْهَا، وَمَا عَلَيْهِمْ أَنْ تَعْتَقِدَهُ مِنَ  
الدِّينِ قُلُوبُهُمْ، وَتَعْمَلَ بِهِ جَوَارِحُهُمْ.

فَإِنَّهُ رُوي: أَنَّ تَعْلِيمَ الصِّغَارِ لِكِتَابِ اللَّهِ يُطْفِئُ

غَضَبَ اللَّهِ، \* وَأَنَّ تَعْلِيمَ الشَّيْءِ \* فِي الصِّغَرِ كَالنَّقْشِ \* نت نسخة:  
سبحانه

فِي الْحَجَرِ.

وَقَدْ مَثَلْتُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

بِحِفْظِهِ، وَيَشْرَفُونَ بِعِلْمِهِ، وَيُسْعِدُونَ \* باعْتِقَادِهِ \* ت معاً:  
وَيُسْعِدُونَ

وَالْعَمَلِ بِهِ.

وَقَدْ جَاءَ أَنَّ يُؤْمَرُوا بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ،

وَيُضْرَبُوا عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ، \* معاً:  
وَيُفَرَّقُ

فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَلِّمُوا مَا فُرِضَ \* عَلَى الْعِبَادِ مِنْ \* نت نسخة:  
وَيُفَرَّقُ

قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ، لِيَأْتِيَ عَلَيْهِمُ الْبُلُوغُ وَقَدْ

\* ش معاً:  
فَرَضَ  
ث:  
فَرَضَ اللَّهُ

تَمَكَّنَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَسَكَنْتَ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ،

\*دع:

\*\*لاع: به

وَأَنْسَتَ بِمَا يَعْمَلُونَ \* بِهِ \*\* مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ.

يعلمون

\*\*ت:ت:

\*نسخة:

القلوب

وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ \* عَلَى الْقَلْبِ \* عَمَلًا مِنْ

وتعالى

الْإِعْتِقَادَاتِ، وَعَلَى الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِنْ

الطَّاعَاتِ.

\*ص:

وَسَأْفُصِّلُ \* مَا شَرَطْتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَابًا بَابًا، لِيَقْرُبَ

لك

\*نسخة:

تعالى

مِنْ فَهَمٍ مُتَعَلِّمِيهِ \* إِنْ شَاءَ اللَّهُ \*\*، وَإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ، وَبِهِ

\*ث معاع:

متعلمه

\*ت نسخ:

العلي العظيم

نَسْتَعِينُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ \*.

\*ت نسخ:

سيدنا

\*\*لا نسخة:

نبيه

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى \* مُحَمَّدٍ نَبِيِّه \*....

\*\*نسخة:

وآله

ت:

وعلى آله

نسخة:

وعلى آله وصحبه

وسلم

نسخ:

وآله وسلم

نسخ:

وعلى آله وسلم

زاد في نسخ:

تسليما

زاد في نسخة:

كثيرا

بَابُ مَا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْأَفئِدَةُ

\*\*خ:

الديانة

مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ\*\*

\* لا عت: أمور

\* معا: والنطق

مِنْ ذَلِكَ الْإِيْمَانُ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ: أَنَّ

\*\* عت: له

اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ\*\*،

\* هت: ولا

\* نسخ: له

وَلَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدٌ، وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ.

لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْقِضَاءٌ.

لَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ، وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ

الْمُتَفَكِّرُونَ.

\* ت:

في آياته

يَعْتَبِرُ الْمُتَفَكِّرُونَ بآيَاتِهِ\*، وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي

\* خ:

ماهية

مَآئِيَّةٍ\* ذَاتِهِ، وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا

شَاءَ، وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَلَا يَئُودُهُ

حِفْظُهُمَا، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

\* خ:

المريد

الْعَالِمُ الْخَيْرُ، الْمُدَبِّرُ الْقَدِيرُ، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ،

الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ\*.

\* لا ه:

العلي الكبير

\* معا:

المجيد

وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدُ\* بِذَاتِهِ.

وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ.

خَلَقَ الْإِنْسَانَ؛ وَيَعْلَمُ مَا تُوسَّوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ  
أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا  
يَعْلَمُهَا، وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا  
يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ.

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَعَلَى الْمُلْكِ احْتَوَى.  
وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتُ الْعُلَى.

لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ.  
تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَةً وَأَسْمَاؤُهُ  
مُحْدَثَةً.

كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ذَاتِهِ؛ لَا خَلْقٌ  
مِنْ خَلْقِهِ.

وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ دَكًّا مِنْ جَلَالِهِ.

وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ؛ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدُ، وَلَا  
صِفَةٍ لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدُ.\*\*

\*\* معا: فينفدُ

\*\* نسخة:

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، \*حُلُوهُ وَمُرُّهُ\*\*،  
وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَّرَهُ \*نفس ربنا، وَمَقَادِيرُ الْأُمُورِ بِيَدِهِ،  
وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهِ.

وحلوه

\*\* هـ ث معا:

قدره الله

\*\* معا:

حلوه ومره

\* معاً قَدَرَهُ

عَلِمَ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ، فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ، لَا  
يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ،  
وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ، أَلَّا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ  
الْخَبِيرُ.

يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيُخْذِلُهُ بِعَدْلِهِ، وَيَهْدِي مَنْ  
يَشَاءُ فَيُوقِفُهُ بِفَضْلِهِ، فَكُلُّ مَيْسَرٍ بِتَيْسِيرِهِ إِلَى مَا  
سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ؛ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ.

تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، أَوْ يَكُونَ  
لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنًى، أَوْ يَكُونَ خَالِقٌ لِمَنْ شَاءَ إِلَّا هُوَ.  
رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالْمُقَدِّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ  
وَأَجَالِهِمْ.

\* ث معاً:  
خَالِقًا

الْبَاعِثُ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ، لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.  
ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالنَّذَارَةَ وَالنُّبُوَّةَ بِنَبِيِّهِ ﷺ،  
فَجَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ، بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ  
بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمَ، وَشَرَحَ  
بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ، وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.

\* معاً:  
النُّبُوَّةَ\* نسخة:  
فهدي

\* نسخ: ولا

\* نسخ:  
قول وعمل\* نسخة:  
به علمه\* ث معاً:  
فِيخْذِلُهُ\* ث معاً د:  
فَكُلُّ مَيْسَرٍ\* معاً: وَقَدَرِهِ  
نسخة: وَقَدَرُهُ\* ث: ش:  
أَلَا هُوَ رَبُّ\* معاً: الرُّسُلِ  
ث معاً: الرُّسُلِ\* ج ث س ص:  
بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ\* نسخ:  
بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ\* نسخة:  
فهدي

وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ  
يَمُوتُ \* مَت، كَمَا بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ.

\* م: خ:  
مَنْ فِي الْقُبُورِ

وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ \* ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ  
الْحَسَنَاتِ، وَصَفَحَ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنْ كَبَائِرِ السَّيِّئَاتِ،  
وَعَفَرَ \* الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ.

\* نسخة:  
وَتَعَالَى

\* نسخة:  
لَهُمْ

وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكَبَائِرِ صَائِرًا إِلَى  
مَسِيئَتِهِ \*؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ  
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ.

\* معا:  
مَسِيئَتِهِ

وَمَنْ عَاقَبَهُ بِنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ فَأَدْخَلَهُ بِهِ  
جَنَّتَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \*.

\* ث:  
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ  
ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ

وَيَخْرِجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ نَبِيِّ مُحَمَّدٍ \* مَنْ  
شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ.

\* نسخ:  
مُحَمَّدُ نَبِيهِ  
\* نسخة:  
شَفَعَ

وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ \* قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ  
خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ \*،  
وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ \* مِنْهَا آدَمُ نَبِيَّهُ وَخَلِيفَتُهُ \* إِلَى أَرْضِهِ،  
بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ.

\* نسخة:  
وَتَعَالَى

\* ث:  
أَهْبَطَ

\* \* نسخ:  
عليه السلام

\* تت نسخة:  
الكريم  
\* ث:  
آدم نبيه  
وخليفته

وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ وَالْحَدَّ  
فِي آيَاتِهِ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ، وَجَعَلَهُمْ مَحْجُوبِينَ عَنْ  
رُؤْيَيْهِ.

\* ث:  
وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمَلَكُ صَفًّا  
صَفًّا لِعَرْضِ الْأُمَمِ وَحِسَابِهَا وَعُقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا.  
وَتُوضَعُ الْمَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمَنْ  
ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَيُؤْتُونَ  
صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينًا فَسَوْفَ  
يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ  
فَأُولَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا.

\* معا:  
يُصَلُّونَ

\* \* معا:  
بَقَدَرٍ

\* ث:  
تَجُوزُهُ

وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ؛ يَجُوزُهُ الْعِبَادُ بِقَدَرِ أَعْمَالِهِمْ،  
فَنَاجُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النِّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ  
جَهَنَّمَ، وَقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ.

\* هـ ث:  
رسول الله ﷺ

\* ث:  
أَوْ غَيْرَ

وَالْإِيمَانُ بِخَوْضِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، تَرُدُّهُ أُمَّتُهُ،  
لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيَذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيْرَ.

\* هـ ث:  
بزيادة الأعمال

وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ،  
وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِالْأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِ

\* نسخة:

وينقص بنقصها

الْأَعْمَالِ، فَيَكُونُ فِيهَا النِّقْصُ \*\* وَبِهَا الزِّيَادَةُ.

\*\* هـ:

النقصان

وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا قَوْلُ

\* نسخة:

وعمل

وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلُ وَعَمَلٌ \*\* وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ

\*\* نسخ:

ولا عمل

السُّنَّةِ.

وَأَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَأَرْوَاحُ

أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ، وَأَرْوَاحُ

أَهْلِ الشَّقَاءِ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ،

\* ث معا:

ويُثَبَّت

وَيُثَبَّتُ \*\* اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ.

وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حَفَظَةَ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا

يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ.

وَأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ.

وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ وَآمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.



هـ: حدث  
الصحابة

وَأَفْضَلُ أَصْحَابِهِ ۖ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ ۖ

هـ: حدث  
رضي الله عنهم

هـ: حدث  
رضوان  
هـ: لا نسخ  
أجمعين

أَبَا بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ ۖ رَضِيَ ۖ اللَّهُ عَنْهُمْ  
أَجْمَعِينَ ۖ

ج: حدث  
أبو بكر ثم عمر  
ثم عثمان ثم علي  
نسخ

هـ: أصحاب  
هـ: لا نسخ

وَأَنْ لَا يُذْكَرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ ۖ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ ۖ

أبو بكر وعمر  
وعثمان وعلي  
هـ: نسخة

رسول الله  
هـ: لا نسخة

وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ  
أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ الْمَخَارِجِ، وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ  
الْمَذَاهِبِ ۖ

عليه السلام  
هـ: نسخ

هـ: هنت معانسخة  
أموهم

وَالطَّاعَةُ لِإِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وُلاَةِ أَمْرِهِمْ ۖ  
وَعُلَمَائِهِمْ ۖ

هـ: هـ  
السَّمْعُ وَ

وَاتَّبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَاقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ،  
وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ ۖ

وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينِ ۖ  
وَتَرْكُ كُلِّ مَا أَحَدَثَهُ الْمُحَدِّثُونَ ۖ

هـ: نسخ

وآله وسلم  
وآله وذريته

هـ: لا نسخ  
سيدنا

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ ۖ

هـ: نسخ: وسلم

[تسليماً] [كثيراً]

هـ: نسخة  
وأصحابه

وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ۖ

طيباً مباركاً فيه

\* لا نسخة:  
باب

بَابُ مَا يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ \*\*

\* نت نسخ: و

\* الْوُضُوءُ \*\* يَجِبُ لِمَا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدٍ \*\*\*

\*\* معا: الوضوء

الْمَخْرَجِينَ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ، أَوْ لِمَا يَخْرُجُ

\* معا:  
مَذِيٍّ

مِنَ الذَّكَرِ مِنْ مَذْيٍ - مَعَ غَسْلِ الذَّكَرِ كُلِّهِ مِنْهُ - :

وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عِنْدَ اللَّذَّةِ بِالْإِنْعَاطِ عِنْدَ

\* نسخة:  
الملازمة

الْمُلَاعَبَةِ أَوْ التَّذْكَارِ.

\* ث:  
الوَدْيُ

وَأَمَّا الْوَدْيُ \* : فَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ خَائِرٌ يَخْرُجُ بِأَثَرِ \*\*

الْبَوْلِ، يَجِبُ مِنْهُ مَا يَجِبُ مِنَ الْبَوْلِ.

\* معا:  
الْمَنِيُّ

وَأَمَّا الْمَنِيُّ \* : فَهُوَ الْمَاءُ الدَّافِقُ \*\* عِنْدَ اللَّذَّةِ

الْكُبْرَى بِالْجِمَاعِ، رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ الطَّلَعِ.

\* نت نسخ:  
منه

وَمَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءٌ رَقِيقٌ أَصْفَرٌ؛ يَجِبُ بِهِ \* الطُّهْرُ.

فَيَجِبُ مِنْ هَذَا طُهْرُ جَمِيعِ الْجَسَدِ كَمَا يَجِبُ مِنْ

طُهْرِ الْحَيْضَةِ \* .

\* ث معا:  
الْحَيْضَةُ

وَأَمَّا دَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ؛ فَيَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ.

وَيُسْتَحَبُّ لَهَا وَلِسَلْسٍ \* الْبَوْلُ أَنْ يَتَوَضَّأَ \* لِكُلِّ

\* نسخ:  
ولسلس

صَلَاةٍ.

\*\* معا:

الوضوء  
والغسل\*\*\* ص ث معا:  
إحدى\*\* معا:  
يأثر\*\* ث:  
يخرج\*\* معا:  
يتوضأ

- \* معاً: الوضوء  
\* نسخة:  
بنوم مستقيلاً  
وَيَجِبُ الْوُضُوءُ \* مِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ بِنَوْمٍ مُسْتَقِيلٍ \*  
أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ تَخَبُّطٍ جُنُونٍ.
- \* معاً: الوضوء  
\* نسخة: ومن  
\* لا نسخة:  
للذة  
وَيَجِبُ الْوُضُوءُ \* مِنَ الْمَلَامَسَةِ لِلذَّهَةِ، وَ \* الْمُبَاشَرَةِ  
بِالْجَسَدِ \* لِلذَّهَةِ، \* وَالْقُبْلَةِ لِلذَّهَةِ، وَمِنْ مَسِّ الذَّكْرِ.
- \* هـ: وقد  
\* معاً: الوضوء  
\* ج: في ذلك  
نسخة: لذلك  
وَاخْتَلَفَ فِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا فِي إِجَابِ  
الْوُضُوءِ \* بِذَلِكَ \*.
- \* هـ: بما  
د: لما  
ث معاً:  
الحِيضَةُ  
هـ نسخة:  
الحيض  
وَيَجِبُ الطَّهْرُ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ الْمَاءِ الدَّافِقِ  
لِلذَّهَةِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ انْقِطَاعِ دَمِ  
الْحِيضَةِ \* أَوْ الْإِسْتِحَاضَةِ أَوْ دَمِ النَّفَاسِ، أَوْ بَغْيَةِ \*  
الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلِ.
- \* ث معاً:  
الحِيضَةُ  
هـ نسخة:  
الحيض  
وَمَغِيبُ الْحَشْفَةِ \* يُوجِبُ الْغَسْلَ، وَيُوجِبُ  
الْحَدَّ، وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ \*، وَيُحْصَنُ \* الزَّوْجَيْنِ،  
وَيُحِلُّ الْمُطَلَّقَةَ ثَلَاثًا لِلَّذِي طَلَّقَهَا، وَيُفْسِدُ الْحَجَّ،  
وَيُفْسِدُ الصَّوْمَ.
- \* ث:  
الْصَّدَاقُ  
وَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ تَطَهَّرَتْ،  
وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَتْ الْجُفُوفَ تَطَهَّرَتْ مَكَانَهَا، رَأَتْهُ بَعْدَ  
يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَةٍ، ثُمَّ إِنْ عَاوَدَهَا دَمٌ أَوْ رَأَتْ

صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً تَرَكَتِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا  
اغْتَسَلَتْ \*.

\* نسخ:  
وَصَلَّتْ

وَلَكِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ كَدَمٍ وَاحِدٍ فِي الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ،  
حَتَّى يَبْعُدَ مَا بَيْنَ الدَّمَيْنِ مِثْلُ \* ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةٍ؛  
فَيَكُونُ \* حَيْضًا مُؤْتَنَفًا.

\* معا:  
مثل  
\* معا:  
فيكون

وَمَنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ؛ بَلَغَتْ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْمًا، ثُمَّ  
هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ؛ تَتَطَهَّرُ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي، وَيَأْتِيهَا  
رَوْجُهَا.

\* ث معا:

النُّفْسَاءُ

\* ج: بقرب

وَإِذَا انْقَطَعَ \* دَمُ النُّفْسَاءِ \* - وَإِنْ كَانَ قُرْبُ \*  
الْوِلَادَةِ \* -؛ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ.

\* نت:  
عنها

\* معا:

الْوِلَادَةِ

\* نت نسخ:

الدَّمُ

وَإِنْ تَمَادَى بِهَا \*؛ جَلَسَتْ سِتِّينَ لَيْلَةً، ثُمَّ اغْتَسَلَتْ،  
وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً؛ تُصَلِّي وَتَصُومُ وَتُطَوُّ.

معاً:  
بَابُ طَهَارَةِ  
تت معاً:  
والبقعة واللباس  
هـ: مُنَاجٍ

نسخة: غير

هـ: خ:  
بشيء

ص: و  
هـ: هـ: أو  
نسخة:

نحوهما  
هـ: خ:  
وماء

معاً:  
وضوء

تت:  
يُنَجِّسُهُ

نسخ:  
فيه

بَابُ طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالثَّوْبِ وَالبُقْعَةِ  
وَمَا يُجْزِي مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ  
وَالْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِذَلِكَ  
بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالطُّهْرِ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ.  
وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرٍ مَشُوبٍ بِنَجَاسَةٍ.  
وَلَا بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لِسَبَبٍ لِسَبَبٍ خَالَطَهُ مِنْ شَيْءٍ  
نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ، إِلَّا مَا غَيَّرَتْ لَوْنَهُ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ  
بِهَا مِنْ سَبْخَةٍ أَوْ حَمَاقَةٍ وَنَحْوِهَا.  
وَمَاءُ السَّمَاءِ وَمَاءُ الْأَبَارِ وَالْعُيُونِ وَمَاءُ الْبَحْرِ  
طَيِّبٌ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ لِلنَّجَاسَاتِ.  
وَمَا غَيَّرَ لَوْنَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ حَلَّ فِيهِ فَذَلِكَ الْمَاءُ طَاهِرٌ  
غَيْرُ مُطَهَّرٍ فِي وَضُوءٍ أَوْ طَهْرٍ أَوْ زَوَالِ نَجَاسَةٍ.  
وَمَا غَيَّرَتْهُ النَّجَاسَةُ فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ وَلَا مُطَهَّرٍ.  
وَقَلِيلُ الْمَاءِ يُنَجِّسُهُ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ، وَإِنْ لَمْ  
تُغَيَّرْ.  
وَقِلَّةُ الْمَاءِ مَعَ إِحْكَامِ الْغَسْلِ سُنَّةٌ، وَالسَّرَفُ مِنْهُ  
غُلُوٌّ وَبِدْعَةٌ.

معاً: يَجْزِي

لا هـ: و

معاً:  
الوضوء

لا نسخة: طاهر

ث: لونه

معاً: نَجَسٍ

هـ: فيها  
ث: سَبْخَةٍ

هـ:  
وماء الأنهار

خز: كلها

لا عت:  
طيب

\* لا نسخة:

قد

وَقَدْ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمُدٍّ وَهُوَ وَزْنُ رِطْلٍ  
وَتُلْثٍ، وَتَطَهَّرَ بِصَاعٍ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ\*.

\* نت نسخة:

بِمُدِّهِ عَلَيْهِ

السلام

\* ث معاه:

واجبة

وَطَهَارَةُ الْبُقْعَةِ لِلصَّلَاةِ وَاجِبٌ\*\*، وَكَذَلِكَ طَهَارَةُ

\* نت نسخة:

واجب فيهما

الثَّوبِ، فَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ فِيهِمَا وَاجِبٌ\* وَجُوبٌ\*\*\*

\* ث:

كوجوب

الْفَرَائِضِ، وَقِيلَ: وَجُوبَ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ.

وَيُنْتَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَمَحَجَّةِ

\* خز: الحرام

هد: تعالى

الطَّرِيقِ، وَظَهَرَ بَيِّنَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ\*، وَالْحَمَّامِ؛ حَيْثُ

\* خ:

والمجزة

لَا يُوقَفُ مِنْهُ بِطَهَارَةٍ، وَالْمَزْبَلَةِ\* وَمَقْبَرَةٍ\*\*\* الْمُشْرِكِينَ

\* ص معا:

والمزبلة ومقبرة

وَكُنَائِسِهِمْ.

\* لا هـ:

من اللباس

وَأَقْلُ مَا يُصَلِّي فِيهِ الرَّجُلُ مِنَ اللَّبَاسِ\*\*\*: ثَوْبٌ

\* خ:

في الصلاة

سَاتِرٌ مِنْ دِرْعٍ أَوْ رِدَاءٍ، وَالْدَّرْعُ: الْقَمِيصُ.

\* خ: الرجل

وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِثَوْبٍ\*\* لَيْسَ عَلَى أَكْتَافِهِ مِنْهُ

\* هـ خ:

في ثوب

شَيْءٌ، وَإِنْ\*\* فَعَلَ لَمْ يُعَدَّ.

\* ث معاد: فإن

وَأَقْلُ مَا يُجْزِي الْمَرْأَةَ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ\*:

\* لا هـ:

في الصلاة

الدَّرْعُ الْخَصِيفُ\* السَّابِغُ الَّذِي يَسْتُرُ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا،

\* هـ نسخ:

الخصيف

وَخِمَارٌ تَتَقَنَّعُ بِهِ.

\* ث ج:

مثل / مثل

وَبَاشِرٌ بِكَفَيْهَا الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ\*\*\*.

\* ث: الرجال

ج: الرجل

\* معاً:  
الوضوء\* هـ:  
مفروضه  
ومسنونه

بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ \* وَمَسْنُونِهِ وَمَقْرُوضِهِ \*\*

وَذِكْرُ الاسْتِنْجَاءِ وَالاسْتِجْمَارِ

وَلَيْسَ الاسْتِنْجَاءُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُوصَلَ بِهِ

\* معاً:  
الوضوء

الْوُضُوءُ، لَا فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ \* وَلَا فِي فَرَائِضِهِ.

وَهُوَ مِنْ بَابِ إِيجَابِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ بِهِ أَوْ

\* هـ: ثلاثاً

بِالاسْتِجْمَارِ؛ أَلَّا يُصَلِّيَ بِهَا فِي جَسَدِهِ.

\* \* هـ:  
غسل  
\* معاً:  
النَّجَسِ

وَيُجْزَى \* فِعْلُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ غَسْلُ \* الثَّوْبِ

\* خ:  
ويجزئه

النَّجَسِ \*.

\* ث: يديه

وَصِفَةُ الاسْتِنْجَاءِ: أَنْ يَبْدَأَ بَعْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ \*،

\* \* هـ:  
أن يبدأ بغسل  
يده قبل غسل  
مخرج البول

فَيَغْسِلَ \* مَخْرَجَ الْبَوْلِ \*، ثُمَّ يَمْسَحَ مَا فِي الْمَخْرَجِ

\* نسخ:  
فيغسل

مِنْ الْأَذَى بِمَدْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ بِيَدِهِ، ثُمَّ يَحْكُمُهَا

يمسح  
يحكمها

بِالْأَرْضِ وَيَغْسِلُهَا، ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، وَ \* يُوَاصِلُ

ويغسلها

صَبَّهُ، وَيَسْتَرْخِي قَلِيلاً، وَيُجِيدُ \* عَرَكَ ذَلِكَ بِيَدِهِ حَتَّى

يستنجي

يَتَنَظَّفَ.

يواصل

\* ص ث معاً:  
ويجيد

وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا بَطْنَ مِنْ الْمَخْرَجَيْنِ.

يسترخي

وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ.

\* معا:  
تخرج

وَمَنْ اسْتَجَمَرَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَخْرُجُ ۚ آخِرُهُنَّ ۚ

\* هـ: هامش هـ:

إحداهن

\* نسخ:  
نَقِيًّانَقِيَّةً ۚ أَجْزَأُهُ، وَالْمَاءُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ۚ وَأَحَبُّ إِلَى  
الْعُلَمَاءِ.

\* هـ: تت نسخة:

أطيب وأطهر

وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بَوْلٌ وَلَا غَائِطٌ وَتَوَضَّأَ لِحَدَثٍ

\* هـ: معا:

الوضوء

\* هـ: لنوم

أَوْ نَوْمٍ ۚ أَوْ لِعَبْرٍ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ الْوُضُوءَ ۚ فَلَا بُدَّ مِنْ

\* هـ: نسخ:

الإناء

\* نسخة: يده

غَسْلِ يَدَيْهِ ۚ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي إِنْاءِهِ ۚ

وَمِنْ سُنَّةِ الْوُضُوءِ ۚ

\* هـ: معا: الوضوء

غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِنْاءِ ۚ

\* هـ: ش: إناؤه

\* هـ: نسخ:

اليد قبل

\* هـ: عت خز:

والاستنثار

دخولها

وَالْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ ۚ

وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ۚ سُنَّةٌ.

\* هـ: لاعت:

ومسح

\* هـ: نسخ:

الأذنين

وَبَاقِيهِ فَرِيضَةٌ.

فَمَنْ قَامَ إِلَى وُضُوءٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ قَالَ

\* هـ: معا:

وضوء

\* هـ: لانسخ:

عز وجل

بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَبْدَأُ فَيَسْمِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَرَهُ

\* هـ: تت نسخة:

تعالى

بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ.

وَكُونُ الْإِنْاءِ عَلَى يَمِينِهِ أَمْكَنُ لَهُ فِي تَنَاولِهِ.

\* هـ: نسخة:

ويكون

\* هـ: ع هـ: عن

\* هـ: هـ:

يدخلها

وَيَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنْاءِ

\* هـ: يده

ثَلَاثًا.



\* هـ: وإن

فَإِنْ كَانَ قَدْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ غَسَلَ ذَلِكَ مِنْهُ، ثُمَّ

\* خ: يتوضأ

تَوَضَّأَ.

\* هـ: يده الأبناء

ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ\* فَيَأْخُذُ الْمَاءَ

\* ث معا:

غُرْفَةً

فَيَمْضِضُ\* فَاهُ ثَلَاثًا مِنْ غُرْفَةٍ\*<sup>ص</sup> وَاحِدَةٍ إِنْ شَاءَ،

\* ث معا: هـ: وإن شاء

من ثلاث

أَوْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ\*<sup>ص</sup> \*\*\*.

\* معا:

بأصبعه

وَإِنْ اسْتَاكَ بِإِصْبَعِهِ\* فَحَسَنٌ.

\* هـ:

ويستتر

ثُمَّ يَسْتَشِقُّ بِأَنْفِهِ الْمَاءَ\* وَيَسْتَشِيرُهُ\* ثَلَاثًا؛ يَجْعَلُ

يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ كَامْتِخَاطِهِ.

\* معا:

فَيَمْضِضُ

\* ث: ثلاث

\* ص معا:

غُرَفَاتٍ

ث معا:

غُرَفَاتٍ

\* هـ:

فَيَأْخُذُ الْمَاءَ

بأنفه

\* ث: أقل

وَيُجْزِئُهُ أَقْلٌ\* مِنْ ثَلَاثٍ فِي الْمَضْمَضَةِ

وَالِاسْتِشْقِ.

\* ث معا:

غُرْفَةً

وَلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ فِي غُرْفَةٍ\*<sup>ص</sup> وَاحِدَةٍ.

\* ع ث:

والثلاثة

وَالنَّهْيَةُ\* أَحْسَنُ.

ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَإِنْ شَاءَ

\* معا:

فيفرغه

بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَيَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى

وَجْهِهِ فَيَفْرِغُهُ عَلَيْهِ غَاسِلًا لَهُ بِيَدَيْهِ مِنْ أَعْلَى

\* ث معا:

ذَقْنِهِ

جَبْهَتِهِ وَحَدَّ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرَفِ ذَقْنِهِ\*<sup>ص</sup>

\* ث نسخ:

لحْيِهِ

وَدَوْرٍ وَجْهِهِ كُلِّهِ مِنْ حَدِّ عَظْمِي\* لِحْيَتِهِ\* إِلَى

\* معا:

شَعْرِ

\* هـ:

عَظْمٍ

\* معا:  
صُدْغِيه

صُدْغِيه\*، وَيُمَرُّ يَدَيْهِ\*\* عَلَى مَا غَارَ\*\*\* مِنْ ظَاهِرِ  
أَجْفَانِهِ وَأَسَارِيرِ جَبْهَتِهِ وَمَا تَحْتَ مَارِنِهِ مِنْ ظَاهِرِ  
أَنْفِهِ.

\* هـ:  
فيغسل

يَغْسِلُ\* وَجْهَهُ هَكَذَا ثَلَاثًا، يَنْقُلُ الْمَاءَ إِلَيْهِ،  
وَيُحَرِّكُ\* لِحْيَتَهُ فِي غَسْلِهِ وَجْهَهُ بِكَفِّهِ لِيُدْخِلَهَا الْمَاءَ  
لِدَفْعِ الشَّعْرِ\* لِمَا يُلَاقِيهِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ  
تَخْلِيلُهَا فِي الْوُضُوءِ\* فِي قَوْلِ مَالِكٍ\*\*، وَيُجْرِي  
عَلَيْهَا يَدَيْهِ\* إِلَى آخِرِهَا.

\* ع ج ع ت:  
ويخلل  
\* معا:  
الشَّعْر  
\* معا: الوضوء

\* هامش هـ:  
بيده

\* ع: ثلاثة

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا\* أَوْ اثْنَتَيْنِ\*\*\*، يُفِيضُ  
عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَيَعْرُكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ  
يَدَيْهِ بَعْضُهَا\* بِبَعْضٍ.

\* نسخة:  
بعضها

ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ.

\* لا نسخة: و

\* ج: ويبالغ

\* هـ: منهما  
\* ت: فيدخلهما

وَيَبْلُغُ\*\* فِيهِمَا\*\*\* بِالْغَسْلِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ\*\*\*\*،  
يُدْخِلُهُمَا\* فِي غَسْلِهِ\*\*.

\* هـ ص ث:

وليس

\* ث:

فيه

وَقَدْ قِيلَ: إِلَيْهِمَا حَدُّ الْغَسْلِ؛ فَلَيْسَ\* بِوَاجِبٍ  
إِدْخَالُهُمَا فِيهِ، وَإِدْخَالُهُمَا\*\* أَخْوَطُ لِرِوَالٍ تَكْلُفِ  
التَّحْدِيدِ.

\* خ: بيديه  
\*\*\* هـ: غاب

\* ت:

رحمه الله

\* نسخة:

أو اثنتين

نسخة:

صح لابن عتاب  
وسقط لغيره

\*\*\* معا:

المرفقين

خ: المرافق

نسخة: المرفق

\* نسخ: غسله

\* معا:  
فَيُفَرِّغُهُ

ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَيَفْرِغُهُ عَلَى بَاطِنِ يَدِهِ  
الْيُسْرَى، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا رَأْسَهُ؛ يَبْدَأُ مِنْ مُقَدِّمِهِ مِنْ

\* معا: شَعْر

أَوَّلِ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَقَدْ قَرَنَ اطْرَافَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ

\* نسخة:  
وَيَجْعَلُ

بَعْضُهَا بِبَعْضٍ عَلَى رَأْسِهِ وَجَعَلَ \* إِبْهَامَيْهِ

\* مع معا هـ:  
اطْرَافَ

فِي \* صُدْغِيهِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَاسِحًا إِلَى طَرَفِ \*

شَعْرِ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى حَيْثُ بَدَأَ،

\* معا:  
صُدْغِيهِ

وَيَأْخُذُ بِإِبْهَامَيْهِ خَلْفَ أُذُنَيْهِ \* إِلَى صُدْغِيهِ \*.

وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَأَهُ إِذَا أَوْعَبَ رَأْسَهُ.

وَالأَوَّلُ أَحْسَنُ.

وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا مَبْلُولَتَيْنِ  
وَمَسَحَ بِهِمَا رَأْسَهُ أَجْزَأَهُ.

\* معا: يُفَرِّغُ

ثُمَّ يُفَرِّغُ الْمَاءَ عَلَى سَبَابَتَيْهِ وَإِبْهَامَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ

\* معا: أُذُنَيْهِ

غَمَسَ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ \* أُذُنَيْهِ \* ظَاهِرَهُمَا

\* هـ: وَمَسَحَ

وَبَاطِنَهُمَا.

\* نسخ:  
دَلَالِيهَا

«وَتَمْسَحُ الْمَرْأَةُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَمْسَحُ عَلَى دَلَالِيهَا،

\* ث معا:

وَلَا تَمْسَحُ عَلَى الْوَقَايَةِ»، وَتَدْخُلُ يَدَيْهَا مِنْ تَحْتِ

الْوَقَايَةِ

\* معا:

عِقَاصِ شَعْرِهَا \* فِي رُجُوعِ يَدَيْهَا فِي الْمَسْحِ \*.

شَعْرِهَا

ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ؛ يَصُبُّ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى  
رِجْلِهِ الْيُمْنَى، وَيَعْرُكُهَا<sup>١</sup> بِيَدِهِ الْيُسْرَى قَلِيلًا قَلِيلًا،  
يُوعِبُهَا بِذَلِكَ ثَلَاثًا.

\* ث:  
ويحركها

\*\* لا هـ:  
في ذلك

وَإِنْ شَاءَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ فِي ذَلِكَ<sup>٢</sup>، وَإِنْ تَرَكَ فَلَا  
حَرَجَ، وَالتَّخْلِيلُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ.  
وَيَعْرُكُ عَقْبِيَّهِ وَعُرْقُوبِيَّهِ وَمَا لَا يَكَادُ يُدَاخِلُهُ الْمَاءُ  
بِسُرْعَةٍ مِنْ جَسَاوَةٍ أَوْ سُقُوقٍ، فَلْيُبَالِغْ بِالْعَرَكِ مَعَ  
صَبِّ الْمَاءِ بِيَدِهِ، فَإِنَّهُ جَاءَ الْأَثَرُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ  
النَّارِ».

\* هـ:  
فإن

وَعَقِبُ الشَّيْءِ: طَرَفُهُ وَآخِرُهُ.

\* ث:  
باليسرى ما فعل

ثُمَّ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ<sup>٣</sup>.

\* هـ: و

\*\* لا هـ: ث:  
ثلاثا

وَلَيْسَ تَحْدِيدُ غَسْلِ أَعْضَائِهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا<sup>٤</sup> بِأَمْرِ لَا  
يُجْزَى دُونَهُ، وَلَكِنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُفْعَلُ.

\* نسخة:  
عليه

وَمَنْ كَانَ يُوعِبُ بِأَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ إِذَا أَحْكَمَ

\* معا:  
سواء

ذَلِكَ، وَلَيْسَ النَّاسُ فِي إِحْكَامِ ذَلِكَ سَوَاءً<sup>٥</sup>.

\* خ:  
كُلُّ النَّاسِ

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ

\* هـ: ث: وقد

الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ طَرَفَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ

\* معا:  
الوضوء

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ فَتَحَتِ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيَّهَا شَاءَ.

\* ث معا:

فُتِحَتْ

\* نسخة:

أَيُّهَا

\* ث معا:

بِأَثَرِ

وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَقُولَ بِأَثَرِ الْوُضُوءِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

\* معا:

الوضوء

\* نسخة:

عَزَّ وَجَلَّ

ت: تعالی

وَيَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الْوُضُوءِ \* اخْتِسَابًا لِلَّهِ \*\*

\* معا: الوضوء

\*\*\* نسخة: منه

\* هـ نسخ:

تَاهِبٌ وَتَنْظِفُ

نسخ: صوابه:

تَاهِبٌ وَتَنْظِفُ

\* ث: ت:

بأداء

لِمَا أَمَرَهُ \*، يَرْجُو تَقَبُّلَهُ \*\*\* وَثَوَابَهُ وَتَطْهِيرَهُ مِنَ الذُّنُوبِ بِهِ \*، وَيُشْعِرُ نَفْسَهُ أَنَّ ذَلِكَ تَاهِبًا وَتَنْظِفًا \* \* \* لِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ، وَالْوُقُوفِ \* بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَدَاءِ \* فَرِيضَتِهِ \*، وَالْخُضُوعِ لَهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَيَعْمَلُ \* عَلَى يَقِينٍ بِذَلِكَ، وَتَحَفُّظٍ فِيهِ.

\* ج: أَمَرُ

\* هـ ج: به

\* لا هـ نسخ: به

\* معا:

والوقوفُ

\* ث معا:

فرائضه

\* معا:

فيعملُ

\* ث:

إتمام

\* نسخة:

تَحْسُنُ

فَإِنْ تَمَّامَ \* كُلِّ عَمَلٍ بِحُسْنٍ \* النِّيَّةِ فِيهِ.

\* ص:

بابُ الغسل

\* معا: الغسل

\* ث:

من الجنابة

\* نت:

والعمل فيه

## بَابُ فِي الْغُسْلِ \*\*\*\*\*

وَأَمَّا الطَّهُرُ فَهُوَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَمِنَ الْحَيْضَةِ \*  
وَالنَّفَاسِ سِوَاءً \*.

\* معا: سواءاً

فَإِنْ اقْتَصَرَ الْمُتَطَهِّرُ عَلَى الْغُسْلِ \* دُونَ الْوُضُوءِ \*  
أَجْزَأُهُ.

\* معا: الوضوء

\* معا: الغسل

وَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بَعْدَ أَنْ يَبْدَأَ بِغُسْلِ مَا بَفَرَجِهِ

\* معا: وضوء

أَوْ فِي \* جَسَدِهِ مِنَ الْأَذَى \*\*, ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءً \*\*

\* لا نسخة: في  
\* نسخة: الأذاء

الصَّلَاةِ، فَإِنْ شَاءَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَهُمَا

\* نت:  
وضوءه للصلاة

إِلَى آخِرِ غُسْلِهِ، ثُمَّ يَغْمِسُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ، وَيَرْفَعُهُمَا

\* معا: غُسله

غَيْرَ قَابِضٍ بِهِمَا شَيْئًا، فَيُخَلِّلُ \*\* بِهِمَا أُصُولَ شَعْرٍ \*\*

\* نت: غير

رَأْسِهِ \*\*, ثُمَّ يَعْرِفُ بِهِمَا \*\* عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ

\* ج: ث:  
أصول شعره

عَرَفَاتٍ \*\*, غَاسِلًا لَهُ بِهِنَّ.

\* ث: عَرَفَات

وَتَفْعُلُ ذَلِكَ الْمَرَأَةُ، وَتَضَعُ \* \*\* رَأْسَهَا \*\*, ،

\* نسخة: تضغط

وَلَيْسَ عَلَيْهَا حُلٌّ عِقَاصِهِ \*\*.

\* نسخ: شعر

ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ عَلَى

\* ث: عِقَاصِهَا

شِقِّهِ الْأَيْسَرِ، وَيَتَدَلَّكُ بِيَدَيْهِ بِأَثَرِ \* صَبِّ الْمَاءِ

\* لا نت: شقه

\* معا: يَأْثُرُ

حَتَّى يَغْمَّ جَسَدَهُ\*.

\*ج:

جميع جسده

وَمَا شَكَّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَخَذَهُ مِنْ جَسَدِهِ عَاوَدَهُ

\* نسخ:

ذلكه

بِالْمَاءِ، وَذَلِكَهُ بِيَدِهِ\* حَتَّى يُوعِبَ جَمِيعَ جَسَدِهِ.

\* نسخ: يديه

وَيَتَابِعُ عُمُقَ سُرَّتِهِ، وَتَحْتَ حَلْقِهِ، وَيُخَلِّلُ شَعْرَ\*

\* تن: غمق

\* معا: شعر

لِحْيَتِهِ، وَتَحْتَ جَنَاحَيْهِ، وَبَيْنَ أَلْيَتَيْهِ، وَرُفْعِيهِ، وَتَحْتَ

رُكْبَتَيْهِ، وَأَسَافِلَ رِجْلَيْهِ، وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ.

وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ آخِرَ ذَلِكَ؛ يَجْمَعُ ذَلِكَ فِيهِمَا

\* معا: غسله

لِتَمَامِ غُسْلِهِ\* وَلِتَمَامِ\* وَضُوئِهِ\*\*\* إِنْ كَانَ آخِرَ

\* نسخة: وتمام

\* \*\* معا:

وضوئه

غَسْلَهُمَا.

وَيَحْذَرُ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ فِي تَدْلُكِهِ بِبَاطِنِ كَفِّهِ،

\* تن: كفه

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَوْعَبَ طَهْرَهُ أَعَادَ الْوُضُوءَ.

\* معا: غسله

وَإِنْ مَسَّهُ فِي ابْتِدَاءِ غُسْلِهِ\* وَبَعْدَ أَنْ غَسَلَ مَوَاضِعَ

\* نسخة:

فَلْيُمِرَّ

الْوُضُوءِ\* مِنْهُ فَلْيُمِرَّ\* بَعْدَ ذَلِكَ بِيَدَيْهِ\*\* عَلَى مَوَاضِعِ

\* معا: الوضوء

\* \*\* ث معا:

يديه

الْوُضُوءِ\* بِالْمَاءِ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنْ ذَلِكَ، وَيَنْوِيهِ.

\* معا: الوضوء

تن نسخة: يديه

بَابُ فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَصِفَةَ التَّيْمِ  
التَّيْمُ يَجِبُ لِعَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا يَسَّ أَنْ  
يَجِدَهُ فِي الْوَقْتِ.

\* نسخة:  
والتيم

وَقَدْ يَجِبُ مَعَ وُجُودِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّهِ فِي  
سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ لِمَرَضٍ مَانِعٍ، أَوْ مَرِيضٍ يَقْدِرُ عَلَى  
مَسِّهِ وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ مُسَافِرٌ يَقْرُبُ  
مِنْهُ الْمَاءَ وَيَمْنَعُهُ مِنْهُ خَوْفُ لُصُوصٍ أَوْ سِبَاعٍ.

وَإِذَا أُتِقِنَ الْمُسَافِرُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ  
وَحَرَّعَتْهُ إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ يَسَّ مِنْهُ تَيْمُّمْ فِي أَوَّلِهِ،  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ \* عِلْمٌ تَيْمُّمْ فِي وَسْطِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ  
خَافَ أَلَّا يُدْرِكَهُ \* فِي الْوَقْتِ وَرَجَا أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ.

\* ث معاد: آخر  
نسخة: آخره  
\* نسخ: منه  
\* نسخ:  
يدرك الماء

وَمَنْ تَيْمَّمَ مِنْ هَؤُلَاءِ ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ  
بَعْدَ أَنْ صَلَّى؛ فَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ  
إِيَّاهُ فَلْيُعِدْ، وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ مِنْ سِبَاعٍ \* وَنَحْوِهَا،  
وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ أَلَّا يُدْرِكَ الْمَاءَ فِي  
الْوَقْتِ وَيَرْجُو أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ.

\* نسخ: فليعده  
\* خز:  
من السباع

\*\* نسخ:  
في أول الوقت

\*\* نسخ: أو



وَلَا يُعِيدُ غَيْرُ هَؤُلَاءِ.

وَلَا يُصَلِّي صَلَاتَيْنِ بَتِيمٍ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا  
مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرَرٍ بِجِسْمِهِ  
مُقِيمٌ.

معاً:

مقيم

وَقَدْ قِيلَ: يَتِيمٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

نسخة: نسيها

نسخة: عليه

نسخة: كثيرة

ج ع: وجه

معاً: سبخة

ث: فإن

نسخة: طرف

طرف

نسخة: المرفق

المرفق

نسخة: صوابه

المرفق

نسخة: رضي الله عنه

نسخة: أن يصليهما

نسخة: أنه يصليها

نسخة: أنه يصليها

نسخة: أنه يصليها

نسخة: أنه يصليها

نسخة: واحدًا

واحدًا

نسخة: أطراف أصابع

أطراف أصابع

نسخة: المرفقين

المرفقين

معاً: مرفقه

مرفقه

\* نسخ:  
يَجْرِي

الْيُمْنَى، ثُمَّ يُجْرِي بِبَاطِنِ بَهْمِهِ عَلَى ظَاهِرِ بَهْمٍ  
يَدِهِ الْيُمْنَى.

\*\* نسخ: صوابه:  
إِبْهَامَ  
إِبْهَامَ

ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى هَكَذَا.

\* ت نسخة: يَدُهُ

فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ كَفَّهُ الْيُمْنَى بِكَفِّهِ الْيُسْرَى  
إِلَى آخِرِ أَطْرَافِهِ.

\* نسخة:  
أَطْرَافِهِم

وَلَوْ مَسَحَ الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى أَوْ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى  
كَيْفَ شَاءَ وَتَيَسَّرَ عَلَيْهِ وَأَوْعَبَ الْمَسْحَ لَأَجْزَأَهُ.

\* نسخة: يَدُهُ

\* ت نسخة:  
أَجْزَأَهُ

وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْجُنُبَ أَوْ الْحَائِضُ الْمَاءَ لِلطَّهْرِ  
تَيَمَّمَا وَصَلَّيَا، فَإِذَا وَجَدَا الْمَاءَ تَطَهَّرَا، وَلَمْ يُعِيدَا مَا  
صَلَّيَا.

\* ج: و

وَلَا يَطْأُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الَّتِي انْقَطَعَ عَنْهَا دَمٌ  
حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ بِالتَّطَهُّرِ بِالتَّيَمُّمِ حَتَّى يَجِدَ مِنَ الْمَاءِ  
مَا تَتَطَهَّرُ بِهِ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ مَا يَتَطَهَّرَانِ بِهِ جَمِيعًا.

\* ث معا:

يطأ

\* نسخ:  
يجدا

وَفِي بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ شَيْءٌ مِنْ مَسَائِلِ التَّيَمُّمِ.

\*\* نسخ:

مَسْحِ الْخَفَيْنِ

\*\* نت:

السفر والحضر

\* معا:

وضوء

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ\*\*

\* نت:

بَابُ صِفَةِ

\* ث عت:

الخفين

وَلَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفِّ\*\* فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ\*\*  
مَا لَمْ يَنْزِعْهُمَا، وَذَلِكَ إِذَا أَدْخَلَ فِيهِمَا رِجْلَيْهِ بَعْدَ أَنْ  
غَسَلَهُمَا فِي وُضُوءٍ\* تَحَلُّ بِهِنَّ الصَّلَاةُ، فَهَذَا الَّذِي إِذَا  
أَحْدَثَ وَتَوَضَّأَ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا فَلَا.

وَصِفَةُ الْمَسْحِ: أَنْ يَجْعَلَ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ فَوْقِ  
الْخَفِّ مِنْ طَرَفٍ\*\* الْأَصَابِعِ، وَيَدُهُ الْيُسْرَى مِنْ  
تَحْتِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَاسِحًا\* إِلَى حَدِّ  
الْكَعْبَيْنِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى، وَيَجْعَلُ يَدَهُ  
الْيُسْرَى مِنْ فَوْقِهَا وَالْيُمْنَى مِنْ أَسْفَلِهَا.

\* نت نسخة:

ويده

\* لا نسخ:

ماسحا

\* ث ج:

أطراف

\*\* خز:

خُفَيْهِ

\* معا:

يمسح

وَلَا يَمْسَحُ\* عَلَى طِينٍ فِي أَسْفَلِ خُفِّهِ\*\* أَوْ رَوْثِ  
دَابَّةٍ حَتَّى يُزِيلَهُ بِمَسْحٍ أَوْ غَسَلٍ.

\*\* نسخ:

يبدأ بالمسح من

الكعبين

\* نسخ: وقد

وَقِيلَ: يَبْدَأُ فِي مَسْحِ أَسْفَلِهِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ\*\* إِلَى  
طَرَفٍ\* الْأَصَابِعِ لِنَلَّا\* يَصِلَ إِلَى عَقِبِ خُفِّهِ شَيْءٌ  
مِنْ رُطُوبَةٍ مَا مَسَحَ مِنْ خُفِّهِ\* مِنَ الْقَشْبِ\*\*.

\* ث: أطراف

\* نت: خُفِّهِ

\*\* معا: الْقَشْبِ

\*\* نسخة: عليه

\* نسخ:

يمسح

وَإِنْ كَانَ فِي أَسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ\* حَتَّى يُزِيلَهُ.

\* ث: الصلوات

بَابُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَأَسْمَائِهَا

\* نسخ: وهي

أَمَّا صَلَاةُ الصُّبْحِ فَهِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى عِنْدَ  
 أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهِيَ صَلَاةُ الْفَجْرِ:  
 فَأَوَّلُ وَقْتِهَا انْصِدَاعُ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ بِالضِّيَاءِ فِي  
 أَقْصَى الْمَشْرِقِ ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ الْقِبْلَةِ حَتَّى  
 يَرْتَفِعَ فَيَعُمَّ الْأَفُقُ.\*

\* معا:  
الأفق

وَأَخِرُ الْوَقْتِ الْإِسْفَارُ الْبَيِّنُ الَّذِي إِذَا سَلَّمَ مِنْهَا  
 بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ.  
 وَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ وَاسِعٌ.  
 وَأَفْضَلُ ذَلِكَ أَوَّلُهُ.

\* معا:  
سَلَّمَ  
\* معا:  
بدأ

وَوَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ كَبِدِ السَّمَاءِ  
 وَأَخَذَ الظِّلُّ فِي الزِّيَادَةِ.  
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُؤَخَّرَ فِي الصَّيْفِ إِلَى أَنْ يَزِيدَ ظِلُّ  
 كُلِّ شَيْءٍ رُبْعَهُ بَعْدَ الظِّلِّ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ.  
 وَقِيلَ: إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي الْمَسَاجِدِ لِيُدْرِكَ  
 النَّاسُ الصَّلَاةَ.

ث: \*  
خاصّة نفسه

وَأَمَّا الرَّجُلُ فِي خَاصَّتِهِ \* فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ لَهُ.

وَقِيلَ: أَمَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا

ث: \*  
رَسُولُ اللَّهِ

وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ \* عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَبْرِدُوا

ث: \*  
رسول الله

بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ \* جَهَنَّمَ».

ث: \*  
معاً: فيح  
خر: قُوح

وَأَخِرُ الْوَقْتِ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ

نِصْفِ النَّهَارِ.

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ.

وَأَخِرُهُ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ بَعْدَ ظِلِّ

نِصْفِ النَّهَارِ.

وَقِيلَ: إِذَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ بِوَجْهِكَ وَأَنْتَ قَائِمٌ

ث: \*  
غير

غَيْرُ \* مُنْكَسٍ رَأْسَكَ وَلَا مُطَاطِئٍ لَهُ:

ث: \*  
ببصرك

فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الشَّمْسِ \* فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ.

وَإِنْ لَمْ تَرَهَا بِبَصْرِكَ فَلَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ.

ث: \*  
نسخة:  
الشمس

وَإِنْ نَزَلْتَ \* عَنْ بَصْرِكَ فَقَدْ تَمَكَّنَ دُخُولُ الْوَقْتِ.

ث: \*  
نسخة:  
رحمه الله

وَالَّذِي وَصَفَ مَالِكٌ \* أَنَّ الْوَقْتَ فِيهَا مَا لَمْ

ث: \*  
نسخ: تُصَفَّرُ  
نسخ: تُصَفَّرُ

تُصَفَّرُ \* الشَّمْسُ.

وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ وَهِيَ صَلَاةُ الشَّاهِدِ - يَعْنِي:

الْحَاضِرَ، يَعْنِي: أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يُقَصِّرُهَا، وَيُصَلِّيُهَا  
 كَصَلَاةِ الْحَاضِرِ - فَوَقْتُهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَإِذَا  
 تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ، لَا تُؤَخَّرُ.  
 وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ، لَا تُؤَخَّرُ\*.  
 وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ - وَهِيَ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَهَذَا  
 الْاسْمُ أَوْلَى بِهَا - غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ.  
 وَالشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ الْبَاقِيَةُ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ بَقَايَا  
 شُعَاعِ شُعَاءِ الشَّمْسِ\*.  
 فَإِذَا لَمْ يَبْقَ\* فِي الْمَغْرِبِ صُفْرَةٌ وَلَا حُمْرَةٌ فَقَدْ  
 وَجَبَ الْوَقْتُ، لَا يُنْظَرُ\* إِلَى الْبَيَاضِ\* فِي الْمَغْرِبِ.  
 فَذَلِكَ لَهَا وَقْتُ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ مِمَّنْ\* يُرِيدُ  
 تَأْخِيرَهَا لِشُغْلٍ أَوْ عُذْرٍ.  
 وَالْمُبَادَرَةُ بِهَا أَوْلَى.  
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَهَا أَهْلُ الْمَسَاجِدِ قَلِيلًا  
 لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ.  
 وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ لِعَيْرِ شُغْلٍ بَعْدَهَا.

\* معاً:  
يُقَصِّرُهَا

\* نسخ:  
عنه

\* عت:  
شعاع

\* معاً: بَقِيَ

\* نسخة: و  
\* نسخة: تَنْظُرُ  
\* نسخة: لِمَنْ

\*\*\* ش:  
الباقى

## بَابُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

الْأَذَانُ وَاجِبٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ الرَّائِيَةِ.

فَأَمَّا الرَّجُلُ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ فَإِنْ أَدَّنَ فَحَسَنٌ،  
وَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنْ أَقَامَتْ فَحَسَنٌ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ.

وَلَا يُؤَذَّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا إِلَّا الصُّبْحُ \*\* فَلَا بَأْسَ  
أَنْ يُؤَذَّنَ لَهَا \*\* فِي السُّدُسِ الْآخِرِ \*\* مِنَ اللَّيْلِ.  
وَالْأَذَانُ:

«اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ  
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ  
أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

ثُمَّ تَرْجِعُ بِأَرْفَعَ مِنْ صَوْتِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَتُكْرَرُ  
التَّشْهيدُ فَتَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا  
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ  
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى  
الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ».

\* لا نسخة:  
خاصة

\*\* معا:  
الصُّبْحُ

\*\* نسخة: بها  
\*\*\* نسخة:  
الأخير

\* ق:  
للصلاة  
\* نسخة:  
يؤذن

\* صح:  
بالسكون في  
جميعها  
نسخ:  
بالحركات

\* نت:  
تُرْجَعُ

فَإِنْ كُنْتَ فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ زِدْتَ هَهُنَا: «الصَّلَاةُ

خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، لَا تَقُلْ

❖ ن: ولا

ذَلِكَ فِي غَيْرِ نِدَاءٍ ۝ الصُّبْحِ.

❖ لا نسخ: نداء

«اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - مَرَّةً وَاحِدَةً -».

وَالْإِقَامَةُ وَتَرْتِيلٌ:

❖ لا نت: و

«اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ

❖ صح:

إثبات الحركات

مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ،

في آخره

قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - مَرَّةً

❖ لا نسخ:

مرة واحدة

وَاحِدَةً ۝ -».

❖ معا: وتر

لا نت: وتر



\* نسخة:  
الصلاة

بَابُ صِفَةِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ  
وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ النَّوَافِلِ وَالسُّنَنِ

\* \* \* معاً: يقول  
\* \* \* نسخ: أكبر

وَالْإِحْرَامُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَقُولَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» \* \* \*  
لَا يُجْزِي غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

\* ث:  
الصَّلَوَاتِ

\* نسخة: وَ

وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ.

\* نسخة: صلاة

ثُمَّ تَقْرَأُ؛ فَإِنْ كُنْتَ فِي الصُّبْحِ قَرَأْتَ جَهْرًا بِأَمِّ

\* معاً: تستفتح

الْقُرْآنِ، لَا تَسْتَفْتِحُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي  
أَمِّ الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّورَةِ بَعْدَهَا.

\* نسخ: التي

فَإِذَا قُلْتَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُلْ: «آمِينَ» إِنْ كُنْتَ

\* نسخة:

وَحَدَكَ أَوْ خَلْفَ إِمَامٍ، وَتُخْفِيهَا، وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ

وَرَاءَ

\* نسخة:

فِيمَا جَهَرَ فِيهِ، وَيَقُولُهَا فِيمَا أَسْرَفَ فِيهِ، وَفِي قَوْلِهِ إِيَّاهَا

يَجْهَرُ

فِي الْجَهْرِ اخْتِلَافٌ.

\* معاً: طَوَالَ

ثُمَّ تَقْرَأُ سُورَةً مِنْ طَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَإِنْ كَانَتْ

\* ت: وتُجْهَرُ

أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ فَحَسَنٌ بِقَدْرِ التَّغْلِيسِ، وَتَجْهَرُ

بِقِرَاءَتِهَا.

\* نسخ:

لِلرُّكُوعِ

فَإِذَا تَمَّتِ السُّورَةُ كَبَّرْتَ فِي انْحِطَاطِكَ إِلَى الرُّكُوعِ،

فَتُمْكِّنْ يَدَيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ، وَتَسْوِي ظَهْرَكَ  
مُسْتَوِيًّا، وَلَا تَرْفَعْ رَأْسَكَ وَلَا تُطَاطِئُهُ...،  
وَتُجَافِي بِضَبْعَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ.

\*\*\* معا  
تطاطئه  
نسخ: تطاطيه

\* لا نسخة: و  
\* معا: ترفع  
\* ت نسخة: بضعيك

وَتَعْتَقِدُ الْخُضُوعَ بِذَلِكَ بِرُكُوعِكَ \* وَسُجُودِكَ.

\* نسخة:  
في ركوعك

وَلَا تَدْعُ فِي رُكُوعِكَ، وَقُلْ إِنْ شِئْتَ: «سُبْحَانَ

\* معا: تدعو

رَبِّي الْعَظِيمَ \* وَبِحَمْدِهِ»، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ \* تَوْقِيتُ  
قَوْلٍ، وَلَا حَدٌّ فِي اللَّبْثِ \*.

\*\*\* نسخة:  
لذلك

\* نسخ: العظيم

\*\*\* معا:  
اللُّبْثُ  
اللُّبْثُ

\* معا: حد

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ وَأَنْتَ قَائِلٌ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ  
حَمِدَهُ»، ثُمَّ تَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» إِنْ كُنْتَ  
وَحْدَكَ \*، وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ، وَلَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ:  
«سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ  
الْحَمْدُ».

\* نسخة:  
أَوْ خَلْفَ إِمَامٍ

وَتَسْوِي قَائِمًا مُطْمَئِنًّا مُتَرَسِّلًا.

ثُمَّ تَهْوِي \* سَاجِدًا لَا تَجْلِسُ \*، ثُمَّ تَسْجُدُ وَتُكَبِّرُ  
فِي انْحِطَاطِكَ لِلْسُّجُودِ، فَتُمْكِّنُ جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ  
الْأَرْضِ، وَتُبَاشِرُ بِكَفَيْكَ الْأَرْضَ \* بِاسِطًا يَدَيْكَ  
مُسْتَوِيَّتَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ، تَجْعَلُهُمَا \* حَدَّوْ أَدْنِيكَ \* أَوْ

\* معا:  
تُهوي

\*\*\* معا:  
تجلس

\* نسخ:  
في السجود

\* معا:  
تجعلهما

\*\*\* ث:  
أَدْنِيكَ

\* ث: وذلك  
نسخ: وكل ذلك

دُونَ ذَلِكَ، ذَلِكَ \* وَاسِعٌ، غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَفْتَرِشُ \*  
ذِرَاعَيْكَ فِي الْأَرْضِ، وَلَا تَضُمُّ \* عِصْدَيْكَ إِلَى  
جَنْبَيْكَ، وَلَكِنْ تَجْنَحُ \* بِهِمَا تَجْنِيحًا وَسَطًا، وَتَكُونُ  
رِجْلَاكَ فِي سُجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ بَطُونُ \* إِنِّهَامَيْهِمَا إِلَى  
الْأَرْضِ، وَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ فِي سُجُودِكَ: «سُبْحَانَكَ \*  
ظَلَمْتُ نَفْسِي وَعَمِلْتُ سُوءًا فَاغْفِرْ لِي» أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ  
إِنْ شِئْتَ، وَتَدْعُو فِي السُّجُودِ إِنْ شِئْتَ، وَلَيْسَ  
لِطُولِ ذَلِكَ وَقْتُ، وَأَقْلَهُ أَنْ تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلَكَ  
مُتَمَكِّنًا.

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ بِالتَّكْبِيرِ فَتَجْلِسُ، فَتُنِي \* رِجْلَكَ  
الْيُسْرَى فِي جُلُوسِكَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَتَنْصُبُ \*  
الْيُمْنَى وَبَطُونُ \* أَصَابِعَهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ  
عَنِ الْأَرْضِ عَلَى رُكْبَتَيْكَ.

ثُمَّ تَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا.

ثُمَّ تَقُومُ مِنَ الْأَرْضِ كَمَا أَنْتَ مُعْتَمِدًا عَلَى يَدَيْكَ  
لَا تَرْجِعُ \* جَالِسًا لِتَقُومَ مِنْ جُلُوسٍ وَلَكِنْ كَمَا ذَكَرْتُ  
لَكَ، وَتُكَبِّرُ فِي حَالِ قِيَامِكَ.

\* معا: تفتريش

\* معا: تضم

\* معا: تجنح

\* ث معا: وبطون

\* نسخ: ربي

\* نسخ: فتني

\* معا: وتنصب

\* تت نسخة:  
ويطون

\* نسخ: ترجع

\* لا ت: و

ثُمَّ تَقْرَأُ كَمَا قَرَأْتَ فِي الْأُولَى أَوْ دُونَ ذَلِكَ،  
وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاءَ غَيْرِ أَنَّكَ تَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ \*\*  
بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَإِنْ شِئْتَ قَنَّتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ تَمَامِ  
الْقِرَاءَةِ.

\* معا:  
سواء

\*\* لا نسخ:  
في الصبح

وَالْقُنُوتُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ \*\* وَنَسْتَغْفِرُكَ،  
وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ، وَنَخْنَعُ لَكَ، وَنَخْلَعُ  
وَنَتَرَكُ مَنْ يَكْفُرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي  
وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْفِدُ، تَرْجُو رَحْمَتَكَ  
وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ \*\*».  
ثُمَّ تَفْعَلُ فِي الْجُلُوسِ وَالسُّجُودِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ  
الْوَصْفِ.

\* جد خز:  
إني أستعينك  
\* لا نسخ:  
ونتوكل عليك

\*\* نسخة:  
ونستهديك

\* معا: نحفد

\* نسخ:  
بالكافرين  
نسخة: بالكافر

\* معا:  
ملحق  
\* نسخ:  
في السجود  
والجلوس

فَإِذَا جَلَسْتَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ نَصَبْتَ رِجْلَكَ  
الْيُمْنَى وَبُطُونَ أَصَابِعَهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَأَثْنَيْتَ \*\*  
الْيُسْرَى، وَأَفْضَيْتَ بِأَلْيَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا تَقْعُدُ  
عَلَى رِجْلِكَ الْيُسْرَى.

\* نسخ: بين  
\* ت: وبطون  
\* د: باليَّتِكَ

\*\* نسخة:  
وثنيت

وَإِنْ شِئْتَ أَحْنَيْتَ الْيُمْنَى فِي انْتِصَابِهَا، فَجَعَلْتَ  
جَنْبَ بَهِمَّهَا إِلَى الْأَرْضِ فَوَاسِعٌ \*\*، ثُمَّ تَتَشَهَّدُ.

\* نسخة: بَهِمَّهَا  
صوابه: إبهامها  
ت: إبهامها

\* نسخة:  
صوابه: حَنِيتَ  
ت: حَنِيتَ  
\* نسخة:  
فذلك واسع

وَالشَّهَدُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ

نسخة:  
النَّبِيِّ

الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ

، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنَّ

نسخة:  
وبركاته

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ

نسخة:  
عَبْدُهُ

نسخة: وحده لا  
شريك له

وَرَسُولُهُ».

فَإِنْ سَلَّمْتَ بَعْدَ هَذَا أَجَزَّاكَ.

وَمِمَّا تَرِيدُهُ إِنْ شِئْتَ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ

مُحَمَّدٌ حَقٌّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ

السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَارْحَمْ

مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ

مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ

وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

نسخة:  
في العالمين

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ، وَعَلَى

نسخة: لا ص: و

أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ،

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِإِثْمَتِنَا وَمَنْ سَبَقَنَا

نسخة:  
ولمن

بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزْمًا.

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ  
 نَبِيِّكَ \*، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ  
 نَبِيِّكَ \*.

\* نسخ: وَعَلَى اللَّهِ\*\* نسخ:  
ونعوذ\* نسخ: وَعَلَى اللَّهِ

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا، وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا  
 أَعْلَنَّا \* وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا.

\* ث:  
وما أسرفنا

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَفِنَا  
 عَذَابَ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ،  
 وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ \* الدَّجَالِ، وَمِنْ  
 عَذَابِ النَّارِ، وَسُوءِ الْمَصِيرِ.

\* نسخ:  
المسيح\* نسخة:  
جهنم

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،  
 السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

ثُمَّ تَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ»، تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ  
 يَمِينِكَ، تَقْصِدُ بِهَا قِبَالَهَ وَجْهَكَ، وَتَيَّامُنُ بِرَأْسِكَ قَلِيلًا.  
 هَكَذَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَحْدَهُ.

\* لا نسخة:  
عن يمينك  
\* ث: أو

وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً، يَتَيَّامُنُ بِهَا قَلِيلًا،  
 وَيُرُدُّ أُخْرَى عَلَى الْإِمَامِ قِبَالَتهُ، يُشِيرُ \* إِلَيْهِ، وَيُرَدُّ \*  
 عَلَى مَنْ كَانَ سَلَّمَ عَلَيْهِ \* عَنْ يَسَارِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ

\* نسخ: بها

\* نسخة: يُسَلِّمُ

\*\* نسخة: أُخْرَى

\*\* لا نسخ: عليه

\* نسخ:  
عن

سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَمْ يَرُدَّ عَلَى \* يَسَارِهِ شَيْئًا.

وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ فِي تَشَهُدِهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَيَقْبِضُ

\*\*\* ث: وقد

أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُمْنَى وَيَبْسُطُ السَّبَابَةَ يُشِيرُ بِهَا \* قَدْ\*

\* خ: إليه

نَصَبَ حَرْفَهَا إِلَى وَجْهِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَحْرِيكِهَا؛ فَقِيلَ: يَعْتَقِدُ بِالْإِشَارَةِ

\*\*\* نسخ: واحد  
\*\*\* ث: معًا:

بِهَا أَنَّ اللَّهَ \* أَحَدٌ\*\*، وَيَتَأَوَّلُ مَنْ يُحَرِّكُهَا\*\*\* أَنَّهَا

\* نسخ: إله  
نسخة: عز وجل

في تحريكها

مَقْمَعَةٌ \* لِلشَّيْطَانِ.

\* معاد: ومقمعة

\*\*\* ث:

والله أعلم

وَأَحْسِبُ تَأْوِيلَ \* ذَلِكَ \*\* أَنْ يَذْكُرَ بِذَلِكَ مِنْ أَمْرِ

\* ث: تأويل

\*\*\* نسخة:

تعالى

الصَّلَاةِ \* مَا يَمْنَعُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ \*\* - عَنْ السَّهْوِ فِيهَا

\* ع د:  
صلاته

وَالشُّغْلِ عَنْهَا.

\*\*\* معا: يحركها

وَيَبْسُطُ يَدَهُ الْيُسْرَى \* وَلَا يُحَرِّكُهَا\*\* وَلَا يُشِيرُ بِهَا.

\* نسخة:

على فخذه

\*\*\* نسخ:

أَنْ يَسْبَحَ

وَيُسْتَحَبُّ الذِّكْرُ بِإِثْرِ \* الصَّلَوَاتِ، \*\* يُسَبِّحُ اللَّهُ\*\*\*

\* ص معا: بِإِثْرٍ

ث معا:

\*\*\* لا نسخ: الله

\*\*\* نسخة: تسبح

وتحمد وتكبر

نسخة تقديم وتأخير:

وتكبر / وتحمد

ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدُ اللَّهُ \* ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرُ\*\*

بِأَذْبَارٍ / أَذْبَارَ

اللَّهُ \* ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَخْتِمُ الْمِائَةَ بِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

\* لا نسخ: الله

وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي

وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

\* لا نسخة:

يحيي ويميت

\* معا:

بِإِثْرٍ

وَيُسْتَحَبُّ بِإِثْرِ \* صَلَاةِ الصُّبْحِ التَّمَادِي فِي الذِّكْرِ

وَالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قُرْبِ طُلُوعِهَا، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

\* نسخة: ذلك

وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ \* الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الْفَجْرِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُسْرِهَا \*.

\* نسخة:

ركعتين

\* نسخة:

يُسْرِ بِهَا

وَالْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ بِنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ مِنَ الطُّولِ \* أَوْ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلًا، وَلَا يَجْهَرُ \* فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ.

\* د: الطوال

وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ \* بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ سِرًّا، وَفِي الْأَخْرَتَيْنِ \* بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَحَدَّهَا سِرًّا.

\* نسخ:

منهما

\* نسخ:

الأخريتين

الأخريتين

وَيَتَشَهَّدُ فِي الْجَلْسَةِ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ \* وَرَسُولُهُ».

\* نسخة:

عبدُه

ثُمَّ يَقُومُ فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا. هَكَذَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَحْدَهُ.

وَأَمَّا الْمَأْمُومُ؛ فَبَعْدَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ يَقُومُ \* الْمَأْمُومُ أَيْضًا، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ، وَيَفْعَلُ فِي بَقِيَّةِ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ صِفَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ \* نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الصُّبْحِ.

\* لا نسخ:

وأما المأموم

\* لا نسخة:

والجلوس

\* ث معا:  
يُجهر\* نسخة:  
ويقوم



وَيَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا.

\*\*\* تت نسخة:  
بَعْدَهَا

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ \*\*\* بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ  
مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ.

\* لا نسخ: و  
\*\* لا نسخ: له

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

\* نسخة:  
ذكرنا

وَيَفْعَلُ فِي الْعَصْرِ كَمَا وَصَفْنَا فِي الظُّهْرِ سِوَاءٍ  
إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ

\* \* معا:  
مِثْلُ / مِثْلِ

بِالْقِصَارِ مِنَ السُّورَةِ مِثْلَ \* ﴿وَالضُّحَى﴾ وَ﴿إِنَّا  
أَنْزَلْنَاهُ﴾ وَنَحْوَهَا \*.

\* معا: السُّورَةِ  
\* نسخة:  
(فِي كَيْلَةِ الْقَدْرِ)

\* \* نسخ:  
ونحوهما

\* نسخ: وأما

فَأَمَّا الْمَغْرِبُ فَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ  
الْأُولَيَيْنِ مِنْهَا، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهُمَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ  
وَسُورَةٍ مِنَ السُّورَةِ الْقِصَارِ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ  
فَقَطْ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

\* نسخ: مِنْهَا

\* معا: السُّورَةِ

\* ث: ثم

\* ث: له

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَهَا بِرَكَعَتَيْنِ، وَمَا زَادَ فَهُوَ  
خَيْرٌ، وَإِنْ تَنَفَّلَ بِسِتِّ رَكَعَاتٍ فَحَسَنٌ، وَالتَّنَفُّلُ بَيْنَ  
الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مُرَغَّبٌ فِيهِ.

وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا فَكَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي

غَيْرِهَا.

وَأَمَّا الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ - وَهِيَ الْعَتَمَةُ، وَاسْمُ الْعِشَاءِ

\* ت: فَيُجْهَرُ

\*\* نسخة:

الرَّكَعَتَيْنِ

أَخْصَّ بِهَا وَأَوَّلَى - فَيَجْهَرُ فِي ... الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ

الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَقِرَاءَتُهَا أَطْوَلُ قَلِيلًا

مِنْ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ.

\* نسخة:

الرَّكَعَتَيْنِ

وَفِي \* الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ سِرًّا.

ثُمَّ يَفْعَلُ فِي سَائِرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَصْفِ.

وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا لِغَيْرِ

ضُرُورَةٍ.

\* ث معا: يُسْرُ

نسخة:

تُسْرُ/ يُسْرُ

وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي تُسْرُسُ \*\* فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا هِيَ

بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ بِالتَّكْلُمِ بِالْقُرْآنِ.

وَأَمَّا الْجَهْرُ فَأَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِنْ كَانَ

وَخَدَهُ.

وَالْمَرْأَةُ دُونَ الرَّجُلِ فِي الْجَهْرِ، وَهِيَ فِي هَيَأَةِ

\* د: تَفْرُجُ

معا: تفرج

الصَّلَاةِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهَا تَنْضَمُّ وَلَا تَفْرُجُ. فَخَذِيهَا وَلَا

عَضْدِيهَا، وَتَكُونُ مُنْضَمَّةً مُنزَوِيَةً فِي جُلُوسِهَا

وَسُجُودِهَا وَأَمْرِهَا كُلِّهِ.

\*\* عت:

فَيَجْهَرُ فِيهَا

بِالْقِرَاءَةِ فِي

الرَّكَعَتَيْنِ

\*\* نسخة:

الْآخِرَتَيْنِ

\* نسخة:

وَالْحَدِيثُ لِغَيْرِ

ضُرُورَةٍ بَعْدَهَا

\*\* ث معا: بِهَا

\*\*\* معاً:

الوتر

ثُمَّ يُصَلِّي \* الشَّفْعَ \*\* وَالْوَتْرَ \*\*\* جَهْرًا، وَكَذَلِكَ

\* نسخ: تصلي

\*\* نسخة: الشَّفْع

يُسْتَحَبُّ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْإِجْهَارُ وَفِي نَوَافِلِ النَّهَارِ

\* نسخة:

جهراً بالنهار

الْإِسْرَارُ، وَإِنْ جَهَرَ فِي النَّهَارِ \* فِي تَنَفُّلِهِ فَذَلِكَ

وَاسِعٌ.

\* نسخة: الشَّفْع

وَأَقْلُ الشَّفْعِ رَكْعَتَانِ.

\* نسخة: الرُّكْعَةُ

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي \* الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَ﴿سَبَّحْ

أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَ﴿قُلْ يَتَايَا

الْكُفْرُونَ﴾، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

\* معاً: الوتر

ثُمَّ يُصَلِّي الْوَتْرَ \* رَكْعَةً؛ يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَ﴿قُلْ

\* معاً: المَعُودَتَيْنِ

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَالْمَعُودَتَيْنِ \*.

\*\*\* نسخ:

الاشْفَاع

\*\*\* نسخة: شَيْئاً

وَإِنْ \* زَادَ \*\* مِنَ الْإِشْفَاعِ \*\*\* جَعَلَ آخِرَ ذَلِكَ

\* نسخ: فإن

\*\* خ: شيئاً

\* معاً: الوتر

الوتر \*.

\* معاً: وَاللَّيْلِ

وَكَانَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ

\* معاً:

عَشْرَ

اَثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، وَقِيلَ: عَشْرٌ \*.

\* معاً:

يُوتِرُ

رَكْعَاتٍ ثُمَّ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ.

وَأَفْضَلُ اللَّيْلِ آخِرُهُ فِي الْقِيَامِ، فَمَنْ آخَرَ تَنَفُّلَهُ

\* معا: وتره

وَوَتَرُهُ إِلَى آخِرِهِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ إِلَّا مَنِ الْعَالِبُ عَلَيْهِ

\* معا: وتره

أَلَّا يَنْتَبِهَ فَلْيَقْدَمْ وَتَرُهُ مَعَ مَا يُرِيدُ\*\* مِنَ النَّوَافِلِ أَوَّلَ

\*\* نسخة:  
يزيد

اللَّيْلِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ فِي آخِرِهِ تَنَفَّلَ مَا شَاءَ

\* معا: الوتر

مِنْهَا مَثْنَى مَثْنَى وَلَا يُعِيدُ الْوَتْرَ\*.

\* نسخة:

وَمَنْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ عَنْ حِزْبِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ

الفجر و

طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَوَّلِ\* الْإِسْفَارِ، ثُمَّ يُوترُ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ.

\* معا: الوتر

وَلَا يَقْضِي الْوَتْرَ\* مَنْ ذَكَرَهَا\*\* بَعْدَ أَنْ صَلَّى

\*\* نسخة:  
ذكره

الصُّبْحَ.

\* نسخ: وإن

وَمَنْ\* دَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى وُضُوءٍ فَلَا يَجْلِسُ\*\*

\*\* معا:  
يجلس

\* ص: وقت

حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ إِنْ كَانَ وَقْتًا\* يَجُوزُ فِيهِ

الرُّكُوعُ.

\* معا: وإن

وَمَنْ\* دَخَلَ\*\* وَلَمْ يَرْكَعْ لِلْفَجْرِ\*\* أَجْزَأُهُ

\*\* ث: المسجد

لِذَلِكَ رَكْعَتَا الْفَجْرِ.

\* معا: ومن

وَإِنْ\* رَكَعَ الْفَجْرَ\*\* فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ

\*\* نسخ:  
للفجر

فَاخْتُلِفَ فِيهِ؛ فَقِيلَ: يَرْكَعُ، وَقِيلَ: لَا يَرْكَعُ.

\* معا:

وَلَا صَلَاةَ نَافِلَةٍ\* بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَا الْفَجْرِ إِلَى

نافلة / نافلة

طُلُوعِ الشَّمْسِ.

## بَابُ فِي الإِمَامَةِ وَحُكْمِ الإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

وَيُؤْتَمُّ النَّاسُ أَفْضَلُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ، وَلَا تَوُثُّ الْمَرْأَةُ  
فِي فَرِيضَةٍ وَلَا نَافِلَةٍ لَرِجَالًا وَلَا نِسَاءً.

※ نسخة:  
يُسْرُ

※ ص: به

※ نسخ:  
وَيَقْرَأُ

※ نسخة:  
يُجْهَرُ

وَيُتْقَرَأُ مَعَ الإِمَامِ فِيمَا يُسِرُّ فِيهِ، وَلَا يُتْقَرَأُ مَعَهُ  
فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ.

※ نسخة:

من صلاة الإمام

من صلاة الجماعة

وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ ° فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ،  
فَلْيَقْضِ بَعْدَ سَلَامِ الإِمَامِ مَا فَاتَهُ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ  
الإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا ° فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ  
فَفِعْلُهُ ° كَفِعْلِ الْبَانِي الْمُصَلِّي وَحْدَهُ.

※ ث معا:  
فيفعله

※ نسخ:  
فأما

※ ث معا:  
فإنه يعيدُ

وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ ° فِي الْجَمَاعَةِ  
لِلْفَضْلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَحْدَهَا.  
وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَا  
يُعِيدُهَا فِي الْجَمَاعَةِ.

※ نسخة:

يعيده  
يعيدها

※ نسخة:

أخرى

※ نسخة:  
والجلوس

※ نسخ:  
الجماعة

وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا التَّشَهُّدَ وَالسُّجُودَ ° فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ °  
فِي جَمَاعَةٍ ° °.  
وَالرَّجُلُ الْوَاحِدُ مَعَ الإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ.

\* نسخ:  
فأكثر

وَيَقُومُ الرَّجُلَانِ فَأَكْثَرُ. خَلْفَهُ.

\* ث:  
وإن

فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهُمَا قَامَتْ خَلْفَهُمَا.

فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا رَجُلٌ صَلَّى عَنْ سَائِرِ يَمِينِ الْإِمَامِ

وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا.

وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ قَامَتْ خَلْفَهُ.

وَالصَّبِيُّ إِنْ صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَلْفَ الْإِمَامِ

قَامَا خَلْفَهُ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يَعْقِلُ لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ مَنْ

يَقِفُ مَعَهُ.

\* ث:  
أن لا يذهب  
ويدع

وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ إِنْ صَلَّى وَخَذَهُ قَامَ مَقَامَ

الْجَمَاعَةِ.

\* نسخ: وإن

وَيُكْرَهُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ أَنْ تُجْمَعَ فِيهِ

الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ.

وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً؛ فَلَا يُؤْمُ فِيهَا أَحَدًا..

\* نسخ:  
يؤم

وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ فَلْيَتَّبِعْهُ مَنْ لَمْ

\* ث معاص:  
فليتبعه

يَسْهُ مَعَهُ مِمَّنْ خَلْفَهُ.

\* لا نسخ:  
معه

وَلَا يَرْفَعُ أَحَدٌ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا بَعْدَ

فَعْلِهِ، وَيَفْتَتِحُ بَعْدَهُ، وَيَقُومُ مِنْ اثْنَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ،

\* نسخة:  
المرأة  
\* ث معا:  
على\* لا نسخ:  
قام

وَيُسَلِّمُ بَعْدَ سَلَامِهِ.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَوَاسِعٌ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعَهُ، وَبَعْدَهُ  
أَحْسَنُ.

وَكُلُّ سَهْوٍ سَهَاهُ الْمَأْمُومُ فَالْإِمَامُ يَحْمِلُهُ عَنْهُ إِلَّا  
رَكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ تَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ أَوْ السَّلَامِ أَوْ  
اعْتِقَادَ نِيَّةِ الْفَرِيضَةِ.

\* لا نسخة:

بعد سلامه

وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَتَّبِعُ بَعْدَ سَلَامِهِ،  
وَلْيَنْصَرِفْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ.

\*\*\* د:

تَمَّ الرُّبْعُ الْأَوَّلُ

..



## بَابُ جَامِعٍ فِي الصَّلَاةِ

معاً:  
بَابُ جَامِعِ الصَّلَاةِ

وَأَقْلُ مَا يُجْزَى الْمَرْأَةُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ  
الدَّرْعُ الْحَصِيفُ\* السَّابِغُ الَّذِي يَسْتُرُ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا  
وَهُوَ الْقَمِيصُ وَالْخِمَارُ الْحَصِيفُ\*.

معاً:  
الخصيف

معاً:  
الرجل الصلاة  
\*\*\* ث: في الصلاة  
ثوب واحد  
\*\*\* ث: ولا وجهه  
نسخة: قلب:  
وجهه أو أنفه

وَتُجْزَى الرَّجُلُ الصَّلَاةُ\* فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ\*\*\*.

\*\*\* ث: وتُجْزَى

وَلَا يُعْطَى أَنْفُهُ أَوْ وَجْهُهُ\* فِي الصَّلَاةِ أَوْ يَضُمُّ  
ثِيَابَهُ أَوْ يَكْفِتُ شَعْرَهُ\*\*.

\*\*\* ث: يغطُّ

معاً: يكفّت  
معاً: شعره

وَكُلُّ سَهْوٍ فِي الصَّلَاةِ بِيَزَادَةٍ\* فَلْيَسْجُدْ لَهُ  
سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ، يَتَشَهَّدُ لهُمَا وَيُسَلِّمُ مِنْهُمَا.

\*\*\* ث: نسخة: فيها

وَكُلُّ سَهْوٍ بِنَقْصٍ\* فَلْيَسْجُدْ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ إِذَا تَمَّ  
تَشَهُدُهُ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ\* وَيُسَلِّمُ.

\*\*\* ث: نسخة: بِنَقْصَانِ

\*\*\* نسخ:  
أتمّ تشهده

\*\*\* د: ويتشهد

وَقِيلَ: لَا يُعِيدُ التَّشَهُدَ.

\*\*\* ث: معاً: وقد

وَمَنْ نَقَصَ وَزَادَ سَجْدَ قَبْلَ السَّلَامِ\*.

\*\*\* لا: ث: ما

وَمَنْ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ فَلْيَسْجُدْ مَتَى مَا  
ذَكَرَ وَإِنْ طَالَ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ قَبْلَ السَّلَامِ سَجَدَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ



\* ث: تباعد      \* نسخ: عن  
 بَعْدَهُ ابْتِدَاءُ صَلَاتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ نَقْصِ شَيْءٍ  
 \* نسخ: و      \* نسخة: التَّكْبِيرَتَيْنِ  
 خَفِيفٍ كَالسُّورَةِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ \* أَوْ  
 \* نسخة: أو      \* معا: شبه  
 التَّشْهُدَيْنِ وَشَبْهَهُ \* ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَلَا يُجْزَى سُجُودُ السَّهْوِ لِنَقْصِ رَكْعَةٍ وَلَا سَجْدَةٍ  
 \* خ: الركعتين      \* نت: صلاة  
 وَلَا لِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا أَوْ فِي رَكْعَتَيْنِ \*  
 مِنْهَا، وَكَذَلِكَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي رَكْعَةٍ مِنْ \*  
 الصُّبْحِ.

وَاخْتَلَفَ فِي السَّهْوِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي رَكْعَةٍ مِنْ  
 \* نسخ: فيها  
 غَيْرِهَا؛ فَقِيلَ: يُجْزَى فِيهِ سُجُودُ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ،  
 وَقِيلَ: يُلْغِيهَا وَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ، وَقِيلَ: يَسْجُدُ قَبْلَ  
 السَّلَامِ وَلَا يَأْتِي بِرَكْعَةٍ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ اخْتِطَاطًا، وَهَذَا  
 أَحْسَنُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

\* ث: واجدة      \* نسخة: سنوى      \* نسخة: القنوت  
 وَمَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرَةٍ \* أَوْ عَنْ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ  
 حَمِدَهُ» مَرَّةً أَوْ الْقُنُوتِ \* فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ  
 \* نسخة: فيكبر      \* وليكبر      \* نسخة: فليكبر  
 شَيْءٌ مِنْهَا فَلْيَرْجِعْ إِنْ كَانَ بِقُرْبِ ذَلِكَ، فَيَكْبِرُ \*  
 تَكْبِيرَةً يُحْرِمُ بِهَا، ثُمَّ يُصَلِّحُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ.  
 \* ث: يصلي      \* نت: يصلي

\* هـ: و

وَإِنْ تَبَاعَدَ ذَلِكَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ.

وَكَذَلِكَ مَنْ نَسِيَ السَّلَامَ.

\* هـ نسخ: أثلث

\* د: أو  
نسخة: ثلاثا أو

وَمَنْ لَمْ يَذِرْ مَا صَلَّى؛ ثَلَاثٌ <sup>متع</sup> رَكَعَاتٍ أَمْ <sup>مت</sup> أَرْبَعًا <sup>مت</sup> بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَصَلَّى مَا شَكَّ فِيهِ، وَأَتَى بِرَابِعَةٍ\*،\*\*، وَسَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ\*\*\*.

\* نسخ: فأتى

\* هـ: وسلم

\*\*\* نسخ:

السلام

\* لا هـ:

وأتى برابعة

\* نسخة:

في الصلاة

وَمَنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ.

\* نسخ: أسلم

وَمَنْ لَمْ يَذِرْ سَلَّمَ أَوْ لَمْ يُسَلِّمْ؛ سَلَّمَ وَلَا سُجُودَ

عَلَيْهِ.

وَمَنْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ فِي السَّهْوِ فَلَيْلَهُ عَنْهُ وَلَا إِصْلَاحَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَهُوَ

\* لا نسخ: زاد

الَّذِي يَكْثُرُ ذَلِكَ مِنْهُ، يَشْكُ كَثِيرًا <sup>لا</sup> أَنْ يَكُونَ سَهَا زَادَ

\*\*\* نسخة: ذلك

أَوْ نَقَصَ <sup>لا</sup> وَلَا يُوقِنُ\*\*؛ فَلْيَسْجُدْ بَعْدَ السَّلَامِ فَقَطْ.

\* نسخ: و

وَإِذَا أَيقَنَ بِالسَّهْوِ سَجَدَ بَعْدَ إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ.

\* نسخة: فإذا

\* نسخ:

وهو

<sup>لا</sup> وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَهُوَ\*\* يَعْتَرِيهِ كَثِيرًا أَصْلَحَ

\* نسخ:

فإن

صَلَاتُهُ وَلَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ <sup>لا</sup>.

وَمَنْ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ رَجَعَ مَا لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ

بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، فَإِذَا فَارَقَهَا تَمَادَى وَلَمْ يَرْجِعْ،  
وَسَجَدَ ٥٠ قَبْلَ السَّلَامِ.

\* جـ د:  
ويسجدُ

وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً \* صَلَّاهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا عَلَى  
نَحْوِ مَا فَاتَتْهُ، ثُمَّ أَعَادَ مَا كَانَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا صَلَّى  
بَعْدَهَا.

\* نسخة:  
نَسِيَهَا

وَمَنْ \* عَلَيْهِ صَلَوَاتُ كَثِيرَةٍ صَلَّاهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ  
مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ \* وَغُرُوبِهَا،  
وَكَيْفَ \* تَيَسَّرَ لَهُ.

\* نسخة:  
كَانَتْ

\* نسخ:  
وَعِنْدَ

\* \* نسخ:  
تيسرت

\* نسخ:  
وكيفما

وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةٌ أَقَلَّ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ بَدَأَ بِهِنَّ وَإِنْ  
فَاتَ وَقْتُ \* مَا هُوَ فِي وَقْتِهِ \*.

\* \* هـ:  
ما هو وقته

\* لا هـ: وقت

وَإِنْ \* كَثُرَتْ بَدَأَ بِمَا يَخَافُ \* فَوَاتَ \* \* \* وَقْتِهِ.

\* \* \* ث معا:  
فواته

\* هـ: فإن  
\* \* معا:

وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً \* فِي صَلَاةٍ فَسَدَتْ \* هَذِهِ عَلَيْهِ \*.

\* \* \* معا: فسدت  
\* \* \* هـ قلب:

يُخَافُ فَوَاتُ  
\* نسخة: وهو

عليه هذه

\* \* \* \* سـ.

\* \* \* \* ث هـ:

وَمَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَهَا وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ.

\* \* \* ث معا هـ:  
الإمام

التي هو فيها  
نسخة: عليه التي  
هو فيها

وَإِنْ كَانَ مَعَ إِمَامٍ تَمَادَى وَأَعَادَ.

وَلَا شَيْءَ \* فِي التَّبَسُّمِ.

\* نسخ: عليه

\* نسخة: فيها

وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ كَالْكَلَامِ \*.

وَالْعَامِدُ لِذَلِكَ مُفْسِدٌ لِصَلَاتِهِ.

وَمَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ أَوْ عَلَى مَكَانٍ

نَجِسٍ.

وَكَذَلِكَ مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ نَجِسٍ مُخْتَلَفٍ فِي

نَجَاسَتِهِ.

\*\*\* هـ ص: و

وَأَمَّا مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ \* تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ \*\* طَعْمُهُ أَعَادَ

\*\*\* هـ نسخ: قد

صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوَضُوءَهُ\*.

\*\*\* هـ: صلاته

ووضوءه أبداً

وَأُرْخِصَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةً

\*\*\* معا:

يُؤَذَّنُ

\*\*\* معا:

يُؤَخَّرُ

الْمَطَرِ، وَكَذَلِكَ فِي \* طِينٍ وَظُلْمَةٍ، يُؤَذَّنُ \*\* لِلْمَغْرِبِ

\*\*\* ش: من

أَوَّلِ الْوَقْتِ خَارِجَ \* الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ \*\* قَلِيلًا فِي

\*\*\* ث:

خارجا من

قَوْلِ مَالِكٍ، ثُمَّ يُقِيمُ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ

\*\*\* هـ:

للعشاء داخل

وَيُصَلِّيْهَا، ثُمَّ يُؤَذَّنُ \* لِلْعِشَاءِ فِي دَاخِلِ \*\* الْمَسْجِدِ

\*\*\* نسخ: يؤذن

وَيُقِيمُ ثُمَّ يُصَلِّيْهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ وَعَلَيْهِمْ إِسْفَارٌ \*

\*\*\* هـ نسخة: قليل

قَبْلَ مَغِيبِ الشَّفَقِ.

وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ

سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

\* خز:  
في المزدلفة

وَكَذَلِكَ فِي جَمْعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ\*  
إِذَا وَصَلَ إِلَيْهَا.

وَإِذَا جَدَّ السَّيْرُ بِالْمُسَافِرِ فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ  
الصَّلَاتَيْنِ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ.  
وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ.

وَإِذَا\* ارْتَحَلَ فِي أَوَّلِ\* وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأُولَى  
جَمَعَ حِينَئِذٍ.

\* ث معا: وإن  
\*\* لا هـ: أول

وَلِلْمَرِيضِ أَنْ يَجْمَعَ إِذَا خَافَ أَنْ يُغْلَبَ عَلَى  
عَقْلِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ الْغُرُوبِ.

وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ أَزْفَقَ بِهِ لِبَطْنٍ بِهِ وَنَحْوِهِ جَمَعَ  
وَسَطَ\* وَقْتِ الظُّهْرِ وَعِنْدَ غَيْبَةِ الشَّفَقِ.

\* نسخ:  
وسط

وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ لَا يَقْضِي مَا خَرَجَ وَقْتُهُ فِي إِغْمَائِهِ،  
وَيَقْضِي مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا يُدْرِكُ مِنْهُ\* رَكْعَةً فَأَكْثَرَ  
مِنَ الصَّلَوَاتِ\*.

\* نسخة: به

\* هـ: الصلاة

وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ تَطَهَّرُ، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنَ النَّهَارِ  
بَعْدَ طَهْرِهَا بِغَيْرِ تَوَانٍ خَمْسُ\* رَكَعَاتٍ صَلَّتِ الظُّهْرَ  
وَالْعَصْرَ.

\* ث معا:  
تواني خمس  
نسخ:  
قَدَّرَ خمس

\* عت ص هـ:  
بقي

وَإِنْ كَانَ • مِنَ اللَّيْلِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ صَلَّاتِ الْمَغْرِبِ  
وَالْعِشَاءِ.

\*\* نسخة: قلب  
من الليل أو من  
النهار

\* نسخة: بقي

وَإِنْ كَانَ • مِنَ النَّهَارِ أَوْ مِنَ اللَّيْلِ • أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ  
صَلَّاتِ الصَّلَاةِ الْآخِرَةِ.

وَإِنْ حَاضَتْ لِهَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ تَقْضِ مَا حَاضَتْ  
فِي وَقْتِهِ •.

\* هـ: وقتها

وَإِنْ • حَاضَتْ لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنَ النَّهَارِ فَأَقَلُّ إِلَى  
رَكْعَةٍ أَوْ لثَلَاثِ • رَكَعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى رَكْعَةٍ قَضَتْ  
الصَّلَاةَ الْأُولَى فَقَطْ.

\* هـ: فإن

\* نسخة:  
أو ثلاث\*\* نسخة:  
حيضها

\* ت: وقد

\*\* نسخة: إن  
نسخة: إذا  
نسخة: إنها إن

وَ• اخْتَلَفَ فِي حَيْضَتَيْهَا • لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنَ  
اللَّيْلِ؛ فَقِيلَ: مِثْلُ • ذَلِكَ، وَقِيلَ: إِنَّهَا • حَاضَتْ فِي  
وَقْتَيْهِمَا • فَلَا تَقْضِيهِمَا •.

\* س معاص معا:  
مثل

\* هـ نسخة: وقتها

\*\* نسخ: تقتضيها  
هـ: تقضيها

وَمَنْ أَيْقَنَ بِالْوُضُوءِ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ ابْتَدَأَ  
الْوُضُوءَ.

\* نسخة:

أنه بقي

أنه نسي

وَمَنْ ذَكَرَ • مِنْ وُضُوءِهِ شَيْئًا مِمَّا هُوَ فَرِيضَةٌ  
مِنْهُ •، فَإِنْ كَانَ بِالْقُرْبِ أَعَادَ ذَلِكَ وَمَا يَلِيهِ، وَإِنْ  
تَطَاوَلَ ذَلِكَ أَعَادَهُ فَقَطْ.

\* لا نسخة:  
منه

\* هـ: وإن

وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ابْتِدَاءَ الْوُضُوءِ إِنَّ طَالَ ذَلِكَ.

\* ث: ووضوءه

نسخة: صلاته أبداً

وَإِنْ كَانَ صَلَّى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا.

\* ث هـ: قد

ووضوءه

زاد في نسخة: أبداً

وَإِنْ ذَكَرَ مِثْلَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَمَسَحِ

\* هـ: فإن

الْأُذُنَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَعَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ.

\* معاً: الأذنين

\* معاً:

يُسْتَقْبَلُ

وَإِنْ تَطَاوَلَ فَعَلَ ذَلِكَ لِمَا يَسْتَقْبِلُ وَلَمْ يُعِدْ مَا

\* لا هـ: ذلك

صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ.

\* لا نسخ: و

وَمَنْ صَلَّى عَلَى مَوْضِعٍ طَاهِرٍ مِنْ حَصِيرٍ وَبِمَوْضِعٍ

\* ث معاً هـ:

منه

آخَرَ مِنْهَا نَجَاسَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

\* ث نسخة: نجس

وَالْمَرِيضُ إِذَا كَانَ عَلَى فِرَاشٍ نَجِسٍ فَلَا بَأْسَ

\* ث معاً: إن

\* ث نسخ:

ويصلي

أَنْ يَسْطُطَ عَلَيْهِ ثَوْبًا طَاهِرًا كَثِيفًا وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ.

\* لا هـ: عليه

وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ صَلَّى

\* ث هـ: إذا

\* هـ نسخ: بقدر

نسخة: على قدر

جَالِسًا إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّرْبِيعِ وَإِلَّا فَبِقَدْرِ طَاقَتِهِ.

\* ث معاً: فليوم

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ فَلْيُؤْمِئْ بِالرُّكُوعِ

\* هـ: والركوع

وَالسُّجُودِ، وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ.

\* ث: فإن

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِيْمَاءً.

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى ظَهْرِهِ فَعَلَ ذَلِكَ.

\* هـ: الصلاة

ومعه عقله

وَلَا يُؤْخَرُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِي عَقْلِهِ.

\* هـ: إن

\* نسخ:

وليصلها

وَلْيُصَلِّهَا بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ<sup>٥٥٥</sup>.

\*\* ث معا:

بقدر طاقته

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرَرٍ بِهِ أَوْ لِأَنَّهُ لَا  
يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ تَيَمَّمَ.

\* لا نسخة: إياه

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ تَرَابًا تَيَمَّمَ بِالْحَائِطِ إِلَى  
جَانِبِهِ إِنْ كَانَ طِينًا أَوْ عَلَيْهِ طِينٌ.

\* نسخة: وإن

\* ه نسخ:

جَصٌّ/ جَصٌّ

فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ جَبَسٌ أَوْ جِيرٌ<sup>٥٥٦</sup> فَلَا يَتَيَمَّمُ بِهِ.

\*\* نسخة: صوابه:

جِيَارٌ

\* نسخة:

ماء و/ ماء أو

وَالْمُسَافِرُ يَأْخُذُهُ الْوَقْتُ فِي طِينٍ خَضَخَاصٍ

د: صوابه: جص

لَا يَجِدُ أَيْنَ يُصَلِّي<sup>٥٥٧</sup> فَلْيَنْزِلْ عَنْ دَابَّتِهِ وَيُصَلِّي فِيهِ

\* ه: ولا

\*\* ث معا:

يوم

فَإِمَّا يَوْمِي<sup>٥٥٨</sup> بِالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ.

\* ه: إيماء

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ صَلَّى عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ.

\* لا نسخة: فيه

وَالْمُسَافِرُ أَنْ يَتَنَفَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَفَرِهِ حَيْثُ مَا

\* لا نسخ: به

تَوَجَّهَتْ بِهِ<sup>٥٥٩</sup> إِنْ كَانَ سَفَرًا<sup>٥٦٠</sup> تُقْصَرُ<sup>٥٦١</sup> فِيهِ الصَّلَاةُ.

\*\* نسخة:

في سفر

وَلْيُوتِرْ عَلَى دَابَّتِهِ إِنْ شَاءَ.

سفر

\* ه: فريضة

وَلَا يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ - وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا - إِلَّا

بِالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنْ نَزَلَ صَلَّى جَالِسًا إِمَاءً

\* نسخ: تُوقَفَ

لِمَرَضِهِ فَلْيُصَلِّ عَلَى الدَّابَّةِ بَعْدَ أَنْ تُوقَفَ لَهُ

\* معا: ويُستقبل

وَيُستقبلُ

وَيُستقبلُ بِهَا الْقِبْلَةَ<sup>٥٦٢</sup>.

\*\* معا: ويُستقبل

بها القبلة



\* \* هـ: عنه

وَمَنْ رَعَفَ \* مَعَ الْإِمَامِ خَرَجَ فَغَسَلَ \* الدَّمَ ثُمَّ

\* \* معاً: رَعَفَ

نسخة: رَعَفَ

\* \* ث: معاً: يمشِ

بَنَى \* مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَمْشِيَ \* عَلَى نَجَاسَةٍ .

\* \* هـ: يَبْنِي

\* \* هـ: ما

وَلَا يَبْنِي \* عَلَى رَكْعَةٍ \* لَمْ تَتِمَّ بِسَجْدَتَيْهَا، وَلِيُلْغِهَا .

\* \* ث: معاً: يَبْنِي

\* \* معاً:

يَنْصَرِفُ

وَلَا يَنْصَرِفُ \* لِدَمٍ خَفِيفٍ، وَلِيَقْتُلَهُ بِأَصَابِعِهِ إِلَّا أَنْ

\* \* نسخة:

يَسِيلَ أَوْ يَقْطُرُ .

يَخَافُ أَنْ

\* \* نسخ:

يَبْنِي / يَبْنِي

وَلَا يُبْنِي \* فِي قِيٍّ وَلَا حَدَثٍ .

\* \* معاً: رَعَفَ

نسخة: رَعَفَ

وَمَنْ رَعَفَ \* بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَلَّمَ وَانْصَرَفَ .

\* \* نسخ: فغسل

وَإِنْ رَعَفَ \* قَبْلَ سَلَامِهِ انْصَرَفَ وَغَسَلَ \* الدَّمَ، ثُمَّ

\* \* هـ: وجلس

رَجَعَ فَجَلَسَ \* وَسَلَّمَ .

\* \* ث: معاً:

يَبْنِي

وَلِلرَّاعِفِ أَنْ يَبْنِيَ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا تَيَسَّ أَنْ يُدْرِكَ بَقِيَّةَ

صَلَاةِ الْإِمَامِ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَلَا يَبْنِي \* إِلَّا فِي

الْجَامِعِ .

\* \* نسخة: وكثيره

وَيُغْسَلُ \* قَلِيلُ الدَّمَ \* مِنَ الثُّوبِ .

\* \* ث: معاً:

وَيُغْسَلُ قَلِيلَ

\* \* لانت: الصلاة

وَلَا تُعَادُ \* الصَّلَاةُ \* إِلَّا مِنْ كَثِيرِهِ .

\* \* ث: معاً:

وَلَا يُعِيدُ

\* \* معاً:

نَجَاسَةٍ غَيْرِهِ

وَقَلِيلُ كُلِّ نَجَاسَةٍ غَيْرُهُ \* وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ .

وَلَا يُعِيدُ

نَجَاسَةٍ غَيْرِهِ

لا: غيرهه

وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ إِلَّا أَنْ يَتَفَاحَشَ .

الصَّلَاةَ

\* نسخ: باب في

سجود القرآن

\* نسخة:

وَسَجْدَاتُ

الْعَزَائِمُ:

\* نسخة: في

\* هـ: نسخ: بها

نسخة: سجدها

\* لا هـ: من

\* نسخة:

يركع ويسجد

وَسُجُودُ الْقُرْآنِ أَحَدَ عَشَرَ سَجْدَةً \*\*\* وَهِيَ

\* (الْمَص) عند قوله: ﴿وَيَسْجُدُونَ لَهُ الْغَدُّ وَالْأَصَالُ﴾ (١٥) ،

وَهُوَ آخِرُهَا، فَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ فَإِذَا سَجَدَ لَهَا قَامَ

فَقَرَأَ مِنَ «الْأَنْفَالِ» أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مَا تيسَّرَ عَلَيْهِ، ثُمَّ

رَكَعَ وَسَجَدَ.

وَفِي «الرَّعْدِ» عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَيُظْلِمُهُمُ الْغَدُّ وَالْأَصَالُ﴾ (١٥) .

وَفِي «النَّحْلِ»: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٥٠) .

وَفِي «بَنِي إِسْرَائِيلَ»: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ وَبِزَيْدُهُنَّ

خُسُوعًا﴾ (١٨) .

\* لا هـ: ويخرون

للأذقان يكون

وَفِي «مَرْيَمَ»: ﴿إِذْ أَنْتَلَى عَلَيْهِمُ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَكِيًّا﴾ (٥٨) .

وَفِي «الْحَجِّ» أَوَّلُهَا: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ

اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ (١٨) .

\* لا هـ: «ومن يهين الله

فماله من مكرم»

وَفِي «الْفُرْقَانِ»: ﴿أَنْسَجِدْ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ (٦٠) .

وَفِي «الْهُدُودِ»: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ

\* عت:

«النمل»

الْعَظِيمِ﴾ (١٦) .

وَفِي «الزَّحَرِ» (١) تَنْزِيلٌ: ﴿وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا

\*\* معا:

عَشَرَ

ث هـ:

إِحْدَى عَشْرَةَ

نسخ:

إِحْدَى عَشَرَ

\*\* نسخ:

لَيْسَ فِي الْمُفْصَلِ

مِنْهَا شَيْءٌ

\* لا هـ:

«إذا تتلى عليهم

آيات الرحمن»

\* نسخة:

«الزَّحَرِ»

السجدة

يَسْتَكَبِّرُونَ ﴿١٥﴾.

\* لا هـ:  
«فاستغفر ربه»

وَفِي ﴿ص﴾: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ ﴿٢٤﴾.

\* نسخة:  
«وَأَنَّ لَهُ عِنْدَنَا»

وَقِيلَ: عِنْدَ قَوْلِهِ: \* ﴿لَزَلْنَاهُ وَحُسْنَ مَتَابٍ﴾ ﴿٢٥﴾.

وَفِي ﴿حَدَّ﴾ ﴿١﴾ تَنْزِيلٌ: ﴿وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ

إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٣٧﴾.

\* نسخة: وقيل:  
عند قوله: «وَهُمْ  
لَا يَسْأَمُونَ»

\* نسخة:  
يَسْجُدُ السَّجْدَةَ

وَلَا تُسْجَدُ السَّجْدَةُ فِي التَّلَاوَةِ إِلَّا عَلَى

\* معا: وضوء

وُضُوءٍ.

\* معا: ويكبر

وَيُكَبَّرُ لَهَا.

وَلَا يُسَلَّمُ مِنْهَا.

وَفِي التَّكْبِيرِ فِي الرَّفْعِ مِنْهَا سَعَةٌ، وَإِنْ كَبَّرَ فَهُوَ  
أَحَبُّ إِلَيْنَا.

وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ.

\* هـ نسخة:  
ويسجد

وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ يُسْفِرْ،

\* ث معا:

وَبَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ \* الشَّمْسُ.

\* هـ: إلا أن

تَصْفُرُ  
تُصْفِرُ

\* نسخ:  
بابٌ في

بَابُ \* صَلَاةِ السَّفَرِ

وَمَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ بُرْدٍ - وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ  
وَأَرْبَعُونَ مِيلًا - فَعَلَيْهِ أَنْ يُقْصِرَ \* الصَّلَاةَ، يُصَلِّي  
رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَلَا يُقْصَرُهَا \*.

\* معا: يُقْصِرُ  
\* معا: يُقْصِرُهَا  
نسخة: يقصرها

\* نسخة:  
وتصيرُ

وَلَا يُقْصَرُ \* حَتَّى يُجَاوِزَ بُيُوتَ الْمَضَرِّ وَتَصِيرَ \*\*  
خَلْفَهُ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا بِحِذَائِهِ \* مِنْهَا \* شَيْءٌ.

\* معا: يُقْصِرُ  
\* نسخ: بحذاءه

\*\* نسخة: منه

ثُمَّ لَا يُتِمُّ \* حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا أَوْ يُقَارِبَهَا بِأَقْلٍ مِنَ  
الْمِيلِ.

\* ت: يتم

وَإِنْ نَوَى الْمُسَافِرُ \* إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ أَوْ مَا  
يُصَلِّي \* فِيهِ عَشْرِينَ صَلَاةً أَتَمَّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَطْعَنَ مِنْ  
مَكَانِهِ ذَلِكَ.

\* لا ه:  
المسافر  
\* نسخة:  
يصلِّي

\* نسخة: عليه

وَمَنْ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّ \* الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَقَدْ بَقِيَ \*\*  
مِنَ النَّهَارِ قَدْرُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ صَلَّاهُمَا سَفَرِيَّتَيْنِ.

\* نسخ:  
يصلِّي

فَإِنْ \* بَقِيَ قَدْرُ مَا يُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ أَوْ رَكَعَةً صَلَّى  
الظُّهْرَ حَضْرِيَّةً وَالْعَصْرَ سَفَرِيَّةً.

\* ت: وإن

وَلَوْ دَخَلَ لِخَمْسِ رَكَعَاتٍ نَاسِيًا لَهُمَا صَلَّاهُمَا  
حَضْرِيَّتَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ لِقَدْرٍ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ۖ فَأَقْلَّ إِلَى رَكْعَةٍ  
صَلَّى الظُّهْرَ سَفَرِيَّةً وَالْعَصْرَ حَضْرِيَّةً.

\* نسخة: بقدر  
هـ: قَدْرُ

وَإِنْ قَدِمَ فِي لَيْلٍ وَقَدْ بَقِيَ لِلْفَجْرِ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرَ فِيمَا  
يُقَدَّرُ وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ صَلَّى  
الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ حَضْرِيَّةً.

\* معاً: يُقَدَّرُ  
ت: يُقَدَّرُ

وَلَوْ خَرَجَ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرَ  
صَلَّى الْمَغْرِبَ ۖ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ سَفَرِيَّةً.

\* لا هـ نسخ: عليه

\* نسخة: ثلاثا

\* معا: الجمعة

ث معا حيث وقع:

الجمعة

## بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ\*

وَالسَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ، وَذَلِكَ عِنْدَ جُلُوسِ

\* هـ جعت ث معا:

وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنِينَ

نسخة:

المؤذن

الإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ\* فِي الْأَذَانِ.

وَالسُّنَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ أَنْ يَصْعَدُوا حِينَئِذٍ عَلَى الْمَنَارِ

فَيُؤَذِّنُونَ\*.

\* ص: فيؤذنون

\*\* نسخ:

يُشْغَلُ

\*\* نسخة:

السعي إليها

وَيَحْرُمُ حِينَئِذٍ الْبَيْعُ\* وَكُلُّ مَا يَشْغَلُ\*\* عَنِ

\* نسخ: والشراء

الصَّلَاةِ\*\*.

\* هـ نسخ: السَّعْيُ

وَهَذَا الْأَذَانُ الثَّانِي أَحَدُهُ\* بَنُو أُمَيَّةَ.

\* ث معا: أحده

وَالْجُمُعَةُ تَجِبُ بِالْمِصْرِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَالْخُطْبَةُ فِيهَا وَاجِبَةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

وَيَتَوَكَّأُ\* عَلَى عَصَا\*\*.

\* ث معا: الإمام

\*\* ث نسخة:

أَوْ قَوْسٍ

نسخة:

قوسٍ أو عصا

\*\* هـ ث نسخة:

ووسطها

وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا\* وَفِي وَسْطِهَا\*\*.

\* نسخة:

أَوَّلِ خُطْبَتِهِ

\* ث: بعد

وَتَقَامُ الصَّلَاةُ عِنْدَ\* فَرَاغِهَا.

وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ\* رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ،

\* نسخة:

بالناس

يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِـ«الْجُمُعَةِ» وَنَحْوِهَا، وَفِي الثَّانِيَةِ بِـ

\* لا نسخ:

ونحوها

«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنِيَّةِ»\* وَنَحْوِهَا.

نسخة: وَيَجْهَرُهَا

وَيَجِبُ السَّعْيُ إِلَيْهَا عَلَى مَنْ فِي الْمَضَرِّ وَمَنْ  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْهُ فَأَقْلَّ.

\* هـ نسخ: على

وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ، وَلَا عَلَى أَهْلِ مَنًى، وَلَا •

\* هـ نسخة: على

عَبْدٍ، وَلَا • امْرَأَةٍ، وَلَا صَبِيٍّ.

\* \* نسخة: مقدم

\* امرأة أو عبد

وَإِنْ حَضَرَهَا عَبْدٌ أَوْ امْرَأَةٌ • • • فَلْيُصَلِّهَا.

\* نسخة: حضر

\* \* \* ت: أو صبي

وَتَكُونُ النِّسَاءُ خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ.

\* نسخ: ويكون

وَلَا تَخْرُجُ إِلَيْهَا الشَّابَّةُ.

\* نسخة:

\* بوجوهم

وَيُنْصَتُ لِلْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ، وَيَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ •

\* نسخ: والغسل

\* \* \* هـ:

\* وَيَكُونُ الْغُسْلُ

وَالْغُسْلُ لَهَا • • • وَاجِبٌ • • •

\* \* لا هـ: لها

\* مُتَّصِلًا بِالرَّوَّاحِ

وَالْتَهَجِيرُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.

\* \* ت: ويلبس

وَلْيَتَطَيَّبْ لَهَا، وَلْيَلْبَسْ • • أَحْسَنَ ثِيَابِهِ.

\* نسخة:

\* وليتطيب

\* \* نسخ: يتنفل

وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ فَرَغِهَا • • وَلَا يَتَنَفَّلْ • •

\* نسخة:

\* فراغه

فِي الْمَسْجِدِ، وَلْيَتَنَفَّلْ إِنْ شَاءَ قَبْلَهَا.

\* \* نسخ: وليرقى

\* \* \* ت: معا: حين

وَلَا يَفْعَلُ • ذَلِكَ الْإِمَامُ، وَلْيَرْقُ الْمُنْبَرُ كَمَا • •

\* نسخ: يفعل

يَدْخُلُ.

## بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِذَا خَافُوا الْعَدُوَّ؛ أَنْ

\*\*\* معاً:

مواجهة

\* نسخ:

ويدع

يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ، وَيَدْعُ طَائِفَةً مُوَاجِهَةً\* الْعَدُوَّ.

فَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رُكْعَةً، ثُمَّ يَثْبُتُ قَائِمًا،

\*\*\* لا نسخة:

ركعة

\* نسخة:

يفصلون

وَيُصَلُّونَ\* لِأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً\*\*، \*\*\* ثُمَّ يُسَلِّمُونَ،

\*\*\* نسخة:

ثُمَّ يَتَشَاهَدُونَ

\* نسخة:

فَيُثْبِتُونَ

فَيَقْفُونَ\* مَكَانَ أَصْحَابِهِمْ.

ثُمَّ يَأْتِي أَصْحَابُهُمْ فَيُخْرِمُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ،

فَيُصَلِّي بِهِمْ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَتَشَاهَدُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ

يَقْضُونَ الرَّكْعَةَ الَّتِي فَاتَتْهُمْ، وَ\*يُنْصَرِفُونَ.

\* نسخ: ثم

هَكَذَا يُفْعَلُ\*\*\* فِي صَلَاةِ الْفَرَائِضِ كُلِّهَا إِلَّا الْمَغْرِبَ

\*\*\* نسخ: الإمام

\* معاً: يفعل

فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ\* رُكْعَةً.

\* هـ: والثانية

نسخة: والآخر

وَإِنْ\* صَلَّى بِهِمْ\*\* فِي الْحَضَرِ لِشِدَّةِ خَوْفٍ\*\*\* صَلَّى

\*\*\* نسخة:

الخوف

\* ث معاً: فإن

\*\*\* لا نسخة: بهم

فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ بِكُلِّ طَائِفَةٍ رُكْعَتَيْنِ\*.

\* ث:

ركعتين ركعتين

وَلِكُلِّ صَلَاةٍ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ.

وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ عَنْ ذَلِكَ صَلُّوا وَحْدَانًا\* بِقَدْرِ

\* نسخة:

وحدانا

طَاقَتِهِمْ مُشَاهَةً\* وَ\*رُكْبَانًا، مَا شِئْنَ أَوْ\*\*\* سَاعِينَ،

\* نسخة:

رجالاً

\*\*\* نسخ: أو

\*\*\* نسخة: و

مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا.

\* هـ نسخة: أو



\* ثلاث: باب

\* معا: أيام

هامش نسخة: كذا الرواية

بكسر الميم وصوابه أيام

\* ث: هـ:

الإمام والناس

\*\*\* ث: معا: بقدر

\*\*\* نسخ: حلت

\* نسخة: فيهما

\*\*\* نسخة:

مع أم القرآن

\*\*\* نسخ:

مع أم القرآن

نسخ: ص: يجهر فيهما بالقراءة يقرأ «سبح اسم ربك الأعلى» و«الشمس وضحاها»  
 نسخ: في الأولى بـ«سبح اسم ربك الأعلى» وبالثانية بـ«الشمس وضحاها»  
 نسخ: جهر بـ«سبح اسم ربك الأعلى» و«الشمس وضحاها»

بَابُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وَالْتَكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى

\* هـ: نسخة:

باب صلاة

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

\* هـ: العيد

يَخْرُجُ لَهَا النَّاسُ وَالْإِمَامُ صَّحْوَةٌ قَدَرٌ

\* هـ: ويخرج

مَا إِذَا وَصَلَ \*\* حَانَتْ \*\*\* الصَّلَاةُ.

\* هـ: معا: وصلوا

\* ث: الإمام

وَلَيْسَ فِيهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ.

\* نسخة: الإمام

فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يقرأ فِيهِمَا جَهْرًا \*\*\* بـ «الشَّمْسِ

\* ث: معا: فيها

وَضَحَا» وـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَنَحْوَهُمَا \*\*\*\*.

\* نسخ: وبـ

\* ث: معا:

ونحوها

وَيُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، يَعُدُّ فِيهَا

تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ.

\* معا: خمس

وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، لَا يَعُدُّ فِيهَا تَكْبِيرٌ

\* ث: هـ: تكبيرة

الْقِيَامِ.

\* نسخ: سجدتان

نسخ: صوابه:

سجدتان

\*\*\* نسخة:

وركعة واحدة

وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَيْنِ \*\* ثُمَّ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ

\* هـ: نسخ: ويسلم

\* ث: نسخة: ثم

يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَرْقَى الْمِنْبَرَ وَيَخْطُبُ.

\* هـ: معا: الخطبة

\* ث: نسخ: ووسطها

وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِ خُطْبَتِهِ وَوَسْطَهَا \*\*\*، ثُمَّ

\* ث: معا: وفي وسطها

يَنْصَرِفُ.

\* نسخ: له

وَيُسْتَحَبُّ • أَنْ يَرْجَعَ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي  
أَتَى مِنْهَا • وَالنَّاسُ كَذَلِكَ.

\* هـ معاً:

من طريق غير  
الذي أتى عليها

\* معاً:

بأضحيتها

وَإِنْ كَانَ فِي الْأَضْحَى خَرَجَ بِأُضْحِيَّتِهِ • إِلَى •  
الْمُصَلِّي فَذَبَحَهَا • أَوْ نَحَرَ مَا يُنْحَرُ • لِيَعْلَمَ ••• ذَلِكَ  
النَّاسُ فَيَذْبَحُونَ بَعْدَهُ.

\* هـ معاً:

أن يأتي

\* هـ معاً:

ليعلم

\* هـ: فيذبحها

\* هـ معاً:

أو ينحر ما ينحر

أو ينحرها ليعلم

وَلْيَذْكُرِ اللَّهُ • فِي خُرُوجِهِ مِنْ بَيْتِهِ فِي الْفِطْرِ  
وَالْأَضْحَى جَهْرًا حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلِّي • الْإِمَامُ  
وَالنَّاسُ كَذَلِكَ.

\* هـ: تعالى

نسخة: عز وجل

\* هـ: يفعل

\* نسخة: وإذا

\* هـ نسخة:

في الصلاة

\* هـ نسخ:

ويكبرون

فَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ ••• قَطَعُوا ذَلِكَ.

وَيُكَبِّرُوا • بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ، وَيُنْصِتُوا •••  
فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.

\* هـ معاً:

إلى المصلي

\* هـ نسخة:

ويُنصتوا

هـ نسخ:

ويُنصتون

ويُنصتون

\* معاً: أيام

\* هـ ث معاً: في دبر

فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَلْيُكَبِّرِ النَّاسُ دُبْرًا •••  
الصَّلَوَاتِ؛ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ  
الصُّبْحِ فِي • الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْهُ، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ مِنِّي،  
يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ يَقْطَعُ.

\* نسخة: من

وَالْتَكْبِيرُ دُبْرًا ••• الصَّلَوَاتِ:

\* هـ ث معاً: في دبر

«اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ».

وَأِنْ جَمَعَ مَعَ التَّكْبِيرِ تَهْلِيلًا وَتَحْمِيدًا فَحَسَنٌ. \* هـ: فإن

يَقُولُ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ: \* نسخة: ذلك إن شاء

«اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

وَقَدْ رَوَيْ عَنْ مَالِكٍ • هَذَا وَالْأَوَّلُ •، وَكُلُّ وَاسِعٌ. \* نسخة: أحسن

\* نسخة: رحمه الله

وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ: أَيَّامُ النَّحْرِ الثَّلَاثَةُ.

وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ مِنِّي، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ

بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ. \* لا هـ معاً: يوم

وَالْغُسْلُ • لِلْعِيدَيْنِ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِلَازِمٍ. \* نسخ: والغسل

وَيُسْتَحَبُّ فِيهِمَا الطِّيبُ وَالْحَسَنُ مِنَ الثِّيَابِ. \* هـ نسخة: فيها

•• \* \* نسخة:

والله أعلم

ث هـ: باب

نسخ:

باب صلاة

## في صلاة الخسوف

هـ: فإذا

وَصَلَاةُ الْخُسُوفِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ إِذَا خَسَفَتِ الشَّمْسُ

لا هـ:

بالناس

خَرَجَ الْإِمَامُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَافْتَحَ الصَّلَاةَ بِالنَّاسِ بِغَيْرِ

هـ: وافتتح

أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً سِرًّا بِنَحْوِ «سُورَةِ

هـ معاً: يقرأ

الْبَقَرَةِ»، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْفَعُ

هـ نسخ:

يركع

رَأْسَهُ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ يقرأ دُونَ قِرَاءَتِهِ

ث معاً:  
الأولى

أَوَّلًا، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ

يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ

تَامَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُومُ فَيقرأ دُونَ قِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلِي ذَلِكَ، ثُمَّ

هـ معاً:

بنحو

يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ\*\*\*، ثُمَّ يَرْفَعُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَيقرأ دُونَ

نسخة:

نحو ذلك

قِرَاءَتِهِ هَذِهِ، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْفَعُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ

يَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

هـ معاً:  
ذلك فليفعل

وَلِمَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ.

نسخة:

وليصلها

وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ، وَلْيُصَلِّ

لا هـ: و

النَّاسُ عِنْدَ ذَلِكَ أَفْذَاذًا، وَكَسَائِرِ رُكُوعِ النَّوَافِلِ.

معاً: أثر

لا هـ معاً:

صلاة

وَلَيْسَ فِي إِثْرِ صَلَاةِ خُسُوفِ الشَّمْسِ خُطْبَةٌ مَرْتَبَةٌ\*\*\*.

نسخة:

مرتلة

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعِظَ النَّاسَ وَيَذَكِّرَهُمْ.

\* نسخ:  
باب في

### بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

\* نسخة:  
واجبة

وَصَلَاةُ الاسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ \* تَقَامُ؛ يَخْرُجُ لَهَا الْإِمَامُ  
كَمَا يَخْرُجُ لِلْعِيدَيْنِ ضَحْوَةً، فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ  
يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، يَقْرَأُ \* ب \* ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾  
و \* ﴿الْشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ \*\*، وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ  
وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

\* ص:  
فيهما

\* هـ نسخ: وبـ

\*\* ص:  
أم القرآن و

\*\* نسخة:  
ونحوها

\* ص معا:  
سجدةً وسجدةً  
واحدةً

ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ فَيَجْلِسُ جَلْسَةً، فَإِذَا  
اطْمَأَنَّ النَّاسُ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا فَخَطَبَ  
ثُمَّ جَلَسَ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ.

\* معا:  
منكبه  
منكبه

فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَحَوَّلَ رِذَاءَهُ مَا عَلَى مَنْكِبِهِ  
الْأَيْمَنِ عَلَى الْإَيْسَرِ وَمَا عَلَى الْإَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ.

\*\* هـ معا:  
ولا يقلبه

\* نسخ: يقلب

\*\* نسخة: قعوداً

\*\* هـ نسخ:  
وهم قعوداً

نسخ:  
وهم قعوداً

\*\* هـ معا: صلاة

وَلْيَفْعَلِ النَّاسُ مِثْلَهُ \*\* وَهُوَ قَائِمٌ \*\*\*.

\* هـ معا:  
يفعل ذلك

ثُمَّ يَدْعُو كَذَلِكَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُونَ.

ويفعل

وَلَا يُكَبِّرُ فِيهَا وَلَا فِي \*\* الْخُسُوفِ غَيْرِ تَكْبِيرٍ

\* معا: يكبر  
هـ معا نسخ: تكبير

الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ.

\* نسخ: كمل  
الثالث الأول

\* ث معا:  
فيها

وَلَا أَذَانَ فِيهِمَا \*\*\* وَلَا إِقَامَةً \*\*.



\* معا: غَسَلَ

\* معا:  
بِالْمَحْتَضِرِ

بَابُ مَا يُفَعَّلُ بِالْمَحْتَضِرِ\*

وَفِي غُسْلٍ \* الْمَيِّتِ وَكَفَنِهِ \*\* وَتَحْنِيْطِهِ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ  
وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْمَحْتَضِرِ \* وَإِعْمَاضُهُ  
إِذَا قَضَى.

وَيُلَقَّنُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» عِنْدَ الْمَوْتِ.

وَإِنْ \* قُدِرَ \*\* عَلَى أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا \*\*\* وَمَا عَلَيْهِ  
طَاهِرٌ \* فَهُوَ أَحْسَنُ \*\*.

\* هـ: فَإِنْ  
\*\* نسخة: قُدِرَ  
\* هـ: طَاهِرًا

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَقْرُبَهُ حَائِضٌ وَلَا جُنْبٌ \*\*.

\* نسخة: يَقْرُبُهُ

وَأَرْخَصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ رَأْسِهِ  
بِسُورَةِ «يَس»، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ أَمْرًا  
مَعْمُولًا \* بِهِ.

\* هـ معات معا:  
أَمْرٌ مَعْمُولٌ

وَلَا بَأْسَ بِالْبُكَاءِ بِالْذُّمُوعِ حَيْثُذِ.

وَحُسْنُ التَّعْزِي وَالتَّصَبُّرُ أَجْمَلُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ.

وَيُنْهَى عَنِ الصَّرَاحِ وَالنِّيَاحَةِ.

\* نسخة: الصِّيَاحِ

وَلَيْسَ فِي غُسْلٍ \* الْمَيِّتِ حَدٌّ، وَلَكِنْ يُنْقَى \*\*  
وَيُغْسَلُ \* وَتَرًا \*\* بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَيَجْعَلُ \*\*\* فِي

\* نسخة: غُسْلٍ  
\* معا: وَيُغْسَلُ  
\*\* معا: وَتَرًا

\* معا:

المَحْتَضِرِ

\*\* معا: وَكَفَنَهُ

نسخ: وَتَكْفِينُهُ

\*\*\* نسخة:

طَاهِرٌ

\*\* نسخ: حَسَنٌ

\*\* نسخة: قَلْبُ

جَنْبٌ وَلَا حَائِضٌ

\*\* نسخ: يَنْقَى

\*\*\* ث:

وَيُجْعَلُ

\* ث: كافور \*

\* نسخة: الأخيرة \* الْآخِرَةَ \* كَافُورًا \*... \*

\*\*\* نسخة:

إِنْ تَسَّرَ

وَتَسَّرَ عَوْرَتُهُ، وَلَا تُقْلَمُ أَظْفَارُهُ، وَلَا يُحْلَقُ لَهُ

\* هـ معاً

أَظْفَارُهُ

\* ج: خفيفاً \*

شَعْرًا، وَيُعَصَّرُ بَطْنُهُ عَصْرًا رَفِيقًا \*.

\* معاً: شَعْر

وَأِنْ وُضِعَ وَضُوءُ الصَّلَاةِ فَحَسَنٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

\* معاً: الغُسل

ع د: غُسله

\* هـ معاً: جُلُس

وَيُقَلَّبُ لِجَنْبِهِ فِي الْغُسْلِ \* ث أَحْسَنُ.

\* نسخ: لِجَنْبِهِ

وَأِنْ أَجْلَسَ \* فَذَلِكَ وَاسِعٌ.

\* هـ معاً: فَإِنْ

\* هـ نسخة:

أَنْ يَغْسَلَ

وَلَا بَأْسَ بِغُسْلِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ مِنْ غَيْرِ

ضُرُورَةٍ.

وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ لَا نِسَاءَ مَعَهَا وَلَا ذُو

\* نسخة:

إِلَى الْكُوعَيْنِ

مَحْرَمٍ مِنَ الرِّجَالِ \* فَلْيُيَمِّمْ رَجُلٌ وَجْهَهَا وَكَفْيَهَا \*.

\* لا هـ معاً:

مِنَ الرِّجَالِ

وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ رَجُلًا يَمُمُ النِّسَاءَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ

\* معاً: يَغْسَلُهُ

إِلَى الْمَرْفَقِ \* إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يَغْسِلُهُ \* وَلَا

\* معاً:

الْمَرْفَقِ

\* نسخة: ذوي

امْرَأَةً مِنْ \* مَحَارِمِهِ.

ث معاً هـ:

الْمَرْفَقَيْنِ

\* هـ معاً: كان

\* نسخة: غَسَلَتْهُ

فَإِنْ كَانَتْ \* امْرَأَةً مِنْ مَحَارِمِهِ غَسَلَتْهُ \* وَسَتَرَتْ

الْمَرْفَقَيْنِ

ص هـ:

الْمَرْفَقِ

عَوْرَتَهُ.

\* نسخة: غَسَلَهَا

وَأِنْ كَانَ مَعَ الْمَيِّتَةِ ذُو مَحْرَمٍ \* غَسَلَهَا \* مِنْ فَوْقِ

\* هـ معاً نسخ:

مِنْهَا

ثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ الْمَيِّتُ فِي وَتْرٍ؛ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ  
أَوْ خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ.

\* معا: وتر

\*\* نسخة: قلب

قميص ووزرة

وَمَا جُعِلَ لَهُ مِنْ أَزْرَةٍ \*\* وَقَمِيصٍ \*\* وَعِمَامَةٍ فَذَلِكَ  
مَحْسُوبٌ فِي عَدَدِ الْأَثْوَابِ الْوَتْرِ.

\* ث معا: إزرة

\* وزرة/ وزرة

\* معا: الوتر

لا نسخة: الوتر

\*\*\* ث معا هـ:

ﷺ

\* نسخة: كفن

\*\*\* ث: رسول الله

\* لا هـ نسخ: وتر

وَقَدْ كُفِّنَ النَّبِيُّ \*\* - عَلَيْهِ السَّلَامُ \*\*\* - فِي  
وَتْرٍ؛ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ \*\*, أُدْرِجَ فِيهَا  
إِذْ رَاجَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

\*\* لا نسخة:

سحولية

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْمَصَ الْمَيِّتُ وَيَعْمَمَ.

\*\* معا: الحنوط

ث معا: الحنط

وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْنَطَ، وَيُجْعَلَ الْحُنُوطُ \*\* بَيْنَ  
أَكْفَانِهِ وَفِي جَسَدِهِ وَمَوَاضِعِ السَّجُودِ مِنْهُ.

\* نسخ: ويجعل

\* ص س:

وموضع

\*\* لا هـ معا:

في المعترك

وَلَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ فِي الْمُعْتَرِكِ \*\*, وَلَا يُصَلَّى  
عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ بِثِيَابِهِ \*\*.

\* نسخ: يُغسل

\* هـ نسخة: في ثيابه

\*\* نسخة: وخفيه

وَيُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ.

وَيُصَلَّى عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ فِي حَدٍّ أَوْ قَوْدٍ.

وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ.

\* هـ: عليهم

وَلَا يُتَّبَعُ الْمَيِّتُ بِمَجْمَرٍ \*\*.

\* نسخ: يتبع

\*\* نسخ: بمجمر

هـ معا: بمجمرة

وَالْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ.

\* نسخ:

الجنابة



\* نسخ: شقه

وَيُجْعَلُ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ.

\* نسخ: تنصب

\* ث معا: اللَّبَنِ

وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ\*\*.

\* نسخ: قد

وَتَقُولُ حِينَئِذٍ: «اللَّهُمَّ إِنَّ صَاحِبَنَا \* نَزَلَ بِكَ،

\* نسخة:

ويقال

ويقول

وَخَلَّفَ الدُّنْيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَافْتَقَرَ إِلَى مَا عِنْدَكَ،

\* نسخ: تبتله

اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ، وَلَا تَبْتَلِيهِ\* فِي قَبْرِهِ

\* نسخ: محمد

\* نسخ: وَبِاللَّحْدِ

نسخة:

عليه السلام

بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، وَالْحَقُّهُ بِنَبِيِّهِ\*\*».

وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا.

\* ص معا: ث

يدخله

وَلَا يَغْسِلُ\* الْمُسْلِمُ أَبَاهُ الْكَافِرَ، وَلَا يُدْخِلُهُ\*

\* ث: يغسل

نسخ: يُغَسَّلُ

قَبْرَهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضِيعَ فُلُيُورِيهِ\*.

\* مخ: فليواره

\* معا: اللحد

\* نسخ: الشَّقُّ

وَاللَّحْدُ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّقِّ\*\*،

وَهُوَ أَنْ يُحْفَرَ لِلْمَيِّتِ تَحْتَ الْجُرْفِ\* فِي حَائِطِ

\* معا: الجرف

نسخ: الجَرْفِ

\* نسخ:

حائط قبله

قِبْلَةِ الْقَبْرِ\*.

\* معا: صلبة

نسخة: صلبة

\* نسخ: تنقطع

وَذَلِكَ إِذَا\* كَانَتْ تُرْبَةٌ صُلْبَةً\*\* لَا تَتَهَيَّلُ

\* نسخ: إن

وَتَنْقَطِعُ\*\*.

\* نسخة: ولا

\* هـ معا: وَبِاللَّحْدِ

وَكَذَلِكَ فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ\*.

\* هـ معاً:

على الميت

والدعاء له

\* ث: و

\* \* \* هـ معاً: و

\* \* \* نسخة: المصلي

\* \* \* نسخ: أولهن

\* \* \* نسخة: فإن

\* لا نسخة: و

بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَالْدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ\*

\* التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ \* أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ، \*\*\* يَرْفَعُ  
 \* يَدَيْهِ فِي أَوَّلَاهُنَّ \*\*، وَإِنْ \*\*\* رَفَعَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ \*\*\*  
 فَلَا بَأْسَ \*.

\* \* \* هـ نسخ:

الجنائز

الجنائز

هـ: الميت

\* \* \* \* هـ: تكبير

\* \* \* نسخة: فحسن

\* \* \* نسخ:

يُسَلِّمُ

وَإِنْ شَاءَ دَعَا بَعْدَ الْأَرْبَعِ ثُمَّ سَلَّمَ \*\*، وَإِنْ شَاءَ  
 سَلَّمَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ مَكَانَهُ.

وَيَقِفُ الْإِمَامُ فِي الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ، وَفِي الْمَرْأَةِ  
 عِنْدَ مَنْكَبَيْهَا.

\* \* \* نسخة:

الجنائز

لا نسخة:

على الجنائز

\* لا هـ معاً:

الصلاة على

\* ج ث معاً هـ:

خفيفة

وَالسَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ \* تَسْلِيمَةً  
 وَاحِدَةً خَفِيفَةً \* \* \* لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ.

وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قِيْرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ،  
 وَقِيْرَاطٌ فِي حُضُورِ دَفْنِهِ، وَذَلِكَ فِي التَّمْثِيلِ مِثْلُ  
 جَبَلٍ أَحَدٍ ثَوَابًا.

\* \* \* هـ معاً: مؤقت

نسخ: محدود

وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ \* غَيْرُ شَيْءٍ \*\*،  
 وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاسِعٌ.

\* \* \* نسخة: الميت

نسخ: للميت

\* \* \* نسخة:

تكبير

وَمَنْ مُسْتَحْسِنٍ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ: أَنْ يُكَبَّرَ، ثُمَّ  
 يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

\* \* \* نسخ: يقول

نسخة: تقول

الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى، لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبْرِيَاءُ وَالْمُلْكُ  
وَالْقُدْرَةُ وَالسَّنَاءُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

\* لا نسخة:

وعلى

\* هـ نسخ: وعلى

\* ث: في

العالمين

\* ث: خ:

عبدك وابن

عبدك

\* لا نسخ:

وعلائيته

\* نسخة: فأجره

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ \*\*\*

كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ  
إِبْرَاهِيمَ \* إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ \* أَنْتَ  
خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ، وَأَنْتَ أَمَتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ  
بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ \*، جِئْنَا شُفَعَاءَ لَهُ فَشَفِّعْنَا فِيهِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جُورِكَ \* لَهُ \*\*، إِنَّكَ ذُو  
وَفَاءٍ وَدَمَّةٍ.

اللَّهُمَّ قِهِ مِنْ \* فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ.

\* نسخة:

وعافيه

\* معا: نزله

\* نسخة:

والذنوب

نسخ:

من الذنوب

والخطايا

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ،  
وَآكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلَجٍ  
وَبَرْدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا \* كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ  
مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا  
مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ.

اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ

\* هـ نسخ: صل

\* ث: ث:

وارحم محمدًا

وآل محمد وبارك

على محمد وعلى

آل محمد

\* نسخ:

جوارك

\* لا هـ: من

\* نسخ:

وأبدل له

مُسِيئًا فَتَجَاوَزَ عَنْهُ\*.

\* ث: عن سيئاته

هـ: عنه سيئاته

\* ث معا: مَنْ نَزَلَ

\* نسخ: فقيرًا

اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، فَقِيرٌ\*\*

إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ.

\* نسخ: تبتليه

اللَّهُمَّ بَتَّ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقُهُ، وَلَا تَبْتَلِيهِ\* فِي

قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ\*.

\* معا: تُحَرِّمْنَا

\* ث: تَفْتِنَا

\* معا: بِأَثَرِ

\* ث: عند

اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا\* بَعْدَهُ\*.

تَقُولُ هَذَا يَأْثُرُ\* كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَتَقُولُ بَعْدَ\*\*

الرَّابِعَةِ:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا

\* نسخة: قلب

وكبيرنا وصغيرنا

\* هـ: نسخ: ولمن

وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا\* وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبِنَا

وَمُتَوَانَا، وَلِوَالِدَيْنَا وَمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

\* لا نسخة:

والمؤمنين

والمؤمنات

وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، الْأَحْيَاءِ

مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ.

اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ

تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَسْعِدْنَا بِلِقَائِكَ،

\* نسخة:

وَطَيْبُهُ لَنَا

\* معا:

يُسَلِّمُ

وَطَيِّبِنَا لِلْمَوْتِ\* وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا\*.

ثُمَّ تُسَلِّمُ\*.

\* نسخة:

وَالْحَقُّهُ بِنَبِيِّهِ

\* مع:

امراة

\* ع د:

فإن

وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ قُلْتُ: «اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمْتُكَ»،  
ثُمَّ تَتَمَادَى بِذِكْرِهَا عَلَى التَّائِيثِ، غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ:

\* لا نسخة:

لأنها

\* هـ نسخ:

وأبدل لها

«وَأَبْدَلَهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا» لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ  
زَوْجًا فِي الْجَنَّةِ لِزَوْجِهَا فِي الدُّنْيَا.

\* هـ نسخة:

زوجة

\* لا هـ:

في الجنة

وَنِسَاءُ الْجَنَّةِ مَقْصُورَاتٌ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ لَا يَبْغِينَ  
بِهِمْ بَدَلًا.

\* نسخة: بهن

نسخة: به

\* نسخة: يكون

وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ زَوَاجَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَلَا  
يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ أَزْوَاجٌ.

\* هـ معا:

يجمع بين

وَلَا بَأْسَ أَنْ تُجْمَعَ الْجَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ.

\* معا:

الإمام الرجال

وَيَلِي الْإِمَامَ الرَّجَالُ إِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ.

نسخة: الرجل

وَإِنْ كَانُوا رِجَالًا جُعِلَ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ،

\* ش:

النساء والصبيان

وَجُعِلَ مَنْ دُونَهُ الصَّبِيَّانُ وَالنِّسَاءُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ

\* ص معا:

من دونه

ث:

من دونهم

\* لا هـ نسخة:

إلى القبلة

إِلَى الْقِبْلَةِ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُجْعَلُوا صَفًّا وَاحِدًا، وَيُقَرَّبُ إِلَى

\* هـ معا: ويقرب

الإمام أفضلهم

الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ.

وَأَمَّا فِي دَفْنِ الْجَمَاعَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ فَيُجْعَلُ

\* لا هـ معا: في

أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ.

\* نسخ: يُصَلِّي

نسخ: صوابه:

يُصَلِّ

عَلَى قَبْرِهِ.

\*\* نسخة: وأوري

نسخ: وَوُورِي

نسخ: صوابه:

وَوُورِي

هـ: دفن ووري

ولم يصل عليه

وَمَنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَوُورِي \*\* فَإِنَّهُ يُصَلِّي

وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ قَدْ صُلِّيَ عَلَيْهِ.

وَيُصَلِّي عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مِثْلِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ.

بَابُ

\* لا نسخة: باب

فِي الدُّعَاءِ لِلطُّفْلِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَعَسَلِهِ \*\*

\*\* هـ: وغسله

والصلاة عليه

نسخة: وغسله

تُشْنِي عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ،

ثُمَّ تَقُولُ:

«اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ أَمَتِكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، أَنْتَ

\* ث مقلوب: وابن

عبدك وابن أمتك

ص: إنه عبدك

وابن عبدك

\* نسخة: لأبويه

خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ، وَأَنْتَ أَمَّتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ، اللَّهُمَّ

فَاجْعَلْهُ لِيوَالِدَيْهِ سَلَفًا وَدُخْرًا \*\* وَفَرَطًا وَأَجْرًا، وَثَقُلْ

بِهِ مَوَازِينَهُمْ، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجْوَرَهُمْ، وَلَا تَحْرِمْنَا \*\*

\* معا:

موازينهما

أجورهما

إياهما

\* نسخة: أيهم

وَأَيَّاهُمْ أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَا \*\* وَإَيَّاهُمْ بَعْدَهُ.

اللَّهُمَّ أَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كِفَالَةٍ \*

إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ

أَهْلِهِ، وَعَافِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ».

\* نسخ:

عليه السلام

نسخ: ﷺ

هـ:

محمد ﷺ

\*\* نسخ: ذخرا

\* معا:

تُحْرِمُنَا

تُفْتِنَا

تَقُولُ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَمَنْ سَبَقَنَا

\* ث معا:  
ولمن

بِالْإِيمَانِ.

اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ  
تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَاغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ \* الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ».

\* نسخ:  
والمسلمين  
والمسلمات

ثُمَّ تُسَلِّمُ.

وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَهْلِ صَارِحًا.

وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُدْفَنَ السَّقَطُ\* فِي الدُّورِ.

\* معا:

السُّقَطُ

السَّقَطُ

\* لا هـ معا نسخة:

الصَّبِي

\* نسخ: أو

\*\* هـ نسخة:

الرَّجُلُ

\*\* نسخة:

الصَّغِيرَةُ

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ\* النِّسَاءُ الصَّبِيَّ\* الصَّغِيرَ ابْنَ

\* نسخ: يُغْسَلُ

سِتِّ سِنِينَ وَوَسْبَعِ.

وَلَا يَغْسِلُ\* الرِّجَالُ\* الصَّبِيَّةَ\*\*\*.

\* نسخ: يُغْسَلُ

وَاخْتَلَفَ فِيهَا- إِنْ كَانَتْ\* لَمْ تَبْلُغْ أَنْ تُشْتَهَى.

\* د ث ع هـ: فيه  
\*\* هـ نسخ: ممن

وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

## بَابُ فِي الصَّيَامِ

\* ث :

وَصِيَامٌ

\* نسخة :

لِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ يُصَامُ لِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ\*

وَيُفْطَرُ لِرُؤْيِيهِ كَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا.

\* نسخة :

فِيُعَدُّ ثَلَاثُونَ

\* نسخة : عدة

\* معا : فَيُعَدُّ

نسخة : فَيُعَدُّ

\* لا هـ نسخ :

الشهر

الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، ثُمَّ يُصَامُ.

وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ.

\* هـ معا :

الْبَيْتِ

وَبَيِّتُ الصَّيَامِ فِي أَوَّلِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَاتُ\* فِي

بَقِيَّتِهِ.

\* معا :

وَبَيِّتُ الصَّيَامِ

وَيَتِمُّ الصَّيَامُ إِلَى اللَّيْلِ.

\* معا :

وَيَتِمُّ الصَّيَامُ

وَمِنَ السَّنَةِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ.

\* معا : السُّحُورِ

\* نسخ : يأكلُ

وَإِنْ شَكَّ فِي الْفَجْرِ فَلَا يَأْكُلُ\*.

\* نسخة : فَإِنْ

ث : وَمَنْ

وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ لِيُحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَمَنْ

\* ث :

يُجْزِئُهُ

صَامَهُ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِ\* وَإِنْ وَاَفَقَهُ مِنْ رَمَضَانَ،

\* هـ : لذلك

\* ج د معا : صَامَهُ

هـ نسخة : أَنْ يَصُومَهُ

وَلَمَنْ شَاءَ صَوْمُهُ\* تَطَوُّعًا أَنْ يَفْعَلَ.



\* هـ معاً نسخة:

ولم

\* لا نسخ: له

وَمَنْ أَصْبَحَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ  
ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ، وَلِيُْمْسِكَ عَنْ  
الْأَكْلِ فِي بَقِيَّتِهِ وَيَقْضِيهِ\*\*.

\* لا نسخة: في

\* ج ث: وليقضيه

نسخ هـ: ويقضيه

\* معاً: طهرت

وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ مُفْطِرًا أَوْ طَهَّرَتْ الْحَائِضُ  
نَهَارًا فَلَهُمَا الْأَكْلُ فِي بَقِيَّةِ يَوْمَيْهِمَا.

\* نسخ:

الأكل بقية

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعِهِ عَامِدًا أَوْ سَافِرَ فِيهِ فَأَفْطَرَ  
لِسَفَرِهِ\* فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا فَلَا قَضَاءَ  
عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ.

\* هـ معاً:

في سفره

\* هـ معاً:

فإن

وَلَا بَأْسَ بِالسُّوَالِكِ لِلصَّائِمِ فِي جَمِيعِ نَهَارِهِ.  
وَلَا تُكْرَهُ لَهُ الْحِجَامَةُ\* إِلَّا خِيفَةَ التَّغْيِيرِ.

\* نسخة:

الحجامة له

وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فِي رَمَضَانَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ،  
وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَقَاءَ\*\* فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

\* معاً: فإن

\* لا هـ س ص:

فقَاء

وَإِذَا خَافَتِ الْحَامِلُ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا أَفْطَرَتْ وَلَمْ  
تُطْعِمْ، وَقَدْ قِيلَ\*: تُطْعِمُ\*\*.

\* لا هـ معاً: قد

\* نسخة:

مع القضا

\* هـ معاً:

والمرضع

\* نسخة: إذا

وَلِلْمَرْضِعِ\* إِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَلَمْ تَجِدْ  
مَا تَسْتَأْجِرُ\* لَهُ أَوْ\*\*\* لَمْ يَقْبَلْ غَيْرَهَا\*\*\*\* أَنْ تَفْطِرَ  
وَتُطْعِمَ.

\* هـ معاً: من

نسخة: صوابه: من

\* هـ معاً: و

\* هـ: هـ:

\* نسخة:

تستأجره

لها / فلها

وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ إِذَا أَفْطَرَ أَنْ يُطْعِمَ.  
وَالْإِطْعَامُ فِي هَذَا كُلِّهِ مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَقْضِيهِ.  
وَكَذَلِكَ يُطْعِمُ مَنْ فَرَّطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى  
دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخَرُ.

\* نسخ:  
رمضان

وَلَا صِيَامَ عَلَى الصَّبِيَّانِ حَتَّى يَحْتَلِمَ الْغُلَامُ  
وَتَحِيضَ الْجَارِيَةِ، وَبِالْبُلُوغِ لَزِمَتْهُمْ أَعْمَالُ الْأَبْدَانِ  
فَرِيضَةٌ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ  
فَلْيَسْتَنْوُوا﴾.

\* معا:  
فريضة

\*\* نسخة: تعالى  
نسخة: سبحانه  
وتعالى

وَمَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا وَلَمْ يَتَطَهَّرْ أَوْ امْرَأَةٌ حَائِضٌ  
طَهَّرَتْ. قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ تَغْتَسِلْ \*\*\* إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ  
أَجْزَأُهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

\* معا: طهرت  
\* نسخة: النهار

\*\* ث معا: يجتسلا

وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمِ النَّحْرِ.  
وَلَا يُصَامُ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَّا  
لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي لَا يَجِدُ هَدْيًا.

\* نسخة:  
يُصَامُ يَوْمُ  
\* هـ نسخ: المتمتع  
\*\* لا نسخ: الذي

\*\* معا: يوم

\* ث معا:  
ولا يصوم  
اليومين اللذين  
ش: ولا يصم

وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ لَا يَصُومُهُ مُتَطَوِّعٌ، وَيَصُومُهُ مَنْ  
نَذَرَهُ أَوْ مَنْ كَانَ فِي صِيَامٍ مُتَّبَاعٍ قَبْلَ ذَلِكَ.

\* ث: ويصوم

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ.

✳ ✳ هـ معاً: به

وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ \* لِضُرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ \*\*.

✳ نسخ: فيه

نسخة: له

✳ ✳ معاً: تُقَصِّرُ

وَمَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقَصِّرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ

✳ ✳ خ: له

وَإِنْ لَمْ تَنَلْهُ ضُرُورَةٌ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَالصَّوْمُ \*\*

✳ نسخة:

فعليه

أَحَبُّ إِلَيْنَا.

✳ ث: أربع

وَمَنْ سَافَرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ \*\*\* بُرِدَ فَظَنَّ أَنَّ الْفِطْرَ

✳ لا نسخة: له

مُبَاحٌ لَهُ فَأَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

✳ نسخة:

وعليه القضاء

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مُتَأَوِّلاً فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ \*.

✳ نسخة: فيه

وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ \* مُتَعَمِّدًا بِأَكْلِ أَوْ

✳ نسخ: بشرب

شُرْبٍ \* أَوْ جَمَاعٍ مَعَ الْقَضَاءِ.

✳ ✳ ث: كلّه

وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ \* \*\* إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدًّا

✳ لا نسخة:

في ذلك

✳ ✳ معاً: وَيُكْفَرُ

لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَذَلِكَ أَحَبُّ

✳ ✳ نسخة:

مُؤْمِنَةٍ

إِلَيْنَا، وَلَهُ أَنْ يُكْفَرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ \*\* أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ

✳ هـ معاً:

وله أن يعتق

مُتَّابِعَيْنِ.

وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا

كَفَّارَةٌ.

وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ لَيْلًا فَأَفَاقَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ  
فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ.

\*\*\* هـ معاً: كان

\* ث: يقضي

وَلَا يَقْضِي \* مِنَ الصَّلَوَاتِ \*\* إِلَّا مَا أَفَاقَ \*\*\* فِي وَقْتِهِ.  
وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ،  
وَيُعْظَمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

\*\*\* ث: الصلاة

\*\* هـ معاً:

\* ث معاً: يَقْرُبُ

بمباشرة

وَلَا يَقْرُبُ \* الصَّائِمُ النِّسَاءَ بِوَطْءٍ وَلَا مُبَاشَرَةً \*\*  
وَلَا قُبْلَةً لِلذَّيِّ \* فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ  
عَلَيْهِ \* فِي لَيْلِهِ \*\*.

\* نسخ: لِلذَّيِّ

\*\*\* نسخ: ليل

\* نسخة:

عليه ذلك

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْبِحَ جُنُبًا مِنَ الْوُطْءِ.

وَمَنْ ائْتَدَّى فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ فَأَمْدَى  
لِلذِّكَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ \* تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْنَى  
فَعَلَيْهِ \* الْكَفَّارَةُ.

\* نسخة: فَإِنْ

\* نسخ:

القضاء و

وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ  
مِنْ ذَنْبِهِ \*.

\* نسخة:

وما تأخر

وَإِنْ قُتِمَتْ فِيهِ بِمَا \* تَيْسَّرَ \* فَذَلِكَ مَرْجُوُّ فَضْلِهِ  
وَتَكْفِيرُ الذُّنُوبِ \* بِهِ.

\* نسخة: ما

\*\*\* لا نسخة:

بما تيسر

\* ث معاً:

وتكفر الذنوبُ

ويكفر الذنوبَ

وَالْقِيَامُ فِيهِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ بِإِمَامٍ.

\*\*\* نسخة:

وحده

\*\*\* هـ نسخة:

فهو

وَمَنْ شَاءَ قَامَ فِي بَيْتِهِ \*\*\*، وَهُوَ \*\*\* أَحْسَنُ لِمَنْ

\* لا هـ معاً: شاء

\*\*\* نسخ: قامه

\* لا نسخة:

وحده

قَوِيَتْ بَيْتُهُ وَحْدَهُ.

وَكَانَ السَّلَفُ يَقُومُونَ فِيهِ فِي الْمَسَاجِدِ بِعِشْرِينَ

\* نسخة:

بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ

\*\*\* نسخ: صَلُّوا

\*\*\* لا هـ معاً: و

\* معاً: وَيَسْلَمُ

رَكَعَةً، ثُمَّ يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَيَفْصِلُونَ بَيْنَ الشَّفْعِ

\* معاً:

الشَّفْعِ

الْوَتْرِ

وَالْوَتْرِ بِسَلَامٍ، ثُمَّ صَلُّوا \*\* بَعْدَ ذَلِكَ سِتًّا وَثَلَاثِينَ

رَكَعَةً غَيْرَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ،

وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ.

\* لا هـ معاً: و

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ

\* نسخة:

عليه السلام

\*\*\* لا نسخة: في

\* معاً: الْوَتْرِ

\*\*\* هـ معاً نسخ:

اثني عشر

\*\*\* نسخة:

ويوتر

ﷺ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي \*\* غَيْرِهِ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةً \*\*\*

رَكَعَةً بَعْدَهَا الْوَتْرُ \*\*\*».

## بَابُ فِيِ الْعِتْكَافِ

وَالْعِتْكَافُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ.

وَالْعُكُوفُ: الْمُلَازِمَةُ.

وَلَا عِتْكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَتَابِعًا،

وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ. كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ. \*  
\* نسخة: وتعالى  
نسخة: عز وجل

\* هـ: الْمَسْجِدِ

\* نسخ:

(وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ

فِي الْمَسَاجِدِ)

\* ث معا هـ: وإن

\* هـ نسخة:

في بلد

نسخ: بلدًا

\* خ: فيه

\* معا:

يُنْذِرُ

يُنْذِرُ

فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي  
الْجَامِعِ، إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ أَيَّامًا لَا تَأْخُذُهُ فِيهَا  
الْجُمُعَةُ.

\* نسخ: عشرة

وَأَقْلُ مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْعِتْكَافِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ.

وَمَنْ نَذَرَ عِتْكَافَ يَوْمٍ فَأَكْثَرَ لَزِمَهُ.

وَإِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَزِمَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

\* نسخة: ومن

\* هـ:

اعتكاف ليلة

وَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ مُتَعَمِّدًا فَلْيَبْتَئِدْ عِتْكَافَهُ.

\* نسخة: فليبتد

\* هـ: إن

\* لا نسخة: فيه

وَكَذَلِكَ مَنْ جَامَعَ فِيهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا.

\* نسخة: وإذا

وَإِنْ مَرِضَ خَرَجَ إِلَى بَيْتِهِ، فَإِذَا صَحَّ بَنَى عَلَى

\* ث: ومن

هـ: فإن

مَا تَقَدَّمَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَاضَتِ الْمُعْتَكِفَةُ.

\*\* نسخة: باقية

\*\*\* نسخة: عليها

\* نسخة:

في المَحِيضِ

\*\*\* هـ:

من مَرَضِهِ

\*\* نسخ: رجع

\*\* نسخة: من

\*\*\* ث: ساعته

وَحُرْمَةُ\* الْاِعْتِكَافِ \*\* عَلَيْهِمَا\*\*\* فِي الْمَرَضِ،

\* ث: وَحُرْمَاتُ

وَعَلَى الْحَائِضِ فِي الْحَيْضِ\*.

\* معا: طهرت

\*\* لا نسخ:

الحائض

\* هـ نسخ:

في ليلٍ أو نهارٍ

فَإِذَا طَهَرَتْ\* الْحَائِضُ\*\* أَوْ أَفَاقَ الْمَرِيضُ\*\*\* لَيْلًا

أَوْ نَهَارًا\* رَجَعَا\*\*\* سَاعَتَيْدٍ\*\*\*\* إِلَى الْمَسْجِدِ.

وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكَفِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ

الْإِنْسَانِ، وَلْيَدْخُلْ مُعْتَكَفَهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ

اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَتَدَيَّ فِيهَا اعْتِكَافَهُ.

وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا، وَلَا يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ\*، وَلَا

\* معا:

جَنَازَةٍ

يَخْرُجُ لِيَتَجَارَةً.

وَلَا شَرْطَ فِي الْاِعْتِكَافِ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ إِمَامَ الْمَسْجِدِ.

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَعْقِدَ نِكَاحَ غَيْرِهِ\*.

\* نسخة:

دون خروجٍ من

معتكفه

وَمَنْ اعْتَكَفَ أَوَّلَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَهُ خَرَجَ مِنْ

اعْتِكَافِهِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهِ.

وَإِنْ اعْتَكَفَ بِمَا يَتَّصِلُ فِيهِ\* اعْتِكَافُهُ بِيَوْمِ الْفِطْرِ

\* نسخة: به

فَلَيْبَتْ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ\* حَتَّى يَغْدُو مِنْهُ إِلَى

\* لا نسخة:

في المسجد

الْمُصَلَّى.

\* لا نسخ: في

بَابُ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ\*\*

\*\* لا نسخ:

والماشية

\* نسخ: المعدن

وَمَا يُخْرِجُ مِنَ الْمَعْدَنِ وَذِكْرِ الْجِزْيَةِ\*\* وَمَا يُؤْخَذُ

\*\* لا هـ:

وذكر الجزية

\* هـ: تجارة

مِنْ تِجَارٍ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِيِّينَ

نسخة: تُجَار

نسخة: تُجَار

وَزَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةً.

\* معاً: حصاده

فَإِذَا زَكَاةُ الْحَرْثِ فِيَوْمَ حَصَادِهِ، وَالْعَيْنُ

\* معاً:

والعين والماشية

وَالْمَاشِيَةِ فَنَفِي\*\* كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً\*\*\*.

\*\* نسخة: في

\*\*\* معاً: مرة

\* ث هـ: في

وَلَا زَكَاةَ مِنْ\*\* الْحَبِّ وَالتَّمْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ

\* معاً: ورُبُع

أَوْسُقٍ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَقْفَازَةٍ وَرُبُعٌ قَفِيزٍ.

\* معاً: والوسق

وَالْوَسْقُ\*\*\* سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ

\* نسخ: ﷺ

السَّلَامُ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

\* معاً: يُجَمَّع

وَيُجَمَّعُ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ فِي الزَّكَاةِ، فَإِذَا

معاً: تجمع

\* هـ نسخ: جميعهم

اجْتَمَعَ مِنْ جَمِيعِهَا\*\*\* خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَلْيَزَكْ\*\* ذَلِكَ.

نسخة: صوابه:

جميعها

وَكَذَلِكَ تُجَمَّعُ أَصْنَافُ الْقَطْنِيَّةِ، وَكَذَلِكَ

\* معاً:

القطنية/ القطنية

تُجَمَّعُ أَصْنَافُ التَّمْرِ، وَكَذَلِكَ\*\* أَصْنَافُ الزَّيْبِ

\* لا نسخة: تجمع

\*\* نسخة: تُجَمَّعُ

\* معاً: الأرز

وَالْأَرْزُ وَالذُّخْنُ وَالذَّرَّةُ، كُلُّ وَاحِدٍ صِنْفٌ لَا يُضْمُّ

إِلَى الْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ.



وَإِذَا كَانَ فِي الْحَائِطِ أَصْنَافٌ مِنَ التَّمْرِ وَدَى \* هـ نسخ: أَدَى  
الزَّكَاةَ عَنِ الْجَمِيعِ مِنْ وَسْطِهِ.

وَيُزَكَّى الزَّيْتُونُ إِذَا بَلَغَ حَبُّهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أُخْرِجَ  
مِنْ زَيْتِهِ، وَيُخْرَجُ فِي \* الْجُلْجُلَانِ وَحَبِّ \* الْفُجْلِ  
مِنْ زَيْتِهِ. \* نسخة: فِي

فَإِنْ بَاعَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ ثَمَنِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.  
وَلَا زَكَاةَ فِي \* الْفَوَاكِهِ وَالْخَضِرِ \*\*. \* خ: مِنْ  
\* نسخة: قَلْب  
الخضر والفواكه

وَلَا زَكَاةَ مِنَ \* الذَّهَبِ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا،  
فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا \* فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ رُبْعُ \*\*  
العُشْرِ. \* لا نسخ: دِينَارًا

فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ.

وَلَا زَكَاةَ مِنَ \* الْفِضَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ،  
وَذَلِكَ خَمْسَةُ \* أَوَاقٍ \*\*. \* هـ نسخ:  
خمس

وَالْأَوْقِيَةُ \* أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا مِنْ وَزْنٍ \* سَبْعَةٍ، أَعْنِي  
أَنَّ سَبْعَةَ \* دَنَائِيرَ وَزْنُهَا عَشْرَةٌ \* دَرَاهِمَ، فَإِذَا بَلَغَتْ  
هَذِهِ الدَّرَاهِمُ \* مِائَتَيْ \* دِرْهَمٍ فَفِيهَا رُبْعُ عَشْرِهَا  
خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ. \* هـ: كُلُّ سَبْعَةٍ  
\* نسخة: عَشْرَةٌ  
\* هـ نسخ:  
مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ

\* س: ص: أَوَاقٍ  
نسخة: صوابه:  
خمس أواقي  
\* ص:  
درهما وزن  
درهما وزن  
\* نسخ: مائتا  
نسخ: صوابه:  
مائتي

فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ.

\* نسخة: وتجمع      وَيُجْمَعُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي الزَّكَاةِ، فَمَنْ \*\* لَهُ

\* نسخة: وعشرة      مِائَةُ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرَ فَلْيُخْرِجْ مِنْ كُلِّ مَالٍ رُبْعَ

\* خ: العُشْرُ      عَشْرِهِ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْعُرُوضِ حَتَّى تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ، فَإِذَا

\* نسخ: يومٍ      بَعَثَهَا بَعْدَ حَوْلٍ فَأَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ أَفَدْتَ ثَمَنَهَا أَوْ زَكَيْتَ \*\* هـ: زَكَيْتَ

فَفِي ثَمَنِهَا الزَّكَاةُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ، أَقَامَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ

\* نسخة: واحدًا      حَوْلًا أَوْ أَكْثَرَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُدِيرًا لَا يَسْتَقَرُّ بِيَدِكَ

عَيْنٌ وَلَا عَرَضٌ فَإِنَّكَ تُقَوِّمُ عُرُوضَكَ كُلَّ عَامٍ

\* لا نسخة:      كل عام

وَتُرَكِّي ذَلِكَ مَعَ مَا بِيَدِكَ مِنَ الْعَيْنِ.

وَحَوْلُ رِبْحِ الْمَالِ حَوْلٌ أَصْلِهِ.

وَكَذَلِكَ حَوْلُ نَسْلِ الْأَنْعَامِ حَوْلُ الْأُمْهَاتِ.

وَمَنْ لَهُ مَالٌ فِيهِ الزَّكَاةُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ أَوْ

\* ج: تَجِبُ      \* نسخ: وَجِبَتْ

يَنْقُصُهُ عَنْ مِقْدَارِ مَالِ الزَّكَاةِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ

\* ث: وَيَنْقُصُ      \* نسخ: يُنْقِصُهُ

يَكُونَ عِنْدَهُ مِمَّا لَا يُزَكَّى؛ مِنْ عُرُوضٍ مُقْتَنَةٍ، أَوْ

\* نسخ: ربعٍ

رَقِيقٍ، أَوْ حَيَوَانٍ مُقْتَنَةٍ، أَوْ عَقَارٍ، أَوْ رُبْعٍ مَا فِيهِ وَفَاءٌ

لِدِينِهِ؛ فَلْيُزَكَّ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ.

\* لا نسخ: من المال      هـ: مِنْ عُرُوضٍ

فَإِنْ لَمْ تَفِ عُرُوضُهُ بِدَيْنِهِ حَسَبَ بَقِيَّةِ دَيْنِهِ فِيمَا بِيَدِهِ.

فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَّاهُ.

وَلَا يُسْقِطُ الدَّيْنُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ. \* نسخة: ثمر

وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي دَيْنٍ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ... أَقَامَ \* خ: يقضيه \* ث: معا: فإن

أَعْوَامًا فَإِنَّمَا يُزَكِّيهِ لِعَامٍ وَاحِدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ. \* نسخة: فإنه

وَكَذَلِكَ الْعَرُضُ حَتَّى يَبِيعَهُ... \* نسخة: العَرُوض

وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ أَوْ الْعَرُضُ مِنْ مِيرَاثٍ فَلْيُسْتَقْبَلِ \* نسخة: العَرُوض

حَوْلًا بِمَا يَقْبِضُ مِنْهُ.

وَعَلَى الْأَصَاغِرِ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي الْحَرْثِ

وَالْمَاشِيَةِ وَالْعَيْنِ وَزَكَاةِ الْفِطْرِ. \* معا: وزكاة \* نسخة: صوابه:

وَلَا زَكَاةَ عَلَى عَبْدٍ وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ رِقٍّ فِي

ذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِذَا أُعْتِقَ فَلْيَأْتِنْفَ حَوْلًا .. بِمَا \* هـ نسخ: عُتِقَ/عَتَقَ

يَمْلِكُ... مِنْ مَالِهِ. \* نسخ: أَعْتَقَ \* ج: مَلَكَ \* هـ نسخ: هُنْكَ

وَلَا زَكَاةَ عَلَى أَحَدٍ فِي عَبْدِهِ، وَخَادِمِهِ، وَفَرَسِهِ،

وَدَارِهِ، وَلَا فِيمَا يُتَّخَذُ... لِلْقَنِيَةِ مِنَ الرِّبَاعِ \* هـ نسخ: ولا ما

وَالْعَرُوضِ، وَلَا فِيمَا يُتَّخَذُ... لِلْبَّاسِ مِنَ الْحُلِيِّ... \* معا: يَتَّخِذُ \* هـ نسخ: الحُلِيِّ

الحُلِيِّ/الحُلِيِّ

وَمَنْ وَرِثَ عَرْضًا أَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ رَفَعَ مِنْ أَرْضِهِ  
زَرْعًا فَزَكَّاهُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ  
حَتَّى يُبَاعَ وَيَسْتَقْبَلَ بِهِ \*\* حَوْلًا \*\*\* مِنْ يَوْمٍ \*\*\*  
يَقْبِضُ ثَمَنَهُ.

\*\*\* معا:  
يُستقبل به حول  
\*\*\* معا: يوم  
نسخ: يوم

\* هـ: فيستقبل  
\* لا نسخ: به  
\* هـ: قبض

وَفِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ الزَّكَاةُ  
إِذَا بَلَغَ وَزْنَ عَشْرِينَ دِينَارًا أَوْ خَمْسَ أَوَاقٍ \*\*\*  
فِضَّةً فَفِي ذَلِكَ رُبْعُ الْعَشْرِ يَوْمَ خُرُوجِهِ.

\*\*\* ص: خمسة  
\*\*\* ث: معا:  
أواقِي

\* هـ: وزن  
\* هـ: وزن  
\* نسخ: ربع

وَكَذَلِكَ مَا يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِهِ \*\* وَإِنْ قَلَّ  
فَإِنْ انْقَطَعَ نِيلُهُ بِيَدِهِ وَابْتَدَى غَيْرُهُ لَمْ يُخْرَجْ شَيْئًا  
حَتَّى يَبْلُغَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ.

\*\*\* لا نسخة: به

\* نسخة: فيما  
\* هـ: نسخ:  
وابتداً غيره

وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْأَخْرَارِ  
الْبَالِغِينَ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِهِمْ  
وَعَبِيدِهِمْ.

\*\*\* ث: معا: ولا

\* نسخة: يؤخذ  
\* ث: معا: ولا

وَتُؤْخَذُ مِنَ الْمَجُوسِ، وَمِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ.  
وَالْجِزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَأَرْبَعُونَ  
دِرْهَمًا عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ.

\* نسخ: وعلى  
أهل الورق  
أربعون درهما

\* نسخة: وتخفف

وَيُخَفَّفُ عَنِ الْفَقِيرِ.

\*\* نسخ: تجر

\*\*\* معا: أفق

وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ تَجَرَّ مِنْهُمْ مِنْ أَفْقٍ إِلَى أَفْقٍ \*\*

\* نسخة:

وتؤخذ

عُشْرُ ثَمَنِ مَا يَبِيعُونَهُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي السَّنَةِ مَرَارًا.

\* نسخ: فإن

وَأِنْ حَمَلُوا الطَّعَامَ خَاصَّةً إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

\* لا نسخة: خاصة

خَاصَّةً أَخَذَ مِنْهُمْ نِصْفُ الْعُشْرِ مِنْ ثَمَنِهِ.

\* نسخة:

تُجَار

وَيُؤْخَذُ مِنْ تِجَارِ الْحَرَبِيِّينَ الْعُشْرُ، إِلَّا أَنْ يَنْزِلُوا

عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

\*\* معا: الخمس

وَفِي الرِّكَازِ وَهُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ الْخُمْسُ \*\* عَلَى

\* نسخة:

دفن

مَنْ أَصَابَهُ.

\* تت نسخة:  
بابُ زَكَاةِ

## بَابُ فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ

وَزَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَرِيضَةً.

وَلَا زَكَاةَ مِنْ \* الْإِبِلِ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ ذَوْدٍ،

\* ث معاه: في

وَهِيَ خَمْسٌ \* مِنَ الْإِبِلِ \* فَفِيهَا شَاةٌ \* جَذَعَةٌ أَوْ

\* نسخ: خمسة

\* لا ه: شاة

ثَنِيَّةٌ مِنْ جُلِّ غَنَمٍ أَهْلٍ ذَلِكَ \* الْبَلَدِ \* مِنْ ضَائِنٍ أَوْ

\* نسخ: تلك

مَعَزٍ \* إِلَى تِسْعٍ \*.

\* نسخ: معز

ثُمَّ فِي الْعَشْرِ \* شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ \*.

\* ه: العشرة

ثُمَّ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ \* ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعَةِ

\* ث ه:

خمس عشرة

عَشَرَ \*.

\* ث ه:

تسع عشرة

فَإِذَا \* كَانَتْ عِشْرِينَ \* فَأَرْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى أَرْبَعِ

\* نسخة: فإن

\* نسخ:

وَعِشْرِينَ.

عشرون

ثُمَّ فِي خَمْسِ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ - وَهِيَ بِنْتُ

سَتَيْنِ - فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ إِلَى خَمْسِ

وَتَلَاثِينَ.

ثُمَّ فِي سِتٍّ \* وَتَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ - وَهِيَ بِنْتُ

\* ه: ستة

ثَلَاثِ سِنِينَ - إِلَى خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ.

\* نسخ: فإذا

كانت خمسة

\* ج:

تلك البلدة

\* ه: تسعة

\* ث:

أربع عشرة

ثُمَّ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً - وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ  
عَلَى ظَهْرِهَا الْحَمْلُ، وَيَطْرُقُهَا الْفَحْلُ، وَهِيَ بِنْتُ  
أَرْبَعِ سِنِينَ - إِلَى سِتِّينَ.

\* نسخ:  
الحمل

ثُمَّ فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً - وَهِيَ بِنْتُ خَمْسِ  
سِنِينَ - إِلَى خَمْسِ وَسَبْعِينَ.

ثُمَّ فِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ ابْنَتًا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ.  
ثُمَّ فِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ.  
فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ \* فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي  
كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ.

\* لانسخ:  
على ذلك

وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْبَقَرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ.

\* خ: في

فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا تَبِيعٌ عِجْلٌ \* جَذَعٌ قَدْ أَوْفَى  
سِتِّينَ.

\* د ص ع ث:  
عجل تبيع

ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ، فَتَكُونَ \* فِيهَا مُسِنَّةٌ،  
وَلَا تُؤْخَذُ إِلَّا أَنْثَى، وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَهِيَ ثِيَّةٌ.  
فَمَا زَادَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ  
تَبِيعٌ \*.

\* معا:  
فتكون  
فيكون  
فيكون

وَلَا زَكَاةَ فِي الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً.

\* لا هـ: شاة

فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا شَاةٌ \* جَذَعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ إِلَى عِشْرِينَ  
وَمِائَةٍ.

\* معا:

أحد

أحدًا

\* نسخ: ومائة

فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى \* وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ \*\* فَبَيْنَ شَاتَانِ  
إِلَى مِائَتَيْ شَاةٍ.

\* ت: واحدة

فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً \* فَبَيْنَ ثَلَاثِ شِيَاهِ إِلَى  
ثَلَاثِمِائَةٍ.

\* هـ نسخة:

شاة شاة

فَمَا زَادَ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ \*.

\* نسخ: وهي

\* هـ نسخ:

الفريضتين

وَلَا زَكَاةَ فِي الْأَوْقَاصِ وَهُوَ \* مَا بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ \*\*

مِنْ كُلِّ الْأَنْعَامِ.

\* نسخ: وتجمع

\* نسخة: المعز

\* هـ نسخ:

الضأن والمعز

وَيُجْمَعُ \* الْمَعَزُ \* وَالضَّأْنُ \*\*\* فِي الزَّكَاةِ،

وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ وَالْبُخْتُ وَالْعِرَابُ \* وَكُلُّ

\* خ: بينهما

خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَادَانِ \* بِالسَّوِيَّةِ.

\* نسخ: عدة

وَلَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّتُهُ عِدَدَ \* الزَّكَاةِ.

وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ

خَشِيَّةِ الصَّدَقَةِ، وَذَلِكَ إِذَا قَرَّبَ الْحَوْلُ.

فَإِذَا كَانَ يَنْقُصُ أَدَاؤُهُمَا بِافْتِرَاقِهِمَا أَوْ

\* لا نسخة:

قبل ذلك

بِاجْتِمَاعِهِمَا أَخِذَا بِمَا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ \*.



وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ السَّخْلَةِ، وَتُعَدُّ عَلَى رَبِّ

الْغَنَمِ.

وَلَا تُؤْخَذُ الْعَجَاجِيلُ فِي الْبَقَرِ، وَلَا الْفُضْلَانُ فِي \* هـ: من

الْإِبِلِ، وَتُعَدُّ عَلَيْهِمْ.

وَلَا يُؤْخَذُ \* تَيْسٌ، وَلَا هَرِمَةٌ، وَلَا الْمَاحِضُ، وَلَا \* نسخة: في ذلك

فَحْلُ الْغَنَمِ، وَلَا شَاةُ الْعَلَفِ، وَلَا الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا، \* هـ: أولادها

وَلَا خِيَارُ أَمْوَالِ النَّاسِ.

وَلَا يُؤْخَذُ فِي ذَلِكَ عَرَضٌ وَلَا ثَمَنٌ.

فَإِنْ \* جَبَرَهُ \* الْمُصَدِّقُ عَلَى أَخْذِ الثَّمَنِ فِي الْأَنْعَامِ \* نسخة: وإن

وَعَبَّرَهَا أَجْزَأَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ \*.

\* نسخة: تعالى

لا نسخة:

إِنْ شَاءَ اللَّهُ

وَلَا يُسْقَطُ الدَّيْنُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ وَلَا

مَا شِيَةٍ \*.

\* لا نسخة:

ولا يسقط ...

ولا ماشية

\* ص:

حَبٌّ أَوْ مَا شِيَةٍ

ج ث هـ:

حَبٌّ وَلَا مَا شِيَةٍ

\* لا نسخ:

باب

تت نسخة:

باب زكاة

## بَابُ \* فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ، فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كُلِّ  
كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ مِنْ  
الْمُسْلِمِينَ؛ صَاعٌ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ.

\* نسخ: و

\* معا: صاعاً

\* معا: ﷺ

\*\* نسخ:  
صغير أو كبير  
هـ:  
صغير وكبير

وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ....

\* معا: ﷺ

\*\* لا هـ نسخ:  
وهو ... السلام

وَتُوذَى مِنْ جُلٍّ عَيْشٍ أَهْلٍ ذَلِكَ الْبَلَدِ، مِنْ بُرٍّ أَوْ  
شَعِيرٍ أَوْ سُلْتٍ أَوْ تَمَرٍ أَوْ أَقِطٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ دُخْنٍ أَوْ  
ذُرَّةٍ أَوْ أُرْزٍ، وَقِيلَ: وَإِنْ... كَانَ الْعَلَسُ قُوتَ قَوْمٍ  
أُخْرِجَتْ مِنْهُ، وَهُوَ حَبٌّ صَغِيرٌ يَقْرُبُ مِنْ خِلْقَةِ  
الْبَرِّ.

\* نسخ: ذرة

\*\* معا: أرز

\*\* ش هـ: إن  
نسخة: فإن

وَيُخْرِجُ عَنِ الْعَبْدِ سَيِّدُهُ.

\* هـ: ويخرج  
السيد عن عبده

وَالصَّغِيرُ... لَا مَالَ لَهُ يُخْرِجُ عَنْهُ وَالِدُهُ.

\* نسخة: والصبي

\*\* هـ: الذي

وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَّمَهُ  
نَفَقَتُهُ، وَعَنْ مَكَاتِبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ  
لَهُ بَعْدُ.

\* نسخة:

لأنه عبده

وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ  
الْفِطْرِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ فِيهِ قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى الْمُصَلَّى،  
وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى.

وَيُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ فِي طَرِيقٍ،  
وَيَرْجِعَ فِي أُخْرَى.

## بَابُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

- \* ث معا: وجح  
\* نسخ: إليه  
\* نسخة: عمره  
\* نسخة: العمر
- وَحَجُّ \* بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي بَيْكَةٌ \* فَرِيضَةٌ  
عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ \* سَبِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ، مَرَّةً فِي عُمْرِهِ \*  
وَالسَّبِيلُ: الطَّرِيقُ السَّابِلَةُ، وَالزَّادُ الْمُبْلَغُ إِلَى  
مَكَّةَ، وَالْقُوَّةُ \* عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ \*؛ إِمَّا رَاجِلًا  
وَإِمَّا \* رَاكِبًا، مَعَ صِحَّةِ الْبَدَنِ.  
وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ.  
وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ \* وَمِصْرَ وَأَهْلِ \* الْمَغْرِبِ:  
الْجُحْفَةُ، فَإِنْ مَرُّوا بِالْمَدِينَةِ فَالْفَضْلُ \* لَهُمْ أَنْ  
يُحْرِمُوا مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهَا؛ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ.  
وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: ذَاتُ عَرِيقٍ.  
وَأَهْلُ \* الْيَمَنِ: يَلْمَلَمُ \*.  
وَأَهْلُ \* نَجْدٍ: مِنْ قَرْنٍ.
- \*\* ث هـ:  
بمكة  
\* نسخ:  
الوصول إليها  
\* نسخ:  
والقدرة  
\* هـ ص: أو  
\* معا: الشام  
\* نسخ:  
فالأفضل  
\* نسخة: فأفضل  
\* نسخ: وأهل  
\* ث نسخة: وأهل  
\*\* ص: أَلْمَلَمَ

وَمَنْ مَرَّ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالْمَدِينَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ

\*\*\* نسخ: الحليفة

يُحْرِمَ \* مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ\*\*، إِذْ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ.

\* نسخ: من  
مِيقَاتِ أَهْلِهَا

\*\*\* ث: معا:

والمعتَمرون

\*\*\* معا: بأثر

وَيُحْرِمُ الْحَاجُّ أَوْ \* الْمُعْتَمِرُ\*\* بِإِثْرٍ\*\*\* صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ.

\* هـ: و

\* نسخة:  
ويقول

\* لا نسخ: ليك

يَقُولُ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ \* لَا شَرِيكَ لَكَ

\* معا: أن

لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، وَيَنْوِي مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَيُؤْمَرُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ.

\*\*\* ث: معا:

مِنْ الْمَخِيطِ

\* لا نسخة: له

وَيَتَجَرَّدُ \* مِنْ مَخِيطِ الثِّيَابِ\*\*.

\* نسخ:  
ويتجرّد

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ \* أَنْ يَغْتَسِلَ لِدُخُولِ مَكَّةَ.

\* نسخة: يزال

وَلَا يَزَالُ \* يُلَبِّي دُبُرَ الصَّلَوَاتِ، وَعِنْدَ كُلِّ شَرْفٍ،

\* ج: اللّاح

وَعِنْدَ مُلَاقَاةِ الرَّفَاقِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِلْحَاحِ\* س بَذَلِكَ.

فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَطُوفَ

\* نسخ:

يعاودها

وَيَسْعَى، ثُمَّ يَعَاوِدُهَا \* حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَرْوَحَ إِلَى مُصَلَّاهَا.

\* نسخ: له

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ «كَدَاءٍ» \* الثَّانِيَةِ الَّتِي

\* نسخ: كُدِّي

بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنْ «كُدِّي» \* م، وَإِنْ \* \* ث: فإن

نسخة: كُدَاءٍ

\* ث: في

لَمْ يَفْعَلِ \* \* الوجهين فَلَا حَرَجَ.

\* لا نسخ: قال

قَالَ: \* فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَلْيَدْخُلِ الْمَسْجِدَ \* \*

وَمُسْتَحْسَنٌ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ.

\* معا: فيستلم

فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِيهِ إِنْ قَدَرَ، وَإِلَّا وَضَعَ

هـ: ويستلم

يَدَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ وَضَعَهَا \* عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ.

\* هـ نسخة:

يَضَعُهَا

\* \* هـ نسخ:

أَشْوَاطُ

ثُمَّ يَطُوفُ - وَالْبَيْتُ عَلَى \* يَسَارِهِ - سَبْعَةَ أَطْوَافٍ \* \*

\* ث: عن

ثَلَاثَةَ خَبَبًا، ثُمَّ \* أَرْبَعَةَ مَشْيًا.

\* نسخ: و

وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَيُكَبِّرُ، وَلَا

\* هـ: فيستلم

يَسْتَلِمُ \* الْيَمَانِي \* \* فِيهِ، وَلَكِنْ يَبْدُو ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى

\* نسخة: الرُّكْنَ

\* \* ث معا ش معا:

فِيهِ.

اليماني

فَإِذَا \* تَمَّ \* طَوَافُهُ رَكَعَ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ.

\* ث: وإذا

\* \* نسخة:

ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ.

أَتَمَّ طَوَافَهُ

\* \* ث: بذلك

ثُمَّ يَخْرُجُ \* إِلَى الصَّافَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ \* \*، ثُمَّ

\* هـ: خَرَجَ

يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ، وَيَخْبُ \* فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ، فَإِذَا

\* معا: ويخُب

أَتَى الْمَرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى

\* لا هـ: بذلك

الصَّفَا، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَيَقِفُ بِذَلِكَ \* أَرْبَعَ

\* هـ: وأربع  
نسخة: وأربعة

وَقَفَاتٍ \* عَلَى الصَّفَا وَأَرْبَعًا \* عَلَى الْمَرْوَةِ.

\* س ص:  
وقفات

\* هـ: يصلي

ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّي \* بِهَا الظُّهْرَ

وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ، ثُمَّ يَمْضِي إِلَى

عَرَفَاتٍ، وَلَا يَدْعُ التَّلْبِيَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ حَتَّى تَزُولَ

\* هـ: تت نسخة:

الشَّمْسُ مِنْ يَوْمٍ \* عَرَفَةَ، وَيَرْوَحُ \* إِلَى مُصَلَّاهَا،

\* هـ نسخ:  
الشمس يوم\* هـ: ويخرج  
نسخة: ويخرج

وَلْيَتَطَهَّرْ قَبْلَ رَوَاحِهِ، فَيَجْمَعُ \* بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعَ

\* معا: فيجمع

\* معا: يروح

الْإِمَامِ، ثُمَّ يَرْوَحُ \* مَعَهُ إِلَى مَوْقِفِ عَرَفَةَ، فَيَقِفُ مَعَهُ

إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

\* نسخة:

ثُمَّ يَدْفَعُ \* بِدَفْعِهِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، فَيُصَلِّي مَعَهُ

يدفعه

\* هـ: هـ:

بِمُزْدَلِفَةٍ \* الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ، ثُمَّ يَقِفُ

بالمزدلفة

\* نسخ: الحرام

مَعَهُ بِالْمَشْعَرِ \* يَوْمَئِذٍ بِهَا، ثُمَّ يَدْفَعُ بِقُرْبِ طُلُوعِ

الشَّمْسِ إِلَى مَنَى، وَيُحَرِّكُ دَابَّتَهُ بِيْطْنٍ مُحَسَّرٍ.

\* ث: سبع

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَنَى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ \*

\* لا نسخ: و

حَصَيَاتٍ \* مِثْلِ \* حَصَى الْخَذْفِ، وَ\*\* يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ

\* ث: حصايات

\* هـ: ثم

\* نسخ: مثل

حَصَاةٍ.

ثُمَّ يَنْحَرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، ثُمَّ يَخْلُقُ.

\* هـ نسخ:  
فيطوف

ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتَ فَيُفِيضُ وَيَطُوفُ سَبْعًا وَيَرْكَعُ \*\*.

\* هـ نسخة:  
رَكَعَتَيْنِ\* هـ:  
ثلاث ليال

ثُمَّ يُقِيمُ بَيْنَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا رَمَى

\* هـ نسخ: مسجد

الْجَمْرَةَ الَّتِي تَلِي \* مِنْهُ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ \*\*، يُكَبِّرُ مَعَ

\* هـ نسخة:  
حصايات

كُلِّ حَصَاةٍ.

\* هـ نسخ: كل

ثُمَّ الْجَمْرَتَيْنِ؛ كُلُّ جَمْرَةٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَيُكَبِّرُ مَعَ

كُلِّ حَصَاةٍ.

\* هـ:

ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ

الْعَقَبَةِ مِنْ أَسْفَلِهَا

وَالْجَمْرَتَيْنِ مِنْ

أَعْلَاهُمَا

\* هـ معا: بإثر

\* هـ نسخ:

الجمرة

وَيَقِفُ لِلدُّعَاءِ بِإِثْرِ الرَّمْيِ فِي \*\* الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ،

وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَلْيَنْصَرِفْ \*.

\* هـ لا نسخة:

ولينصرف

\* هـ نسخة:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ:

يَرْمِي جَمْرَةَ

الْعَقَبَةِ مِنْ أَسْفَلِهَا

وَالْجَمْرَتَيْنِ مِنْ

أَعْلَاهُمَا

فَإِذَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ - وَهُوَ رَابِعُ يَوْمِ النَّحْرِ -

انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ، وَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ.

وَإِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامٍ مِنْهُ فَرَمَى

وَانْصَرَفَ.

فَإِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ لِلْوُدَاعِ وَرَكَعَ

وَانْصَرَفَ.



\* لا نسخة: أولاً

وَالْعُمْرَةُ يُفْعَلُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا\* إِلَى تَمَامِ  
السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَقَدْ  
تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

\* معاً: يُفْعَلُ

وَالْحِلَاقُ أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالتَّقْصِيرُ  
يُجْزَى، وَلْيَقْصُرْ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ.  
وَسَنَّةُ الْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ.

\* معاً: يَجْزَى

\* نسخة: الفأرة  
\* نسخة: قلب  
الحية والفأرة

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْفَأْرَةَ\* وَالْحَيَّةَ\*\*  
وَالْعَقْرَبَ وَشِبْهَهَا وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَمَا يَعْدُو مِنْ  
الذُّئَابِ\* وَالسَّبَاعِ وَنَحْوِهَا.

\* نسخة:  
يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ

\* نسخ: الذباب

\* ص:  
يَتَّقِي أَذَاهُ  
\* معاً: أَذَاهُ

وَيَقْتُلُ\* مِنَ الطَّيْرِ مَا يُتَّقَى\* أَذَاهُ\*\* مِنَ الْغُرَبَانِ  
وَالْأَحْدِيَةِ فَقَطْ.

\* ث: وَيَقْتُلُ

\* نسخة:  
وَيُجْتَنَّبُ

وَيُجْتَنَّبُ\* فِي حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ النِّسَاءُ وَالطَّيْبُ  
وَمَخِيطُ الثِّيَابِ وَالصَّيْدَ وَقَتْلُ الدَّوَابِّ وَإِلْقَاءُ  
التَّفَثِ.

\* ث معاً: يحلقه

وَلَا يُغْطَى\* رَأْسُهُ فِي الْإِحْرَامِ، وَلَا يَحْلِقُهُ\* إِلَّا  
مِنْ ضَرُورَةٍ.

\* ث معاً: يَغْطَى

\* نسخة:  
بَصُومٍ

ثُمَّ يَفْتَدِي بِصِيَامٍ\* ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ

\* نت: مساكين

لِكُلِّ مُدَّيْنٍ

\* نسخ: وَيَلِيهِ

\* لا هـ نسخ: بمد  
النبي عليه السلام

\* نسخة: قلب

الثياب والخفين

\* ث: يجتنبه

\* لا هـ نسخ:

وكفيها

\* ث: يلبس

نسخ: يلبس

\* نسخ: قلب:

عندنا أفضل

\* ث معا: هدي

\* هـ: وقفه

\* نسخة: أو

\* نسخة: فمن

\* نسخ: وقت

نسخة: وقت

مَسَاكِينَ، مُدَّيْنٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ...، أَوْ يَنْسُكَ... بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنْ  
الْبِلَادِ.

وَتَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْخُفَيْنِ وَالثِّيَابَ فِي إِحْرَامِهَا،  
وَتَجْتَنِبُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا يَجْتَنِبُ الرَّجُلُ..

وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا وَكَفْيِهَا، وَإِحْرَامُ  
الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ.

وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْخُفَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ... إِلَّا أَنْ  
لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ أَفْضَلُ عِنْدَنَا مِنَ التَّمَتُّعِ وَمِنْ...  
الْقِرَانِ.

فَمَنْ قَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ...  
يَذْبَحُهُ أَوْ يَنْحَرُهُ بِمَنْىَ إِنْ أَوْقَفَهُ بِعَرَفَةَ.

وَأِنْ لَمْ يَقِفْهُ... بِعَرَفَةَ فَلْيَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ بِالْمَرْوَةِ بَعْدَ  
أَنْ يَدْخُلَ بِهِ مِنَ الْحِلِّ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ،  
يَعْنِي مِنْ وَقْتٍ يُحْرِمُ... إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ.

\*\*\* معا:

يَنْسُكَ/يَنْسُكَ

نسخة: ينسك

نسخة: ينسك

\* نت معا:

البلدان

\*\*\* ث:

الرجال

\* نسخة: قلب:

رأسه ووجهه

\*\*\* لا هـ نسخ:

في الإحرام

\*\*\* لا نت معا

نسخة:

ومن

\*\*\* نسخ:

يوقفه

يوقفه

نسخة: يقف به

\*\*\* نسخة: بالحج

\* نسخة:

ثلاثة أيام بمنى

فَإِنْ قَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ مَنَى \* وَسَبْعَةً \* إِذَا رَجَعَ .

\* نسخ: وسبعة

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ يَحِلَّ \* مِنْهَا فِي

\* معا: يحل

أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ \* قَبْلَ الرَّجُوعِ إِلَى

\* نسخة: ذلك

أَفْقِهِ \* أَوْ إِلَى مِثْلِ أَفْقِهِ \* فِي الْبُعْدِ .

\* ص: أفقه

وَلِهَذَا أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ إِنْ كَانَ بِهَا، وَلَا يُحْرِمُ

\* نسخة: بمنى

مِنْهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ .

\* نسخة: بها

وَصِفَةُ الْقِرَانِ أَنْ يُحْرِمَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا، وَيَبْدَأُ

\* هـ نسخة:

وَيَبْدَأُ بِالْعُمْرَةِ

الْعُمْرَةَ \* فِي نَيْتِهِ .

ت:

وَيَبْدَأُ الْعُمْرَةَ

ث:

وَيَبْدَأُ بِالْعُمْرَةِ

وَإِذَا أَرْدَفَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ

\* هـ: فإن

وَيَرْكَعَ فَهُوَ قَارِنٌ .

وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَدْيٌ \* فِي تَمَتُّعٍ وَلَا \* قِرَانٍ .

\* هـ: أو

\* ث: هدي

وَمَنْ حَلَّ \* مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ

\* ث: أحل

مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ .

وَمَنْ أَصَابَ صَيْدًا فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ

النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْ فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ .

\* \* \* معا: فمكة

هـ: فمكة

وَمَحِلُّهُ \* مَنَى إِنْ وَقَفَهُ \* بِعَرَفَةَ، وَإِلَّا فَمَكَّةُ \* .

\* معا: محله

\* \* \* هـ: نسخ:

وقف به

وَيَدْخُلُ بِهِ مِنَ الْحِلِّ .

لا نسخة: به

وَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ • ذَلِكَ. \* نسخة: في

أو كَفَّارَةً • طَعَامٌ • مَسَاكِينَ؛ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَمَةِ \* نسخ: كفارة  
\* نسخة: كفارة طَعَامُ

الصَّيْدِ طَعَامًا، فَيَتَصَدَّقَ • بِهِ. \* معا: فيتصدق

أَوْ عَدْلٌ • ذَلِكَ صِيَامًا؛ أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا \* معا: عدل

وَلِكَسْرِ الْمُدَّةِ يَوْمًا كَامِلًا.

وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ • \* نسخة: العمر

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ انْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ  
أَنْ يَقُولَ:

«أَيُّونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ.» \* ث: ساجدون

ث: سائحون

صَدَقَ اللَّهُ • وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، • وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ \* لا نسخة: الله

\*\*\* ث:  
وأعزَّ جنده

وَحَدَّهُ.

\* لا نسخ:

باب

\* نسخة:

والصيد والعقيقة

بَابُ ٥ فِي الضَّحَايَا وَالذَّبَائِحِ

وَالْعَقِيقَةِ وَالصَّيْدِ وَالْخِتَانِ

وَمَا يَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرِبَةِ

\* \* \* معا جميعا:

الأضحية

الإضحية

\* لا ت معا: و

\* س معا س معا:

يَجْزِي

وَمِنَ الْأُضْحِيَّةِ \* سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَهَا.

وَأَقَلُّ مَا يُجْزَى \* فِيهَا مِنَ الْأَسْنَانِ:

الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ؛ وَهُوَ ابْنُ سَنَةٍ، وَقِيلَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ

أَشْهُرٍ، وَقِيلَ ابْنُ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ.

\* نسخ: عشرة

هـ: عَشْرٍ

\* \* \* لا نسخة:

وهو

\* نسخ: أو

\* \* \* معا جميعا:

المعز

\* معا: يَجْزِي

هـ: يَجُورُ

\* \* \* ت: قلب:

البقر والمعز

وَالثَّنْيُ مِنَ الْمَعَزِ \*؛ وَهُوَ \* \* \* مَا أَوْفَى سَنَةً وَدَخَلَ

فِي الثَّانِيَةِ.

\* \* \* هـ نسخ:

الأضحية

ث: الضحية

وَلَا يُجْزَى \* فِي الضَّحَايَا \* مِنَ الْمَعَزِ وَالْبَقَرِ \* \* \*

وَالْإِبِلِ إِلَّا الثَّنْيُ.

وَالثَّنْيُ مِنَ الْبَقَرِ؛ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ.

\* هـ: سِتَّةٌ

وَالثَّنْيُ مِنَ الْإِبِلِ؛ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ.

وَفُحُولُ الضَّأْنِ فِي الضَّحَايَا أَفْضَلُ مِنْ خِصْيَانِهَا،

وَخِصْيَانُهَا أَفْضَلُ مِنْ إِنَائِهَا.

\* ث:

وَدُكُورُ الْمَعَزِ

أَفْضَلُ مِنْ إِنَائِهَا

وَأِنَائِهَا أَفْضَلُ مِنْ دُكُورِ الْمَعَزِ وَمِنْ إِنَائِهَا \*.

وَأِنَاثُ الْمَعَزِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ \* فِي الضَّحَايَا.

\* نسخة: قلب:

البقر والإبل

وَأَمَّا فِي الْهَدَايَا؛ فَالْإِبِلُ أَفْضَلُ، ثُمَّ الْبَقَرُ، ثُمَّ  
الضَّأْنُ، ثُمَّ الْمَعَزُ.

\* نسخ: يُجْزَى  
\* ث: معا: ظلَّعها  
\* نسخ: ضلَّعها  
وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَوْرَاءٌ وَلَا مَرِيضَةٌ  
وَلَا الْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ظَلَّعَهَا وَلَا الْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا شَحَمَ  
فِيهَا، وَيُنْتَقَى فِيهَا الْعَيْبُ كُلُّهُ.

\* نسخة: فيهما

\* معا: الأذن  
وَلَا الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا،  
وَكَذَلِكَ الْقَطْعُ.

\* هـ: إذا  
\* ث: يكن  
وَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ إِنْ كَانَ يَذْمَى فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ  
لَمْ يَذْمَ... فَذَلِكَ جَائِزٌ.

\* ث: يذمى

نت: يذم

\* ث: ث

صَحِيَّتُهُ

إِصْحِيَّتُهُ

\* نسخ: نسخ

نَحْرُهُ يَوْمَ

\* هـ: نسخ: وَلَيْلٍ  
\* ث: نحره  
\* ث: ث: ث  
\* صَحِيَّتُهُ  
وَلَيْلِي الرَّجُلُ ذَبَحَ أَصْحِيَّتَهُ... بِيَدِهِ بَعْدَ ذَبْحِ الْإِمَامِ  
أَوْ نَحْرِهِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ضَخْوَةً.

\* ث: نَحَرَ  
وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِمَامُ أَوْ يَنْحَرَ أَعَادَ  
أَصْحِيَّتَهُ.

\* معا: وذبحه  
وَمَنْ لَا إِمَامَ لَهُمْ فَلْيَتَحَرَّوْا صَلَاةَ أَقْرَبِ الْأَيْمَةِ  
إِلَيْهِمْ وَذَبَحْهُ.

\* معا: يجزه  
وَمَنْ صَحَّى بَلِيلٍ أَوْ أَهْدَى لَمْ يُجْزِهِ.

\* ث: نت: و

\* نسخة: الثلاثة  
وَأَيَّامِ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ يُذْبَحُ فِيهَا أَوْ يُنْحَرُ إِلَى غُرُوبِ  
الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهَا، وَأَفْضَلُ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوَّلُهَا.

وَمَنْ فَاتَهُ الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الزَّوَالِ فَقَدْ  
 قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى  
 ضُحَى الْيَوْمِ الثَّانِي.

\* هـ: ث: معا:  
 أهل العلم

وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ؛ جِلْدٌ وَلَا غَيْرُهُ.

\* لا نسخة:  
 الذبيحة  
 نسخة: الضحية  
 \*\* نسخة: فإن

وَتُوجَّهُ الذَّبِيحَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِلَى الْقِبْلَةِ.

وَلْيُقَلِّ الذَّابِحُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، وَإِنْ زَادَ  
 فِي الْأُضْحِيَّةِ: «رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا» فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

\* نسخ: أكبر

\* هـ: الأضحية  
 نسخة: أضحية  
 \* هـ: تركها

وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَبْحِ أُضْحِيَّتِهِ أَوْ غَيْرِهَا  
 فَإِنَّهَا تُؤْكَلُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ تُؤْكَلْ،  
 وَكَذَلِكَ عِنْدَ إِرسَالِ الْجَوَارِحِ عَلَى الصَّيْدِ.

\* لا هـ:  
 على الصيد

وَلَا يُبَاعُ \* مِنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالنُّسْكِ لَحْمٌ  
 وَلَا جِلْدٌ وَلَا وَدَكٌ وَلَا عَصَبٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ.

\* نسخة:  
 شيء

\* ت: معا:  
 الرجل أضحيته

وَيَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ، وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا  
 أَفْضَلَ لَهُ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ.

\* لا ت: معا: له

وَلَا يَأْكُلُ \* مِنْ فِدْيَةِ الْأَذَى وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَذْرِ  
 الْمَسَاكِينِ وَمَا عَطِبَ مِنْ هَدْيٍ \* تَطَوُّعٍ قَبْلَ مَحَلِّهِ \*\*  
 وَيَأْكُلُ مَا سِوَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ.

\* هـ: يؤكل

\*\* معا: محله  
 لا نسخة:

قبل محله  
 \* هـ: نسخ: ممّا

\* نسخة:  
 هدي

\* معا:  
يَجْزِي

وَالذَّكَاءُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْأَوْدَاجِ، لَا يُجْزَى أَقْلٌ  
مِنْ ذَلِكَ.

\* هـ نسخ: فإن

وَإِنْ رَفَعَ يَدَهُ بَعْدَ قَطْعِ بَعْضِ ذَلِكَ ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ \*  
فَأَجْهَرَ فَلَا تُؤْكَلُ.

\* معا: تؤكل

هـ: لم تؤكل

\* نسخ: أسي

وَإِنْ تَمَادَى حَتَّى قَطَعَ الرَّأْسَ أَسَاءَ \* وَلْتُؤْكَلِ.  
وَمَنْ ذَبَحَ مِنَ الْقَفَا لَمْ يُؤْكَلِ.

\* نسخ: وإن

وَالْبَقَرُ تُذْبَحُ، فَإِنْ نُحِرَتْ أَكِلَتْ.

\* نسخ: وإن

وَالْإِبِلُ تُنَحَّرُ، فَإِنْ ذُبِحَتْ لَمْ تُؤْكَلِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ  
فِي أَكْلِهَا.

\* ث معا: وإن

\*\* نسخ:  
فلا

وَالْغَنَمُ تُذْبَحُ، فَإِنْ نُحِرَتْ لَمْ \* تُؤْكَلِ، وَقَدْ  
اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا.

\* ت: شعره

شَعْرُهُ.

وَالْمُنْحَنَقَةُ بِحَبْلِ وَنَحْوِهِ، وَالْمَوْقُودَةُ بِعَصَا

\* هـ: أو غيره

نسخ: وغيره

لا نسخة: ونحوه

\* معا: السبع

وَشَبْهِهَا، وَالْمُتَرَدِّيةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ؛ إِنْ

\* لا نسخة:

منها في هذه

الوجوه

\* هـ نسخة:

منه

بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ \* مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ \*  
لَمْ تُؤْكَلِ بِذَكَاءٍ.



وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ،  
فَإِنْ اسْتَغْنَى عَنْهَا طَرَحَهَا.

وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ، وَلَا يُصَلَّى  
عَلَيْهِ، وَلَا يُبَاعُ.

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ إِذَا ذُكِّيتَ  
وَبِيعَهَا.

\* هـ نسخ:

وَيُبَاعُهَا

\* ث: يُتَزَعُ

ث: انْتَزَعُ

\* لا نسخة:

وأظلافها

نسخة

ولا بأظلافها

\* نسخ: فارة

وَيُتَنَفَّعُ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ وَشَعْرِهَا وَمَا يُنَزَعُ<sup>ص</sup> مِنْهَا  
فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغْسَلَ.

\* معا: وشعرها

نسخة: وبشعرها

\* لا هـ نسخ: حال

وَلَا يُتَنَفَّعُ بِرَيْشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأُظْلَافِهَا وَأَنْيَابِهَا،  
وَكُرِّهَ الْإِنْتِفَاعُ بِأَنْيَابِ الْفَيْلَةِ<sup>ص</sup>، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

\* نسخ: الفيلة

هـ ص: الفيل

وَمَا مَاتَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ<sup>ص</sup> مِنْ سَمْنٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ عَسَلٍ  
ذَائِبٍ طَرَحَ وَلَمْ يُؤْكَلْ.

\* نسخ: ذائب

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْتَصْبَحَ بِالزَّيْتِ وَشِبْهِهِ فِي غَيْرِ  
الْمَسَاجِدِ، وَيُتَحَفَّظُ مِنْهُ.

\* ث:

لأنه نجس

\* معا: حولها

وَإِنْ كَانَ جَامِدًا طَرَحَتْ وَمَا حَوْلَهَا، وَأَكِلَ مَا  
بَقِيَ، قَالَ سَحْنُونُ: إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَقَامُهَا<sup>ص</sup> فِيهِ فَإِنَّهُ  
يُطْرَحُ كُلُّهُ.

\* معا: سحنون

نسخ: سحنون

\* معا:

مقامها

\* نسخ:

وذبائحهم

\* لا هـ: منهم

وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ •

وَكُرْهَ أَكْلِ شُحُومِ الْيَهُودِ مِنْهُمْ • مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ •

\* هـ ث:

المجوس

وَلَا يُؤْكَلُ مَا ذَكَّاهُ الْمَجُوسِيُّ •

وَمَا كَانَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ ذَكَاةٌ مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ

بِحَرَامٍ •

\* هـ نسخ: الصيد

وَالصَّيْدُ لِلَّهِ مَكْرُوهٌ، وَ• لَغَيْرِ اللَّهِ مُبَاحٌ •

\* ث: و

وَكُلُّ مَا قَتَلَهُ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ أَوْ• بَازُكَ• الْمُعَلَّمُ

\* نسخ:

صوابه: بازيك

فَجَائِزٌ أَكَلُهُ إِذَا أَرْسَلْتَهُ عَلَيْهِ •

\* نسخ: أنفذت

وَكَذَلِكَ مَا أَنْفَذْتَ• الْجَوَارِحُ مَقَاتِلَهُ قَبْلَ قُدْرَتِكَ

عَلَى ذَكَاتِهِ •

\* نسخ: إنفادها

\* معا: يؤكل

وَمَا أَدْرَكَتُهُ قَبْلَ إِنْفَادِهَا• لِمَقَاتِلِهِ لَمْ تُؤْكَلْ • إِلَّا

بِذَكَاتِهِ •

\* هـ: بذكاته

\* نسخ: و

وَكُلُّ مَا صِدَّتْهُ بِسَهْمِكَ أَوْ• رُمَحِكَ فَكُلُهُ •

\* نسخ: وكل

فَإِنْ أَدْرَكَتَ ذَكَاتَهُ فَذَكِّيهِ •

\* هـ نسخ: فذكيه

\* هـ ث:

إذ قتلته بِسَهْمِكَ

وَإِنْ• فَاتَ بِنَفْسِهِ فَكُلُهُ إِذَا قَتَلَهُ سَهْمُكَ • مَا لَمْ

\* نسخة: فإن

يَبْتَ• عَنْكَ •

\* هـ معا: يغيب

ع:  
فيما قتله

وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا بَاتَ عَنْكَ مِمَّا قَتَلْتَهُ

الْجَوَارِحُ.

وَأَمَّا السَّهْمُ يُوجَدُ فِي مَقَاتِلِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ.

مع:  
الأنسية

وَلَا تُؤْكَلُ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُؤْكَلُ بِهِ الصَّيْدُ.

وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ.

نسخة: يوم

وَيُعَقُّ عَنِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ بِشَاةٍ مِثْلِ مَا ذَكَرْنَا

مِنْ سِنِّ الْأُضْحِيَّةِ وَصَفَتِهَا، وَلَا يُحْسَبُ فِي السَّبْعَةِ

نسخة:  
يولد

الْأَيَّامِ الْيَوْمَ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ.

ت مع: قلب  
الأيام السبعة

وَتُذْبِحُ ضَحْوَةً، وَلَا يَمَسُّ الصَّبِيُّ شَيْءٍ مِنْ دِمَهِهَا.

ت: ويكسر

وَيُؤْكَلُ مِنْهَا، وَيَتَصَدَّقُ، وَتُكْسَرُ عِظَامُهَا.

ت مع:  
ويُتَصَدَّقُ

وَإِنْ حُلِقَ شَعْرُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ وَتُصَدَّقَ بِوزْنِهِ

مع: شعر

مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ حَسَنٌ.

لا نسخة:

حسن

وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِخُلُقٍ بَدَلًا مِنَ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ

تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

لا نسخة:

واجبة

وَالْخِتَانُ سُنَّةٌ فِي الذُّكُورِ وَاجِبَةٌ.

نسخة: قلب  
في الذكور سنة

نسخ:

وَالْخِفَافُ فِي النِّسَاءِ مُكْرَمَةٌ.

نسخة: للنساء

كمل النصف  
الأول بحمد الله

نسخة:

نسخ:

مُكْرَمَةٌ

تم الربع الثاني



## بَابُ فِي الْجِهَادِ

وَالْجِهَادُ فَرِيضَةٌ يَحْمِلُهَا بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ.  
وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَلَّا يُقَاتَلَ الْعَدُوَّ حَتَّى يُدْعَوْا إِلَى دِينِ  
اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يُعَاجِلُونَا.

فَإِمَّا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يُؤَدُّوا<sup>١</sup> الْجِزْيَةَ، وَإِلَّا قُوتِلُوا. \* معا: فأما  
وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِذَا كَانُوا<sup>٢</sup> حَيْثُ تَنَالُهُمْ \* نسخ: ببكيد  
أَحْكَامُنَا.

وَأَمَّا<sup>٣</sup> إِنْ بَعُدُوا مِنَّا فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِلَّا أَنْ  
يَرْتَحِلُوا<sup>٤</sup> إِلَى بِلَادِنَا<sup>٥</sup>، وَإِلَّا قُوتِلُوا. \* هـ: معا: فأما  
وَالْفِرَارُ مِنَ الْعَدُوِّ مِنَ الْكِبَائِرِ إِنْ كَانُوا مِثْلِي عَدَدِ \* نسخة:  
الْمُسْلِمِينَ فَأَقَلُّ<sup>٦</sup>. الجزية حتى  
يرتحلوا  
\* نسخة: فأقله

فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.  
وَيُقَاتَلُ الْعَدُوُّ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنَ الْوَلَاةِ.  
وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ مَنْ أُسِرَ مِنَ الْأَعْلَاجِ.  
وَلَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بَعْدَ أَمَانٍ.  
وَلَا يُخْفَرُ لَهُمْ بَعْهَدٍ.

وَلَا يُقْتَلُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ<sup>٧</sup>. \* هـ: وإن  
\* نسخ: ولا

<sup>١</sup> \* ت: قلب:  
الصبيان والنساء

\* عت معاع معا:

والأجبر

لا ه نسخة:

والأخبار

وَيُجْتَنَّبُ قَتْلُ الرَّهْبَانِ وَالْأَخْبَارِ \* ث ش، إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا.

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُقْتَلُ إِذَا قَاتَلَتْ.

\* ه نسخ: إن

وَيَجُوزُ أَمَانُ أَذْنَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَقِيَّتِهِمْ،

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ إِذَا عَقَلَ \* الأمان \*\*.

\* نسخ: عقلا

\*\* لا ه: الأمان

\* ه نسخ: إذا

وَقِيلَ: إِنَّ \* أَجَارَ ذَلِكَ الْإِمَامُ جَارَ.

وَمَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ بِإِيْجَافٍ فَلْيَأْخُذِ الْإِمَامُ خُمُسَهُ

وَيُقَسَّمُ \* أَرْبَعَةٌ \* أَحْمَاسِهِ \* بَيْنَ أَهْلِ \* الجَيْشِ.

\* نسخة: ويقسم

نسخ: ويُقسم

نسخة: وتقسم

\* ث: أربع

\* \* \* ث: ش:

الأربعة أخماس

\* \* \* لا ه: أهل

وَقَسَمُ ذَلِكَ بِبَلَدِ الْحَرْبِ أَوْلى.

وَإِنَّمَا يُخَمَّسُ وَيُقَسَّمُ \* مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ

\* نسخة: قلب:

يقسم ويخمس

وَالرِّكَابِ وَمَا غَنِمَ بِقِتَالٍ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ أَنْ تُقَسَّمَ \*.

\* ث معاص:

يُقَسَّمُ

ث: يُقَسَّمُ

\* \* \* نسخ:

قبل تقسم

قبل يقسم

الطَّعَامُ وَالْعَلْفُ لِمَنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

\* نسخة: أو

وَإِنَّمَا يُسْهِمُ لِمَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ أَوْ تَخَلَّفَ \* عَنْ

\* نسخة: لِحَاجَةٍ

الْقِتَالِ فِي شُغْلِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْرِ جِهَادِهِمْ.

\* نسخة: والفرس

وَيُسْهِمُ لِلْمَرِيضِ وَلِلْفَرَسِ \* الرَّهِيصِ.

\* معا: سهمين

\* \* ه:

لامرأة ولا عبد

ولا صبي

وَيُسْهِمُ لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ \* وَسَهْمٌ لِرَاكِبِهِ.

وَلَا يُسْهِمُ لِعَبْدٍ وَلَا لِمَرْأَةٍ وَلَا لَصَبِيٍّ \* إِلَّا أَنْ

\* ث: سَهْمٌ

\* ما: يُطِيقُ      وَيُقَاتِلُ؛ فَيُسْهِمُ... لَهُ.      \* نسخ: ويقَاتِلُ

\*\* ث: معا:  
فَيُسْهِمُ

وَلَا يُسْهِمُ لِلْأَجِيرِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ.

\* ن: نسخة: يَدِهِ      وَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى شَيْءٍ فِي يَدَيْهِ \* مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ.

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْهَا مِنَ الْعَدُوِّ لَمْ يَأْخُذْهُ رَبُّهُ إِلَّا بِالْثَمَنِ.

\* لا نسخ: منها      وَمَا وَقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ مِنْهَا \* قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالْثَمَنِ، وَمَا لَمْ يَقَعْ فِي الْمَقَاسِمِ \* قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِلاَ ثَمَنِ.

\*\* نسخ: والنَّفْلُ  
مِنْ الْخُمْسِ  
\* ث: الْقِسْمَةُ

\* معا: نفل      وَلَا نَفْلٌ \* إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ \* عَلَى الْجِتْهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْغَنِيمَةِ \*.

\* معا: النفل      وَالسَّلْبُ مِنَ النَّفْلِ \*.

\*\* لا ث: معا:  
كثرة

\* ث: كبير      وَالرِّبَاطُ فِيهِ فَضْلٌ كَثِيرٌ \*، وَذَلِكَ بِقَدْرِ كَثَرَةِ \* خَوْفِ أَهْلِ ذَلِكَ الشَّعْرِ، وَكَثَرَةِ تَحَرُّزِهِمْ \* مِنْ عَدُوِّهِمْ.

\* هـ:      تَحَدُّرِهِمْ      وَلَا يُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبَوَيْنِ إِلَّا أَنْ يَفْجَأَ الْعَدُوُّ مَدِينَةً \* وَيُغِيرُونَ \* عَلَيْهِمْ، فَفَرَضَ عَلَيْهِمْ دَفْعَهُمْ.

\*\* معا: ويغِيرُونَ  
نسخة: ويغِيرُوا

وَلَا يُسْتَأْذَنُ الْأَبَوَانِ \* فِي مِثْلِ هَذَا \*.

\*\* نسخ:      \* هـ:      \* ث: معا:  
في ذلك

\* نسخة: يُؤْذَنُ  
\* هـ:      يَسْتَأْذِنُ الْأَبَوَيْنِ

\* هـ:  
النَّذْرُ

## بَابُ فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ

وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ.

\* نسخة:  
إن حنث

وَيُؤَدِّبُ مَنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ، وَيَلْزِمُهُ..

\* نسخة:  
عتاق\* نسخ:  
استثناء

وَلَا تُنْيَا وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ أَوْ بِشَيْءٍ

\* نسخة: أو

مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

وَمَنْ اسْتَشَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ

وَقَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» وَوَصَلَهَا يَمِينِهِ قَبْلَ أَنْ يَصْمُتَ،

وَالَا لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ.

\* ث معا: أربع

وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ أَرْبَعَةٌ:

\* ص: يكفران

فَيَمِينَانِ تَكْفَرَانِ \* س: وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ: «إِنْ

\* هـ: حَلَفَ

فَعَلْتُ» أَوْ يَحْلِفَ: «لَيَفْعَلَنَّ».

\* ص: يكفران

وَيَمِينَانِ لَا تَكْفَرَانِ \* س:

\* نسخ: وهو  
\* نسخة: بالله

أَحَدُهُمَا لَغْوُ الْيَمِينِ \*\* أَنْ يَحْلِفَ \*\*\* عَلَى شَيْءٍ

\* ث معا:  
إحداهما\* ث معا: يَبِينُ  
نسخ: يَتِينُ

يُظَنُّهُ كَذَلِكَ فِي يَقِينِهِ \* ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ خِلَافُهُ، فَلَا كَفَّارَةَ

\* نسخة: نَفْسِهِ

عَلَيْهِ وَلَا إِثْمَ.

\* هـ نسخ:  
والآخر

وَالْأُخْرَى • الْحَالِفُ • مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ أَوْ

\*\* نت:  
أَنْ يَخْلِفَ\* ث معا: متعمد  
... أو شاك

شَاكًا • فَهُوَ آثِمٌ • • • لَا تُكْفَرُ • • • ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ

\*\* نسخة: إثم  
\*\*\* لا هـ:

\* لا هـ: من ذلك

وَلَيَتَّبِعَنَّ مِنْ ذَلِكَ • إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

\* هـ: نسخ:  
فهُوَ آثِمٌ وَ

وَالْكَفَّارَةُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ • مَسَاكِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

\* نسخ: عشرة

تُكْفَرُ

\* ث: مد

الْأَحْرَارِ مَدًّا • • لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ

\*\* هـ:

مَدًّا مَدًّا

السَّلَامُ •

\* هـ نسخ: ﷺ

\*\* نسخ: المد

وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ • لَوْ زَادَ عَلَى الْمُدِّ مِثْلَ ثُلُثِ مَدٍّ •

\* لا نسخة: أن

\*\* معا:

وسط / وسط

أَوْ نِصْفِ • مَدٍّ، وَذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ وَسَطَ • عَيْشِهِمْ

\* نسخة:  
نصف

فِي غَلَاءٍ أَوْ رُخْصٍ •

نسخة: من وسط

وَمَنْ أَخْرَجَ مَدًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ أَجْزَأَهُ •

\*\* نسخة: وإن

وَإِنْ كَسَاهُمْ • كَسَاهُمْ لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ • وَلِلْمَرْأَةِ

\* نسخة: أكساهم

\* ث: قميصا

كساهم كسا

الرجل قميصا

والمرأة قميصا

وخمارا

قَمِيصٌ وَخِمَارٌ • • •

\*\* نسخة: وإن

أَوْ عَتَقَ • • • رَقَبَةَ مُؤْمِنَةٍ •

قميصا وخمارا

\* ث ج: أعتق

\*\* نسخة: وإن

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ وَلَا إِطْعَامًا فَلْيُصِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

رقبة مؤمنة

\* ث: عتق

شاء أعتق

رقبة مؤمنة

يَتَابِعُهُنَّ، فَإِنْ فَرَقَهُنَّ أَجْزَأَهُ •

\* ث: وإن

وَلَهُ أَنْ يُكْفَرَ قَبْلَ الْحِنْثِ أَوْ بَعْدَهُ •، وَبَعْدَ الْحِنْثِ

\* نسخ: و

\*\* لا نسخة:

أَحَبُّ إِلَيْنَا •

أو بعده



وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ.

\*\*\* هـ نسخة:  
يعصيه  
ج: يعص

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعِصِيَ اللَّهَ \* فَلَا يَعِصِهِ \* \* وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

\* ث معاه: يعص  
\*\*\* نسخة: تعالى

وَمَنْ نَذَرَ صَدَقَةً مَالٍ غَيْرِهِ أَوْ عَتَقَ عَبْدَ غَيْرِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

\* هـ:  
صدقة أو شيء  
نسخة:  
صدقة شيء  
\* هـ: فإن

وَمَنْ قَالَ: «إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيَّ نَذْرٌ كَذَا وَكَذَا» لَشَيْءٍ يَذْكُرُهُ مِنْ فِعْلِ الْبِرِّ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ شَيْءٍ \* سَمَاهُ فَذَلِكَ يَلْزَمُهُ إِنْ حَنِثَ مِمَّا يَلْزَمُهُ لَوْ نَذَرَهُ مُجَرَّدًا بِغَيْرِ \* يَمِينٍ. وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ لِنَذْرِهِ مَخْرَجًا مِنَ الْأَعْمَالِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.

\* هـ نسخ: كما  
\*\*\* نسخ:  
من غير

وَمَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً مِنْ قَتْلِ نَفْسٍ أَوْ شُرْبِ خَمْرٍ أَوْ \* شِبْهِهِ أَوْ مَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَسْتَغْفِرُ \* \* اللَّهَ \*.

\*\*\* نسخة: تعالى

\* ث معاص معاه:  
و  
\* ث هـ:  
وليستغفر

وَإِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لِفِعْلَنْ مَعْصِيَةً فَلْيُكْفِرْ يَمِينَهُ \* وَلَا يَفْعَلْ \* ذَلِكَ.

\* لا نسخة:  
يمينه  
نسخ:  
عن يمينه

\* معا: يفعل

\*\*\* لا نسخة:  
ليمينه

وَإِنْ تَجَرَّأَ وَفَعَلَهُ \* أَثِمَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِيَمِينِهِ \*.

\* نسخ: ففعله

\* ص هـ: عليه

وَمَنْ قَالَ: «عَلَيَّ • عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ» فِي يَمِينٍ

\* لا نسخة: فحنت

فَحِنْتٍ • فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ.

\* هـ: وكررها

وَلَيْسَ عَلَى مَنْ وَكَدَ الْيَمِينَ فَكَّرَرَهَا • فِي شَيْءٍ

وَاحِدٍ غَيْرِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَمَنْ قَالَ: «أَشْرَكْتُ بِاللَّهِ» أَوْ «هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ

\* نسخة: وكذا

نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ • كَذَا •» فَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ الِاسْتِغْفَارِ.

\* ث: فَعَلْتُ

\* ص ث معا:

وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ • فَلَا

أَحَلَّ لَهُ

\* نسخة:

شَيْءٌ عَلَيْهِ إِلَّا فِي زَوْجَتِهِ • فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ

لا هـ: له

زوجه

زَوْجٍ.

\* نسخ: كَلَّه

وَمَنْ جَعَلَ مَالَهُ • صَدَقَةً أَوْ هَدِيًّا أَجْزَأَهُ ثَلَاثَةً.

\*\* نسخة:

عليه السلام

وَمَنْ حَلَفَ بِنَحْرٍ وَلَدِهِ فَإِنْ ذَكَرَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ • •

\* نسخة: الخليل

\* معا:

أَهْدَى هَدِيًّا يُذْبِحُ بِمَكَّةَ وَتُجْزِئُهُ • شَاةً، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ

ويُجْزِئُهُ

الْمَقَامَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وتُجْزِئُهُ

ويُجْزِئُهُ

وَمَنْ حَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ فَحِنْتَ فَعَلَيْهِ الْمَشْيُ

\* معا: موضع

\*\* نسخة: حَلَفِهِ

مِنْ مَوْضِعٍ • حَلَفَ •، فَلْيَمْشِ إِنْ شَاءَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

\* ث: نسخة: وإن

فَإِنْ • عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ رَكِبَ ثُمَّ يَرْجِعُ ثَانِيَةً إِنْ

\* لا نسخة:

\*\* نسخ: فيمشي

قَدَرَ • فَيَمْشِي • • أَمَا كُنْ رُكُوبَهُ.

إن قدر

\* نسخة: هدياً

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ قَعَدَ وَأَهْدَى \*

\* نسخ:

وَيُجْزِيهِ

وَيُجْزِيهِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا يَرْجِعُ ثَانِيَةً وَإِنْ قَدَرَ، وَيُجْزِيهِ

الْهَدْيُ.

\* نسخة: عمرته

\* ث: وإن

وَإِذَا كَانَ صَرُورَةً جَعَلَ ذَلِكَ فِي عُمْرَةٍ \*\*، فَإِذَا

\* ش: معا:

بفريضة

هـ نسخ:

لفريضة

طَافَ وَسَعَى وَقَصَّرَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِفَرِيضَةٍ \*\*\* وَكَانَ

مُتَمَتِّعًا.

وَالْحِلَاقُ فِي غَيْرِ هَذَا أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ

التَّقْصِيرُ فِي هَذَا اسْتِيقَاءً لِلشَّعَثِ فِي الْحَجِّ.

وَمَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ

أَتَاهُمَا رَاكِبًا إِنْ نَوَى الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدَيْهِمَا، وَإِلَّا

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

\* لا نسخة:

مساجد

نسخة: الثلاثة

هـ نسخ:

الثلاثة المساجد

\* هـ نسخ: يأتيهما

نسخ: يأتيها

\* نسخة: وليصلي

\* نسخة: الثغر

وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثِ مَسَاجِدَ فَلَا يَأْتِيهَا \* مَا شِئًا

وَلَا رَاكِبًا لِصَلَاةٍ نَذَرَهَا، وَلْيُصَلِّ بِمَوْضِعِهِ.

وَمَنْ نَذَرَ رِبَاطًا بِمَوْضِعٍ مِنَ الثُّغُورِ \* فَذَلِكَ عَلَيْهِ

أَنْ يَأْتِيَهُ.

\* معا: والرجعة

بَابُ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ

\* معا: والرضاع

وَالظَّهَارِ وَالْإِيلَاءِ وَاللَّعَانِ وَالْخُلْعِ وَالرَّضَاعِ

\* ث معا: وصداق

وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَصَدَاقٍ \* وَشَاهِدَيْنِ \* \*\*\*

\* س ص: يني

فَإِنْ لَمْ يُشْهَدَا فِي الْعَقْدِ فَلَا يَبْنِي \* بِهَا حَتَّى  
يُشْهَدَا \*.

\* نسخ:

يُشْهَدُوا

نسخ: في الموضعين:

يُشْهَدَا

وَأَقْلُ الصَّدَاقِ \* رُبْعٌ \* دِينَارٍ.

\* معا: الصداق

\* \* نسخة: ربع

وَلِلْأَبِ إِنْكَاحُ ابْنَتِهِ الْبِكْرِ وَإِنْ بَلَغَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهَا،  
وَإِنْ شَاءَ شَاوَرَهَا.وَأَمَّا غَيْرُ الْأَبِ فِي الْبِكْرِ وَصِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ فَلَا  
يُزَوِّجُهَا حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.وَلَا يُزَوِّجُ الثَّيِّبَ أَبٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِرِضَاهَا، وَتَأْذَنُ  
بِالْقَوْلِ.

\* نسخة: ذوي

وَلَا تُنْكَحُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ  
أَهْلِهَا كَالرَّجُلِ \* مِنْ عَشِيرَتِهَا أَوْ السُّلْطَانِ.

\* هـ:

وَهُوَ الرَّجُلُ

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الدَّيْنَةِ أَنْ تُؤَلَّى \* أَجْنَبِيًّا.

\* نسخة:

الدنية تؤلَّى

وَالابْنُ أَوْلَى \* مِنَ الْأَبِ، وَالْأَبُ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ،

\* هـ:

بِإِنْكَاحِ أُمِّهِ

وَمَنْ قَرَّبَ مِنَ الْعَصْبَةِ أَحَقُّ.

وَإِنْ زَوَّجَهَا الْبَعِيدُ مَضَى ذَلِكَ.

وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ الطُّفْلَ فِي وَلَايَتِهِ\*.

\* معا: ولأيته

وَلَا يُزَوِّجُ الصَّغِيرَةَ\* إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ\* الْأَبُ

\* ث: صغيرة

\* ث: ت:

يَأْذَنُ لَهُ

بِإِنْكَاحِهَا.

وَلَيْسَ ذُووُ الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَالْأَوْلِيَاءُ مِنَ

\* هـ نسخة: ذوو

الْعَصْبَةِ.

وَلَا يَخْطُبُ\* أَحَدٌ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ\*.

\* ث:

يَخْطُبُ/ يَخْطُبُ

\* ث: يَسُمُّ

\* ث هـ:

رَكْنَا/ رَكْنَا

عَلَى سَوْمِهِ\*، وَذَلِكَ إِذَا أَرْكَنَّا\* وَتَقَارَبْنَا\*\*\*.

\* نسخة:

سَوْمِ أَخِيهِ

\* ث نسخة:

لَا فِي أَوَّلِ

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ\*، وَهُوَ الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ.

\* معا: الشَّغَار

التَّسَاوِمِ

وَلَا نِكَاحُ بَغَيْرِ صَدَاقٍ.

وَلَا نِكَاحُ الْمُتَعَةِ، وَهُوَ النَّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ.

\* ث: نِكَاحُ

وَلَا النَّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ.

\* معا: صِدَاقُ

وَلَا مَا جَرَّ إِلَى غَرَرٍ فِي عَقْدٍ أَوْ صَدَاقٍ\*.

وَلَا بِمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

\* ث نسخة معا:

لِصَدَاقٍ

وَمَا فَسَدَ\* مِنَ النَّكَاحِ لِصَدَاقِهِ\* فُسِّخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ،

\* معا: فُسِدَ

لِصَدَاقٍ

فَإِنْ دَخَلَ بِهَا مَضَى وَكَانَ فِيهِ صَدَاقُ الْمِثْلِ.

\* معا: صِدَاقُ

\* معا: فُسِدَ

وَمَا فَسَدَ مِنَ النِّكَاحِ لِعَقْدِهِ وَفُسِخَ بَعْدَ الْبِنَاءِ فِيهِ

\* معا: الْجِرْمَةُ

الْمُسَمَّى، وَتَقَعُ الْحُرْمَةُ بِهِ \*\* كَمَا تَقَعُ بِالنِّكَاحِ

\* نسخ: ثلاثا

الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ بِهِ الْمُطَلَّقةُ، وَلَا يُحْصَنُ \*\*

\* ص: كذا في الأصل  
الذي قرئ على المؤلف  
وصوابه: الزوجان  
ث معا هـ: الزوجان

بِهِ الزَّوْجَيْنِ \*\*

\* معا

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعًا بِالْقَرَابَةِ وَسَبْعًا

بِالرِّضَاعِ \*\*

بِالرِّضَاعِ \*\* وَالصَّهْرِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حُرِّمَتْ

ص ث معا:

عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَخَنَاتُكُمْ

بِالرِّضَاعَةِ

وَحَلَائِكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾، فَهَؤُلَاءِ مِنَ

بِالرِّضَاعَةِ

الْقَرَابَةِ.

\* ث

وَاللَّوَاتِي مِنَ الرِّضَاعِ وَالصَّهْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿

بِالرِّضَاعِ

وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ

ص:

مِنَ الرِّضَاعَةِ

وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ

مِنَ الرِّضَاعَةِ

نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ

بِالرِّضَاعَةِ

بِالرِّضَاعَةِ

فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلِيلُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ

أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ

\* لا هـ نسخ:

«إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»

سَلَفَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ

زاد في نسخة:

«إِنْ اللَّهُ كَانَ

غفورا رحيما»

\*\* هـ نسخة:

وتقع به الحرمة

\*\* نسخ: يُحْصَنُ

يُحْصَنُ/ يُحْصَنُ

\* نسخ: عز وجل

\*\* عت: تعالى

لا نسخة:

عز وجل

\*\* هـ:

عز وجل

\*\* ت: عز وجل

نسخة تعالى

\* نسخ:

«إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»

\*\*\* ن: يُحْرَمُ

\* هـ نسخ:

\* بالنسب

\*\*\* هـ خ: و

وَحَرَّمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ \*\*\*

مِنَ النَّسَبِ \*.

وَنَهَى \* أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ \* عَلَى خَالَتِهَا.

فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً حُرِّمَتْ بِالْعَقْدِ دُونَ أَنْ تُمَسَّ عَلَى

أَبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ.

وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا.

\*\*\* نسخة: يحرم

\*\*\* معا: بشبهة

\*\*\* هـ نسخة: شبهة

\*\*\* لا نسخة: من

\*\*\* س ص: حلالاً

ص: ولا يُحْرَمُ

الزنى حلالاً

\*\*\* معا: وطى

وَلَا \* تَحْرُمُ \* عَلَيْهِ بَنَاتُهَا حَتَّى يَدْخُلَ بِالْأُمِّ أَوْ

يَتَلَدَّذَّ مِنْهَا بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ \* يَمِينٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ \* مِنْ \*\*\*

نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ.

وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّنى \* حَلَالٌ \*.

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ \* وَطْءَ \* الْكَوَافِرِ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ

أَهْلِ الْكِتَابِ بِمِلْكٍ أَوْ نِكَاحٍ.

وَيَحِلُّ وَطْءُ \* \*\*\* الْكِتَابِيَّاتِ بِالْمِلْكِ.

وَيَحِلُّ وَطْءُ \* \*\*\* حَرَائِرِهِنَّ بِالنِّكَاحِ.

وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ \* إِمَائِهِنَّ بِالنِّكَاحِ لِحُرٍّ وَلَا لِعَبْدٍ.

وَلَا تَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا وَلَا عَبْدَ وَلَدِهَا.

وَلَا الرَّجُلُ أُمَّتَهُ وَلَا أُمَّةَ وَلَدِهِ.

\* ث هـ: وَكَانَ

\*\*\* معا:

\* بالرَّضَاعِ

\* نسخة:

\* عليه السَّلَامُ

\* هـ: ثم لا

\* نسخ: بملك

\* ث: بالزنا

\* نسخة: وتعالى

ن: عز وجل

\* معا: وطى

\* لا نسخة: وأمة

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً وَالِدِهِ وَأُمَةً \* أُمَّهُ.

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ امْرَأَةٍ أَبِيهِ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ.

\* نسخة: ويتزوج المرأة ابنُ

\*\* لا نسخة:

رجل

وَتَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ ابْنَ \* زَوْجَةِ أَبِيهَا مِنْ رَجُلٍ \*\* غَيْرِهِ.

وَيَجُوزُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ مُسْلِمَاتٍ

أَوْ كِتَابِيَّاتٍ.

وَلِلْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ إِمَاءٍ مُسْلِمَاتٍ.

\* هـ: إذا

وَلِلْحُرِّ ذَلِكَ إِنْ \* خَشِيَ الْعَنَتَ وَلَمْ يَجِدْ لِلْحَرَائِرِ

طَوْلًا.

وَلْيُعْدِلْ بَيْنَ نِسَائِهِ، وَعَلَيْهِ النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى بِقَدْرِ

وُجْدِهِ.

وَلَا قَسَمَ فِي الْمَيْتِ لِأَمْتِهِ وَلَا لِأُمِّ وَلَدِهِ.

وَلَا نَفَقَةَ لِلزَّوْجَةِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يُدْعَى إِلَى

الدُّخُولِ وَهِيَ مِمَّنْ يُوطَأُ مِثْلُهَا.

\* ث هـ: وهو

وَنِكَاحُ التَّفْوِيزِ جَائِزٌ \* أَنْ يَعْقِدَاهُ \*\* وَلَا

\* ث هـ: يذكرها

يَذْكُرَانِ \* صَدَاقًا \*\*، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ \*\*\* حَتَّى يَفْرِضَ لَهَا.

\* لا نسخ: لها

فَإِنْ فَرَضَ لَهَا \* صَدَاقٌ \*\* الْمِثْلَ لَزِمَهَا.

وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ فَهِيَ مُخَيَّرَةٌ، فَإِنْ كَرِهَتْ فُرِّقَ

\*\* ص:

يُعْقِدُهُ / يُعْقَدُ

\*\* نسخة: صداقا

\*\*\* هـ: بها

\*\* نسخة: صداق



\* منسخ: لها

\*\* نسخة: صداق

\* نسخة: فيلزمها

بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يُرْضِيَهَا أَوْ يَفْرِضَ \* صَدَاقٌ \*\* مِثْلُهَا  
فَيَلْزَمُهَا\*.

\* لات: النكاح

وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ \* بِطَلَاقٍ،  
وَقَدْ قِيلَ بِغَيْرِ طَلَاقٍ.

وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرَانِ ثَبَّتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا.

\* نسخ: وإن

فَإِنْ \* أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَذَلِكَ فَسُخِّ بِغَيْرِ طَلَاقٍ.  
فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ كَانَ أَحَقَّ بِهَا إِنْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ.  
وَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ وَكَانَتْ كِتَابِيَّةً ثَبَّتَ عَلَيْهَا.

\* منسخ: وإن

فَإِنْ \* كَانَتْ مَجُوسِيَّةً فَأَسْلَمَتْ بَعْدَهُ مَكَانَهَا كَانَا  
زَوْجَيْنِ.

\* نسخة: فإن

\*\*\* ث هـ: منه

وَإِنْ \* تَأَخَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَتْ \*\*.

وَإِنْ أَسْلَمَ مُشْرِكٌ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ فَلْيُخْتَرْ  
أَرْبَعًا وَيُفَارَقَ \* بَاقِيَهُنَّ.

\* نسخ:

وليفارق

وفيفارق

وَمَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.

\* نسخة: فيطؤها

وَكَذَلِكَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا وَيَطْوَها\*

\* خ: العدة

فِي عِدَّتِهَا\*.

\* منسخ: أمية

وَلَا نِكَاحَ لِعَبْدٍ وَلَا لِأَمَةٍ \* إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ.

وَلَا تَعْقِدُ امْرَأَةً وَلَا عَبْدًا وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ  
نِكَاحَ امْرَأَةٍ.

ث: الرَّجُلُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ رَجُلٌ أَمْرَأَةً لِيُحِلَّهَا لِمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَلَا يُحِلَّهَا ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُحْرِمِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَعْقُدُ نِكَاحًا لِّغَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَرِيضِ، وَيُفْسَخُ.

وَأِنْ بَنَى بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ \*\*\* فِي الثُّلُثِ مُبَدَأٌ \*\*\*،

ولا ميراث لها.

\*\*\* نسخة: فإن \*\*\*  
\*\*\* نسخة: دخل \*\*\*

\*\*\* معاً: الصَّدَاق \*\*\*  
\*\*\* نسخ: مُبَدَأ \*\*\*

\* ث: ثلاثا  
\* ع: هـ: في

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً ۖ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِمِلْكٍ وَلَا  
نِكَاحٍ ۖ حَتَّىٰ تَنْكِحَ ۚ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَطَلَّاقُ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِدَعَةٍ، وَيَلْزَمُ  
إِنْ وَقَعَ.

وَطَلَّاقُ السَّنَةِ مُبَاحٌ، وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَقْرُبَهَا. \* نسخ: يَمْسُهَا  
فِيهِ طَلَقَةٌ ثُمَّ لَا يُتْبَعُهَا. طَلَّاقًا حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ. \* نسخة: يَتْبَعُهَا

\* نسخ: يَمَسُّهَا

\* نسخة: يتبعها



\* هـ: ولو

\* هـ: أنت

\* ث: معا:

اللواتي دخل بهن

\* لا هـ: نسخ:

إن كانت ثيبا

\* ث: معا:

يُدخل... فُرض

\* نسخة: الذي

\* لا نسخ: بها

\* لا هـ: نسخ: بها

\* هـ: أدّى

متعة المطلقة

العيوب بالزوجة

\*\*\* لا نسخة:

أو حرام

\* نسخة:

أو الحقي بأهلك

وَإِنْ قَالَ: «بَرِيَّةٌ» أَوْ «خَلِيَّةٌ» أَوْ «حَرَامٌ»... أَوْ  
«حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ» \* فَهِيَ ثَلَاثٌ فِي الَّتِي دَخَلَ  
بِهَا...، وَيُنَوَّى فِي الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

وَالْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ إِلَّا أَنْ  
تَعْفُو عَنْهُ هِيَ إِنْ كَانَتْ ثِيْبًا، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا فَذَلِكَ  
إِلَى أَبِيهَا، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ.

وَمَنْ طَلَّقَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُمَتِّعَ، وَلَا يُجْبَرُ.

وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا فَلَا مُتْعَةَ لَهَا،  
وَلَا لِلْمُخْتَلَعَةِ.

\* ث: معا:

يُفرض... يُبين

وَإِنْ مَاتَ عَنِ الَّتِي لَمْ يَفْرِضْ لَهَا وَلَمْ يَبْنِ بِهَا  
فَلَهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا.

\* ث: معا:

صداق

وَلَوْ دَخَلَ بِهَا... كَانَ لَهَا صَدَاقٌ \* الْمِثْلُ إِنْ لَمْ تَكُنْ  
رَضِيَتْ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ.

وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَدَاءِ  
الْفَرْجِ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا... وَلَمْ يَعْلَمْ وَدَى \* صَدَاقُهَا...  
وَرَجَعَ بِهِ عَلَى أَبِيهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ زَوَّجَهَا أَخُوَهَا.

\* ث: معا:

صداقها

وَأِنْ زَوَّجَهَا وَلِيٌّ لَيْسَ بِقَرِيبِ الْقَرَابَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا رُبْعٌ دِينَارٍ.

وَيُؤَجَّلُ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً، فَإِنْ وَطِئَ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ.

\* لا نسخ: أجل

هـ: الأجل

\*\* ص:

أجل أربع

\*\*\* معا:

يوم/يوم

\* نسخة: وَيُسْتَهَي

\* نسخة: تُزَوِّجُ

\* لا نسخ هـ معا:

من الزمان

وَالْمَفْقُودُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ أَرْبَعٌ سِنِينَ مِنْ يَوْمٍ تَرْفَعُ ذَلِكَ وَيَنْتَهِي الكَشْفُ عَنْهُ، ثُمَّ تَعْتَدُّ كَعِدَةِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ تَزَوِّجُ إِنْ شَاءَتْ.

وَلَا يُورَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَى مِثْلِهِ.

\* هـ نسخ:

تُخْطَبُ

وَلَا تُخْطَبُ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا، وَلَا بِأَسِّ بِالْتَّعْرِِيضِ بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ.

\* لا نسخة:

المعروف

\* ث هـ: فله

وَمَنْ نَكَحَ بَكْرًا فَلَهَا أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا دُونَ سَائِرِ نِسَائِهِ، وَفِي الشَّيْبِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

\* نسخ: ثلاثة

\*\*\* غ: الأختين

\*\*\* نسخ: في

\*\*\* نسخة:

الأُخْرَى لَمْ تَحِلَّ

لَهُ حَتَّى تَحْرُمَ عَلَيْهِ

أُخْتُهَا بَيْعٍ

\* نسخة: بشيء

وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ فِي الْوَطْءِ، فَإِنْ شَاءَ وَطْءَ الْأُخْرَى فَلْيَحْرُمْ عَلَيْهِ فَرَجٌ الْأُولَى بَيْعٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَثَبْنُ شَبْهَةٍ مِمَّا تَحْرُمُ بِهِ.

\* نسخة: يجمع

\* ث ش معا: وَطِئَ

نسخة: وَطِئَ

\* ث: فَلْيَحْرُمْ

عليه فرج

\* ث: أو

\* نسخة: وطبي

وَمَنْ وَطِئَ\* أَمَةً بِمَلِكٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا وَلَا ابْنَتُهَا،  
وَتَحْرُمُ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ كَتَحْرِيمِ النِّكَاحِ.  
وَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ دُونَ السَّيِّدِ.  
وَلَا طَلَاقٌ لِمَصِيٍّ.

\* هـ نسخة: يقضيا

\*\* هـ نسخة:  
داما

وَالْمُمْلَكَةُ وَالْمُخَيَّرَةُ لَهُمَا أَنْ تَقْضِيَا مَا دَامَتَا\*  
ث في المجلس.

\* ص: لها أن  
تقضي ما داما

وَلَهُ أَنْ يَنَكَرَ الْمُمْلَكَةَ خَاصَّةً فِيمَا فَوْقَ الْوَاحِدَةِ.  
وَلَيْسَ لَهَا فِي التَّخْيِيرِ أَنْ تَقْضِيَ إِلَّا بِالثَّلَاثِ، ثُمَّ  
لَا نَكْرَةَ لَهُ فِيهَا.

\* نسخ: مؤول  
نسخة: مؤولي  
ص: مؤولي\*\* لا ت: عليه  
\*\*\* لا هـ نسخة:  
إلا

وَكُلُّ حَالِفٍ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ  
فَهُوَ مُؤُولٌ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ\* الطَّلَاقُ إِلَّا... بَعْدَ أَجَلِ  
الْإِيْلَاءِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحَرِّ وَشَهْرَانِ لِلْعَبْدِ حَتَّى  
يُوقِفُهُ السُّلْطَانُ.

\* معا:  
يوقفه  
يوقفه  
يوقفه\* معا:  
يطأها  
يطأها

وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَلَا يَطْأُهَا\* حَتَّى يُكْفَرَ بِعِتْقِ  
رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ، لَيْسَ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا  
طَرَفٌ مِنْ حُرِّيَّةٍ.

\* ث:  
فصيام

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ\* شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ \* سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدَّيْنِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ.

يَطْأُهَا/ يَطْأُهَا \* معا:  
 وَلَا يَطْأُهَا \* فِي لَيْلٍ أَوْ \* نَهَارٍ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْكَفَّارَةَ، فَإِنْ فَعَلَ \* فَلْيَتَّبِعْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ \*.  
 \* نسخة: ذلك  
 \* نسخ: عز وجل  
 \* نسخ: تعالى / سبحانه  
 \* هـ: فليبتدئ بها  
 \* نسخ: تبارك وتعالى

وَلَا بَأْسَ بِعَتَقِ الْأَعْوَرِ فِي الظُّهَارِ وَوَلَدِ الزَّنى \* وَيُجْزَى الصَّغِيرُ، وَمَنْ صَلَّى وَصَامَ أَحَبَّ إِلَيْنَا.  
 وَاللَّعَانُ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ فِي نَفْيِ حَمَلٍ يَدْعِي قَبْلَهُ  
 \* س: الاستبراء  
 \* نسخة: استبراء  
 \* ش ث هـ:  
 بِالْقَذْفِ  
 \* نسخ: ويبدأ  
 \* نسخة: ويبدأ  
 \* نت: ويبتدئ  
 \* نسخة:  
 هِيَ أَيْضًا أَرْبَعًا  
 \* نسخ: قال

وَإِذَا افْتَرَقَا بِاللَّعَانِ لَمْ يَتَنَكَحَا أَبَدًا.  
 وَيَبْدَأُ \* الزَّوْجُ فَيَلْتَعِنُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ \*، ثُمَّ يَخْمَسُ \* بِاللَّعْنَةِ.  
 \* نسخ: إنه لمن الصادقين  
 \* نسخ: يخمس  
 \* نسخ: تخمس  
 \* نسخة: قال  
 \* نسخ: فإن

وَإِنْ \* نَكَلَتْ هِيَ \* رُجِمَتْ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً

\* معا: مُحَصَّنَةٌ

نسخة: مُحَصَّنَةٌ

\* هـ نسخ:

جُلِدَتْ

\* هـ: جَلَدَ

\* ث هـ معا:

وَيُلْحَقُ

نسخة: وَالْحَقُّ

\* نسخة:

وأقل وأكثر

\* نسخ: وإن

مُحَصَّنَةٌ. بِوِطْءٍ تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ أَوْ \*\* زَوْجٍ غَيْرِهِ،  
وَالْأَحَدُ مِائَةُ جَلْدَةٍ.

\* ث معا:

قَذَفَ

وَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ جُلْدَ حَدِّ الْقَذْفِ \*\* ثَمَانِينَ،  
وَلِحَقِّ \*\* بِهِ الْوَلَدُ.

\* هـ نسخ:

من زوجها

بصدافها

وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَفْتَدِيَ بِصَدَاقِهَا مِنْ زَوْجِهَا أَوْ أَقَلِّ أَوْ  
أَكْثَرَ. إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا.

\* لا هـ نسخ:

بها

فَإِنْ كَانَ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا \*\* رَجَعَتْ بِمَا أُعْطَتْهُ وَلَزِمَهُ  
الْخُلْعُ.

\* معا: رَجَعَتْ

\* نسخة: لَهُ

وَالْخُلْعُ طَلْقٌ لَا رِجْعَةَ \*\* فِيهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ  
بِرِضَاهَا.

وَالْمُعْتَقَةُ تَحْتَ الْعَبْدِ لَهَا الْخِيَارُ أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ أَوْ  
تُفَارِقَهُ.

\* هـ: نِكَاحُهَا

وَمَنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ.

وَطَلَاقُ الْعَبْدِ طَلَقَتَانِ.

وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ.

\* هـ نسخ:

وكفارة

وَكُفَّارَاتُ الْعَبْدِ كَالْحُرِّ بِخِلَافِ مَعَانِي الْحُدُودِ  
وَالطَّلَاقِ.



\* نسخ: كل

وَكُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الرَّضِيعِ فِي الْحَوْلَيْنِ  
مِنَ اللَّبَنِ فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ، وَإِنْ مَصَّةً وَاحِدَةً.

\* لا نسخة: فإنه

\* معا: يُحَرِّمُ

وَلَا يَحَرِّمُ مَا أَرْضِعَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ إِلَّا مَا قَرَّبَ

مِنْهَا كَالشَّهْرِ وَنَحْوِهِ.

\* هـ نسخ: منهما

\* ث: وقد

وَقِيلَ: وَمَا الشَّهْرَيْنِ.

\* معا: فصل

وَلَوْ فَصَلَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَصَالًا اسْتَغْنَى فِيهِ

\* هـ: يَسْتَغْنِي

\* ن: عن الطعام

بِالطَّعَامِ لَمْ يُحَرِّمْ بِمَا أَرْضِعَ بَعْدَ ذَلِكَ.

\* ص: يَحَرِّمُ

وَيَحَرِّمُ بِالْوُجُورِ وَالسَّعُوطِ.

\* معا: يُحَرِّمُ

وَمَنْ أَرْضَعَ صَبِيًّا فَبَنَاتُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَبَنَاتُ

\* ث هـ: أَرْضَعَتْ

فَحِلَّهَا مَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ إِخْوَةٌ لَهُ.

\* ش: صوابه:

أَخَوَاتُ

وَلَا أَخِيهِ نِكَاحُ بَنَاتِهَا.

\* معا: يَحَرِّمُ

\* معا:

مَصَّةً وَاحِدَةً

\* ث معا:

رَضِعَ / رَضِعَ

\* نسخ: أو

\* نسخ: ما

\* ص: رَضِعَ

\* معا: بِالْوُجُورِ

\* معا:

السَّعُوطِ

\* ص:

بَابُ الْعِدَّةِ

بَابُ فِي الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ

\* نسخة: ثلاث

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثَةٌ \* قُرْءٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ

\* معا: كتابية

كِتَابِيَّةٌ \*

\* ص ث معا:

قَرَأَنَ

وَلِلْأَمَةِ \* وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةٌ رِقٌّ قُرْءَانٌ \* كَانِ الزَّوْجُ

\* ث معا: والأمة

نسخة: وفي الأمة

فِي جَمِيعِهِنَّ حُرًّا أَوْ عَبْدًا.

وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ الَّتِي بَيْنَ الدَّمِينِ.

\* نسخة: وإن

فَإِنْ \* كَانَتْ مِمَّنْ لَمْ تَحِضْ \* أَوْ مِمَّنْ \* قَدْ يَبَسَتْ

\* هـ: ممن لا

تحيض

\* هـ نسخة:

الحيض

مِنَ الْمَحِيضِ \* فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ فِي الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ.

\* هـ نسخ: أو

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَالْأَمَةِ فِي الطَّلَاقِ

سَنَةً.

\* نسخة: من

وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي \* طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ \* وَضَعُ حَمْلِهَا

\* هـ معا نسخة:

كانت حرة أو أمة

كَانَتْ أَمَةً أَوْ حُرَّةً \* أَوْ كِتَابِيَّةً \*.

\* معا: يُدْخَلُ

وَالْمُطْلَقَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

\* ث: في

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ \* الْوَفَاةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا \*

\* هـ معا: معاش:

أربعة أشهر وعشر

كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ \*،

\* نسخة: قلب:

كبيرة أو صغيرة

\* هـ نسخ:

دُخِلَ... يُدْخَلُ

مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً.

وَفِي الْأَمَةِ وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رِقٍّ شَهْرَانٍ وَخَمْسُ

لَيَالٍ، مَا لَمْ تَرْتَبِ \* الْكَبِيرَةَ ذَاتَ الْحَيْضِ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ

وَقْتِهِ فَتَقْعُدُ \* حَتَّى تَذْهَبَ الرِّبَّةُ \*\* \* نسخ: فتقعد

وَأَمَّا الَّتِي لَا تَحِيضُ لِصَغَرِ أَوْ كِبَرِ وَقَدْ بَنَى \* بِهَا  
فَلَا تُنْكَحُ فِي الْوَفَاةِ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وَالْإِحْدَادُ إِلَّا تَقَرَّبَ \* الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ شَيْئًا مِنْ  
الزَّيْنَةِ بِحُلِيِّ \* أَوْ كُحْلِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَتَجْتَنِبُ الصَّبَاغَ كُلَّهُ إِلَّا السَّوَادَ، وَتَجْتَنِبُ  
الطِّيبَ كُلَّهُ، وَلَا تَخْتَضِبُ بِحِنَّاءٍ، وَلَا \* دُهْنًا مُطَيَّبًا،

وَلَا تَمْتَشِطُ بِمَا يَخْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا.

وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ

الْإِحْدَادُ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ.

وَلَيْسَ عَلَى الْمُطَلَّاقَةِ إِحْدَادُ.

وَتُجَبَّرُ الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ

فِي الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ \*.

وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ وَفَاةِ \* سَيِّدِهَا حَيْضَةً،

\* لا نسخة: وفاة

\* هـ معا: الحيض      وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهَا، فَإِنْ قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ\*  
فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

\* نسخة: بحيضة      وَاسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ حَيْضَةً، انْتَقَلَ  
الْمَلِكُ بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ بِسَبْيٍ\* أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

\* نسخ: سبي

ث: بشيء

\* نسخ: أنه      وَمَنْ هِيَ فِي حَيَارَتِهِ قَدْ حَاصَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ إِنَّهُ  
لا هـ: إنه

\* ث معا: عليها      اشْتَرَاهَا فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهِ\* \*\* إِنْ لَمْ تَكُنْ تَخْرُجُ.  
\*\* نسخ: فيها

وَاسْتِبْرَاءُ الصَّغِيرَةِ فِي الْبَيْعِ إِنْ كَانَتْ تُوطَأُ فَثَلَاثَةُ  
أَشْهُرٍ.

\* \* \* نسخ:

فثلاثة

\* نسخة: الحيض      وَالْيَأْسَةُ مِنَ الْمَحِيضِ\* ثَلَاثَةٌ\* أَشْهُرٍ.

\* نسخة: عليه      وَالَّتِي لَا تُوطَأُ فَلَا اسْتِبْرَاءَ\* فِيهَا.

وَمَنْ ابْتَاعَ حَامِلًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ الْبَيْعِ فَلَا

\* \* \* \* \* نسخ:

حَمْلَهَا

\* نسخة: يتلذذ      يَقْرَبُهَا وَلَا يَتَلَذَّذُ\* مِنْهَا بِشَيْءٍ\* \*\* حَتَّى تَضَعَ\*\*\*.

\* \* \* لا نسخ: بشيء

هـ: بشيء منها

وَالسُّكْنَى لِكُلِّ مُطَلَّاقَةٍ مَدْخُولٍ بِهَا.

\* \* \* هـ: و

\* نسخة: نفقة      وَلَا نَفَقَةٌ\* إِلَّا لِلَّتِي طَلَّقَتْ دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ\*\*

لِلْحَامِلِ كَانَتْ مُطَلَّاقَةً وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا.

وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمُخْتَلِعَةِ إِلَّا بِالْحَمْلِ\* \*\*.

\* ث هـ:

في الحمل

وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمُلَاعَنَةِ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا.

وَلَا نَفَقَةَ لِكُلِّ مُعْتَدَةٍ مِنْ وَفَاةٍ، وَلَهَا الشُّكْنَى إِنْ  
كَانَتْ الدَّارُ لِلْمَيِّتِ أَوْ قَدْ نَقَدَ كِرَاءَهَا.

\* هـ نسخ: قلب:

وفاة أو طلاق

\* ث: معا: البيت

\* \* \* ث: أو لم

\* نسخ: ولتقيم

وَلَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ حَتَّى تُتِمَّ  
الْعِدَّةَ\* إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهَا رَبُّ الدَّارِ\* وَلَمْ\* يَقْبَلْ مِنْ  
الْكِرَاءِ مَا يُشْبِهُهُ، فَلَتَخْرُجُ وَتُقِيمَ\* بِالْمَوْضِعِ الَّذِي  
تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ.

\* معا: تتم العدة

وَالْمَرْأَةُ تُرْضِعُ وَلَدَهَا فِي الْعِصْمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
مِثْلُهَا لَا يُرْضِعُ\*.

\* معا: ترضع

\* معا في الموضعين:

رضاع

هـ: إرضاع

وَلِلْمُطَلَّاقَةِ رِضَاعٌ\* وَلَدَهَا عَلَى أَبِيهِ، وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ  
أَجْرَ رِضَاعِهَا\* إِنْ شَاءَتْ.

\* ث هـ: رضاعه

\* معا: والحضانة

وَالْحِضَانَةُ\* لِلْأُمِّ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَى احْتِلَامِ الذَّكَرِ  
وَنِكَاحِ\* الْأُنْثَى وَدُخُولِهَا\*.

\* ث: وإنكاح

\* \* \* هـ: بَيْتِهَا

\* \* \* نسخة:

أُمُّ الْأُمِّ

وَذَلِكَ بَعْدَ الْأُمِّ إِنْ مَاتَتْ أَوْ نِكَحَتْ\* لِلْجَدَّةِ\* ثُمَّ  
لِلْحَالَةِ.

\* معا:

نَكَحَتْ

\* \* \* ث:

فَأُمُّ الْأَبِ ثُمَّ

الْأَبُ فَإِنْ لَمْ

يَكُنْ أَحَدٌ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ\* مِنْ ذَوِي رَحِمِ الْأُمِّ أَحَدٌ\*  
فَالْأَخَوَاتُ\* وَالْعَمَّاتُ.

\* نسخ: يكونوا

\* هـ: فللأخوات

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ\* فَالْعَصْبَةُ.

\* هـ نسخ: يكونوا

\* معاً:

الرجل النفقة

وَلَا تَلْزَمُ الرَّجُلَ النِّفْقَةُ إِلَّا عَلَى \* زَوْجَتِهِ كَانَتْ  
غَنِيَّةً أَوْ فَقِيرَةً.

\* هـ:

وَلْزَمَ الرَّجُلَ  
النِّفْقَةُ عَلَى

وَعَلَى أَبَوَيْهِ الْفَقِيرَيْنِ.

وَعَلَى صِغَارٍ وَلَدِهِ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ:

عَلَى الذُّكُورِ حَتَّى يَحْتَلِمُوا وَلَا زَمَانَةٌ بِهِمْ.

وَعَلَى الْإِنَاثِ حَتَّى يُنْكَحْنَ وَيُدْخَلَ بِهِنَّ \*.

\* هـ ت نسخة:

وَيُدْخَلَ بِهِنَّ  
أَزْوَاجَهُنَّ

وَلَا نَفَقَةٌ لِمَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَقَارِبِ.

وَإِنْ اتَّسَعَ فَعَلَيْهِ إِحْدَامُ زَوْجَتِهِ.

وَعَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَبِيدِهِ وَيُكَفِّنَهُمْ إِنْ مَاتُوا.

وَاخْتَلَفَ فِي كَفْنِ \* الزَّوْجَةِ:

\* معاً: كفن

فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: فِي مَالِهَا.

\* هـ: قلب:

فقال عبد الملك

وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فِي مَالِ الزَّوْجِ \*.

في مال الزوج

وَقَالَ سَحْنُونُ: إِنْ كَانَتْ مَلِيَّةً فَفِي مَالِهَا، وَإِنْ

وقال ابن القاسم

كَانَتْ فَقِيرَةً فَفِي مَالِ الزَّوْجِ \*.

في مالها

\* معاً: سحنون

ت نسخة:

سحنون

\* نسخة:

والله أعلم

## بَابُ فِي الْبُيُوعِ وَمَا شَاكَلَ الْبُيُوعَ

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا.

وَكَانَ رَبًّا الْجَاهِلِيَّةِ فِي الدُّيُونِ؛ إِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُ وَإِمَّا

أَنْ يُرَبِّيَ لَهُ فِيهِ.

\* نسخة: يُرَبِّي

وَمَنْ الرِّبَا فِي غَيْرِ النَّسِيئَةِ \* بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ يَدًّا

\* معا ث س ص:  
النسيئة

بِيَدٍ مُتَّفَاضِلًا، وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ.

وَلَا تَجُوزُ فِضَّةٌ بِفِضَّةٍ وَلَا ذَهَبٌ بِذَهَبٍ إِلَّا مِثْلًا

بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ.

وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا يَدًا بِيَدٍ.

وَالطَّعَامُ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْقُطْنِيَّةِ \* وَشِبْهَيْهَا مِمَّا

\* معا: والقطنية  
نسخة: والقطنية

يُدَّخَرُ مِنْ قُوْتٍ أَوْ إِدَامٍ لَا يَجُوزُ الْجِنْسُ مِنْهُ بِجِنْسِهِ

\* هـ: فلا

إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ تَأْخِيرٌ.

وَلَا يَجُوزُ طَعَامٌ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ، كَانَ مِنْ جِنْسِهِ

\* نسخة: مما

أَوْ مِنْ خِلَافِهِ، كَانَ مِمَّا يُدَّخَرُ أَوْ لَا يُدَّخَرُ.

وَلَا بَأْسَ بِالْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ وَمَا لَا يُدَّخَرُ \*

\* نسخ: منها

مُتَّفَاضِلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ.

وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِيمَا \* ث: مما

يُدْخَرُ مِنَ الْفَوَاكِهِ الْيَابِسَةِ وَسَائِرِ الْإِدَامِ وَالطَّعَامِ \* هـ: قلب  
الطعام والإدام  
وَالشَّرَابِ إِلَّا الْمَاءَ وَحْدَهُ.

وَمَا اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ سَائِرِ \* لا نسخة: و  
الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ وَالطَّعَامِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفَاضُلِ فِيهِ يَدَا  
بَيِّد.

وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ إِلَّا فِي  
الْخَضَرِ وَالْفَوَاكِهِ.

وَالْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ كَجِنْسٍ وَاحِدٍ فِيمَا  
يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ.

وَالزَّيْبُ كُلُّهُ صِنْفٌ \* ، وَالتَّمْرُ كُلُّهُ صِنْفٌ \* ، \* خ: واحد

وَالْقُطْنِيَّةُ أَصْنَافٌ فِي الْبُيُوعِ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ \* معا: والقطنية  
نسخة: والقطنية

مَالِكٍ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ فِي الزَّكَاةِ أَنَّهَا صِنْفٌ \* نسخة: يُخْتَلَفُ  
وَاحِدٌ.

وَلُحُومُ ذَوَاتِ \* الأَرْبَعِ مِنَ الْأَنْعَامِ وَالْوَحْشِ \* \* ث: وَلَحْمٌ

صِنْفٌ \* . \* نسخة: واحد

وَلُحُومُ الطَّيْرِ كُلُّهُ صِنْفٌ \* . \* ث: وَلَحْمٌ

\* \* نسخة: واحد

\* \* نسخة: دواب  
\*\*\* نسخ:  
وَالْوَحْشِ



\* نسخ:

كلها/ كلها

\* نسخة: لحم

وَلُحُومٌ ذَوَاتِ الْمَاءِ كُلِّهِ صِنْفٌ.

\* ث: وَلَحْمٌ

\* ث ص: ذَوَاتِ

\* ث: توالد

وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ لُحُومٍ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْ شَحْمٍ

فَهُوَ كُلُّهُ.

\* ث معاف معا:

وجبته

\* نسخة: له

\* نسخة: إن

\* معا: الجُزَاف

\* نسخة: قلب:

أو شراب أو إدام

\* ث معاف ص:

والزرايع

\* ص ص: صوابه:

الزرايع

وَالْبَّانُ ذَلِكَ الصَّنْفِ وَجِبْتُهُ وَسَمْنُهُ صِنْفٌ.

وَمَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ

إِذَا كَانَ شِرَاؤُهُ ذَلِكَ عَلَى وَزْنٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ عَدَدٍ،

بِخِلَافِ الْجَزَافِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ طَعَامٍ أَوْ إِدَامٍ أَوْ شَرَابٍ إِلَّا الْمَاءَ

وَحَدَهُ وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالزَّرَارِيحِ الَّتِي لَا

يُعْتَصَرُ مِنْهَا زَيْتٌ فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِيْمَا يَحْرُمُ مِنْ بَيْعِ

الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ التَّفَاضُلِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ

مِنْهُ.

\* لا ه نسخ:

وحده

\* ه:

يعصر

وَلَا بِأَسَ بَيْعِ الطَّعَامِ الْقَرْضِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى.

وَلَا بِأَسَ بِالشَّرْكِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ فِي الطَّعَامِ

الْمَكِيلِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

\* ث معاف ه:

بالشَّرْكَ

وَكُلُّ عَقْدٍ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ بِخَطَرٍ أَوْ غَرَرٍ فِي

ثَمَنِ أَوْ مَثْمُونٍ أَوْ أَجَلٍ فَلَا يَجُوزُ.

\* ه: مَثْمُن

\* نسخة: إلى

\* لا هـ: بيع

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَرَرِ، وَلَا بَيْعُ شَيْءٍ مَجْهُولٍ، وَلَا  
إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ.

\* لا نسخ: لا

\*\* نت: كتمان

وَلَا يَجُوزُ فِي الْبُيُوعِ التَّدْلِيسُ، وَلَا الْغِشُّ، وَلَا  
الْخِلَابَةُ، وَلَا الْخَدِيعَةُ، وَلَا كَيْتَمَانُ \*\* الْعُيُوبِ،

\* ث معا: خلطة  
\*\* ص: ولا يكتُم

وَلَا خَلْطٌ \* دَنِيَّ بِجَيِّدٍ، وَلَا أَنْ يَكْتُمَ \*\* مِنْ أَمْرِ  
سِلْعَتِهِ مَا إِذَا ذَكَرَهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ أَوْ كَانَ ذِكْرُهُ لَهُ  
أَبْخَسَ لَهُ فِي الثَّمَنِ.

الرد بالعيب

\* نسخ: وبأخذ

\*\* نسخ:  
يُدْخِلُهُ

وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ وَلَا  
شَيْءَ لَهُ، أَوْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ \* ثَمَنَهُ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ \*\* عِنْدَهُ  
عَيْبٌ مُفْسِدٌ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ مِنْ

\* نسخ: نقص

\*\* نسخة:  
الْحَادِثُ

الثَّمَنِ، أَوْ يَرُدَّهُ وَيَرُدَّ مَا نَقَصَهُ \* الْعَيْبُ \*\* عِنْدَهُ.

\* نسخة: ومن  
\*\* ث: استعمله

وَأِنْ رَدَّ عَبْدًا بِعَيْبٍ وَقَدْ اسْتَعْلَمَهُ \* فَلَهُ غَلَّتُهُ.

وَالْبَيْعُ عَلَى الْخِيَارِ جَائِزٌ إِذَا ضَرَبَا لِذَلِكَ أَجَلًا  
قَرِيبًا إِلَى مَا تُخْتَبَرُ فِيهِ تِلْكَ السَّلْعَةُ أَوْ مَا تَكُونُ فِيهِ \*  
الْمَشُورَةُ.

\* نت: تلك

\* معا: المشورة

الخيار والبراءة

وَلَا يَجُوزُ النَّقْدُ فِي الْخِيَارِ وَلَا فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ  
وَلَا فِي الْمَوَاضِعِ بِشَرْطٍ.

\* هـ: كله

وَالنَّفَقَةُ فِي ذَلِكَ \* وَالضَّمَانُ عَلَى الْبَائِعِ.

\* ت: لا استبراء  
الجاريةوَأِنَّمَا يَتَوَاضَعُ \* لِلاِسْتِبْرَاءِ؛ الْجَارِيَةُ \* الَّتِي لِلْفِرَاشِ  
فِي الْأَغْلَبِ، أَوْ الَّتِي أَقَرَّ الْبَائِعُ بِوَطْئِهَا وَإِنْ كَانَتْ  
وَحْشًا.\* نسخ: يتواضع  
نسخة: تتواضع\* \* معا:  
حمل ظاهر

وَلَا تَجُوزُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَمْلِ إِلَّا \* حَمَلًا ظَاهِرًا \*.

\* نسخة:  
أن يكوننسخ:  
في حمل ظاهر  
\* لا هـ نسخة: بينوَالْبَرَاءَةُ فِي الرَّقِيقِ جَائِزَةٌ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ.  
وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَبَيْنَ \* وَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ حَتَّى\* ث معا: يثغر  
ص: يثغر

يُثْغَرُ \*.

\* نسخة: وإن  
نسخ:

وَكُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٍ فَضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ، فَإِنْ \* قَبَضَهُ

يوم قبضه  
يوم قبضه  
يوم قبضه

الْمُبْتَاعُ فَضْمَانُهُ مِنَ الْمُبْتَاعِ مِنْ يَوْمٍ قَبَضَهُ \*.

\* \* نسخ: يرده

فَإِنْ \* حَالَ \* سَوْقُهُ أَوْ تَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ \* \* فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ

ص ش: يُردُّ

يَوْمَ قَبْضِهِ \* وَلَا يَرُدُّهُ \* \*.

\* نسخة: وإن  
\* هـ: حالت  
\* \* نسخ: يديه  
نسخة: يده  
\* نسخ: قبضه\* \* \* نسخ:  
فليرد مثله

وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُوزَنُ أَوْ \* يُكَالُ \* فَلْيُرَدَّ مِثْلُهُ \* \*.

\* ص: و  
\* \* نسخة: يُكْتَالُ

نسخة: فعليه مثله

وَلَا يُفَيْتُ الرِّبَاعَ حَوَالَهُ سُوقٍ \* \*.

\* ث هـ: الأسواق

\* هـ نسخة: جرَّ

وَلَا يَجُوزُ سَلَفٌ يَجْرُ \* مُنْفَعَةً.

نسخة: أسواق  
\* ث: ولا زِراعَةً

وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ وَسَلَفٌ، وَكَذَلِكَ مَا قَارَنَ السَّلَفَ

مِنْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ.

\* ث: وَكَذَلِكَ

تُرَابُ الْفِضَّةِ

زاد في نسخة:

وَتُرَابُ الذَّهَبِ

نسخة:

وَكَذَلِكَ فِي تُرَابِ

الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

\* ص: بِتَعْجَلِهِ

هـ: بِتَعْجِيلِ

وَالسَّلَفُ جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْجَوَارِي \*.

وَلَا تَجُوزُ الْوَضِيعَةُ مِنَ الدِّينِ عَلَى تَعْجَلِهِ \*، وَلَا

التَّأْخِيرُ بِهِ \* عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ.

وَلَا يُعَجَّلُ عَرْضُ \* عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ

بَيْعٍ.

وَلَا بِأَسَرٍ بِتَعْجَلِهِ \* ذَلِكَ مِنْ قَرْضٍ إِذَا كَانَتْ

الزِّيَادَةُ فِي الصِّفَةِ.

وَمَنْ رَدَّ فِي الْقَرْضِ أَكْثَرَ عَدَدًا فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ

فَقَدْ اخْتَلَفَ \* فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطٌ وَلَا وَاوٍ

وَلَا عَادَةً:

فَأَجَازَهُ أَشْهَبُ.

وَكَرِهَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَلَمْ يُجِزْهُ.

وَمَنْ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ أَوْ دَرَاهِمُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ

مُؤَجَّلٍ فَلَهُ أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ أَجَلِهِ \*.

وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُعَجِّلَ الْعُرُوضَ وَالطَّعَامَ مِنْ

قَرْضٍ لَا مِنْ بَيْعٍ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ تَمْرٍ أَوْ حَبٍّ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ.

\* هـ نسخ:

تَمْرٍ / تَمَرٍ

\* هـ:

أَنْ يُعَجِّلَهُ

نسخ: تعجيله

\* لا نسخة: به

\* نسخة:

تَعْجِيلِ عَرْضِ

تَعْجَلِ عَرْضِ

يُعَجَّلُ عَرْضًا

\* نسخة:

اِخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ

\* ث: و

\* نسخة:

فله تعجيله

\* نسخة: أو

\* ث: مت: معا: مَحَلَّهُ

\* نسخة: ولو

\* ث: كان

\* نسخة:

نخلة

وَيَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ بَعْضِهِ وَإِنْ \* نَخْلَةٌ \* \*

مِنْ نَخِيلٍ كَثِيرَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْبِرَكِ مِنَ الْحَيَاتَانِ.

وَلَا بَيْعُ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ.

وَلَا \* بَيْعُ مَا فِي بَطْنِ سَائِرِ الْحَيَوَانَ.

\* نسخة: يجوز

وَلَا بَيْعُ نِتَاجِ مَا تُتَبَّجُ \* النَّاقَةُ.

\* نسخ: تُتَبَّجُ

وَلَا بَيْعُ مَا فِي ظُهُورِ \* الْإِبِلِ.

\* ث: بطون

وَلَا بَيْعُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ.

وَنُهِِيَ عَنْ بَيْعِ الْكِلَابِ، وَاخْتُلِفَ فِي بَيْعِ مَا أُذِنَ

فِي اتِّخَاذِهِ مِنْهَا، وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانَ مِنْ جِنْسِهِ.

\* هـ: نسخ: بيعتان

ش: صوابه: بيعتان

\* نسخ: عشرة

وَلَا \* بَيْعَتَيْنِ \* فِي بَيْعَةٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً

\* هـ: يجوز

إِمَّا بِخَمْسَةِ نَقْدًا أَوْ عَشْرَةٍ إِلَى أَجَلٍ قَدْ لَزِمَتْهُ بِأَحَدِ

الْثَّمَنَيْنِ.

\* س: ص:

الزَّيْبُ

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ وَالزَّيْبِ \* بِالْعِنَبِ

\* س: ص: لا

لَا مُتَفَاضِلًا وَلَا مِثْلًا بِمِثْلٍ \*.

\* هـ: لا متماثلا

ولا متفاضلا

\* معا:

التَّمْرُ / التَّمَرُ

هـ: الثمار

وَلَا رَطْبًا \* بِبَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ مِنْ سَائِرِ التَّمْرِ \* \*

\* ث: هـ: رطب

نسخة: رطب

وَالْفَوَاكِهَ وَهُوَ مِمَّا نُهَى عَنْهُ مِنَ الْمُرَابَّنَةِ.

وَلَا يَبَاعُ جَزَافٌ بِكَيْلٍ \* مِنْ صِنْفِهِ \*\*.

\* هـ نسخ: بمكيل

\*\* نسخة: جنسه

وَلَا جِزَافٌ بِجِزَافٍ مِنْ صِنْفِهِ \* إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ الْفَضْلُ

\* نسخ: صنف

بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ  
الوَاحِدِ مِنْهُ.

وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّيْءِ الْغَائِبِ عَلَى الصِّفَةِ.

وَلَا يُنْقَدُ فِيهِ بِشَرَطٍ إِلَّا \* أَنْ يَقْرُبَ مَكَانَهُ \* أَوْ يَكُونَ

\* نسخة: إلى

\*\* معا: مكانه

مِمَّا يُؤْمَنُ تَغْيِيرُهُ مِنْ دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ شَجَرٍ، فَيَجُوزُ  
النَّقْدُ فِيهِ.

وَالْعَهْدَةُ فِي الرَّقِيقِ \* إِنْ اشْتَرِطَتْ أَوْ كَانَتْ

\* نسخ: جائزة

جَارِيَةً \* بِالْبَلَدِ؛ فَعَهْدَةُ الثَّلَاثِ الضَّمَانِ فِيهَا مِنْ

\* لات: جارية

الْبَائِعِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَعَهْدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ

وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ.

وَلَا بَأْسَ بِالسَّلَامِ فِي الْعُرُوضِ وَالرَّقِيقِ \* وَالْحَيَوَانِ

\* نسخ: قلب: في

وَالطَّعَامِ وَالْإِدَامِ بِصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ.

الرقيق والعروض

وَيُعَجَّلُ رَأْسُ \* الْمَالِ أَوْ \* يُؤَخَّرُهُ \* إِلَى مِثْلِ

\* معا:

ويعجل رأس

\*\* هـ نسخ: و

يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ \*\*، وَإِنْ كَانَ بِشَرَطٍ.

\* ص: و

البيع على الصفة

عهدة الرقيق

بيع الأجل

\*\*\* نسخ:

يؤخر

\*\*\* نسخة: الثلاثة

وَأَجَلَ السَّلَامِ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ

\*\*\* هـ نسخة:  
مضافة

يَوْمًا أَوْ عَلَى أَنْ يُقْبَضَ بِبَلَدٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَتْ مَسَافَتُهُ  
يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.

\* نسخة: يُقْبَضُ

\* ص هـ: و

وَمَنْ أَسْلَمَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَقَبَضَهُ بِبَلَدٍ أَسْلَمَ فِيهِ  
فَقَدْ أَجَارَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَكَرِهَهُ آخَرُونَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ جِنْسٍ مَا

\* نسخ: أَسْلَمَ

أَسْلَمَ فِيهِ.

وَلَا يُسَلَّمُ شَيْءٌ فِي جِنْسِهِ أَوْ فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ إِلَّا

\* ث معا:  
يُسَلَّمُ شَيْئًا  
\* ث: يَبْنَى

أَنْ يُقْرِضَهُ قَرْضًا شَيْئًا فِي مِثْلِهِ صِفَةً وَمِقْدَارًا  
وَالنَّفْعُ لِلْمُسْتَسْلِفِ.

\* هـ:

أو يكون النفع

وَلَا يَجُوزُ دَيْنٌ بِدَيْنٍ وَتَأْخِيرُ رَأْسِ الْمَالِ بِشَرْطٍ

\*\*\* ت: العقْد

إِلَى مَحَلِّ السَّلَامِ أَوْ مَا بَعْدَ مِنَ الْعُقْدَةِ مِنْ ذَلِكَ.

\* معا: السَلَمِ

وَلَا يَجُوزُ فَسْخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَكَ

\* لا نسخ: وهو  
ث: وذلك

شَيْءٌ فِي ذِمَّتِهِ فَتَفْسُخُهُ فِي شَيْءٍ آخَرَ لَا تَتَعَجَّلُهُ.

ت: مِثْلُ

\* لا نسخة: شَيْءٌ  
\*\*\* نسخ: فَتَفْسُخُهُ  
\*\*\* نسخة: يُعَجَّلُهُ  
نسخة:

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ

فيفسخه ... يتعجله

حَالًا.

\* نسخ:  
تَشْتَرِيهَا

وَإِذَا بَعْتَ سِلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ فَلَا تَشْتَرِيهَا بِأَقَلِّ

مِنْهُ تَقْدَا أَوْ إِلَى أَجَلٍ دُونَ الْأَجَلِ، وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْهُ إِلَى  
أَبْعَدَ مِنْ أَجَلِهِ.

\*\*\* هـ: نسخ: كُلُّهُ  
وَأَمَّا إِلَى الْأَجَلِ نَفْسِهِ فَذَلِكَ \* جَائِزٌ، وَتَكُونُ \*\*\*  
مُقَاصَّةً. \*\*\* معاً: يكون

\*\*\* هـ: أو  
سَوَى الدَّنَانِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ \*\*\* مَا كَانَ مَسْكُوكًا، وَأَمَّا  
نَقَارُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَذَلِكَ فِيهِمَا \*\*\* جَائِزٌ.  
وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ الرَّقِيقِ وَالْثِيَابِ جِزَافًا.  
وَلَا مَا يُمَكِّنُ عَدَدُهُ \* بِلَا مَشَقَّةٍ جِزَافًا \*\*\*.

\*\*\* ث: عَدُّهُ  
وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا \* قَدْ أُبْرَتْ \* فَثَمَرُهَا \*\*\* لِلْبَائِعِ إِلَّا  
أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الثَّمَارِ.  
ث معاً: نخلة  
ث معاً: نخلات  
\* هـ: ث: نسخة:  
يشتريها

وَالْإِبَارُ \* \* \* التَّذْكِيرُ، وَإِيبَارُ \* \* \* الزَّرْعِ خُرُوجُهُ  
مِنَ الْأَرْضِ. \*\*\* هـ: في النخل  
\*\*\* معاً: وإبار  
نسخ: وإبار

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ  
الْمُبْتَاعُ.

وَلَا بِأَسَ بِشِرَاءِ مَا فِي الْعِدْلِ عَلَى الْبَرِّ نَامَجٍ \* بِصِفَةٍ  
مَعْلُومَةٍ. \*\*\* معاً:  
البرنامج



وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ ثَوْبٍ لَا يُنْشَرُ وَلَا يُوصَفُ أَوْ فِي

\* نسخ:  
يعرفان

لَيْلٍ مُظْلِمٍ لَا يَتَأَمَّلَاهُ وَلَا يَعْرِفَاهُ مَا فِيهِ، وَكَذَلِكَ  
الدَّابَّةُ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ.

\* هـ نسخ:  
يتأملانه

\* ث: يسْمُ

وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَذَلِكَ إِذَا

\* هـ نسخ:  
التساوم

أَرْكَنَا<sup>١</sup> وَتَقَارَبَا، لَا فِي أَوَّلِ التَّسَاوُمِ<sup>٢</sup>.

\* ث معاه:  
ركنا/ ركنا

وَالْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقِ الْمُتَبَايِعَانِ.

وَالِإِجَارَةُ جَائِزَةٌ إِذَا ضَرَبَا لَهَا أَجَلًا وَسَمَّيَا الشَّمْنَ.

\* ث:

يُضْرَبُ فِي  
الجعل أجل

وَلَا يَضْرِبُ فِي الْجُعْلِ أَجَلًا<sup>٣</sup> فِي رَدِّ أَتَقِي أَوْ

\* نسخة: يَضْرِبُ

بَعِيرٍ<sup>٤</sup> شَارِدٍ أَوْ حَفَرٍ بِئْرٍ أَوْ بَيْعٍ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ.

\* لا نسخ: بعير

وَلَا شَيْءٌ لَهُ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ.

\* نسخة:

مِنَ الْأَجْرَةِ

وَالْأَجِيرُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَبِعْ وَجَبَ

\* ث:

باع نصف

لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرِ، وَإِنْ بَاعَ فِي نِصْفٍ<sup>٥</sup> الْأَجَلِ فَلَهُ

\* هـ: الأجرة

نِصْفُ الْإِجَارَةِ<sup>٦</sup>.

\* ث: الأجرة

وَالْكِرَاءُ كَالْبَيْعِ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ.

\* نسخ: الدَّابَّةُ

وَمَنْ أَكْرَى<sup>٧</sup> دَابَّةً بِعَيْنِهَا إِلَى بَلَدٍ فَمَاتَتْ<sup>٨</sup> انْفَسَخَ

\* ث هـ: اكترى

\* ث: والبيئ

الْكِرَاءُ فِيمَا بَقِيَ، وَكَذَلِكَ الْأَجِيرُ يَمُوتُ وَالِدَارُ<sup>٩</sup>

تَنْهَدِمُ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْكِرَاءِ.

\* نسخ: القرآن

وَلَا بِأَسَ بِنَعْلِيمِ الْمُعَلِّمِ • عَلَى الْحِذَاقِ وَمُشَارِطَةِ

\* نسخ:

الطَّيِّبِ عَلَى الْبُرِّ •

ومشارطة الطيب  
على البرء جائزة

\* ث: و

وَلَا يَتَّقِضُ الْكِرَاءُ بِمَوْتِ الرَّاكِبِ أَوْ السَّاكِنِ وَلَا

بِمَوْتِ غَنَمِ الرِّعَايَةِ، وَلَيَأْتِ بِمِثْلِهَا.

\* ث: وإن

وَمَنْ أَكْتَرَى كِرَاءً مَضْمُونًا فَمَاتِ الدَّابَّةُ فَلَيَأْتِ

بِغَيْرِهَا.

\*\* نسخة:

وليكثر

وليكرؤا

وَإِنْ مَاتَ الرَّاكِبُ لَمْ يَنْفَسِحِ الْكِرَاءُ، وَلِيَكْتَرُوا •

مَكَانَهُ غَيْرَهُ •

\* نسخة: يُفْسَخُ

\* ث: صوابه:  
وليكرؤا من

غيره

وَمَنْ أَكْتَرَى مَاعُونًا أَوْ غَيْرَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي

هَلَاكِهِ بِيَدِهِ، وَهُوَ مُصَدَّقٌ إِلَّا أَنْ يَتَّيَّنَ كَذِبُهُ.

وَالصَّنَاعُ ضَامِنُونَ لِمَا غَابُوا عَلَيْهِ، عَمِلُوهُ • بِأَجْرِ

أَوْ بِغَيْرِ أَجْرٍ •

\* ث: عملوا

\* ث هـ: بأجرة أو  
بغير أجرة

وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْحَمَامِ.

وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ السَّفِينَةِ وَلَا كِرَاءَ لَهُ إِلَّا

عَلَى الْبَلَاغِ.

وَلَا بِأَسَ بِالشَّرِكَةِ بِالْأَبْدَانِ إِذَا عَمِلَا فِي مَوْضِعٍ

وَاحِدٍ عَمَلًا وَاحِدًا أَوْ مُتَقَارِبًا.

\* هـ: إذا كان

وَتَجُوزُ الشَّرِكَةُ بِالْأَمْوَالِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرِّبْحُ

\* هـ نسخ: منهما

بَيْنَهُمَا بِقَدَرِ مَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ \* وَالْعَمَلُ عَلَيْهِمَا

نسخة: منهم

بِقَدَرِ مَا شَرَطَا مِنَ الرِّبْحِ لِكُلِّ وَاحِدٍ \*.

\* نسخة: منهما

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ رَأْسُ الْمَالِ وَيَسْتَوِيَا فِي

الرِّبْحِ.

\* نسخ: قلب:

وَالْقِرَاضُ جَائِزٌ بِالْذَّنَانِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ \*.

بالدراهم

وَقَدْ أُرْخِصَ فِيهِ بِنِقَارِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

والذنانير

وَلَا يَجُوزُ بِالْعُرُوضِ وَيَكُونُ إِنْ نَزَلَ أَجِيرًا فِي

\*\*\* نسخ:

بِيعِهَا \* \* \* وَعَلَى قِرَاضٍ \* \* \* مِثْلِهِ فِي الثَّمَنِ.

قراضٍ

\* نسخ: بيعه

\*\*\* لا نسخة: و

\* معا: كُسوته

وَلِلْعَامِلِ كِسْوَتُهُ \* وَطَعَامُهُ إِذَا سَافَرَ فِي الْمَالِ

الَّذِي لَهُ بَالٌ، وَإِنَّمَا يَكْتَسِي فِي السَّفَرِ الْبَعِيدِ.

\* نسخة:

وَلَا يَقْتَسِمَانِ \* الرِّبْحَ حَتَّى يَنْضَ رَأْسُ الْمَالِ \* \*.

وَيَصِيرُ عَيْنًا

\* نسخ: يقتسما

وَالْمُسَاقَاةُ جَائِزَةٌ فِي الْأُصُولِ عَلَى مَا تَرَاضِيَا مِنْ

الْأَجْزَاءِ.

وَالْعَمَلُ كُلُّهُ عَلَى الْمُسَاقَى.

\* نسخة: يُشترط

وَلَا يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ عَمَلًا غَيْرَ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ وَلَا

عليه عملٌ غيرُ

عَمَلٍ \* شَيْءٌ يُنْشِئُهُ فِي الْحَائِطِ إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ مِنْ

... ولا عملٌ

سَدَّ الْحَظِيرَةَ وَإِصْلَاحِ الضَّفِيرَةِ وَهِيَ مُجْتَمَعٌ\*  
 \* س ص معا: شدَّ  
 \* معا: مجتمع  
 الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْشَى بِنَاءَهَا.

وَالتَّذْكِيرُ عَلَى الْعَامِلِ وَتَنْقِيَةُ مَنَاقِعِ الشَّجَرِ  
 وَإِصْلَاحُ مَسْقَطِ الْمَاءِ مِنَ الْغَرْبِ وَتَنْقِيَةُ الْعَيْنِ  
 \* نسخة: مسقط  
 \* معا: وشبهه  
 وَشِبْهُ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يُشْتَرَطَ\* عَلَى الْعَامِلِ.

\* نسخة:  
 يُشْتَرَطُ

وَلَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى إِخْرَاجِ مَا فِي الْحَائِطِ\*  
 \* نسخة: الحوائط  
 مِنَ الدَّوَابِّ، وَمَا مَاتَ مِنْهَا فَعَلَى رَبِّهِ خَلْفُهُ.  
 وَنَفَقَةُ الدَّوَابِّ وَالْأَجْرَاءِ عَلَى الْعَامِلِ.

وَعَلَيْهِ زَرْيَعَةٌ\* الْبَيَاضِ الْيَسِيرِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْغَى  
 \* نسخ: زريعة  
 ذَلِكَ لِلْعَامِلِ، وَهُوَ أَحَلُّهُ.

وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ كَثِيرًا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَدْخُلَ فِي  
 \* هـ: وإذا  
 \* نسخة: قدر  
 مُسَاقَاةِ النَّخْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدَرَهُ الثُّلُثُ مِنَ الْجَمِيعِ  
 فَاَقْلَ.

وَالشَّرِكَةُ فِي الزَّرْعِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَتِ الزَّرِّيَعَةُ\*  
 \* معا: الزريعة  
 \* نسخ: والزرع  
 مِنْهُمَا جَمِيعًا وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا كَانَتِ الْأَرْضُ  
 لِأَحَدِهِمَا وَالْعَمَلُ عَلَى الْآخِرِ أَوْ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا  
 \* نسخة:  
 \* وأكثريا  
 وَاکْثَرِيَا الْأَرْضُ أَوْ كَانَتِ بَيْنَهُمَا.

\* لا نسخة:  
 والعمل على  
 الآخر

فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا وَمِنْ عِنْدِ  
الْآخَرِ الْأَرْضُ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا وَالزَّرْعُ  
بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزُ.

\* نسخة: كان وَلَوْ كَانَا أَكْثَرِيَا \* الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ \*  
\* ث: تقارب \* وَعَلَى الْآخَرِ الْعَمَلُ جَازٍ إِذَا تَقَارَبَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ.  
\* لا: كراء \* وَلَا يُنْقَدُ فِي كِرَاءٍ \* أَرْضٍ غَيْرِ مَأْمُونَةٍ قَبْلَ أَنْ  
\* نسخ: تُرَوَى \* تَرَوَى.

\* نسخ: ث: معا: النَّخْلُ \* وَمَنْ ابْتَاعَ ثَمَرَةً فِي رُؤُوسِ الشَّجَرِ \* فَأَجِيحَ  
ثمرًا / ثمرًا \* بَبَرْدٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ جَلِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ:  
\* نسخة: غير ذلك \* فَإِنْ أَجِيحَ قَدْرُ الثُّلْثِ فَأَكْثَرُ وَضِعَ عَنِ  
\* نسخة: يقدر \* الْمُشْتَرِي \* قَدْرُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَنِ.  
\* ث: معا: المبتاع \* وَمَا نَقَصَ عَنِ الثُّلْثِ فَمِنْ الْمُبْتَاعِ.  
\* نسخ: فعلى \* وَلَا جَائِحَةٌ فِي الزَّرْعِ وَلَا فِيمَا اشْتُرِيَ بَعْدَ أَنْ  
يَبَسَ مِنَ الثَّمَارِ. \* معا: يَبَسَ  
ث:

\* نسخة: البقول \* وَتَوْضَعُ جَائِحَةُ الْبَقْلِ \* وَإِنْ قَلَّتْ، وَقِيلَ: لَا  
يَبَسُ / يَبَسُ \* يَوْضَعُ \* إِلَّا قَدْرُ الثُّلْثِ. \* ث: نسخ: منها  
\* نسخة: توضع \* ث: نسخ: قدر

\*\*\* ش س ص :  
نَخَلَات

وَمَنْ أَعْرَى تَمْرًا نَخَلَاتٍ \*\*\* لِرَجُلٍ مِنْ

\*\*\* معا: تَمْر  
تَمْر/ تَمْر

\*\*\* ث: فله

جَنَانِهِ \* فَلَا بَأْسَ \* أَنْ يَشْتَرِيَهَا إِذَا أَزْهَتْ

\*\*\* معا: جَنَانِهِ  
نسخ: حَائِطُهُ

\*\*\* ث معا:

بِخَرَصِهَا \*\*\* تَمْرًا يُعْطِيهِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَذَاذِ \* إِنْ كَانَ

نت: قلب: من  
جَنَانِهِ لِرَجُلٍ

بِخَرَصِهَا

\*\*\* هـ نسخ:

فِيهَا خَمْسَةٌ \* أَوْسُقٍ فَأَقْلَّ \*\*\*.

\*\*\* معا: خَمْسَةٌ

الجِداد

\*\*\* معا: فَأَقْلَّ

وَلَا يَجُوزُ شِرَاءٌ \* أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ إِلَّا

\*\*\* ث معا: ما كان

بِالْعَيْنِ وَالْعَرَضِ \* \*\*\*.

\*\*\* ث معا: هـ:  
وَالْعُرُوضِ

\*\*\*

كمل

الثلث الثاني

بحمد الله

نسخة:

تمام الثلثين



## بَابُ فِي الْوَصَايَا وَالْمُدَبَّرِ وَالْمُكَاتَبِ وَالْعَتَقِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْوَلَاءِ

\* هـ: قلب: وأم  
الولد والعتيق

\* \* \* خ: مأل  
\* \* \* ت: معا:  
يوصى

وَيَحِقُّ \* عَلَى مَنْ لَهُ مَا \* يُوَصِّي \* فِيهِ أَنْ يُعَدَّ  
وَصِيَّتُهُ.

\* ث:  
وَيُحَقِّقُ  
وَيُحَقِّقُ

وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ.

\* \* \* نسخ: ويُرَدُّ

وَالْوَصَايَا خَارِجَةٌ مِنَ الثُّلُثِ، وَيُرَدُّ \* مَا زَادَ  
عَلَيْهِ \* إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ الْوَرَثَةُ.  
وَالْعَتَقُ بِعَيْنِهِ يُبَدَأُ \* عَلَيْهَا.

\* هـ: والوصية

\* \* \* نسخة:  
على الثلث

\* \* \* معا:  
مُبَدَأُ / مُبَدَأُ

\* ث: على  
\* \* \* معا: مُبَدَأُ  
\* \* \* نسخ: أو

وَالْمُدَبَّرُ فِي \* الصَّحَّةِ مُبَدَأُ \* عَلَى مَا فِي الْمَرَضِ  
مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ.

وَعَلَى مَا فَرَطَ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَأَوْصَى بِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ

\* \* \* معا: مُبَدَأُ

فِي ثُلُثِهِ مُبَدَأُ \* عَلَى الْوَصَايَا.

\* \* \* نسخ: مُبَدَأُ

وَمُدَبَّرُ الصَّحَّةِ مُبَدَأُ \* عَلَيْهِ.

\* \* \* نسخة: فإذا

وَإِذَا \* ضَاقَ الثُّلُثُ تَحَاصَّ أَهْلُ الْوَصَايَا الَّتِي لَا

تَبْدِيَّةَ فِيهَا.

\* ث: أو

وَلِلرَّجُلِ الرَّجُوعُ عَنْ وَصِيَّتِهِ مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ.

نسخ: الرَّجُلُ      \* أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ أَنْتَ  
نسخة: وَلَا هِبْتُهُ      \* حُرٌّ عَنْ دُبُرٍ مِنِّي، ثُمَّ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ \*.

وَلَهُ خِدْمَتُهُ، وَلَهُ انْتِزَاعُ مَالِهِ مَا لَمْ يَمْرَضَ.

ث: يَطْلُ      \* وَلَهُ وَطُوهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً، وَلَا يَطْلُ الْمُعْتَقَةُ إِلَى

ث: يَبِيعُهَا      \* أَجَلٍ، وَلَا يَبِيعُهَا، وَلَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا، وَلَهُ أَنْ \*  
\* لا همعا:      له أَنْ

يَنْتَزِعَ \* مَالَهَا مَا لَمْ يَقْرُبِ الْأَجَلَ.      \* همعا: يَنْزِعُ

نسخة: الْمَوْلَى      \* وَإِذَا مَاتَ \* فَالْمُدَبِّرُ \* مِنْ ثُلُثِهِ، وَالْمُعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ  
\* نسخة: حُرٌّ      \* مِنْ رَأْسِ مَالِهِ.

وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

\* نسخة:      \* وَالْكِتَابَةُ \* جَائِزَةٌ عَلَى مَا رَضِيَ الْعَبْدُ وَسَيِّدُهُ \*  
\* ث معا:      وَالسَّيِّدُ

ث معا: مِنْجَمًا      \* مِنَ الْمَالِ مِنْجَمٌ قَلَّتِ النُّجُومُ أَوْ كَثُرَتْ.

\* نسخة: أَخَذَ      \* فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ رَقِيقًا، وَحَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ \*.  
\* نسخة: أَخَذَهُ      \* من ماله

\* نسخ: يَعْجِزُهُ      \* وَلَا يُعَجِّزُهُ \* إِلَّا السُّلْطَانُ بَعْدَ التَّلَوُّمِ إِذَا \* امْتَنَعَ  
\* نسخة: وَإِذَا      \* مِنَ التَّعْجِيزِ.

وَكُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ فَوَلَدُهَا بِمَنْزِلَتِهَا مِنْ مَكَاتِبَةٍ أَوْ

مُدَبَّرَةٍ أَوْ مُعْتَقَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ مَرْهُونَةٍ.

وَوَلَدُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَتِهَا.



✽ نسخة: منه

وَمَا حَدَّثَ \* لِلْمُكَاتَبِ وَ\* الْمُكَاتِبَةِ مِنْ وَلَدٍ دَخَلَ

نسخ: ويجوزُ كِتَابَةُ الْجَمَاعَةِ، وَلَا يُعْتَقُونَ\* إِلَّا

وَلَيْسَ لِلْمُكَّاتِبِ عِتْقٌ وَلَا إِتْلَافٌ مَالِهِ حَتَّى

ولا يتزوج أو يسافر السفر البعيد بغير إذن\* \* \* هـ:

وَإِذَا مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ مَقَامُهُ وَوَدَّيْ مِنْ مَالِهِ مَا

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ وَقَاءٌ <sup>••</sup> لِذَيْنِهِ <sup>•••</sup> فَإِنَّ وَلَدَهُ

يَسْعَوْنَ فِيهِ وَيُودُّونَ نُجُومًا إِن كَانُوا كِبَارًا.

\*\*\* لاهنسخ:

لدينه

وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا وَلَيْسَ فِي الْمَالِ قَدْرُ النُّجُومِ  
إِلَى بُلُوغِهِمُ السَّعْيَ رُقُّوا.

\* نسخ: فإن

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ مَعَهُ \*\* فِي كِتَابَتِهِ وَرَثَةُ سَيِّدِهِ.

\*\* نسخة: قلب:  
له معه ولد

\* ث: بها

وَمَنْ أَوْلَدَ أُمَةً فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْهَا \*\* فِي حَيَاتِهِ.

\* نسخ: وتعتق  
س ص:  
صوابه: بالضم

وَتُعْتَقُ \* مِنْ رَأْسِ مَالِهِ \*\* بَعْدَ مَمَاتِهِ \*\*\*.

\*\* نسخة: المال  
\*\*\* ث معا:

\* نسخة: له

وَلَا يَجُوزُ \* بَيْعُهَا \*\* وَلَا لَهُ عَلَيْهَا خِدْمَةٌ وَلَا غَلَّةٌ.

وفاته

\*\* نسخ:

ولا هبتها

وَلَهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي

\* معا: يعتق

الْعِتْقِ يُعْتَقُ \* بِعَتَقِهَا.

لا نسخة: يعتق

وَكُلُّ \* مَا أَسْقَطْتَهُ مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فَهِيَ بِهِ أُمٌّ

\* نسخ: وكل

وَلَدٍ.

\* ث معا: القول

وَلَا يَنْفَعُهُ الْعَزْلُ \*\* إِذَا أَنْكَرَ وَلَدَهَا \*\*\* وَأَقْرَ

\*\* ث معا:  
الولد

بِالْوَطْءِ.

\* ت: وإذا

فَإِنْ \* ادَّعَى اسْتِبْرَاءً لَمْ يَطَأْ بَعْدَهُ لَمْ يُلْحَقْ \* بِهِ مَا

\*\* نسخة: يُلْحَقْ

جَاءَ مِنْ وَلَدٍ.

وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ.

وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ اسْتِثْمَ عَلَيْهِ.

\* نسخة: فإن

وَإِنْ \* كَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ \*\* فِيهِ \*\*\* شَرِكَةٌ \*\*\*\* قَوْمٌ عَلَيْهِ

\*\*\* هـ نسخ: قلب  
فيه معه

\*\* لا نسخة: معه

\*\*\* ث معا:

شركة

\* هـ معا: قيمته

نَصِيبُ شَرِيكِهِ بِقِيمَتِهِ \* يَوْمَ يُقَامُ عَلَيْهِ وَعَتَقَ \*\*.

\*\* خ: وأعتق

فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَهُ مَالٌ بَقِيَ سَهْمُ الشَّرِيكِ رَقِيقًا.

ث: شرك

\* لا نسخة: بينة

وَمَنْ مَثَلٌ بَعْدَهُ مُثْلَةٌ بَيْنَتُهُ مِنْ قَطْعِ جَارِحَةٍ

\*\* نسخ:

أَعْتَقَ / عَتَقَ

وَنَحْوَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ.

\* نسخ: ونحوها

وَمَنْ مَلَكَ أَبُوْنِهِ أَوْ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ أَوْ

\*\* نسخ:

جَدُّهُ أَوْ جَدَّتُهُ

\* نسخ: ولد

وَلَدِ بَنَاتِهِ أَوْ جَدَّهُ أَوْ جَدَّتُهُ أَوْ أَخَاهُ لِأُمِّ أَوْ لِأَبٍ أَوْ

\* نسخة: عَتَقَ

لَهُمَا جَمِيعًا عَتَقَ عَلَيْهِ.

\* لا هـ نسخ:  
جميعا

وَمَنْ أَعْتَقَ حَامِلًا كَانَ جَنِينُهَا حُرًّا مَعَهَا.

\* هـ معا: الكَفَّارَةُ

وَلَا يُعْتَقُ فِي الرَّقَابِ الْوَاجِبَةُ مَنْ فِيهِ مَعْنَى مِنْ

\*\* نسخة: كِتَابَةٌ

عَتَقٍ بِتَدْبِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلَا أَعْمَى وَلَا أَقْطَعُ

\* هـ:

عتق أو تدبير

\* معا: وشبهه

الْيَدِ وَشَبْهَهُ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ.

\* هـ نسخة:

عتق تدبير

\* ش: صوابه:

الْمَوْلَى

كَالْمَغْشِيِّ

وَلَا يَجُوزُ عَتَقُ الصَّبِيِّ وَلَا الْمَوْلَى عَلَيْهِ.

وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

\* لا هـ ص: و

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ.

وَمَنْ أَعْتَقَ عَنْ رَجُلٍ فَالْوَلَاءُ لِلرَّجُلِ.

\* خ: أُسْلِمَ

\*\* نسخة:

والولاء

وَلَا يَكُونُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أُسْلِمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَهُوَ

لِلْمُسْلِمِينَ.

\*\* نسخة: تَجَرُّ

وَوَلَاءُ مَا أَعْتَقَتْ الْمَرْأَةُ لَهَا، وَوَلَاءُ مَنْ يَجْرُ

\* ش: صوابه: مَنْ

\*\* نسخة: أَعْتَقَتْهُ

\* لا نسخة: أَعْتَقَتْهُ

مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَتْهُ.

\* نسخة: ولأء

\* نسخة: مَنْ

وَلَا تَرِثُ • مَا • أَعْتَقَ • غَيْرَهَا مِنْ أَبٍ أَوْ ابْنٍ أَوْ  
زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ.

\* نسخة: بجماعة

نسخة: لجميع

وَمِيرَاثُ السَّائِيَةِ لِحَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْوَلَاءُ لِلْأَقْعَدِ مِنْ عَصَبَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ تَرَكَ

\* هـ معا: اثنين

ابْنَيْنِ • فَوَرِثَا وَلَاءَ مَوْلَى لِأَبِيهِمَا • ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا  
وَتَرَكَ بَيْنَيْنِ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى أَخِيهِ دُونَ بَيْنِهِ.

وَإِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَتَرَكَ وَلَدًا وَمَاتَ أَخُوهُ وَتَرَكَ

\* ش معا: ابْنَيْنِ

وَلَدَيْنِ • فَالْوَلَاءُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ أَثْلَاثًا.

\*\*\* نسخ: صوابه:  
أعتقه

\*\*\* خز:  
مولى أبيهما

\* ث:  
فمات  
أو مات

نسخة:  
بابُ الشُّفْعَةِ

معاً:

والعارية

معاً:

واللقطة

بَابُ فِي الشُّفْعَةِ وَالْهَبَةِ

وَالصَّدَقَةِ وَالْحُبْسِ وَالرَّهْنِ وَالْعَارِيَةِ

وَالْوَدِيعَةِ وَاللُّقْطَةِ وَالْغَضَبِ

معاً:  
والحبس

وَأِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِي الْمُسَاعِ.

وَلَا شُفْعَةَ فِيمَا قَدْ قُسِمَ، وَلَا لِحَارٍ.

لا نسخ هـ معاً:  
في

نسخ: صوابه:  
فَحَالٍ

وَلَا فِي طَرِيقٍ، وَلَا فِي عَرَصَةِ دَارٍ قَدْ قُسِمَتْ

بُيُوتُهَا، وَلَا فِي فَحْلٍ نَخْلٍ أَوْ بئرٍ إِذَا قُسِمَتْ النَّخْلُ

وَالْأَرْضُ. نسخ هـ معاً: أو

وَلَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْبِنَاءِ  
وَالشَّجَرِ.

وَلَا شُفْعَةَ لِلْحَاضِرِ بَعْدَ السَّنَةِ.

وَالْغَائِبُ عَلَى شُفْعَتِهِ وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ.

وَعَهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي.

ث هـ: وإما

وَيُوقَفُ الشَّفِيعُ فِيمَا أَخَذَ أَوْ تَرَكَ.

معاً: ويوقف  
نسخة: إما

وَلَا تُوهَبُ الشُّفْعَةُ وَلَا تُبَاعُ.

ث: على قدر

وَتُقَسَّمُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ.

وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حُبْسٌ إِلَّا بِالْحِيَارَةِ\*  
 فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فَهِيَ\* ث\* ميراثٌ، إِلَّا  
 أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ  
 كَانَ لِعَيْرٍ وَارِثٍ.

\* هـ معاً: بحيازة

\* ع د ج هـ: فهو

\*\* هـ معاً: له

وَالْهِبَةُ لِصَلَةِ الرَّحِمِ\* أَوْ لِفَقِيرٍ\* كَالصَّدَقَةِ لَا  
 رُجُوعَ فِيهَا.

\* هـ معاً: رحم

\*\* نسخة: للفقير

نسخة: لفقير

هـ: وللفقير

وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ.

وَلَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ مَا وَهَبَ لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوْ الْكَبِيرِ\*  
 مَا لَمْ يَنْكَحْ\* لِذَلِكَ\* أَوْ يُدَايِنَ\*\*\* أَوْ يُحْدِثَ فِي الْهِبَةِ  
 حَدَثًا\*.

\* هـ معاً: قلب:

الكبير أو الصغير

\* نسخة: يُنكح

\* نسخ: يَحْدِثُ

في الهبة حَدَثٌ

وَالْأُمُّ تَعْتَصِرُ\*.

\* نسخة: تَعْتَصِرُ

وَلَا يُعْتَصَرُ\* مِنْ يَتِيمٍ.

\* نسخة: يُعْتَصَرُ

وَالْيَتِيمُ\* مِنْ قَبْلِ الْأَبِ.

\* نسخة هـ: واليتيم

وَمَا\* وَهَبَ لِابْنِهِ\* الصَّغِيرِ فَحِيَارَتُهُ لَهُ\*\*\* جَائِزَةٌ\*\*\*

\* ث: وَمَنْ

\* نسخة: لَوْلَدِهِ

\* هـ: مَا

\* نسخة: يَلْبَسُهُ

\* نسخ: يجوز

إِذَا\* لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبَسَهُ\* إِنْ كَانَ تَوْبًا.

\* لا نسخ: له

وَإِنَّمَا يَحُوزُ\* لَهُ مَا يُعْرِفُ بِعَيْنِهِ.

وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَا تَجُوزُ حِيَارَتُهُ لَهُ\*.

\*\* نسخ هـ معاً:

بذلك

\*\*\* نسخ: يداين

\* ث هـ: ما دام

الأبُ حَيًّا، فإذا

مات لم تَعْتَصِرْ

\*\*\* لا نسخ: له

\*\*\* هـ معاً:

حِيَارَةٌ

\* نسخ: صدقة

وَلَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِي صَدَقَتِهِ \*.

\* نسخة: يرجع

وَلَا تَرْجِعْ \* إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمِيرَاثِ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ لَبَنِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ.

وَلَا يَشْتَرِي مَا تَصَدَّقَ بِهِ.

\* ث: وإما

وَالْمَوْهُوبُ لِلْعَوَضِ إِمَّا أَثَابَ الْقِيَمَةَ \* أَوْ \*\* رَدَّ

\* نسخة:  
إما أتى بالقيمة

الهِبَةَ.

\* \* نسخة: يرى

فَإِنْ فَاتَتْ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا، وَذَلِكَ إِذَا \* كَانَ يَرَى \* أَنَّهُ

\* نسخ: إن

\* نسخة: له

أَرَادَ الثَّوَابَ مِنَ الْمَوْهُوبِ \*.

\* نسخة: له

وَيُكْرَهُ \* أَنْ يَهَبَ لِبَعْضٍ وَلَدَهُ مَا لَهُ كُلُّهُ.

\* \* نسخة: له

وَأَمَّا \* الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِعٌ \* \* \*.

\* نسخة هـ: فأما

\* \* ث معا هـ:

\* نسخة:

والمساكين

وَأَسْعُ

\* \* لا نسخة:

\* لا نسخ:

لله عز وجل

عَزَّ وَجَلَّ \*.

عز وجل

\* \* ث معا:

نسخة هـ: تعالى

يَحْزَرُهَا

وَمَنْ وَهَبَ \* هِبَةً فَلَمْ يَحْزَرْهَا \* \* \* الْمَوْهُوبُ \* \* \*

\* معا: وهب

نسخة: لم يُحْزَرْهَا

حَتَّى مَرَضَ الْوَاهِبُ أَوْ أَفْلَسَ \* فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ

\* معا: أفلس

\* \* هـ معا نسخ:

لَهُ

قَبْضُهَا.

هـ معانسخ: فُلْسٌ

\* نسخ: لَهُ

وَلَوْ مَاتَ الْمَوْهُوبُ \* كَانَ لَوَرَثَتِهِ الْقِيَامُ فِيهَا عَلَى

الْوَاهِبِ الصَّحِيحِ.

\* نسخة: حبس

\*\* لا نسخ هـ معاً:

عليه

\*\*\* نسخة: وإن

وَمَنْ حَبَسَ دَارًا فَهِيَ عَلَى مَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ \*\*\* إِنَّ  
حِيزَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ.

وَلَوْ كَانَتْ حُبْسًا عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ جَارَتْ  
حَيَازَتُهُ لَهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ.

وَلْيُكْرِهَا لَهُ وَلَا يَسْكُنْهَا.

\* نسخة: وليكرها

هـ معاً: وليكرها

\* ث: وإن

فَإِنْ \* لَمْ يَدَعْ سُكْنَاهَا حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ \*\*.

\*\* نسخ:

صوابه: بطل

وَإِنْ انْقَرَضَ مَنْ حَبَسَ \* عَلَيْهِ رَجَعَتْ حُبْسًا عَلَى  
أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحَبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ.

\* ث معاً هـ معاً:

حُبْسَتْ

وَمَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا حَيَاتَهُ دَارًا رَجَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ  
السَّاكِنِ مِلْكًا لِرَبِّهَا.

\* نسخ:

أعمرها

وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْمَرَ \* عَقِبَهُ فَاَنْقَرَضُوا، بِخِلَافِ

الْحُبْسِ.

\* نسخة: وإن

\*\* نسخة: المُعْمَرُ

فَإِنْ \* مَاتَ الْمُعْمَرُ \* يَوْمَئِذٍ كَانَ \*\*\* لَوَرَثَتِهِ

\*\*\* ص هـ معاً:

كانت

\*\*\* نسخ: ذلك

يَوْمَ \* مَوْتِهِ مِلْكًا.

\* نسخة: بعد

وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحُبْسِ فَنَصِيْبُهُ \* عَلَى مَنْ \* بَقِيَ.

\* نسخة: ما

نسخة:

فنصيبه لمن

وَيُؤْتَرُ فِي الْحُبْسِ أَهْلُ الْحَاجَةِ بِالسُّكْنَى

\* هـ معاً: يرجع

وَالْغَلَّةِ.



\* معاً: يُخْرَجُ

نسخ: يَخْرُجُ

وَمَنْ سَكَنَ فَلَا يَخْرُجُ لغيرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي  
أَصْلِ الْحَبْسِ شَرْطٌ فَيَمْضَى.

\* ث: الحبيس

وَلَا يُبَاعُ الْحَبْسُ وَإِنْ خَرِبَ.

\* نسخة: يُكَلَبُ

هـ معاً:

المُحْبَسُ يَكَلَبُ

وَيُبَاعُ الْفَرَسُ الْحَبْسُ يَكَلَبُ، وَيُجْعَلُ ثَمَنُهُ فِي

\* ث معاً: الحبيس

مِثْلِهِ، أَوْ يُعَانُ بِهِ فِيهِ.

\* هـ معاً: في مثله

وَاخْتَلَفَ فِي الْمُعَاوَضَةِ بِالرَّبْعِ الْخَرِبِ بِرَبْعٍ غَيْرِ

خَرِبٍ.

وَالرَّهْنُ جَائِزٌ.

وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحِيَاةِ.

وَلَا تَنْفَعُ الشَّهَادَةُ فِي حِيَاظَتِهِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ.

وَضَمَانُ الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ.

\* معاً: يُضْمَنُ

وَلَا يُضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ.

\* لا نسخ

الرهن

وَتَمَرُهُ النَّخْلُ الرَّهْنُ لِلرَّاهِنِ.

\* نسخة:

وثمرة

وَكَذَلِكَ غَلَّةُ الدَّوْرِ.

وَالْوَلَدُ رَهْنٌ مَعَ الْأُمَةِ الرَّهْنُ تَلِدُهُ بَعْدَ الرَّهْنِ.

وَلَا يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ رَهْنًا إِلَّا بِشَرْطٍ.

وَمَا هَلَكَ بِيَدِ أَمِينٍ فَهُوَ مِنَ الرَّاهِنِ.

\* معا: والعارية

\* نسخ: غَاب

وَالْعَارِيَّةُ \* مُؤَدَّاةٌ؛ يَضْمَنُ مَا يُغَابُ \* عَلَيْهِ، وَلَا  
يَضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةٍ، إِلَّا أَنْ  
يَتَعَدَّى.

\* لا نسخة: إليك

\* نسخة: قد

وَالْمُودَعُ إِنْ قَالَ: «رَدَدْتُ الْوَدِيعَةَ إِلَيْكَ \*» صَدَّقَ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ \* قَبَضَهَا بِإِشْهَادٍ.

\* هـ معا: فإن

\* معا: والعارية

وَإِنْ قَالَ: «ذَهَبَتْ» فَهُوَ مُصَدَّقٌ بِكُلِّ \* حَالٍ.  
وَالْعَارِيَّةُ \* لَا يُصَدَّقُ فِي هَلَاكِهَا فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ.  
وَمَنْ تَعَدَّى عَلَى وَدِيعَةٍ ضَمِنَهَا.

\* \* هـ معا نسخة:

على كل

\* \* نسخة:

فهلكت

وَإِنْ كَانَتْ دَنَانِيرٌ \* فَرَدَّهَا فِي صُرَّتِهَا ثُمَّ هَلَكَتْ \*  
فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَضْمِينِهِ.

\* نسخة:

أو دراهم

وَمَنْ تَجَرَ \* بِوَدِيعَةٍ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَالرَّبْحُ لَهُ إِنْ  
كَانَتْ عَيْنًا.

\* معا: تجر

\* \* هـ معا:

بالخيار

وَإِنْ \* بَاعَ الْوَدِيعَةَ وَهِيَ عَرَضٌ فَرُبُّهَا مُخَيَّرٌ \* فِي  
الثَّمَنِ أَوْ \* الْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّعَدِّي.

\* نسخة: ومن

\* هـ معا: و

\* \* ث:

فليعرف بها

\* \* \* نسخ: سنة

\* \* لا ص: بها

هـ معا: لها

\* \* \* هـ معا: سنة

وَمَنْ وَجَدَ لُقْطَةً \* فَلْيُعْرِفْهَا \* \* \* بِمَوْضِعٍ يَرْجُو  
التَّعْرِيفَ \* \* \* بِهَا \* \* \*.

\* معا: لُقْطَةً

\* ص ش ج د هـ معا:

بموضع التعريف

فَإِنْ \* تَمَّتْ سَنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ لَهَا أَحَدٌ فَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا

\* ص: وإن

وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وَضَمِنَهَا لِرَبِّهَا إِنْ جَاءَ، وَإِنْ  
انْتَفَعَ بِهَا ضَمِنَهَا.

هـ معاً:  
مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ

وَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ السَّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ  
لَمْ يَضْمَنْهَا.

\* نسخ: بعد  
نسخة: بعد السَّنة

وَإِذَا عَرَفَ طَالِبُهَا الْعِفَاصَ وَالْوِكَاءَ أَخَذَهَا.

\* هـ نسخ: من

وَلَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ ضَالَّةَ الْإِبِلِ فِي الصَّحَرَاءِ، وَلَهُ

ث:  
بِفَيْفَاءٍ / بَفَيْفَا  
بِفَيْفَاءٍ / بَفَيْفَا

أَخَذُ الشَّاةِ وَأَكْلُهَا إِنْ كَانَتْ بِفَيْفَاءٍ لا عِمَارَةَ فِيهَا.  
وَمَنْ اسْتَهْلَكَ عَرْضًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ، وَكُلُّ مَا يُوزَنُ  
أَوْ يُكَالُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ.

\* هـ: وَيَأْكُلُهَا  
\* نسخة: وَإِنْ

ث معاً هـ: و

وَالْغَاصِبُ ضَامِنٌ لِمَا غَصَبَ.

فَإِنْ رَدَّ ذَلِكَ بِحَالِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

\* هـ نسخ:

وَإِنْ تَغَيَّرَ فِي يَدَيْهِ قَرْبُهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَهُ

بين أخذه  
نسخ: في أخذه

بِنَقْصِهِ أَوْ تَضْمِينِهِ الْقِيَمَةَ.

\* هـ معاً: فَإِنْ

\* نسخ:

صوابه: يَدِهِ

هـ معاً: يَدِهِ

نسخ: بَدَلَهُ

وَلَوْ كَانَ النِّقْصُ بِتَعَدِّيهِ خَيْرٌ أَيْضًا فِي أَخْذِهِ

\* هـ معاً: وَإِنْ

وَأَخَذَ مَا نَقَصَهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

\* نسخ: أَيْضًا

وَلَا غَلَّةٌ لِلْغَاصِبِ، وَيَرُدُّ مَا أَكَلَ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ

\* نسخة: غَلَّتِهِ

انْتَفَعَ.

وَعَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ وَطِئَ.

وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ لِرَبِّ الْأَمَّةِ.

وَلَا يَطِيبُ لِعَاصِبِ الْمَالِ رِبْحُهُ حَتَّى يَرُدَّ رَأْسَ  
الْمَالِ عَلَى رَبِّهِ.

وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالرَّيْحِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِ  
مَالِكٍ \*.

وَفِي بَابِ الْأَقْضِيَّةِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا \*.

\* نسخة:

رحمه الله

\*

كمل

الربع الثالث

بحمد الله

نسخة:

تمام الثلاثة

الأربع



## بَابُ أَحْكَامِ الدِّمَاءِ وَالْحُدُودِ

ث هـ:  
باب في

وَلَا تُقْتَلُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ إِلَّا بَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ اعْتِرَافٍ  
أَوْ بِالْقَسَامَةِ إِذَا وَجِبَتْ \* يُقْسَمُ الْوَلَاةُ خَمْسِينَ  
يَمِينًا وَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ.

هـ: وَوَجِدَتْ

وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ.

ث: في القسامة

وَلَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ.

وَإِنَّمَا تَجِبُ الْقَسَامَةُ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ: «دَمِي عِنْدَ

هـ: شاهدين

فُلَانٍ» أَوْ بِشَاهِدٍ عَلَى الْقَتْلِ أَوْ بِشَاهِدَيْنِ \* عَلَى

نت نسخة:

الْجُرْحِ \* ثُمَّ يَعِيشُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ.

الجرح

نسخ:

عليه

وَإِذَا نَكَلَ مُدَّعُو الدِّمِّ \* حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ \*\*

هـ:  
عَنِ الْقَسَامَةِ

خَمْسِينَ يَمِينًا.

هـ:

مِنْ وَلَاتِهِ مِنْ

يخلف معه

لا هـ نسخ:

يمينا

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ \* مَنْ يَخْلِفُ مِنْ وَلَاتِهِ \* مَعَهُ غَيْرَ

نسخ:  
يُوجَدُ ... غَيْرُ

الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحْدَهُ \* حَلَفَ الْخَمْسِينَ يَمِينًا \* هـ.

\* لا نسخة: وحده

وَلَوْ ادَّعَى الْقَتْلُ \* عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ

نسخ:  
ادَّعَى الْقَتْلُ

نسخ:

يمينا

\* خَمْسِينَ يَمِينًا \* هـ.

\* نسخ: منهم

\* نسخة: ويُحْلَفُ

وَيَحْلِفُ\* مِنَ الْوَلَاةِ فِي طَلَبِ الدِّمِ خَمْسُونَ  
رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا.

\* هـ نسخة: فَإِنْ

وَإِنْ\* كَانُوا أَقَلَّ قُسِمَتْ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ.

\* هـ معاً: الْمَرْأَةُ

وَلَا تَحْلِفُ امْرَأَةٌ\* فِي الْعَمْدِ.

\* نسخ: ويحلف

وَتَحْلِفُ\* الْوَرَثَةُ فِي\*\* الْخَطِ بِقَدْرِ مَا يَرْتُونَ مِنْ

\*\* هـ: قَتْلٍ

الدِّيَةِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ.

\* نسخة: فَإِنْ

وَإِنْ\* أَنْكَسَرَتْ يَمِينُ\*\* عَلَيْهِمْ\*\*\* حَلَفَهَا\*\*\*\*

\*\* نسخة: إِيْمَانٌ

\* لا نسخ: منها

أَكْثَرَهُمْ نَصِيبًا مِنْهَا\*.

\*\* نسخة: قلب:

عليهم يمين

\*\*\* ث معاً:

حَلَفَ

وَإِذَا حَضَرَ بَعْضُ وَرَثَةِ دِيَةِ الْخَطَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ

أَنْ يَحْلِفَ جَمِيعَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ يَحْلِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ

\* ث: بِقَدْرٍ

بِقَدْرِ\* نَصِيبِهِ\*\* مِنَ الْمِيرَاثِ.

\*\* ث: حِصَّتِهِ

وَيَحْلِفُونَ فِي الْقَسَامَةِ قِيَامًا، وَيُجْلَبُ إِلَى مَكَّةَ

وَالْمَدِينَةَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَهْلُ\* أَعْمَالِهَا لِلْقَسَامَةِ، وَلَا

\* نسخة: مِنْ أَهْلِ

يُجْلَبُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا مِنْ\* الْأُمِّيَالِ الْيَسِيرَةِ.

\* ث: فِي

وَلَا قَسَامَةٌ فِي جُرْحٍ وَلَا فِي\* عَبْدٍ وَلَا بَيْنِ أَهْلِ

\* لا هـ نسخة: فِي

الكِتَابِ وَلَا فِي\* قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَقَيْنِ أَوْ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ

\* لا هـ معاً: فِي

قَوْمٍ.

وَقَتْلُ الْغِيلَةِ لَا عَفْوَ فِيهِ.

\* ج معاث معاش:  
إذا

وَلِلرَّجُلِ الْعَفْوُ عَنْ دَمِهِ الْعَمْدِ إِنْ <sup>ص</sup> لَمْ يَكُنْ قَتْلٌ \* هـ: قَتَلَهُ

\* هـ: في

\* نسخة: قَتَلَ

غِيلَةٍ، وَعَفْوُهُ عَنْ <sup>ص</sup> الْخَطَا فِي ثُلْثِهِ.

وَإِنْ عَفَا أَحَدُ الْبَنِينَ فَلَا قَتْلَ، وَلَمَنْ بَقِيَ نَصِيهِمْ

مِنَ الدِّيَةِ.

وَلَا عَفْوٌ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ.

وَمَنْ عَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ ضَرْبَ مِائَةٍ وَحُبْسَ <sup>ص</sup> \* معا: وَحُبْسَ

عَامًا.

وَالدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ

الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ

دِرْهَمٍ.

\* ص هـ في الجميع:  
خَمْسَةٌ

وَدِيَةُ الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ خَمْسٌ <sup>ص</sup> وَعِشْرُونَ حِقَّةً

وَخَمْسٌ <sup>ص</sup> وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسٌ <sup>ص</sup> وَعِشْرُونَ بِنْتُ

\* نسخ: بِنْتُ

لَبُونٍ وَخَمْسٌ <sup>ص</sup> وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ.

\* ث:

\* تَوْخَذُ مَخْمَسَةً

\* نسخ: بني

\* ص ص:

ذُكُورًا

ت: ذُكُورٍ

وَدِيَةُ الْخَطَا <sup>ص</sup> مُخْمَسَةٌ: عِشْرُونَ مِنْ كُلِّ مَا

ذَكَرْنَاهُ <sup>ص</sup> وَعِشْرُونَ بَنُو <sup>ص</sup> لَبُونٍ ذُكُورٌ <sup>ص</sup>.

\* هـ نسخ: ذكرنا

وَإِنَّمَا تُغْلَظُ الدِّيَةُ فِي الْأَبِ يَرْمِي ابْنَهُ

\* نسخة: الرَّجُلِ

\* نسخ: فيقتله

\*\* معا: وتكون

بِحَدِيدَةٍ فَيَقْتُلُهُ\* فَلَا يُقْتَلُ بِهِ، وَيَكُونُ\* عَلَيْهِ  
ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي  
بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

\* هـ: فليل

وَقِيلَ\*: ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

وَقِيلَ: ذَلِكَ فِي مَالِهِ.

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ.

\* ع: ونسائهم

وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْكِتَابِيِّينَ، وَنَسَاؤُهُمْ\* عَلَى النِّصْفِ

مِنْ ذَلِكَ.

\* معا:

ثمان/ ثمانى

وَالْمَجُوسِيِّ دِيَّتُهُ ثَمَانُ\* مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَنَسَاؤُهُمْ

عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

وَدِيَّةُ جِرَاحِهِمْ كَذَلِكَ.

\* لا هـ: نسخ: في

نسخ:

وكذلك الرجلان

وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيَّةُ، وَكَذَلِكَ فِي\* الرَّجُلَيْنِ

وَالْعَيْنَيْنِ.

\* نسخ: أو

وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ\* مِنْهُمَا نِصْفُهَا.

\* نسخ: واحد

وَفِي الْأَنْفِ يُقَطَّعُ مَارْنُهُ الدِّيَّةُ.

وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ.

وَفِي الْعَقْلِ الدِّيَّةُ.



\* نسخة: يُكْسَرُ

وَفِي الصُّلْبِ يَنْكَسِرُ الدِّيَّةُ.

وَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيَّةُ.

وَفِي الْحَشَفَةِ الدِّيَّةُ.

وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ.

\* ث معا هـ:

مَنْعَ الْكَلَامِ

نسخة:

مَنْعَ مِنَ الْكَلَامِ

وَفِيمَا مَنَعَ مِنْهُ الْكَلَامُ الدِّيَّةُ.

وَفِي تَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ.

وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَّةُ.

وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ.

\* \* معا: عَشْرُ

نسخة: عَشْرَةٌ

\* \* \* نسخة: مِنَ الْإِبِلِ

\* \* نسخ: ثَلَاثٌ

هـ: ثَلَاثَةُ أَبَاعِرَ

ثَلَاثَةٌ مِنَ الْإِبِلِ

وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ \*.

وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ \* \* \* \*.

وَفِي الْأَنْمَلَةِ \* ثَلَاثَةٌ \* \* وَثَلْثٌ.

وَفِي كُلِّ أَنْمَلَةٍ \* مِنَ الْإِبْهَامَيْنِ \* \* خَمْسٌ مِنَ

الْإِبِلِ.

\* نسخة:

مِنَ الْإِبِلِ

\* معا: أُصْبَعُ

\* ث معا: الْأَنْمَلَةُ

هـ نسخة: كُلُّ أَنْمَلَةٍ

\* ث معا: أَنْمَلَةٌ

\* \* نسخ: الْإِبْهَامِ

\* \* معا: عَشْرُ

\* \* \* هـ: الْعَشْرُ

وَفِي الْمُنْقَلَةِ \* عَشْرٌ \* \* وَنِصْفُ عَشْرٍ \* \*.

وَالْمَوْضِحَةُ مَا أَوْضَحَ الْعَظْمَ.

وَالْمُنْقَلَةُ مَا طَارَ فَرَأْسُهَا مِنَ الْعَظْمِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى

\* معا:

الْمُنْقَلَةِ

\* معا:

الْمُنْقَلَةُ

الدِّمَاغِ.

\* ث:

إلى الدماغ

\* هـ معا:

فهو

وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ \* فَهِيَ \* المَأْمُومَةُ، فِيفِهَا تُلُكُ الدِّيَّةُ.  
وَكَذَلِكَ الْجَائِفَةُ.

\* هـ:

وكذلك جراح

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْمُوضِحَةِ إِلَّا الاجْتِهَادُ، وَكَذَلِكَ  
فِي جِرَاحِ الْجَسَدِ.

وَلَا يُعْقَلُ جُرْحٌ إِلَّا بَعْدَ الْبُرْءِ.

\* نسخ: برأ

وَمَا بَرِئَ \* عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ مِمَّا دُونَ الْمُوضِحَةِ فَلَا  
شَيْءَ فِيهِ.

\* معا:

مثل / مثل

\* \* معا: المنقلة

وَفِي الْجِرَاحِ الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ إِلَّا فِي الْمَتَالِفِ  
مِثْلُ \* المَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ وَالْمُنْقَلَةِ \* وَالْفَخِذِ  
وَالْأُتْنَيْنِ وَالصُّلْبِ وَنَحْوِهِ، فَفِي \* ذَلِكَ \* الدِّيَّةُ.

\* هـ معا نسخ: كل

\* \* هـ معا:

ذلك كله

\* نسخ هـ:

اعتراف

وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عَمْدٍ وَلَا اعْتِرَافًا بِهِ.

اعتراف

\* \* هـ:

بقدر

على قدر

وَتَحْمِلُ مِنْ جُرُوحِ \* الْخَطَا مَا كَانَ قَدْرَ \* الثُّلْثِ  
فَأَكْثَرَ، وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلْثِ فَفِي مَالِ الْجَانِي.

\* ث ج هـ: جراح

نسخ: جرح

وَأَمَّا المَأْمُومَةُ وَالْجَائِفَةُ عَمْدًا:

\* نسخة:

رحمه الله

فَقَالَ مَالِكٌ \* : ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

\* لا هـ معات: إن

وَقَالَ أَيُّضًا: إِنَّ \* ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيمًا

\* هـ معا: لأنه مِمَّا

فَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ، لِأَنَّهُمَا \* لَا يُقَادُ مِنْ عَمْدِهِمَا.

نسخة: لأنها

وَكَذَلِكَ مَا بَلَغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِمَّا لَا يُقَادُ مِنْهُ \* لِأَنَّهُ  
مُتَلَفٌ \*.

وَلَا تَعْقِلُ \* الْعَاقِلَةُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً \*.  
وَتُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ دِيَةِ الرَّجُلِ، فَإِذَا  
بَلَغَتْهَا \* رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا \*.

\* نسخ:  
صوابه: بَلَغَتْهُ

\* لا همعات:  
فإنهم

\* هـ معاً: إِذَا

وَأَنْفَرُ يُقْتَلُونَ رَجُلًا \* فَإِنَّهُمْ \* يُقْتَلُونَ بِهِ \*.  
وَالسَّكَرَانُ \* إِنْ قَتَلَ قُتِلَ \*.

\* نسخة: واحدًا

وَأِنْ قَتَلَ مَجْنُونٌ \* رَجُلًا فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ \*.  
وَعَمْدُ الصَّبِيِّ كَالْخَطَأِ، وَذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ

\* هـ معاً: ثُلُثُ

كَانَ \* ثُلُثُ \* الدِّيَةِ فَأَكْثَرَ، وَإِلَّا فَفِي مَالِهِ \*.

\* نسخة: كانت

وَيُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ بِهَا \*.  
وَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ \*.

\* نسخ: بِالْمَرْأَةِ

وَلَا يُقْتَلُ \* حُرٌّ بِعَبْدٍ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَبْدُ \*.

\* معاً: يقتل

\* هـ معاً:

ويقتل الكافر به

وَلَا يُقْتَلُ \* مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْكَافِرُ \*.

\* معاً: يقتل

وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي جُرْحٍ، وَلَا بَيْنَ

مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ \*.

وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ ضَامِنُونَ \* لِمَا

\* نسخ: ضامن

\*\* نسخة:

منها غير

ث:

فَعَلُوا

أَوْطَأَتْ \* الدَّابَّةُ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِنْ غَيْرٍ \* فَعَلِهِمْ أَوْ  
 هِيَ \* وَاقِفَةٌ لِعَيْرِ شَيْءٍ فُعِلَ \* بِهَا فَذَلِكَ هَدَرٌ.  
 وَمَا مَاتَ فِي بئرٍ أَوْ مَعْدِنٍ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ أَحَدٍ \* فَهُوَ  
 هَدَرٌ.

\* نسخ:

وَطِئَتْ / أَوْطَتْ

\* هـ معنا نسخ:

أَوْ وَهِيَ

\* هـ معا:

فعلٍ لأحدٍ

\* نسخة:

العاقلة ثلاث

وَتُنَجَّمُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ \* سِنِينَ،  
 وَثُلُثُهَا فِي سَنَةٍ، وَنُصْفُهَا فِي سَتَيْنِ.  
 وَالدِّيَّةُ مَوْرُوثَةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ.

\*\* نسخة: و

\* لا هـ: و

\* لا هـ معنا نسخ:

تعالى

نسخة:

عَزَّ وَجَلَّ

وَفِي جَنِينِ الْحُرَّةِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، \* تُقَوَّمُ  
 خَمْسِينَ \* دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَتُورَثُ عَلَى  
 كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى \*.

\* نسخ: غُرَّةٌ عَبْدٌ

أَوْ وَلِيدَةٌ

\* نسخ: بخمسين

\* هـ معا: يُورَثُ

\* هـ: وَلَا يَرِثُ

مِنَ الدِّيَّةِ

\* هـ نسخ: حرة

وَلَا يَرِثُ \* قَاتِلُ الْعَمْدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةٍ.  
 وَقَاتِلُ الْخَطَا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَّةِ \*.  
 وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ مِنْ سَيِّدِهَا مَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ \*.  
 وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَتِهَا.  
 وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ.

وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحَرَابَةِ وَالْغِيلَةِ وَإِنْ

وَلِيَ الْقَتْلَ بَعْضُهُمْ \*.

\* نسخة: كان

\*\* هـ معا:

دُونَ بَعْضٍ

وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ فِي الْخَطَا وَاجِبَةٌ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ،  
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.

\* ث: عَفَا

وَيُؤْمَرُ بِذَلِكَ إِنْ عَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ فَهُوَ خَيْرٌ

\* هـ معاً: فَإِنْ

لَهُ.

\* لا ث: و

وَيُقْتَلُ الزَّنْدِيقُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَهُوَ الَّذِي يُسْرِ

\* ث: لا

لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ

الْكُفْرُ، وَكَذَلِكَ السَّاحِرُ.

\* نسخ:  
وَيُظْهِرُ الْإِسْلَامَ

وفي نسخ: ولا ...

وَيُقْتَلُ مَنْ ارْتَدَّ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، وَيُؤَخَّرُ لِلتَّوْبَةِ ثَلَاثًا،

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ.

وَمَنْ لَمْ يَزِنْدَ وَأَقَرَّ بِالصَّلَاةِ وَقَالَ: «لَا أَصَلِّي»

\* نسخ: وَخَرَّ

هـ: وَأَخَرَّ

\* نسخة: حَدًّا

أَخَرَهُ حَتَّى يَمْضِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّهَا

قُتِلَ.

\* نسخة: كُرْهَا

وَمَنْ امْتَنَعَ أَنْ يُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ أَخَذَتْ مِنْهُ كَرْهَا.

وَمَنْ تَرَكَ الْحَجَّ فَاللَّهُ حَسِيْبُهُ.

\* لا نسخة: لَهَا

وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَحْدًا لَهَا فَهُوَ كَالْمُرْتَدِّ

يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا، فَإِنْ لَمْ يَتُبْ قُتِلَ.

\* نسخ:

ولا تقبل

\* هـ معاً: قُتِلَ

وَمَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ وَلَمْ يُقْبَلْ تَوْبَتُهُ،

\* ص ث:  
عليه السلام

وَمَنْ سَبَّهُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرُوا أَوْ سَبَّ

\* لا نسخة:

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ • بَغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرُوا قُتِلَ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ.

عز وجل

وَمِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

\* هـ معا:

لجماعات

وَالْمُحَارِبُ لَا عَفْوَ فِيهِ إِذَا ظَفِرَ بِهِ.

فَإِنْ قَتَلَ أَحَدًا فَلَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ.

\* لا هـ نسخ:

أحدا

وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا • فَيَسَعُ الْإِمَامُ • فِيهِ اجْتِهَادُهُ \*\*\*

\*\* معا:

الإمام / اجتهاده

بِقَدْرِ جُرْمِهِ وَكَثْرَةِ مُقَامِهِ فِي فَسَادِهِ، فَإِمَّا قَتَلَهُ أَوْ

\*\* \* ث معا:

الاجتهاد

صَلَبَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ • أَوْ يَقْطَعُهُ • مِنْ خِلَافٍ أَوْ يَنْفِيهِ \*\*\*

\*\* نسخ: يُقَطَّعُهُ

\*\* \* معا: يَنْفِيهِ

\*\* \* نسخة: فِيهِ

إِلَى بَلَدٍ • يُسَجَّنُ بِهَا • حَتَّى يَتُوبَ.

\* نسخة: يَقْتُلُهُ

نسخة: قَبْلَ قَتْلِهِ

\* هـ معا نسخ:

بلد

\* معا: يَقْدِرُ

\* هـ: تَعَالَى

فَإِنْ لَمْ يَقْدَرْ • عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا وَضِعَ

\*\* \* ث:

من دون ذلك

عَنْهُ كُلُّ حَقٍّ هُوَ لِلَّهِ • • • وَأُخِذَ بِحُقُوقِ \*\*\*

نسخ هـ: من ذلك

\*\* \* نسخة: بِحَقِّ

النَّاسِ • مِنْ • مَالٍ أَوْ دَمٍ.

\* نسخة:

المُسْلِمِينَ

\*\* \* نسخ هـ: فِي

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّصُوصِ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا

سَلَبُوهُ مِنَ الْأَمْوَالِ.

\* لا هـ نسخ:

والغيلة

وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحَرَابَةِ وَالْغِيلَةِ • وَإِنْ

\* نسخة: ولي

واحد منهم القتل

وَلِيَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ •.

\* ث هـ:

بِقَتْلِ الذَّمِّيِّ

وَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ يَقْتُلُ الذَّمِّيَّ • قَتَلَ • غِيلَةً أَوْ \*\*\*

\*\* \* ث:

إذا قَتَلَهُ

\*\* \* هـ: وَ

حَرَابَةٍ.

وَيُؤَدَّبُ الشَّرِيكَ فِي الْأَمَةِ يَطُوهَا، وَيُضْمَنُ\* \*معاً: وَيُضْمَنُ

قِيمَتَهَا إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَالشَّرِيكَ  
بِالْخِيَارِ \* أَنْ يَتِمَّاسَكَ أَوْ تَقُومَ \* عَلَيْهِ.

\*\*\* نسخ:  
يَقُومُ

\* نسخ: بَيْنَ

وَإِنْ قَالَتِ امْرَأَةٌ بِهَا حَمْلٌ: «اسْتَكْرِهْتُ» \* لَمْ  
تُصَدِّقْ، وَحَدَّثَتْ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ \* بَيِّنَةٌ أَنَّهَا احْتَمَلَتْ  
حَتَّى غَيْبَ \* عَلَيْهَا أَوْ جَاءَتْ مُسْتَعِيْنَةً عِنْدَ النَّازِلَةِ أَوْ  
جَاءَتْ تَدْمَى.

\* نسخ:  
اسْتَكْرِهْتُ

\* نسخة هـ معا:  
تَقُومُ

\* هـ نسخ: غَابَ

وَالنَّصْرَانِيَّ إِنْ غَضَبَ الْمُسْلِمَةَ فِي الزَّنى قُتِلَ.  
وَإِنْ رَجَعَ الْمُقَرَّبُ بِالزَّنى أَقِيلَ وَتَرَكَ.

\* نسخة: فَإِنْ

وَيُقِيمُ الرَّجُلُ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ \* حَدَّ الزَّنى إِذَا ظَهَرَ  
حَمْلٌ أَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ غَيْرُهُ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ أَوْ كَانَ إِقْرَارًا \*.

\* هـ: قلب:  
أَمَتُهُ وَعَبْدُهُ

\* معا: إِقْرَارًا

وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لِلْأَمَةِ زَوْجٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ \* ... فَلَا  
يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَيْهَا إِلَّا السُّلْطَانُ.

\* ث: إِذَا

\*\*\* معا:

حُرًّا أَوْ عَبْدًا

وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا قَوْمٍ لَوْ طِ بِذَكَرٍ بِالِغِ أَطَاعَهُ رُجِمًا \*  
أُخْصِنَا أَوْ لَمْ يُخْصِنَا \*.

\* نسخة: جَمِيعًا

\* معا:

أُخْصِنَا/يُخْصِنَا

وَعَلَى الْقَاذِبِ الْحُرِّ \* الْحَدَّ ثَمَانِينَ \*، وَعَلَى  
الْعَبْدِ أَرْبَعِينَ \* فِي الْقَذْفِ \* وَخَمْسِينَ \* فِي الزَّنى.  
وَالْكَافِرُ يُحَدِّدُ فِي الْقَذْفِ ثَمَانِينَ.

\* نسخ: لِلْحُرِّ

ث: قَازِفِ الْحُرِّ

\* ث معا هـ:

أَرْبَعُونَ

\*\*\* ث معا هـ:

ثَمَانُونَ

\*\*\* ث: الْعَبْدُ فِي

الْقَذْفِ أَرْبَعَةَ

\*\*\* ث معا هـ:

وْخَمْسُونَ



\* نسخة: ولا

وَلَا حَدَّ عَلَى قَاذِفٍ عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ.  
وَيُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيِّ بِالزَّنى إِنْ كَانَ مِثْلَهَا يُوطَأُ،  
وَلَا يُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيِّ.

\* نسخة: أو

وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي قَذْفٍ وَلَا وَطْءٍ.  
وَمَنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ نَسَبِهِ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ.  
وَفِي التَّعْرِيضِ الْحَدُّ.

\* لا نسخة: يا

وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: «يَا لُوطِي» حَدٌّ.  
وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فَحَدٌّ وَاحِدٌ يَلْزِمُهُ لِمَنْ قَامَ بِهِ  
مِنْهُمْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

\* نسخة: ثم

\* نسخ: يَلْزِمُهُ

وَمَنْ كَرَّرَ شُرْبَ الْخَمْرِ أَوْ الزَّنى فَحَدٌّ وَاحِدٌ فِي  
ذَلِكَ كُلِّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً.

\* نسخة: وكذا

\* هـ: حد

\* \* \* معا: يَجْزِي

\* \* \* ص معا: يقتل

ث: أَنْ يَقْتُلَ

وَمَنْ لَزِمَتْهُ حُدُودٌ وَقَتْلٌ فَالْقَتْلُ يُجْزَى \*\*\*  
مِنْ ذَلِكَ \*\* إِلَّا فِي الْقَذْفِ فَلْيُحَدَّ قَبْلَ يُقْتَلَ \*\*\*.  
وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا حَدٌّ ثَمَانِينَ  
سَكْرَةً أَوْ لَمْ يَسْكُرْ، وَلَا سِجْنَ عَلَيْهِ.

\* ث معا هـ: لَزِمَتْهُ

\* نسخة: في

\* \* \* نسخ: كُلُّهُ

\* نسخ: سَكْرَ

وَيُجَرَّدُ الْمَحْدُودُ، وَلَا تُجَرَّدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِمَّا يَتَّقِيهَا

\* ث:

\* \* \* نسخ هـ معا:

قَاعِدِينَ

الضَّرْبُ \*\*، وَيُجْلَدَانِ قَاعِدَانِ \*\*.

من الضرب

\* نسخ: تُجْلَدُ

وَلَا تُحَدِّثُ حَامِلٌ \*\* حَتَّى تَضَعَ، وَلَا مَرِيضٌ

\* هـ معاً:  
الحامل

مُثْقَلٌ \*\*\*.

\* معاً: مُثْقَلٌ  
\*\*\* ث:

حتى يبرأ

وَلَا يُقْتَلُ وَاطِئُ الْبَهِيمَةِ وَلِيعَاقِبُ\*.

\* هـ معاً: ويعاقبُ  
نسخة: وليُحَدِّثُ

وَمَنْ سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ ذَهَبًا \*\* أَوْ مَا قِيمَتُهُ يَوْمَ

\* ن: ربع

\*\*\* س ص هـ:

ذهب

السَّرِقَةِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ وَزَنَ ثَلَاثَةَ

نسخة: ذهبُ

\* نسخ: وزنُ

دَرَاهِمَ فِضَّةً \* قُطِعَ إِذَا سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ.

\* هـ: مِنْ فِضَّةٍ

وَلَا قُطِعَ فِي الْخُلْسَةِ.

وَيُقْطَعُ فِي السَّرِقَةِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ\*\*.

\* هـ ث ع:  
ويقطع في ذلك

ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ

\*\*\* ص هـ معاً:

وتقطع في السرقة

فِيْهِدُهُ\*، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَرِجْلُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ جُلْدَ وَسُجْنٍ.

يَدُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ  
وَالْعَبْدِ

\* نسخة: يُسْرَى

وَمَنْ أَقَرَّ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ.

وَإِنْ رَجَعَ أَقِيلَ.

وَعَرِمَ السَّرِقَةُ إِنْ كَانَتْ \*\* مَعَهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ \*\*\* بِهَا\*\*\*\*.

\* معاً: وَغُرِمَ

نسخ: صوابه: وَرَدَّ

وَمَنْ أَخَذَ فِي الْحِرْزِ لَمْ يُقْطَعْ حَتَّى يُخْرِجَ السَّرِقَةَ

\* نسخة: أَخَذَ

مِنْ الْحِرْزِ.

وَكَذَلِكَ الْكَفْنُ\* مِنَ الْقَبْرِ.

\* معاً: الْكَفْنُ

وَمَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتٍ أُذِنَ لَهُ فِي دُخُولِهِ لَمْ يُقْطَعْ.

ن: الْكَفْنُ

\* هـ معا:

المُخْلِسُ

\* هـ معا: و

وَلَا يُقَطَّعُ الْمُخْتَلِسُ\*.

وَإِقْرَارُ الْعَبْدِ فِيمَا يُلْزَمُهُ فِي بَدَنِهِ مِنْ حَدٍّ أَوْ قَطْعٍ  
يُلْزَمُهُ، وَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا إِقْرَارَ لَهُ.

\* نسخ: ثمر

هـ معا نسخة: ثمر

\* هـ معا: الشَّجَرِ

وَلَا قَطْعٌ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا فِي الْجُمَارِ فِي  
النَّخْلِ\* وَلَا فِي الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ حَتَّى تُسْرِقَ مِنْ

\*\* هـ نسخة: والتمر

ث: ويسرق التمر

نسخة: أو يسرق التمر

هـ نسخ: وحتى يسرق

التمر

مُرَاحِيهَا\* وَمِنْ الْأَنْدَرِ.

\* معا: مَرَايحِهَا

وَلَا يُشْفَعُ لِمَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ فِي السَّرِقَةِ وَالزَّنى،  
وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ.

وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْكُمِّ قُطِعَ.

\*\* ث: أو

وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْهَرِيِّ\* وَ\*\* سَبَّيْتُ الْمَالَ وَالْمَغْنَمَ  
فَلْيُقَطَّعْ، وَقِيلَ: إِنْ سَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ مِنَ الْمَغْنَمِ بِثَلَاثَةِ  
دَرَاهِمَ قُطِعَ.

\* معا:

الْهَرِيِّ

وَيَتَّبَعُ السَّارِقُ إِذَا قُطِعَ بِقِيَمَةِ مَا فَاتَ مِنَ السَّرِقَةِ

\*\* ث: ث

بقِيَمَةِ مَا

فِي مَلَأَتِهِ\*، وَلَا يُتَّبَعُ فِي عَدَمِهِ، وَيَتَّبَعُ فِي عَدَمِهِ بِمَا\*\*  
لَا يُقَطَّعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ.

\* نسخة: ملأه

ث: غَنَائِهِ

## بَابُ فِي الْأَقْضِيَةِ وَالشَّهَادَاتِ

\* لا ت: و

\*\* نسخة:

مَنْ أَدْعَى

وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي \*\* وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ.

\* هـ نسخة: و

\*\* نسخة: الظنة

لا نسخة: أو الظنة

وَلَا يَمِينَ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ أَوْ الظَّنَّةُ \*\*، كَذَلِكَ

فَقَضَى حُكَّامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

\* نسخة:

\*\* نسخ:

يُحَدِّثُ

وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ \*: «تُحَدِّثُ\*\*»

رضي الله عنه

\* ث معا:

الْفَجَارِ

الْفَجَارِ

يُحَدِّثُ/ تُحَدِّثُ

يَحَدِّثُ/ تُحَدِّثُ

لِلنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أَحَدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ\*\*».

وَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمْ يُقْضَ لِلطَّالِبِ حَتَّى

\* معا: يُحْلَفُ

\*\* نسخة:

يُدَّعَى فِيهِ مَعْرِفَةٌ

يَحْلِفَ\* فِيمَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً\*\*.

\* هـ: فَقَطْ

وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ\*.

\* نت: وَيُحْلَفُ

وَيَحْلِفُ\* قَائِمًا.

\* معا: وَيُحْلَفُ

\*\*\*

هـ س معا ص معا:

وَاللَّهِ

وَيَحْلِفُ\* عِنْدَ مِنْبَرِ الرَّسُولِ\*\* - عَلَيْهِ السَّلَامُ\*\*\*-

\*\* هـ نسخ:

رسول الله

نت: النبي

فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَكْثَرَ.

وَفِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ يَحْلِفُ فِي ذَلِكَ فِي الْجَامِعِ

\* هـ نسخة: في

وَمَوْضِعٍ يُعْظَمُ\*\* مِنْهُ.

\*\* معا: يُعْظَمُ

\*\* نسخة: قلب:

والكافر يحلف

وَيَحْلِفُ\* الْكَافِرُ\* بِاللَّهِ حَيْثُ يُعْظَمُ.

\* نت: وَيُحْلَفُ

وَإِذَا وَجَدَ الطَّالِبُ بَيِّنَةً بَعْدَ يَمِينِ الْمَطْلُوبِ لَمْ  
يَكُنْ عَلِمَ بِهَا قُضِيَ لَهُ بِهَا.

وَإِنْ كَانَ عَلِمَ بِهَا فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَقَدْ قِيلَ: تُقْبَلُ  
مِنْهُ.

وَيُقْضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَا يُقْضَى  
بِذَلِكَ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ ° وَلَا فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ نَفْسٍ  
إِلَّا مَعَ الْقِسَامَةِ فِي النَّفْسِ، وَقَدْ قِيلَ يُقْتَصُّ بِذَلِكَ  
فِي الْجِرَاحِ °.

ث: وَهُوَ قَوْلٌ سَخُنُونَ  
\* نسخة: اليَسِيرَةُ

وَمِائَةُ امْرَأَةٍ كَامِرَاتَيْنِ، وَذَلِكَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ،  
يُقْضَى بِذَلِكَ مَعَ رَجُلٍ ° أَوْ مَعَ الْيَمِينِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ  
شَاهِدٌ وَيَمِينٌ.

وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فَقَطْ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ  
مِنَ الْوِلَادَةِ ° وَالْإِسْتِهْلَالِ وَشِبْهِهِ جَائِزَةٌ °.

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِينٍ.  
وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا الْعُدُولُ.

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَحْدُودِ.

\* معا: يجوز

\* هـ نسخة: تجوز

وَلَا • شَهَادَةُ عَبْدٍ.

وَلَا صَبِيٍّ.

وَلَا كَافِرٍ.

وَإِذَا تَابَ الْمَحْدُودُ فِي الزَّنى قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا فِي الزَّنى.

\* نسخة: لأبوين

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْإِبْنِ لِلْأَبَوَيْنِ •، وَلَا هُمَا لَهُ.

هـ: لأبويه

وَلَا الزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ •، وَلَا هِيَ لَهُ.

\* نت نسخة:  
لزوجته

وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَخِ الْعَدْلِ لِأَخِيهِ.

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مُجَرَّبٍ فِي كَذِبٍ.

أَوْ مُظْهِرٍ لِكَبِيرَةٍ.

\* نسخة: أو

وَلَا • جَارٌّ إِلَى نَفْسِهِ •، وَلَا دَافِعٌ عَنْهَا •••.

\* هـ نسخ: لنفسه

وَلَا وَصِيٌّ لِتَيْمَمِهِ •، وَتَجُوزُ عَلَيْهِ شَهَادَتُهُ •••.

\* نسخة: لتيمة

وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيلُ النِّسَاءِ وَلَا تَجْرِيحُهُنَّ.

وَلَا يُقْبَلُ فِي التَّزْكِيَةِ إِلَّا مَنْ يَقُولُ عَدْلٌ رِضًا، وَلَا

يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي التَّجْرِيحِ وَاحِدٌ •.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ

\* هـ: يُفَرَّقُوا

يُفْتَرَقُوا • أَوْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمْ •• كَبِيرٌ.

نسخ: يُفَرَّقُوا

\* هـ: فِيهِمْ

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ اسْتُحْلِفَ الْبَائِعُ، ثُمَّ  
يَأْخُذُ الْمُتَبَاعُ أَوْ يَحْلِفُ وَيَبْرَأُ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَدَاعِيَانِ فِي شَيْءٍ بِأَيْدِيهِمَا حَلَفَا  
وَقَسِمَ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا.

فَإِنْ اسْتَوَيَا حَلَفَا وَكَانَ بَيْنَهُمَا. \* نسخة: وإن

وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ الْحُكْمِ أُغْرِمَ مَا أُتْلِفَ  
بِشَهَادَتِهِ إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ شَهِدَ بْزُورٍ.

قَالَهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ.

وَمَنْ قَالَ: «رَدَدْتُ إِلَيْكَ مَا وَكَّلْتَنِي عَلَيْهِ» أَوْ  
«عَلَى يَبْنَعِهِ» أَوْ «دَفَعْتُ إِلَيْكَ ثَمَنَهُ» أَوْ «وَدِيعَتَكَ» أَوْ  
«قِرَاضَكَ» فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

وَمَنْ قَالَ: «دَفَعْتُ إِلَى فُلَانٍ كَمَا أَمَرْتَنِي» فَأَنْكَرَ  
فُلَانٌ، فَعَلَى الدَّافِعِ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا ضَمِنَ.

وَكَذَلِكَ عَلَى وَلِيِّ الْيَتَامِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ أَوْ  
دَفَعَ إِلَيْهِمْ.

فَإِنْ كَانُوا فِي حَضَانَتِهِ صُدِّقَ فِي النِّفَقَةِ فِيمَا يُشِبُّهُ.

\* نسخة: وإن

وَالصُّلْحُ جَائِزٌ إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ.  
وَيَجُوزُ عَلَى الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ.

\* نسخة: الفارة \* وَالْأَمَةُ الْغَارَةُ \* تَتَزَوَّجُ \*\* عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَلَيْسَ يَدَّهَا \*\* نسخة: تَتَزَوَّجُ

\* نسخة: ولدها \* أَخَذَهَا وَأَخَذَ قِيمَةَ الْوَلَدِ \* يَوْمَ يُحْكَمُ لَهُ \*\*. \*\* نسخة: به

نسخة: بها

وَمَنْ اسْتَحَقَّ أَمَةً قَدْ وَلَدَتْ فَلَهُ قِيمَتُهَا وَقِيمَةُ  
الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ.

\*\* نسخة:

وَقِيلَ: يَأْخُذُهَا وَقِيمَةُ الْوَلَدِ \*\*. نسخ: وقيمة

يَوْمَ الْحُكْمِ

\*\* نسخ: فيأخذُه

وَقِيلَ: لَهُ قِيمَتُهَا فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الثَّمَنَ فَيَأْخُذَهُ \*. \* لا هـ: له

مِنَ الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا.

وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ  
مَعَهَا لِرَبِّهَا.

\* معا:

وَمُسْتَحَقُّ الْأَرْضِ بَعْدَ أَنْ عَمَرَتْ \* يَدْفَعُ قِيمَةَ

عُمُرَت / عُمُرَت

\* نسخة: لرَبِّهَا

الْعِمَارَةِ قَائِمًا \*\*. هـ: قائمة

\*\* ص: أبا

وَأِنْ هُوَ أَبَى \*\* دَفَعَ إِلَيْهِ الْمُشْتَرِي قِيمَةَ الْبُقْعَةِ بَرَّاحًا.

لا نسخة: قائما

\* هـ د ص معا: فإن

\*\* هـ: أبا

فَإِنْ هُوَ أَبَى \* كَانَا شَرِيكَيْنِ بِقِيمَةِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ \*\*\*.

\* ث معا: وإن

\*\* نسخ: منهما

وَالْغَاصِبُ يُؤْمَرُ بِقَلْعِ بَنَائِهِ \* وَزَرْعِهِ وَشَجَرِهِ.

\* هـ نسخة: بُنْيَانِهِ

وَأِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ رَبُّهَا قِيمَةَ ذَلِكَ النَّقْصِ \* وَالشَّجَرِ

\* نسخ: النَّقْصِ



\* نسخ: مُقْلَعًا

مُلقًى ° بَعْدَ قِيَمَةٍ أَجْرٍ مَنْ يَقْلَعُ ذَلِكَ.

وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ بَعْدَ الْقَلْعِ وَالْهَدْمِ.

وَيَرُدُّ الْغَاصِبُ الْغَلَّةَ.

وَلَا يَرُدُّهَا غَيْرُ الْغَاصِبِ.

وَالْوَلَدُ فِي الْحَيَوَانِ وَفِي الْأَمَةِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مِنْ

\* شر: للأمة

غَيْرِ السَّيِّدِ يَأْخُذُهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْأُمَّهَاتِ ° مِنْ يَدِ مُبْتَاعٍ

أَوْ غَيْرِهِ.

\*\* ث:

وعليه الحدُّ

وَمَنْ غَضِبَ أُمَّةً ثُمَّ ° وَطَّئَهَا فَوَلَدَهُ رَقِيقٌ وَيُحَدُّ °.

\* نت: ف

لا نسخ: ويحد

وَإِصْلَاحُ السُّفْلِ عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ.

\* نسخ: والخشب

وَالْخَشْبُ ° لِلْسَّقْفِ عَلَيْهِ.

\* نسخ: وهُدِم

وَتَعْلِيقُ الْعُرْفِ عَلَيْهِ إِذَا وَهَى السُّفْلُ وَهَدَمَ ° حَتَّى

\* نسخة: يصلح

يُصْلَحَ °، وَيُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُصْلَحَ أَوْ يَبِيعَ مِمَّنْ يُصْلَحُ.

وَلَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.

\*\* معا: يُضَرُّ

نسخة:

يُضَرُّ / يُضَرُّ

فَلَا ° يَفْعَلُ مَا يَضُرُّ ° بِجَارِهِ مِنْ فَتْحِ كُوَّةٍ ° ° قَرِيبَةٍ

\* هـ: ولا

نسخة: لا

\*\* معا: كُوَّة

يَكْشِفُ جَارَهُ مِنْهَا أَوْ فَتْحِ بَابٍ قُبَالَةَ بَابِهِ أَوْ حَفَرٍ مَا

يَضُرُّ ° بِجَارِهِ فِي حَفَرِهِ وَإِنْ كَانَ فِي مَلِكِهِ.

\* نسخة:

يُضَرُّ / يُضَرُّ

\* نسخ:

القَمْطُ / الْقَمْطُ

وَيُقَضَّى بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ الْقَمْطُ ° وَالْعُقُودُ.

\* نسخ: قصر:

الكَلَا

\* \* \* نسخة:

يَمْنَعُ فَضْلَ الْمَاءِ

لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَا

\* ث ص: كانت

\* \* \* هـ: وَكُلُّ مَنْ

كَانَ بِأَرْضِهِ

\* هـ: يَمْنَعُ

\* هـ: أَمْ لَا

نسخة: أَوْ لَا

\* لا نسخة: الرجل

\* لا نسخة: عليه

\* نسخ: المَوَاشِي

\* نسخة: إِفْسَادٍ

\* \* \* ث: فِيمَا

أَفْسَدَتْ بِالنَّهَارِ

\* نت معا: وإِذَا

\* نسخ: إِسْوَةٌ

لا: الْغُرْمَاءِ

\* ث: لِمَا ضَمِنَ

وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَا...\*

وَأَهْلُ آبَارِ الْمَاشِيَةِ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى يَسْقُوا، ثُمَّ

النَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ.

وَمَنْ كَانَ فِي أَرْضِهِ عَيْنٌ أَوْ بئرٌ... فَلَهُ مَنَعُهَا

إِلَّا أَنْ يَنْهَدِمَ بئرٌ جَارِهِ وَلَهُ زَرْعٌ يَخَافُ عَلَيْهِ فَلَا

يَمْنَعُهُ فَضْلُهُ.

وَإِخْتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ثَمَنٌ.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْنَعَ الرَّجُلُ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً

فِي جِدَارِهِ، وَلَا يَقْضَى عَلَيْهِ...

وَمَا أَفْسَدَتِ الْمَاشِيَةُ مِنَ الزَّرْعِ وَالْحَوَائِطِ بِاللَّيْلِ

فَذَلِكَ عَلَى أَرْبَابِ الْمَاشِيَةِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي

فَسَادِ النَّهَارِ...

وَمَنْ وَجَدَ سِلْعَتَهُ فِي التَّفْلِيسِ فَإِمَّا حَاصَصَ

وِلَّا... أَخَذَ سِلْعَتَهُ إِنْ كَانَتْ تُعْرَفُ بِعَيْنِهَا.

وَهُوَ فِي الْمَوْتِ إِسْوَةُ الْغُرْمَاءِ...

وَالضَّامِنُ غَارِمٌ، وَحَمِيلُ الْوَجْهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ

غَرِمَ حَتَّى يَشْتَرِطَ إِلَّا يَغْرَمَ.

\* معا:

يُسْقُوا

\* \* \* نت: قلب:

بئرٌ أَوْ عَيْنٌ

\* نسخ: تنهدم

نت: تَنْهَدِمُ

\* \* \* نسخة: يُخَافُ

\* معا:

خَشْبَةً / خَشْبَةً

\* نسخ: بذلك

هـ: بِهِ

\* نت: الْغُرْمَاءِ

وَمَنْ أَحِيلَ بِدَيْنٍ فَرَضِي فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْأَوَّلِ  
وَإِنْ أَفْلَسَ هَذَا إِلَّا أَنْ يَغُرَّهُ مِنْهُ.

وَأِنَّمَا الْحَوَالَةُ عَلَى أَصْلِ دَيْنٍ وَإِلَّا فَهِيَ حِمَالَةٌ.  
وَلَا يَغْرُمُ الْحَمِيلُ إِلَّا فِي عَدَمِ الْغَرِيمِ أَوْ غَيْبَتِهِ.  
وَيَحِلُّ بِمَوْتِ الْمَطْلُوبِ أَوْ تَفْلِيْسِهِ كُلُّ دَيْنٍ عَلَيْهِ،  
وَلَا يَحِلُّ \* مَا كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ.

\* نسخة: له

وَلَا تَبَاعُ رَقَبَةُ الْمَأْذُونِ \* فِيمَا عَلَيْهِ، وَلَا يُتَّبَعُ \* بِهِ  
سَيِّدُهُ.

\* نسخة: له

\* ث معا:

لِيُسْتَبْرَأَ

لِيُسْتَبْرَأَ

\*\*\* نسخة:

ضرر من ربع

وعقار قسم

\*\*\* نسخة: دُعِي

وَيُحْبَسُ الْمَدْيَانُ لِيُسْتَبْرَأَ \*.

وَلَا حَبْسَ عَلَى مُعْدِمٍ.

وَمَا انْقَسَمَ \* بِلَا ضَرَرٍ قِسْمَ مِنْ رُبْعٍ وَ \* \* \* عَقَارٍ \*.

وَمَا لَمْ يَنْقَسِمَ بِغَيْرِ ضَرَرٍ \* فَمَنْ دَعَا \* إِلَى الْبَيْعِ

جُبِرَ \* عَلَيْهِ مِنْ أَبَاهُ.

\* هـ: يَنْقَسِمُ

\*\*\* هـ نسخة: أو

\* ث: إِلَّا بِضَرَرٍ

\* هـ: مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ

\* نسخ: أَجْبِرَ

وَقَسْمُ الْقُرْعَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يُؤَدِّي \* أَحَدُ الشُّرَكَاءِ ثَمَنًا \*.

\* نسخ: يُوَدِّ

\* ث: شَيْئًا

\* نسخة:

تجز القسم

وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَرَاجُعٌ لَمْ يَجْزِ الْقَسْمُ \* إِلَّا

بِتَرَاضٍ.

وَوَصِيُّ الْوَصِيِّ كَالْوَصِيِّ.

\* ث: يَتَجَرَّ. \*\* نسخة: ويزوجُ. وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَتَجَرَّ بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى وَيُزَوِّجَ إِمَاءَهُمْ.

وَمَنْ أَوْصَى إِلَى غَيْرِ مَأْمُونٍ فَإِنَّهُ يُعْزَلُ.

\* نسخ: وَيُبَدَأُ. \*\* معا: بالكفن. وَيُبَدَأُ بِالْكَفَنِ. ثُمَّ الدِّينِ ثُمَّ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ

\* نسخة: ثم الدين ثم الميراث.

وَمَنْ حَازَ دَارًا عَلَى حَاضِرٍ عَشْرَ سِنِينَ تَنْسَبُ إِلَيْهِ

الوصية ثم الميراث

وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ لَا يَدَّعِي شَيْئًا فَلَا قِيَامَ لَهُ.

\* نسخ: وصاحبه

وَلَا حِيَازَةٌ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ وَالْأَصْهَارِ فِي مِثْلِ هَذِهِ

\* لا نسخة: مثل

الْمُدَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ لِوَارِثِهِ بِدَيْنٍ أَوْ بَقْبُضِهِ.

وَمَنْ أَوْصَى بِحَجٍّ أَنْفَذَ.

\* نسخ: أنفذ

\*\* نسخة: له

وَالْوَصِيَّةُ بِالصَّدَقَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

\* ش: الحج

وَإِذَا مَاتَ أَجِيرُ الْحَاجِّ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ فَلَهُ

نسخ: صوابه: الحج

بِحِسَابِ مَا سَارَ، وَيُرَدُّ مَا بَقِيَ.

\* ه: صار إليه

نسخة: سافر

وَمَا هَلَكَ بِيَدِهِ فَهُوَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ عَلَى أَنْ

\*\* نسخة: وَلَا

يُنْفِقَ عَلَى الْبَلَاحِ. فَالضَّمَانُ مِنَ الدِّينِ وَاجِرٌ لَهُ،

\* لا نسخة:

على أن ينفق

وَيُرَدُّ مَا فَضَلَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ.

\* معا:

فضل / فضل

ضَمَانٌ عَلَيْهِ

\*\* نسخة:

آجروه/ واجروا

## بَابٌ فِي الْفَرَائِضِ

لَا يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا عَشْرَةٌ:

\* هـ: ولا

الابْنُ وَابْنُ ابْنِ ابْنٍ وَإِنْ سَفُلَ.

\* معا: سفل

وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِلْأَبِ وَإِنْ بَعُدَ.

\* معا: بعد

وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَإِنْ بَعُدَ.

وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ وَإِنْ بَعُدَ.

وَالزَّوْجُ.

وَمَوْلَى النِّعْمَةِ.

وَلَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ سَبْعٍ:

الْبِنْتُ، وَابْنَةُ ابْنِ ابْنٍ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْأُخْتُ،

\* هـ: نسخة:

وَبِنْتُ

وَالزَّوْجَةُ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ.

فَمِيرَاثُ الزَّوْجِ مِنَ الزَّوْجَةِ إِنْ لَمْ تَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا

\* هـ: نسخ:

وميراث

وَلَدَ ابْنِ النِّصْفِ.

فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَلَهُ الرُّبْعُ.

\* ت: وإن

وَتَرِثُ هِيَ مِنْهُ الرُّبْعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ\*\*

\* لا هـ: الربع

\*\* نسخة: إن لم

\* هـ: وميراثها

يترك ولدا ولا ولد

ابن \*

\* هـ: الربع

فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهَا الثُّمْنُ.

وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ ابْنِهَا الثُّلُثُ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا أَوْ

وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانُوا فَصَاعِدًا إِلَّا فِي

فَرِيضَتَيْنِ:

فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ؛ فَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا

بَقِيَ، وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ.

وَفِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ

مَا بَقِيَ، وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ.

وَلَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الثُّلُثُ، إِلَّا مَا نَقَصَهَا الْعَوْلُ،

إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنْ

الْإِخْوَةِ مَا كَانَا \*\* فَلَهَا السُّدُسُ حِينَئِذٍ.

وَمِيرَاثُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ إِذَا انْفَرَدَ جَمِيعُ الْمَالِ.

وَيُفْرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ \* وَلَدِ الْإِبْنِ \*\*

السُّدُسُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ \* وَلَدٌ \*\*\* وَلَا وَلَدَ ابْنٍ \*\*\* فُرِصَ

لِلْأَبِ \* السُّدُسُ، وَأُعْطِيَ \*\* مَنْ شَرِكُهُ \*\*\* مِنْ أَهْلِ

السَّهَامِ سَهَامَهُمْ، ثُمَّ كَانَ لَهُ مَا بَقِيَ.

\* ش: و

\* نسخ:

صوابه: ما كانا

\* هـ: ث: فللأب

\* ت: نقصها

\* نسخ: اثنين

\* ث: كانوا

\* هـ: نسخ: إذا انفرد

وَرِثَ الْمَالُ

زاد في هـ: نسخ: كله

\*\* ث: فصاعدا

\* هـ: مع  
\*\* نسخة: الذكر

\*\* نسخة: ذكر

\*\* نسخة:

شَارَكَهُ

نسخة: يُشْرِكُهُ

\* ث: وإن

\*\* لا نسخ: له

\* نسخة: له

\*\* نسخة:

وَأُعْطِيَ

وَمِيرَاثُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ جَمِيعُ الْمَالِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ. \* نسخ: جميع

أَوْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ بَعْدَ سِهَامِ مَنْ مَعَهُ مِنْ زَوْجَةٍ \* هـ: وأخذ  
وَأَبَوَيْنِ أَوْ جَدًّا أَوْ جَدَّةً. \* هـ نسخ: أو

وَابْنُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنٌ.

وَإِنْ كَانَ ابْنٌ وَابْنَةٌ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ. \* ص: فإن

وَكَذَلِكَ فِي كَثْرَةِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَقَلَّتِهِمْ \* ص: معا: وقلتهم

يَرِثُونَ كَذَلِكَ جَمِيعَ الْمَالِ أَوْ مَا فَضَلَ مِنْهُ بَعْدَ مَنْ شَرِكَهُمْ \* من أهل السَّهَامِ. \* لا ت: كذلك  
\* نسخ: فضل / فضل

وَابْنُ الْإِبْنِ كَالْإِبْنِ فِي عَدَمِهِ فِيمَا يَرِثُ وَيَحْجُبُ.

وَمِيرَاثُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُنثَيَيْنِ \* ص: \*\*

الثُّلَاثَانِ، فَإِنْ كَثُرْنَ لَمْ يُزْدَنْ عَلَى الثُّلَاثَيْنِ. \* هـ: فلا

وَابْنَةُ الْإِبْنِ كَالْبِنْتِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُهُ \* ت: شيئا  
\* هـ: والاثنتان

كَالْبَنَاتِ فِي عَدَمِ الْبَنَاتِ.

فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَابْنَةٌ ابْنٌ فَلِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، \* هـ نسخة: بنت  
\* هـ: فَلِلْبِنْتِ

وَلِلْبِنْتِ \* ص: السُّدُسُ تَمَامُ الثُّلَاثَيْنِ. \* نسخ: ولائبة

وَإِنْ كَثُرْنَ بَنَاتُ الْإِبْنِ لَمْ يُزْدَنْ عَلَى ذَلِكَ \* نسخ: فإن

السُّدُسِ \* هـ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ، وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ. \* لا نسخ: السدس  
\* هـ: فللعصبة

وَأِنْ كَانَتْ الْبَنَاتُ اثْنَتَيْنِ \*\* لَمْ يَكُنْ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ  
 شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ فَيَكُونُ \*\* مَا بَقِيَ بَيْنَهُنَّ  
 وَبَيْنَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ \*\* كَانَ ذَلِكَ الذَّكَرُ تَحْتَهُنَّ كَانَ \*\* بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَرِثَ بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنَةِ  
 السُّدُسُ \* وَتَحْتَهُنَّ بَنَاتُ ابْنٍ \*\* مَعَهُنَّ أَوْ تَحْتَهُنَّ ذَكَرٌ  
 كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ وَمَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ.

وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ دَخَلَ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ بَنَاتِ  
 الْإِبْنِ.

وَمِيرَاثُ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ، وَلِلْإِثْنَتَيْنِ \*  
 فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ.

فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ شَقَائِقَ أَوْ لِأَبٍ فَالْمَالُ  
 بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ قُلُّوا أَوْ كَثُرُوا.

وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ كَالْعَصْبَةِ لَهُنَّ يَرِثْنَ مَا  
 فَضَلَ عَنْهُنَّ، وَلَا يُرَبَّى لَهُنَّ مَعَهُنَّ.

وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْأَبِ وَلَا مَعَ

نسخة: فإن  
 هـ: نسخ: كان  
 نسخة: ذكر  
 نسخة: قلب:  
 بينه وبينهن

لا هـ: وكذلك  
 هـ: فإن  
 نسخة: قلب:  
 بينهن وبينه

نسخة:  
 وتحتهن بنات

هـ: نسخة:  
 والاثنتين

معا:  
 فضل / فضل

نسخ: قلب:  
 للأخوات  
 والإخوة



\* نسخ: الذَّكَرِ

\* هـ: ولا الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ \*.

\* ع: مِنَ الْأَبِ

وَالْإِخْوَةَ لِلْأَبِ فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ

\* معاً:

ذَكَوْرُهُمْ وَإِنَائُهُمْ

ذُكُورُهُمْ وَإِنَائُهُمْ \*.

\* نسخة: وإن

فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةً وَأُخْتُ أَوْ أَخَوَاتِ

\* ع: مِنَ الْأَبِ

لِأَبٍ فَالْنِّصْفُ لِلشَّقِيقَةِ وَلِمَنْ بَقِيَ مِنَ الْأَخَوَاتِ

لِلْأَبِ السُّدُسُ.

\* نسخة: لأب

\* ع: مِنَ الْأَبِ

وَلَوْ كَانَتَا شَقِيقَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ

\* نسخ:

فِيأْخُذُوا

شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ

فِيأْخُذْنَ

لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

وَمِيرَاثُ الْأُخْتِ لِلْأُمِّ وَالْأَخِ لِلْأُمِّ سَوَاءً السُّدُسُ

لِكُلِّ وَاحِدٍ.

\* ث:

الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ

وَإِنْ كَثُرُوا فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى \* فِيهِ

سَوَاءٌ.

وَيَحْجُبُهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ: الْوَلَدُ، وَبَنُوهُ، وَالْأَبُ،

وَالْجَدُّ لِلْأَبِ.

\* لا هـ: نسخ:

إن

وَالْأَخُ يَرِثُ الْمَالَ إِذَا انْفَرَدَ إِنْ كَانَ شَقِيقًا أَوْ

لِأَبٍ.

وَالشَّقِيقُ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ.

\*\*\* لا نسخة:

فأكثر

\*\*\* نسخ:

شقائق

وَإِنْ كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ فَأَكْثَرُ... شَقَائِقُ... أَوْ لِأَبٍ

\* نسخة: فإن

\*\*\* نسخة: أو

\* ص:

مِثْلًا حَظَّ الْأُنثَى

فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ.

وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخِ ذُو سَهْمٍ بُدِيَ بِأَهْلِ السَّهَامِ

\* نسخ: بُدِيَ

وَكَانَ لَهُ مَا بَقِيَ.

وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ

\* هـ: ث:

مِثْلًا حَظَّ الْأُنثَى.

مثل حظ الأنثيين

فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي

أَهْلِ السَّهَامِ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ قَدْ وَرِثُوا الثُّلُثَ وَقَدْ بَقِيَ

\* نسخة: لِلأُمِّ

أَخٌ شَقِيقٌ أَوْ إِخْوَةٌ ذُكُورٌ أَوْ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ شَقَائِقُ

\* نسخ:

مَعَهُمْ فَيُشَارِكُونَ. كُلُّهُمْ الْإِخْوَةُ لِلأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ

فيشاركونا

فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ، وَهِيَ الْفَرِیضَةُ الَّتِي تُسَمَّى

\* معا: فيكون

\* نسخة: المشتركة

نت: المُشْرَكَةُ

الْمُشْتَرَكَةُ.

وَلَوْ كَانَ مَنْ بَقِيَ إِخْوَةٌ لِأَبٍ... لَمْ يُشَارِكُوا

\* هـ: وإن

\*\*\* نسخة: إِخْوَةٌ

الْإِخْوَةَ لِلأُمِّ لِخُرُوجِهِمْ مِنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ.

وَإِنْ كَانَ مَنْ بَقِيَ أُخْتُ أَوْ أَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ

\* هـ: ش:

أختاً أو أخوات

لِأَبٍ أَعِيلَ لَهُنَّ.

\* هـ:

لأب أو لأبوين

\*\*\* نسخ: لهم

وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ أَخٌ وَاحِدٌ أَوْ أُخْتُ لَمْ تَكُنْ  
مُشْتَرَكَةً، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ  
ذُكُورًا وَإِنَاثًا.

وَإِنْ كُنَّ إِنَاثًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ.

وَالْأَخُ لِلْأَبِ كَالشَّقِيقِ فِي عَدَمِ الشَّقِيقِ إِلَّا فِي

\* نسخ: لهم  
\* نسخة: قلب:  
في عدم الشقيق  
كالشقيق

\* نت: المُشْرَكَةُ \* المُشْتَرَكَةِ.

وَابْنُ الْأَخِ كَالْأَخِ فِي عَدَمِ الْأَخِ كَانَ شَقِيقًا أَوْ  
لِأَبٍ.

وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ لِلْأُمِّ.

وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ.

وَالْأَخُ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ شَقِيقٍ.

وَابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ أَوْلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ لِأَبٍ.

وَابْنُ أَخٍ \*\* لِأَبٍ يَحْجُبُ عَمَّا لِأَبَوَيْنِ.

وَعَمُّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ عَمَّا لِأَبٍ.

وَعَمُّ لِأَبٍ يَحْجُبُ ابْنَ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ.

وَابْنُ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ ابْنَ عَمِّ لِأَبٍ.

وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَقْرَبُ أَوْلَى.

\* هـ نسخة: فهكذا

\* هـ نسخة:  
الأخ الشقيق

\* لاج:  
ابن أخ

\*\* هـ:  
الأخ للأب

\*\* هـ:  
الأخ للأب

وَلَا يَرِثُ بَنُو الْأَخَوَاتِ مَا كُنَّ، وَلَا بَنُو بَنَاتٍ،  
وَلَا بَنَاتُ الْأَخِ مَا كَانُوا، وَلَا بَنَاتُ الْعَمِّ، وَلَا جَدُّ  
لِأُمِّ، وَلَا عَمُّ أَخُو أَبِيكَ لِأُمِّهِ.

\* هـ: كانوا

\* هـ: نسخ: كُنَّ

نسخ: كَانَنَّ

\* ع: ث: للأم

\* لا نت نسخة:

ولا جد لأُم

وَلَا يَرِثُ عَبْدٌ، وَلَا مَنْ فِيهِ بَقِيَّةٌ رَقٍّ.

وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ.

وَلَا ابْنُ أَخٍ لِأُمِّ، وَلَا جَدُّ لِأُمِّ، وَلَا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ.

\* ث: للأم

وَلَا تَرِثُ أُمُّ أَبِي الْأَبِ مَعَ وَلَدِهَا أَبِي الْمَيِّتِ.

\* لا هـ: أبي

وَلَا يَرِثُ إِخْوَةُ لَأُمِّ مَعَ الْجَدِّ، وَلَا مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ

\* هـ: نسخ: للأب

الْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ \* أَوْ \* أَنْثَى.

\* هـ: نسخ: الولد

\* لا نت نسخة: أم

وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ مَعَ الْأَبِ مَا كَانُوا.

وَلَا يَرِثُ عَمُّ مَعَ الْجَدِّ.

وَلَا ابْنُ الْأَخِ \* مَعَ الْجَدِّ.

\* هـ: نسخة: أخ

وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمَدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةٍ، وَلَا يَرِثُ

قَاتِلُ الْخَطَا مِنْ الدِّيَّةِ وَيَرِثُ مِنَ الْمَالِ \*.

\* هـ: وقاتل الخطأ

وَكُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ بِحَالٍ فَلَا يَحْجُبُ وَارِثًا.

يرث من المال

ولا يرث من الدية

وَالْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ \* تَرِثُ زَوْجَهَا إِنْ مَاتَ

\* نت: قلب:

في المرض ثلاثا

مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ، وَلَا يَرِثُهَا \*.

\* نسخة: هو

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ وَاحِدَةً \* وَقَدْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ بَعْدَ الْعِدَّةِ.

\* لا نسخة:

طلقة

\* هـ: فإذا

وَإِنْ طَلَّقَ الصَّحِيحُ \* طَلَقَةً \* وَاحِدَةً فَإِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، فَإِنْ \* انْقَضَتْ فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا بَعْدَهَا.

\* ث: امرأته

\* نسخة: كانا  
نسخة: دامت

\* \* معا:

ولا يرثها

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي مَرَضِهِ لَمْ تَرِثْهُ، وَلَا \* يَرِثُهَا \*.  
وَتَرِثُ الْجَدَّةُ لِلأُمِّ السُّدُسَ، وَكَذَلِكَ الَّتِي لِلأَبِ.

\* نسخ: ولم

\* \* نسخة: بينهما

فَإِنْ \* اجْتَمَعَتَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا \* إِلَّا أَنْ تَكُونَ الَّتِي

\* هـ: إن  
نسخة: وإن

\* \* نسخ: فتكون

لِلأُمِّ أَقْرَبَ \* بِدَرَجَةٍ فَتَكُونُ \* أَوْلَى بِهِ لِأَنَّهَا الَّتِي فِيهَا النَّصُّ.

\* نسخ: أقرب

\* معا: أقربهما

نسخ: أقرب

نسخة: أقرب منهما

وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي لِلأَبِ أَقْرَبُهُمَا \* فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا

نِصْفَيْنِ \*.

\* ث: نصفان

وَلَا يَرِثُ عِنْدَ مَالِكٍ \* أَكْثَرُ مِنْ جَدَّتَيْنِ: أُمُّ الأَبِ

\* هـ رضي الله عنه  
نسخة: رحمه الله

\* \* معا:

أُم ... وأمهاتهما

وَأُمُّ الأُمِّ وَأُمَّهَاتُهُمَا \*.

\* نسخة: أماتهما

وَيُذَكَّرُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ

وَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الأُمِّ وَاثْنَيْنِ \* مِنْ قِبَلِ الأَبِ: أُمُّ \* أُمِّ

\* نسخ:

واثنان/ واثنتين

\* \* معا: أم

الأَبِ وَأُمُّ \* أَبِي الأَبِ.

وَلَمْ يُحَفَظْ عَنِ الْخُلَفَاءِ تَوْرِيثُ أَكْثَرِ مِنْ جَدَّتَيْنِ.

وَمِيرَاثُ الْجَدِّ إِذَا انْفَرَدَ فَلَهُ الْمَالُ \*.

\* هـ نسخة: كله

وَلَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ الذَّكَرِ \*.

\* لا نسخة: أو مع

ولد الولد الذكر

السُّدُسُ.

فَإِنْ شَرِكَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ غَيْرُ \* الْإِخْوَةِ

\* نسخة: يُشْرِكُهُ

وَالْأَخَوَاتِ فَيُلْفَظُ \* لَهُ بِالسُّدُسِ \*.

\* نسخ: فَلْيُلْفَظْ

نسخ: فَلْيُلْفَظَا

ث معا: فَيُقْضَى

هـ: فَيُقْضَى

نسخة: فَيُقْضَى

نسخ: فَيُقْضَى

فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ كَانَ لَهُ.

فَإِنْ كَانَ مَعَ أَهْلِ السَّهَامِ إِخْوَةٌ فَالْجَدُّ مُخَيَّرٌ فِي

ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ \* يَأْخُذُ أَيُّ \* ذَلِكَ أَفْضَلُ \* لَهُ:

\* معا: مقاسمة

إِمَّا مُقَاسَمَةٌ \* الْإِخْوَةِ.

أَوْ السُّدُسُ \* مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

\* معا: السدس

أَوْ ثُلُثٌ \* مَا بَقِيَ.

\* معا: ثلث

فَأَمَّا \* أَنْ \* لَمْ \* يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُ الْإِخْوَةِ فَهُوَ يُقَاسِمُ

\* نسخ: فإما

نسخ: وأما

\* خ: أو

\* معا:

أَخَا \* وَأَخَوَيْنِ أَوْ عَدْلَهُمَا أَرْبَعٌ \* أَخَوَاتٍ.

فَإِنْ زَادُوا فَلَهُ الثُّلُثُ.

عَدْلُهُمَا أَرْبَعٌ

فَهُوَ \* يَرِثُ الثُّلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

\* هـ: وهو

نسخة: هو

الْمُقَاسَمَةُ أَفْضَلُ لَهُ.

\*\* معا: غير

نسخة: من غير

\*\* نسخة: السدس

\* نسخة: قلب:

من المال شيء

\* نسخة: وجوه

\*\* معا: أي

\*\* معا: أفضل

\*\* نسخ: إن

\*\* ع د:

فلان لم

\* معاً: عُدْم

وَالْإِخْوَةَ لِلْأَبِ • فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ.

\* منسخ: معه

\* نسخ: عَادُوا

فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَادُوا • الشَّقَائِقُ • بِالَّذِينَ لِلْأَبِ

\* نسخ: الشَّقَائِقُ

خ: عَادُوهُ

فَيَمْنَعُوهُ • بِهِمْ كَثْرَةُ • الْمِيرَاثِ، ثُمَّ كَانُوا أَحَقَّ

\* منسخ: فَمَنْعُوهُ

منسخ: عَادُوهُ

مِنْهُمْ • بِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ أُخْتُ

\* نسخة:

نسخة: عَادَ

شَقِيقَةٌ وَلَهَا أَخٌ لِلْأَبِ • أَوْ أُخْتُ لِلْأَبِ أَوْ أَخٌ

فمنعوه بكثرة

منهم كثرة

\* نسخ: منه

هـ: للأب

وَأُخْتُ لِلْأَبِ فَتَأْخُذُ نِصْفَهَا مِمَّا حَصَلَ وَتُسَلِّمُ •

\* نسخ:

وَتُسَلِّمُ / وَتُسَلِّمُ

مَا بَقِيَ إِلَيْهِمْ • •

\* لا نسخة: إِلَيْهِمْ

نسخ: لَهُمْ

وَلَا يُرَبَّى لِلْأَخَوَاتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْغُرَاءِ

وَحَدَهَا، وَسَنَدُكُرَّهَا بَعْدَ هَذَا.

وَيَرِثُ الْمَوْلَى الْأَعْلَى إِذَا انْفَرَدَ جَمِيعَ الْمَالِ، كَانَ

رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً.

\* نسخة: سَهَامٍ

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلٌ سَهَمٍ • كَانَ لِلْمَوْلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ

أَهْلِ السَّهَامِ.

\* نسخة: سَهَمٍ

\* لا نسخة: وَ

وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى مَعَ الْعَصْبَةِ، وَهُوَ أَحَقُّ مِنْ

\* نسخ:

عَزَّ وَجَلَّ

ذَوِي الْأَرْحَامِ الَّذِينَ لَا سَهَمَ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ •

وَلَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَّا مَنْ لَهُ سَهَمٌ فِي

كِتَابِ اللَّهِ •

\* نسخ:

عَزَّ وَجَلَّ

تعالى

\* ت: ترت

\* نسخة: أعتق

\* نسخة: ما

وَلَا يَرِثُ \* النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقَنَ \* أَوْ \*  
جَرَّهُ مَنْ أَعْتَقَنَ إِلَيْهِنَّ بَوْلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ.

\* لا نسخة: معلوم

\* نسخ: تعالى

عز وجل

\* هـ نسخ: قلب:

الضرر عليهم

كلهم

\* ت: وكان

\* \* \* معا:

أَدْخِلَ / الضررُ

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَنْ سُمِّيَ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ \* فَكَانَ \* ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَالِ أَدْخَلَ \*  
عَلَيْهِمْ كُلَّهُمُ الضَّرَرُ \* وَقُسِمَتِ الْفَرِيضَةُ عَلَى  
مَبْلَغِ سَهَامِهِمْ.

\* هـ: عدد

\* ص معا: يعاول

هـ: يُعَال

\* هـ: تُؤَيِّتُ وَ

ت: هَلَكَتْ وَ

\* نسخة: جد

وَلَا يُعَاوَلُ \* لِأُخْتٍ مَعَ الْجَدِّ \* إِلَّا فِي الْغَرَاءِ  
وَحَدَّهَا، وَهِيَ امْرَأَةٌ \* تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمُّهَا وَأُخْتَهَا  
لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ وَجَدَّهَا.

فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ.

فَلَمَّا فَرَغَ الْمَالُ أُعِيلَ لِلْأُخْتِ بِالنِّصْفِ

\* معا: ثلاثة

نسخ:

ثلاثة أسهم

\* ت: رَجَعَ

\* \* \* نسخة:

فَقَسَمُ جَمِيعُ

نسخ: فَلْيُقَسَمِ

ثَلَاثَةً \*، ثُمَّ جُمِعَ \* إِلَيْهَا سَهْمُ الْجَدِّ فَقَسِمَ \*  
جَمِيعُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَلَى الثُّلُثِ لَهَا وَالثَّلَاثِينَ لَهُ  
فَتَبْلُغُ \* سَبْعَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا.

\* ت: فَبْلَغُ



## بَابُ جُمْلٍ مِنَ الْفَرَائِضِ

وَمِنْ السَّنَنِ الْوَاجِبَةِ وَالرَّغَائِبِ

\* لا هـ: من

الْوُضُوءُ \* لِلصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ، وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنْ  
 الْوَضَاءَةِ، إِلَّا الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَمَسْحَ  
 الْأُذُنَيْنِ \* مِنْهُ \* فَإِنَّ ذَلِكَ \* \* \* سُنَّةٌ.  
 وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ مُرَغَّبٌ فِيهِ.  
 وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ رُخْصَةٌ وَتَخْفِيفٌ.  
 وَالْغُسْلُ \* مِنَ الْجَنَابَةِ وَ\* الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فَرِيضَةٌ.  
 وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ.  
 وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ مُسْتَحَبٌّ.  
 وَالْغُسْلُ \* عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فَرِيضَةٌ لِأَنَّهُ جُنُبٌ.  
 وَغُسْلُ الْمَيِّتِ سُنَّةٌ.  
 وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَرِيضَةٌ.  
 وَتَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامُ فَرِيضَةٌ، وَبَاقِي التَّكْبِيرِ \* سُنَّةٌ.  
 وَالِدُخُولُ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ \* فَرِيضَةٌ.  
 وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ سُنَّةٌ.

\* معا: الأذنين

\* لا نسخ: منه

\* \* \* نسخة: منه

\* معا: الوضوء

\* نسخ:

المضمضة

والاستنشاق

ومسح

\* معا: والغسل

\* \* \* هـ نسخ: دم

نت: دم الحيضة

\* معا: وغسل

\* معا: والغسل

\* معا: وغسل

\* نسخة:

التكبيرات

\* نت نسخة:

الفریضة

وَالْقِرَاءَةُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ، وَمَا زَادَ  
عَلَيْهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

وَالْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فَرِيضَةٌ.

\* ث: الوُسْطَى

\*\* نسخة: واجِبَةٌ

وَالْجُلُوسَةُ الْأُولَى \* سُنَّةٌ \*\*، وَالثَّانِيَةُ فَرِيضَةٌ.

\* نسخة:

\*\* نسخة: به

وَالسَّلَامُ \* فَرِيضَةٌ، وَالتَّيَامُنُ \*\* قَلِيلًا سُنَّةٌ.

مِنْ الصَّلَاةِ

نسخة: منها

وَتَرَكُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ.

وَالْتَّشَهُدَانِ \* سُنَّةٌ.

\* ث: والتَّشْهَدَيْنِ

وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ.

وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَرِيضَةٌ.

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ \* وَالسَّعْيُ إِلَيْهَا فَرِيضَةٌ.

\* نسخة: فَرِيضَةٌ

وَالْوُتْرُ \* سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

\* معا: والوتر

وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَالْخُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ \*.

\* نسخة:

والخسوفُ

والاستسقاءُ

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ \* وَاجِبَةٌ أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهَا، وَهُوَ

\* نسخ: سُنَّةٌ

فِعْلٌ يَسْتَدْرِكُونَ بِهِ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ.

وَالْغُسْلُ \* لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ.

\* معا: والغسل

وَالْجَمْعُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ تَخْفِيفٌ، وَقَدْ فَعَلَهُ

الْخُلَفَاءُ \*.

\* ث: الرَّاشِدُونَ

\* ث: ومزدلفة

وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

وَجَمْعُ الْمُسَافِرِ فِي جَدِّ السَّيْرِ رُخْصَةٌ.

\*\* نسخة: يَغْلِبُ

وَجَمْعُ الْمَرِيضِ • يَخَافُ أَنْ يُغْلَبَ • عَلَى عَقْلِهِ

\* نسخة: الذي

تَخْفِيفٌ.

\* نسخ: فيكون

\*\* نسخة: أَرْفُقُ

وَكَذَلِكَ جَمْعُهُ لِعَلَّةٍ بِهِ فَيَكُونُ • ذَلِكَ أَرْفَقَ • بِهِ.

وَالْفِطْرُ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ.

وَالْإِفْصَارُ فِيهِ وَاجِبٌ.

\* نسخ: وركعتي

وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرَّغَائِبِ، وَقِيلَ: مِنَ السُّنَنِ.

وَصَلَاةُ الضُّحَى نَافِلَةٌ.

\* ث معا: كبير

وَكَذَلِكَ قِيَامُ رَمَضَانَ نَافِلَةٌ، وَفِيهِ فَضْلٌ كَثِيرٌ •.

وَمَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ

ذَنْبِهِ.

\* لانسخ: في

وَالْقِيَامُ مِنَ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَفِي • غَيْرِهِ مِنْ

\* نسخة: فيه

النَّوَافِلِ الْمُرَغَّبِ فِيهَا •.

\* نسخة: عامة

وَالصَّلَاةُ عَلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَرِيضَةٌ •، يَحْمِلُهَا

مَنْ قَامَ بِهَا.

\*\* نسخ:

وَعَسَلَهُمْ

وَكَذَلِكَ مُوَارَاثُهُمْ بِالدَّفَنِ • وَغُسْلُهُمْ • سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

\* نسخ: والكفن

نسخة: فَرِيضَةٌ

\* لا هـ: كذلك

\*\* لا هـ: نسخة:

عامّة

وَكَذَلِكَ \* طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ \* يَحْمِلُهَا مَنْ  
قَامَ بِهَا إِلَّا مَا يُلْزَمُ الرَّجُلُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ.

\* معاً: محلة

نسخة: مدينة

\* ث: عددهم

وَفَرِيضَةُ الْجِهَادِ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا، إِلَّا أَنْ  
يَغْشَى الْعَدُوَّ مَحَلَّةً \* قَوْمٍ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ  
إِذَا كَانُوا مِثْلِي عِدَّتِهِمْ \*.

\* نسخة: واجبة

\*\* ع: بها

وَالرِّبَاطُ فِي ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ وَسَدُّهَا وَحِيَاطَتُهَا  
وَاجِبٌ \* يَحْمِلُهُ مَنْ قَامَ بِهِ \*.

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ.

وَالِإِعْتِكَافُ نَافِلَةٌ.

وَالْتَنَقُّلُ بِالصَّوْمِ مُرَغَّبٌ فِيهِ.

\* نسخة: صِيَامٌ

\* هـ: نسخ:

عرفة و

\* لا نسخة: يوم

\*\* نسخ: ورجب

وَكَذَلِكَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَرَجَبٍ \* وَشَعْبَانَ  
وَيَوْمِ \* التَّرْوِيَةِ.

\*\* هـ: منها

وَصَوْمُ يَوْمِ \* عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ أَحْسَنُ مِنْهُ \*  
لِلْحَاجِّ.

وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ.

\* نسخة: عَلَى كُلِّ

كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ

وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ \*.

وَحَجُّ الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ.

وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

وَالَتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ.

وَالنِّيَّةُ بِالْحَجِّ فَرِيضَةٌ.

وَالطَّوَافُ لِلْإِفَاضَةِ فَرِيضَةٌ.\*

\* لا نسخ:

فريضة

وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ.

وَكَذَلِكَ الطَّوَافُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَاجِبٌ.

وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ.

\* نسخة:

والإفاضة

وَالطَّوَافُ لِلْوُدَاعِ سُنَّةٌ.

وَالْمَبِيتُ بِمِنَى لَيْلَةً يَوْمَ عَرَفَةَ سُنَّةٌ.

وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَاجِبٌ.

وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ.

وَمَبِيتُ الْمُزْدَلِفَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

\* نسخ: المزدلفة

\* هـ: والمبيت

بالمزدلفة

\* تت نسخة:

الحرام

وَوُقُوفُ الْمَشْعَرِ مَأْمُورٌ بِهِ.

وَرَمْيُ الْجِمَارِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ.

وَكَذَلِكَ الْحِلَاقُ \* وَتَقْيِيلُ الرُّكْنِ سُنَّةٌ \*\*\*.

\* نسخة:

سنة واجبة

وَالْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ سُنَّةٌ.

\* معا: والغسل

وَالرُّكُوعُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ.

\* نسخ: الحجر

\* نسخ: واجبة

\* معا: وَغَسَلَ

وَعُغِّلُ • عَرَفَةَ سُنَّةً ••

\*\* نسخة:

مُسْتَحَبُّ

\* معا: وَالْغَسَلَ

وَالْعُغِّلُ • لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبُّ.

نسخة: واجبة

وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ  
وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ

\* نسخ:

عليه السلام

وَعَلَيْهِ السَّلَامُ • فَذَا •• أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ.

\*\* لا نسخة: فَذَا

وَاخْتَلَفَ فِي مِقْدَارِ التَّضْعِيفِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ

لا نسخة: وَتَلَفَّظَ

الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

\* لاهنت:

عليه السلام

وَلَمْ يُخْتَلَفْ •• أَنْ صَلَاةً •• فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ •••

\* نسخة: يَخْتَلَفُ

\* هـ: فِي

\* لاهنت:

عليه السلام

- عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ

نسخة: وَتَلَفَّظَ

وَسِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنَ الْمَسَاجِدِ.

\* معا: أَنَّ

وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ

\* لاه:

الصلوة في

الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِدُونِ الْأَلْفِ.

\* لاه: كله

\* ث معا:

وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْفَرَائِضِ، وَأَمَّا التَّوَافِلُ •• فَفِي

في التوافل

الْبُيُوتِ أَفْضَلُ.

\* هـ نسخة: قلب:

والتنفل لأهل

وَالْتَنَفَّلُ بِالرُّكُوعِ لِأَهْلِ مَكَّةَ • أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ

مكة بالركوع

الطَّوَافِ.

وَالطَّوَافُ لِلْعُرَبَاءِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الرُّكُوعِ لِقَلَّةِ  
وُجُودِ ذَلِكَ لَهُمْ.

وَمِنَ الْفَرَائِضِ غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمَحَارِمِ.

\* ث: من غير

وَلَيْسَ فِي النَّظَرَةِ الْأُولَى بِغَيْرٍ تَعَمُّدٍ حَرَجٌ.

وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الْمُتَجَالَّةِ.

\*\* معا: النَّظَرَةُ

\*\* ج: بشهادة

وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الشَّابَّةِ لِعُذْرِ مَنْ شَهَادَةٍ \*\*\*

\* لا ه: في

\*\* نسخ: وشبهها

عَلَيْهَا وَشَبَّهَهُ \*\*.

\* ت: أو

وَقَدْ أُرْخِصَ فِي ذَلِكَ لِلخَاطِبِ.

وَمِنَ الْفَرَائِضِ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْكَذِبِ وَالزُّورِ

وَالْفَحْشَاءِ وَالْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالْبَاطِلِ كُلِّهِ.

\*\* نسخة: وَكَانَ

قَالَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

\* نسخة: وقال

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

\* نسخ: وَكَانَ

عليه السلام

وَقَالَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

\*\* ث معا: دَم

وَحَرَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ دِمَاءَ \*\*\* الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ

\* لا ت: سبحانه

نسخة:

وَأَعْرَاضَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا.

عز وجل

\* ه: امرئ

\*\* نسخ: المسلم

وَلَا يَحِلُّ دَمٌ مُسْلِمٍ \*\*\* إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، أَوْ

يَزْنِي بَعْدَ إِحْصَانِهِ، أَوْ يَقْتُلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، أَوْ فَسَادٍ

فِي الْأَرْضِ، أَوْ يَمْرُقَ مِنَ الدِّينِ.

وَلْتَكْفَ يَدَكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ مِنْ مَالٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ دَمٍ.

وَلَا تَسْعَ بِقَدَمَيْكَ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَكَ.

\* نسخة: تسعى

وَلَا تَبَاشِرْ بِفَرْجِكَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِكَ مَا لَا

\* نسخة: ولا

يَحِلُّ لَكَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ

حَافِظُونَ﴾ \* إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾.

\* ت: (إِلَّا عَلَى

أَزْوَاجِهِمْ)

\* لا هـ نسخ:  
سبحانه

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

\* هـ نسخ: لا

\* \* \* معا:

يُقْرَبُ النِّسَاءَ

هـ: تَقْرُبُوا النِّسَاءَ

بَطْنًا، وَأَنْ \* يَقْرَبَ النِّسَاءَ \* فِي دَمٍ حَيْضِهِنَّ أَوْ دَمٍ \* \* \*

نِفَاسِهِنَّ.

وَحَرَّمَ \* مِنَ النِّسَاءِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا \* \* إِيَّاهُ.

\* هـ نسخ:

اللَّهُ سُبْحَانَهُ

\* هـ نسخ: وأمر

نسخ:

وأمر الله سبحانه

وَأَمَرْنَا بِأَكْلِ الطَّيِّبِ وَهُوَ الْحَلَالُ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ

أَنْ تَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا، \* وَلَا تَلْبَسَ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَا تَرْكَبَ إِلَّا

طَيِّبًا، وَلَا تَسْكُنَ إِلَّا طَيِّبًا، وَتَسْتَعْمِلَ \* سَائِرَ مَا تَنْتَفِعُ

\* لا هـ نسخ:

إِلَّا طَيِّبًا

بِهِ طَيِّبًا.

وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ \* مُشْتَبِهَاتٌ \* \* مَنْ تَرَكَهَا سَلِمَ،

\* نسخة: كَلَّه

نسخ: أَمُورُ

وَمَنْ أَخَذَهَا \* كَانَ كَالرَّائِعِ \* \* حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ

\* نسخة:

أَخَذَ بِهَا

يَقَعَ فِيهِ.

\* \* \* ج د: مَنْ ذَكَّرْنَا

نسخ: مِنْ ذَكَّرْنَا

\* نسخة: ولا

تَشْرَبُ إِلَّا طَيِّبًا

\* \* \* نسخ:

وتستعمل

ت: وَلْتَسْتَعْمِلْ

\* \* \* ث معا:

مُشْتَبِهَاتٌ

\* \* \* نسخ:

كالراعي



\* لا هـ نسخ:

سبحانه

نت: تعالى

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَمِنْ الْبَاطِلِ:  
الْعَصْبُ، وَالتَّعَدِّي، وَالْخِيَانَةُ، وَالرِّبَا، وَالسُّحْتُ،  
وَالْقِمَارُ، وَالْغَرَرُ، وَالْغِشُّ، وَالْخَدِيعَةُ، وَالْخِلَابَةُ.

\*\* هـ: وما ذبح

على النُّصْبِ

\*\* معا: وقلة

\*\* معا: غيرها

\*\* معا: والمنخقة

\*\* نسخ: يُضطر

\*\* هـ: حد

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَيِّتَةِ، وَالْدَّمِ، وَلَحْمِ  
الْخِنْزِيرِ، وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ\*، وَمَا ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ\*\*،  
وَمَا أَعَانَ عَلَى مَوْتِهِ تَرَدُّ\* مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَقْدَةٍ\*\*  
بِعَصَا أَوْ غَيْرِهَا\*، وَالْمُنْخَقَةُ\*\* بِحَبْلِ  
أَوْ غَيْرِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ\* إِلَى ذَلِكَ كَالْمَيِّتَةِ،  
وَذَلِكَ إِذَا صَارَتْ بِذَلِكَ\* إِلَى حَالٍ\* لَا حَيَاةَ  
بَعْدَهُ\* فَلَا ذَكَاةَ فِيهَا.

\* لا نسخ: سبحانه

هـ: تعالى

\* لا نسخة: به

\* نسخ: تردّي

هـ نسخ: يتردّد

نسخة: من تردّد

\* هـ: و

\* هـ نسخ: و

\* لا نسخة: بذلك

\* نسخة: بعدها

وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيِّتَةَ وَيَشَبَعَ وَيَتَزَوَّدَ،  
فَإِنْ\* اسْتَغْنَى عَنْهَا طَرَحَهَا.

\* نسخة: فإذا

\*\*\*

نسخ: وقد أُرْخِصَ

بِالْإِئْتِفَاعِ بِشَعْرِهِ

نسخ: رُخِّصَ

نسخ: فِي الْإِئْتِفَاعِ

\* هـ: تعالى

\*\* معا:

قليلها وكثيرها

قليلها وكثيرها

وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخِنْزِيرِ حَرَامٌ\*\*\*.

\*\*\*

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ شُرْبَ الْخَمْرِ قَلِيلَهَا وَكَثِيرَهَا\*.  
وَشَرَابُ الْعَرَبِ يَوْمَئِذٍ فَضِيخُ الثَّمَرِ.

\*\*\* نسخ: وَلَا بَأْسَ بِالْإِئْتِفَاعِ بِجُلْدِهَا إِذَا دُبِغَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُتَبَعُ، وَلَا بَأْسَ  
بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ إِذَا دُكِّيتْ وَنَبِغَتْ، وَيَنْبَغُ بِصُوفِ الْمَيِّتَةِ وَشَعْرِهَا وَمَا يُتَرَفَعُ  
مِنْهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُنْسَلَ، وَلَا يُنْصَعُ بِرِيثِهَا وَلَا يَقْرَنَهَا وَلَا يَطْلُقَ أَهْلُهَا  
وَلَا يَأْتِيَهَا، وَكَرِهَ الْإِئْتِفَاعُ بِالْيَابِ الْقَبِيلِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

وَبَيَّنَ الرَّسُولُ \* - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنْ كُلَّ مَا أَسْكَرَ

\* هـ: النبي  
\*\* هـ نسخ: ﷺ

كَثِيرُهُ مِنَ الْأَشْرِبَةِ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ.

\* نسخة: قليله

فَكُلُّ \* مَا خَامَرَ الْعَقْلَ فَأَسْكَرَهُ \*\* مِنْ كُلِّ شَرَابٍ

\* هـ نسخ: وكل  
\*\* ص معا:

فَهُوَ خَمْرٌ.

فأسكر

وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ

\* تـ معا: ﷺ  
هـ رسول الله ﷺ

شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا».

نسخة: النبي ﷺ

وَنَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ، وَذَلِكَ أَنْ

\*\* هـ: أو

يُخْلَطَا \* عِنْدَ الْإِتِّبَادِ وَ \*\* عِنْدَ الشُّرْبِ.

\* نسخة: يُخْلَطُ

وَنَهَى عَنِ الْإِتِّبَادِ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرَفَّتِ.

هـ: يُخْتَلَطَا

وَنَهَى \* - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ

\* هـ: النبي  
\*\* هـ نسخة: ﷺ

مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ،

\*\* هـ نسخ: لقوله

وَدَخَلَ \* مَدْخَلَهَا لُحُومُ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ لِقَوْلِ اللَّهِ \*\*

\* تـ: ويدخل

تَبَارَكَ \* وَتَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾.

\* لا هـ نسخ:

تبارك و

تـ: عز وجل

وَلَا ذِكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا \* إِلَّا فِي الْحُمُرِ الْوَحْشِيَّةِ.

\* نسخة: من ذلك

وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ سَبَاعِ الطَّيْرِ وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ \* مِنْهَا.

\* معا: مخلب

وَمِنَ الْفَرَائِضِ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ وَإِنْ

\*\* نسخ:

وليُعاشرهما

كَانَا مُشْرِكَيْنِ \*، فَلْيَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا لَيْنًا وَيُعَاشِرْهُمَا \*\*

\* تـ: كافرَيْنِ

\* ث: معصية الله  
زاد في نسخة: تعالى

\* لا نسخة:

الله

بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُطْعِمُهُمَا فِي مَعْصِيَةٍ \* كَمَا قَالَ اللَّهُ \*

سُبْحَانَهُ \*.

\* لا هـ: سبحانه

وَعَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَبَوَيْهِ الْمُؤْمِنِينَ.

\* هـ: المُسْلِمِينَ

وَعَلَيْهِ مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ \* وَالنَّصِيحَةُ لَهُمْ.

\* معاً: يحب

وَلَا يُلْبِغُ أَحَدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ \* لِأَخِيهِ

\* نسخة: و

\* ص:

عليه السلام

الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، \* كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَعَلَيْهِ أَنْ يَصِلَ رَحِمَهُ.

وَمَنْ حَقَّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا

لَقِيَهُ، وَيَعُودُهُ \* إِذَا مَرَضَ، وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَشْهَدُ

\* ت: ت:

يعودُهُ

\* معاً: جنازته

جَنَازَتَهُ \* إِذَا مَاتَ، وَيَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ.

ويشتمُّه

\* ت نسخة:

ثلاثة أيام

وَلَا يَهْجُرُ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ \*، وَالسَّلَامُ

ويشهدُ

ويحفظُهُ

\*\*\* لا ت نسخة:

له

يُخْرِجُ \* مِنَ الْهَجْرَانِ \*، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ \* أَنْ يَتْرَكَ

\* س: يخرجُه

\*\*\* ث: الهجرة

كَلَامَهُ بَعْدَ السَّلَامِ.

وَالْهَجْرَانُ الْجَائِزُ هَجْرَانُ ذِي الْبِدْعَةِ أَوْ مُجَاهِرِ

\* نسخ:

يصلُ / يقدرُ

بِالْكِبَائِرِ لَا تَصِلُ \* إِلَى عُقُوبَتِهِ وَلَا تَقْدَرُ \* عَلَى

مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا.

\*\*\* نسخة: فيمن

وَلَا غَيْبَةٍ فِي هَذَيْنِ \* فِي ذِكْرِ حَالِهِمَا، وَلَا فِيمَا \*.

\* ث: الاثنين

\* نسخة:  
ونحوهما  
يُشَاوِرُ فِيهِ لِنِكَاحٍ أَوْ مُخَالَطَةٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا فِيَّ \*  
تَجْرِيحِ شَاهِدٍ وَنَحْوِهِ.

وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَنْ تَغْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ،  
وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ.

\* خ: وجميع  
\* خ: كله  
\* \* \* \* \* معا: وأزمته  
وَجَمَاعُ آدَابِ الْخَيْرِ \* وَأَزِمَّتِهِ \* تَتَفَرَّعُ عَنْ \* \* \* \* \*  
أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ:

\* \* \* \* \* هـ: هـ: س:  
قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ \* \* \* : «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُومْ».

\* \* \* \* \* لا هـ: نسخة:  
عليه السلام  
نسخ: وَاللَّهِ  
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ \* \* : «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ  
تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

\* \* \* \* \* هـ:  
له الوصية  
وَقَوْلُهُ \* \* لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ \* \* \* : «لَا  
تَغَضَبْ».

\* \* \* \* \* لا نسخ:  
المؤمن  
وَقَوْلُهُ \* \* : «الْمُؤْمِنُ يُحِبُّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ \* \* \* مَا  
يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

\* \* \* \* \* سماع  
وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَعَمَّدَ سَمَاعَ الْبَاطِلِ كُلِّهِ.  
وَلَا أَنْ تَتَلَذَّذَ بِسَمَاعِ كَلَامِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَكَ.  
وَلَا سَمَاعَ شَيْءٍ مِنَ الْمَلَاهِي وَالْغِنَاءِ.

\* \* \* \* \* سماع  
هـ: نسخة: بسماع

\* معا: قراءة

\* نسخ: قراءة

\* نسخة:

\* وليجّل كتاب

\* نسخ: يوقن

\* \*خ: تعالى

\* \*نسخة:

\* شيء من

\* \*معا: العزيز

\* نسخة: تعالى العزيز

\* نسخة: عز وجل

وَلَا قِرَاءَةً \* \* الْقُرْآنِ بِاللُّحُونِ الْمُرْجَعَةِ كَتَرَجِيعِ  
الْغِنَاءِ، وَلِيَجْلَلَ كِتَابُ \* اللَّهِ الْعَزِيزُ \* أَنْ يُتْلَى إِلَّا بِسَكِينَةٍ  
وَوَقَارٍ وَمَا يُوقِنُ \* أَنَّ اللَّهَ \* يَرْضَى بِهِ وَيُقَرِّبُ مِنْهُ مَعَ  
إِحْضَارِ الْفَهْمِ لِذَلِكَ.

وَمِنَ الْفَرَائِضِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ  
الْمُنْكَرِ عَلَى كُلِّ مَنْ بَسِطَتْ يَدُهُ فِي الْأَرْضِ، وَعَلَى  
كُلِّ مَنْ تَصَلَّ يَدُهُ إِلَى ذَلِكَ.

\* ث: على ذلك

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ \* فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ \* يَقْدِرْ فَبِقَلْبِهِ.  
وَفَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُرِيدَ بِكُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ  
مِنَ الْبِرِّ وَجَهَ اللَّهِ الْكَرِيمِ \*.

\* نسخ: الكريم

\* \*هـ: ث:

\* منه عمله

\* ث:

\* عمله منه

وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ \* غَيْرَ اللَّهِ لَمْ يُقْبَلْ عَمَلُهُ \*.  
وَالرِّيَاءُ الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ.

\* لا هـ: بذلك

وَالْتَّوْبَةُ فَرِيضَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ.

\* \*هـ: نسخ:

\* العود

وَالْإِضْرَارُ الْمَقَامُ عَلَى الذَّنْبِ وَاعْتِقَادُ الْعَوْدِ \*  
إِلَيْهِ.

وَمِنَ التَّوْبَةِ: رَدُّ الْمَظَالِمِ، وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ،  
وَالنِّيَّةُ أَنْ لَا يَعُودَ.

\* هـ نسخة:  
ويستغفر

وَلَيْسْتَغْفِرُ \* رَبَّهُ، وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُ  
عَذَابَهُ \*.

\*\* نسخ: الله  
\* هـ نسخة:  
عَقَابُهُ

\* نسخ:  
ويتذكر/ ويشكر  
نسخ:  
ويتذكر/ ويذكر

وَيَتَذَكَّرُ \* نِعْمَتَهُ لَدَيْهِ، وَيَشْكُرُ \* فَضْلَهُ عَلَيْهِ \*.  
بِالْأَعْمَالِ بِفَرَائِضِهِ وَتَرَكَ \* مَا يُكْرَهُ \* فِعْلُهُ.  
وَيَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِمَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ.

\*\* لا نسخة: عليه  
نسخة: كل  
\*\* ث: له

\* نسخة: ضَيَعَهُ

وَكُلُّ مَا ضَيَعَ \* مِنْ فَرَائِضِهِ فَلْيَفْعَلْهُ \* الْآنَ،

\*\* نسخة: فيفعله

\* معا: ويرغب

وَيَرْغَبُ \* إِلَى اللَّهِ فِي تَقَبُّلِهِ، وَيَتُوبُ إِلَيْهِ \* مِنْ تَضْيِيعِهِ.

\*\* هـ: إلى الله

\* نسخة: ويلجأ

وَلْيُلْجَأْ \* إِلَى اللَّهِ فِيمَا عَسَرَ \* عَلَيْهِ مِنْ قِيَادِ نَفْسِهِ

\*\* معا: عَسِرَ

\* ث معا: أموره

وَمُحَاوَلَةِ أَمْرِهِ \* مُوقِنًا أَنَّهُ الْمَالِكُ لِصَلَاحِ شَأْنِهِ

\*\* نسخ: يفارق

وَتَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ، \* لَا يُفَارِقُ \* ذَلِكَ عَلَى مَا \*\*\* فِيهِ

\*\* نسخة: هو

\* س: و

مِنْ حُسْنٍ \* أَوْ قَبِيحٍ.

\* نسخ: حَسَنٍ

وَلَا يَيَأْسُ \* مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ \*.

\* معا: ييأس

\*\* نسخ:  
عز وجل

وَالْفِكْرَةُ فِي أَمْرِ اللَّهِ \* مِفْتَاحُ الْعِبَادَةِ، فَاسْتَعِنْ بِذِكْرِ  
الْمَوْتِ وَالْفِكْرَةِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَفِي نِعْمَةِ رَبِّكَ عَلَيْكَ،  
وَأَمْهَالِهِ لَكَ، وَأَخْذِهِ لِعَيْرِكَ بِذَنْبِهِ، وَفِي سَالِفِ  
ذَنْبِكَ، وَعَاقِبَةِ أَمْرِكَ، وَمُبَادَرَةِ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ  
اقْتَرَبَ مِنْ أَجْلِكَ.

\* هـ:  
عز وجل

\* معا: الشعر

بَابُ فِي الْفِطْرَةِ وَالْخِتَانِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ  
وَاللَّبَاسِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ

\* خ: فمن

وَمِنْ الْفِطْرَةِ خَمْسٌ:

\* س ص: الأطار

قَصُّ الشَّارِبِ، وَهُوَ الْإِطَارُ، وَهُوَ طَرَفُ الشَّعْرِ

\* معا: المستدير

الْمُسْتَدِيرُ عَلَى الشَّفَةِ، لَا إِخْفَاؤُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\* هـ: الأظافر

وَقَصُّ الْأَظْفَارِ.

وَتَنْفُ الْجَنَاحَيْنِ.

\* نسخ: بحلق

\* \* معا: شعر

وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَلَا بَأْسَ بِحَلَاقٍ غَيْرَهَا مِنْ شَعْرِ

الْجَسَدِ.

\* نسخ: للرجال

\* \* نسخ: للنساء

وَالْخِتَانُ فِي الرِّجَالِ سُنَّةٌ، وَالْخِفَاضُ فِي النِّسَاءِ

مَكْرُمَةٌ.

\* ث:

\* \* \* نسخ: وتوفر

\* \* \* نسخ: تنقص

وَأَمَرَ أَنْ تُعْفَ اللَّحْيَةُ وَتُوفَرَ، وَلَا تُنْقَصَ.

وَأَمَرْنَا أَنْ تُعْفَ

نسخة: تنقص

نسخة: تنقص

قَالَ مَالِكٌ: «وَلَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنْ طُولِهَا إِذَا

نسخ: وأمر

\* \* هـ: تُعْفَى

طَالَتْ كَثِيرًا»، وَقَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ

وَالتَّابِعِينَ.

وَيُكْرَهُ صِبَاغُ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ.

\*\*\* معا: والكتَم

وَلَا بَأْسَ بِهِ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ \*\*\*.

\*\*\* لا نسخ: به

\*\*\* ج: لُبْسِ

نسخة: لُبْسِ

وَنَهَى الرَّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الذُّكُورَ عَنْ لِبَاسِ \*\*\*

\*\*\* نسخة: النبي  
ه: رسول الله

\*\*\* ه: صَلَّى

الْحَرِيرِ، وَتَخْتَمُ الذَّهَبَ، وَعَنِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ.

وَلَا بَأْسَ بِالْفِضَّةِ فِي حِلْيَةِ الْخَاتَمِ وَالسَّيْفِ

\*\*\* معا: الخاتم

وَالْمُضْحَفِ.

وَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي لِحَامٍ وَلَا سَرَجٍ وَلَا سِكِّينٍ

\*\*\* ت: في

وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

\*\*\* لا ه نسخ: في

وَيُتَخْتَمُ النِّسَاءُ بِالذَّهَبِ.

\*\*\* نسخ: ويتختم

ت: وتختتم

وَنَهَى \* عَنْ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ. \*

\*\*\* نسخ: ونهى

نسخة: ويُنهى

\*\*\* نسخة: فيما

ت: فيما في

وَالِاخْتِيَارُ مِمَّا رُوِيَ فِي التَّخْتُمِ؛ التَّخْتُمُ \* فِي

\*\*\* لا نسخة:

التختم

الْيَسَارِ، لِأَنَّ تَنَاوُلَ الشَّيْءِ \* بِالْيَمِينِ، فَهُوَ يَأْخُذُهُ

\*\*\* ت نسخة: لأنه

يتناول الشيء

بِيَمِينِهِ وَيَجْعَلُهُ فِي يَسَارِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي لِبَاسِ الْخَزِّ؛ فَأَجِيزٌ، وَكُرَّةٌ.

وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ مِنَ الْحَرِيرِ إِلَّا الْخَطَّ.

\*\*\* نسخة: الخطَّ

الرَّقِيقَ.

وَلَا يَلْبَسُ النِّسَاءُ مِنَ الرَّقِيقِ مَا يَصِفُّهُنَّ إِذَا خَرَجْنَ.



وَلَا يَجْرُ الرَّجُلُ إِزَارَهُ بَطْرًا، وَلَا ثَوْبَهُ مِنْ  
الْخِيَلَاءِ، وَلْيَكُنْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَهْوَهُ أَنْظَفُ لِثَوْبِهِ  
وَأَتَقَى لِرَبِّهِ.

نسخة: اللِّحَافُ  
نسخة: الالْتِحَافُ  
نسخة: اشتماله

وَنُهِىَ ٥ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَهِيَ ٥ عَلَى غَيْرِ  
ثَوْبٍ يَرْفَعُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَسْدُلُ ٥ الْأُخْرَى  
وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ اسْتِمَالِكَ ٥ ثَوْبٍ.  
وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَوْبٍ.

ج: ونهى  
هـ ص: ونهى  
نسخ: ويسدل  
ويسدل

معاً: بستر

وَيُؤَمَّرُ بِسْتَرٍ ٥ الْعَوْرَةِ.

نسخة: الرجل

وَأُزِرَ ٥ ٥ ٥ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ.

معاً: وإزرة  
ث: ووَزَرَة

نسخة: بعينها

وَالْفَخِذُ عَوْرَةٌ، وَلَيْسَ كَالْعَوْرَةِ نَفْسَهَا.

لا هـ نسخة:

الرجل

وَلَا يَدْخُلُ ٥ الرَّجُلُ ٥ الْحَمَامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ.

معاً: يدخل

ث: المرأة

وَلَا تَدْخُلُهُ ٥ امْرَأَةٌ ٥ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ.

معاً: تدخله

نسخة: ثوب

وَلَا يَتَلَاصِقُ ٥ رَجُلَانِ وَلَا امْرَأَتَانِ فِي لِحَافٍ ٥

معاً: يتلاصق

وَاحِدٍ.

نسخة: لها

وَلَا تَخْرُجُ امْرَأَةٌ ٥ إِلَّا مُسْتَرَّةً فِيمَا لَا بُدَّ ٥ مِنْهُ

معاً: تخرج

خ: ذوي  
هـ: ونحو

مِنْ شُهُودِ مَوْتِ أَبَوَيْهَا أَوْ ذِي ٥ قَرَابَتِهَا أَوْ نَحْوِ ٥ ذَلِكَ

ث: المرأة

مِمَّا يُبَاحُ لَهَا.

- \* معا: تحضر  
\* نخ: أو  
\* نسخ: الدف  
\* هـ نسخ: وقد  
\* نسخة: يخل  
\* هـ نسخ:  
بامراة
- \* لا هـ:  
أو نحو ذلك
- \* هـ: ونهي  
\* لا نسخة:  
النساء
- \* نسخ: لبس  
\* نسخة: يساره
- \* نسخة: وتكره  
\* نسخ: وتكره
- \* نسخة: لبس  
\* نسخة: وتكره
- \* نسخة: منه
- وَلَا تَحْضُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ نَوُحٌ نَائِحَةٍ أَوْ لَهْوٌ مِنْ  
مِزْمَارٍ أَوْ عُوْدٍ وَشِبْهِهِ مِنَ الْمَلَاهِي الْمُلْهِيةِ \*\* إِلَّا  
الدَّفَّ فِي النِّكَاحِ، وَ \*\* اخْتَلَفَ فِي الْكَبَرِ \*\*\*.
- وَلَا يَخْلُو رَجُلٌ وَامْرَأَةً \*\* لَيْسَتْ مِنْهُ بِمَحْرَمٍ.  
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَاهَا لِعُذْرِ مَنْ شَهَادَةٍ عَلَيْهَا أَوْ نَحْوِ  
ذَلِكَ، أَوْ إِذَا خَطَبَهَا، وَأَمَّا \*\* الْمُتَجَالَّةُ فَلَهُ أَنْ يَرَى  
وَجْهَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ.
- وَيُنْهَى \* النِّسَاءُ \*\* عَنْ وَضَلِ الشَّعْرِ، وَعَنِ \*\*\*  
الْوَشْمِ \*.
- وَمَنْ لَبَسَ \* خُفًّا أَوْ نَعْلًا \*\* بَدَأَ يَمِينَهُ، وَإِذَا \*\*\* نَزَعَ  
بَدَأَ بِشِمَالِهِ \*.
- وَلَا بَأْسَ بِالِائْتِعَالِ قَائِمًا.  
وَيُكْرَهُ \* الْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.  
وَيُكْرَهُ \* التَّمَاثِيلُ فِي الْأَسِرَّةِ وَالْقَبَابِ \* وَالْجُدْرَانِ  
وَفِي \* الْخَاتَمِ \*\*، وَلَيْسَ الرَّقْمُ فِي الثَّوبِ مِنْ ذَلِكَ،  
وَعِيرُهُ \* أَحْسَنُ \*\*.
- \*\*\* لا نسخة: عن  
\* معا: الوشم  
\* نسخة: قلب:  
نعلا أو خفا  
\*\*\* نسخ: فإذا

## بَابُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

\* لاج معا: باب

وَإِذَا أَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ \* فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ:

\* نسخة: شربت

\* معا: وتناول

«بِسْمِ اللَّهِ»، وَتَتَنَاولُ بِيَمِينِكَ.

\* ث: فقل

فَإِذَا فَرَغْتَ فَلْتَقُلْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

\* ث: أصابعك

وَحَسَنٌ أَنْ تَلْعَقَ يَدَكَ \* قَبْلَ مَسْحِهَا.

\* نسخ: أدب

وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ تَجْعَلَ بَطْنَكَ ثُلْثًا لِلطَّعَامِ

وَوَثُلًا لِلْمَاءِ وَثُلْثًا لِلنَّفْسِ.

\* ه: فأما إذا

وَإِذَا أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ أَكَلْتَ مِمَّا يَلِيكَ.

\* ه: نسخة:

الأخرى

وَلَا تَأْخُذْ لُقْمَةً حَتَّى تَفْرُغَ \* أُخْرَى \*\*.

\* نسخة: تفرغ

\* ه: وتبين

وَلَا تَتَنَفَّسْ \* فِي الْإِنَاءِ عِنْدَ شُرْبِكَ، وَلْتَبِنْ \* الْقَدَحَ

\* نسخة: تتنفس

\* نسخ: تعاوده

عَنْ فَيْكِ ثُمَّ تَعَاوِدْهُ \* إِنْ شِئْتَ.

\* نسخ: ولتمصه

ه: وتمصه

وَلَا تَعْبُ \* الْمَاءَ عَبًّا، وَلْتَمَصَّهُ \* مَصًّا.

\* نسخ: تعب

وَتَلَوُكَ \* طَعَامَكَ، وَتَنْعِمُهُ مَضْغًا قَبْلَ بَلْعِهِ.

\* نسخ: وتلوك

\* معا: وتنظف

وَتَنْظِفُ \* فَاكْ بَعْدَ طَعَامِكَ.

\* ه: قلب:

من اللبن والغمر

وَإِنْ غَسَلْتَ يَدَكَ \* مِنَ الْغَمْرِ \* وَاللَّبَنِ \*\*\* فَحَسَنٌ \*.

\* ه: نسخ: يدك

\*\* نسخ: الغمر

وَتُخَلَّلُ مَا تَعَلَّقَ بِأَسْنَانِكَ مِنَ الطَّعَامِ.  
وَنَهَى الرَّسُولُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ  
بِالشَّمَالِ. \* نت معا: ﷺ

وَتَنَاوَلُ إِذَا شَرِبْتَ مِنْ عَلَى يَمِينِكَ.  
وَيُنْهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْكِتَابِ.  
وَعَنِ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.\*  
وَلَا بَأْسَ بِالشُّرْبِ \* قَائِمًا. \* ث معا:  
بِالشَّرَابِ  
وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَكَلَ الْكُرَّاثَ أَوْ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ  
نِيًّا. \* هـ نسخة: و

\* نسخة: قلب:  
الفضة والذهب

نِيًّا. \* خ: نِيًّا  
وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مُتَكَيِّئًا.\*  
وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ \* مِنْ رَأْسِ الشَّرِيدِ.  
وَيُنْهَى \* عَنِ الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ.  
وَقِيلَ: إِنْ ذَلِكَ \* مَعَ الْأَصْحَابِ \* الشُّرَكَاءِ فِيهِ.  
وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ \* مَعَ أَهْلِكَ، وَمَعَ قَوْمٍ تَكُنُ \*\*\*  
أَنْتَ أَطْعَمْتَهُمْ.\* \* هـ: إن كان  
نسخة: إنما ذلك  
ج ش: لك  
\* هـ نسخ: ونهَى

\* نسخة: و  
\* نسخة: أو  
\*\*\* هـ: تكون

وَلَا بَأْسَ فِي التَّمْرِ وَشِبْهِهِ أَنْ تَجُولَ يَدَكَ \* فِي  
الْإِنَاءِ \* لِتَأْكُلَ مَا \* تُرِيدُ مِنْهُ.  
أَنْتَ تَطْعِمُهُمْ  
\* نسخة: كُنْتَ  
\* ث:  
تَجُولُ يَدَكَ  
\* نسخة: الطَّعَامِ  
\* ث: مِمَّا

\* ث:  
تَجُولُ يَدَكَ

وَلَيْسَ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ مِنَ السَّنَةِ إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ بِهَا أَذَى.

\* نسخ: الغمر

وَلْيَغْسِلْ يَدَهُ وَفَاهُ بَعْدَ الطَّعَامِ مِنَ الْعَمْرِ\*.

\* معاً:

وَيَمْضِمُضُ

وَيَمْضِمُضُ

وَيَمْضِمُضُ

تت نسخة:

وَيَمْضِمُضُ

وَيَمْضِمُضُ\* مِنَ اللَّبَنِ.

\* هـ نسخ: وكثرة

\* هـ س: أو

وَيُكْرَهُ\* غَسْلُ الْيَدِ بِالطَّعَامِ وَبِشَيْءٍ مِنَ الْقَطَانِي،

وَكَذَلِكَ بِالنُّخَالَةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

وَلْتَجِبْ إِذَا دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةِ الْعُرْسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ

\* نسخ: هناك

هُنَالِكَ\* لَهُوَ مَشْهُورٌ وَلَا مُنْكَرٌ بَيْنَ.

وَأَنْتَ فِي الْأَكْلِ بِالْخِيَارِ.

\* د:

الزَّحَامِ فِيهَا

ج:

زحام فيها

هـ ع ث

زحام الناس فيها

ش: زحام الناس

وَقَدْ أَرَخَصَ مَالِكٌ\* فِي التَّخَلُّفِ لِكَثْرَةِ الزَّحَامِ\*\*.

\* نسخة:

رحمه الله

\* هـ: باب

\* هـ: فِي السَّلَامِ وَالْإِسْتِئْذَانِ وَالتَّنَاجِي

\* هـ:

\* هـ: وَذَكَرَ فِي الْقِرَاءَةِ وَفِي الدُّعَاءِ وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ \*\*\*

\* هـ: وذكر القراءة

\* هـ: نسخ:

\* هـ: وَالْقَوْلُ فِي السَّفَرِ

\* هـ: وذكر في القراءة

\* هـ: وذكر الله

\* هـ: والقول في

\* هـ: وَرَدَّ السَّلَامَ وَاجِبٌ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا.

\* هـ: وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ».

\* هـ: وَيَقُولُ الرَّأْدُ: «وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ» أَوْ يَقُولُ \*\*\* س:

\* هـ: معاً: ويقول

\* هـ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» كَمَا قِيلَ لَهُ.

\* هـ: قال

\* هـ: وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ أَنْ تَقُولَ فِي

\* هـ: رَدِّكَ: «وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

\* هـ: وَلَا تَقُلْ \*\*\* فِي رَدِّكَ: «سَلَامُ اللَّهِ \*\*\* عَلَيْكَ».

\* هـ: ث: تقول

\* هـ: نسخة: الرد

\* هـ: وَإِذَا سَلَّمَ وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ أَجْزَأُ عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ

\* هـ: إِنْ رَدَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ.

\* هـ: نسخة: إذا

\* هـ: وَلَيْسَ لِلرَّاكِبِ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ \*\*\*.

\* هـ: هـ: نسخ: ويسلم

\* هـ: نسخ: القاعد

\* هـ: وَالْمُصَافِحَةُ حَسَنَةٌ.

\* هـ: وَكَرِهَ مَالِكُ الْمُعَانَقَةَ، وَأَجَارَهَا ابْنُ عُيَيْنَةَ.

\* هـ: وَكَرِهَ مَالِكُ تَقْبِيلَ الْيَدِ، وَأَنْكَرَ مَا رُوِيَ فِيهِ.

\* هـ: لا نسخة: في

\* هـ: نسخ:

\* هـ: تعالى

\* هـ: سبحانه

\* هـ: لا هـ: نسخ:

\* هـ: عز وجل

\* هـ: س: سلام

\* هـ: معاً: يقول

\* هـ: نسخ:

\* هـ: سَلَّمَ اللَّهُ

\*\* نسخة: أو

نسخة: ولا

\*\*\* هـ نسخة:

اليهودي والنصراني

\* نسخة: فلتقل

وَلَا يُبْتَدَأُ<sup>ث</sup> الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى<sup>نسخة: تبتدأ</sup> بِالسَّلَامِ.فَمَنْ سَلَّمَ عَلَى ذِمِّي فَلَا يَسْتَقِيلُهُ<sup>هـ: ومن</sup>.وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ فَلْيَقُلْ<sup>\*\*\* نسخ: يستقبله</sup>:

«عَلَيْكَ».

\* نسخة: هي

هـ نسخ: وهي

وَمَنْ قَالَ: «عَلَيْكَ السَّلَامُ» - بِكُسْرِ السَّيْنِ؛ فَهِيَ<sup>\*</sup>

الْحِجَارَةُ - فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ.

\* نسخة: ولا

\*\*\* معا: تدخل

وَالِاسْتِئْذَانُ وَاجِبٌ، لَا تَدْخُلُ<sup>\*</sup> بَيْتًا فِيهِ أَحَدٌ حَتَّى

تَسْتَأْذِنَ ثَلَاثًا، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ، وَإِلَّا رَجَعْتَ.

\* نسخة: ويُرْعَب

وَيُرْعَبُ<sup>\*</sup> فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى.

وَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ.

\* ت: الجماعة

وَكَذَلِكَ جَمَاعَةٌ إِذَا أَبَقُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ<sup>\*\*</sup>.

\*\*\* لا نسخة: منهم

وَقَدْ قِيلَ: لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَذِكْرُ الْهَجْرَةِ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابٍ قَبْلَ هَذَا.

\* نسخة:

ابْنُ آدَمَ

قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ<sup>هـ:</sup>: «مَا عَمِلَ آدَمِيُّ<sup>\*</sup> عَمَلًا أَنْجَى

لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

\* نسخة: وقال

\*\*\* خ:

رضي الله عنه

قَالَ عُمَرُ<sup>\*\*</sup>: «وَأَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ بِاللِّسَانِ ذِكْرُ

اللَّهِ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ».

\* نسخة: دعائه

\* معاً: نُصْبِحُ

\* معاً: نُمْسِي

\* خ:

وَعَلَيْكَ تَتَوَكَّلُ

\* \* \* نسخة:

الصُّبْحِ

\* جث: مِنْ

وَمِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَّمَا أَصْبَحَ وَأَمْسَى:

«اللَّهُمَّ بِكَ نُصْبِحُ وَبِكَ نُمْسِي»، وَبِكَ نَحْيَى

وَبِكَ نَمُوتُ»، يَقُولُ: «فِي الصَّبَاحِ»: «وَالَيْكَ

النُّشُورُ»، وَفِي الْمَسَاءِ: «وَالَيْكَ الْمَصِيرُ».

وَرُويَ مَعَ ذَلِكَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَعْظَمِ عِبَادِكَ

عِنْدَكَ حَقًّا وَنَصِيبًا فِي كُلِّ خَيْرٍ تَقْسِمُهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ

وَفِيمَا بَعْدَهُ، فِي نُورٍ تَهْدِي بِهِ، أَوْ رَحْمَةٍ تَنْشُرُهَا، أَوْ

رِزْقٍ تَبْسُطُهُ، أَوْ ضُرٍّ تَكْشِفُهُ، أَوْ ذَنْبٍ تَغْفِرُهُ، أَوْ شِدَّةٍ

تَدْفَعُهَا، أَوْ فِتْنَةٍ تَصْرِفُهَا، أَوْ مُعَافَاةٍ تَمُنُّ بِهَا،

بِرَحْمَتِكَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

\* نت معاً: ﷺ

\* لا ص: يده

\* نسخة:

صوابه: اليسرى

وَمِنْ دُعَائِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عِنْدَ النَّوْمِ يَضَعُ يَدَهُ

الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ الْيُمْنَى وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى

فَخِذِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ وَضَعْتُ

جَنْبِي وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ، اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي

فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ

الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسَلَمْتُ نَفْسِي

إِلَيْكَ، وَأَلْبَجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ،

\* \* \* نسخ:

عليه السلام

\* \* \* نسخ:

ثم يقول

ثم تقول

ويقول

\* \* \* نسخة:

والأخرى

\* نت: أَرْسَلْتُ



\*\*\* نسخ: قلب: لا  
ملجأ ولا منجى

\*\*\* نسخ:  
وبرسوك

\*\*\* لا نسخ: ما

\*\*\* ع: لي

\*\*\* نسخة:  
يُبعث عبداًك  
\*\*\* لا نسخة:  
في الدعاء

\*\*\* نسخ: أذل  
زاد في نسخ:  
أو أزل/ أو أذل

\*\*\* معا:  
يُسبح/ يُكبر  
يُحمد/ يُختتم  
معا:

تُكبر/ يُكبر  
تُحمد/ يُحمد  
تُختتم/ يُختتم

\*\*\* ث معا: تقول  
لا نسخة: يقول

\*\*\* نسخ:  
ويتعوذ/ يخافه

\*\*\* نسخ: تحل

\*\*\* نسخ:  
تقول/ يقول

\*\*\* نسخ: منجأ

وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً مِنْكَ وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا  
مَنْجَى وَلَا مَلْجَأٌ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ  
إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَرَسُولِكَ الَّذِي  
أَرْسَلْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا  
أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ،  
رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ».

وَمِمَّا رُوِيَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ:  
«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ\* أَوْ أُزِلَّ\* أَوْ أَظْلِمَ  
أَوْ أَظْلَمَ أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ».

وَرُوِيَ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تُسَبِّحَ\* ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ،  
وَتُكَبِّرَ\* ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُحَمِّدَ\* اللَّهُ\* ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ،  
وَتُخْتِمَ\* الْمِائَةَ بِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،  
لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ\*، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وَعِنْدَ الْخَلَاءِ يَقُولُ\*: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي  
لَذَّتَهُ، وَأَخْرَجَ عَنِّي مَسْقَتَهُ، وَأَبْقَى فِي جِسْمِي قُوَّتَهُ».  
وَتَتَعَوَّذُ\* مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَخَافُهُ.

وَعِنْدَمَا تَحُلُ\* بِمَوْضِعٍ أَوْ تَجْلِسُ بِمَكَانٍ أَوْ تَنَامُ\* فِيهِ  
\*: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ».

\*\*\* نسخة: أو أضلَّ  
أو أذل أو أذل أو  
أزل أو أزل

\*\*\* ت: قلب: أن  
يسبح في دبر كل  
صلاة  
\*\*\* لا نسخ: الله

نسخ: تقديم  
التحميد على

\*\*\* نسخة:  
يُحْيِي وَيُمِيتُ

\*\*\* نسخ: يحل  
يجاس/ ينام

- \* نسخ: التعويد  
\* نسخة: الذي  
\* نسخة: بأسمائه  
\* ع: من  
\* معا:  
طارق/ طارق  
\* نسخ: ربِّي  
ث معا: أنت
- وَمِنَ التَّعَوُّذِ أَنْ تَقُولَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ  
وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ  
وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ  
مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَأَ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ،  
وَمِنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَشَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَشَرِّ  
مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ فِتَنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ طَوَارِقِ  
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ».
- وَيُقَالُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: «وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ رَبِّي»  
أَخِذْ بِنَاصِيَتِهَا، إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.  
وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ أَنْ يَقُولَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ  
لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».
- وَيُكْرَهُ الْعَمَلُ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ خِيَاطَةٍ وَنَحْوِهَا.  
وَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِيهِ...  
وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا مِثْلَ الشَّيْءِ الْخَفِيفِ كَالسُّوْبِقِ  
وَنَحْوِهِ.
- وَلَا يَقْصُرُ فِيهِ شَارِبُهُ.  
وَلَا يَقْلَمُ فِيهِ أَظْفَارُهُ وَإِنْ أَخَذَهُ فِي ثَوْبِهِ.
- \*\* هـ: وَغَيْرَهَا  
نسخة: وَشِبْهَهَا  
\* ش:  
يغسل  
يأكل  
يقص  
بقلم  
\*\* لا هـ نسخ: فيه
- \*\* نسخ: يقول  
\*\* نسخ: من  
\*\* هـ: ت: يَكُهُ  
\*\* خ: فِيهَا

\* ث: وَلَا يَقْتُلْ

فِيهِ قَمْلَةٌ وَلَا  
بُرْغُونَةٌ

\*\* ث: الِيسِيرَةِ

\* نسخة: يَكْثُرُ

وَأَرْخَصَ فِي مَبِيتِ الْعُرَبَاءِ فِي مَسَاجِدِ الْبَادِيَةِ.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ فِي الْحَمَّامِ إِلَّا بِآيَاتٍ \*\* وَلَا

\* معا: يَقْرَأُ

يُكْثَرُ\*.

وَيَقْرَأُ الرَّاكِبُ وَالْمُضْطَجِعُ وَالْمَاشِي مِنْ قَرِيَةِ

إِلَى قَرِيَةٍ.

\*\*\* نسخة: فِي

\*\*\* هـ نسخ: قَدْ

\* ث: وَأَسْعَ

وَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَاشِي \*\* إِلَى \*\*\* السُّوقِ، وَ\*\*\* قِيلَ:

إِنَّ ذَلِكَ لِلْمُتَعَلِّمِ\*.

\* لا هـ: ذَلِكَ

\* ث:

وَلَا يَقْرَأُ الْمَاشِي

وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي سَبْعٍ فَذَلِكَ حَسَنٌ.

وَالْتَفَهُمْ مَعَ قَلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ.

\* هـ نسخ: تَبَيَّنَ

وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَقْرَأْهُ فِي أَقَلِّ

مِنْ ثَلَاثٍ.

\* نسخة: وَيَنْبَغِي

\*\* ع: الرُّكُوبِ

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ رُكُوبِهِ \*\*\*:

«بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ

وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ

السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ

وَالْمَالِ».

وَيَقُولُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ:  
 «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ،  
 وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ».  
 وَتُكْرَهُ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَبَلَدِ السُّودَانِ.  
 وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ  
 الْعَذَابِ».

\* هـ نسخ: ٧٦٤

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحَرَمٍ مِنْهَا  
 سَفَرٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَأَكْثَرَ إِلَّا فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ خَاصَّةً  
 -فِي قَوْلِ مَالِكٍ- فِي رُفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا  
 ذُو مَحَرَمٍ فَذَلِكَ لَهَا.

\* نسخ: الرُّقَاءِ

\* معا: والوشم

\* نسخ:

وذكر

والرقى

بَابُ فِي التَّعَالِجِ وَذِكْرِ الرُّقَى

وَالطَّيْرَةِ وَالنُّجُومِ وَالْخِصَاءِ وَالْوَشْمِ

وَذِكْرِ الْكِلَابِ وَالرَّقِيقِ بِالْمَمْلُوكِ

وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِرْقَاءِ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا وَالتَّعَوُّذِ

وَالتَّعَالِجِ وَشُرْبِ الدَّوَاءِ وَالْفَصْدِ وَالْكَيِّ.

وَالْحِجَامَةِ حَسَنَةً.

وَالْكُحْلِ لِلتَّدَاوِي لِلرَّجُلِ، وَهُوَ مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ.

وَلَا يُتَعَالَجُ بِالْخَمْرِ وَلَا بِالنَّجَاسَةِ وَلَا بِمَا فِيهِ

مَيْتَةٌ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

وَلَا بَأْسَ بِالْإِكْتِوَاءِ.

وَلَا بَأْسَ بِالرُّقَى بِكِتَابِ اللَّهِ \*\* وَبِالْكَلَامِ الطَّيِّبِ.

وَلَا بَأْسَ بِالْمُعَاذَةِ تَعَلَّقَ وَفِيهَا الْقُرْآنُ.

وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ \*\* فَلَا تَقْدَمُ \*\*\* عَلَيْهِ \*\*\*،

وَمَنْ كَانَ بِهَا \*\* فَلَا يَخْرُجُ \*\* فِرَارًا مِنْهُ.

وَقَالَ الرَّسُولُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- \*\* فِي الشُّومِ \*\*:

«إِنْ كَانَ فِي الْمَسْكَنِ وَالْمَرَأَةِ وَالْفَرَسِ».

\* نسخ:

وذكر

وذكر في

وذكر في

\* نسخة: يتعالج

\* نسخة:

بشيء مما

\* لا هنسخ:

سبحانه

نت: عز وجل

\* نسخ:

عز وجل

\* نسخ: بالمعاذة

\* ث معا: يُقَدَّم

نسخة: يُقَدَّم

\* نسخ: عليها

\* لا نسخة: الرسول

نسخة: النبي

\* نسخة: ﷺ

\* نسخ: الشوم

\* معا: المسكين

\* ش: الربأ

\* نسخ:

بأرض قوم

\* نسخة: وإن

\* نسخة: فيها

\* ث: يُقَدَّم

يُخْرَجُ

* لا هـ س: النبي نسخ: الرسول نسخ: الفأل	وَكَانَ النَّبِيُّ * - عَلَيْهِ السَّلَامُ * - يَكْرَهُ سَيِّءَ الْأَسْمَاءِ وَيَعْجِبُهُ الْفَأْلُ * الْحَسَنُ *.	** نسخة: يَكْرَهُ
* نسخ: والغسل * نسخ: ومرفقيه	وَالْغُسْلُ * لِلْعَيْنِ أَنْ يَغْسَلَ الْعَائِنُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ * وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ * وَدَاخِلَةَ *** إِزَارِهِ	** نسخة: قَدَمَيْهِ *** نسخة: وداخل
* نسخ: يَصُبُّ * هـ نسخ: مِنْ	فِي قَدَحٍ ثُمَّ يَصُبُّ * عَلَى الْمَعِينِ *. وَلَا يُنْظَرُ فِي * النُّجُومِ إِلَّا مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقِبْلَةِ وَأَجْزَاءِ اللَّيْلِ، وَيُتْرَكُ مَا سِوَى ذَلِكَ *.	* ث: الحَاضِرَةُ
* نسخ: وَيُنْهَى	وَلَا يُتَّخَذُ كَلْبٌ فِي الدُّورِ فِي الْحَضَرِ * وَلَا فِي دُورِ الْبَادِيَةِ إِلَّا لِزَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ يَصْحَبُهَا فِي الصَّحَرَاءِ ثُمَّ يَرْوُحُ مَعَهَا أَوْ لَصِيدٍ يَضْطَادُّهُ لِعَيْشِهِ لَا لِلْهُوِ *.	* نسخة: لِلْهُوِ لِلْهُوِ
* نسخ: وَيُتْرَفَقُ نسخة: وَيُتْرَفَقُ	وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْغَنَمِ لِمَا فِيهِ مِنْ صَلَاحٍ لُحُومِهَا *. وَنُهِيَ * عَنْ خِصَاءِ الْخَيْلِ *. وَيُكْرَهُ الْوَشْمُ * فِي الْوَجْهِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ *.	* نسخ: وَيُتْرَفَقُ نسخة: وَيُتْرَفَقُ
* نسخ: وَيُتْرَفَقُ نسخة: وَيُتْرَفَقُ	وَيُتْرَفَقُ * بِالْمَمْلُوكِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ *.	

\* نسخة: التثاؤب

\*\* نسخ: العطاس

\* نسخة:

والشَّطْرَنجِ

بَابُ فِي الرُّؤْيَا وَالتَّثَاؤُبِ وَالْعُطَاسِ \*\*

وَاللَّعِبِ بِالنَّرْدِ وَغَيْرِهَا \*

وَسَبْقِ الْخَيْلِ وَالرَّمْيِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

\*\* هـ ص:

عليه السَّلام

\* معا: النبوة

\* هـ: قلب: في

مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ

\* نسخ: فليَتَفَلَّ

\* نسخة: في مَنَامِي

\* ع معات معا:

وَلَوْ

\* هـ ع ث معا:

تَثَاؤُبِ

\* لا نسخة: له

\* نسخة: يقول

\* نسخة: النبي

قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ  
الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ،  
وَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَا يَكْرَهُ فِي مَنَامِهِ فَإِذَا اسْتَيْقَظَ  
فَلْيَتَفَلَّ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ  
مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ \* أَنْ يَضُرَّنِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ».

وَمَنْ تَثَاءَبَ \* فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ.

وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقُلْ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وَعَلَى مَنْ  
سَمِعَهُ يَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، وَيَرُدُّ  
الْعَاطِسُ عَلَيْهِ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ» أَوْ يَقُولُ:  
«يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ».

\* نسخ: بالشَّطْرَنجِ

هـ:

بالنرد والشطرنج

وَلَا يَجُوزُ اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ وَلَا بِالشَّطْرَنجِ \*.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا.

\* نسخ: يسلم

وَيَكْرَهُ الْجُلُوسُ إِلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهِمْ.

\* هـ نسخة:  
والإبل

وَلَا بَأْسَ بِالسَّبَقِ بِالْخَيْلِ وَبِالْإِبِلِ، وَبِالسَّهَامِ  
بِالرَّمْيِ.

وَلِإِنْ أَخْرَجَا شَيْئًا جَعَلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا، يَأْخُذُ ذَلِكَ  
الْمُحَلَّلُ إِنْ سَبَقَ هُوَ، وَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ  
شَيْءٌ، هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

\* معاً: المسيب  
نسخة: سعيد بن  
المسيب  
\* لا نسخة: و

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ سَبَقًا،  
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ كَانَ لِلَّذِي يَلِيهِ  
مِنَ السَّابِقِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرٌ جَاعِلِ السَّبَقِ  
وَأَخَرٌ فَسَبَقَ جَاعِلُ السَّبَقِ أَكَلَهُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ.

\* معاً: غير  
\* معاً: وآخر

وَجَاءَ فِيمَا ظَهَرَ مِنَ الْحَيَاتِ بِالْمَدِينَةِ أَنْ تُؤْذَنَ  
ثَلَاثًا، وَإِنْ فُعِلَ \*\* ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا فَهُوَ حَسَنٌ \*\*\*.  
وَلَا تُؤْذَنُ فِي الصَّحَرَاءِ، وَيُقْتَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا.  
وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ وَالْبَرَاعِيثِ بِالنَّارِ.

\* هـ: فإن  
\* نسخة: فَعَلْ\*\*\* نسخة:  
أَحْسَنُ

وَلَا بَأْسَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِقَتْلِ النَّمْلِ إِذَا أَذَتْ وَلَمْ  
يُقَدَّرْ عَلَى تَرْكِهَا، وَلَوْ لَمْ تُقْتَلْ كَانَ أَحَبُّ \* إِلَيْنَا إِنْ  
كَانَ يُقَدَّرُ \* عَلَى تَرْكِهَا.

\* هـ: النملة  
\* نسخ: أحب  
\* نت: إِنْ قُدِّرَ

وَيُقْتَلُ \* الْوَرَعُ، وَيُكْرَهُ قَتْلُ الصَّفَادِعِ.

\* س معاً ص معاً:  
وَيُقْتَلُ



\*\* هـ نسخة: بِالْإِسْمِ

وَقَالَ \* عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ

\* نسخ: النبي

هـ نسخة:

رسول الله

\* ص معا:

غيبه

معا:

عُبِيه/ عُبِيه

غُيِبَتْ الْجَاهِلِيَّةُ وَفَخَرَهَا بِالْآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ أَوْ فَاجِرٌ  
شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ».

\*\* هـ نسخة: بِالْإِسْمِ

وَقَالَ \* - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي رَجُلٍ تَعَلَّمَ أَنْسَابَ

\* هـ نسخ: النبي

نسخة: الرسول

النَّاسِ: «عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ، وَجَهَالَةٌ لَا تَضُرُّ».

\*\* ت: تَصِلُوا

وَقَالَ عُمَرُ: «تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ» بِهِ

\* هـ نسخ:

رضي الله عنه

نسخة:

رحمه الله

أَرْحَامَكُمْ».

\* معا: النسبة

قَالَ مَالِكٌ: وَأَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ فِي النَّسَبَةِ فِيمَا قَبْلَ

هـ نسخة: النسب

الْإِسْلَامِ مِنَ الْآبَاءِ.

\* نسخة: مِنَ

الرَّجُلِ الصَّالِحِ

وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ \* جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا

مِنَ النَّبُوَّةِ \*.

\* معا: النبوة

\*\* نسخ: فليُفْل

وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيُفْلْ \* عَنْ يَسَارِهِ

\* نسخة: يكره

\* لا نسخ: ثلاثا

\*\* نسخة: بالله

ثَلَاثًا \* وَلْيَتَعَوَّذْ \* مِنْ شَرِّ مَا رَأَى.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَسِّرَ الرُّؤْيَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا.

\* معا: يعبّر بها

وَلَا يُعَبَّرُهَا \* عَلَى الْخَيْرِ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى

الْمَكْرُوهِ.

وَلَا بَأْسَ بِإِنْشَادِ الشَّعْرِ.

وَمَا خَفَّ مِنَ الشَّعْرِ أَحْسَنُ.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْثَرَ مِنْهُ وَمِنْ الشُّغْلِ بِهِ.

وَأَوَّلَى الْعُلُومِ وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

عِلْمُ دِينِهِ وَشَرَائِعِهِ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ وَدَعَا إِلَيْهِ

وَحَضَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ \*.

وَالْفِقْهُ فِي ذَلِكَ وَالْفَهْمُ فِيهِ وَالتَّهَمُّ بِرِعَايَتِهِ

وَالْعَمَلُ بِهِ.

وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ.

وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ \* وَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ

خَشْيَةً وَفِيمَا عِنْدَهُ رَغْبَةً.

وَالْعِلْمُ دَلِيلٌ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَقَائِدٌ إِلَيْهَا.

وَاللَّجَأُ \* إِلَى كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - \*\* وَسُنَّةِ

نَبِيِّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - \* وَاتِّبَاعِ \*\* سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ

وَخَيْرِ الْقُرُونِ مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ نَجَاةً،

فَفِي الْمَفْرَعِ إِلَى ذَلِكَ الْعِصْمَةِ.

وَفِي اتِّبَاعِ سَبِيلِ \* السَّلَفِ الصَّالِحِ النَّجَاةً، وَهُمْ

\* نسخ: يُكْثَرُ

\*\* نسخة: لا

\* نسخة: تَعَالَى

لا هـ نسخ:

عزَّ وجلَّ

\* نسخة: والتَّهَمُّ

\*\* ث: والتَّهَمُّ

\* هـ:

عزَّ وجلَّ

\* نسخ: واللَّجَأُ

\* لا نسخ:

عليه السلام

نسخ: وَكَانَ

\* لا هـ نسخ:

سبيل

\* نسخ: وَكَانَ

عليه السلام

\*\* لا هـ نسخ:

عزَّ وجلَّ

\*\* معا: واتِّبَاعُ

\* معا: وخَيْرُ

\* من معاص معا:

القدوة

\* ث:

وَاتَّفَقُوا فِي

الأصول

الِقْدَوَةُ\* فِي تَأْوِيلِ مَا تَأَوَّلُوهُ وَاسْتِخْرَاجِ مَا اسْتَنْبَطُوهُ.

وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ وَالْحَوَادِثِ \* لَمْ يُخْرِجْ

\* نت: جَمَاعِهِمْ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ\*.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا

أَنْ هَدَانَا اللَّهُ\*.

\* نسخة: وَالْحَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

\* نسخة:

رحمه الله

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ\*:

قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا أَنْ نَأْتِيَ بِهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا

مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ\* - مَنْ رَغِبَ\*\* فِي تَعْلِيمِهِ

\* نسخة: تعالى

\*\* معا: رَغِبَتْ

\* مِنَ الصَّغَارِ وَمَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ مِنَ الْكِبَارِ، وَفِيهِ مَا

\* نسخ: ذلك

يُؤَدِّي الْجَاهِلَ إِلَى عِلْمٍ مَا يَعْتَقِدُهُ مِنْ دِينِهِ، وَيَعْمَلُ

بِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ، وَيَفْهَمُ\* كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ

\* نسخة: به

وَفُنُونِهِ، وَمِنْ السُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالْآدَابِ.

وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ\* أَنْ يَنْفَعَنَا وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمَنَا

\* نسخة:

عَزَّ وَجَلَّ

وَيُعِينَنَا وَإِيَّاكَ عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ فِيمَا كَلَّفَنَا\*

تعالى

\* نت: وَإِيَّاهُ

نَسْتَعِينُ

وَنَسْتَجِيرُ

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

\*\* نسخ: وَعَلَى

أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ

\*\*\* لا نسخ:

وصلى ...

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى\* نَبِيِّهِ وَآلِهِ\*\* وَسَلَّم تَسْلِيمًا\*\*\*.

\* نسخ: مُحَمَّدٍ

نت نسخة: سَيِّدِنَا

مُحَمَّدٍ

تَمَّ  
«كِتَابُ الرَّسَالَةِ»

الباب الرابع:

شَحَّاحُ السَّيِّئَاتِ

لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ

لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَكِيلِ الْبَغْدَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 422 هـ

المجلد الثاني

كتاب العقيدة

المجلد الثالث

كتاب الطهارة

المجلد الرابع

كتاب الصلاة - الجنائز

المجلد الخامس

كتاب الصوم - كتاب الاعتكاف - كتاب الزكاة - الجزية

المجلد السادس

كتاب الحج - الضحايا - الذبائح - العقيدة - الصيد - كتاب الجهاد

المجلد السابع

كتاب الأيمان والندور - كتاب النكاح - الطلاق - الخلع - الظهار - الإيلاء

اللعان - الرضاع - العدة - النفقات - الحضانة

المجلد الثامن

اليبوع وما شاكل البيوع - الوصايا - التدبير - الكتابة - أمهات الأولاد - العتق - الولاء

المجلد التاسع

الشفعة - الهبة - الصدقة - الحبس - الرهن - العارية - الوديعة - اللقطة - الغصب

أحكام الدماء والحدود

المجلد العاشر

الأفضية والشهادات - الفرائض - الجامع

## قائمة محتويات المجلد الأول

الصفحة	محتويات المجلد الأول
5	مقدمة
9	الباب الأول: ابن أبي زيد القيرواني وكتابه الرسالة
11	موضوع الكتاب وأهميته وقيمه العلمية
15	الدافع وراء نشره
16	ترجمة المؤلف
16	اسمه ونسبه
17	شهرته
17	مولده
17	نشأته
18	عائلته
20	همته في طلب العلم
20	هديه وسمته وتواضعه

الصفحة	محتويات المجلد الأول
22	شيوخه
25	ثناء العلماء عليه
26	تلاميذه والآخذون عنه
29	مؤلفاته
36	شعره ونظمه
37	مساجلاته ومناظراته
39	عقيدته
47	وفاته
48	توثيق عنوان الكتاب
51	توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
62	تاريخ وسبب تأليف الكتاب
66	ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه
70	الأعمال على الرسالة القيروانية مرتبة على وفاة مؤلفيها
105	نشرات الكتاب السابقة
109	وصف النسخ الخطية المعتمدة
184	بيان الرموز المثبتة في المتن مرتبة ألفبائياً
189	عملي في الكتاب



الصفحة	محتويات المجلد الأول
195	الباب الثاني:
	القاضي عبد الوهاب البغدادي وشرحه على الرسالة
197	أهمية الكتاب وقيمه العلمية والدافع وراء نشره
207	ترجمة المؤلف
207	اسمه ونسبه
207	مولده
209	عائلته
210	شيوخه
213	ثناء العلماء عليه
214	تلاميذه والآخذون عنه
216	مؤلفاته
219	عقيدته
219	أهمية التوحيد
225	اتباعه للدليل
227	اتباعه لفهم السلف الصالح
227	الأخذ بظواهر النصوص والبعد عن المجاز والتأويل
229	عقيدته في باب الأسماء والصفات الإلهية
230	لا يثبت للصفات كيف

الصفحة	محتويات المجلد الأول
230	صفتا العلو والاستواء
232	صفة المعية
233	صفة الكلام
234	صفات الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة
234	الصفات الفعلية
236	كلامه في الرسل
236	كلامه في الساعة واليوم الآخر والجنة والنار
236	كلامه في القضاء والقدر
236	كلامه في الصحابة
237	موقفه من الفرق المنحرفة
237	الخوارج
237	الجهمية
238	المعتزلة
238	القدرية
239	الإباضية
239	الشيعة الرافضة
240	غلاة المتصوفة
241	هل تأثر المصنف بالعقيدة الأشعرية؟

الصفحة	محتويات المجلد الأول
245	نقض استدلالات أحمد محمد نور سيف
262	مناصب المصنف العلمية والعملية
262	رحلاته وخروجه من بغداد
267	شعره ونظمه
268	وفاته
270	توثيق عنوان الكتاب
272	توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
274	شروح القاضي على الرسالة
275	الأسانيد الموصلة إلى شرح الرسالة
277	تاريخ وسبب ومكان تأليف الرسالة
282	هل اطلع ابن أبي زيد على شرح القاضي عبد الوهاب؟
285	موضوع الكتاب وما ألفت فيه من قبل وحجم تأثيره فيمن بعده
287	من أول شارح للرسالة؟
290	ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه
304	لماذا آخر المصنف شرح المقدمة العقدية؟
305	مصادر الاستدلال في شرح الرسالة وطرائقه
319	منهج المصنف في المسائل الفقهية
326	مصطلحات المصنف الفقهية والأصولية

الصفحة	محتويات المجلد الأول
330	منهج المصنف في علم أصول الفقه
330	الأدلة الشرعية
334	الإجماع
338	القياس
344	فعل الصحابي وقوله
348	عمل أهل المدينة
350	سد الذرائع
354	شرع من قبلنا
356	دلالة الألفاظ
366	الأحكام الشرعية
374	طرق الاستفادة من الأحكام الشرعية
375	القواعد الفقهية والأصولية
382	الضوابط الفقهية
398	منهج المصنف في علم مصطلح الحديث
398	المصنف على منهج الفقهاء في الجملة
399	سوق الأحاديث بأسانيدھا
401	ذكره اختلاف ألفاظ الحديث
401	نقل الحديث بالمعنى

الصفحة	محتويات المجلد الأول
402	يذكر علل الأحاديث ويضعف ويصحح ويجرح الرواة ويعدلهم
404	من الملامح العامة لمنهج المصنف في إعلاله الأحاديث
405	قد ينقل أحاديث منكراً أو موضوعة أو لا أصل لها دون إشارة
405	ينقل أحاديث من كتب الفقهاء لا أصل لها وينبه على ذلك
406	قد ينفرد بأحاديث تعزى إليه بعده
406	رغم تضعيفه للحديث فإنه يجيب عليه
407	قد يعلق الحكم على صحة الخبر
407	يذكر الروايات الضعيفة لتعرف فترك أو لتلايجهل
408	ينقل من روايات مختلفة للكتاب الواحد
408	تعارض الوقف والرفع
409	جملة من كلامه في المصطلح
411	منهج المصنف في اللغة وعلومها
416	منهج المصنف في تقرير آداب التصنيف والبحث والمناظرة
418	الماخذ وردود العلماء على الكتاب
425	هل كان للمؤلف نموذج سابق بنى عليه؟
427	مصادر الكتاب
432	نقول المتأخرين من الكتاب
435	نشرات الكتاب السابقة ونقدها

الصفحة	محتويات المجلد الأول
435	كتاب العقيدة
445	كتاب الطهارة
450	من باب صلاة العيدين إلى كتاب الحج
454	من باب الضحايا إلى الاستبراء
461	من بداية باب النكاح إلى نهاية مسألة المفقود
466	جدول يبين ما طبع من الكتاب مقارنة بهذه النشرة
467	هل الكتاب كامل؟
468	وصف النسخ الخطية المعتمدة
476	عملنا في الكتاب
501	نماذج من النسخ الخطية

الصفحة	محتويات المجلد الأول
525	الباب الثالث: كتاب الرسالة
527	مقدمة المؤلف
531	العقيدة
538	الطهارة
541	طهارة الماء والثوب
543	الوضوء
550	الغسل
552	التيمم
555	المسح على الخفين
556	الصلاة
559	الأذان والإقامة
561	صفة الصلاة
573	الإمامة
576	جامع في الصلاة
580	الجمع بين الصلاتين
585	الرفاع
586	سجود القرآن

الصفحة	محتويات المجلد الأول
588	صلاة السفر
590	صلاة الجمعة
592	صلاة الخوف
593	صلاة العيدين
596	صلاة الخسوف
597	صلاة الاستسقاء
598	الجنائز
602	صلاة الجنازة
606	الدعاء للطفل
608	الصيام
614	الاعتكاف
616	الزكاة
622	زكاة الماشية
626	زكاة الفطر
628	الحج والعمرة
637	الضحايا
640	الذبائح
641	ما يحرم من الأطعمة



الصفحة	محتويات المجلد الأول
642	الصيد
643	العقيقة
643	الختان
644	الجهاد
647	الأيمان
649	التدور
652	النكاح
653	الأنكحة الفاسدة
654	المحرمات من النساء
656	القسم
656	نكاح التفويض
657	إسلام أحد الزوجين
658	الطلاق
659	ألفاظ الطلاق
660	متعة المطلقة
660	العيوب بالزوجة
661	المعترض
661	المفقود

الصفحة	محتويات المجلد الأول
661	الخطبة
662	التملك والتخير
662	الإيلاء
662	الظهار
663	اللعان
664	الخلع
665	الرضاع
666	العدة
667	الإحداد
668	الاستبراء
668	النفقة على المطلقة
669	الحضانة
670	النفقة على الأقارب
671	البيوع
673	بيع الطعام قبل قبضه
673	العقود الفاسدة
674	الرد بالعيب
674	الخيار والبراءة

الصفحة	محتويات المجلد الأول
675	ضمان المبيع
675	السلف
676	من البيوع المحرمة
678	البيع على الصفة
678	عهدة الرقيق
678	بيوع الآجال
680	بيع الجراف
680	التداخل
680	البيع على البرنامج
681	الإجارة
682	تضمين الصناع
682	الشركة
683	القراض
683	المساقاة
684	المزارعة
685	الجوائح
686	العرايا
687	الوصايا

الصفحة	محتويات المجلد الأول
688	المدير
688	المكاتب
690	أم الولد
690	العتق
691	الولاء
693	الشفعة
694	الهبة
695	الصدقة
696	الحبس
696	العمرى
697	الرهن
698	العارية
698	الوديعة
698	اللقطة
699	الغصب
701	الجنايات
701	القسامة
703	العفو عن القاتل

الصفحة	محتويات المجلد الأول
703	الديات
709	كفارة القتل
709	الحدود
710	الحراقة
711	الزنى
712	القذف
713	شرب الخمر
714	السرقه
716	القضاء
717	الشهادات
719	الأقضية
725	الفرائض
737	الجامع
751	الزينة واللباس
755	الطعام والشراب
758	السلام
759	الاستئذان والتناجي
759	الذكر والدعاء

الصفحة	محتويات المجلد الأول
762	آداب المساجد
763	آداب القراءة
763	آداب السفر
765	الرقى والتعالج
765	الطيرة والفأل
766	النجوم
766	الكلاب
766	الخصاء
766	الوسم
766	الرفق بالمملوك
767	الرؤيا
767	التثاؤب والعطاس
767	اللعب بالنرد
768	سبق الخيل
768	قتل الحيات وغيرها
769	الأنساب
769	تابع الرؤيا
770	نشدان الشعر

الصفحة	محتويات المجلد الأول
770	فضل العلم والاتباع
773	الباب الرابع: شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب
775	قائمة محتويات المجلد الأول